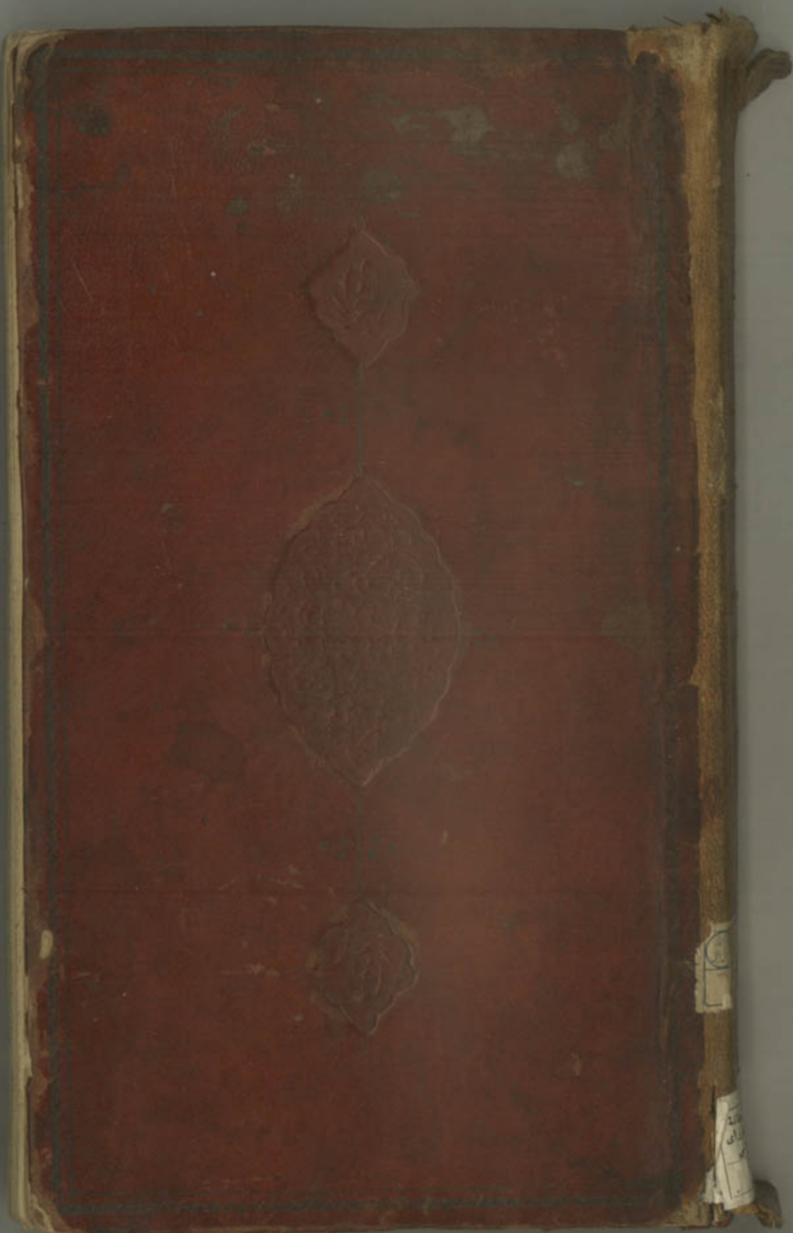


بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

صلى الله على سيدنا محمد واله واصحابه وسلم تسليما الاشراق سبيلك اللهم ونحن
عبيدك نعوذ بك ولا يدل لانك انت المبداء الاول والغاية الاقصى منك
القوة وعليك التكلان اعنا على ما امرت وتمم علينا ما انعمت ووفقني لما تحب و
ترضى صل عبادك الفاضلين الكاملين وخصص افضل الرسل بالتحية والتسليم
نقلت هذه الخطبة اليسيرة من العلم الثالث من هذا الكتاب الى العلم الاول منه
فانه لم يكن فيه شيئا ورجوت بذلك التبرك باشراق يورد النور وحمد عواقب
الامور اما بعد فهذا كتاب يشتمل على العلوم الثلثة حررته بحكم اقتراحكم يا اخوا
واوردت فيه مباحث وضوابط لا توجد في غيره من الكتب نافعة جدا مخرجه
مستخرجة من نظر فاني ولم اخرج مع هذا عن ماخذ المشائين كثيرا وان كنت قد اودعته
نكتا ولطايف توحي الى قواعد شريفة زايدة على ما يوردونها ومن انصف وجد
بعد تامل كتب القوم وافيا بما لم يف به غيره ومن لم يتمهر في العلوم البحثية فلا
سبيل له الى كتابي الموسوم وهذا الكتاب ينبغي ان يقرا قبله وبعد تحقيق المختصر
الموسوم بالمشارع والمطارحات فانا لا نراعي الترتيب ههنا ولا نلتزم في بعض المواضع
موضوع علم بل غرضنا فيه البحث وان تادى الى قواعد من علوم متفرقة فاذا استحكم
الباحث هذا النمط فليشرع في الرياضات المتوجهة لحكم الغنم على الاشراق حتى
نعاين بعض مباني الاشراق ثم يتم الامور واما الصور الثلثة المذكورة في الاشراق
وهي لا تنجلي الا لمن علومها الا بعد الاشراق واول الشروع في الحكمة الانسلاخ
عن الدنيا واوسطه مشاهدة الانوار الالهية واخره لا نهاية له وسميت هذا الكتاب
بالمشارع والمطارحات العلم الاول وفيه مشارع المشرع الاول في ابياغوجي
قد علمت من الكتب ان لا مطلوب الا تصوري وتصديقي وان الموصل اليهما القول

الشارح

الشارح والحجة فغاية نظر المنطقي في الموصلين والمفردات التي تركبان منه والهيئة
التاليفية وفي الجملة النظر في مادة الموصلين وفي صورتهما الصحيح والفاسد والشبيه
به والناقص واعلم ان قول القايل في شرح التصور انه حصول صور الاشياء
التي تدل عليها بالالفاظ المفردة في الذهن خطاء من وجوه احدها ان اللفظ المفرد
لم يعلم بعد وثانيها ان ما يفهم من قول القايل فعل كذا تصور مع انه يدل عليه بلفظ ككرم
مركب وتعريف التصديق بانه الحكم على احد الشيئين انه هو الاخر او ليس غيره
فان هذا يختص بالتصديق الواقع في الحمليات غير متضمن التصديق الواقع
في الشرطيات فالاولى ان يقال في شرحه ما ذكرناه في التلويحات على ان الشارح
في مثل هذا الموضع جايز فصل المنطق جزء من مجموع العلوم وجزئي للعلم
المطلق والة للعلوم التي هي غير المنطق واخطاء من ظن ان المنطق جزء من
العلم المطلق فان العلم المطلق لا يتقوم بجزئياته واعتبار علمية المنطق وكونه
جزءا من العلوم مجموعها اعم من المنطق واعتبار كونه الة والنزاع في كونه جزءا
من الفلسفة او ليس غير معتبر فان مثل هذه الاشياء ينازع فيها لاختلاف
الاصطلاح فاذا اخذت الفلسفة بحثا في الامور الواقعة في الاعيان فالمنطق
الة لها لا جزء لها لانه بحث عن امور واقعة في خارج الذهن وان اخذت الفلسفة
بحثا عن امور موجودة احد الوجودين غير مشروطة باحدهما فالمنطق جزء منها او
هو الة لباقي الاجزاء وبعلم ان من المعقولات اول كمفهوم الانسانية والفرسية
وثواني كالكلية والجزئية والنوعية والموضوعية والمحمولية ونحوها وموضوع المنطق
المعقولات الثواني من حيث هي صالحة للتادي الى مطلوب لها او غير صالحة
وان شئت قلت موضوع التصور والتصديق من حيث هما صالحان لان
يتادى بهما الى تصور وتصديق مجهول او لا يتادى وان اردت اخذت من هذا
رسما له فقلت ان المنطق صناعة نظرية باحثة عن التصور والتصديق وهيات لهما
من حيث هما كذا او كذا وباحثة عن المعقولات الثواني من حيث هي كيت وكيت
على ما قلنا وبالجملة من صناعة قانونية عاصمة لذهن الانسان من ان تضل في فكره

فصل في مطارحات دلالة اللفظ على المعنى قول القايل ان دلالة المطابقة هي كدلالة لفظ الحيوان على جزئياته سهو فان الحيوان يدل بالمطابقة على الجسم ذي النفس الحساس المتحرك بالارادة مثلا واما الناطقية وغيرها من الفصول فلا دلالة له عليها والعام لا يدل على الخاص اصلا وليس الانسان كل مفهوم الحيوان فلا جزؤه ولا لازمه فلا يدل عليه لفظ الحيوان بوجه واعلم انه قد يدل لفظ مطابقة ولا يدل تضمنا اعني اذا كان المفهوم لا جزء له ولا تخلو قط الدلالة التضمنية والالتزامية عن المطابقة ولا تخلو دلالة مطابقة عن التزام اذ ليس في الوجود ما لا لازم له باعتبار ما ولا في العقل ويعلم ان لفظ الانسان يدل على كل من جزئيه تضمنا واسم جزء الخاص عليه وعلى الجزء الذي هو اعم يدل التزاما والجزء الاعم لا دلالة له عليه وعلى جزء الخاص لما سبق الدلالة الالتزامية و التضمنية تشاركتا في امرية فارقتا المطابقة وهو ان الاسم ليس لما الة عليه دلالتهما وتشارك التضمن المطابقة في امرية فارقتا الالتزام وهو ان الدلالتين ليستا على الخارج من المفهوم ودلالة الالتزام ليست دلالة لفظية بل دلالة استدلالية للمعنى على المعنى فلهذا لم يعتبر فصل في مطارحات على اللفظ المفرد واقسامه اللفظ كونه مفردا او مركبا ليس باعتبار بساطة الحروف و تركيبها بل باعتبار ما يراد بجزئه الدلالة او لا يراد واعلم ان الهيات كالحركات والتنوينات واشباهها اذا اريد بها دلالة ما يجعل اللفظ مركبا ومثل عبد الله يختلف باختلاف حالتي جعل اسما او صفة فهو كلي ومركب باعتبار وجزئي ومفرد باعتبار آخر بحث وتحصيل اعلم ان التقسيم الصحيح للفظ المفرد الى الاسم والكلمة والاداة هو ان يقال ان اللفظ المفرد اما ان لا يدل على معنى تام في التعقل اي بحيث لا يستقل صورته في العقل وهذا هو الاداة واما ان يدل على معنى تام في التعقل وهذا اما ان يدل على معنى وزمانه من الازمنة الثلثة المحصلة والاول الكلمة والثاني اسم واذا اقتصرنا في رسم الاسم على انه لفظ مفرد يدل على معنى ولا يدل على زمانه من الازمنة الثلثة المحصلة يدفع وفي الكلمة انها لفظ مفرد يدل على معنى يدل

على زمانه

على زمانه من الازمنة الثلثة المحصلة يدفع بشك المتقدم والماضي بانهما دلا على معنى وزمان واحد من الازمنة الثلثة المحصلة مثل ما كان في قولنا تقدم ويتقدم او مضى ويمضي وامس هو نفس الزمان والخاص كما هو مشهور وليس يصح ان يقال الزمان في المتقدم جزء المعنى وفي قولنا مضى خارج من المعنى لاحق فانه ان عنى بالمعنى مفهوم اللفظ فكما ان الزمان جزء مفهوم الصبح والمتقدم فكذا هو جزء مفهوم مشى فان مفهوم مشى ليس هو مجرد المشي من غير الدلالة على الزمان ومفهوم المشي ثم المشي يدل بالالتزام على الزمان الماضي فان هذا ظاهر البطلان بل الزمان الماضي جزء مفهوم مشى ويدل عليه اللفظ تضمنا ولا يصح ان يقال ان مشى دل على الوجود والوجود على الزمان الماضي بالالتزام فان الوجود نسبته الى الازمنة الثلثة سواء من حيث مفهومه ولا تميز الوجود او الوقوع او الموجودية او الواقعية التي حصلت والتي ستحصل الا بالزمان الماضي والمستقبل ولا فارق بين وجود المشي في الماضي وبين وجود المشي في المستقبل الا الزمان لا غير وقد دل عليهما مشى ويمشي المعترفين بجنسهما في المعنى ثم التحقيق وجد في الحال ايضا كما في الماضي واختلف الكلمتان بها فكيف يدل الوجود المتساوي النسبة الى الزمانين المختلفين المتعاندين بالالتزام على احدهما على ان الالتزام محذوف اعتباره وان اريد بالمعنى شيء ما مع الزمان فكلامهم كذا ولا يقال ان الزمان الماضي خارج من مفهوم مشى لانا وجدنا المشي الذي هو المصدر عاريا عن الزمان فان هذا استخف اذ لفظ مشى على حاله ليست هي نفس لفظ المشي ولا يشتمل عليها ايضا على حاله بل ذلك لفظ وهذا لفظ آخر ولا يقال ان لفظة المشي فيها حروف اصلية ضامنة مضبوطة ليس معها شيء من الاشتراط بالزمان والازمان هي الدلالة على معنى والهيات التي هي الحروف المصوتة او غيرها تصرفه الى الماضي والمصدر وغيرهما فان الصوامتة لا يستقل بدلالة اصلا دون مصوتات تما ابدا مع ان هذا زعم وان لا كلمة مفردة اصلا بل الحروف المصوتة فيها اجزاء دالة وهذا الاشياء يشبه الخطأ فالصحيح ان يتعرض للازمنة الثلثة

المحصلة في حدي الاسم والكلمة ويوخذ الحد من التقسيم الثلاثي وح لا يحتاج الى
ان تذكر في حد الكلمة ما يدل على معنى موجود لشئ غير معين في زمان كذا فانه اتفق
في بعض اللغات لفظ مفرد يدل على معنى وزمانه وشخص معين بحيث يقوم مقام
قولنا يفعل الشخص المخاطب لا يكون اداة ومن حيث دلالته على الشخص
المعين يخرج من حد الكلمة ومن حيث دلالته على زمان معين من الثلثة يخرج
من حد الاسم فلا يكون هذه القسمة حاصرة ولما عهد في لغة العرب الفاظ مفردة
يدل على الامر مثل صه ومه لا مانع ان يوجد في بعض اللغات الفاظ مفردة
في كلمات للمخاطب والمستقبل واعتذار القوم ان صه اسم للفعل لا اصل له فان
اعتبار الاسمية والفعلية بالمعنى لا باللفظ ولفظ يزيد في مفهومية الاسمية
والفعل ليس يغاير الدلالتين له باعتبار الصيغة فانها واحدة بل باعتبار المعنى
فاذا كان لمعنى الشئ اعتبار فعلى كل لفظ دل عليه يكون فعلا وتعالى ان يقول
جدلا ان لفظ نفعل بالتاء للمخاطب لفظ مفرد وقول القائلين ان التاء
والالف ونحوهما زوايد انما هو لضبط الضابط اللغوي فكانهم قالوا كل فعل
كان في اوله تاء او نون يدل على كذا وكذا يجعلون الضوابط على ان كلما كان
وزنه كذا فهو مذكر او مؤنث او له جمع كذا غرضهم ضابطا تتفق في الكل اتفاقا
ليسهل الضبط فان افعل وتفعل بالتاء للمخاطب اذا كان للتاء دلالة او للالف
فيهما مستقلة فالباقي اما ان يكون له دلالة او لا يكون وان لم يكن له دلالة
اصلا فلا مدخل له في الدلالة فهو لغو والدال هي التاء وحدها على هذا الوضع
وهي واحدة في قولنا تمشي وقولنا تفعل فان اخذت في الجميع بمعنى واحد
والباقي لغوا اتحد المعنيان لانه هو بالكل وان كانت بالاشتراك يناقض
مذهبه ثم ان كانت تدل بالاشتراك على اعتبار الكلية والباقي لغو وجد اللفظ
المفرد الدال على معنى الكلية لفظ يعني على ان هذا القسم باطل اعني القول
بالاشتراك فان لم يجعل هذه زوايد نقول انها واقعة بمعنى واحد ومن يجعلها
مع الباقي دالا على الفعل الصادر من المخاطب في المستقبل نقول المجموع له

لا بالتقسيم

دلالة واحدة على هذا المعنى والتاء وحدها مثلا لا دلالة لها اصلا بالاشتراك
ولا بغيره فاذا اخذنا الباقي له دلالة بخلاف دلالة التاء فنقسط المعنى بالضرورة على
اللفظ اذ كل واحد من الدالين له حصة في الدلالة على معنى ونحن لا نجد لما وراء الذي سمي
بالاصطلاح زايدا لفظا مختصا بدلالة بل بالمجموع نريد معنى واحدا هو مجموع الزمان و
المخاطب والفعل ولا يلزم من تعدد اجزاء المعنى تركب اللفظ ثم لا يحتاج الى هذا اذ اللفظ
يدل من حيث ارادة اللافظ فاذا قال اللافظ اردت بالمجموع هذه الدلالة من
حيث هو مجموع من غير ان اريد بالجزء شيئا من الذي يخطي عليه هذه الارادة والاصطلاح
فاذا فعلت هذا هكذا ابيت جاوت كلمة بسيطة دالة على موضوع معين وهكذا
كلفظ الضارب والابيض ونحوهما فانهما مفردات اذ جزء المنطوق لا يراد به دلالة
اصلا واللغوي في الاشتقاقات يعطي الضابط وكثيرا ما يعين الضابط بالالفاظ
مجازا للتنبيه لا للتحقيق فهذا البحث متقارب واعلم ان من جعل للتاء والنون ونحوهما
دلالة مستقلة لا يجوز ان يقول ان ما وراء التاء والنون هو دال دلالة الكلمة لان الكلمة
لا بد لها من دلالة على زمان من الثلثة والباقي لا يدل على المستقبل لان هذه الزوايد
كما دلت على الشخص المعين او غير المعين على ما اخذ على المشهور هي التي يدل على
المستقبل فلا يدل الباقي بنفسه دالا على المستقبل ولا على الماضي كما ظن بعض العامة
ان المستقبل مثل يفعل هو الماضي ضم اليه حرف فانه ان اراد صيغة الماضي فالزايد
على الحرف الزايد ليس ما بقيه الماضي التي بها كانت الدلالة على الماضي وان اريد
المعنى فليس لزمان الماضي صار اجزاء من الفعل المستقبل وكذا غير المستقبل او
لا دلالة للباقي على الكلية فيبقى اما ارادة او اسما آخر وقد كانت التاء عنده ايضا
بنفسها ليست بكلمة فمثل هذه مركبة من اسمين او اسم واداة كما ذكرنا في التلويحات
ان اكثرها مركبة من اسمين او اسم واداة على ما يلزم من مذهبهم وان ما طولنا هذا
التطويل لما اتفق في التلويحات هذه الالفاظ وكانت موهمة للصعوبة فاردنا
بيانها وعندي التطويل في نحو هذه المباحث تضييع للوقت واعلم انه لم يوجد
التام في حد الاسم الناقص فينقض بالاداة فانهما اشتركا بما فارقا به الكلمة في دلالتها

على معنى دون الدلالة على زمان معين من الثلاثة فارق الاداة والكلمة بما
اشترك فيه من الثابتية وان الارادة اذا كانت احد جزئي القول يكون تاما قضيا
وشاركت الاداة الكلمة فى انهما لا يتصور صورة لها متشخصة فى الاعيان فان
الكلمة كقولك فعل اصل الفعل وزمانه مجموعا لا يتحقق الا فى الذهن لست اقول
ان الفعل كالضرب لا يقع فى الاعيان والادوات كلها مفهوماتها روابط
ذهنية وشاركتا فى شئ آخر به فارقا الاسم وهو انه لا يتصور من كلمتين ولا من اداتين
على محوضتهما دون تحلل قسم آخر تصديق واحد وفى آخر وهو ان الاعم مفهومه يصح ان
تكون جوهرا فى بعض مدلولاته بخلافهما ويجوز ان تكون لفظة مشتركا على الاداة والكلمة
كالروابط الزمانية مثل كان ويوجد فانهما فى القضايا ادوات واذا اخذت لا
على جهة الربط كلمات ويجوز ان تكون مشتركا بين اسم وكلمة مثل يزيد ويشكر ويجوز
ان يكون بين اسم فاداة مثل لفظ ما ومن وكهو للترتيب وغيره والكلمة الحالية لا
يعنى بها وقوع مفهومها فى ان مثل مشى ويحرك لانه لا يتصور لما بين فى الطبيعيات
وقوعها فى آن بل الآن وقد يعنى به الزمان الذى هو على حيثى الآن الحقيقى فهنا
تخصص بالجهة التى ينبغى فيها الفاعل فى فعل الزمانى ما دام فاعلا بل نقول هو
تخصص بما يشتغل حيثى الآن بحركة موصوله اعنى الفعل الحالى **فصل** فى المطارحات
على الكلى والجزئى تعريف الكلى بانه اللفظ الذى يدل على الكثيرين بمعنى واحد
فيه توسع فان الكلى كالانسان من حيث مفهومه لا دلالة له اصلا على الكثرة وما
يقال انه الذى يقع على كثيرين بمعنى واحد ايضا فيه مسامحة فان لفظ البارى
او الشمس كلية ولا وقوع على كثرة الا ان نقول لفظ يقع ولا يجوز تاويله بالقوة
وقوع الشركة فى الاعيان فان من الكلى ما لا يتصور تعدد جزئياته فى الاعيان
والرسم المختار فى الكتب هو انه الذى نفس تصور معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه
وان قال قائل ان لفظ واجب الوجود على قانون القوم كلى والكلى نفس مفهومه لا
يمنع الشركة فواجب الوجود نفس مفهومه لا يمنع وقوع الشركة وكل ما لا يمتنع عليه
الشركة المفهومية يمكن بالامكان العام عليه الشركة فان امتنعت الشركة فلعلة

حيثية

خارج ويلزم منه اشكالات احدها ان يكون واجب الوجود الذى برهن على
وحدته مركبا من امر تصوره لا يمنع الشركة ومن امر آخر يمتنع بسببه الشركة وهو
محال الثانى ان مفهوم وجوب الوجود اذا امكن بالامكان العام عليه الشركة
يكون مخصصة بذات واجب الوجود لعلة الثالث انه يصح وجود واجب
آخر من حيث مفهوم وجوب الوجود وان امتنع فلامر خارج فلا يصح على الاطلاق
ان يقال ان واجبا آخر يمتنع ويلزم ايضا فى وجوب الوجود جهة امكانية والجواب
على ما لا يخل بافضل القوم ان بين قولنا يمنع الشركة وبين قولنا يمتنع فيه الشركة
فرق والجهات الثلثة التى بعضها قسيم بعض اعنى الوجوب والامكان والامتناع
كلها لا ينافى معنى الاحتمال المذكور فى التلويحات وكذا الامكان العام واذا كان
مطلوبنا ان كل مثلث فان زواياه الثلث مساوية القائمتين فقبل تحقيق البرهان
هذه القضية عندنا محتملة اى يحتمل عندنا قبل لزوم الحجة ان المثلث تكون زواياه
مساوية للقائمتين لانه فى الاعيان ممكن بالامكان الخاص فان هذه النسبة واجبة فى
نفسها وكل امر واجب وكل امر ممتنع قبل تحقيقها يحتمل وفى نفسه واجب او ممتنع
واذا ثبت هذا فنقول وجدنا من الاشياء ما لا يحتمل الشركة بوجه مثل الشخص المشار
اليه ووجدنا ما يحتمل الشركة باعتبار المفهوم والذى عندنا مثل الواجب وغيره ثم قد
يكون المحتمل عندنا ممكنا واقعا وقد يكون بالقوة مثل نوع لا يوجد مثلا الآن كالعنقاء
ولا مانع عن حصوله واعنى بقولى لا مانع اى لا يلزم من وقوعه محال بوجه واذا حصل
سببه يحصل ولا مانع من انعقاد وسببه وقتا ما وقد يكون ممتنعا والممتنع الشركة ايضا
ينقسم الى قسمين الى ما يكون امتناعه باعتبار واحد لا من جميع جهاته كالشمس فانها
باعتبار الجرمية بل الكوكبية بل مفهوم الشمسية يمكن فيها شركة ما والى ما يستحيل فيه الشركة
راسا كواجب الوجود ولا يمنع احتمال الشركة مفهوما ولا بخلاف هذا السواد بمعنى
قولهم لا يمنع الشركة اى احتمال الشركة ولو قلت الكلى هو الذى نفس مفهومه يحتمل
الشركة جاز وكان حسنا وقد عرفت الفرق بين الجزئى المضاف وغير المضاف وانه
اذا قيل الانسان جزئى الحيوان ليس معناه ما يمنع الشركة ولا هذه النسبة ما صح ان يقال

بانه جزئي وعلمت ان الجزئي من حيث مفهومه بالجزئية كلي فانه يقع بمعنى واحد على
كثيرين واعلم ان قولنا الانسانية مشتركة لا نعني بها انها شيء واحد موجود في الكل
واذا بينا في علم ما بعد الطبيعة ان هذا محال بل معناه ان صورتها الذهنية لا نطابق
الكثيرين وههنا فائدة واعلم ان بين قولنا زيد وقولنا انسان وقولنا هذا الانسان
وقولنا الانسان فرق فمثل لفظة زيد اشير اليه وما اشير اليه جزئي وان كان زيد
يسمى به جماعة الا ان وقوعه عليهم ليس بمعنى واحد بل كل واحد منهم مسمى زيد الذاته
لا لمعنى يقال عليه وعلى غيره الا ان تجعل زيدًا اسمًا للانسانية ونحوها واذا راينا
رجلا ما رايناه قط نحكم بانه انسان او حيوان ولا نحكم بانه زيد ما لم نسمع ان اسمه ذلك
فان للانسانية معنى يطابق الكثرة فزيد مفهومه في كونه جزئيا لا يحتاج الى الاشارة
بخلاف الانسان وقولنا انسان بالتنوين يدل على معنى الانسان المتخصص بوجه غير
متعين وهو الذي يسمى الشخص المنتشر والفرق بينه وبين لفظ زيد ان لفظ زيد
مفهوم واحد لا يقال على شخصين ولفظ انسان بالتنوين لمعنى واحد يقال على كل واحد
من الناس ويطابق معناه كل واحد حتى ان من حد الكلي بانه الذي يقال على كثيرين
بمعنى واحد ولا يشترط ان يصح قوله على كثيرين بمجال الشركة معا يكون على اصطلاحه
لفظ انسان المنون كليا ومن شرط في رسم الكلي انه بحيث يصح اشتراك الكثيرين فيه
على وجه يصح قوله على الكل معًا فقولنا انسان مع التنوين لا يكون كليا واذا كان
عنده كل ما ليس بكلي بالاعتبار فهو جزئي فلفظ انسان مع التنوين وما يجري مجراه
في سائر اللغات فانها لا تخلو عن امثال هذا يكون جزئيا غير متعين وقد طول بعض
الناس الكلام في انه جزئي صريح وعلل بان معنى قولنا رجل الرجل الواحد ولم يعلم
ان الرجل كلي واحد والواحد كلي ومجموع الكليين كلي وقولنا هذا الانسان وهو وتعقل تا
المخاطب وامثالها ليست كمفهوم زيد فان هذا الانسان ونحوه اذا لم يكن معه اشارة
حسية او خيالية بالفعل لا تعين مفهومه لشخص اصلا وهو بالمعنى الثاني على زيد يقال
على غيره اذ عند كل اشارة لا يصير له مفهوم آخر فهو وامثاله على اعتبار حال انسان الذاتي
منون الا ان قولنا هذا الانسان منصورا لا يستعد الاشارة الى الخاص او ما في حكمه بخلاف

ذلك

ذلك واما نحو لفظ الناس وانه كلي اذ ليس فيه ما يمنع الشركة وله اعتبار غير ما للانسان
وان مفهوم الناس وجب فيه الشركة ومفهوم الانسان لا يجب فيه الشركة ولا
لوحدة **فصل** والامر المطلق قد يعني به ماهية الشيء بحسب بلا شرط اصلا من كونه
في الذهن او في العين او يخصص بصفة كما اصطلح قوم على تسمية هذا مطلقا
اصطلح قوم على تسمية كليا فعلى هذا الاصطلاح المطلق لا نشترط فيه الكون في الذهن
فالماهية العينية من حيث هي ماهية مطلقة قالوا والتخصيص بالذهني فقد يخرجه
عن الاطلاق واذا لم يصيره الوقوع الذهني لا يضره العيني بل يقتصر على ملاحظة
الماهية بحسب وان كان معنى الكلي على اصطلاح هذا فيجوز وقوع الكلي في الاعيان على
رايهم وقوم اصطلحوا المطلق على الماهية المشروطة بالا تخصيص العرية عن الصفات
المخصصة فالعيني بلا يتصور ان يقال له مطلق بهذا الاعتبار لان معه صفات
وان شرطنا بالذهني ينافي هذا الاعتبار فهو وان كان في الذهن لا نلحظ الذهن
من حيث هو موصوف بانه في الذهن بل من حيث هي ماهية ليس معها شيء آخر من
الاوصاف المخصصة وهذا على اصطلاح الاول فيها تقييد فان الشرط بالا تقييد
قد يخرجه عن الاطلاق واصطلح قوم بالمطلق على الماهية المجردة عن الصفات التي
تميز بعض المشتركات فيها عن بعض فقولنا انسان مع التنوين او ما يجري مجراه في سائر
اللغات فمقيد على الاعتبارين الاولين لان فيه تقييد ما بواحد يخرج عن صحة القول
بمجال الشركة وعلى الثالث مطلق اذ ليس معه صفة تميز بعض المشاركات فيه يمز
عن بعض بل وحده ما يلزم جميع الجزئيات وهذه الاعتبارات انما هي في الشيء
المطلق لا في القضية المطلقة فان ذلك امر آخر والمقيد بازاء المطلق على الاصطلاحات
على ان مطلق الشيء قد يعني به الامر الغير المحتاج في ثبوته او رواته الى اعتبار زائد
لا يعنون به الا مقيد بل للغير المحتاج فيما اضيف اليه الى التقييد واوردت هذه الاشياء
لئلا نغلط وان هذه اللفظة كثيرا ما يستعمل ومعانيها مختلفة **فصل** في التشخص
والمميز ليس كل مميز متشخص فان الفصول المقسمة واللواحق لحقيقة ما عامة كالناطقة
للحيوان او الذي يجوزه الانوثة وغيرهما يقسمها بالذات او بالعرض وتميز بعض

المشارکات فيها عن بعض والمخصص والمرکب منها کلمات اذ المرکبات من
الکليات کليات فليس المميز هو المشخص وکل ما فرض اوصافا فی شیٔ وهيولی
وصورة وجسمية وغيرهما ما يحتمل الشرکة کلی والمجموع کلی وتيخصص کل واحد من
الصفات المرکبة من المشارکات باقترانه بقرينة ذلک المرکب او
حامله والحامل يتخصص باحوالها او ما يقترن بها وکلا نوعی مخصصا من الصفات
والحوامل مفهومه لا يمنع الشرکة فليس يمنع الشرکة بسببه ومجموع ما لا يمنع الشرکة
مثلا انه لا يمنع الشرکة فلا يصح ان يقال مجموع الکليات يمنع الشرکة لنفس مجموعيته
فالحق ان المشارکات ابدا يفترق بامر والمميز زائد على ما به الاشتراک فی العقل
والتشخص ليس لاختصاص بالماهية التی هی کلية فی العقل بل تشخصها نفس هويتها
الخارج عن الذهن فصل والعام قد يقال ويعنی الکلی وبهذا الاعتبار يصح
ان يقال الانسان عام ومن ظن ان عموم الانسانية انما هو لدلالتها على الجميع
بالاستغراق بالفعل اخطأ فان مفهوم الانسانية لا يدل دلالة على الاعداد
لا تضمنا ولا مطابقة بل يدل على الحيوان الناطق مثلا بحسب ثم هذا المعنى اذا
کان بحيث يتبادر اليه فهو جزئی وان کان ماخوذا فی الذهن فهو کلی لا لوجوب الشرکة
فی معناه فان الشرکة لو وجبت فی مفهوم الانسانية ما کان الشخص الواحد يجوز
ان يقال انه انسان کما يقال انه ناس مثله لصلوح مفهومه لنفسه کشرکة الکثيرين وان
کان العموم قد يقال لاستغراق الحکم فی المحصورة الکلية وذکرنا فی ذلک فصلا فی
اللواحق والخاص قد يقال بازاء مفهوم الجزئی واذا قيل زيد خاص يعنی به
الجزئی الاول ولا يحتاج فيه الى اضافة واذا قيل الانسان اخص من الحيوان فيعنی به
الجزئی بالمعنى الثانی مع اعتبار اطلية امکان شرکة او اتميته واذا قيل الحيوان اعم
من الانسان يعنی به انه يقال عليه وعلى غيره وکانه قد يذکر مع الخاص المضاف
وعاما مضافا فالسبب متخصص بدخول ذلک الخاص فيه حتى ربما لا يقولون ان الجماد
اعم من الانسان وان کان هذا صحيحا باعتبار ان صلوح الاشتراک فی الجماد اتم
فان جزئياته اکثر من جزئيات الانسان فعمومه اشد من عمومه وقد يکون الشیٔ

اعم

اعم من غيره من جميع الوجوه کالحيوان بالقياس الى الانسان وقد يکون اعم من وجه
واخص من وجه کالانسان والابيض والشیٔ انما يقال عام او کلی بالنسبة الى جزئياته
لا بالنسبة الى اجزائه فالبيت ليس عام بالنسبة الى الحائط والسقف بل بالنسبة
الى آحاد البيوت لان معنى البيتية موجود فی کل واحد من البيوت تاما وليس
معنى البيتية موجود فی السقف ولا يقال السقف وحده انه بيت والعام
يقال على ما تحته بمعنى واحد متحقق فی کل واحد بخلاف الکل على اجزائه ومن الفرق بين
الجزء والجزئی ان الجزئی يدخل تحت الشیٔ ولا يدخل فی نفس حقيقة الشیٔ والجزء يدخل
فی حقيقة الشیٔ ولا يدخل تحت الشیٔ وان الکلی الحاصل حاصل جميع اجزائه بخلاف
الکل وان الکلی لا يتصور بها جزئيا فی العقل بخلاف الکل واجزائه وان الکلی يطابق
الجزئيات ويوجد معناه فی کل واحد بخلاف الکل واجزائه وان اجزاء الکل يجب
ان يکون حاضرة حتى ان کان بحيث يکون اجزاؤه حيث هو بخلاف الکلی و
الجزئی ولا يعقل الکل الا باجزائه بخلاف الکلی فانه يعقل دون جزئياته ولا اعنی
الکل من حيث هو کل وجزء من حيث هو جزء فان کل واحد منهما معقول مع الآخر
وما قبلا عليه من الحقائق يعقل احدهما بالآخر والکلی من حيث کليته مضاف
وکلامنا فی الحقيقة المحمول عليه الکلية لا من حيث کليتها والکل ينتفی بانتفاء جزء
واحد والکلی لا ينتفی بانتفاء جزئياته فان الجزء علة لکله والجزئی ليس بعلة لکليته
والفروق کثيرة وان کان عند البحث يرجع حاصلها الى عدد قليل فصل
الکلی ينقسم الى ما يقع على جزئياته بالسواء ويسمى متواطيا والى ما لا يقع على السواء وهو
المشکک وفرق بين تکثر معنى احد قسمی الکلی وبين تکثر اللفظ معنى المشترک فان
معنى المتواطی والمشکک معنى واحد فی الذهن ثم يقال له باعتبار خارج من المعنى
انه يکثر والمشترک نفس ما يراد به فی المواضع المختلفة متکثر والمتواطی والمشکک
لا يدلان على ما دلا عليه باستعمال اللفظ مرة واحدة والمشترک لا يجوز ان يذکر و
يراد جميع مفهوماته بل الکل مفهوم استعمال مستقل وقسما الکلی يدلان باطلاق
واللفظ المشترک الصحيح الاشتراک اذا ذکر مطلقا لا دلالة له اصلا وکل لفظ مشترک

من حيث اشتراكه لادلالة له الا بتعيين اولا اجتماع ولا اولوية ولا يجوز ان يذكر
المشترك كالعين ويقال انه ينقسم الى ينبوع الماء والى العضو الناصر فان اللفظ
نفسه لا ينقسم وليس له معنى واحد بل هذا انما له معنى واحد يشترك فيه قسما الكلي ولا
يصح ان يقال المتواطي كالحيوان قد يذكر ويعني به الانسان وقد يذكر ويعني به الفرس
ولا يجوز ان يقال للمتلفظ بلفظ الحيوان عن مرادي منه الانسان او فرس فانه
مراده شيء واحد بسببه الى الكل سواء بخلاف ما يتوجه على مستعمل المشترك
فاذا ذكر المشترك فطولب بحقيقته لا يصح التحديد حينئذ لا بتعيين بعض مفهوماته
فلا ينبغي ان تنازع في لفظ الا بتعيين مفهومه ولا ان تحدوا اذا كان بحث ما
في لفظ مشترك كمن يبحث ان العقل هل هو جوهر او ليس بجوهر واللفظ
مشترك فاحتج محتج ان العقل مدرك لذاته ولغيره وكل مدرك لذاته ولغيره
جوهر فالعقل جوهر فقيل تعيين معنى العقل ما ابطل مذهب من يرى ان العقل
عرض فانه قد يعني به امرا آخر لا يدرك ذاته وغيره وكالمحتج في مسئلة المكان انه
ينسب اليه الجسم على انه فيه وكلما كان كذا فهو حاو فكان من زعم ان معنى المكان
هو ما يستقر عليه الجسم لا يمتنع معه ذلك فان تمادى النزاع الى ان لفظ المكان
اي شيء تعين بها صار النزاع لغويا لا حقيقيا فلا بد من تعيين المفهوم حتى يصح
الاحتجاج بل ان سلم الخصم لا زما واحدا بحيث اذا استعمله المحتج يمكن ان يتعين
عرضه او محله الذي بعينه يحصل المقصود واعلم ان اللفظ المشترك قد يكون
كليا في كل مفهوماته كالعين وقد يكون جزئيا في جميع مفهوماته كلفظ زيد وانه واقع
بالاشتراك على مفهوماته وقد يكون كليا في بعض مفهوماته جزئيا في الآخر مثل عبد الله
وقد يقع اللفظ على الشيء وصفته بالاشتراك كالاقبال اذا سمي به رجل وله
اقبال وقد يقع على الشيء ووصفه كالقبل اذا سمي به انسان ويقال عليه ايضا
اذا كان له اقبال والفرق بينهما ان الاول لا يحمل والثاني يحمل وقد يقع على شيء
واحد باعتبارين متباينين كالنوع على الانسان لمفهوميته فانه لا يدخل احدهما تحت
الآخر اذ المعنى العام لا يشترط فيه شرط زايد لا يوجد في الخاص والاخيكافيا وقد يقع

على شي

على شيء واحد باعتبارين يدخل احدهما في الثاني كالامكان والكناية فانهما
ممكنة معنى العام والخاص والمفهوم الخاص يدخل تحت العام والمجازي اعم
من المتشابهة فانه قد يستعار اسم السبب للمسبب وبالعكس واسم الشيء للازمه
كيف كان وان لم يكن مشابهة الا ان نعني بالاسماء المتشابهة ما يعم غير المتشابهة
من المجازيات اصطلاحا او باعتبار ما نسبته على الباطن ولكن بهذا الاعتبار كان
ينبغي ان يكون المشترك يسمى بهذا الاسم وينقسم المتشابه الى جنسه كالفرس على
المنقوش منه وعلى الحيوان المشهور وقد يكون غاية كالحمار على المشهور والبليد
ومن التجوز ما يكون المجاورة ما الماجنسه كلفظ الغايط او عقلية كالسبب والمسبب
وتشارك المجازي المشترك في ان وقوعه ليس لمعنى اللفظ المقصود وفارقه به
قسمي الكلي فيما فارق به المشترك وهو ان وقوعه على الامرين باعتبار معنوي لا
لمجرد الاسم وتشارك المجازي المشكك فيما فارق المشترك والمتواطي وهو ان
وقوعهما ليس على التكافؤ فان المجازي في الموضوع الاصلي والمستعار ليس
على التكافؤ وكذا المشكك والمشترك والمتواطي اشتركا في ان للاسم ليس
بمعنى المواضع ما يطلقان عليه احق اما المتواطي فقد عرف كالحيوانية على الانسان
والفرس واما المشترك فلان لفظ العين ليس ما هو اولى منه بالذهب واعلم
ان المشكك قد يكون مطلقا كالابيض وقد يكون بالنسبة الى واحد كقولنا طبي للكتاب
والمبضع والدواء والى غاية واحدة كقولنا صحي للدواء والرياضة والفصد و
قد يكون بالقياس الى مبدأ واحد وغاية كقولنا الاشياء انها الهية ومن المتباينة
ما يكون اسمان للشيء وصفته كالصارم والسيف او لصفتين كالصارم والمهند
او صفة وصفتها كالناطق والفصيح واعلم ان الاشتقاق قد يكون لنسبة كالمهند
وقد يكون من صفة متقررة كالابيض وقد تكون النسبة في الاشتقاق بآلة كالمنول
وقد يكون باعتبار صناعة كالحداد ولا بد من دلالة المشتق على مال الاشتقاق وما
منه الاشتقاق والنسبة اللفظية والمعنوية ويصرف في اللفظ فانه ان عني به تارة
الصفة وحدها وتارة مع الموصوف يكون مشتركا فصل في المطارحات

فشارك المجازي قسمي الكلي

مبدء

على الموضوع والمحمول فقد ذكرنا في مواضع انه اذا قيل ح ب ليس معناه ان مفهومهما
واحد ويحمل في الاسماء المترادفة لا حاصل له فان القايل الانسان بشر كانه
قال الانسان انسان وقد علمت ان كل تصديق تحتاج الى تصورين وههنا تصور
واحد ولا حمل فلا وضع ولا حكم الا ان يوجد باعتبار زايد قد ذكرناه في بعض المواضع
والجزء لا يحمل على الكل وهذا قد يفصل اما ما هو مثل الحيوانية فلا يحمل الا على جهة
واحدة وهو على ما قالوا يوجد الحيوانية مطلقة نسبتها الى الانسان والفرس
سواء واذا حملناه فيكون معناه ان الحيوانية المتخصصة بالنطق مطابقة للحيوانية
المطلقة المتساوية النسبة اليه والى غيره لا على انها موجودة في الانسان فانها
تكون جزوا وحينئذ يكون المحمول مطابقة الحيوانية لا الحيوانية واما الاجزاء المتميزة
كالحايط والسقف فلا سبيل الى حملها كما هي فلا يقال البيت حايط سواء اخذ
مخصصًا او مطلقا الا ان يوخذ انه ذو حايط ولا يجوز ان يقال الانسان نفس
وفي الحقيقة لا يجوز ان يقال ان الانسان جسم كما سبق في البيت والحايط
وان لطابقه
كما لا يطابق كل مهية البيت فالجسم لا يطابق كل حقيقة الانسان بل بعض
اجزائه فلا يوصف به الكل وليس الكل هو الجزء ولا الجزء ووصف الكل الا ان
في اللغات تجوزات ولا عود الى هذا الكلام واعلم ان الجزئي لا يحمل اعني الذي
نفس مفهومه يمنع الشركة اما اجمالا فلان المحمول يوصف به الموضوع والشخص
نفسه ليس صفة يوصف به شيء واما التفصيل فعنوان موضوع الجزئي ان كان
كليا فموضوعه لماذا تصور اشتراك فيما ليس له ذلك كما ذكرنا في مواضع وكيف
كان فان من المواضع طبيعي كالانسان اذا حمل عليه مثل الكاتب ومنه غير
طبيعي كالعكس والشخص هو الموضوع الطبيعي للكليات باسرها كيف
اخذت يعني ان يكون موضوعا جزئيا وقد بينا انه ان كان هو او مباينة فلا
حمل على التقديرين وان كان كما يقال هذا الضاحك هذا الكاتب فلا يصح
ايضا لان الضاحك من حيث هو ضاحك ليس بكاتب ولا يمكن ان يقال انه وصفه
لان الاشارة منعت ان يكون وصفه والاشارة بهذا ان كان في القولين

الى شيء واحد فليس شيء واحد بعينه كلاهما فان الشيء الواحد في نفسه بما هو واحد
لا يكون شيئان فان اخذ على ان هذا شيء واحد هما صفتاه تكون تقديره مثلا
هذا الانسان الذي هو الضاحك هو الانسان الذي هو الكاتب فيكون
الضاحك والكاتب كليان فلا يكون فيهما الكلام ثم هذا الانسان لغو وان كان
الاشارة بلفظ هذا الى شيئين احدهما نفس الضاحك والآخر نفس الكاتب
فليس احدهما هو الآخر وقد ذكرنا فيما اذا قيل الضاحك كاتب ان ههنا ليس احدهما
صفة للآخر اذ ليس الضحك صفة للكتابة ولا بالعكس بل شيء ثالث وعند الاشارة
الى شيئين امتنع هذا بل في السلب يمكن ان يقال زيد ليس بعمرو او لا شيء من الحجر
بعمرو واعلم ان الذي قاله بعض الناس ان قولنا الانسان ضاحك فيه شيء ثالث
موصوف بكليهما كما كان في قولنا الضاحك كاتب وهو ما ذكر في المقول على الكل
ان كل انسان ضاحك معناه ان كل واحد مما يوصف بانه انسان من جزئياته
فهو ضاحك فههنا ايضا ثلثة اشياء الموصوفات بالموضوع والموضوع والمحمول
كما كان هناك ليس بصحيح فان قولنا الضاحك كاتب من غير سور واشارة الى
الآحاد يحتاج الى ثالث وقولنا الانسان ضاحك ليس هكذا بينهما وقد ابطلنا
راي من راى ان ههنا شيئا وذاتا مطلقا يوصف بالانسانية والضاحكية
او الشيئية وكون الشيء ذاتا او حقيقة ليست امورا منفصلة في الاعيان يلحقها
الانسانية والجوهرية بل هذه اعتبارات يلحق الماهيات المتخصصة بحقايقها
فيكون انسانا محققا ثم يقال له شيء وانما في المقول على الكل والضاحكية
ايضا لحقت باحاد الناس للانسانية بخلاف كل ضاحك كاتب فان
الكاتبية ما لحقت آحاد الموصوفات بالضاحكية للضاحكية وههنا
بحث مشهور ليس فيه كثير طائل وهو انك قد علمت ان الموضوع تذكر ويراد به
المحل المستغني في قوامه عن حاله بالنسبة اليه والعرض هو الموجود في موضوع والجوهر
هو الموجود لا في موضوع فالموضوع بالمعنى الاول ينسب اليه بعلى وهذا ففي
فالماهيات على اربعة اقسام منها ما هو غير موجود في موضوع ولا مقول على موضوع كالجو

المشار اليه الجزئي فانه ليس في موضوع لجوهريته ولا مقول على موضوع لجوهريته
اذ لا محمول جزئي على ما سبق ومنها المنسوب بكليهما كالاعراض الكلية مثل
الكونية فانها ينسب الى جزئياتها التي يحمل لها موضوع بعلى وينسب الى محالها
بفي ومنها ما ينسب بفي دون على كالعرض الجزئي فانه لا يحمل ولكن هو في المحل
فالاولى لجزئيته والثاني لعرضيته ومنها المنسوب بعلى دون في كالجوهر يحمل الكلية
ولا ينسب بفي الى موضوع لجوهريته والمنسوب الى المنسوب بعلى منسوب
بعلى لان موضوع الموضوع موضوع الا اذا اخذنا باعتبار يحل بها البعدية كما سنذكره
والمنسوب بفي الى المنسوب بفي منسوب بفي كالجسم بزعم المشهور ان السرعة
في الحركة والحركة في الجسم ويشترط الانتهاء ههنا الى الجسم بخلاف المنسوب بعلى
الى مثله فانه قد يحمل العرض على العرض ولا ينتهي الى حمل العرض على الجوهر والمنسوب
بعلى الى المنسوب بفي منسوب بفي لا غير كاللون على السواد والسواد في الجسم
والمنسوب بفي الى المنسوب بعلى منسوب بفي ايضا لا غير كاللون في الجسم والجسم
على الحيوان مثلا وهذا البحث انما وقع بسبب اشتراك اللفظ حتى لولا ذلك
لما كان من هذه الاشياء مناسبة يجمعها بحث متناسب فصل في المطارحات
على الذاتي والعرضي قول القائل ان كل كلي اذا نسب الى جزئياته فهو اما ذاتي
واما عرضي كلام صحيح ولكن لم يشمل جميع الذاتيات والعرضيات بالنسبة الى
موضوعاتها فان الناطق ذاتي للانسان وليس الانسان جزئيا له والضاحك
عرضي للانسان وليس الانسان جزئيا له واضافته وتجوزه ان كان هذا التجوز
محتملا فان الكلي ليس بجزء للجزئي اذ هو اعم منه والذاتي هو الداخل في حقيقة الشيء
الا ان توخذ الطبيعة التي توصف بالكلية لا على انها كلية ونحن اذا قلنا
الجزء العام لا نعني به ان الجزء نفسه اعم مما هو جزء له بل نعني به ان الجزء الذي
لطبيعته صلوح ان يكون اعم وقول القائل كل كلي يصح ان يحمل وكل محمول اما ذاتي
او عرضي خاص بجميع الذاتيات والعرضيات الا ان فيه توسعا ما فان الذاتي
جزء الحقيقة وقد تبين ان الجزء لا يحمل فينبغي ان يفهم منه ان كل ما طبيعته صالحة للحمل

باعتبار

باعتبار ما اذا نسب الى امر ما كما ذكرنا وقد ذكرنا ان الفارق الصحيح بين الذاتي والعرضي
كون الذاتي داخلا في الحقيقة ويلزم ان يتقدم تعقله على تعقل ما هو ذاتي له وان يكون
علة ولا نعني بالعلة ما يجب به وجود الشيء فان الشيء لا يجب وجوده بجزء واحد
بل الجزء علة للكل بمعنى انه يتوقف عليه الكل في الذهن والعين واخطا من
قال ان الذاتي هو الذي لا يمكن ان يرفع في الذهن عن موضوعه او انه الذي
نسبته اليه واجب اذ ليس لعلة خارجة فان بعض العرضيات كالزوجية
للاربعة تشترك معه في هذا ومن قال ان الذاتي هو المقوم ما اعطى حقه فان
من المقوم ما يكون مقوما للوجود مثل المحل للسواد وما رات الحامة تابعة
لا يستدل من وجودها على كون الشيء ذاتيا فانه لا يستدل بوجود العام على
الخاص ولكن يستدل بانتفائها على انتفاء الذاتية فانه يستدل بانتفاء العام
على انتفاء الخاص فليس لك ان تقول ان هذا الشيء لا يعقل الماهية دونه
او يعلل نسبته الى الماهية بخارج كالوجود للماهية فليس بذاتي وتعريف
الذاتي بانه لا يعقل الشيء الا به قريب فان اللازم لا يعقل به الشيء الا ان مثل
هذا يحترز منه عما يتوقف عليه تعقل الشيء لا يعقله الا بجوهر مدرك هو نفسنا او
غيرها وليس ذاتيا للمعقول مثل الفرسية فيقيد بالمحمول او نحوه واعلم ان مقوم
الوجود قد يكون مجامعا مع الشيء كالجواهر لاعراضه وقد يكون مباينا كالشمس للشعاع
وقد لا يلزم كالمثالين وقد يفارق بالعدم اما في المباين كالاب الذي هو علة
لوجود الابن وبقي هو بعده واما في المجامع فكالصورة المفارقة الى بدل تقوم
الهيولى واما مقوم الحقيقة فلا يفارق ولا يباين ولوازم الشيء قد يكون منها ما
اي لا يلحق بعضها بتوسط بعض كالضحك والكاتب وقد يكون بتوسط كالضحك
بتوسط التعجب وهذا القسم ما يقع منه في الاعيان بحسب نهايته للبرهان الدال
على نهاية السلاسل التي احادها يجتمع في الوجود وبه تتعين نهاية الذاتيات
المترتبة من ذاتيات الذاتيات ومن المشهور ان ذاتيات الشيء المعقول
يجب ان يكون متناهية وان لا يتوقف فهمه على ما لا يتناهى وهو محال واما اللوازم

فان الشئ م

التي لا تقع في الاعيان يجوزان يذهب سلاسل مترتبة لها الى غير النهاية كا
سنبين واما المتكافيات فلا تتصوران تكون لماهية واحدة الى غير النهاية
فان الشيء الواحد لا يقتضي اشيا الا بتوسط واذا كانت اعداده متناهية
لا يقتضي الاعدادا متناهيا بغير توسط من خارج فان المجموع اما ان يقتضي
بذاته او بجزئه واما مثل كون الاثنين نصف الاربعة وربع الثمانية الى ان
يصير نصف نصف النصف الى غير النهاية وانها ليست متكافية بل يصير النسبة
الى الكثير بسبب نسبة القليل وهذا الموضوع غير هذا واللازم الذي لا واسطة
له في الذهن يمتنع رفعه في الوهم فانه بين للاحظ العقل وجزئه وما لا واسطة
له في الاعيان قد يصح رفعه في الاذهان فان الشيء قد ينقلب وسطا في الاذهان
لما كان وسطا له في الاعيان الوسط الذهني ما يعلم نسبته لازم والعيني ما
يلحق نسبته فقد نعلم نحن العلة بالمعلول لانه يكون عندنا اظهر واذا قلنا اللازم
يلحق الماهية كذا فانما يعني به ماهية موضوعة واللازم له بنفسه ماهية لا يجوزان
يقال انه ينتسب الى ماهية نفسه ومن اوجب ان الذاتي يحمل دون الاشتقاق
كالجوهر والعرضي لا يحمل الا باعتبار الاشتقاق فيحمل الاسود دون السواد
فقد حكم بغير واجب الاطراد فان من الذاتيات ما يحمل باشتقاق كالناطق
ومن العرضيات ما يحمل دون اشتقاق كالشيء يحمل على الجوهر وغيره وكالعرض
يحمل على السواد دون اشتقاق وليس العرضية ذاتية للسواد فان اضافة
الموضوع خارجة عن حقيقته والاسود له جزوان يتصور حمل احدهما دون الآخر و
اجزاء البيت مثل الحائط والسقف ليس شيء منها صالح للحمل ومثل هذا
ليس له قانون مطرد ومن خصص الاستغناء عن الاشتقاق في الحمل بما ليس
فيه جعل ان مع اعترافه بان جعل الانسان حيوانا جعله ناطقا كانه لم ينظر
في الناطق انه مشتق ومن الذاتي ما هو دائم تقويمه للحقيقة الواقعة
كالجسمية للفلك ومنه ما ليس بدائم تقويمه لماهية لان تلك الماهية ليست
بدائمة الوجود كالجسمية للفرس فان الشيء اذا بطل لا يبقى تقويم الشيء لماهية

ليست من الوهمي

ومن العرضي اللازم ما لا يمكن فهم حقيقة موضوعه وتصور تلك العرض مع
الجهل بالنسبة او الشك فيها كالمثلث وزواياه ومن اللازم للماهية ما يمكن فهم
حقيقة الموضوع وتصور مفهوم ذلك اللازم مع الشك في النسبة كمساواة الزوايا
لقائمتين فانه يتصور فهو مهما مع الشك في النسبة التي برهن عليها مع انه لازم له
في الاعيان وكان هذا اللازم ما يلزم في الاعيان دون اللزوم في جميع الاذهان متبينا
لزومه اعني حصوله مع التصديق بالفعل ومن اللازم تهيئة دايما تقتضيه تلك الماهية
ابداء اللزوم دائم لكون الفلك مشارا اليه وكونه ممكن الوجود ومن اللازم ما يلزم
ولكن لا يدوم اللزوم لا يخلو الماهية بل بانتفائها كلوازم الماهيات التي عندنا ومن
اللوازم ما يدوم صحته بخارج ما دام الشيء ولكن لا دايما لان ذلك الشيء لا يدوم كسواد
الزنجي **مطارحات** على المقول في جواب ما هو اذا كان اللفظ منه مفرد ومنه مركب
فاللفظ يعم القول وغير القول فيكفي في رسم المقول في جواب ما هو انه اللفظ
الذي يدل على ماهية المسؤول عنه مطابقة ولا يحتاج ان نذكر اذ قول فان القول ايضا
مما يدخل تحت اللفظ وكانه لا يحتاج ان يقال يدل على ماهية المسؤول عنه مطابقة
وعلى الاجزاء تضمنا فانه اذا دل المطابقة على الكل يكون فقد دل على الاجزاء تضمنا
وذكر دلالته على الاجزاء تضمنا ليس له فايدة ههنا وفرق بين المفهوم والحقيقة
وطالب المفهوم لا يحتاج الى التصديق بالوجوب بخلاف طالب الحقيقة حتى ان
المستحيلات لها مفهوم وليس لها حقيقة والمطالب اللغوية تطلب المفهوم دون
الحقيقة ولما لم يكن جزو المفهوم ولا جزو الحقيقة هي والسايل سال عنها نفسها
او عنه نفسه فلا يجاب بالجزو واعلم ان في بعض المواضع لا يجوزان يجاب بلفظ مفرد
للسايل عن الشيء بما هو هو مثل ما اذا سئل عن حقيقة الانسان فليس الا ذكر حده و
في بعض المواضع يجاب بلفظ مفرد مثل ما اذا سئل عن جماعة متفقة الحقايق كزيد
وعمرو وخالد فيجاب بانهم اناس وكذلك اذا سئل عن الانسان والفرس والثور
فيجاب بالحيوان ففي هذه المواضع يكفي اللفظ المفرد وطالب المفهوم قد يكفيه اللفظ
المفرد الاشهر ثم ان عاد السوال طلبا للحقيقة فيتعين الجواب بالقول الدال

لازم و

بسبب مرو

عليها الا انه ما من موضع يصح اللفظ المفرد الا ويصح المركب فان اورد في الجانبين
المذكورتين حد الانسان بدل اسمه او حد الحيوان بدل اسمه ايضا لاجل ادل الحد
بالتفصيل على ما دل عليه الاسم جملة واعلم ان قولنا لمن سال سايل عن الانسان والثور
والفرس انهم ما هم انهم حيوانات ليس جوابا بذاته المسئول عنه حتى كان لقايل
ان يقول الكم سمعتم ان الذاتي يقال في جواب ما هو وهو ذاتي فان الحيوان ذاتي
لشيء ومقول في جواب ما هو لشيء آخر فان السايل ههنا طلب الماهية المشتركة
اذ لم يسال عن الفرس وحده بل سال عن الجمع مجموعا لا سوالا واحدا انه ما هو ولما اجبنا
بانه حيوان اجبنا بجمع الماهية المسئول عنها وهي الماهية المشتركة ولو كنا اجبنا
بالجسم وحده او ذي النفس والحساس والمتحرك بالارادة لكان جوابا بذاتي واحد
ذاتي الشيء ليس هو والسوال عنه هو فالحيوان ذاتي لكل واحد والسوال ليس
عن كل واحد بل عن الماهية المشترك والمقول في جواب ما هو هو ماهية الشيء
المسئول عنه فيقرر بما قلنا ان الحيوان يقول في جواب ما هو والذاتي ولكن
مقول في جواب ما هو بالنسبة الى شيء وذاتي بالنسبة الى شيء آخر فاذا قلنا انه ذاتي
مقول في جواب ما هو ينبغي ان يفهم بالنسبة الى شيئين فاذا اخذنا بالنسبة الى
شيء واحد فهو خطا من قبل تركب لفصل وما كذا السايل عن زيد وعمرو وخالد
يطلب الماهية المشتركة وهي الانسانية فيجاب بها واذا سئل عن زيد انه ما هو
فهو طالب الماهية زيد فيجاب بخلاف الانسانية اذا اجبنا بها في السوال عن الجماعة
وعن زيد وحده هي الماهية المطلوبة لا ذاتي الماهية المطلوبة فالذاتي لا يجاب به
البتة ولا صارت الذات ذاتية به واذ قلنا الانسانية لزيد لنعني به حقيقة زيد
فان حقيقة زيد هي نفس الانسانية فكيف يكون الانسانية ذاتية لنفسها وقد
فسر الذاتي بالجزء بل معنى ان زيدا اذا اخذ بعوارضه من السواد والمقدار وهيات
الجزئي مثلا واحد منها الانسانية يوجد الانسانية ذاتية لهذا المجموع اي جزء مجموع
الانسانية والعوارض لا جزء حقيقة زيد والمطلوب بما هو الماهية فالانسانية ذاتية
لشيء ومقولة في جواب ما هو لشيء آخر وليس ههنا حاجة الى الاصطلاح آخر كما ظن

البصار

البصار وذات الشيء منه ليس ذاته وليس البتة ذاتي يقال في جواب ما هو لما
هو ذاتي له فيجاب بجزء الشيء عن السوال عن كله وبهذا يتبين توسع في رسم
الجنس فانه الذاتي الذي يقال في جواب ما هو على اشياء مختلفة الحقايق
فانه ذاتي لشيء غير ما قيل في جواب السوال عنه بما هو وكما اخذ الذاتي في حد النوع
وفيه جهات اخرى وليس كلما يقال على مختلفات الحقايق في جواب ما هو حال كما
الحيوان على الوجه الذي ذكر في الكلية فان في الاعيان جعل الشيء انسانا هو بعينه
جعل حيوانا كان لم يحصل ذلك الانسان فلا يحصل ذلك الحيوان وليس نسبة الجسم
الى الجسم ذي النفس او الحيوان كذا فان الجسم في الاعيان جعله جسما غير جعله
حيوانا مثلا والجسم يجوز ان يرفع عنه خصوص الحيوانية ويبقى في الاعيان جسما
على ما سنبينه وان كان فيه مخالفة لكلفات الجمهور والحيوان لا يجوز ان يرفع عنه
في الاعيان خصوص الانسانية ويبقى حيوانا وليس الكلام في الحيوان والجسم باعتبار
الامر الذهني اذ الحيوان الذهني والجسم الذهني والانسان الذهنية متساوية في
عدم الحاجة الى مخصص مطلب انه ليس من شرط المقول في جواب ما هو على جماعة
اذا لم يكن مقولا على واحد من تلك الجماعة عند السوال عنه وحده ان يكون جعله
في الاعيان بعينه جعل ما به التخصص حتى لا يتصور تبدل المخصص وضابط الكتب
على جهة في الاعيان بعينه جعل ما به التخصص حتى لا يتصور تبدل المخصص وضابط
الكتب على جهة لا ينبغي ان يوجد فانه لا يصح بل يودل من المعبرات في جواب ما هو
ما ليس جعله في الاعيان جعل الامر الذي يتخصص به بل ذلك المخصوص المعبر يصح
ان يبطل الى بدل ومن الاشياء التي يختلف بها ماهية واحدة بالعدد دون الحقيقة
ما لا يصح بدله ولا يوهم رفعه كاضافة الموضوع المعين لهذا السواد فان الفارق
بين السوادين الحاصلين محلا هما واضافة محليهما لا يمكن ان يتوهم بدله وذلك السواد
بعينه باق بوجه بل يجعله سواديته ذلك بعينه جعله في هذا المحل ويتقوم به وجود السواد
ولا يمكن ان يبدله به جواب ما هو ولا ان يقال السوادان مختلفان بالحقيقة فثبت انه لا
يلزم من كون الشيء مقوما لوجود شيء او من اتحاد الجعلين ان يختلف بذلك جواب

لا ينبغي ان يوجد فانه لا يصح بل يودل من المعبرات في جواب ما هو بالمين جعله

ما هو وليس يصح قول من فرق بين الجامعين المذكورتين بان الانسانية اختلفت
بعوارضها والحيوانية اختلفت بالذاتيات اى ذاتيات الحيوانية وعنى بالذاتى
مفهوم الحقيقة فذلك خطأ فان الحيوانية لا يتقوم حقيقتها بفصولها المقومة
وليس الناطقية جزء حقيقة الحيوانية بوجه وفصول الحيوانية المقسمة لها كلها عرضيات
لها كما ان الرجولية مختصة للانسان وهى عرضية له والمذكورية مختصة عرضية
للحيوان فكما ان الانسان لا تتقوم بالحته فكذا حقيقة الحيوان وان عنى به الذاتى الثانى
والذاتيات بالمعنى الثانى والذاتيات بالمعنى الثانى لا يلزم بها اختلاف الحقائق و
ان الذكورة والانوثة والزوجية والفردية اعراض ذاتية للحيوان والعدد اذ لا
تلحقها بواسطة امر اعم او اخص ولا يختلف بها جواب ما هو وان عنى به ان مختصات
الحيوان يتقوم بمجموع الحيوان بمختصات الانسان كالذكورة ايضا حالها كذا فان الذكورة
مقومة لحقيقة مجموع الذكورة والانسانية واذا سئل على الرجل انه ما هو اعنى من حيث
حقيقة الرجولية فيقال انه انسان ذكر بل كل شئ اذا اخذ منه ومن غيره مجموعا يتقوم
حقيقته ولا يصح ان يقال ان هذا الشئ اختلف به الحقائق فيختلف به جواب
ما هو والشئ الثانى ما اختلف به الحقائق حتى اختلف به جواب ما هو فان هذه الجملة
نفس المطلوب وعلى صاحب هذا الفن ان يضع ههنا امورا ذاتية محيطة تختص
باشياء يختلف بها جواب ما هو يسمى اجناسا والمختصات فصولها وامور ذاتية
محيطة تختص بما لا يختلف به جواب ما هو يسمى انواعا والضابط فى اختلاف
الجواب عما هو واختلاف الجواب عما هو اختلاف الحقائق واتفاقها قضاء الفطرة كيف
كان واما هذه التعليلات ففى فاسدة لا حاصل لها والمعاد اختلاف جواب
واتفاقه واعلم ان المقسمات لا يختلف بها جواب ما هو كالسواد والبياض ونحوهما
مضى وليس كون الابيض تحت حقيقة الانسان كالرجل تحته فان الابيض لا يدخل
الانسان فى مفهومه واذا قيل فى الكتب ان الرجولية لا يختلف بها جواب ما هو
او ليس تحت الانسان شئ يقال فى جواب ما هو لا يعنى به ان تسئل الرجولية من
حيث هى رجولية اذا سئل عن حقيقتها ليس له جواب غير الجواب عن السؤال عن حقيقة

والرجل يدخل الانسان فى مفهومه

المراة

المراة من حيث هى مراة وحقيقة الانسان من حيث هو انسان فان هذا باطل
بل يصح فيه ان رجلا وامراة اذا اشير اليهما بانهما ما هما يجاب بالانسانية واذا
سئل عن رجل وثانيا من حيث الرجولية بل ان هذا الشخص ما هو يجاب بانه انسان
ايضا ولا يحتاج الى غيره هذا معنى القوم ويكفى هذا القدر ويكره البسط اكثر
من هذه المصالح والذكى لا يخفى عليه من القوانين التى اعطيناها اياه ان يطلع
على ما هو حقيقى وما هو مختلف باختلاف العادات واللغات واعلم ان صفات
زيد اذا اجتمعت فليس مفهومها لا يمنع الشركة مجموعها فى الذهن صنف لا
تشخص والصنف ينقسم الى ما يكون اذا وقع فى الاعيان لا يوجد الا فى واحد كما
فى قولنا المتقدم فكما انه قد يكون نوع الشئ فى شخصه فقد يكون صنفه فى شخصه و
من الاصناف ما يكون عاما وهو تحت نوع واحد كالفراشى والسطر ومنها اصناف
للجنس كالذكورة والانوثة للحيوان فالحيوان له مقسمات منوعة كالفصول
وله مقسمات مصنفة ومن اصناف الجنس ما هو اصناف للنوع ايضا كما ذكرنا
واعلم انه ليس الحى كالحيوان فان الحى شئ له الحيوة كان جسما او غير جسم فالحى
ليس بجنس للانسان والحيوان الجسم داخل فى حقيقته فهو جنس فلا يقوم احدهما
مقام الآخر ثم يقال ان الانسان حى ناطق مثال لا تحقيق وجماعة من
المتاخرين زعموا ان الحيوان على الفلك والانسان باشتراك الاسم فان
الذى يقال على الانسان كونه عنصريا متغذيا ونحوهما داخل فيه بخلاف المقول
على الفلك وهذا لا يحتاج الى اصطلاح آخر فان الناس عندهم كل جسم له
حيوة ما يسمونه حيوانا وبالمعنى الذى يقال على الفلك من كونه جسما ذو نفس
متحرك بالارادة مقول على الحيوانات ايضا اذ الفلك لم يعتبر فى حيوانيته كونه
لا يحترق او غير متكون ولا فاسد فان هذا مسكوك فيه لم يعتبر الحيوانية او يحكم
بها الى برهان مستانف ولو عهد الناس جسما ذو نفس متحرك بالارادة حساس
مثلا سموه حيوانا وان كان غير متغذ وغير نامى او كانوا يشكون فيه هل هو
متغذى ونحوه ام لا وفى الاصطلاحات واللغات واعراض واسع اللغات

واحوال العرف امور لا ينبغي العاقل مقصده على المختلف فيها وصححاتها
مطارحات على الالفاظ الخمسة قد علمت ان كل امرين يشترط كل واحد منها
ما لا يشترط فيه الآخر ما زيد على اعتبار العموم والخصوص ليس احدهما لا
عام ولا خاص بالنسبة الى الآخر بل هما متكافيان فان العام لا يشترط زايد على
نفس اعتبار العموم ما ينافي الخاص والنوع يقال على الكلي المقول في جواب
ما هو على المتفقات في الحقيقة وعلى ما يقال عليه الجنس وعلى غيره ولا ذاتيا
اوليا ويشترط في احدهما الاضافة الى العالي وفي الثاني اتفاق حقيقتها قيل
عليه في جواب ما هو ولا يعدى شرط كل واحد منهما الى صاحبه فليس احدهما اعم
الآخر فالانسان نوع بالمعنيين المتباينين ومن لم يذكر في حد الجنس والنوع العالي
في جواب ما هو واقتصر على كونهما مقولين على مختلفات الحقائق او متفقاتها
يبطل عليه حد الجنس بفصله والنوع بفصله ان قيدنا بالذاتي والا فما الجنس
بالعارض العام وما للنوع بالخاصة ومن اقتصر في رسم النوع على انه المرتب
تحت الجنس او الواقع تحته يبطل عليه بالخاصة والفصل فانهما داخلان تحت
عموم الجنس ومن رسم النوع المضاف بانه كلي يقال عليه الجنس في جواب ما هو او
قوليا ذاتيا اوليا ولم يذكر ما النسبة اليه سهى فانه ليس نوعا الا باعتبار النسبة لا باعتبار
كون الجنس مقولا عليه وعلى غيره ومن جمع في رسم النوع المضاف بين جواب
ما هو وبين كونه ذاتيا اوليا اورد زايد فان احدهما يغني عن الآخر وقد يكون الشيء
نوعا بالمعنى الاول وليس بنوع بالمعنى المضاف اذ لا جنس له كالوجود فانه نوع
عند محصلي المشائين اذ المقسمات لا يقسمه الا حقايق مختلفة لكون الوجود وجود
حقيقتها فهو لا يقال على مختلفات بل آحاد اشخاص الوجود المعين فهو نوع لا
جنس فوقه وكالجوهر فانه اذا اضيف الى آحاد الجوهر من حيث الجوهرية لا الجنسية
وساير الخصوصيات كان نوعا لها على ما هو مذكور في كتب المحصلين لانه مقول على
متفقات الحقايق في جواب ما هو بهذا الاعتبار وليس نوعا مضافا اذ لا جنس فوقه
واعلم ان بين الجنس الطبيعي والجنس المنطقي والجنس المعقول من حيث هي معقول

بشرط

فرق فالجنس المنطقي هو من حيث الجنسية فحسب من غير اشارة الى خصوص
جيوانية وغيرها والحيوان على الانسان فلا يعطى لما تحته من انواع موضوعاته
اسمه ولا حده والجنس الطبيعي هو مثل الحيوان بما هو حيوان الصالح لان يحمل
المعقوله النسبة الجنسية ويتعدى الى موضوعات الموضوعات فيعطي لها الاسم
والحد لا من حيث الجنسية بل من حيث بساطة والجنس المعقول هو الحيوانية المشروطة
بالتجرد المضافة والطبيعي تقع في الاعيان لا مع الجنسية والجنس المركب اعني من الطبيعة
والاعيان الجنسي ايضا لا يوجد الا في التصور العقلي واذا قلنا الجنس المخصص
والواقع في الاعيان يعني به الطبيعة الصالحة لان يوخذ في العقل جنسا والجنس
المعقول لا تصور لوقوعه في الاعيان والجنس المنطقي عرض عام للجنس الطبيعي
وللمعقول ايضا فان الجنسية عرضية للحيوان يقال عليه وعلى غيره وكذلك الخاصة
المنطقية اي من حيث هي خاصية والنوعية والعرضية والفصلية من حيث
هي هي كلها عرضية خارجة عن ماهية ما ملئت عليه فانه يعقل الانسان ثم
تلحقه النوعية وكذا غيره فخفي كون الشيء ذاتيا عرضي له وكذا كونه عرضيا وكون
الشيء كليا وجزئيا وما يشبههما والفصل يميز التمييز الذاتي والعرضي ليس هكذا و
السلوب تميز في الذهن ولا تكون فصولا فان السلب لا يقوم حقيقة شيء ولا
وجود جنس وغير الناطق ليس فصلا لغير الانسان ومن عرف الخاصة بانها هي
العرضي الذي يقال على نوع واحد في جواب اي شيء هو كانه ما احتاط اذا ذكر
النوع وهو نوع مشترك فغير مستحسن ثم ان عنى به النوع الحقيقي اعني غير المضاف
الى ما فوقه فمن الخاصة ما ليس لحقيقة نوعية بل لجنس كالمشي فانه من خواص الحيوان
والحيوان ليس بنوع الاعلى حسب ما ذكرنا وان عني به النوع الثاني اي المضاف ففي
الخواص ما ليس بنوع مضاف كخواص الوجود والجوهر مثلا وليس كل خاصة ايضا
تقال في جواب اي شيء هو بل الخاصة المساوية فان الرجولية من خواص الانسان
واذا قيل الانسان اي شيء هو لا يقال انه الرجل على ان الوجه الآخر هو المبطل المرتسم
ومن قال في حد العرض العام انه الذي يكون ويفسد دون فساد موضوعه ما اصاب

فانه ما درى ان من العرض العام ما لا تفارق الموضوع كالامكان الفلك ومن
الخاصة ما يطلى دون فساد محله كالضحك بالفعل وههنا ابحاث نذكرها وان لم تكن
فى هذه الامور كثيرة فايدة فاعلم ان الشئ الواحد قد يجوز ان يكون فصلا وجنسا
باعتبارين كما يتمثل به والمشهور ان الحساسية جنس للباصرة وفصل للحيوان و
ذو النفس جنس للناطق وهو فصل جنس الانسان وجنس فصل باعتبارين و
الجنس قد يتركب مع العرض العام كاللون فانه جنس الاسود وعرض عام الانسان
وجنس العرض العام عرض عام وجنس الفصل لا يلزم ان يكون جنسا لخاصة الشئ
وخاصة لذلك الشئ كالمتعجب فانه جنس الضاحك الذى هو خاصة الانسان
وهو خاصة الانسان نفسه على ما قالوا وان كان فيه بايح فى المثال ومن المتلون و
الاسود ذلك مثال معتبر بالنسبة الى الجسم والفصل قد يتركب مع العرض العام
كالمفرق فى البصر فانه فصل مثلا للبياض وعرض عام للقطن واعلم ان من عرف
الجنس بانه الذى يقال على مختلفات الحقايق فى جواب والنوع فانه الذى كذا
ما احسن فان الكلى هو كجنس الخمسة يجب ان نذكر فى الحد ضابطه فصل العرض
العام وجنسه عرض عام وعرضى العرض قد يكون ذاتيا وقد لا يكون وذاتى الذاتى
بنه ذاتى وفصل الجوهر وجنسه جوهر وفصل العرض وجنسه عرض وقد يكون الشئ
جنسا ونوعا وعرضا عاما ونوعا فان الضاحك مطلقا اذا اخذ بالنسبة الى هذا
الضاحك من حيث هو ضاحك نوع له لا خاصة وكل من الخمسة اذا نسب الى جزئياتها
ماخوذة من حيث هى هى دون النظر الى غيرها فهو نوع واعلم ان الخمسة تشترك فى
انها تحمل بالاسم او الحدود وان طبايعها تتعدى الى موضوعات كاللون
الذى هو جنس الابيض يحمل على زيد الابيض وانها الفاظ مفردة وانها كلية والجنس
والفصل والنوع يشترك فى الذاتية وجمع المادات الذاتى وخواصه على ما ذكرنا الاحتياج
الى تعديد الاحاد وفى الوقوع بالتواطؤ والخاصة والعرض العام اشتركا فى العرضية
وجميع الخواص العرضى من التاخر فى التعقل والمعلولية وغير ذلك مما ذكر خلافه فى الذاتى
وفى جوازا الوقوع بالتواطؤ وبالتشكك ومن اوجب فى غير الذاتى الوقوع فى التشكك

اخطا

اخطا فان الزوجية من خواص العدد وعرض عام للاربعة ولا تقع الا على السواء
ومن اوجب وقوع الخمسة بالتواطؤ اخطا فان الابيض خاصة الجسم وعرض عام
للثلج ولا يقع بالسواء والخاصة والعرض العام باسا ملة الذاتيات فى جواز التواطؤ
والتشكك وكل ما اشتركا فيه وبه فارقا الذاتى مما عد من خواص العرضى ومن
المشاركات بين الجنس والنوع انهما مقولان فى جواب ما هو وان كل واحد منهما
ذاتى عام محيط اى الابيض كل واحد منهما ذاتى مساوله فالحيوانية لا يتضمنها فى
مرتبتها شئ بخلاف الحساسية فانها يتضمنها الحيوانية المساوية لها فى الحمل والانسانية
ذاتية لا يتضمنها ذاتى آخر فى مرتبتها بخلاف الناطق فانه يتضمنه الانسان المساوى
له فى الحمل فغير الذاتى المحيط من الذاتيات فصل ومن المباينات المقول
فى جواب ما هو على مختلفات الحقايق ومتفقاتها وان الجنس تدخل فى حقيقة النوع
اى الطبيعة للطبيعة ولا تدخل تحته وهو الذى قيل ان النوع يشتمل على الجنس
يدخل تحت الجنس ولا يدخل تحته اى فى حقيقته وهو الذى قيل ان الجنس يشمل
النوع فالشمول للجنس والاشتمال للنوع واخطا من قال ان النوع اعم من الجنس
فانه يشتمل عليه اذا الشئ العام ينبغى ان يكون مقولا على كثرة لمعنى واحد موجود
فى كل واحد وليست الانسانية موجودة فى جزئيتها فى الحيوانية وحدها والناطقية وحدها
حتى يعمهما باعتبار واحد وليس هذا الاشتمال هو العموم ومن الشركة بين الجنس
والفصل انه يتقوم بها حقيقة النوع ومتقدمان عليه وهو من المباينات بينهما وبينه
بعينه والفرق بينهما اى الجنس والفصل ان الجنس مقول فى جواب ما هو ولا
كذلك الفصل فى جواب اى شئ هو ولا كذلك الجنس والجنس يقال على مختلفات
الحقايق قولا ذاتيا ولا كذلك الفصل وان الفصل خاصة للجنس والجنس عرض
عام له وان الفصل محصل للجنس بالتخصص وان الحيوان الموجب واحد بخلاف
الفصل وان الجنس يعنى قد ذكر الاجناس للدلالة التضمنية ولا كذلك الفصل
عن الفصل ومن الشركة بين الفصل والنوع انهما مقالان على متفقات الحقايق
فقط ولا ذاتيا وانهما اخص الذاتيات وهو انهما فى فصل النوع لا فى جميع الفصل و

من المباينات ان الفصل يقال في جواب اي شيء هو وان النوع يقال في جواب
ماهو والنوع محيط بالاشتمال ولا كذلك الفصل بما هو فصل وان النوع متقوم
بالفصل والفصل مقوم له ومن اراد ان ياخذ بين الفصل العام والنوع الحقيقي
المناسبة المذكورة فلياخذ الاجناس محذوفة الجنسية بل ماخوذة انواعا على ما ذكرنا
فانه يتقوم بالفصل لطبيعة النوعية لا الجنسية كما عرفت فيطرد فيه المناسبات المذكورة
ومن المشتركة بين الجنس والعرض العام انهما يقالان على ما يختلف حقيقة واحدة و
غيرهما والفارق غير ما سبق ومن المشتركة بين الجنس والخاصة ان الفصل يقوم
وجودهما تقويما بغير ذي توسط دون تقويم حقيقتهما بل في جميع المواضع وليس
كل عرض عام يقوم الفصل وجوده دون توسط والمباينات على ما سبق
والعرض العام المنطقي اعم وجودا من الجنس فان الامكان والوجود والشيئية
اعراض عامة للماهيات ولا شيء اعم منها وذلك غير مستحسن فانها قد ذكرت
بعينها بين مشاركات ومباينات اعم يمكن ذكر ان المشاركة بين الجنس والنوع
انهما ذاتيان وهذا يشتمل ملته وان المباينة بين الجنس والعرض والعام تقدم
الجنس وتوخر العرض العام وهذا فرق بين جميع الذاتيات والعرضية وكما قيل
ان المشتركة بين الجنس والخاصة انه اذا وقع النوع لا بد من وجودهما مع انه ليس كل
خاصة كذا ومن الكليات ما له فصل مقوم ولا ينقسم كالوجود والامكان والشيئية
والامثال هذه وكان التطويل في نحو ما ذكرنا ليس له كثير فايدة ومنها ايضا
امور غير محققة غاية التحقيق ولكنها تنفع للتشحيذ والتدرب واعلم ان مقوم
السافل مقسم للعالي ولكن لا تقسيما اوليا ومقسم العالي لا يلزم ان يقسم السافل
ومقوم العالي مقوم للسافل وان كان تقويما غير اولي وليس مقوم السافل
مقوما للعالي واعني بالعالي والسافل ما يكون في ترتيب المقومات المشتركة
واعني ههنا بالمقوم ما للحقيقة لا ما للوجود لان فصل الماء او صورته كما تقوم وجود
الجسم المختص تقوم وجود الجوهرية المختصة وفصل السواد كما يقوم اللونية
منه تقوم الكيف على ما يلزم من المشهور فيقوم وجود السافل مقوم وجود العالي

ومقوم

ومقوم حقيقة السافل تقوم وجود العالي والحقايق الاصلية ولا اعني
بتقويم العالي ان العام الذهني بالفصول النازلة بل ان الطبيعة التي
يلحقها العموم حالها كذا ومقوم وجود العالي لا يلزم ان تقوم وجود السافل على
ان مقومات وجود الطبيعة التي يلحقها العموم في الذهن مثل كثير من فصول
لا يلزم ان تقوم وجود كل خاص فعلى هذا مقوم وجود السافل مقوم لوجود
العالي ولا ينعكس بهذا الاعتبار لا غير فاذا قلنا خاصة الجزئي خاصة الكلي
ولا ينعكس لا نعني به العكس على السياق المذكور في المقدمات فانها ينعكس
لانه اذا كان كل خاصة للجزئي هي خاصة الكلي فبعض ما هو خاصة للكلي خاصة
للجزئي بل نعني ان هذه المادة ليست مادة ينعكس فيها هذه الكلية كلية وربما نعني
بمثل هذا في مواضع انه لا ينقلب اجزاء القول كل الى ما كان الآخر انقلابا صادقا
واعلم ان افضل الخواص البين المساوي فانه ينقسم الخواص الى لازم في جميع
الاحوال ولجميع الاعداد مثل الزوايا الثلث للمثلث وهو اللازم الحقيقي ويخصص
باسم اللازم والى لازم لجميع الاعداد في بعض الاوقات كالشروق والغروب
للكواكب مثلا والى لازم لبعض الاعداد في جميع الاوقات كاستعداد الضحك
فانه خاصة الحيوان ويلزم بعض جزئياته دايما والتي ما يلزم بعض الاعداد في بعض
الاوقات كالتنفس فانه خاصة الحيوان ويلزم بعض جزئياته في بعض الاوقات
اي لا بد من وقوعه حالا ما باعتبار لازم صادق والى ما يقع في بعض الاعداد
في بعض الاوقات لا لزوما بناء على لازم سابق كالكتابة والعرض العام
فيه تراكيب يمكنك ان تستخرجها مما ذكرنا والقسمة المجتمعة تقتضي ان لا
يكون من شرط الخاصة المساواة واللزوم اما ان يكون بحيث لطبيعته صلوح
ان يقال في جواب ما هو بحال شركة ام لا والذي له الصلوح اما على مختلفات
الحقايق او المتفقات وهما الجنس والنوع و الذاتي لعدم الصلاحية لذلك
هو الفصل والعرضي اما ان يقال على حقيقة واحدة فحسب او عليها وعلى غيرها
وهما الخاصة والعرض العام ومن شرط في هذين اللزوم فيغير اللازم المساوي فان الذاتي

كالكتابة بالفعل خرج عن الاقسام الخمسة على رايه والمحمولات لا ينحصر فيه واعلم ان
الابيض اذا كان مفهومه شيء ما له البياض والابيض على مفهومه المجرد لا يقع في الاعيا
اذا الشيئية من حيث هي هي لا تصور لوقوعها في الاعيان جسم ولازم المهية
لا يميز بين اشخاصها لاتفاقه في الكل ولازم المهية لا يميز المهية عن غيرها تميزا
اوليا ولازم الماهية لا يشخص المهية ولازم المهية لا ينوع الماهية ولا يصفها

المشرع الثاني في المطارحات على الاقوال الشارحة **فصل** اعلم ان
الاقوال خمسة الحد التام وتعريف المسمى باجزاء المفهوم التام والناقص و
الرسم التام والرسم الناقص اما الاول فهو قول دال على مهية الشيء وزاد بعض
المتاخرين فقول الحد قول مفصل دال على ماهية الشيء والزيادة وهو كونه مفصلا
لا يعنى به ان لجزء من القول دلالة فان هذا القول بذاته من غير احتياج الى
التفصيل ونحن نذكر ههنا ما يجب اعلم ان القول يذكر على اصطلاحين مختلفين
فقد يذكر ويعنى به ما يراد بجزئه الدلالة على جزء من المعنى وقد يراد به اصطلاحا
انه الذي يراد بجزئه الدلالة بحيث تقابل حد المفرد وبين الذي لا يراد بجزئه
الدلالة اصطلاحين هو جزو ومن الفرق بين العبارتين ان قول القائل انسان
بشر وان كان هو يا ما يراد بجزئه الدلالة فيكون قولا على الاصطلاح الثاني
وليس بقول على الاصطلاح الاول فانه لا يراد بجزئه الدلالة على جزء من المعنى
بل معناهما واحد فصاحب الاصطلاح الثاني الذي حد المقول بانه اللفظ الذي
يراد بجزئه الدلالة ان اقتصر بالحد على القول الدال على ماهية الشيء كانه يتوهم
انتقاضه بقولنا الانسان بشر فانه قول دال على ماهية الشيء ولم يشترط
في حد الحد انه قول غير موجب للتكرار او قول له مقصد صحيح فان قول القائل
الانسان فرس ايضا قول وان كان غير صحيح فقوله مفصل اى كل جزء من اللفظ
يدل على جزء من حقيقة الشيء لينفع الاحتراز عما ذكرنا واما على الاصطلاح الاول
فلا يحتاج وان القول كفى مؤنة هذا الاحتراز على اصطلاحه والذي زاد في الحد
فقال انه القول الدال على كمال مهية الشيء احترازا عن الحد الناقص اخطا

فان الحد

فان الحد الناقص الذي فيه فصل الشيء مع الجنس البعيد غير دال على ماهية الشيء
الا بالالتزام اذ الجنس العالي كالجوهر مثلا لا يدل على الجسمية والحيوانية وقد
سبق ان العام لا يدل على الخاص والفصل دل على الاجناس القريبة بدلالة
الالتزام الغير المعتبرة فاذا كان هذا القول الحذف عنه الدلالة على بعض
المقومات ومهية الشيء مجموع مقوماته فلا يكون الحد الناقص قد دل على المهية
دلالة معتبرة بين التضمن والمطابقة واذا عنى بكمال الماهية جميع مقوماتها
فالمهية هي هي بجميع المقومات لا ببعضها فلا يحتاج الى ذكر الكمال مع ان لفظ
الكمال مشترك وربما يقدح في شرح الحد المذكور ان يقال قولنا حيوان ناطق
قول دل بالتضمن على ماهية الحيوان ودلالة التضمن معتبرة فهذا القول دال
على ماهية الحيوان وليس بحد له وجه دفعه ان لفظ الحيوان والقول بما
هو قول دل على الحيوانية بل الناطق دل على شيء له نفس نطقية ثم يعلم من
خارج انه حيوان فالقول مجموعه ليس بدال على الحيوانية بل على حقيقة
الحيوانية جزوها وربما يعاود السائل فيقول قلت الحد قول دال على
ماهية الشيء او قول مفصل كذا وما عينت المطابقة ولا الاقتصار على
ماهية الشيء فقط وقولنا حيوان ناطق قول دال على ماهية الحيوان بالتضمن
وقد اعتبر التضمن وعذرك ان القول ما دل بل اللفظ الواحد غير معين
فان اللفظ الواحد وهو الحيوان دل بالمطابقة على مفهومه اما مجموع
القول دل بالتضمن عليه وكل حد لنوع هو قول دال على ماهية مقومه تضمنا
وهي ايضا دلالة وان اعترفت بان هذا القول دال على ماهية اخرى مطابقة
فليس حد الحيوان نقول ما ذكرت في الحد انه لا ينبغي ان يدل على شيء آخر تضمنا
ولا تعرضتم للمطابقة بل قلتم ان الحد قول دال على ماهية الشيء قلنا منقوض
بحد النوع فانه قول دال على ماهية الشيء دلالة معتبرة وليس حدا لمن
صعب عليه هذا القدح فليؤكد عرضه بقيد آخر وهو انه قول دال على ماهية
الشيء مطابقة وعلى الآخر تضمنا مثلا او قول دال على ماهية الشيء مطابقة

البعيد

فقط على ان الدلالة التضمنية ملاحظها بالفعل في الحدود مطلوبة بتفصيل
المقومات فلا باس بتعرضها واخذنا القول في حد الحد فرق بين الحد والاسم
فانه لفظ دال على ماهية الشيء وليس بقول ذا اللفظ المفرد اذا لم يكن اسماً
للشيء فهو اسم اما لجزئه او للازمه او لماهيته فلا يدل على ماهيته دلالة معتبرة
والشيء البسيط الذي لا جزء له لا قول دال عليه فان القول مركب ان
دل كل جزء على نفس الماهية الوحدانية فهي اسماء مترادفة وان دل بعضها
على الشيء والبعض على امر خارج فالمجموع ليس حداً له وان دل كل جزء من اللفظ
على جزء من المعنى فالشيء مركب فالمجموع ليس حداً له وان دل كل جزء من
اللفظ على جزء من المعنى فالشيء مركب وقد فرض وحدانياً واعلم ان من عرف
بان السطح ليس مقداراً وامراً آخر متحصلين في الاعيان بل مقداريته نفس
سطحيته في الاعيان وليس اللون في الاعيان متحصلا وله فصل مستقل
بالوجود مجموعهما سواد بل هو شيء واحد واذا كان لا جزء له في الاعيان
فلا جزء له في الذهن لان الصورة الذهنية يجب ان يطابق العينية فاذا لم
تتقوم العينية في حقيقتها بامر فالذهنية لا تتقوم به بطريق الاولى ومفهوم
الشيء لا يفارقه ذهنا وعينا فهذا الشيء على ما يلزمه الاعتراف به لا حد له
بل له رسم ان كان يعرف واللونية للسواد اذا عني بها كونه محسوساً بحاسة
البصر يكون تابعاً للماهية فان الشيء يتحقق ثم يحس والذي اخذ فصل السواد
وهو كونه جامعاً للبصر هو عرضي فان الشيء يجمع للبصر او استعداد الجمع يتبع
حقيقته المتحصلة اولاً ولهذا صرح الشيخ ابو علي في كراريس نسبها الى المشرقيين
توجد متفرقة غير تامة بان البسايط لا رسم ولا تحد وهذه الكراريس وان نسبها
الى المشرق بعينها قواعد المشائين والحكمة العامة الا انه ربما غير العبارة
او تصرف في بعض الفروع تصرفاً قريباً لا يباين كتبه الاخرى بوناً يعتد به
ولا يتقرر به الاصل المشرقي المقرر في عهد العلماء الخسروانية وانه خطب
عظيم وهو الحكمة الخاصة ونحن في هذا الكتاب لا نقصد الا تتميم طرائق المشائين

وبقي

وبقي معها وتهذيبهما وهي الحكمة العامة لجميع الباحثين وان كان قد يتفق فيه نكت
متفرقة بحثية شريفة فالخطب العظيم مرموز في كتابنا المشتمل على الاصول الشريفة
المسمى بحكمة الاشراق **فصل** واما القول المعرف بحيث مفهوم الشيء
فاليه يميل فضلاء اهل النظر فاذا قيل لاحدهم ما الانسان فيقول اعني به انه
الحيوان المنتصب القامة ذي النفس المدركة للكليات مثلا فقط احتياطاً ولا
يقع عليه اشكال وهذا حد تام ناص على ما ارادته غير محظور عليه الاصطلاح و
التسمية الا ان يكون الانسان غافلا عن دقايق النظر فينقض ما مهده بنفسه بان
يلتزم في حكم آخر ما يباين اصله مثلا اذا قيل الست تعني بالانسان الحيوان الناطق
المنتصب القامة المستقل بنقل قدميه البادي البشرة فقال نعم اياه اعني فقد
افسد لانه في الاول زعم ان مقصد التسمية هو مجموع تلك الاجزاء المعدودة و
ان ذلك المجموع هو المفهوم وليس الشيء مع غيره هو بعينه ما هو دون غيره فان
كل جزء يضم الى معنى يحصل به مفهوم آخر ومجموع آخر وفي الاخير التزم ما باجزاء
اخرى هي معناه ومقصده وقد اهملنا فيما كان رسماً ينتقل الذهن منه
الى الحقيقة فح لا يضره اخلال بعض الصفات ويطلب دعوى العناية ومن
جملة الخلل ان يلتزم في مقام آخر بشيء ينافي ما التزم في المسمى وواضعوا اللغة
اذا سموا هذه الحقيقة الانسانية انسانا ما تنبهوا لحقيقة النفس الناطقة واذا
سموا الحقيقة الجسمية جسماً ما تنبهوا للهيولى والصورة وربما ان راى الناس
كلهم حيواناً ناطقاً له اربع قوايم وجناحان وارياش ما كانوا يسمونه انساناً
وان كان يشاركهم في جميع الصفات ما خلا القوايم والاجنحة والريش واغراض
ارباب الوضع قد يخفى على المحصل ويقع فيه الخبط ويكثر فيه الخلاف والحدود
المعنوية بحسب المفهومات الاصطلاحية نافعة نفعاً بيناً وليس هذا هو الرسم
فان الرسم انما هو بلوازم ومن رسم يعترف بان الاسم ليس لهذه المحمولات بل الامر
ينتقل الذهن اليه بخلاف الشارح لما هو مفهوم عنه فان عنى بالاسم يعني مجموع
تلك الصفات وهذا اصح الحدود **فصل** الاسماء الاصطلاحية في العلم حدودها

هى الاقوال الدال على غير ما اصطلح عليه فاذا قيل الكيفية هى قاره لا تحتاج
فى صورها الى اضافة الى خارج حاملها واعتبار تجزى و لا تجزى واحد مفهوم
الكيفية هذا فيكون السواد هيئة عرضى وان لا تكون هو الجنس العالى الشامل
جمع الاعراض وعدم الاحتياج الى الاضافات والتجزى سلبى فاكيف بهذا
المفهوم ليس بجنس وغيره ما عرف حتى يحكم عليه بانه جنسى اوليس بجنس وما كانت
هذه الصفات موجبة للانفصال فانه ما يحصل منها ضبط معنى آخر مستقل بالجنسية
والكيفية على هذه المعانى اصطلاحية وغيرها ليس بمعلوم من رسمها فيلتزم
ان تكون المقولات غير معلومة فكيف يحكم بالجنسية وما مورا احزى على ما يتصور
واذا كانت مجهولة وعلمت الحقايق دونها فليست بذاتية ولا اجناس والاصطلا حى
المضبوط ليس بجنس وعسى انسانا لا انسلم ان السواد والرائحة يجمعها شئ آخر
غير المصطلح عليه الذى ليس بجنس مما يصلح للجنسية وكذا الجوهر غيره فافهم هذا
المنوال فانه ينفعك فصل قول صاحب التنبيهات فيها ان الحد يكون
لا محالة من جنس الشئ وفصله يحمل على ما له جنس وفصل فانه لم يذكر انه موجب
من الجنس والفصل اليه مطلقا بل قال من جنسه وفصله وهذا ما يكون فيما
له ذلك واما الذى ليس له جنس وفصل حقيقى فيذكر المفهوم وقد يقع التركيب
بين الشئ وبين صفته العارضة كالابيض فانه شئ قام به البياض وهو
حده وقد يكون تركيب الشئ مع اعتبار فاعل كالعطاء فانه فايدة مقرونة بالفاعل
وقد يكون مع اعتبار صورى كالابيض مثلا او مادى كالفرحة فانها بياض
متخصص بموضوع متخصص وهو جبين الفرس وقد يكون التركيب بين متباينات
مع اعتبار موضوع معين كالبلقة للسواد والبياض المتخصصات بالحصول
معا فى بدن حيوان واحد كان لا يسمى الثوب ابلق وقد يكون باعتبار غائى
كالخاتم فانها حلقة ماخوذة ليحمل الاصبع مثلا وقد يكون بين متباينات كالعدد
من الآحاد وقد يكون التركيب بين اشخاص نوع واحد كمن سال عن مفهوم الناس
او بين انواع جنس واحد واشخاصه كالحيوانات من حيث هى حيوانات وفى الجملة

بين

بين جزئيات كلى واحد والافطس ان كان عبارة عن انف له تقعير فهو تركيب
مع اعتبار صورى ويكون الفطوسة عبارة عن تقعير الانف فهو تركيب المتقعير
مع المادة وفرق بين ان تكون المفهوم كون الانف ذا تقعير وبين ان تكون هو
تقعير الانف وان كان لا يختلف فى مواضع اخلافا كثيرا الا ان تكون المفهومين
مختلفان فاذا كان الافطس هو الانف ذو التقعير والتشخص لا يكون افطس
الا باشتراك او تجوز واذا كانت الفطوسة تقعير الانف فالتشخص يصح ان يقال
انه افطس اى هو ذو تقعير فى الانف واذا كانت الافطسية مضافة الى الانف فقال
قايل الانف افطس يكون معناه انف هو انف فيه فطوسة لابد من التكرار
فى المعنى ويكون كقول القايل حيوان انسان واذا كان الصهيل صوت الخيل
فقيل صهيل الفرس فيه تكرار ما بحسب المعنى واذا قيل فرس صاهل يكون معناه
فرس له صوت فرس ولكن الشارح لمفهوم اللفظ اذا سئل ما معنى الفرس
الصاهل من حيث شرح المفهوم يلزمه ان يكون ما معناه انه فرس له صوت
فرس ولا يقبح لانه يشرح غرض للسايل فان كان قبح فمن السايل على ان فى
العرف اطلاقات تتضمن تكرارا ما ويستحسنونه فاذا قيل لون هو سواد يستحسنون
الابتداء بالعموم والتخصيص بالخاص واذا قيل سواد هو لون يستقبحونه لان
النظم الاول المذكور ما اغنى عن الثانى بخلاف الثانى واذا قيل سواد هو لون
كان وضع العام فى مكان الخاص فيتوهم ان السواد عام وقد يخصص باللون
فصل وقد عرفت ان الناس اذا قالوا الفرس على الحيوان المشهود
لا يقصدونهم ولا الواضع الامور الخفية بل ضابطهم ما شاهدوه من صورة الفرس
وخواصه فهو المفهوم عندهم لا غير والثانى لا مدخل له فى المسمى عندهم والخسوف
اذا كان عبارة عن خلو جرم القمر عن الشعاع لا يحتاج الى تعيين السبب فى ذلك
كتوسط الارض فانه لا مدخل له فى مفهوم الخسوف بل ان كان الشئ له اسباب و
يسمى باعتبار التخصيص بسبب اسم تعيين السبب فان الاضافة اليه متخصصة
كما يقال الليل عبارة عن الظلمة الواقعة بسبب غروب الشمس فان الناس لا يسمون

عن كون الانف ذا التقعير واذا كانت الفطوسة عباره

الصورة

الظلمة الكونة او ما يكون بسبب غم شديد منع الصورة لِلا والغايات ايضا تعين
اذا كان لها يدخل في تخصيص الشيء مثل السواد والخلخال اذا لم يكن بينهما فرق من قبل
الصورة واذا حصل التخصص بنفس الشيء وحق وذلك دون النظر الى خصوص
علة اي العلل كان لا يحتاج الى ذكره بل يصح بيما اذا كان اضافة العلة سكوكا
فيه وهو اخفى **فصل** اذا كان كل من يعرف به المحسوسات والمشاهدات اخفى
منها فلا نذكر لها حد ولا رسم فالبياض نفسه اظهر من كونه مفرقا للبصر ومن التفريق
وحده واعلم ان الحدود بحسب الغاية والمفهومات فاض سهام اشكال مطالبة
الزام صفة ذاتية غفلت عنها فنصير انك غفلت الحقيقة وما غفلتها ومن المطالبة
بصعوبات ذكرناها في المقول في جواب ما هو والفرق بين الفصل وغيره **فصل**
واذا اخذ الناطق في حد الانسان لا يعنون به استعداد النطق الذي هو التعقل
والتفكر مثلا فان الاستعدادات توابع للحقائق الجوهرية وكل ذات متحصلة
متقومة لا يتقوم باستعداد اثر او تاثر بل يعنون بالنطق النفس الناطقة
فالناطق شيء له نفس بالحقيقة فان قيل النفس اذا عرف احد احد الجسم في حدها
في قولهم انها كمال الجسم الطبيعي كذا وكذا او قولهم انه جوهر غير جسم من شانه
ان يحرك الجسم كيف وكيت فليس لكم ان تقولوا ان الناس يدل على شيء له نفس
نطقية ويعلم من خارج انه جسم بعد ان اخذتم الجسم في حد النفس من حيث
هي نفس اجيب بان الجسمية الماخوذة في حد النفس لا يشير الى ان الشيء الذي
له هذه النفس التي هي كمال الجسم هو الجسم بل كان من المتحمل ان يكون كمال الجسم
بحال كذا وكذا موجود لغيره لا على انه كمال له بل على سبيل آخر الا ان يعلم بضرب
من النظر ان هذا الشيء في الانسان الذي له هو المقول عليه انه كمال للجسم بحال
كذا هو الامر الذي هذا الكمال كماله وهو الجسم وايضا لك ان يعلم انه اذا عرف
ذاته شيء ذو جوهر غير جسم من شانه ان يحرك الجسم عند مبدا النطق لكان رسما للانسان
لا حدا وينقدح في مثل هذه الحدود اعني قولهم حيوان ناطق ما عسى ان يقال انكم
اذا قلتم جسم عنصري ذو نفس ناطقة اغناكم عن ذكر الحيوانية اذ عرفتم الحيوان بانه

جسم ذو نفس واذا قلتم حيوان ذو نفس ناطقة فكانكم قلتم جسم ذو نفس كذا
وكذا له نفس ناطقة فقولكم جسم ذو نفس له نفس ناطقة تكرار لا فايدة فيه
والنفس التي لها الانسانية لها الحيوانية على راي البحث الباحث فالحيوانية
من لوازم رباط النفس الناطقة فعدمها تابعة له وان اراد مريدان يحده مع
ذكر حد النفس فليحده بانه جسم عنصري مركب ذو كمال هو جوهر غير جسم ولا جوهر
من شانه ان يحرك الجسم ويدرك المعقولات ويتبعه المحركات والمدركات البدنية
فهذا القول يتبعه الحيوانية وهي تابعة كربط النفس في البدن في جميع المواضع
فان اردت ان يعلم كيفية توجه هذا الكلام وكيفية حال رفعه فاستخرج من قوانين
الذي اعطيناك من قبل في هذا الكتاب واما المائت ان عني به استعداد
الموت فهو عرضي ثم ان الناس ربما يتصورون انسانا لا يموت ولا يخل بانسانيته
والحد الذي يذكر فيه صريح النفس بحسب الماهية واما بحسب المفهوم فعلى ما سبق
بالصفات الظاهرة ومثل الحاسية والمحركية في حد الحيوان لا ينبغي ان يوخذ
الاحساس والتحريك بالفعل ولا بالاستعداد على ما سبق واذا اشير الى النفس
فهذا التحريك والادراك نفس واحدة فليسا بفصلين اعني الحساس والمتحرك
وهذا امره قريب واما النامي اذا اخذ في الحد باستعداده او قوة منمية فليس
يصح فانها يبطل والحيوان باق ولا كذلك الذاتي وانتصاب القامة للانسان
اظهر من المتغذي والقوة المنمية واقرب الى الدخول في المفهوم **فصل**
واما الرسم فقد اصطلحوا به على القول الذي يميز الشيء عن غيره تمييزا غير ذاتي
وربما سموا بانه مولف من خواص الشيء واعراضه التي تخصه جملتها بالاجتماع
فالرسم الثاني كانه دون الاول ومن جملة الالهامات الغير المستحسنة فيه انه قد
ذكر ان الرسم التام ما ذكر فيه الجنس هو في الجملة اذا ذكر فيه بعض الذاتيات لا يخل
برسميته ومع ذلك اذا قيل للانسان انه حيوان منتصب القامة مثلا او حيوان
مستعد للضحك فهو رسم مع انه ليس مولفا من خواص الشيء واعراضه بل من
ذاتي وعرضي وفايدة الرسم المطرد التمييز فان كان التمييز عن ذاتي وقد يقع به

المستحسنة

الانتقال الحقيقة وهذا غير مطرد اى الانتقال وهو ليس المقصود الاصلى
فى الرسم فان اكثر ما لا يؤدى الى ادراك الذاتيات التى هى للحقيقة وتبين
ذلك من كثير من الرسوم ويتجه للمستشرح ان يقول الشارح الذى زعم
انه غرض الرسم انتقال الذهن الى الحقيقة فى بعض الحقايق التى لها ذاتيات
انها ان انتقل ذهنك بمعرفة هذا الرسم الى الذاتيات وعلمها هلا ذكرت الذاتيات
لكون شارحا بالحد بلى يجوز ان يقال ينتقل الذهن الى الحقيقة انتقالا اجماليا
والشارح اذا رسم الانسان بانه عريض الاظفار ماش على رجليه بادى البشرة
فليذكر انه لا من حيث هو كذا حتى لا يوهم طالب المفهوم او الحقيقة ان هذه
هى امر المفهوم عنده على ما سبق فى الحد المفهومى وربما يخفك مع المنطقى ان
يقول هذا رسم الامع غيره لا يكفى اذ ليس جميع التعريفات انما هى للمنطقى بل
ولمن لا يعرف اصطلاح الحد والرسم واذا كان هذا فى الرسم الذى فيه كثير من
اللوازم والموقف بخاصة اولا اذا قيل له ما الانسان فقال الضاحك فالضاحك
محمول على الانسان ليس هو نفس الانسان ولا جزؤه على انه لا يجوز تعريف الشيء
به وحده ولا بنفسه واذا اقتصر على التعريف به وحده ولم يذكر انه لا من حيث
هو ضحاك توهم انه الضحاك من حيث هو ضحاك واذا اخذ معه قرينه اوفى صار
قولا فلا يكون اللفظ المفرد الذى هو الضحاك وحده رسما تم القول انه اشارة
الى الموضوع من اللفظ المفرد فانه اذا كثرت المحمولات مثل الضاحك طلب والكاتب م
الذهن الثالث الذى يجمعها فانه ليس الضحك صفة للكاتب كما سبق ولكن
الخاصة وحدها اذا عرف بها الموضوع الملزوم يجوز ان يكون لها لازم آخر كالضاحك
اذا جاز للزوم تعريف الانسان به فهو ايضا لازم للمتعجب من حيث هو متعجب فيجوز
رسم كليهما به للزوم واما القول الذى يتضمن انه الشيء الذى كذا وكذا انطلق به
الذهن من الامر الجامع للجمع واو اجمالا لم لا يمنع انه لمصطلح ان يصطلح على الخاصة
وحدها رسما ناقصا ولكن لا يحصل منه ما يحصل من القول واعلم انه يجوز ان
يذكر للشيء وحده رسمان اذ ليس شيء الرسم انه لا ينفصل منه لازم واحد ولا يجوز

ان يكون

ان يكون رسم واحد لحقيقتين مختلفتين اذ لا يحصل به التميز ولا يجوز ان يكون
حد واحد لمختلفى الحقيقة فان الشيئين اتفاق احدهما بعينه اتفاق حقيقتهما
ولا يجوز ان يكون لشيء واحد حدان لان حقيقة الشيء واحدة لا يدل عليها الا
بحد واحد الا ان يكون الحد الواحد بلفظين مختلفين وايضا الحد الواحد دال
على جميع الماهيات فلم يبق ذاتى لحد ثان واعلم ان حد العام الذاتى للجزئيات
ذاتى لها اى مدلوله ذاتى لها ويلزم من كون حد الشيء عرضيا لشيء ان يكون هو
عرضيا له ولا يلزم من كون رسم شيء عرضيا لشيء ان يكون ذلك الشيء عرضيا له
ولا يجوز ان يتقوم حقيقة واحدة بامرين مختلفى الحقيقة على سبيل البدل فانها
بكل واحد منهما يخالف لما مع الآخر ولكن يجوز ان يكون المفهوم الواحد لما يجمع كليهما
مثل الخاتم مثلا فانه قد يكون من الذهب وقد يكون من الفضة وغيرهما و
كذا الحلقة الذهبية او النحاسية فالداخل فى حد الخاتم والحلقة ليس الذهب
او الفضة بل الامور التى يجمع الكل وهو جسم بحال كذا واعلم انه لا باس
تقول بعض اهل العلم ان ذات كل شيء واحد لا يزيد ولا ينقص فانها
ان ازدادت بانضمام شيء اليها فان بقيت كما كانت فالزايد لا مدخل له و
ان لم يبق فالزايد غير الناقص جمعها ذاتان وايضا ان كان ذاته هو الازيد
او الانقص والمتوسط وكل منهما غير الآخر فالذات الزايدة غير الناقصة
والمتوسطة بحال وان كانت الذات مما يعلم الثلثة فليست واحدة بالعدد
وهذا الكلام اورده فى تقرير ان حقيقة واحدة لا يتقوم بفصول مختلفة وينبغى
ان يجعل فى الدعوى قيد آخر وهو انه لا يتقوم بفصول مختلفة لا يجتمع ولا ان
يتقوم بفصل ثم ينضم اليها فصل آخر ومجموع الفصل الزايد مع الفصل الذى
كان لا يحصل منهما الا الحقيقة التى كانت دون الزايد وهذا بين ولا يحتاج حينئذ
الى ذكر المتوسط فانه ليس من زيادة فصل وعده متوسط آخر ولا يحتاج الى ذكر
الواحد بالعدد فان كل حقيقة اذا ضم اليها امر آخر واخذ المجموع باعتبار الزايد
غير الذى دونه فهذا الانسان فيه امور غير معتبرة ولا صحيحة وانى عنيه ان السواد مثلا

اذا اشتد فكل اشتداد هو حصول سواد آخر وذات اخرى والذات التي مع
الاشتداد غير الاخرى فصح الالتزام لا يناسب غرضه في ذاته المواقف ان ثبت
ان كل سواد اشتد نوع آخر كما هو مشهور في طرقتهم وقد علمت ان السواد اذا
اشتد لم يبق السواد الاول وانضم اليه سواد آخر مجتمعين في محل واحد بل بطل
الاول وحصل الثاني فاذا قال القايل سلمت ان كل سواد اشتد ذات
اخرى ولكن لا يلزم من اختلاف الذوات اختلاف الحقايق فان حقيقة الانسان
واحدة ملزم في العقل واختلف بالعدد وكذا السواد الذهني يجمع الشديد و
الناقص والمتوسط وكون الشدة والنقص كالمراتب الشخصي لا الفصل
فقراره الى الذات الواحدة بالعدد وقوله كل شخص اذا بطل بطل مقوماته
الشخصية لا يحقه ولا يدل هذا على اختلاف حقيقة الشديد والضعيف و
امتناع اختلاف تشخص نوع بالشدة والضعف ثم هذا القايل اذا جاء
للموضع الذي نحتاج فيه الى اثبات اختلاف حقيقتي السواد الاشد والانقص
احال الى البيان وهو قاصر عنه ثم ان اخذ مجموع الفصلين مع الجنس حقيقة واحدة
لا مانع منه كان سال ان النوع الواحد لا يتقوم الا بفصل واحد من غير فصل
غير مستقيم **فصل** واخطأ من زعم ان الرسم والحد يكفيهما الاطراد والانعكاس
مقتصرا في حد احدهما عليه فان الشيء قد يكون له خاصة واحدة اخص منه او
خواص كذا ويطرد وينعكس مثل مساواة الزوايا لقايمتين للمثلث وليس
بحد ولا يجوز ان يرسم الشيء بما هو اخفى منه كمن يعرف الشمس بانها كوكب في
الفلك الرابع ومثل هذا فاسد فان الشمس اظهر من كونها في الفلك الرابع
وكل شيء نعرف به الشمس لا يكون اظهر من الشمس اعلم ان تعريف القوى بالتاثير
والتاثر لما ان كان حد النفس تلك القوة فعل صحيح فان الشيء المؤثر فيه نظر
بخصوصه غير نفس المؤثرية ولا يجوز ان يجعل رسما ومن اراد ان ياخذه حدا
فليراجع الى الحد المفهوم بان يجعل الاسم للمؤثر كذا وكذا من حيث المؤثرية
لا من حيث خصوص القوة واعلم انه ليس بصحيح ما يقال ان من الصور والاعراض

ما يدخل في حقيقة الموضوع فان الحامل ليس بجزء فقط لنفس ما حله فان حرة
اذا حلت ورحم حوت فيكون حمل نفسه ثم اذا كان الجوهر جزء حقيقة العرض
فيكون مجموع الجوهر والعرض عرضا حرفا فالي اذا كان مع استحقاق كالابيضية
ويكون الاسم لنفس الهيئة بل لها مع موضوع كالفطوسة فانها ليست اسما
للتقعير بل لتقعير مع الانف فلزم لعرض الموضوع **فصل** والتعريف
بالتمثيل لا يصح كما قيل الحيوان هو مثل الانسان والفرس فانه ان عنى به
الخصوص فغير صحيح وان عنى به العموم فيعمهما ما هو اعم من الحيوانية وربما يعمهما
ما هو اخص منهما مثل كونهما ذو بدن ورجلين فنوهم ستشرح ان لهذه الاسماء
مدخلا وكذلك ما يقال بالتمثيل بين شيئين ان الملك هو الذي نسبته
الى العامة كنسبة الشمس الى الكواكب وربما يتحقق هذه النسبة في غير الملك
وربما توجد مع النسبة خصوص المتشبه به **فصل** ومن المشهور ان لا يوخذ
الموضوع مكان الجنس فلا يقال ان السيف حديد وكذا وكذا بل يقول انها مثلا
آلة كذا وكذا فان جعله ذلك الحديد جعله ذلك السيف حتى ان بعض المتكلمين
لم يجوز ان تحد الريح بانه هواء متحرك بل عرفه بانه متحرك هواء معللا بان التحركية
هي الجنس فانه اذا ارتفعت الهوائية لا تبقى المتحركية وجعله ذلك المتحرك هو
جعله ذلك الهواء وهذا غير صحيح فانهم ذكروا ان الجنس اشبه بالمادة والفصل
بالصورة والهواء مادة الريح فهو اولى بان يجعل جنسا ثم المتحرك كما قالوا شيء
له الحركة والهواء يتضمن الجسمية والجوهرية والمتحرك الذي هو الجنس لا يتضمنهما
فوقع الفصل اقرب الى سلسلة الاجناس الجوهرية من الجنس ثم كما انه لا يجوز
ان يفارق الفصل ويبقى الجنس لا يجوز ان يفارق الطبيعة الجنسية ويبقى
الفصل موجودا بعينه وههنا الهواء يبقى دون المتحركية ثم الطبيعة الموصوف
ابدا اولى بالتقديم عند جميع الناس من الوصف فالاولى ان يقال انسان كاتب
مما يقال كاتب انسان واستشناع هذا ظاهر واعلم ان الحيوانية المفردة في
حد الانسان لا يصح ان تكون ايرادها مع الجزئية للانسان فيكون كانك قلت الانسان

حيوان متخصص بجزئية الانسان ناطق او حيوان متخصص بالناطق ناطق
ولا يجوز تقييده بغير الانسان بل مفرد مساوي النسبة وهذا معنى قولهم الجزء لا
يوجد في الحد فاطرا من حيث هو جزء لا يوخذ والطبيعة التي يلحقها الجزئية يوخذ
فلا تناقض بين قولهم المقوم يوخذ في الحد المقوم لا يوخذ في الحد ولا يجوز
تعريف الشيء باحد اجزائه اما الصوري فكما يقال الروح حرارة غريزية او الكرة
استدارة في جميع الجهات والمادي كما ضرب به المثال بما يقال الحيوان الارضي
دم ولحم لا يعرف بنفس الغاية كقولهم النكاح استيلاد والفلسفة لذة وسعادة
ولا يجوز بنفس السلب ايضا كما يقال الالم تفرق الاتصال ولا يوخذ بالعرض كما
مابالذات كما يقال السقمونيا دواء مسهل مبرد ولا ما يختلف بالقليل والكثير
فيقال الافيون دواء في الدرجة الرابعة من البرودة قتال فانه لا يقتل
لمهية دون قدر مخصوص ولا يجوز تعريف الشيء باحد جزئياته ولا تعريف الشيء
بالقول المقسم والعناد كقولهم الشكل هو الذي يكون اما مستديرا او ذو زوايا
اما هذا فان الشكل داخل في قسمية يعرفان به ولا يصح في موضع ان يتقوم
بالقسمين المتعاندين حقيقة واحدة لا سبق وانقسام الكلي اليهما عرضي فلا احد
منهما وليس احدهما لازما له وان جعلت المنفصلة كرسم ليكون هي كلازم واحد
في اي موضع كان فهو اردى من وجوه التعريف اذ كل واحد من الاقسام يكذب
مع الآخر وطبيعة الكلي المتخصصة باحدهما لا يبقى فيه المنفصلة منقسمة ورسم
الشيء التام ينبغي ان يكون بما يلزمه في جميع جزئياته ولزوم اما واما ذهني وان كان
بين القسمين جامع فليوخذ في التعريف الجامع وان لم يكن جامع معنوي فلفظ
الكلي كالشكل هو الذي عليهما بالاشتراك وقولهم العشق افراط المحبة ليس بصحيح
قد اخذ العرض مكان ما عرض له فان العشق ليس هو السلوك الذي يخالف
التمكن فلا يجوز اخذ العرض مكان العارض ولا العارض مكان المعروض فلا يجوز
ان يقال السواد هو مسودة الشيء دون لون جامع للبصر ولا يقال المسود هو
لون جامع للبصر بل بالعكس فالافراط عرض سالك لا يجوز ان يوخذ مكان جنس

العشق

العشق والامكان فصله ولا يجوز تعريف الشيء بما لا يعرف الا به وان كان بوسائط
كما يقال الاثنان زوج اول ثم يحد الزوج بانه عدد منقسم بمتساويين ثم يحد
المتساويين بانهما شيآن متكافيان كل واحد منهما الآخر ولا بد من اخذ الاثنين
في حد الشيئين من حيث هما شيآن ولا حاجة الى هذا التطويل فان المتساويين
في مفهومهما الاثنينية سواء افضى الى تصريح الاثنينية او لم يفض الى الاثنان فاذا
عرف بما يدخل في مفهومه الاثنان فهو تعريف الشيء بنفسه او بما لا يعرف الا به
وما لا يعرف الشيء الا به اذا عرف به الشيء بالجد به فيودي الى تعريف الشيء بنفسه
ومن اصح الاشياء ما يقال ان حدا ما يوجب كون المحل عالما او العالمية لا يعلم الا
بالعلم نفسه واعلم ان الجنس قد يعرف تعريفه ما يقال انه نوع بالمعنى الاول
كقولهم انه يقال على اشياء مختلفة الحقائق كذا ومختلفة الحقائق هي الانواع
وان صرح بلفظ النوع لا يستحسن من قبل الاشتراك الاصطلاحي سيما اذا كان
غيره واما اذا عني النوع بالمعنى الباقي الذي هو كلي يقال عليه الجنس بحال كذا
فقد عرف كل واحد منهما بصاحبه فهو ردي والذي يقوله المتاخرون في حد الاخ انه
انسان ابوه بعينه ابو انسان آخر يقال انه اخ لا يجوز لتكرر الاخ مع الاستغناء بل
يكفيه ان يقال انه انسان احد ابويه بعينه احد ابوي انسان آخر من حيث هو
كذا ولا يجوز التكرر في الحد الا في مواقع الضرورة والمتضايفان يعلم كل واحد
منهما مع الآخر لا بالآخر واللذان كل واحد منهما مع الآخر يحصلان معا واللذان يحصل
كل منهما بالآخر يستحيل وجودهما لتقدم كل واحد منهما على المتقدم عليه وعلى نفسه
وفي حد المتضايفين يجب ان يتعرض للسبب الموقع للتضايف ومن الغلط اخذ
الآحاد في حد المعنى المطلق كقول القايل في الكيفية انها كل هيئة قارة كذا
وكذا او الآحاد والكل والبعض لا مدخل لها في معنى الكيف المطلق ولهذا يحمل الكيفية
بتمام معناها على واحد فقط بخلاف كل هيئة فانها لا يحمل على واحد ولا توجد نفعالا لا
مكان الفصول لان الفصول في ذات الشيء غير معلول بسببها اليه والانفعالات واردة
من خارج واما ما يقال ان الانفعالات يبطل الشيء اذا اشتدت يجب ان يقيد بمثل فان

الانفعالات النفسانية من الادراكات والنباتات والسماوية من جودنا بها لا
يبطل النفس والسماء فان قال قايل عرفتم الحد بانه قول دال كذا وكذا فقد
عرفتم الحد ثم اخذتم القول فی حد الحد والرسم وكنتم عرفتم القول بحد له وكذا عرفتم
الجنس بالجنس فالجواب ان تعريفنا للحد من حيث هو حد بل كقولنا انه لفظ
يراد بجزئه الدلالة وهذا يعرض له الحد به وقد يحصل به التعريف وان لم يعلم احدانه
يسمى حدا فتعريفنا القول انما هو بما يقال انه حد لا من حيث هو حد فلا دور و
كذلك تعريفنا الجنس بالمقول على كثيرين فان المقول على كثيرين ليس مفهومه نفس
الجنسية ليكون تعريف الشیء بنفسه بل امر يحمل عليه ويعرض له وشرح الحد قول يوضح
له الحد به فيعرف له الحد ثم يعلم بعد ذلك ان ذلك كان حدا ايضا وليس من شرط
مايعرف به الشی ان يعلم المشروح له الحد به او رسمية والعدميات يجب ان يبحث
انه هل للامكان فيها مدخل اولا وليجتنب الالفاظ المجازية والمشتركة والغريبة و
الوحشية الا اذا لم يكن للمعنى لفظ الا الغريب او المشترك او المصطلح الجديد ويجب
ان يكون الاصطلاح على اشد المناسبة للمشهور ولولا كثرة غلط الناس فی هذا الباب
ماطولنا هذا التطويل لان فی اقل منه بلاغ على ان القول الشارح احد الموصلين
وهو الجزء المعتبر من المنطق بحسب الاعتبار المشرع الثالث فی الترتيب الحری
فصل فی مطارحات على الاوهام والكنايات والقضايا فی اما ان للشیء
وجودا عينيا اعنی به ما الشیء فی نفسه ولا نعنی به المشاهد بالبصر ووجودا بحسب صورة
ادراكية اما فی المدركات الوهمية او فی التعقل فذلك مشهور وقد جمع صور المدرك
كلها فی الوجود الذهنی وقد يكون الصورة العقلية متقدمة على العينی كما هو مشهور
ممن يتصور ثم يفعل وكتصور المبادی على ما يری القوم وقد يكون العينی متقدمة
على الذهنی كتصوراتنا الحاصلة من الخارجيات ومايقال ان الادراكات الحسية
تابعة للخارجات لا تتقدم كتقدم عقليات حتی لولا الخارجات الذی هو مثلا زيد
لما ادرك الحس صورة مطابقة ينبغی ان يوخذ هذا على وجه ينتقض باشياء يشاهد
قوم بالحس المشترك قبل الكون ثم يحصل اما تخيل المشاهد وغيره واذا حقق على

وجه

وجه يخرج منه هذا النمط صح واللفظ لا يدل بنيه بالذات على الشیء الخارجی بل
يدل بالذات على مفهومه ومفهومه الاول اما ذهنی او خيالی فالعينی هو المدلول
الثانی للفظ ودلالة اللفظ عليه بواسطة واما الكتابة فانها قد يدل على اللفظ دلالة
اولية وعلى المعنی العينی فی الرتبة دلالة فی الرتبة الثالثة على ان من الكتابة ما لا يدل
الا على المعنی وليس له باللفظ تعلق وهذا كان خط متبر اعنه فضلاء بابل وفارس
وغيرهم وقد بقيت من ذلك صور يجعلونها على الاسطرلاب للكواكب وكان للاكثر
الامور الكلية رقوم فهذا الخط مدلول من جهة اللفظ وليس دال على اللفظ الا
بدلالته على المعنی ومايقال الكتابة دالة غير مدلولة من جميع الوجوه فلا يصح فان
الكتابة لا تعرف تعريفا ما باللفظ فباعتبار ما هی مدلوله باللفظ ومن حيث هی من
الامور العينية يدل عليها الذهنی ايضا ودلالة المعنی على المعنی ليس بالعينی على العينی
فان دلالة المصنوع على الصانع عقلی لا عينی والعينی انما دل بالعرض فصل
والقول ينقسم الى ما يصلح ان يكون موصلا او جزء موصل الى مطلوب تصوری
او تصديقی او لا يكون والذی يصلح للموصل التصوری لا يكون الا على سبيل
التقييد كقولنا الحيوان الناطق المائت او حيوان ناطق مائت ويكون فيه ربط
بلفظ الذی او هو ويكون ههنا لفظ هو ليس بمعنی النسبة التصديقية فانه ليس فيه
التصديق ههنا وكانه قال الحيوان الذی هو الناطق الذی هو المائت او حيوان
هو ناطق هو مائت والذی يصلح للموصل التصديقی هو الجزء والقضية وان دخل
فيه التقييدی يكون جزا للقضية والذی لا يدخل فی الموصلين من الاقوال لا يكون
مطلوبا ايضا فی العلوم اعنی غير ما مطلوبه تقييدی او خبری فان النتايج خبرية
وقد تشتمل على تقييدی وقد يكون المطلوب شرحا ايضا فيه تركيب تقييدی جاوز او
الجزء والتقييدی لا يطلب حاله فی المنطق بل وفی غيره من العلوم الحقيقية ولا مدخل
له فلا تحتاج الى ذكره ثم ان اراد مريد ان يقسم تقسيما ما فالاولی ان يقال اللفظ المركب
اما تقييدی او غير تقييدی ثم ان غير التقييدی اما ان يتضمن اعطاء بالفعل وهو
الجزء او طلبا بالفعل الا على ضرب نعم جميع الافعال على نمط واحد وهو ان كان

طلبا للفعل مما هو فوق الطالب دعاء او تضرع ومن المساوي التماس و
ممن دونه امر وان كان طلبا للترك نهي او التماس الترك او دعاء له واما على الترتيب
يكون فيه طلب للقول وتعريف ما تخصصا بحيث لا يتعدى ذلك النمط الى جميع
الافعال وهذا كالاستفهام ونحوه وهذا التقسيم لا ينبغي ان يذكر مطلقا انه اما
ان يكون طالبا للفعل او طالبا للقول فان طلب القول ايضا طلب فعل ما ويأتي
بصيغة الامر كما يقال قل معنى شيء كذا وبين ولكن اذا خصصت القول بحيث
يختص بالقول او بتعريف مخرج عند ذلك واما جوابه واما يطلب تعريفا يحصل
بغير القول فكمن يسأل ان زيدا من هو من هذه الجماعة ونحوه فقد يكفيه اشارة
ما واما ان يكون فيه طلب واعطاء بالقوة كمن يقول ليت لي مالا فان فيه طلب
بالقوة وفيه اخبار ايضا بالقوة انه مريد للمال فالتمني والترجي هكذا وكل تعجب
فيه اخبار بالقول كقول القايل ما اعلم زيدا كانه يقول زيد عالم جدا والتعجب فيه
طلب ما بالقوة اما في بعض المواضع ظاهر مثل ما يقال ما اطيب الشيء الفلاني
لو كان لي واما في جميع المواضع فان كل متعجب بخطاب مستعجب فيه ثم التقسيم انه
اما اعطاء بالفعل او كلاهما بالفعل كقول القايل اريد منك المال او احدهما
بالفعل والآخر بالقول كقولك اسقني الماء فانه طلب بالفعل وفيه اخبار بالقوة
انه يريد الماء وقد يكون اخبارا بالفعل وطلبا بالقوة كمن تقول انا عطشان و
يطلب فيه انا ان اسقى وهذا البحث كانه ليس فيه فايدة يعتد به وغرضنا في العلوم
المركب الخبري وهو القضية وقد عرف بانه قول يصح ان يقال لقايله انه صادق
فيه او كاذب وهذا التعريف بالتقسيم وما فيه عاد فقولنا الانسان حجر قضية ولا
يصح ان يقال انك صدقت بل كذبت وقولنا الاربعة عدد بخلاف ذلك فيصح
الصدق على احدهما والكذب على اخرى فان كونها قضية لا يغير وان كان امرا جامعا
فيجب ان يذكر هو وقد عرفناك فيما يتقدم حال هذا النمط الصادق والكاذب
قد يوجد في حده اما اخبار ما او يعرف منه مع تعريف الجزء بهما واذا قيل قول صادق
وشخص صادق فباشتراك الاسم واذا قيل ما الكاذب اعني بالمعنى الذي اضيف

الى القايل في القضية فيؤخذ بانه الذي يخبر بامر على خلاف ما هو عليه مثلا فكان
هذا القايل عرف الشيء مما لا يعرف الا به وغرضنا التنبيه لا تحقيق المثال
فاقرب ما يعرف به القضية انه قول ارتبط بعض اجزائه بالبعض بحكم عقلي
بالفعل او قول يتضمن بالفعل وقد عرفت التصديق انه حكم ما على امور متصورة
وحذفنا عنه بنفي او اثبات بمثل ما سبق في التصديق والكذب لا على قولهم
انه حكم ما ثبات فيه تكرار الحكم فان الاثبات انما هو حكم بالثبوت فيه فرق بين
التصديق والقضية فان القضية بما هو قضية قولية اما لفظية او فكرية والتصديق
حكم عقلي فان التصديق هو نفس الحكم الا ان الحكم لا يتحقق الا على تصورات
وقد اعترفوا في الكتب فان التصور وان كان لا يحصل دونه فالتصديق غير
التصديق اذ اصل ان العلم ما تصور فحسب او تصور معه تصديق فان الموضوع
والمحمول المعنويان وما تقوم مقامهما من الاجزاء ليست اجزاء للتصديق وهي اجزاء
للقضية والتصديق العقلي جزء للقضية القولية وان فرض انها تحذف عن القول
في بعض اللغات يكون قد حدثني جزوا معتبرا على ما نذكره فيه والموضوع
الحقيقي والمحمول الحقيقي انما هو المعنوي الا ان اللفظ يسمى موضوعا ومحمولا بل
كليا وجزئيا وجنسا ونوعا وقضية وغيرها باعتبار معانيها والا فلفظ الانسان من
حيث هو لفظ لا يحمل عليه لفظ الحيوان وكل قضية اما ان يكون كل جزء اول لها
مفردا او في قوة مفرد تدل عليه بلفظ واحد وهو الحملية واما ان لا يكون كل جزء لها
مفردا ولا يمكن ان يدل عليه بلفظ واحد وهي الشرطية فان كان اصل الحكم فيها
بلزوم فهي متصلة وان كان اصل الحكم فيها بالعناد فهي المنفصلة وخرج التقسيم
حاصلا للثلثة واما الشرطية فقضية واحدة صالحة للتحليل الى قضيتين وهو
اولى مما قيل انها مركبة من قضيتين فان في حالة التركيب لم يبق الجزءان قضيتين
ولا يلزم ان يكون ايضا قبل التركيب اجزاء الشرطيات حاصلة بالفعل قضايا
بل يتفق ان لا يحصل قولا الا عند التأليف الشرطي واما كونها صالحة للتحليل
الى قضيتين موجود لها مع التركيب واشتراك الثلثة في الجزء ولوازم الجزئية من

التصديق ه

صلوح جزئية الحجة وصلوح المطلوبية وصلوح ان تكون نتيجة واجزاء النقيض
وغيرها من اكثر احكام القضايا الا ما سنذكر والجزئية هي جنس لها وفارقة الحملية
والشرطية بكون اجزاؤها اما مفردا وفي قوة مفرد وفي الحملية انها ابسط القضايا
فانها آخر ما ينتهي اليه تحليل القضية حتى اذا حللت هي مرة اخرى خرجت عن
القضية ولم تركب هي عن قضية اخرى وان الربط فيها بلفظ هو لسان يعني ان نقول
الانسان هو بعينه حيوان اذا جعل منها قضية حملية بل الانسان نفسه يوصف بالحيوانية
فالموضوع نفسه يوصف بما هو محمول والمقدم نفسه لا يوصف بانه تال ولسنا نعني
ان يجعل ايضا الرباط هو فان في غير العربية لا يجعل الرباط بلفظ هو وما هو الجامع
للربط بين اللغات نسبة ما للموضوع الى المحمول لا يمكن التنصيص عليها على وجه
يفرق بين الحمليات والشرطيات فلا يحمل ما في الكتب الا على ما قلنا ومما فارقت
الحملية به الشرطيات ان خصوص الحملية اهمالها وحصرها يتعلق باعداد ما عليه الحمل
فكان ح يتناول آحاد ح واشتركت الشرطيات في ان عمومها لا يتعلق بدخول
جميع الاعداد في الحكم وعلى هذا الخصوص والاهمال بل بالاوضاع والاوقات
وسنذكر هذا واشترك الشرطيات في ان كل جزء اول للمهية او اداة يتقاضى
الذهن عندها ان يتم قولا وربما سميناه شرطية باعتبار هذا اي ان القول الصالح لكونه
قضية اذا قرن به احدا داتي الشرطيتين صير تمامية الكلام مشروطا بقول آخر
فان حرف الشرط والجزاء لا يوجد الا في المتصلة واشترك الشرطيان في صلوح التحليل
الى قضيتين كانتا حمليتين او شرطيتين ويصح ان يورد ههنا اشتراك آخر من قبيل
ان الشرطيتين لا يمكن اشتراكها في ان الشرطيتين كل واحد منهما يصح ان تتركب من
مثلثة وقسمية او من قسم وقسيمه على ما يذكر في المركب والحملية لا تشتمل على مثلها
ابدا اعني على حمليتين ولا على شرطيتين واشتركا ايضا في ان القياس الاستثنائي
يتعلق بهما فقط واشتركا في ان الربط بينهما بالامكان لا يصح على ما سنحققه وافترقا
في اللزوم والعناد وفي الاداتين في جزئي المنفصلة يصح ان تكونا متشابهين في
اللفظ ويجب ان يتشابها في المعنى ولا كذلك المتصلة فان اداتيهما مختلفان وافترقا

في ان المتصلة لها مقدم وتال بالطبع اذا غير تغير المعنى اما المتصلة التي مقدمها
اخص من التالي كقولنا كلما كان وقت الظهيرة موجودا فالشمس طالعة اذا عكست
كلية لا يصح وفي محل المساواة وان كان يصدق الحكم كليا الا ان الدعوتين مختلفان
فان قولك كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود يتضمن دعوى لزوم وجود
النهار لطلوع الشمس وقولنا كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة تتضمن دعوى
طلوع الشمس لوجود النهار ودعوى لزوم احد الشيئين للآخر دعوى لزوم الآخر
له والا لزم من دعوى اللزوم من طرف واحد في جميع المواضع ان يصدق من
الطرف الآخر وليس كذا فيصدق القضيتين المتعاكستين عند المساواة لخصوص
المادة لا يدل على انهما واحدة بل قد يتاتى تسليم احد هما مع النزاع في الثاني
اما المنفصلة فلا تتغير المعنى بتغير ترتيب اجزائها ومن الفرق بين المتصلة و
المنفصلة ان الجزء الاول للمنفصلة اذا فرغ منه لا يصح تتميمه الا على وجه الجزء
كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوج ولا يصح تتميمه كلاما غير لغو الا وان يكون قضية
بل قيل تجريد الجزء الاول يصح تتميمه توقف آخر كما يقال ليلى اما كذا واما كذا او
اما المنفصلة بجزوها الاول عند التجريد والفراغ منه يمكن ان تتميم بكلام غير قضية
كما يقال اذا كانت الشمس طالعة فاسقني ماء مثلا وقد اشتراك الحملية والمتصلة
في امر فارقا المنفصلة وهو ان جزئيهما مركب فان المقدم كالموضوع والتالي
كالمحمول وكما لا يجوز في الكلية المحصورة الموضوع الاعم فكذا المقدم بل يجب
اما المساواة او عموم التالي او المحمول اذا خصصت التركيب بين التالي والمقدم
صار فرقا بين المتصلة والمنفصلة فاذا خصصت التركيب بين الاجزاء مطلقا عم
الحملية والمتصلة وفرق بينهما وبين المنفصلة ويلزم من هذا الفرق والشركة فرق
آخر وشركة وهو ان المتصلة والحملية لهما عكس صحيح والمنفصلة الصرفة لا عكس لها
واعني بالمنفصلة الصرفة ما لا يتعين فيها وضع وحمل واما ما يكون فيه موضوع مستقل
تبع الانفصال بعد الربط فيكون اداة الانفصال جزء المحمول جزء المجموع الاولى
محمول واحد فانها ينعكس كقولنا كل انسان اما متحرك او ساكن فان هذه ينعكس

جزئية كقولنا بعض ما هو اما متحرك او ساكن هو انسان والقضية الاولى
كانها حملية الانفصال محمولها والثانية التي هي عكسها الانفصال جزء
موضوعها والمنفصلة الصرفة لا عكس لها كقولنا اما ان يكون الشمس
طالعة واما ان يكون الليل موجودا واما ان يكون هذا العدد زوجا
واما ان يكون فردا وان تقدم العدد على الانفصال صار لها ترتيب
طبعي تقبل العكس جزئيا ومن مشاركات المتصلة والحملية الى نجاح
موافقة اما في الحملية فانضاف واما في المتصلة فلزوم وفارقها المنفصلة
في ذلك فان المنفصلة انما بها معاندة ويشاركا في ان المتصلة والحملية
تقع في القياس الاقتراني اي كل من جزئيها تاما اعني بالاوسطية ولا
تقع في الاقتراني جزءا المنفصلة تاما كما عرفت ففارقتها به ايضا وان
اخذ القضية التي تحض الانفصال بمحمولها او موضوعها قضية منفصلة
ونقضها سلب العناد في المحمول او الموضوع كما اخذه بعضهم فيقع الشركة
بين الانفصال والحملية في ان المنفصلة قد يكون ذات موضوع مفرد و
محمول مفرد وفي ان المنفصلة ايضا قد يرتبط بلفظ هو على هذا التقدير
كقولهم كل حيوان هو اما متحرك واما ساكن ومن مباينات الثلثة ان الحملية
اذا تحلل في جانب احد جزئيها سواء كان في جانب الموضوع او في جانب
المحمول حرف عطف او نحوه وفي الحلية اذا تكثر احد جانبيها بحيث لا تكون
في قوة مفرد تكثرت القضية كقولنا الانسان والكاتب حيوان او قلت الانسان
كاتب وحيوان فان امثال الواو ههنا اخرجت جانب الموضوع عن ان
يدل عليه بلفظ ما دامت فيه وكذا المحمول ويرتبط المحمول بموضوعه او
المحمولان بالموضوع ربطين في العقل فيتعدد القضية واما في الشرطية
المتصلة فهي هذا ليس في كل واحد من جزئيها بل ان وقع تكثر القضايا
في المقدم وبقي الشرطية المتصلة واحدة وان وقع في التالي فتكثر و
اما المنفصلة فالمشهور انما يحتمل الكثرة الى غير النهاية اي لانحصر فالحلية انها

ما احتملت الكثرة الذي ليس في قوة مفرد ولا في احد الجزئين وهو التالي و
المنفصلة احتملت في جميع الوجوه على ما هو مشهور وهذا الاحتمال فرق في هذا
الفرق بين الثلثة واعلم ان الانفصال الذي تعرض له موضوع فيكثر قضية بتعدد
في جانب الموضوع كذلك كل انسان وفرس اما متحرك واما ساكن فيكون على
ما سبق في الحملية واما اذا اتحد الموضوع فيقبل الانفصال الكثير كقولنا هذا
العدد اما تام او زايد او ناقص واما اذا لم يجمع المنفصلة موضوع بالفعل ولا
موضوع بالقوة كما تدرج قولنا هذا العدد في الانفصال بل يكون كقولنا اما
ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا فان تكثرت الاجزاء على
هذا النمط لم يجمعها شيء واحد من زمان او مكان او حال مشترك فيقع المزاحمة
عليه مذكور بالفعل واذا جاوز الاجزاء الثلثة يصلح ان يوخذ اكثر من منفصلة
واحدة كما يضم اليها اجزاء ولا يعاند كل منها الاخر كما يضم الى قولك المذكور قولنا و
اما ان يكون الكواكب ظاهرة واما ان يكون النهار موجودا فهذا القائل لا يقصد
الا المنفصلة بهذه الصيغة وان كانت الاجزاء الكثيرة في هذا النمط المسدد
الذي لا يجمعها شيء واحد بين كل واحد منها اي واحد كان وبين الآخر عنادا كقولنا
اما ان يكون الصيف موجودا واما ان يكون الشتاء موجودا فيصح ان يوخذ منفصلة
واحدة على ان هذه المنفصلات المتعددة يجمعها شيء واحد ايضا بالقوة عليه
المزاحمة فكانك قلت في حالة واحدة اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون
النهار موجودا اي لا يجتمعان في زمان واحد متعين وكذا الفصول المذكورة حتى
ان قيل في شهر واحد اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا
فكذب المنفصلة فانهما في شهر واحد يجتمعان وكذا الفصول في السنة والمتصلة
تكثر القضايا في التالي ذكرنا انه يوجب تكثر القضية ويجوز ان يورد قضايا باحرف
عن الجزئية عن ان يتم بها وحدها جزء واحد ويكون كما نقول ان كان حروف متعلما ن
فلا حرف علة ولا حرف علة فان قولك حرف لا علة ليس ما هي خبر ابنفسه ولا يتم
التصديق تم به خبرا الا بالقول الذي بعده حتى يصدق قبله او يكذب وفي الحملية

كانك قلت ان كان حروت متعاندين فليس احدهما علة للآخر واما على ذلك التفصيل
ان يدل بقولنا فلا قولنا ليس بحصر قضيتين كقولنا ان كان حروت متعاندين
فليس ح علت ولات علة لح فان الكلام التصديقي يتم بالقول الاول وقد عرفت
ان المنفصلة منها حقيقية وهي التي لجمع والخلو ومنها مانع الجمع فقط ومنها مانع
الخلو فقط **بحث** واما المانعة للجمع فقط فقد دخلت تحت ضابط العناد
المذكور في شرح المنفصلة وقد ذكروا في الكتب ان ايجاب الانفصال هو باثبات
العناد ومانعة الجمع امت فيها العناد فهي عنادية حقيقية بحسب المعنى العام والاصطلاح
المذكور فان كان الانفصال بحسب الجمع العناد ومانعة الجمع عنادية حقيقية فهي منفصلة
حقيقية فمعنى الانفصال بهذا المعنى على ما سميت حقيقية وعلى هذه بالتواطؤ وهو
عناد الطرفين تكون الحقيقة مانعة للخلو فقط لا يدخل في الانفصال على هذا التقدير
وان جعل له مدخل في مفهوم الانفصال فصار اداة الانفصال وقولنا قضية منفصلة
من الاسماء المشتركة قد يعني به ما يتضمن العناد فحسب وقد يعني به ما يتضمن معنى الجمع
والخلو معا فصارت الحقيقية منفصلة بالمعانين واما مانعة الخلو فليس فيها
عنادية ولا يصح ان يسمى باعتبار العادية منفصلة وان سميت منفصلة فهي اما
مجاز لمجاورة كانت من منع الجمع والخلو في الحقيقة فلما انفرد منع الخلو سموه ايضا
منفصلة اما ان يقع اداة الانفصال والقضية المنفصلة على مانعة الجمع فقط
وعلى مانعة الخلو فقط وعلى اعتبارات اي معاني مختلفة ولا يجوز ان يقال على هذا
التقدير انها منفصلة باعتبار العناد فحسب بل منفصلة باعتبار العناد وشاركت مانعة
الجمع فقط في ذلك ومنفصلة باعتبار معنى الخلو وشاركت مانعة الخلو فقط في ذلك
فان اداة الانفصال اذا دلت على منع الجمع والخلو مجتمعين على كل واحد بالاشتراك
لا يجوز ان يذكر مرة ويعني بها المعنيين متباينين معا فان لفظ العين اذا ذكرت
عني بها تنبوع الماء فبذلك الاعتبار لا يصح ان يعني بها العضو الباصر الا ان يثنى
الصيغة مرة اخرى له حتى ان عني به مجموعها اصطلاحا فلا يكون هذا بالمعنى
التنبوعي ولا بمعنى البصري بل بمعنى المجموع من الاثنين او لشيء يعم الاثنين واما

على تقدير الاشتراك اذا ذكرت مرة لا يجوز ان يعني به الاثنين واحد من جملة
المفهومات فاذا جمع في اصطلاح آخر فان اريد بالحقيقي فان وضع له الاسم والذي
مع انه لما فيه المعنيان جميعا فليذكر في مفهومه المعنيان جميعا ولا يقتصر على العناد
في شرح المنفصلة او شرح ايجابها والمختصة باحد المعنيين مدعى فيها التجوز
لا فيها شوب من الحقيقة فان اريد بالحقيقي انه اقرب الى قوانين الحق القواعد
الحقيقية وسمي بذلك العادية او ما يشبهها بعد ان يسلم ان اللفظ حقيقي في
معاني الاشتراك ويجوز دعوى تخصيص المتضمنة للتعين باسم الحقيقة بهذا الاعتبار
ولكن اذا سلم ان اللفظ مشترك يلزم تخصيص المفهوم المطلوب بالحقيقة ودعوى
مفهوم واحد في الثلثة لا يمكن وان منع الجمع ومنع الخلو لا يشتركان في اعتبار المنع
المطلق من حيث هو منع غير مضاف الى الجمع والخلو يشترك فيه اشياء كثيرة غير
المنفصلات فلا بد من التجوز والاشتراك **فصل** اذا ضم الانفصال الى الطبيعة
الكلية وكل جزو للانفصال اخص منها لا يتصور ان يكون مانعة الجمع والخلو بالنسبة
اليها كقولك العدد اما زوج او فرد فان العدد اذا اريد به العدد المطلق الكلي
فالمنفصلة غير مانعة الخلو اذ العدد الكلي ليس بزوج ولا فرد فانه ان كان للعددية
زوج مما تصور على العدد الفردية وكذلك ان كان للعدد فردا فاذا ليس بما خود مع
احدهما وليس يلزم احدهما ولا يجتمعان فيه حتى يكون الكلي بعينه زوجا وفردا وقد
عرفت انهما جنسان للعدد لا جزآن له ودريت ان الكلي لا يتقوم بجزئياته ولا يلزم
احد الجزئيات فهذه مانعة الجمع غير مانعة للخلو اذ العدد المطلق لا يجتمع فيه الزوجية
والفردية ولكنه خال عنهما وجميع الطبائع الكلية كلها هكذا واما اذا عني به
بالالف واللام الاستغراق او المعهود فيكون كانك قلت كل عدد اما زوج واما
فرد فهذه حقيقية اي منفصلة المتضمنة المتعين غير متضمنة فان كل واحد من العدد
او هذا العدد ونقسم الى زوج وفرد فيعرف ان تقسيم الكل غير منفصلة حقيقية
ان القضية المحصورة الكلية لا يتصور فيها المقسمة ولا في الشخصية واما الكلي فيصح
فيه منفصلة حقيقية حيث لا يكون كل واحد من اجزاء الانفصال جزئيا له كقولك

الانسان اما ان يكون حيوانا او جمادا وقد ذكرنا لك ان جزء مانعة الجمع فقط كقولنا
اما ان يكون هذا المحل اسود واما ان يكون ابيض اذا ادرج فيها سلبان مثل ان
يقال اما ان لا يكون هذا المحل اسود واما ان يكون ابيض اذا ادرج فيها سلبان مثل
ان يقال اما ان لا يكون هذا المحل ابيض واما ان لا يكون اسود صارت مانعة الخلو
فقط لانه ان كان اسود صح اللا ابيض وان كان ابيض صح اللا ابيض وان كان الا ابيض
صح الاسود وان لم يكن ابيض ولا اسود صح اللا ابيضية واللا اسودية جميعا
فلا تخلو ولو كانت البسيطة مانعة الجمع وكان السواد والبياض مثلا مجتمعان ما كانت
مدرجة السلب بمنع الخلو فانه كان عند اجتماعهما يكذب اللا اسودية واللا ابيضية
ولو كانت البسيطة منعة الخلو وكان المحل لا يخلو عن السواد والبياض ما كانت مدرجة
السلب غير مانعة الجمع بل اللا اسودية واللا ابيضية ايضا ما كان يجتمعان وليس كل
مدرجة السلب من المنفصلات غير حقيقية فان قولك اما ان يكون هذا العدد غير
زوج واما ان يكون غير فرد قضية منفصلة حقيقية والمتصلة والمنفصلة يصح قلب
كل واحدة منها الى الاخرى فالمتصلة كقولك اذا كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لك ان تقلبها منفصلة في ادراج السلب في احد الجزئين كقولك اما ان
يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا فانه ان كان بين الشيئين من لزوم
فبين وجود احدهما وعدم الآخر عناد فاذا كانت المتصلة من جزئين متساويين صح
ادراج السلب عند القلب في اي جزء كان واما اذا كان التالي اعم فلا يجوز ادخال
السلب الا في تالي المنفصلة عند القلب مثل ان يكون المتصلة كقولنا ان كان
هذا انسانا فهو حيوان فاذا قلبنا هذا الى الانفصال يجب ان نقول اما ان يكون
هذا انسانا واما ان لا يكون حيوانا فان الانسانية واللاحيوانية لا يجتمعان بخلاف
الحيوانية واللاانسانية فانهما يجتمعان واما المنفصلة اذا قلبتها بالاتصال بادراج
السلب فلك ان يقرن السلب باي الجزئين كان ان كانت حقيقية فيقول ان
كان هذا العدد زوجا فهو غير فرد ويقول ان كان غير زوج فهو فرد وان كانت غير
حقيقية فمانعة الجمع يقرن السلب فالصائر الى المتصلة فلك ان يقول ان كان

هذا

هذا العدد زوجا فهو غير فرد ويقول ان كان غير زوج ففرد وان كانت غير
حقيقية فمانعة الجمع يقرن السلب فالصائر الى المتصلة فلك ان يقول
ان كان هذا المحل اسود فهو لا ابيض ولا يصح ان يقول ان كان لا اسود فهو
ابيض ومانعة الخلو بادراج السلبين اذا قلبت يكفي جزء السلب عن احد الجزئين
وهو ما يكون مقدم المتصلة وان كانت مبدلا لاحد الجزئين ~~وهو ما يكون مقدم~~
~~المتصلة وان كانت~~ مبدلا لاحد الجزئين بالامر الاعم مثل قولنا اما ان يكون زيد
في البحر او لا يغرق واما ان يحذف السلب ويجعل ما كان هو مقرونا به مقدم المتصلة
كقولنا ان كان زيد يغرق فهو في البحر او يراد سلب آخر مقرونا بالجزء العري عن
السلب ويجعل ذلك بعينه مقدم المتصلة كقولك ان كان زيد ليس في البحر فليس
يغرق وبالعكس لا يصح كما يقول ان كان زيد يغرق فليس في البحر وقال بعض
الناس ممن ليس له في العلم قدم راسخ وجدوا سلب الانفصال يصح فيه ايجاب العناد
كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود صح العناد فيه كقولنا اما
ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا ووجد سلب الانفصال يصح
منه اللزوم كقولنا ليس اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا
صح فيه اللزوم المشهور وكل سلب متصلة فيه اثبات عناد وكل سلب منفصلة
فيه اثبات لزوم فهذا باطل فان الجزئين اذا كان بينهما امكان الصحة لا يصح منهما
ايجاب اللزوم والعناد جميعا بل سلبا هما مثل طلوع الشمس وقيام زيد ليس لك
ان تقول كلما كان ولا ان يقول اما ان يكون واما ان يكون بل يصح بينهما سلبا
الشرطيتين وانما وقع لهذا القايل السهو لانه وجد حيث لنسبة الجزئين بضرورة
سلب العناد وايجاب اللزوم وحيث سبقهما تمتنع ايجاب العناد وسلب اللزوم
فظن من صحتهما في بعض المواضع الاتحاد واعلم ان المتصلة الصادقة قد تتالف
من جزئين كاذبين كما تقول ان كانت الستة زوجا فهو منقسمة بمتساويين وظن
بعض اهل العلم ان هذه قضية احد جزئيها كاذب فقط وزعم ان قولنا منقسمة
بمتساويين قضية صادقة بناء على المقدم وفي كلامه ما يدل عن غفلته عن تصرفات

فيها اذلى ذقه وقد تبين لك ان فى حال التركيب ما بقى الجزء الاول ولا الثانى
قابلا للتصديق والتكذيب فاذا قلنا متصلة ركبت من كاذبتين لا نعنى ان كلاهما
او احدهما فى حالة التركيب كاذب فان هذا لا يتصور اذ ليس هناك الا قضية
واحدة وليس يقع الا تصديق واحد وتكذيب واحد بل نعنى انهما مركبة من قضيتين
تكذبان اذا لم يكن بينهما الربط الشرطى واذا كان هذا كقولنا السبعة زوج وهى
اى السبعة منقسمة بمتساويين تكذبان واذا ركبت بينهما شرطية كانت عن كاذ[بتين]
واما الصادقة عن صادقة وكاذبة فكقولنا ان كانت السبعة زوجا فهى عدد
واما المنفصلة فلا يتصور عن جزئين صادقين الا اذا كانت مانعة للخلو غير مانعة
الجمع ولا عن جزئين كاذبين الا اذا كانت مانعة للخلو كمن يقول ان الفلك — الجمع غير مانعة
اما ان يكون زوجا اما ان يكون باردا واما الحقيقية فهى عن صادقة وكاذبة اى
لا يجتمع جزءا على صدق وكذب واعلم ان كل متصلة ومنفصلة يصح قلبها الى الحملية
اما على ما يراه مطردا فتصريح اللزوم او العناد كما يقول فى قلب المتصلة كقولنا
كلما كانت الشمس طالعة والنهار موجودا وفى مثل قولك ان كان هذا انسانا
فهو حيوان فى الاولى طلوع الشمس يلزمه وجود النهار وكون زيد انسانا يلزمه
الحيوانية وفيما عن كاذبتين هكذا كون السبعة زوجا يلزمه الانقسام بمتساويين
واما المنفصلة كما يقول طلوع الشمس معاندة وجود الليل وكون هذا العدد فردا
معاندة الزوجية واما المشهور فهو ان كل متصلة شارك جزءاها فيما هو موضوع
كليهما او محمول او موضوع احدهما ومحمول الآخر يصح قلبها الى الحملية كما نقول ان كان
الانسان متحركا بالارادة بالفعل فالانسان طالب لغرض اذا اردنا ان نقلبها الى
الحملية نقول كل انسان متحرك بالارادة فهو طالب غرض وهذا القلب ربما ينتج
فى بعض المواضع كما يقول ان كان زيد انسانا بالفعل فزيد حيوان او نقول ان
كان الانسان حيوانا فالحيوان جسم فان كان الانسان حيوانا فبعض الحيوان
انسان اما الشخصية فلا يدخل فيها سور واذا قيل زيد الانسان حيوان او كل
انسان حيوان فهو جسم قلبا للقضية الثانية فهو تحرز واما الثالثة فعلى طريقتهم

لا يصح

لا يصح ايضا قلبها بوجه وقد احل ضابطهم وحكمهم واما على الطريقة الاولى
فيقول كون الانسان حيوانا يلزمه كون بعض الحيوان انسانا مع ان فى قلبهم
المذكور يسقط معنى اللزوم وغيره واعلم انه يرى بعض الناس ان المحمول
اذا تكثرت فيه الالفاظ ان لم يصلح بعضها صفة للبعض بكثرة القضية مطلقا
زيد طبيب ابيض وان صلح بعضها لان يوصف به البعض كقولك زيد طبيب
ماهر لا تتكثر القضية الا على ما سبق لك ان حرف العطف او التردد او مثل
ونحوها اذا تحلل فى الاولى او فى الثانية والقضية متكثرة لاستقلال كل جزء
بالمحمولية والربط واذا لم يتحلل يحكم على قول القائل زيد طبيب ابيض انه
ليس بقضية واحدة لان البياض ليس صفة للطبيب من حيث هو طبيب على هذا
القليل فيه نظر فان اعترف بان ما فى قوة البسيط ان ما يصح ان يدل عليه بلفظ
واحد والطبيب والبياض مجموعهما يجوز ان يدل عليه بلفظ واحد يكون ذلك
المجموع مفهوم ذلك اللفظ وليس من شرط مفهوم لفظ ان يكون مركبا من صفة و
موصوف بل قد يكون من متباينات كالعدالة فانها مركبة من العفة والشجاعة
والحكمة ولا يوصف العفة نفسها بالشجاعة بل شيء آخر يوصف بالجميع والعدالة
للسبب اسما الا الثلثة واذا حملنا ما قلنا زيد عادل وبالتقييد يقول زيد عفيف
شجاع حكيم وان قال عنيت بما فى قوة البسيط ان يجعل من المجموع ذات واحدة
كقولك الحيوان الناطق فان مجموعهما ذات واحدة هو الانسان فهذا تقليل آخر
غير الاول وقد سلم ان الالفاظ الحسنة يحمل باسمائها وحدودها فاذا قلنا زيد
ابيض يصح ان يقال ايضا شيء قام به البياض ولا يصح حمل شيء دون حمل معناه
والشيء الذى فيه البياض مع البياض ليس ذاتا واحدة بسيطة كالسواد بل
مركبة من مختلفين ان سمى المجموع ذاتا واحدة بالبساطة فهو خطأ وان سميت
ذاتا واحدة باعتبار الاجتماع والطبيب والبياض يجوز ان يشتغل لمجموعهما اسم
اذا قلنا زيد عدل ومعناه ان له عفة وشجاعة وحكمة فما صارت هذه الذوات
ذاتا واحدة الا بحسب التركيب مع ان كلها متباينة ولنا ان يحمل الشيء ومعناه مجموع

الثلثة ايضا يصح ان يوجد شخص واحد واذا سمينا مجموع الابيضية والخياطة
حَ فقلنا زيد حَ يصح وليس اللفظ مشتركا فان معناه شيء واحد هو المجموع و
اذا حملنا حَ يصح ان يحمل معناه واعلم ان قول القايل الايجاب ابسط من السلب
من حيث الاجزاء فان الموجبة مثلا فيها موضوع ومحمول ورابطة والسالبة فيها
التلثة مع اللث وان كانت القضية مباينة نفي السالبة ما في الموجبة مع
زيادة السلب هذا ظاهر في الالفاظ ولك ان ياخذ هذا ابسط باعتبار هذا الامر
القولي واما ما يقال ان السلب يدخل على الايجاب وان الايجاب متقدم على السلب
فلا ينبغي ان يفهم منه ان قولنا الانسان ليس بحجر كان تصدق بوجه ما ايجابه دون
سلبه ثم دخل عليه السلب وكان يصح بجهة ما ان ينسب الحجرية الى الانسان و
يثبت عليه بل السلب الصادق ما يطابق الامر نفسه والحجرية مباينة في ذاتها
للانسان غير مسبوق تباينها بوقوع نسبة ولا معنى لتقدم الايجاب على السلب
في قضية واحدة والاقرب مما سبق وهذا الاعتبار القول فلا يصح قول من
قال ان المعنى هذا التقدم انه لولا السلب كان ايجابا فان نحو هذا احد لازم بما قال
قايل في الايجاب في القضايا الموجبة انه لولم يكن فيها ايجاب كان سلبا وعلى
الاطلاق يجوز ان يقال الايجاب متقدم على السلب لان معرفتنا للسلب فقد
معرفتنا للايجاب ولان السلب لا يمكن تعريفها الا بالايجاب وقول من قال انه قد
يدخل في حد الشيء ما ليس بداخل في مفهومه معللا بان الوجود والايجاب
داخلا في حد السلب والعدم اذا قيل السلب هو رفع الايجاب والعدم هو
اللاوجود وكلامه تجاهيه يجوز فان العدم لا حد له ولا ماهية محصلة وله شرح اسم
واما ما له فالماله ماهية ان كانت بسيطة فلا حد لها ولا جزء على ما سبق وان كانت
ذات اجزاء فان كان لا يوجد اجزاء الماهية من حيث الجزئية في الحدام لابد من اشتمال
الحد على طبايعها وكل واحد يجب ان يشتمل على طبايع ما هي اجزاء الماهية لا غير
واما التعريفات الى رجحية وشروح الاسماء فذلك امر آخر فاللاوجود شرح
للاسم لا غير فصل وقد ذكر ان لكل قضية ايجاب وسلب وقيل الايجاب

هو

هو ايقاع النسبة بين جزئي القضية فان الايقاع يتضمن الحكم الذهني والقضية
يتضمن الحكم ايضا ففيه تكرار وما يقال ان الايجاب هو ايقاع النسبة بين امرين
غير صحيح فان الايجاب ههنا يختص بالقضية حتى ان كل قول موجب قضية و
ايقاع نسبة ما يوجد في مثل قولنا دار زيد وما يقال انه حكم ينسب بين اجزاء قول
ما بالفعل اقرب من هذه التعريفات والسلب هو رفع تلك النسبة ونحن في
اكثر المواضع يذكر لفظ الجمع مثل قولنا ههنا اجزاء ونعني به ما زاد على واحد
ولا نبالي بمذهب العربية فصل وفي مطارحات على المخصوص والاهمال
والحصر وانه قد تبين ان المحمول لا يجوز ان يكون جزئيا والموضوع يصح ان يكون
جزئيا فالحملية ان يكون موضوعها جزئيا او كليا غير متعين فيها الكمية او كليا متعينا
فيه الحكم على الكل او على البعض فالاولى مخصوصة والثانية مهملة والثالثة محصورة
كلية والرابعة محصورة جزئية ولكل منها ايجاب وسلب واما حصر القضايا في سبع
ما فليس بصحيح ولا له فائدة ولا يليق بايجاب القضايا ولما تبين لك ان المهملة
والمحصورة الجزئية والكلية لا خلاف بينهما من حيث انها قضية وحملية وان الصور
يذكر ويحذف والقضية من حيث انها قضية باقية بل ومن حيث هي قضية خاصة
مادة ايضا او شخص مادة ايضا باقية فليس الاختلاف بين المحصورة الكلية
والجزئية بل بالصنف واصناف القضايا لا نهاية لها فان الشرطية المركبة من
حمليتين فارقت الشرطية المركبة من شرطيتين بامر والمركبة من اربع شرطيات
وهكذا ست وسبع الى ما لا يتناهى كل فارق بامر يحل شركا الكثرة فيه فاذا لم
يكن هذا الاختلاف بالحقيقة وليس بالشخص فان المركبة عامة يقع على كثرة
وكل اختلاف ليس بالحقيقة ولا بالشخص تعين ان يكون الصنف فلما كانت التركيب
غير متناهية فلا سبيل الى حصرها واعلم ان بعض الناس يظن ان كل انسان كذا
مثل ان الناس كذا اجمعين او طرا او جميع الناس حتى يكون الجمع واجمعين
وطرا ومثل قولنا كل انسان له راس واحد وتسعة بيت واحد وليس لنا ان نقول
الناس طرا او باجمعهم لهم راس واحد وتسعهم بيت واحد ويعلم ان الكلي المجموعي كا

يقول كل الناس اي جميعهم والكل العددي يشمل كل من الناس مختلفان لما
سبق بعينه وليس عموم كل الناس كعموم كل انسان ولكن ان نقول كل الناس اي
جميعهم يقدرون على ما لا يقدر عليه كل احد من الناس فقدرة الجمع على هدم جبل
مثلا لا يعم كل واحد بل الجمع كانهم شخص واحد مركب من الآحاد والمركب من الاشخاص
الجزئية جزئي حتى اذا اخذ جميع الناس الف انفس في الاعيان مجموعا واحدا كان
هذا المجموع من حيث هذا المجموع جزئيا نفس تصور معناه يمنع من وقوع الشركة فيه
وكان شخصا معينا ولا يحتاج الى هذا فان جميع الاجسام اذا اخذ مجموعها فمجموع
العالم الجسمي المشار اليه شخص واحد ليس بمجموع الاجسام المشار اليها عاما
ولا كليا بل كلا ومجموعا معينا شخصا وقولنا كل واحد من الاجسام ليس مقصورا
على شخص معين وان قيدناه بقولنا كل جسم واقع ايضا لا يقتصر على شخص معين
بل على اشخاص منتشرة لا يتعين فيها جزئي واحد ولا يتعرض فيها للاجتماع وفي
مثل هذا يقع الغلط كثيرا اعني الكل العددي والمجموعي حتى ان بعض العوام شرح
العالم بانه كل موجود سوى الله ولا يعلم انه يلزم ان يكون كل واحد مما هو موجود عالما
حتى هذا السواد وزيد وليس هذا ما يقول به بل كان غرضه المجموع وقد يقع الغلط
لغير العوام فيه بل قد يعني بلفظ الجميع ما يطابق كل واحد وغرضنا ان يعرف ان
سور المحصورة الكلية ما يساوي كل واحد لا ما يساوي اجمع والمجموع وسور الجزئية
مثل بعض الناس او شيء من الناس واذا ذكر بعض الانسان ينبغي ان يعرف
ان معناه بعض ما يوصف بانه انسان لا جزئية فان البعض قد يعني به الجزء واما
السالبة الكلية فمثل ان يقول كل واحد من ح ليس هو ت فان حرف السلب
ما دام متقدما على الربط يكون به القضية سالبة ولا يخل به السور لا كالظن
من لا يؤبه به ومثل ان يقول ليس ولا واحد من ح ت او لا شيء من ح ت او ليس
ولا بعض من ح ت الا ان هذه انما صارت كلية لنفي بعض ما او واحد ما ويلزم
منه سلب النفي لكل واحد واحد الا ان حرف ليس كيف ما كان مشعر في العربية
بالزمان الحاضر وفي الكلية الحاضرة قولنا كل بعض مما يوصف ح فهو ت باعتبارها

اعم

اعم مثل كل واحد من ح ت فانه يتناول واحدا واثنين وجمعا جمعا وكل واحد
اشارة الى الآحاد لا غير وليس بعض وليس كل يتفق فيهما جزئي السلب لبعض
مع امكان موافقة الباقي ومخالفته فيهما سور الجزئيتين السالبتين وليس لا
شيء من ح ت يتفق فيه ايجاب البعض واذا قلنا ليس لا شيء من الحيوان
انسان لا يجب ان يصدق معه الا بعض الحيوان انسان وقد يتفق في المواد ان
يصح موافقة البعض الآخر فالبعض متيقن في الصيغة لازم كما من شان الجزئيات
واما المهمل فالمذكور فيه طبيعة صالحة لان تجد منها قضية كلية وجزئية والقضية
الجزئية باعتبار ما غير اعتبار الجزئي الذي نفس مفهومه يمنع الشركة والكلية من القضايا
غير الكلي فان ذلك لا يجب فيه الشركة والعموم بل لا يمنع او يحتمل وهذه يجب فيها
تناول الآحاد كلها فذلك اصطلاح في اللفظ وهذا اصطلاح في القول الجزئي
والانسانية بذاتها قد عرفت انها لا تقتضي الكلية والجزئية والعموم والخصوص
واذا قلنا ان المهمل ذكر فيه طبيعة صالحة للشخصية والكلية والجزئية التي هي للقضية
يصح فان الانسانية صالحة والصلوح للكلية والجزئية بالاصطلاح الاخر لها حاصل
في حال كونها موضوعا للمهملة وصلاحية الشيء لامر يخالف حصول الامر بل ينافيه
واذا قلنا موضوع المهملة صالح للجزئية والكلية بالاصطلاح المتقدم الذي يتعلق
بمنع الشركة ينبغي ان يذكر لا من حيث هو موضوع المهملة فانه قد ذكر في الكتب
ان موضوع المهملة كلي بالفعل لا صالح الكلية والجزئية وهو ظاهر من التقسيم المشهور
للقضايا وهذه الاشياء لو خطا من يعتقد فيه ما طولنا فيها **فصل** وان كان
الالف واللام للاستغراق اي يقوم مقامه كل واحد فالقضية التي هما في موضوعها
لا يصح ان تكون مهملة فان كان المورد في القضية من الالف واللام لتعيين الشخص
فلا اهمال ايضا بل القضية شخصية وان كان لتعيين الطبيعة الذهنية كما يقال
الانسان عام او الحيوان جنس فلا اهمال ايضا فان المهمل قد ذكر انه صالح لان
يؤخذ منه قضية كلية وجزئية وقولنا الانسان نوع لا يصح ان يؤخذ منه قضية
كلية او جزئية فلا يقال كل انسان نوع ولا بعض ما يوصف بانه انسان نوع والمهملة

وان ذكران موضوعها كلي اي لاحق به الكلية بالفعل ليس من حيث الكلية
ماخوذا وقولنا الانسان نوع ماخوذ من حيث الكلية ولا اهمال فيه وكذا قولنا
الانسان هو الضاحك فانه لا يصح ان يقال كل انسان هو الضاحك ولا بعض
الناس هو الضاحك بوجه ما واذ لا احتمال لتعيين العدد ولا اصلاحية فلا اهمال
فان كان في لغة العرب لا يوردا الالف واللام الا لهذه الثلثة وتركهما لا يخلو
من التنوين المخصص فلا مهمل في لغة العرب ولكن قد يوخذ الالف واللام شبه
تزيين الكلام او توصيل كقولهم هذا الرجل ودخلت البصرة وليس للتعريف
فانه حاصل بالاسم والاشارة ولا الاستغراق ولا الحقيقة الذهنية وان صح هذا فلنا
ان نقول ان قولنا الانسان في خسر والحمد لله مهمل والالف واللام يشبه من تنوين والالف
وتحسين فيصح هذا الضرب في المهملات واعلم ان في لغة الفرس وكثير من
اللغات ياخذون اسما كاسم الفرس ويوردونه مع معنى رايت ونحوه وبهذا
القرينة يتعين العهد ومع معنى انه عام وبهذه القرينة يتعين الطبيعة الذهنية
ويوردونه على مثل ما يتوهم في القرينة للاستغراق دون ما يقوم مقام الالف
واللام ولما راوا الطبيعة صالحة للذهنية والعينية والعموم والخصوص صرفوا
الكل الى نفس الطبيعة والقراين كافية في التعريف واذا كان كذلك فللقايل
ان يقول الالف واللام في لغة العرب في جميع المواضع لتوصيل او تزيين و
بالقراين يرد الطبيعة الى التخصيص بالعهد والعموم والحقيقة الذهنية فانها
صالحة للكل بل يكفي الاحتجاج بالامثلة فان جميع الامثلة تقدم فيها ما ذكرنا
كيف والالف واللام يزعمون تعين معناها بالقراين والقراين فيه لصرف الطبيعة
المحتملة فالالف واللام زايد فلا يعينهم الا النقل من صاحب اللغة ثم لك
ان تقول ان قولنا كل انسان عام بحيث يجعل قولنا كل انسان موضوعا
والعام محمولا عليه وتعين في هذه الطبيعة قولنا كل انسان لا ما يشير الى الاحاد
العينية وليس منها الف واللام واذا قلنا دار زيد كل او قلت دخلت
دار زيد عنت الذهني وعرف المعهود لا بالالف واللام ولك ان قولك

شرح

شرح الفرس كلي تعيين للحقيقة ولسنا ندعي انه اذا كان الالف واللام لهذه
الاشياء كان لا يحصل هذه الاشياء الا بالالف واللام فانه لا يلزم هذا
العكس بل يقول قد يدعي مدعي ان وجود هذه الدلالات موجودة في مواضع
دون الالف واللام والطبيعة محتملة لها والقراين كافية والالف واللام وجميع
الامثلة مشتملة على الطبايع الصالحة فلا يحتج بها والالف واللام وامثاله ليس
بحث المنطقي ولكن لما طولوا فيه اردنا ان نبين الحق فيه وللمنطقي النظر في صلوح
هذه الطبايع للعموم والخصوص على ما ذكرنا آنفا الا على ما ذكروا ومما نضرب المثال
في انه للاستغراق ما يقال افسد الناس الدرهم والدينار ليس يتبين ان
الالف واللام في الدرهم للعموم بل يستدل منه على العموم كما يستدل في قولهم
افسد الناس درهمهم وديناريهم وفي غير العربية يذكرون معنى الدرهم دون
الالف واللام ويعنون به في مثل هذه العربية العموم والاشياء المضافة الى
الطبيعة لا من حيث اشتراطها بالذهنية قد يراد به العموم وهذا لك ضابط
وهو ان كل ما وجد له واجبا او وانما مضافا الى الطبيعة لك ان تجعله في
قضية كلية الا ما يكون مشروطا بالطبيعة الذهنية فان الطبيعة الذهنية كالانسانية
قد يجب لها الكلية لا من حيث هي انسانية بل من حيث هي انسانية ذهنية :
مثلا وكلما لنفس الطبيعة كالحيوانية للانسانية لك ان تتخذ منه قضية كلية
وتصدق لست اقول ما قال بعض من تكلم في ظواهر المنطق ان الانسانية
لمهيتها تقتضي العموم فان هذا كاذب فقد ذكرنا مرارا ان ما صح على الطبيعة الا انها
لذاتها لك ان يستدل منه على صحته على سبيل العموم في القضية الكلية انهم
واكثر ما ياخذونه عاما بالفعل ليس عاما بالفعل بل يستدل منه على صحة اخذه
عاما واذا فهمت ما بيناه لم يصعب عليك ومن احتجاجهم امثلتهم فصل
واعلم ان الشرطيات فيها خصوص واهمال وخص فاذا قلت كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وابدا اذا كان او دايما اذا كان او قلب دايما اما
والابدا او ما يقوم مقامه فقد حصرت في الشرطية كليا موجبا واذا قلت

ليس البتة اذا كان او دايما ليس اذا كان او ليس البتة او ليس فقط اما و
اما فقد حصرت الشرطية حصرا كليا سالبا واذا قلت قد يكون ليس اذا كان زيد
في البحر فهو غير غريق او قد يكون اما ان يكون زيد في السفينة اما ان يغرق او
قلت ليس كلما او ليس دايما اذا كان زيد في البحر فهو غريق او ليس دايما اما ان
يكون زيد في السفينة واما ان يغرق فقد حصرت في الجزئيتين حصرا شرطيا ومن
ظن ان حصر الشرط مثل قولنا اذا كان كل انسان حيوان فكل انسان جسم و
في المنفصلة بان يقول اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون فردا و ان خصص
الشرطية مثل ان كان زيدا واما ان يكون زيد خطا فانا اذا قلنا كلما كان الانسان
حيوانا فالانسان جسم ليس فيه تعرض كل واحد ومع ذلك سمي كلية بل ربما تركب
كلية من قضيتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود بعض الانسان
ابيض فبعض الابيض انسان بل حصرها اما بعموم الاوقات على سبيل التكرر كقولنا
كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا و على سبيل دوام عموم المواضع كقولنا كلما
كان واجب الوجود واحدا فكل ممكن متكثر و المتضمنة للتكرر فيها عموم ايضا وصدق
باعتبار العموم ضابط المطرد الوضع واذا كان العموم هكذا فالخصوص يكون بتعيين
آن ووقت مخصوص لا بتعيين شخص فانك اذا قلت كلما كان زيد في البر فهو
سليم من الغرق فهو كلية اما المهملة ففي مثل قولنا اذا كان او ان كان او اما واما
والبيان هو ان لنا دايما اذا كان كان وان يقول قد يكون اذا كان كذا كان كذا
مشروطا بلا دايما مثل قولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالسماء متغيمة لا
دايما والقضية الشرطية لو اختصت الدوام ما صح عليها قد يكون المقرون باللادوام
ولو اقتضت من حيث هو قضية كذا اي شرطية بحسب مقتضى قد يكون المشروط
باللادوام ما صح عليه الدوام فاذا خليت كذا فلا يقتضي شيئا هو كذا اما واما و
الاجود ان يذكر اللادوام مع قد يكون حتى ينافي دايما او لم يذكر لا ينافي الدوام
حكم قد يكون فانه اذا كان الشيء دايما ففي بعض الاوقات ايضا كاين واذا ذكر
هذا البيان في موضع ان يهمل ذكر اللادوام بناء على انه يفهم من قد يكون انه

يلزم

يلزمه قد لا يكون هذا على مذاق المشهور وللناظر ان يمنع تحقق شرطية مهملة و
يمنع ان القضية اذا لحقها حال موجب لحكم اذا تجردت يحتمل ذلك الحكم فان
قولنا كل انسان يمكن ان يكون ابيض اذا صدق الامكان وقيل كل انسان ابيض
يكذب وقولنا قد يكون حاله كذا فان لنا ان يقول قد يكون اذا كان زيد في البحر
فهو غريق واذا حذف قد يكون فقيل اذا كان زيد في البحر فهو غريق واذا قيل اذا
كانت الشمس طالعة فالسماء مصحية يكذبه السامع لان كون السماء مصحية اضيف
الى نفس طلوع الشمس فكانه قيل يلزم من طلوع الشمس صحو السماء او يلزم من
كون زيد في البحر الغرق فهو كاذب والشرطية ربطها اللزوم بين التالي والمقدم و
انما يصدق اذا كان هذا اللزوم صادقا واذا دخل قد يكون فهو يشير الى اللزوم
في حالة خاصة مثل ان يكون زيد في وسط البحر والجنس الساخر وليس له سفينة
فيلزم على هذا الحال الغرق ولنا ان نقول الشيء المتحرك يلزم ان يتغير ويجعله
شرطية فيقول اذا كان هذا الشيء متحركا فهو بالضرورة يتغير واذا اخذنا المتحرك
يكذب بان يقول اذا كان هذا شيئا فهو متغير فصح ان الشرطية العرية عن سورة
مقتضية للزوم لا ينفك او عناد لا ينفك والمواضع التي لا يصلح فيها الدوام بل
قد يكون لا يجوز ان يورد الشرطية عرية عن التخصيص فهذا ينافي الاهمال وباحد ان
المهمل يصح ان يحمل منه جزئية وان كانت لا يصدق الا جزئية كقولنا الانسان في
خسر وقد صرح ان المهمل في قوة جزئية لا ينافي مخالفة البعض ولا موافقته و
الشرطية العرية عن الاسوار ينافي ان لا يصح اللزوم في حال ما يلي ان اصطلح
مصطلح بالاهمال على ما لم يذكر فيه بالفعل مستقل بالدلالة على عموم وخصوص فله
ان يقول ان العرية على الاسوار بما فيها امر دال بالفعل على الدوام مستقل الدلالة
عليه بل ربما يستدل على الدوام فيها من نفس اللزوم بين طبيعي جزءين ويكون صحيحا
ولكن لا يسمع بعد ذلك ان المهمل من شرطه ان يكون في قوة الجزئية لا غير فافهم
واعلم ان المتصلة قد يكون اللزوم بين جزئيها بالاقتضاء كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وقد يكون بالصحبة كقولنا ان كان هذا ضاحكا فهو كاتب

اذ لا يقتضى نفس احدهما الآخر وههنا ايضًا لزوم وضبط ضرورى بوسط فان
الضاحك بالضرورة يلزمه الانسانية والانسانية بالضرورة يلزمها استعداد
الكتابة فهما معلولا علة واحدة والصحبة المتعين مثل هذه لا مثل قولك ان
كان السماء جسما فالسواد لون فان هذا انجر اوا ولا ارتباط بينهما من حيث المعنى بل
فى القول فحسب واللزوم والرباط القولى ينبغى ان يكون تابعا للزوم المعنوى و
الرباط الحقيقى ثم ان هذه القضية اذا كانت نظرية تحتاج الى حجة فاذا اعنى الخصم الاثرى م
اللزوم فان قال شاهدت جسمية السماء ولونية السواد لم يبق القضية نظرية
وليس فى احدهما ما لزم عن نفسه الثانى وعن وسط صحح اللزوم وان قال عرفت
بدليل ان جسمية السماء دايمة وبدليل آخر ان لونية السواد ضرورية وعرفت ان هذا
يكون موجودا وذلك ايضا يكون موجودا فلا فايدة فى هذا الربط والشرط والجزاء
هذيان فكانه قال السماء جسم ابدا والسماء لون ضرورة ولا يستثنى فيها حقيقيا
فصل فى مطارحات على زوايد القضايا قد ان لفظ انما يفيد حصر المحمول
فى الموضوع وهو صحيح ولكن لا فى جميع المواضع بل فى الاكثر يذكر لحصر الموضوع
فى المحمول فان قول القايل انما انا بشر ليس يريد بحصر البشر فى نفسه فتقول ليس
الفرس بضحاك انما الانسان حيوان ههنا حصرت الموضوع فى المحمول وفى الجملة ليس
من شرط السالبة ان يكون بالفعل بل الجزء المقصود بالحصر فى الجزء الآخر كانه
بالقوة فى قضية سالبة والالف واللام فى المحمول ايضا لحصر المحمول فى الموضوع
كقولنا الانسان هو الضحاك فظن بعضهم ان هذا الحصر انما كان لان الالف واللام
فى المحمول بازاء العموم الاستغراقى الذى يقوم مقام كل احد خطأ فانه قيل لان
كل كل واحد مما يوصف بانه ضحاك لا يصح فان الانسان ليس كل واحد منهم وهو قولنا
الانسان ضحاك صحيح وللقايل ان يقول كلاهما لعموم الحكم حتى يكون فاذا قلنا كل انسان
ضاحك فانه ليس كلى انسان هو كل واحد من الضاحكين بل ضحاك واحد فثبت
من ظن ان الالف واللام فى كل الجزئين اعنى الموضوع والمحمول كان للعموم
او فى احدهما وكان الحصر بسبب ذلك اخطاء وقد ذكرنا لك فصلا فى حال الالف

واللام

واللام فى الموضوع واما فى المحمول فهو مع تصريح الرابطة جميعًا معًا يدلان
على حصر المحمول والموضوع وفى لغة العرب وان كان يحذف الاداة المستقلة
للربط كلفظة هو المحذوفة فى قولنا زيد كاتب لا يمكن ان يحذف فى هذه لبعضه
حتى اذا قيل الانسان الضحاك او الانسان العالم لا يكون قضية ولا يقتضى حصرا
واذا ذكرت الرابطة صارت قضية وصح الحصر وقد يدخل السلب الزوايد وقد ينفى
القضية موجبة كقولهم ليس الانسان هو الحيوان وليس انما الانسان حيوان بل هو
حيوان وغيره ايضا ويقال ليس تم الا وهو ت فان اوردها فى الاسماء المترادفة
حسنها فالعرض اتحاد المفهوم وان كان فى غيرها فالعرض حصر الجزء الاول فى الاخير
وليس لك ان تقول ليس الحيوان الا الانسان بل بالعكس فان المشهور ان قولنا
لا يكون الشمس طالعة حتى يكون النهار موجودا ولا يكون ان هذه فى قوة منفصلة
ولكنا اذا جعلناها منفصلة فينبغى حرف السلب ويحذف مثل حتى والاولى فى المنفصلة
يحذفها جميعا فالفاء وهى الى الانفصال اقرب لعلة الحذف فهو صحيح اذا اخذ انه
اقرب بحسب اللفظ واما بحسب المعنى فهو الى الاتصال اقرب لان غرض القايل
ههنا ان يثبت اللزوم بين الجزئين واذا جعلت متصلة جعل المقدم التى كان
السبب مقرونا به والا لا يصح الحصر ويقول لا يكون هذا المحل اسود وهو ابيض
وهو مشعر بمنع الجمع فيقولون هذه مخرجة من منفصلة مانعة الخلو فقط وليس هذا
الحكم متعين فان هذه الصيغة ادل على منع الجمع فقط من اداة الانفصال فان
فيها اشتراط فالاول ان يقال هى فى قوة حملية مثل قولنا هذا المحل لا يجمع فيه
الاسودية والابيضية فرده الى حملية حقيقية اولى من رده الى منفصلة غير حقيقية
بل اذا استوى كلية الرد فى شىء يكون رده الى الحملية اولى من المنفصلة الحقيقية
ايضا كيف وقد ذكروا ان جميع القضايا الشرطية لا يتم الا بحملية ذهنية وهى ابسط
القضايا واقدمها حتى يأتى لزاعم ان يزعم ان الشرطيات ايضا محرفة من الحملية فانا
ما لم يحكم ان هذين يلزم احدهما الآخر لا يصح التعبير بالاتصال وليس غرضنا هذا بل ان
قولنا ان هذا الشىء لا يكون زوجا وهو فرد فالاولى ان يجعل محرفة عن الحملية المذكورة

من ان يوخذ محرفة عن الانفصال الغير الحقيقية وفى المتصلات هى التى يستثنى
فيها نقيض التالى مثل ان ولو وادوات هى التى يستثنى فيها عين المقدم مثل لو ولما
كلما ومهما وان كان قد يذكر كل واحد مكان الآخر **فصــل** فى المطارحات على
العدول والتحصيل قد علمت ان حق كل قضية حملية ان يكون فيها ما دل على الموضوع
والمحمول والنسبة التصديقية التى لولاها ما تحققت القضية وقد يورد للنسبة لفظة
مستقلة وقد يورد هيئة مشعرة هى صوت دال والدال على الرابط لا يحذف فى لغة
من اللغات ولما وجدت نفرقة بين قولك انسان كاتب وقولك الانسان الكاتب
وقولك الانسان كاتب وصادفت القول الاخير منفردا بالجزئية والدلالة على امر
صالح للتصديق والكذب حتى من سمع الاقوال الثلثة لا يتلقى بالكذب والتصديق
الا القول الثالث من دون حاجة الى الاستخبار ان هذه قضية ام لا وتشاركت
الاقوال الثلثة فى دلالة الانسان على معناه فايراد الثالث بان يفهم منه الجزئية
ليس لامر نحته وهو ما يوجد من الهيئة ففى لغة العرب اذا كان كل جزء من جزئى
القول مثلا فيه الالف واللام فيصرحون بلفظ هو والا لا يكون تصديقيا كاضربنا
لك من المثال فى قولنا الانسان هو الضحاك فانهم لا يقولون الانسان الضحاك
يريدون به مع حذف لفظ هو او ما يقوم مقامه التصديق وكذا قولهم زيد الكاتب
بل ربما يقولون زيد هو الكاتب اذا اريد الجزئية وفى الجملة اذا لم يذكروا هو او ما يقوم
مقامه التصديق لم هيئة مشعرة مثل كون الموضوع على اصطلاحهم كقولك الانسان
كاتب او زيد كاتب وحيث لم يكن هذا يورد على وجه لا يلتبس بالتركيب التقييدى
كقولهم زيد عالما فان بمجرد هذا القول لا يقصدون الا القضية وغرضنا ان الرابطة
ابدا لا يحذف وانه لا يتصور حذفها فى لغة ما بل لا بد فى لغة اذا تكلم الانسان
بقول يفهم منه الجزئية ان يكون فى ذلك القول اما تميزه عن ايراد اللفظين
المفردين او عن التركيب التقييدى وما وجد بالغة تخلو عن هيئة دالة فكل قضية
فى الحقيقة ثلاثية معنى ولفظا بالاعتبار المذكور ولكن لا مانع ان يسمى القضية التى
لم يجعل للنسبة التصديقية فيها لفظ مستقل كلفظ هو وما يوجد ثنائية وكل قضية

جعل

جعل السلب جزء موضوعها او محمولها او كليهما يسمى معدولة وان خلت القضية
عن السلب بتة فهى موجبة بسيطة وان كان فيها سلب قاطع للرابط فهى سالبة
بسيطة ~~وان كان فيها سلب~~ وفى العربية فى المسماة ثلاثية يتقدم على الرابط
وان جاء بعد الرابطة بها كقولك البارى هو غير جسم منقسم فكانك قلت
هو وجدانى وان كان السلب قبل الرابطة وبعدها كقولك زيد ليس هو لا
يصدق فهى السالبة المعدولة وفى غير العربية ولا يعتبر التقدم والتاخر بل
ما دام الربط سليما عن السلب هى معدولة واذا قلت الله بعيد هو غير مسلم عن
موجبة ذات عدول فى الجزئين وفى الحمليات ادوات السلب البسيط مثل
ليس ومنها الا يليق بالعدول مثل غير يستدل بها فى الثباتات وليس اذا تقدم
السلب على الموضوع يكون جزءا منه بل ينبغى ان يجعل الموضوع شيئا واحدا
وقد علمت ان الاثبات معدولا كان او محصلا لا يصح الا على راسه فان طلب
السلب ايضا لا يصح الا عن امر ما موجود فى الذهن او فى العين كما علم فى الايجاب
اما ان السلب لا يصح الا عن امور متصورة فى الذهن فصحيح فانا اذا لم نفهم شيئا
لا يمكننا ان نحكم عليه ايجابا او سلبا فشارك النفى عن الشئ الاثبات على الشئ
فى استدعاء له موضوع متصور فى الذهن فحسب لا بد فى كليهما من تصور ذهنى
واما اذا كان الحكم عاما لما فى الذهن والعين او مضافا الى الاعيان فحسب ففى
السالب يجوز ان ينفى عما ليس فى الاعيان سلبا مضافا الى الاعيان فنقول
العنقاء ليس هى فى الاعيان بصير فحاصل الفرق ان السلب كان مضافا الى الاعيان
الا اذا كان المحمول ايضا يتضمن السلب المطلق كقولك زيد معدوم او ممتنع
الوجود فى الاعيان فان هذا بان اضيف الى الاعيان مفهومه نفس السلب عن
الاعيان كانك قلت زيد المتصور فى قوة باطنة منفى عن الاعيان عقلا و
هذا ليس كقولك العنقاء فى الاعيان اعمى هذا انما قبل التخصيص بالذهنى
واما فى القول على الكل قد تبين ان معنى قولنا كل ج ب ليس ما فى الذهن فحسب
ولا ما فى العين بل كلما يوصف بج ذهنا كان او عينا فاذا قلت ليس هو ب مع انك

فالكلية ر

سلبت الذاتية لابد من وجود الموصوفات ح في الاعيان حتى يمكن ان يقول كل ح
تتضمن الاشارة الى الموصوفات ح على ما يعم ذهنا وعينا لابد من وجودها حتى
يوصف ح وصفا عاما وكذلك اذا قلت لا شيء من ح ب اولا واحد من ح ب
فان هذا سلب عن الموصوفات ح غير المخصصات بالذهن بحسب كما ذكر في المعول
على الكل والسلب انما هو للسلب عن موصوفات ح لا المتحققة عن موصوفاتها فموصوفها
الجسم الغير المخصصة بالذهن لابد من حصولها حتى يوصف بها سيما اذا كان البحث
يراد للاطلاع على حقايق الموجودات والمنطق وسيلة اليه ولا يحسن تعرض
الآحاد الالمالة جزئيات اللانهاية الا ان يجعل القضية اخص فيقال كل واحد
مما وصف في الذهن بحسب الحمه ليس هو ب في الذهن ولا في العين وحينئذ
يصير القضية غير عامة لجميع الموصوفات ح بل بعضها فهي جزئية في المعنى فثبت
ان السلب في القول على الكل بشرايطه يساوي الايجاب المعدول في ان كلا منهما
يستدعي وجود موضوع في اعيان وان كان كل يبقى هناك فرق اعتباري لا يختلف
به الغرض العلمي في المواد الا على ما يذكر والمتصلة والمنفصلة اتصافها عدول و
تحصيل فانك اذا قلت كلما كانت الشمس غير طالعة فالنهار غير موجود اثبت اللزوم
بين السالبتين وكذا قولك ان كانت الشمس غير طالعة فالليل موجود والمتصلة
باعتبار اللزوم متصلة فما دام اللزوم ثابتا فهي موجبة واذا اشتملت على السلوب فهي
مع اللزوم فهي موجبة معدولة وكذلك المنفصلة فاذا قلت اما ان لا يكون هذا العدد
زوجا واما ان لا يكون فردا اثبت العناد بين السالبتين فما دام العناد ثابتا فهي
موجبة فان اجزائه الشرطية ليس لكل واحد منها جزئية واحكامها بل للربط اللزومي
والعنادي ما الاعتبار بها والفرق بينهما العام بين الموجبة المعدولة والسالبة
البسيطة ان الموجبة المعدولة يجعل السلب مع المحمول اذا كان جزء منها واذا كان
جزء الموضوع ينقل الى النتيجة كما يقول كل غير ضروري وجودا وعدما ممكن وكل
ممكن يحتاج الى مرجح فالمعدولة في القياس لابد من تكرر ذكر جزئيها في المقدمتين
المقدمة والنتيجة والسالب البسيط لا ينقل فيه مع الاجزاء وهذا فرق بين حتى ان

فهي

الاول والثالث يصح ان يكون صغراهما معدولة ولا ينتج عن سالبتين الا في
مواضع الاستثناء وايضا الموجبة المعدولة العكس ينقل مع الاجزاء ويكون
عكسها عكس الموجبة ولا كذلك السالبة حتى ان السالبة الجزئية لا ينعكس فهذه
فروق معتبرة مباحث وقد طولوا في ان المعدولة اعم او العدمية وهي التي
محمولها عدم مقابل وهذا المطلوب ليس بمنطقي فانه يختلف في اللغات فان
بالفارسية اكثر المعدولات يقال بازاء العدمي حتى ان الحايط لا يقولون الاعمى
عليه ولا معنى اللابصير واذا قطعنا النظر عن اللغات والعادات وقلنا اثبات
سلب شيء مع الامكان اعم واثبات شيء وحده فهذا ظاهر فان اثبات سلب
شيء والامكان واثبات سلب شيء والامتناع وكلاهما اشتركا في اثبات سلب شيء
مطلقا الذي هو المعدول ولكن في هذا النزاع وكان من عادتهم ان يرتبوا الواحا
ففي طبقة يثبتون الموجبة البسيطة وتحتها على الطول السالبة المعدولة وتحتها
على الطول السالبة العدمية ويثبتون بازاء هذه في العرض نقائضها فيحدون
تحت الموجبة البسيطة على العرض السالبة البسيطة وتحتها على الطول الموجبة
المعدولة وتحتها الموجبة العدمية ففي الطبقة الاولى المتقدم فالمتقدم اخص
صدقا واخص واعم كذبا وفي الطبقة الثانية المتقدم فالمتقدم اعم صدقا والاعم
صدقا اخص كذبا ويلزم من صدق الخاص صدق العام ومن كذب العام كذب
الخاص دون عكس كل الى صاحبه ثم يقسمون فيقولون المحمول اما ان يكون له
ضد او لا يكون ويطولون في قسمة لا فايدة فيها حتى ينتهي الى محمول له ضد
ومتوسط بينهما يعوضون فيه الكلام والتقسيم ليس بمثبت له بيان او استثناء
فذكره لغو وهذا موجود كالعادل والمتوسط والجائر ويأخذون الجائر كالعدمية
لانه اخص العالمين ويصطلحون عليه بالعدمية ويأخذون موضوعا معدوما
او موجودا يستحيل عليه الجمع او يكون الثلثة فيه بالقوة كالصبي او يكون عادلا
كنوشروان او جائرا كيزجرد الاثيم او متوسطا كالمامون فهي ستة ثم يعتبرون
ان كل واحد من المذكورات في الالواح في كم يصدق وفي كم يكذب واللوح على هذا

يعم اثباته سلبه

الترتيب زيد عادل زيد هو ليس
عادل يصدق فى واحد هو العادل يكذب
فى واحد هو العادل بالفعل ويكذب فى خمسة بالفعل و
يصدق فى الخمسة التى كذب زيد هو ليس هو لا عادل
زيد هو لا عادل يصدق فى اثنين هو العادل
يكذب فيما صدق بنقيضيه والموضوع المعدوم ويكذب
يصدق فى الاربعة الباقية الباقية
زيد ليس هو بجابر زيد هو جابر يصدق
فى خمسة ويكذب يصدق فى الواحد الذى كذب بنقيضيه فى الجابر
بالفعل ويكذب فى الخمسة الباقية واما على القطر
فيقولون ان القطر الآخذ فى الموجبة البسيطة كل اثنين لا يجتمعان على
الصدق ويجتمعان على الكذب اما انهما لا يجتمعان لانهما اعنى الموجبة البسيطة
والموجبة المعدولة ان صدقا معا كذب معا بنقيضاهما اللذان اعم منهما فيصدق
الاخصان ويكذب الاعمان وقد قلنا انه يلزم من صدق الاخص صدق الاعم
وهذا محال **بحث وتحصيل** اعلم ان هذا الكلام صحيح ولكنه احتجاج
فاسد اما اجمالا فان قولنا زيد هو عادل كونهما لا يصدقان معا اظهر من هذا زيد هو لا عادل
البيان فهو تبيين الاظهر بالاخفى وهو باطل واما تفصيلا فيعلم ان هذين القولين
اعنى هو عادل هو لا عادل كونهما لا تصدقان معا اولى لمن يتصور معناهما لا
يثبتان بالحجة واما ثانيا فانه على تقدير تسليم انه ليس اولى هذا البيان يتضمن
الاستعانة بكذب بنقيضيهما العامين وهما قولنا زيد هو عادل زيد ليس هو
عادلا وفيه البناء على عموم ونقض كون قولنا زيد ليس هو عادل اعم من قولنا
زيد عادل اخفى من عدم صدق الموجبتين البسيطة والمعدولة لكثير وهب
انه ليس باخفى الست ثبت العموم بالمواد فالاعتبار ايضا بالمواد كان فى ان
هذين الاثنين ونحوهما بل يجتمعان على الصدق والكذب ومن القبيح ستين

مطلوب نحجه يحتاج الى بيان يشبه ذلك البيان اليهما على السواء ثم انه لا
نقتصر على هذا حتى يجئ الى القطر الآخذ من السالبة البسيطة فيقول ان كل
اثنين مثل السالبتين البسيطة والمعدولة لا يجوز كذبهما معا فانهما ان كذبا صدق
نقيضيهما وهما الموجبتان المذكورتان وربما يقتصر على هذا ونقول وهو محال
وربما نضم اليه شئ آخر ويقول اذا كذب السالبتان وصدق موجبتاهما المذكورتان
يلزم ان لا يلزم من كذب الاعم كذب الاخص واما دون ضم هذه الزوايد الدور
ظاهر جدا فانه تبين عدم صدق الموجبتين المذكورتين معا بعدم كذب سالبتيهما
معا ثم تبين عدم كذب السالبتين معا بعدم صدق الموجبتين معا وهو دور
صريح واذا ضم الضميمة المذكورة فاعلم انه اذا صدق الاخصان وكذب الاعمان
معا ان كان دعواك ان الاخصان لا يصدقان معا نقول صدق الاخصان فما
لزم من صدق الاخص صدق الاعم وهو محال وان كان دعواك ان الاعمين لا
يكذبان معا لانه يجتمع الاخصان ونذكر الوجهين بعينهما فى الدعوتين جميعا فهو
دور صريح ويتضمن اثبات الشئ بنفسه وفى الجملة لزوم المحالين بعينهما مكرر
فى بيان الدعوتين وفى عدة صدق الاخصين استعان بعدم كذب الاعمين
وفى عدم كذب الاعمين استعان بعدم صدق الاخصين وكرر البيان فى الدور
على ان المحالين المذكورين متساوى النسبة الى الدعوتين الدائرتين كون
احدهما حجة والاخر دعوى وبالعكس وهو فى غاية من الفساد فافهم من هذا احد
اربع مغالطات واشتمل ايضا الاولى اثبات الاولى والثانية بيان الشئ بما
هو اخفى منه والثالثة على تقدير اللزوم اثبات الشئ بمقدمة يضطر الى ذكر حجة
تلك الحجة يثبتها الى اثبات مقدمة بثبوت الشئ وذلك الشئ سواء والرابعة الاثبات
الدورى واثبات الشئ بنفسه ففيه مصادرة على المطلوب الاول **المشرع الرابع**
فى جهات القضايا والمقول على الكل والعكوس والتناقض **فصل** فى
مطارحات على جهات القضايا وموادها قد علمت ان نسبة احد الجزئى القضية اعنى
من الاجزاء الاول اى اذا كان السلوك الى التحليل لا يخلو من ضرورة الوجود و

ضرورة اللاوجود وعدم الضرورتين وكان فى القسمة وجود الضرورتين جميعًا
الا ان هذا القسم محال وان الاولى يسمّى ضرورية والثانية ممتنعة والثالثة
ممكنة وان المادة هى القضية الصالحة لخصوصها لبعض هذه الالفاظ معانيها
المذكورة فى المقول اللبجى او الذكرى بالفعل وان هذه الالفاظ ومعانيها
المستقلة مع قطع النظر عن القضية التى ضم اليها يسمّى جهة وقد يسلب الجهة
سلبا صادقا والقضية بعد على ايجاب صادق كقولنا ليس يمكن ان يكون الانسان
حيوانا هذا سلب جهة الامكان عن القضية لا سلب الحيوانية عن الانسان
فان الاول يصدق والثانى يكذب وهذا من اقرب الوجوه الموردة فى الفرق بين
الجهة والمادة واعلم ان امهات الجهات هى هذه الثلثة فانها طبيعية وعليها
يبتنى قواعد العلوم والمنفصلة المذكورة خفيفة لا يشك فيها لانها اولية وجميع
ماسواها اما ان يكون اعم منها بحيث يجمع اثنين منها او واحد منها مع بعض خصوصيات
الاجزاء او اخص منها والضروريات بحسب التفصيل المشهور وغير المشهور
على ثمانية مراتب المرتبة الاولى ما يكون النسبة بين الموضوع والمحمول واجبة
على الدوام وهى نفسها لا ينسب الى علة خارجة من جزئيها لا قريبة ولا بعيدة بوجه
من الوجوه كقولنا الله حى فان الموضوع واجب بذاته والنسبة واجبة ازلا وابدًا والثانية
ما يكون النسبة بين الموضوع والمحمول واجبة باعتبار الاعيان ايضا وهى نفسها
لا تعلق بخارج الا انها تعلل بواسطة ما مثل قولنا لبعض الازليات انه جوهر وان
نسبة الجوهرية اليه واجبة دائمة ايضا وهى من حيث انها نسبة تعلل بعلة خارجة
باعتبار ذاتها ولكن لما كانت النسبة بين الشيئين تابعة لذاتيهما فانه ان لم يكن
الذات المنسوبة حاصلة لا ينسب الى شئ ولا ينسب اليها شئ وكل نسبة هى معلولة
الجزئين واذا كان الموضوع فى نفسه ممكن الوجود وكل معلول بوجه ما معلول فهو
معلول لعلة عليه والنسبة المعلولة المعلول بوجه للموضوع معلول لعلة الموضوع
بواسطة الموضوع لا من غير واسطة بخلاف النسبة الاولى فان موضوعها واجب
الوجود بذاته لا تعلل النسبة بغيره بوجه ما والثالثة يكون النسبة باعتبار الموضوع

والمحمول

والمحمول واجبة دائمة ولكن لا باعتبار الاعيان بل باعتبار الموضوع فى الذهن
مثل قولنا الانسان حيوان لا قولنا كل انسان على شرايط المقول على الكل
وسياتى الفرق والرابعة ما يكون النسبة بين الموضوع والمحمول ضرورية ودائمة
ولكن ما دام ذات الشئ موجودا ولكن هذه فى نفسها لا دوام لها لان موضوعها
لا يدوم كقولك كل انسان حيوان اى كل واحد واحد ليس واجب الدوام فاذا
لم يدم الاحاد ولا يدوم النسبة اليها وفرق بين قولنا الانسان حيوان وبين قولنا
كل انسان حيوان فان الاول لم يتعرض للطبايع الجبنية الفاسدة وادارهن
على ان الانسانية العقلية لها تصور دايم المبدا ما عالم بالانواع فيدوم هذه
النسبة من هذا الوجه ازلًا وابدًا والخامسة ما يكون النسبة واجبة باعتبار شرط
من الموضوع يبطل ببطلانه كقولنا كل انسان متحرك فهو متغير فان التغير زول
عن الانسان بزوال الحركة والانسانية باقية وينبغى ان يورد على النمط المذكور
ولا يقال المتحرك متغير ماخوذ الحركة جزءا من المتحرك فانه يصير الحركة جزءا من
الموضوع الذى له لفظ مفرد بالفعل ولا يبقى فرق معتبر بين قولنا الحيوان و
بين قولنا المتحرك على هذا الوجه ولا يقال ايضا الشئ المتحرك فان هذا يلزمه
دوام التغير فى بعض المتحركات كالفلك فانه دائم فلا يخص بالمرتبة التى نحن فيها
هذا النمط ولان يقول كل متحرك بالضرورة متغير فانه يعم الفلك والحركة
والتغير ضروريان باعتبار امر الفلك ضرورى والضرورى الدايم للضرورى
الدايم ضرورى دائم ونحن نريد نمطا فى مثال يختص بالشرط فى الموضوع لا ما يعم
بالضرورى الدايم وغيره فليس ما قلنا وتبين لك الفرق بين جزء الموضوع وما
فيه من اعتبارى المتحرك والسادسة هى ما يكون بشرط فى المحمول كقولنا زيد
ماش بالضرورة ما دام ماشيا بحسب المشهور وسنحقق امره فى الخاتمة مسامحة
ايضا والسابعة ما يكون بشرط وقت غير معين كقولك القمر كاسف بالضرورة
والثامنة ما يكون بشرط وقت غير متعين كقولنا الانسان متنفس بالضرورة
بالفعل والاربعة الاولى تشاركت فى ان نسبة المحمول فيها الى الموضوع ضرورية

لنفس الموضوع والمحمول واذا وصفنا لايحتاج تلك النسبة الى علة خارجة
والجزئية هي بنفس النسبة بينهما بحيث فمن حيث الكون قضية لابرا دائما
مطردفيها فاذا قلنا ضرورية نعني بها الاربعة الاولى المشتركة فيما ذكرنا لاغير و
يشاركت الخمسة الاولى اى الاربعة مع الشرط وفي الموضوع على الترتيب
المذكور في انها يصح ان يقال في الجميع مادام حي وشاركت الخمسة اى ماعدا
الثلثة المتقدمة على الترتيب في ان المحمول فيها لايلزم للموضوع دواما مطلقا و
اذا اردنا ان لاتبداخل الاقسام لانذكر في القسم الذي هو مشروط بوقت معين
اوغير معين او بشرط في موضوع او محمول بمجرد الاقتران بذلك الشيء بل انما
يصح بالاشتراط او لادايما فان الانسان ايضا حيوان في وقت معين وغير
معين ومادام انسانا ومادام حيوانا ولكن لايحتاج الى هذه القيود والاشتراط بها
فهذه الاربعة يذكر فيها اللادوام او اللااشتراط بالتراويد يخص كل قسم بمادة
والوقت المعين او الغير المعين انما يعتبر فيماله لازم ضروري يسوق الى الحكم
كالكسوف لاكالكتابة بالفعل فانه ليس في الانسان مايسوقه الى الكتابة
بالفعل والشرط في المحمول ليطرد في جميع المواد الضرورية حتى في قولنا المبدأ
الاول حي مادام حيا والغير كالسف مادام كاسقا الاان لكل واحد ضرورة من
جهة اخرى ويجب ان لايبحث في قولنا كل انسان ماش بالضرورة مادام ماشياً
بحث وتحقيق فنقول اما القضية فهي صالحة لادخال الضرورة عليها و
اما نسبة المشي الى الانسان في حال كونه ماشيا ليس بواجب بل ممكن وقد ذكر
في الكتب ان الممكن لايخرجه الوجود ولااستمراره الى الوجوب والضروريات الاربعة
المتقدمة بحسب وصفها في الاعيان نسبتها ضرورية باعتبار ذواتها اى اذا اضيفت
النسبة الى الاعيان وجدلها في الاعيان ضرورة اما ان الضرورة هل هي عقلية
صرفة اولها وجود في الاعيان فذلك كلام اخر ياتي فيما بعد والثلثة الباقية ايضا اما
الذي شرط في الموضوع فمتحركية الانسان يحمل التغير له بحال الضرورة في الاعيان
وفي القضية ايضاً والوقت المعين يحمل القضية بحال الضرورة وهو في الاعيان

ايضا

ايضا باعتبار اللازم السابق يحمل الامر في نفسه بسبيل الضرورة اما قولنا
مادام ماشيا في القضية والقول بحمل القضية الجزئية صحح عليها ذكر الضرورة
واما في الاعيان فليس في الاعيان الا الانسان والمشي ووجوده لاو استمراره
له وقد قلنا ان وجود الوجود ليس نفس الوجود ولا بسبب الاستمرار والوجود لايخرج
الشيء الى الضرورة واما علة اخرى فليس مذكورة في القضية والمذكور في القضية
ليس له ايضا في الاعيان وهذه يحمل نفس الشيء ضروريا للانسان فهذه القضية
اى التي شرطها في المحمول بخلاف ساير الضروريات فان سبب الضرورة في القول
بحسب ثم نقول طورا آخر ليس قولنا الانسان مادام ماشيا فهو بالضرورة ماشيا
اى ماخوذا في حالة مشيه واجب بذاته بل ممكن في نفسه فهذا قول صحيح اى ان
يقال الانسان مادام ماشيا فالمشي له من حيث نفس المشي ممكن اذ الوقوع
لاينافي الامكان ولادوام الوقوع على ماسبق فاذن ضرورته ضروريا ليس لهذا
الشرط فانه غير مناف في الامكان ولا ذاته مرجحة لامكان نفسه بل ينبغي ان يوخذ
ان الانسان مادام ماشيا فهو ممكن المشي في نفسه واجب المشي لسبب غير مذكور
في القضية فاذا كان السبب المخرج الى الضرورة غير مذكور في القضية والقضية
المجتمع قيودها ممكنة واذا اخذ ان الانسان مادام ماشيا ماخوذا مع المشي
بحسب التصديق بمشيه اى اذا اخذناه كذا صح صارت الضرورة ليست معناها
الضرورة في نفس الامر بل وجوب الصدق وكم من ضروري غير واجب
التصديق بوقوعه اذا جعل الانسان جهة ضرورية فثبت ان قولنا مادام
ماشيا ضروري المشي ان عني به ان في حالة مشيه ماخوذا مع المشي او مشاهدا
له المشي بحسب التصديق له بذلك لم يبق الضرورة لنفس الامر بل للقبول فلا
تشارك الضروريات المذكورة في ضرورتها وان عني به ان في حالة دوام المشي
صار المشي واجبا له لذات الدوام ففاسد فان الوجود والدوام ممكنا فان
كانت ضرورة فبسبب خارج غير مذكور فكانا اشرنا بالضرورة الى السبب
الخارج وكانا قلنا حي بالضرورة بسبب مادام حي بسبب خارج الا ان شرط

الضرورة لم يذكره الا السبب واعلم انه اذا قيل كل انسان ما دام كاتبا فهو
بالضرورة كاتب او كل انسان ما دام ابيض فهو بالضرورة ابيض على راى
من يعتبر هذه الاشياء شرايط صحة الضرورة القولية واذا حذفت لا يصح
ان يقال باطلاقه العام الذى عرفناك فى غير هذا الكتاب وسنبحث فيه ان
كل انسان كاتب بالفعل او كل انسان ابيض بالفعل فانه كاذب وفى وجوه
اذا قيل كل انسان ابيض بحال ما لا دايما عند من اصطلح على الوجودية بهذا او
من يعبر عنها قوله وقتا ما لا دايما او من يجعل الوجودية ما يكون فيه حكم غير ضروري
دائم فيقول كل انسان ابيض غير ضروري دايم فانه كاذب اذا الحكم على كل واحد
ينبغى ان يعم جميع الآحاد فليس حال ما غير دائم يجعل البياض بحال الشخص لكل احد
من الناس ولا وقتا ما ولا كل واحد يصير ابيض او كاتبا ضرورة غير ضرورية
دايمة بل من الناس ما لا يصير ابدا كاتبا بالفعل ولا ماشيا بالفعل واذا قيل
ان المطلقة الخاصة التى لم يعم ضروريا تهم الاربعة ودخل فيه ما شرط فى المحمول
او المطلقة العامة تناول ما شرط فى المحمول فاعلم انه غير صحيح فانه اذا ذكر ذلك
الشرط بخصوصه مثل ما دام ابيض ابطل الاطلاق فان ترك وقد ذكر انه ليس
فيه الا سببه وليس هو معنى متحصل فى الاعيان فلا يصح لوجه ان يذكر ان
كل ابيض فان القضية التى لا حد لها الا بحسب هذا الشرط من وقت معين
او غير معين اذا حذفت شرطها كذبت واعلم ان مثل الضحاك والكاتب
اذا اخذ غير ضروري ينبغى ان يوخذ بالفعل والا فاستعداداتها ضرورية و
قد ذكرنا الضروري الدايم والضروري الغير الدايم نفى لما غير دايم ضروري
لا ينبغى ان يفهم منه ان شيئا وقع دون الوجوب بسبب ما فانه قد برهن ان
الممكن ما لا يترجح بالوجوب لا يقع وقد ذكر ان بعض الناس قد يصحبه في الوجود
ما لا يفارقه اصلا كالسواد لبعض الناس فبعض الناس اسود دايما غير
ضروري وربما يقع ههنا زيادة نظر: بحث وتحصيل اذا قيل زيد اسود
وجعل اسم زيد لمجموع خواصه كالطين بعض الناس قولنا زيد اسود فانه

من جملة

من جملة خواصه التى اخذت جزء المفهوم او له سبب باطن ولازم جزء المفهوم
ايضا ضروري واذا اخذ ان زيد اسم تشخص الانسانية وحدها وقد بينا
ان المميز غير متشخص وسنرجع الى تحرير البرهان عليه فيكون نسبة السواد اليه
لذاته اى من حيث هو انسان غير ضروري بل بسبب غير مذكور فى القضية
فهو دائم غير ضروري له اى من ذاته واذا قيل بعض الناس اسود وهو دائم
غير ضروري انه وتوهم بعض الناس انه يكون دائم غير ضروري فى الكليات
فهو خطا اما ان كان يعنى به انه لا يترجح بسبب اما فى الاعيان فقد برهن على
ان ما لا يجب لا يقع وان كان بالنسبة لما حكمنا فانا لا نحكم ان كل بحت دايما
ثبة ضروري فى اعتقادنا لانا حكمنا على جميع الآحاد بالدوام ان كان ثبته
ينافى بعض الدوام لا يصح الحكم كليا وان هذا لكن لم ير فى الزنج ابيض
ولم ير غير الزنج فحكم لمشاهدة البعض ان كل انسان دايما اسود وان كان
الترجح بنفس الماهية للدوام لجاز الضم وكل ما ليس بذاتى للشى ولا لازم له
يمكن للذهن الحكم بالدوام فى الآحاد كلها حكما صحيحا وكل من حكم بالدوام
على الآحادية كلها فقد اعتقد اللزوم فان كان الحكم صادقا فاللزوم صادق
وان كان كاذبا فكاذب ولا يدوم امر مع جزئيات شتى ابدا الا الضرورة
مستمرة او دوام الممكن ممكن محتاج الى مرجح ولست ادعى ان كل دائم
لا عدادكلى ينبغى ان يكون لا خفاء فى نفس ذلك الشئ فانا نحكم على الممكنات
المفارقة من جميع الوجوه بدوام الوجود وليس دوام الوجود لها بذاتها
بل هذا الترجيح والدوام بسبب فاعلها الغير المتغير وكذا حركات الاجرام
الفلكية ودوامها وهذا الفصل انما اوردناه ههنا لكثرة خبط الناس فى
هذا الموضع فتبين ان الحكم الدائم ليس الا لمن يعتقد ضرورة لزومها دايما اجمالا
او تفصيلا وهذا الذى ذكرناه انما هو فى الشئ فى الاعيان او الحكم عليه و
انه لا يجوز ايضا ان نقيد القضية بالدوام الغير الضروري المصرح به او
المعتقد كذا او نرجع فيقول الشخص ايضا ان عنى بان له دوام غير ضروري

لسبب من الاسباب فهو خطأ فانه ما لم يترجح بالوجوب لا يكون وما لم يجب دوامه
لا يدوم وان عنى انه دام لبعض جزئيات الماهية كالسواد لبعض الموصوفات
بالانسان غير واجب من نفس الانسان حتى اذا قلنا بعض الناس اسود دايما
من غير ضرورة اي غير ضرورة بسبب نفس الموضوع بل بسبب خارج يذكر او
لم يذكر فمثل هذا ايضاً في الكليات يوجد لكن نحكم ان كل ممكن مفارق من جميع الوجوه
موجود دايما من غير الضرورة اى من نفس المفارق فان هيولى الافلاك حاملة
صورها دايما من غير ضرورة اى ليس اقتضاء نفس الهيولى لحوق تلك الصورة
بها بل ذلك لها بسبب خارج كسواد فافهم هذا فانه لا فارق بين الكليات و
الجزئي في الدوام الغير الضروري على التفصيل المذكور وكما ان كل من يحكم ان
كل زنجي اسود دايما لا يمكنه الحكم الا لشعوره بلزوم ضروري فكذلك الذي يحكم
ان زيدا الحبشي دايم السواد نفس حكمه لسواده الدايم ليس الا لاعتقاده الضرورة
وبملاحظة لها حتى ان لم يكن كذا وقلنا زيد غير كاتب دايما لا يصح لنا الحكم بوجه
لشعورنا بامكان انه يتعلم الكتابة الآن يستدل بسقوط قواه وبطلان آلته
او عدم ما اى نوع وح بهذه الملاحظات يصير ضرورية وكلامنا في الجملة في القضية
والا فالامور كلها واجبة في الاعيان باسبابها لا دايمة غير ضرورية لا في القضية
ولا في الاعيان ونحن لسنا نطول الا في مواضع تطويلاتهم ولا فمن احكم ابها الملتبسون
والا فالوقت اعز من ان يضيع في الدايمة الغير الضرورية ونحوها من مسايل لا نفع
كثيرا والضرورية الغير الدائمة اذ كان لها لازم سابق يصح في الكليات كالتنفس
والشروق والغروب والممكن قد يعني بها ما ليس بممتنع ودخل فيه الواجب وصارت
القسمة ثنائية على هذا الاصطلاح ممتنع وممكن وهذا هو الامكان العام فاذا اخذ
ما يلزم سلب الامتناع المطرد في مادة الوجوب والامكان والامكان الخاص فمفهوم
الامكان العام معنى واحد يشترك فيه الامكان الخاص والوجوب وجودي هو شبه
جنس لهما بحث وتحصيل واذا اخذ عبارة عن نفس الامتناع فذلك معنى
متفق في الامكان الحقيقي والوجوب والامكان العام يكون قد وقع عليهما بالمعنى

المتفق فبطل قول من زعم ان الامكان يقع عليهما بالاشتراك على الطرفين جميعا
فاما من عرف الامكان العام بسلب الامتناع لا غير ولا يرى اشتراك الواجب
والممكن الخاص في غيره ثم اذا اخذ الامتناع عدميا ولا يكون عبارة عن عدم الشيء
مطلقا فانه قد يكون الشيء المعدوم ممكنا بل ان كان عدميا فهو سلب قسمية اعني
الوجوب والامكان فاذا كان عبارة عن سلبهما ثم قيل الممكن ما ليس بممتنع فكانه
قيل الممكن العام هو الذي ليس بواجب ولا ممكن فان نفي النفي المجرد عن لاحق اثبات
يكون كانا قلنا الممكن العام اما واجب واما ممكن حقيقي وليس لجمعهما الا سلب سلبهما
وسلب سلبهما هو نفسهما فيلزم على راى هذا القائل الاشتراك ضرورة فاذا جاء
وذكر الامكان العام مرة وعنى به الحقيقي والواجب يعني بعد ضرورة اللفظ مشتركا
فلا يصح لما سبق وان [illegible] به مجموعهما فلا يجوز له ان يقول الواجب وحده ممكنا بالامكان
العام [illegible] بالامكان الخاص فلا يبقى ايضا الاسم مشتركا بمعنى هذا المعنى فان اسم الشيء
لا يقع على جزئه بالاشتراك الا باصطلاح آخر لا يعني به مفهومه فاذا رايت انه خلط
هذه الاشياء تارة على احكام المتواطي وتارة على احكام الاشتراك فاعلم انه اخطأ
في التعريف وجميع توابعه والحق ان الامكان العام بمعنى واحد يقع على الواجب
والممكن ولا ثانيا في الاصطلاح بالامكان العام على سلب الامتناع نفسه الا لمن اعتقد
ان الامتناع اعتبار عقلي محصل لا غير لان مفهومه سلبي وقد اشترك الامكان الحقيقي
والوجود في انهما جهة الوجود بذاتيهما ولا ثانيا فان الوقوع المحصل اصلا فبهذا الاعتبار
يصح ان يجمعهما ممكن ان يكون الامكان العام لمعنى محصل لا باعتبار سلب الامتناع بل
ما يلزمه واشتراك الامكان الخاص والامتناع في انهما لا يتنافى العدم اصلا فبهذا الاعتبار
صح الممكن الخاص ان يدخل في الممتنع في ممكن لا يكون العام ولنرجع الى ايراد القواعد
وقد علمت ان الممكن الخاص غير ضروري الوجود والعدم وصارت القسمة بحسبه ثلاثية
وان الممكن العامي يصح على طرفي نقيضه لانه غير ممتنع ان يكون وغير ممتنع ان لا يكون
فاذا اصطلح عني الممكن الخاص بانه غير ضروري الوجود والعدم على انه عبارة عنه
فقط فاذا قيل اذا الشيء الفلاني ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون وعني به الامكان

بل اما واجب او ممكن صح

الخاص يكون تكرارا لا تلازما كما ان قولك الشيء الفلاني غير ضروري العدم وغير
ضروري العدم والوجود لا يصح ان يوخذ في باب التلازم ولا يستحق كل واحد منهما
حكاية التفرقة ثم ان جعل الاصطلاح اعني ما يلزم بسبب ضرورة العدم والوجود
فلا شك انه ليس امرا يختص بالوجود فان الممكن بذاته لا يترجح احد طرفي نقيضيه
على الآخر فلا بد وان يكون نسبته الى الوجود والعدم سواء فانه ليس لوجود الشيء امكان و
لعدمه امكان آخر حتى لا يتاتى الضرورتين احدهما بل كلاهما وتعلم انه ينافيهما واحد فلا ان
امر متساوي النسبة الى الوجود والعدم مثلا اي شيء كان فقيل ممكن ان يكون متساوي
النسبة الى الوجود والعدم واذا قيل ممكن ان لا يكون ايضا هكذا فهو تكرار لا تلازم ففي
الحقيقة الامكان الخاص ليس له لازم واحد معاكس لا من ذاته ولا من غير ذاته
بل المتعاكس في مادة الامكان الخاص خاصة من غير تكرار الامكان العام وقد
دخل ضروريا تهم الاربعة المشهورة فيه واصطلح قوم آخرون بالامكان على ما ليس
بممتنع ولا واجب ولا باعتبار وقت وغيره مثل التنفس وما معه بل مثل الكتابة للانسان
فعندهم القسمة رباعية واجب وممتنع وشيء له ضرورة وشيء لا ضرورة له اصلا ولا
يعنون به ان الكتابة للانسان يخلو في نفسها من مقارنة ضرورة باعتبار فانها في حالة
الوجود يعتريه باعتبار العلة وفي حالة العدم بضرورة العدم باعتبار عدم العلة و
ان اقتصروا على انه ليس معه ضرورة باعتبار ذاته فان التنفس للانسان ايضا كذا
وقد اوهموا امكانه فينبغي ان يعتبر في هذا الامكان ما ليس له لازم سابق يتادى
الى وجود الشيء وقتا ما ضرورة فان الكتابة بالفعل للانسان ليس لها وقوع في كل واحد
باعتبار لازم تتادى اليه نسبة بخلاف التنفس وفي العلوم لا يورد الا الامكان الحقيقي
وهو الذي لا ضرورة في طرفي نقيضيه سواء وجب بعلة او لا يجب وفي المنطق
يورد الامكان العام ايضا لانه يعم الثلثة موجبة وسالبة فيشتمل كل واحد من بسيطة
ومعدولة على قسمين وينتفع به في مواضع النقيض والعكس وغيرهما واما الثالث
فليس له اعتبار كثير ومن ظن ان الممكن لا يصح وقوعه الا في المستقبل فان الوجود
يخرجه الى الوجوب فغير مصيب اذ العدم ايضا يخرجه الى ضرورة العدم واذا كان لا

ينافي ضرورة عدمه باعتبار عدم العلة امكانه فلا ينافي ضرورة الوجود باعتبار العلة
امكان وجوده ثم ان كان امكان وجوده يقتضي اللاوجود في الحال لئلا يترجح بالوجود
فامكان العدم يقتضي اللاعدم في الحال بل ينبغي ان يكون موجودا لئلا يترجح العدم ور
امكان العدم والوجود معا فيقتضي الامكان العام على رايه ان يكون موجودا ومعدوما
معا وهو محال وقد تبين لك ان الامكان العام يعم الضروريات كلها والامكان الخاص
يعم المشروطات الاربع ووقوع الامكان على المفهومات بالاشتراك فالاخص يمكن
بثلاثة الاعتبارات متباينة والخاص باعتبارين متباينين والعام يقع على ثلاث
مراتب بالتواطؤ والخاص يقع على مرتبتين بالتواطؤ وفي الجملة كل كلي على جزئياته
متواطؤ وعرف الناس عامة انهم اذا ذكروا الامكان مقرونا بالسلب الجازم يعنون
به العام فانهم اذا قالوا الشيء الفلاني ليس ممكن اصلا لا يعنون به انه ممتنع وكثيرا ما يقع
في العلوم هكذا واذا كان مقرونا بالايجاب يعنون به الخاص فانهم اذا قالوا الشيء
الفلاني يمكن ان يكون لا يعنون به ما يصح على الواجب وانتظم من هذه العرفيات الشك
المشهور ان الواجب ان كان ممكنا والممكن ان يكون ممكن ان لا يكون فالواجب ممكن
ان لا يكون وان لم يكن ممكنا والا ممكن ممتنع فالواجب ممتنع والممتنع ان كان ممكنا
ان لا يكون والممكن ان لا يكون ممكن ان يكون فالممتنع ممكن ان يكون وان كان ليس
بممكن ان لا يكون وما ليس بممكن ان لا يكون واجب ان يكون فالممتنع واجب ان يكون
وهذا سهل ذكر في الكتب حالة فان الواجب والممتنع لا يصح عليهما الامكان الخاص
معدولا ومحصلا بالعكس في الواجب محصلة على معدولة وفي الممتنع معدولة على
محصلة ويصح على الواجب محصل العام وعلى الممتنع معدولة الا ان الامكان العام لا
ينقلب معدولة الى محصلة ليصير الممتنع واجبا ولا محصلة على معدولة ليصير
الواجب ممتنعا وكان الممكن الخاص في الايجاب يستعمله العامة كثيرا اعني انه اذا
قيل لهم يمكن ان يموت الشري يستفتحونه ويأخذونه هدرا فانهم يقولون انه
واجب ولهذا جعل قوم معيار الامكان المستقبلة فهو من الضروري وان لم يجب
في حال من الاحوال المستقبلة ولا يمتنع فهو ممكن وان وقع ايضا

الجهة منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس فان قولنا بالضرورة يكون يلزمه ممكن ان يكون
العام ولا ينعكس فان الممكن قد يصح على الامكان الخاص ولا يصح على الواجب هو و
منها ما يتعاكس قولنا بالضرورة يكون وممتنع ان لا يكون يجعل لها الواحا هذه صورتها

متلازمات متعاكسة على العرض

ليس بواجب ان يكون   ليس بممتنع ان لا يكون   ممكن ان لا يكون العام

متلازمات متعاكسة على العرض

لوحان متناقضان واجب ان يكون   ممتنع ان لا يكون   ليس بممتنع ان لا يكون العام

متلازمات متعاكسة على العرض

واجب ان لا يكون   ممتنع ان يكون   ليس بممكن ان يكون العام

متلازمات متعاكسة على العرض

لوحان متناقضان ليس بواجب ان لا يكون   ليس بممتنع ان يكون   ممكن ان يكون العام الاول من الالواح السالبان متقابلان بالنقيض ليس في كل واحد
منها الا ما يناقض واحدا من الآخر ويلازم نقيضه ويناقض لازمه واللوحان الايجابيان
السالبان ايضا كذا واللوح الاول يلزم الثالث دون العكس اي لا يلزم الثالث
الاول والرابع يلزم الثاني ولا عكس واللوحان الاوسطان السالبان متضادان
اي لا يجتمعان على الصدق ويجتمعان على الكذب ويلزمهما سلب الامكان ولا يلزم
احدهما سلب الامكان الخاص بل ينفصل منهما واللوحان الطرفان يجتمعان على
الصدق ولا يجتمعان على الكذب ويلزمهما الامكان الخاص المعدولية ومحصلة ولا
يلزم الامكان الخاص احد الطبقتين ويلزم مجموعهما وهذا اعتبرته اغناك عن التطويلات ت
وقد رتبناها في مواضع لنا على ترتيب آخر واما الامكان الخاص فقد سبق لك انه
كيف يلزم محصلة المعدول وكيف حاله فاعتبر من ذلك في
مطارحات على المعول على الكل وحال الحمل على الماهية نفسها قولنا كل ج ب قد
عرفت ان الحمل ليس على نفس الجيمية بل على موصوفاتها سواء كانت للجيمية
مدخل كقولنا كل ابيض فهو ذو لون مفرق البصر او لم يكن لها مدخل في صحة الحمل كقولنا

متميز فان آحاد الموصوفات بالابيضية ليس للبياض فيها مدخل في التحيز بل بان
بقي البياض او لم يبق هي متحيزة فاذا عرفت هذا استحيت عن ان تبين لك انه
ليس لشرط فيه من حيث كونه هو ج فانه اذا لم يشترط مدخل الجيمية في صحة الحمل فلا
يكون الحمل مشروطا بانه من حيث هو ج ولبحث في قولنا ج من حيث ج كذا اما
بعض اهل هذا الفن غلط فيه بحث وتحصيل فيقول هذه الصيغة ليست نابتة
بوضع صحيح وفي ويستعمله اهل العلم على جهتين يقال ج من حيث هو ج ت اي
للبائنة مدخل في حقيقة ج او كل حقيقة ج ويجعل العبارتين قولنا الست الباينة
خارجة عن حقيقة ج فيقولون الانسان من حيث هو انسان حيوان ناطق اي حقيقية
هذا واذا قيل الانسان من حيث هو انسان حيوان ناطق اي ان احدهما ليس بخارج
ولا حاصل حصولا زايدا على الانسانية هذا احد المعنيين وبالمعنى الثاني ان ج من
حيث هو ج تستدعي الثابتة وليس للبائنة علة لحوق الجيم فبالمعنى الاول لا يجوز
ان يقال الحيوان من حيث هو حيوان ناطق ولا من حيث هو حيوان لا ناطق
مجعولا البيب الجزء المحمول فان الحيوانية ليست تتقوم بالناطقية ولا باللاناطقية
وبالمعنى الثاني لا يصح ايضا فان الحيوانية من حيث انها حيوانية لا تستدعي الناطقية
ولا كان كل حيوان ناطقا ولا اللاناطقية والا كان كل حيوان لا ناطقا وعلى الاعتبارين
جميعا يصح ان يقال ليس الحيوان من حيث هو حيوان ناطقا اي لا مدخل للناطقية
في حقيقتها ولا يستدعي الحيوانية ذلك واما قولنا الانسان من حيث هو انسان
مستعد للكتابة يكذب على الاعتبار الاول فانه من حيث هو انسان بذلك
الاعتبار حيوان ناطق لا كاتب ويصدق بالاعتبار الثاني فانه يستدعي استعداد
الكاتب ضرورة لذاته وقولنا ليس الانسان من حيث هو انسان مستعد للكتابة
يصدق على الاعتبار الاول ويكذب على الثاني الانسان من حيث هو انسان هو
لا كاتب يكذب على الاعتبارين فانه لا يتحقق في حقيقته باللاكاتبية ولا يستدعي
الكاتبية ايضا ولولا غلط وقع يكثر فيه ما طولنا واعلم انا اذا قلنا كل انسان ليس
معناه كلي الانسان فان كلي الانسان في الذهن وليس يصح ان يقال كل انسان

هو فی الذهن ولا ان یقول کلیة الانسان فان لک ان یقول کل الانسان ضحاک
ولا یقول کلیة الانسان ضحاک وقد سبق لک انه لیس معناه کل الانسان
او کل الناس فقولنا کل ج دخل فیه آحاد الموصوفات بالجیم بالفعل لا بالقوة
الا اذا کان الجیم اسما للقوة کما یقول کل کاتب کذا ویعنی به کل بالقوة کانک
قلت کل مستعد للکتابة کذا ای آحاد المستعدین للکتابة بالفعل فان الاستعداد
حاصل بالفعل فثبت ان کل ج لیس یدخل فیه الا الآحاد الموصوفة بالجیمیة
بالفعل ولا ینظر فیه الی دوام ولا دوام وتقیید بالذهن والعین واذا قیل کل
ج ب ولم یعین الوقت والحال والدوام واللادوام بل یقتصر علی کونها قضیة
محصورة فحسب هی المطلقة بالاطلاق العام والطیب فیه المتاخرون واخطا
من ظن ان العریة عن الجهات ینافی الضرورة المحضة فان علیه ان یحجر علی الناس
ان یقولوا الانسان حیوان دون جهة وان یرجع الی اعتبار المواد فلا مطلق اصلا
واذا جمع الاربعة المشهورة وقیل فیها کل ج ب ای حال ما لا دایما یاخذ ونهار
بعضهم وجودیة وبعضهم یاخذون الوجودیة غیر الضرورة الدایمة اما الضروری
الغیر الدایم والدایم الغیر الضروری جمیعا دخل فیها فیقول القایل بالوجود کل
ج ب ای غیر ضروری یدوم واذا اردت ان یقرر القسمین فرز الاولی من
هذه المطلقة اللادایمة والخاصة والثانیة المطلقة الوسطی والاولی العامة
الا ان من اخذ الوجودیة الثالثة ای غیر المجتمع فیها الضرورة والدوام وسماها
ایضا مطلقة خاصة ثم قال ان المطلقة الخاصة ینقلب موجبها فی جمیع المواضع
وینادی علیها ان سلبها فی حکم ایجابها اخطا فان دایمتهم الغیر الضروریة اذا کانت
یدخل فیها لا ینقلب من الایجاب الی السلب ولا من السلب الی الایجاب فان
زیدا الذی یدوم سواده لا یصیر ابیض ولا الذی دام سلب الکاتبیة عنه یصیر
کاتبا فهذه کالاولی فی انهما قد ینقلبان من الایجاب الی السلب وبالعکس فی بعض
المواد ویمکن علی طبیعتها ذلک ولا یجب واما المطلقة اللادایمة فانها البتة موجبها
ینقلب الی سالبها والعکس لانه لا یدوم فیها ایجاب ولا سلب وقد سبق لک

فصلان

فصلان الشرط فی المحمول کیف حاله وانه لا یدخل فی هذه القضایا علی وجه
کلی وان کان المشهور بخلاف ذلک الا ما یورد المشهور ههنا فانه لا یضرنا
فی غرضنا ههنا بعد التحقیق السابق وقوم آخرون یخصصون قولنا کل ج ب
مطلقا بالواقع فیقولون کل ج ب ما وقع فی الحال او فی الماضی فانه صار
بالفعل ب ومکنهم ما فی المستقبل وضروریهم المشتمل علی الازمنة الثلثة و
عندهم کل حیوان انسان اذا انقطع ما سوی الانسان یصح وقبله یکون ممکنا و
عند غیرهم یجب مقتضی الحمل لا یصح فان کل واحد من الحیوانات مما فی الذهن و
العین یکذب انه انسان بل من الموصوفات بالحیوانیة ما لا یتصور ان یکون
انسانا واذا علمت هذه المطلقات فاعلم ان لکل واحد منها سلبا یشبه ایجابه وهو
هیئة یشبه کلیته فی العام غیر مبین الحال والوقت والجهة والوسطی مدخل فیه
الدوام والضرورة بشرط عدم الترکب وفی الخاصة بشرط بحال ما لا دایما هذا
اجمال وکتابنا وقد ذکرنا طرفا فی غیر هذا الکتاب المقاومات والبحث واعلم ان جماعة
من الناس یرون جواز القلب من الایجاب والسلب فی المطلقة العامة ای
العریة عن جمیع الجهات ای المتاخرون سیما صاحب الشفا ومن بعده ممن یاتم
به وحجتهم ان کل ج ب یجوز ان یقترن به الضرورة کما یقول کل انسان بالضرورة
حیوان ویجوز ان یقترن به وقتا ما لا دایما کما یقول کل انسان متنفس وقتا ما
لا دایما وکذا غیره فی الجهات فاذا خلی قولنا کل ج ب دون جهة من الجهات فلا
یتفق شانها اذ لو اقتضی الدوام ما جاز ان یقترن به اللادوام فی موضع ما وکذا
بالعکس فاذا لم یقتض ضرورة فیصح وقوعها فی مادة اللادوام موجبها وسالبها فینقلب
احدهما الی الآخر فهذه الدوام طریقة المتاخرین وحجتهم فیها وقوم من الناجتین
من تخالف هؤلاء یقولون اذا قیل کل ج ب یقتضی ان یدوم وجود الباء للجیمیة
ما دام ذو قولنا ما دام ج بمعنی الضروریة الحقیقیة وما شرط فی الموضوع ایضا فانه لم یذکر
فیه اللادوام وکذا قولنا لا شیء من ج ب وهم یمنعون ان القضیة اذا صحت
علیها جهة فی مادة وحذفت مع تلک الجهة لزم ان یصح فی تلک المادة وربما

اخنجوا انفولنا كل انسان يمكن ان يكون ابيض اوكاتب بالفعل بالامكان
العام الخاص فانه يصح فاذا حذف الامكان لا يصح ان يقال كل انسان ابيض
او كاتب بالفعل فان كل واحد ليس كذا بالفعل ويمكن ان يكون كذا
بالفعل فثبت ان ما صح بجهة مادة من القضايا لا يلزم ان يصح فيما دونها فكذا
لنا ان يقول زيد احمر الوجه وقتا ما اى فى حالة الخجل له مثلا ويحسن فاذا قلنا
زيد احمر الوجه وسكتنا نكذبه من يسمعه ويستهجنه وان اصححه بتاويل فيتحضر فى
ذهنه وقتا ما قالوا والناس اذا حكموا بان كل انسان متنفس مطلقا يعنون به
الاستعداد الواجب لوقوع وقت ما وهذا الاستعداد يلزمه فى جميع الاوقات
وكذا القمر كاسف اى مستعد للكسوف قالوا فان فرض ان انسانا وحد قوله
القائل كل فرس نائم ولا فرس واحد نائم معا ان لم يأخذ فى عقله وقوله الفكرى
وقتا للسلب ووقتا للايجاب فيصدق النقيضين باعتبار القيد العقلى او القول
الفكرى ويصحيحهما بذلك القيد والا لا يصدقهما معا والقيد يخرج عن الاطلاق وليس
شرط كل قيد بل كلام ان يذكر باللسان فان اهل العرف بل واهل العلم ربما يتجوزون
من الكلام على بعضه ليفهمه المستمع بعقله وكل قيد يوجد فى القول الفكرى ايضا
فهو جزء من القضية ولا يمكن ان يصدق الانسان بالمتقابلين البتة ما لم يضم قيدا
واذا ضم قيدا ما صدق المطلقة بل صدق موجهة عنده والاخبار الفكرى ايضا
قول وهو الاصل فى التصديق والقياس فان اخذت مطلقة انما يصدقها اذا
لم يحتج الى الاضمار وانما يكون هكذا اذا دام والمطلقة اذا صدقت من حيث هى
مطلقة هى الدائمة وليست الكليات كرسوم حصول امر له فيحكم بحصوله بحيث دون
نفى دوام ولا دوام بل حكم مع الشك فيهما نحو لا او كما ترى فى المطلقة انقلب من
الايجاب الى السلب وزعموا ان الفيلسوف لما قلب القضية من الايجاب الى
السلب اما عقيب هذا الاطلاق العرى عن الجهات اذا كان عرضه عن المادة التى
يصح فيها هذا القلب باعتبار آخر زايد لكن من حيث هو مطلق كما يقال المتحرك
يصح فرض سكونه ولكن لا من حيث هو متحرك واما فى المطلقة الخاصة فذلك ظاهر

قالوا

قالوا وقد ارتكب المتأخرون فى هذا امورا فاسدة وشوشوا الفروع المنطقية
اصولها وشوشوا المحيطات وغيرها نحو لا او جاعة ومطلقة سيما المطلقة الدائمة
على ما خصصناها به يتمايز القواعد وبعض اصحاب القضايا الوقتية الحاضرة احتج
فى تحرير قاعدته واصطلاحه بان قولنا كل ح ت اى كل واحد مما يوصف تح هو ت
اما ان يشير الى جميع الموصوفات تح التى كانت والتى تكون والتى كاينة من
الاعداد الغير المتناهية واما ان يشير الى الموصوفات تح الحاضرة حال ولا يمكن
اخذ الزمان الحاضر والمستقبل والماضى معا فان الماضى كان ت والآن ليس
ت لانه لم يبق ذاته وما لم ليس له ذاته لا يوصف فى الحال بوصف اصلا والمستقبل
ما حصل له ذات ليوصف لشىء وقد وقع عموم الاعتراف بان ما ليس ثابتا لا
يمكن الاثبات عليه فان قلتم انا نحضر الاعداد كلها بالفعل فى الذهن فلا يصح
لانا لا يمكننا ان يحصل فى الذهن الاعداد الغير المتناهية بالفعل ثم يحكم عليها وان
قلتم هى حاصلة بالقوة وكل ما بالقوة ليس ثابت فى نفسه فلا يتصور عليه الايجاب
ثم بسبب انك جعلت فقول كل ح مطلقة ت وما هو واقع وما سيقع فهو ت فى الاعيان
يكذب او البعض كان ت والبعض سكون والبعض كاين فهو ثلاثة قضايا او يقول
البعض ت ذهنا وعينا والبعض ت فى الذهن فقط فهما قضيتان لا واحدة فلو
فليس الا ان يحكم بالحكم المطلق المتناول الى الذهنى والعينى على الخاص من الزمان
فقط واما الحكم فانه فقول اما انهم ايها المتأخرون فى قولكم ان القضية من حيث هى
قضية لا يقتضى من مخصصاتها شيئا صحيح ولكن الذى احتج منكم بان القول اذا
كان فيه قيد ومع القيد يصدق واذا اورد ذلك القول محذوف القيد يبقى متحللا له
ليس على الاطلاق ونصحح واعتبر بقولنا الانسان يلزم ان يكون ضاحكا بالفعل اذا
حصلت علة ضحكه فاذا حذفنا القيد وقلنا الانسان يلزم ان يكون ضاحكا لا يلتفت
الذهن الى احتمال صدقه بل يكذبه وكذا قولنا كل انسان يمكن ان يكون كاتبا بالفعل
واذا قلنا كل انسان كاتب بالفعل يكذبه الذهن ولا يطلب فيه احتمال فهذه القضية
المذكورة كذا بان حكمها حكم المذكور فيها الامكان فانها كذبت حيث صدقت ذلك

وصدقت ايضا حيث كذبت ذلك وبقول كل انسان ممتنع ان يكون حجرا واذا اخذ فيما
الامتناع كذب وليس كل ما يمكن على العام يمكن على الخاص فان اللون المطلق
فى الذهن يمكن ان يقول برای خصوص ارید اما الواقع فى الاعيان لا يحتمل
ذلك فليس كل ما يمكن على القضية العامة من حيث هى قضية متساوى النسبة
الى جميع القضايا النوعية والشخصية يصح على الاحاد وليس كلما يصح دون قيد
من القضايا يصدق معه اى قيد كان ولا اذا صدق مع القيد يكذب دونه وكان
العقل الحاكم لشىء على شىء انما يحكم لترجح فان كان ذلك الترجح توقت زايد حكم مع
ذلك الوقت الزايد وان كان بعلة ما حكم مع تلك العلة حتى اذا قيل كل ثوب اشتعل
فيه النار فهو محترق بالفعل فهذا استقل فيه الا رجح الحكم بالوجوب باحد القيدين
عند العقل فان ازلنا القيدين وقلنا كل ثوب محترق بالفعل او اشتعل فيه النار
بالفعل كذب لعدم ترجح الاحتراق فى الثوب وآحاد الموصوفات به الا ان يعمل
الذهن الاحتراق بالقوة او الاشتعال بالقوة هذا مثال ووضعا امر آخر فكذا اذا
قلنا كل حركة فليس ههنا الا الاحاد الحمنة والبائية فان وجد الذهن الترجح يحكم من
ذوات هذه المذكورات حكم بذلك فاذا كان صح عنده الترجح بذات بعض هذه
فيلزم الترجيح به بدوامها وان كان شمل التنفس موقوفا على وقت وانما يحكم لترجح
والترجح بالوقت فلا يحكم دون الوقت واذا لاحظ الوقت باخطار ذهنى وقول فكرى
خرجت القضية عن الاطلاق الذى يطلبونه ولا يمكن لكم ان ينكروا ان الحاكم بان
كل فرس باسم لا شىء من الفرس بنائم يمكنه ان يحكم بها حكما نقد فيها سماما لم يضمر وفتى
متباينين او نحوهما ما يخرج القضية عن الاطلاق الذى اسره ختم اليه واذا قلتم لا
تناقض بين السالبة والموجبة ههنا اذ كلاهما صادقان خصمكم لم ينف الاطلاق لانهما
صادقتان لا لنقض وتحيا انا يصدق دون ان يضمر ما يتباينان به ولو كان من او نفع
التناقض فيهما عندكم احتاج الى تعيين وقت متفق ليس مذكورا وكذا من نفى التناقض
بينهما يحتاج الى تعيين وقت يتباينان به فان لم يضمره ابا الاطلاق فالتزموا ايضا بان
ذلك لا يضر فاذا عزلتم اللواحق الفكرية وقصرتم على الالفاظ وحدها لا يناقض

صدق القاصد وتصديق المصدق والترجح عند الحاكم والصدق لم تكن ان
صورة هذه الالفاظ بنفسها الا من حيث الحاكم والحكم لا يقتضى شيئا من الدوام وتم
انضم الى القضية الفعلية من حيث مفهوم انها قضية لا يقتضى ايضا شيئا من الامور
الخارجة والتى تسمونها مطلقة صارت شخصية مهملة بخلاف حكمها مطلقات
حقايق الانواع وقد عرفتم بان مطلقكم اخص من كثير الموجهات فان قولنا يمكن
ان يكون العام اعم من جميع الوجوه من مطلقكم العامة والممكن الخاص اعم منها من وجه
واخص من وجه لان الممكن الخاص يصدق موجبة على دوام السلب الغير الضرورى
وسالبة على الموجبة الدايمة هكذا حتى نقول كل انسان يمكن ان يكون ابيض
ولا يكون ابيض ولا يمكن ان يقولوا كل انسان ابيض ولا شىء من الناس ابيض
مطلقا والمطلق اعم من الممكن الخاص لانه يصدق فى مادة ايضا ولكن الامكان
العام يعم الجميع فان كان المطلق العدم القيود اعم من ذوات القيود ومطلقكم
لا يعم ذوات القيود بل صار كثير من القيود الجهية اعم منه مطلقا فمطلقكم ليس
بمطلق حقيقى واما انتم يا اصحاب المطلقة الدائمة لا يصح لكم انكار ان القضية
الفعلية لا يقتضى القيود شيئا ولا يصح لكم بعد الاعتراف بهذا الرجوع فى بعض المواضع
الى ان المطلق سالبة فى حكم موجبة من حيث هو مطلق ولا يزعموا فى موضع آخر
ان المطلق اعم من ذوات الجهات لانه لا يعم كثيرا من الممكنات بل اقتصروا فى كونه
مطلقا بالنسبة الى الضروريات وما شرط فى الموضوع فانه مطلق لانه لا يخرج حكمه الى
تقييد بوقت وليس لكم ان تقولوا هذا المطلق اعم من المطلقة الخاصة فانكم اذا
حكمتم بدوام لا يتناول من الوجوديات الا واحد فتكون الوجودية اعم منه من وجه
لانها اشتملت ما ليس بدائم بوجه وهو اعم من الوجودية من وجه لانه عم غير ما ليس بشرط
فى الموضوع وليس لكم اذا وصلتم الى العكس يعكسون مطلقكم مطلقة عما سنذكره
ولا تنسوا فى التناقض ما التزمتم به ههنا ولا تجعلوا مطلقكم من جميع الوجوه متناولا
لذوات الجهات بل من وجه واحد وهو انه ليس فيها جهة مذكورة بالفعل واقتصروا
على ما تنسا هى على لسانكم ان كنتم غفلتم عن اكثره وتشوشتم واما انتم يا اصحاب الحكم

على الوقت الخاص فبعض نقدماتكم صحيحة ولكنكم غفلتم عن قسم واحد وهو ان
قولنا كل حركة اى ما يوصف بالحركة عقلا يوصف بالبائنية عقلا فان الوصف
والحمل ذهنى بحسب اذ لا وصف ولا حكم بالفعل فى الاعيان وهذا متساوى النسبة
الى الذهن والعين والماضى والمستقبل وقد قيل فى الكتب انه لا يتعين فيه شئ
وما قيل يعين فيه آحاد الاحوال بالفعل او بعضها واذا قيل يحمل عليه عقلا
ليس فيه اقتصار على الذهنى بحسب بل الحكم والحمل يتعقل تارة بحكم مضافا الى
الاعيان لحكمنا ان حركذا فى الاعيان وتارة الى ما فى الذهن بحسب كحكمنا ان
الانسان كلى فى الذهن وتارة لا يقيده بل يحكم بحكم لا يقتضى من القيدين شيئا
بل نسبته اليهما سواء فاذا اضاف الى آحاد موصوفة بامر يكون مرجح عنده النسبة
ثم تلك النسبة تفصل فى نظرنا اى الى مواقع التقييدات ومع هذا كله يتم عند
عن اصطلاحكم واما انتم بامعاشر الفرق المحصلين لا تغفلوا عن الطبيعة
ولا يحذفوها عن العلوم فانا اذا اردنا حكما عاما ومطلقا الاولى ان نحكم به على
الطبيعة ثم يلزم ان تتعدى الى الجزئيات كانت فى الماضى والمستقبل فاما اذا قلنا
الانسان حيوان وما عندنا به البعض والكل بالحقيقة التى به عن الكل فليس بمهمل و
يتناول منه على جميع الازمنة اذا اقتضاء الحقيقة وضرورياتها لا يختلف ولا الملاحظ
من حيث انها ذهنية بل من حيث هى حقيقة يعطى لاجتماع حدها واحكامها فان ما يجب
عليها بحد الاعتبار ويمتنع عليها ويضاف اليها باطلاق يتعدى بحكم عقلى الى جميع
الموصوفات الغير المتناهية بل يجوز ان يختلف الامكان اذ ليس كل ما يمكن على
عام يمكن على خاص فان الزوجية ممكن على طبيعة العدد ولا يمكن على الثلثة بوجه
ولكن الامكان على الحقيقة النوعية يتعدى الى جزئياتها وهذا فيه نظر وتفصيل
ياتى والاحكام الضرورية والمطلقة لا باس بان ينسب الى الطبيعة المطلقة
ينطبق على ما لا يتناهى ولما حذفت الشخصيات لانها لا يورد فى العلوم ولا يطلب
حالها والمهملة ايضا من حيث تردد ما بين الكلية والجزئية فليعتبر ثلاث قضايا
المحصورة الكلية والمحصورة الجزئية وقضية الماهية فاذا اعتبرت ايجاباتها و

سلوباتها

بع

سلوباتها فهى فى ست قضايا فاذا توهمنا الطبيعة ما بالتزية عن القيود من الازمنة
والكلية والحصر وغيره وهذا اوجب عن الاهمال وانما غضضنا عن اعتبارها حتى لا نحتاج
الى ادراج الزمانيات واشكال من يوجه ان كل ج ا اذا لم يعم الآحاد الغير المتناهية
بالفعل فهى فيه بالقوة والمعدوم لا حكم عليه وان كان ماخوذا بقوة ما فكليتكم غير كلية
لانها ما علمت بالفعل الموصوفات بالجيم الغير المتناهية واذا اقتصرتم على القوة
فالطبيعة اولى على ان كتب العلوم لا يذكر فيها فى المطالب الكلية المحصورات بل
الطبايع فاذا قيل النفس لا ينقسم فليست بجسم مثلا فقيل النفس اول محل المعقولات
غير منقسم ولا شئ من الجسم غير منقسم لا يحتاج ان يذكر كل محل المعقولات غير منقسم او كل نفس
غير منقسمة واذا قيل فى العلم الطبيعى ان النفس ليست بمزاج لا يحتاج ان يذكر ان
لكل نفس ليست بمزاج بل كان فيه تحما والطبيعة ذكرها اليق فلهذا يقال الجزء
الذى لا يتجزى مستحيل او الجرم الفلكى لا يتخرق ولا يتعرضون للحصر فان هذا ابلغ
فى الحصر فانه دالا على الوجوب والامتناع نفس الطبيعة كان اتم ومطالب العلوم
ومقدماتها اكثرها على الطبيعة والقياس منها صحيح بل فى كثير من المواضع ينتهى
حدا ذكر الخصم كما يقول مكان و لنا واجب الوجود عن الماهية وكل مجرد عنها عقل
كل واجب وجود كذا فاذا كانت الطبايع معينة اعتبرناها ما صلوحها للصغروية
والكبروية فستذكر انه كيف يكون ثم الامكان اذا كان مطلوبا فى الدوام يكون
جزء من المطلوب لا جهة ويرتبط بجهة الوجوب فلا يخل بالحمل على الطبيعة فى موضع
فالمعتبر هذه الستة المذكورة واعلم ان سوالب الجهة غير السوالب التى اثبت عليها
الجهة اما الجهات الثلاث وهى الامكان والامتناع والوجوب اعتبر ان سلب
على جهة يصدق على مادتين والسالب التى اثبت عليه الجهة لا يصدق الا فى مادة
واحدة وان سلب الامكان يصدق على مادة الوجوب والامتناع وسلب الواجب
يصدق على مادة الامتناع والامكان وسلب الامتناع يصدق على مادتى الوجوب
والامكان واما السالب الممكن فلا يصدق الا فى مادته والسالب الضرورى لا يصدق
الا فى مادة الامتناع والسالب الموصوف بالامتناع لا يصدق الا فى مادة الوجوب

لا تحتاج الا ان يذكر
كل محل معقولات غير
منقسم م

بجرده

والسالب الموصوف بالوجوب لا يصدق الا فی مادته لكـ ان يقول بالوجود لا شیء
من الانسان بمتنفس ای حال مالادایما علی اصطلاح ولیس لكـ ان یقول بالوجود
لا شیء من الناس بحجر او بالوجود لا شیء من الناس بحیوان فان السلب حال مالادایما
یكذب علیهما اما علی الممتنع لاسلبه دایم واما علی الواجب فلان السلب فیه كاذب من
جمیع الوجوه بل یصح علیها سلب الوجود واعلم ان القضیة التی دخلت فیها الجهة علی
السلب هی باعتباره موجبة معدولة ایضا اما ایجابها فمن حیث اثبات تلك الجهة واما
عدولها فلا اشتمالها علی السلب القضیة الموجهة یقصد بها ایقاع النقد بی تخصیصها
بتلك الجهة الا تری انك اذا قلت بالامكان لا شیء من الانسان بحجر كذبت والكذب
لیس بسلب الجزئیة عن الانسان فانه صادق وكل تكذیب یستدعی حكما ما فاذا لم یكن
للسلب فیتعین ان یكون الحكم ایجابی وهو اثبات الامكان علی السلب واذا قلت لیس
البتة الانسان بحیوان كذب لسلب التام لا لاصل القضیة حتی اذا حذف السلب راسا
بقیت هی صادقة موجبة فی نفسها فالسوالب الموصوفة بالجهة الایجابیة من حیث اثبات
تلك الجهة وذوات الجهات لیس تناقضها باعتبار المواد فحسب بل باعتبار الجهات
حتی یكذب موجبة لاثبات الجهات الكاذبة لا لا ایجاب القضیة وسلب تلك الجهة
ونفی الایجاب یجب القضیة وان لم یكن ذلك لا ایجاب ذهنیة واعلم ان من اصطلح
بالجهة علی لفظ یدل علی حال الرابطة ای حال كان زایدة علی القضیة المحصورة او
العریة عن السور بالفعل فمطلقتهم العامة والجملة المجردة عن الجهات لیست بموجهة وكلما
صرح فیه بلفظ دل علی وجود اعتبار او عدم اعتبار فهی موجهة علی اصطلاحه ومن
اصطلح علی ان الجهة هی لفظة دالة علی ضعف الرابطة او وثاقتها علی انا ذكرنا
رداءة هذه الطریقة بقولهم بالاطلاق كل ح ب وان صرح بلفظ الاطلاق
العام الذی للقانون بغیر موجهة اذ لا دلالة علی الوثاقة والضعف والا یخرج عن
اطلاقهم واخطاء من زعم انها من جهة بعد التزامه بالاصطلاح المذكور وكیف جوز
هذا القایل ان یقول هذا والمطلقة عنده غیر ذات الجهة وهی عبارة عن عدم الجهات
واین الدلالة فیه علی ضعف الرابطة وقوتها بل دالامكان العام ایضا لا یدل علیها

لانه

لانه عم الضعیف والوثیق وما دل علی احدهما ومن اصطلح بالرابطة علی انها لفظ معرف
للربط الایجابی علی حاله والسلبی علی حالة ای یقرر حكم الحاكم ویصرفه علی اعتبار ما وهی
زایدة علی السور ولا یستدعی بعوضها ای لا یكون ذكرها فالامكان عنده جهة اعنی العام
وقولنا بالاطلاق العام كل ح ب لا یساوی قولنا كل ح ب لا یكون موجهة بتصریح
الاطلاق علی اصطلاحه فی المطارحات علی التناقض قد
عرفت ان التناقض هو اختلاف القضیتین بالایجاب والسلب علی وجه یقتضی لذاته
ان یكون احدهما صادقا والآخر كاذبا وانما اشترطنا انه ینبغی ان یلزم من صدق احدهما
لذاته كذب الآخر وبالعكس احترازا عن قول القایل زید انسان زید لیس بضاحك
فان الصدق والكذب لا یخرج منها وقولنا زید اعمی زید بصیر لا یجتمعان علی الصدق
ولا الكذب ولكن لا یلزم من صدق احدهما لذاته كذب الآخر وبالعكس فانه اذا صدق
ان زیدا انسان لا یلزم لذاته هذا القول كذب قولنا لیس بمستعد للضحك بل لامر
آخر وهو انا نعلم ان زیدا انسان وكل انسان مستعد للضحك ثم اذا قیل لیس بمستعد
للضحك یناقض لذاته لایجاب استعداد الضحك وبالعرض لا یتادی الیه واذا
قلنا زید بصیر لا یناقضه انه اعمی فان البصیر به وكون الشیء اعمی قد یكونان علی
الحجر فلیس اقسامها فی زید لمفهومها بل باعتبار ان زیدا یمكن علیه البصر وما یمكن علیه
البصر اذا لم یكن بصیرا كان اعمی فالنقیض الحق للبصیر انه لیس ببصیر وقد اشتمل
الاعمی علی زیادة علی النقیض وهو الامكان فنقیض الوجوب هو السالب وبالعكس
وان شئت اقتصرت علی تعریف التناقض علی انه اختلاف القضیتین بالسلب و
الایجاب لا غیر ثم یلزم من هذا عدم اجتماعهما علی صدق وكذب وانهما لا یختلفان بموضوع
ومحمول وربط وشرط سواء كان الشرط جهة او اضافة او مكانا او زمانا او كلا او جزءا
فاما طلبنا اختلاف بالایجاب والسلب لا غیر یعنی بالخلف حال القضیة واما الممكنات
فی المستقبل فمن الحق من المخلفین انها یتعین فیها الصادق والكاذب لذاتها
دون اعتبار مرجح فلم نعلم بعد معنی الامكان وان كان لا لاحد من ذلك والتناقض واقع بالایجاب
مثل زید یمشی غدا زید لا یمشی غدا واخطاء من زعم ایضا ان الممكنات تتعین فیها

كرر ذكرها م

الصادق والكاذب بحسب استعداد وقوعها وخصوصهم قالوا ان الاستعداد لا يلزم
منه الوقوع ولا كل وقوع يسبقه دائما استعداد قريب محرق توثب غدا لا يلزم منه ان يكون
التوثب مثلا لا استعداد قريب اليوم بحيث يستدل منه على حرقه غدا فهذا صحيح قالوا واذا
ترجح طرفا النقيض لم يبق على الامكان واذا صحت كلام كثير ممن تكلم في هذا الموضع وجدته
خرج الى غير الصواب اما ان الممكن لذاته يتعين صدق احد طرفي وقوعه ولا وقوعه فهذيان و
ينافي لا وقوعه في الحال وصحة وقوعه في المستقبل ولا ينفي طبيعة الامكان اصلا واما الارادات
والاستعدادات فان قولنا زيد يمشي غدا زيد لا يمشي غدا لا يتعين تعينا جازما بالحكم لهما
وكم من عزيمة او باعث يتجدد غدا ليس له حصول الآن وكم من عزيمة حاصلة ينصرم والحكم
بان الممكن في المستقبل لا يتعين احد طرفي نقيضه ولا باعتبار خارج خطأ ايضا اذ يحوز ان
يتعين كالكسوف والتنفس وغيرهما قولهم اذا يتعين فقد وجب في المستقبل فهو صحيح
الا انا بينا ان الوجوب بالغير سيما في المستقبل لا ينافي الامكان في نفس الشيء ولا مانع
للممكن ان لا يتعين بسببه وقوعه في الاعيان وعندنا لا ينافي هذا الامكان والنزاع
بينهما لا وجه له الا ان ينقل الخلاف الى الامكان الثالث الاخص او ما يعتبر فيه
المستقبل او بعد النزاع بان الممكن من حيث امكانه دون النظر الى سبب مرجح لا يتعين
التصديق بوجوده وعدمه في المستقبل ثم اذا فعلنا كذا لا يختص النزاع بالمستقبل بل
كل ممكن كيف ما لا يشاهد او يشاهد لا زمانا او اتزاله سواء كان في الماضي او المستقبل
او الحال او مجردا عن الزمان ما لم نعلم ترجح وقوعه بسبب لا يتصور لنا الحكم بوقوعه واعلم
انه لا يحتاج في المحصورات الى زيادة شرط فانا قلنا لا ينبغي ان تختلف القضيتان في
غير الايجاب والسلب مما يختلف به القضيتان بحيث لا يتحقق التناقض لا يتحقق ما
قلنا اما في الكليتين والنقيض الحق كقولنا كل ح ت ليس كل ح ت وقد سلبنا غير ما
اوجبنا الا انه لا يلزم من قولنا ليس كل ح ت الا نفي عن البعض فقط والباقي يجوز
موافقته ومخالفته واذا قلنا لا شيء من ح ت وهو سلب نقيضه اما ليس لا شيء من ح ت
او شيء من ح ت الا انه لا يلزم من هذه الايجاب في البعض فقط وكذا اذا قلنا كل ح
ليس ت ليس كل ح ليس ت على ما قلنا واما في الجزئيين اذا قلنا بعض ح ت ما لا يناقض

ليس بعض ح ت لان النقيضين مختلفان فيكون القضيتان اختلف في الحقيقة
موضوعهما وقد قلنا لا ينبغي ان يختلفا في غير الايجاب والسلب حتى اذا عين البعض يتبع
التناقض فصح ان الشرط في التناقض غير مختلف في المحصورات والشخصيات الا ان
اختلاف الكمية من لوازم التناقض وقع لانه شرطه ويرجع الى المشهور فيقول لا يرفع
الموجبة الكلية رفعا بالذات الا الجزئية السالبة فانه اذا حق السلب في البعض بطل
الايجاب الكلي سواء كان ذلك البعض موجبا او سالبا فاذا استوى موافقة البعض الآخر
ومخالفته فلا يدخل البعض الآخر في الابطال وكذا في جانب السلب ومختلفا الكيف فقط
يتفقان الا في مادة الامكان والقضايا التي موضوعها اعم من المحمول فان الكليتين يكذبان
فيها كقولك كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان انسان والجزئيتان يصدقان كقولنا
بعض الحيوان انسان ليس بعض الحيوان انسانا وليس هذه مادة الامكان فان بعض
الحيوان بالقطع انسان وبعضه يمتنع ان يكون انسانا وظن ان القول على الكل ذكر فيه
مجرد الطبيعة وهذه الاشياء بينة الوهن فان بعض ح ت اي بعض ما يوصف بت
الاشارة الى جزئيات الحيوان من الانواع والاشخاص وليس شيء منها يمكن عليه الانسانية
بل يجب على بعضها ويمتنع على بعض واما المختلفات بالكم فقط وسيما المتداخلين
فلا يتقسمان الا في مواد ما قسم فيها المختلفتان بالكيف فقط واما السالبتان فيصدقان فيهما
في الممتنع فقط واما الموجبتان فيصدقان في الواجب فقط وليس هنا موضع ذكر المناسبات
وقد لوحنا الى امثالها في مواضع ونذكر هنا القضايا في التناقض صحيحها وفاسدها
وننظر في نقايضها دون التفات الى صدقها وكذبها وضعف مباني المعولين عليها
والكلام على اصل احوال القضايا قد سبق لمن فهم فان غرضنا البحث هنا والتنبيه
على النقيض وشرايطه فنقول المطلقة العامة للمتأخرين كقولنا بالاطلاق كل
ح ت لا يناقضه سالبة مطلقة بمثل هذا الاطلاق فانه عرف من قواعدهم ان كل
ح ت على هذا السياق لا يقتضي الدوام واللادوام واتفاق وقت وقوع الثانية
في اعداد حدوث اختلافه حتى يصير البعض ما في وقت والبعض في وقت آخر ويجوز
انقلاب موجبها الى سالبها في بعض المواضع لعدم اشتراط الدوام فاذا صح سلب موجبها

الى سالبها وبصدقان معًا فلا يناقض كل حرّت بالاطلاق ليس كل حرّت مطلقا ههنا
اذا كان كلاهما مطلقين اعنى الايجاب والسلب ولقايل ان يقول ليس ان السالبة
المطلقة لاسيما نقيضا فهلا اعتبرتم سلب الاطلاق يكون سلبا لما اثبتوه فيقول
اما ولا فليس كل مطلقة ذكر فيها لفظ الاطلاق حتى يقصد سلبها بل قولنا كل حرّت
مطلق واذا قرنته السلب وحده كان سلبا مطلقا لا سلب الاطلاق لا صيغة فيه
للاطلاق واما ثانيا فان التى ذكر فيها الاطلاق صريحا مثل قولنا كل حيوان انسان بل
بالضرورة كل انسان حيوان فالجميع صادق فى هذه المادة فى مثل قولنا ممتنع ان يكون
كل حرّت اذا سلبنا الامتناع لا يصدق معه واذا اوردنا لازم سلب الامتناع مثل
قولنا ممكن بالامكان العامى ان يكون شئ من حرّت لا يصدق مع ايجاب الامتناع
ويكذب احد القايلين صاحبه المقابل واما الاطلاق العام فيبطله تعيين الجهة فاذا
سلب الاطلاق عن تلك القضية واورد جهته مثل بالضرورة لا يكذب احد القايلين
صاحبه ويصدق قولنا بالاطلاق كل حرّت وقولنا ليس بالاطلاق بل بالضرورة كل
حرّت فان قال قايل ان التناقض يجوز تم اقتصار تعريفه على انه هو اختلاف
القضيتين بالايجاب والسلب لا غير قلتم لزم من ذلك ان لا يجتمعان على الصدق
والكذب ووجدنا هذين القولين على ما زعمتم يصدقان مع ان فيهما ضابط التناقض
فليستبصر من هذا التفصيل **بحث وتنقيح** اما هذه المطلقة العامة التى تعم
تخالف حكمها حكم الجهات المشهورة فى ان الجهات مثل قولنا بالضرورة وان كانت قولية
يوافق المادة فى نفسها والامر العينى واما بالاطلاق كل حرّت هو قولنا لا يطابق
الامور العينية من حيث الاطلاق فان المطلق الغير المتخصص بالحال او وقت
او وجوب وامكان لا حصول له فى الاعيان فهذه قولية صرفية فاذا قيل ليس بالاطلاق
الامر فى نفسه كذا بل بالضرورة ما يوارد النفى والاثبات على شئ بل اختلفا فى غير الايجاب
والسلب فان اثبات الاطلاق على قول نحسب لا مطابقة فيه للامر العينى وسلب
الاطلاق الذى يعقب باثبات الضرورة قول ماخوذ فيه مطابقة الامر بعينه فى الاعيان
فلا يصح التناقض على هذا الطريق وهذا غرضنا فيما اشرنا اليه فى التلويحات بل ان

نصيبنا

يصيبنا الطرفين اعنى الايجاب والسلب على هذا القول فحسب يصح التناقض
فيكون كان القايل اشار فى قولنا بالاطلاق كل انسان حيوان بالاطلاق اى
هذا القول مطلق صح نقيضه ليس بالاطلاق كل انسان حيوان اى هذا القول
ليس بمطلق ويلزم نقيضه انه موجه والاول صادق لانه ادعى ان هذه القضية
وهو مجرد قولنا كل انسان حيوان مطلق وقال فى الثانية انه ليس بمطلق بل موجه
واذا لم يوجد معه جهة يكون الاول صدق والآخر كذب هذا بحسب القول واذا قال
بالاطلاق بعض حرّت اى هذا القول مطلق لا ينبغى ان نذكر نقيضه كليا بل يقال
وهو انه ليس بالاطلاق بعض حرّت اى هذا القول ليس بمطلق فان الامر فى مثل
هذه القضايا ليس الا لاجل المواد بل لاجل الصفة القولية والنزاع وقع فى
هذا القول يكون القضية شخصية وان وقع فى كل قول تشاركه فى الخصوص بل
يكون القضية مع سور كل قول كلية كانه يقول كل قول يتضمن ان بعض حرّت
مطلق ونقيض نقيض الحصر الاول على ما ذكر فى المحصورات واصل القضية التى
فيها التقابل فى انها مطلقة اوليست بمطلقة يذكر فى المتقابلين كما هى من غير
بر اختلاف الكمية
اختلاف الكمية فى السور الآخر اللاحق على ما ذكرنا ومن اراد ان ياخذ باعتبار
المادة فليأخذ باعتبار زايد وهو ان يقول بالاطلاق كل حرّت اى يصح هذه
اى لا يصح الاطلاق
المادة الاطلاق فاذا اردنا النقيض قلنا ليس بالاطلاق على هذه المادة صح
التناقض ومن المواد ما لا يصح عليها الايجاب المطلق وهما السلب الضرورى
الدايم والسلب الدايم الغير الضرورى ومادة الايجاب تشمل هذين الجهتين
ينافى صحة اطلاق السلب وعلى غير هذه الطرائق لا يصح على ما ذكرناه ولما لم يصح
هكذا طلبوا لها نقيضا من السوالب والسلب الغير الدايم ما كان ينافيهما فاخذوا
نقيضها للسلب الدايم وما شرطوه بالدايم الضرورى وانه يكذب مع المطلقة
فى مادة السلب الدايم الغير الضرورى كقولك بالاطلاق كل انسان ابيض
ودايما ضرورة ليس بعض الناس ابيض وما كان ذاتان وما شرطوه بالدوام الغير
الضرورى فانه يكذب فى مادة السلب الضرورى كقولك كل انسان حجر بالاطلاق

ودايما من غير ضرورة ليس بعض الانسان حجرا وبها كاذبان والذى يعم الدائم الضرورى
والغير الضرورى هو دائم مطلقا واذا كانت المطلقة سالبة يكذب احدى الدائمتين
الموجبتين معهما فى مادة الايجاب الاخر فنقيض الكلية الموجبة من المطلقات السالبة
الجزئية الدائمة ونقيض السالبة الكلية منها الموجبة الجزئية الدائمة وفى جزئى المطلقة
كليتا الدائمة واما الوجودية التى خصصناها باسم المطلقة الخاصة وهى المشروطة
بحال ما لا دايما اذا قيل فيها كل ج ب اى الوجود المذكور فنقيضه الاصلى ليس بالوجود
كل ج ب واذا قلنا بالوجود لا شئ من ج ب فنقيضه ليس بالوجود لا شئ من
ج ب لا ما ذكرنا ذوات الجهات فيها اثبات الجهة ونقصد بالتناقض سلب تلك
الجهة لا سلبا المحمول عن الموضوع والوجودية حال ما لا دايما كان السلب كذلك
فالذى ينافى موجبها ينافى سالبها وكلاهما يكذبان فى مادة الايجاب الضرورى
الكلى والسالب الضرورى الكلى والسالب الجزئى والايجاب الجزئى الضرورى
و الدائمة الضرورية الجزئية موجبة وسالبة فانه قد ذكر ان الكلى لما فاذا سلبنا
الوجود يبقى هذه الاقسام على سبيل الانفصال لازما للسلب واذا اردنا ان
نذكر لازم النقيض لا يحتاج ذكر كلى القسم فاما قد بينا ان الكلية تبطلها الجزئية
المخالفة فى الكيف سواء كان البعض الآخر موافقا او مخالفا فيبقى الجزئيتان
الضروريتان الدائمتان والجزئيتان الغير الضروريتين الدائمتان ايجابا وسلبا و
لك ان تجمع الجزئيتين من الدائمة الضرورية وغير الضرورية وفى الدائم المطلق
حتى يكون لازم النقيض اما دايما مطلقا بعض ج ب واما دايما مطلقا ليس بعض
ج ب وقد علم وكيف وايضا فى قولنا كل ج ب حال ما لا دايما وهذه اذا اقتصرنا فى
لازم نقيضها على الموافق فى الكيف على الضرورة يسلب عنه الدائمة الغير الضرورية
الموافقة فى الكيف لانها تنافى الوجود بهذا المعنى المشروط فيه اللادوام واما المطلقة
الدوامية وهى كل ج ب اى معناه ما دام ج فظن ان لها نقيضا من جنسها حتى يقول
بهذا الاطلاق كل ج ب يناقضه بهذا الاطلاق ليس بعض ج ب وهو خطأ فانه
اذا كان هذا الاطلاق معناه ما دام ج يكذب فى مثل قولنا كل انسان متنفس

بالفعل

بالفعل بهذا الاطلاق فانه ليس ما دام انسانا متنفس بالفعل ويكذب السالبة
المطلقة ايضا مثل ان يقول بالاطلاق ليس بعض الانسان بمتنفس بالفعل
فانه ليس ما دام انسانا غير متنفس فقد كذبا جميعا بلى اذا ذكر هذا الاطلاق فنقيضه
سلب هذا الاطلاق واذا لم يذكر صريحا والقوم عندهم اذا قيل ج ب مجردا
عن الجهات يقتضى عموم الاوقات ايضا ما دام ج واذا كان السلب المجرد ايضا
يقتضى هذا اى ما دام ج فلم ان جمعا فى هذه المادة المذكورة والسالب بهذا
النمط لا تناقض فالاولان لما قالوا ان المطلقة سهوا الا ان يختلف الاطلاق
بالدوام واللادوام فى الكل والبعض كما يرون والمتاخرون لما قالوا ان المطلقة
بحسب الجبلة اى هو التى ذكرنا لها نقيض من جنسها اى مطلق بهذا الاعتبار نقض
سهوا فاذن ان حذف التصريح بالاطلاق على رايهم يذكر فى مقابلة لوازم
النقيض فاذا قيل كل ج ب بهذا الاطلاق ما دام ج لازم نقيضه هو اما ليس بعض
ج ب بالدوام المطلق الذى يعم الدائمة الضرورية وغير الضرورية حتى لا
يحتاج الى عدمها او ليس بعض ج ب ولو فى وقت من اوقات كونه ج وهذا اغنى
عن ان يقول او ليس بعض ج ب فى جميع اوقات كونه ج بل وغنى عن قسمية
المذكور قبله وان كان ايراده انص وابعد عن التوهمات فانه كان ان ذكر بعض الاعداد
يغنى عن ذكر الكل فكذا الاوقات لانه اذا صدق الحكم فى الكل ايجابا او سلبا صدق
فى بعض واذا صدق فى البعض فكذب فى الكل اى فى كل واحد وما دام ج يكذب به
كذا به ما دام ج والذى يكذب دوام شئ وصحة مقابلة فى بعض الاوقات سواء
وافق البعض الآخر او لم يوافق فتبين لك بهذا انا مهما كذبنا دوام شئ كفانا
صحة مقابلة فى بعض الاوقات واذا قلنا بهذا الاطلاق لا شئ من ج ب فلازم
النقيض اما بالدوام المطلق بعض ج ب ولو فى وقت من اوقات كونه ج على او بعض ج ب م
ان القسم الاخير كما كان سبق وخرجنا هذا الاطلاق سقل هذا اللازم للنقيض
الى الكليتين فى مقابلة كل واحد منها واذا كان هذا الاطلاق ما دام ج فلا يحتاج
ان نقيد لك بقيض اشترطنا فى الموضوع على هذا الوجه فانها هى واما ان كان المشروطة

مع الادوام شل ان يقول كل حـ ت مادام حـ لا دايما فنى على ما عد يكذب
اما الاجل انه بالضرورة لا شئ من حـ ت او دايما ليس بعض حـ ت وان شئت
قسمت الى الدايم الضروري او لا شئ من حـ ت فى جميع اوقات كونه حـ او ليس
بعض حـ ت فى جميع اوقات كونه حـ او لا شئ من حـ ت فى بعض اوقات كونه
حـ او كل حـ ت دايما او بعض حـ ت دايما ولك ان تقسم هذا الى الضروري
وغيره والانت فلا يحتاج الى جميع هذا كيف وقد علمت ان الكلية لا يبطلها الا
الا الجزئية المخالفة بالكيف على ما سبق وان النفى فى بعض الاوقات يبطل
الدوام فى الايجاب بذاته سواء وافق البعض الآخر من الاوقات او لا فلازم
نقيضها وهو ليس اما كل حـ ت مادام حـ لا دايما الجامع للاقسام كلها اما ليس
بعض حـ ت دائما بالدوام المطلق او ليس بعض حـ ت ولو فى وقت من اوقات
كونه حـ او بعض حـ ت دائما ويشبه ان يكون هذه العقود الثلثة كانها بازاء
عقود فى القضية ان كان كذب القضية كقولنا كل حـ ت اى اصل الايجاب
فيصدق ليس بعض حـ ت دائما وان كان كقولنا مادام حـ فيصدق ليس بعض حـ
ت ولو فى وقت من اوقات كونه حـ فانه ينافى الدوام فان كان كقولنا لا دايما
يصدق الايجاب الدايم وهو قولنا بعض حـ ت دايما ونقيض قولنا لا شئ من حـ ب
مادام حـ لا دايما ليس اما لا شئ من حـ ت مادام حـ لا دايما ستفى تلك الاقسام
المنفصلة اجعل بازاء الموجبات سوالب والسوالب موجبات وعلى الاجمال
المذكور اما بعض حـ دايما وبعض حـ ت ابدا وكان القسم الاوسط يعنى عن
والجزئيات لهذا الشرط ناخذ لازم نقيض احدهما اما لا شئ من حـ ت دايما او لا شئ من
حـ ت ولو فى بعض اوقات كونه حـ او كل حـ ت ابدا والاخرى وهى السالبة اما دايما
كل حـ ت او فى كل حـ ت ولو فى بعض اوقات كونه حـ او لا شئ من حـ ت ابدا
واعلم انه اذا لم يعدم الموضوع مع السوالب فى نقايض هذه يكون حالها ما ذكرنا
فى الوجودية فى تلك المادة انضم الدايمة الغير الضرورية على ما حددها وان كان
كليا ما كان تبيين الا انه ليس على المنطقى الالتفات الى ذلك بل عليه ان يعلم

وغير الضروري م

نقيض كل قضية صدقت او كذبت فان الصادق من المتناقضين ابدا واحدا
واما حذفناها من المختصرات تعللا بكذبها لانها فى نفسها غير محصلة فليس بهم
الاعتبار بهذا كالاعتناء بالمحصلات فى نفسها فاذا قلنا كل حـ ت دايما من غير
ضرورة فنقيضه ليس اما كل حـ ت كذا بل اما ليس بعض حـ ت بالدوام المطلق
ليعم القسمين المذكورين واما بالوجود بعض حـ ت اى حال ما لا دايما واما بالضم
بعض حـ ت فاذا قلنا لا شئ من حـ ت بهذا الاعتبار دل لازم نقيضها اما بعض حـ ت
بالدوام المطلق او بعض حـ ت بالوجود المذكور الذى فى قوته انه ليس بعض حـ
ت ايضا واما بالضم ليس بعض حـ ت ويفعل لوازم نقيض كل من الكليتين الى
موافقة فى الكيف من الجزئيتين مع اختلاف الحكم اى يذكر الاقسام مقرونا بالكل
وان لم تقدم السور والموضوع على الانفصال فى لازم نقيض هذه تتضح نقيض
الجزئية بغير المادة المذكورة فى نسخ المشهور فى نقيض الوجودية ولم يحل بينهم عن
مثل هذه الهفوات حتى انست ساطعهم الى الشرق واما الوقتيات فان كان نقيضه
بها وقتا معينا فيقصد بالايجاب والسلب ذلك الوقت فى التناقض وان لم يعين
فليس بصحيح ما يقال ان نقيض قولنا كل حـ ت فى وقت غير معين فانهما يصدقان معا
لتغاير الوقتين ولا ما يقال ايضا ان نقيضه ليس كل حـ ت فانهما يكذبان معا فانه
اذا كذب كل حـ ت كذب ليس بعض حـ ت فى الوقت الذى كان فيه كل حـ ت و
اعتبر بانهما يكذبان فى مادة لا تقع فيها الحكم اصلا وما لا يقال ان نقيضه ليس بعض حـ ت
فى الوقت الذى قصده القايل انه كل حـ ت فيه فان القايل ما عين الوقت بل
قال وقتا ما غير معين فالحق انا اذا قلنا كل حـ ت وقتا ما لا دايما فنقيضه ليس اى كل
حـ ت وقتا ما لا دائما بل اما ليس بعض حـ ت دايما او بعض حـ ت دائما ونقيض قولنا
لا شئ من حـ ت وقتا ما لا دائما ليس لا شئ كذا وبقى القسمان بينهما والجزئيتان
ايضا نذكر القسمان مع اختلاف الحكم فى نقيضها واما امهات الجهات وهى الثلثة
المشهورة فنقيضها السالب لتلك الجهة لا السالب الموصوف بتلك الجهة فان
هذه مع الموجبة لتلك الجهة البسيطة يكذبان فى مادة الممكن ان يقول بالضرورة

فى الوقت الذى فيه كل حـ ب

ليس وبالضرورة ليس وممتنع ان يكون وممتنع ان لا يكون كما يكذب في مادة
الامكان ولازم النقيض لا يتعين ان يكون احد الباقيين واذا قيل بالامكان كل ح
ت او بالامكان كل شيء من ح ت ليس بالامكان كل او لا شيء بل اما بالضرورة بعض
ح ت او بالضرورة ليس بعض ح ت واذا قيل بالامكان بعض ح ت او ليس بعض
لازم النقيض اما بالضرورة كل او بالضرورة لا شيء بحسب المشهور وان لم يختص الانفصال
بالمحول يكذب جزئيا الامكان مع كليا الضرورة فيما اذا كان الموضوع كالحيوان والمحمول
كالانسان فاذا قيل واجب نقيضه ليس بواجب ويتقي اما الامكان او الامتناع
الا ان هذين قد يجمعها عبارة واحدة تشمل قولنا بالامكان لا يكون العام والامكان
العام ابدا يشتمل موجبة وسالبة على احد الضرورتين وينافي الاخرى فيشمل ممكن ان
يكون فانه يشمل على الضروري الكون وينافي ضرورة اللاكون الذي هو الامتناع وممكن
ان لا يكون العام فانه يشتمل على ضروري العدم وهو الممتنع وينافي ضروري العدم
وهو الممتنع وينافي الضروري لان الضروري ممتنع العدم وممكن ان لا يكون العام
غير ممتنع ان لا يكون حتى ممتنع اللاكون فهو لازم بعض الضروري وضروري
الايجاب والسلب ايضا تنافي الامكان العام موجبة وسالبة اعني العدول في
اللغة المذكورة فان بالضرورة لا يكون يبطل الموجب بالامكان العام وبالضرورة يكون
ممكن ان لا يكون الامكان العام ولك ان تاخذ التناقض على الطريقة التي اعطيناكها
ولازم النقيض ينتفع به اذا تراكم في نقيض ما يكون كثيرة فان كان اللازم واحدا
يذكر وان كان قسمه ما يذكر انفصالا مشتملا على الاقسام ونذكر ههنا انموذجا على الاجمال
وهو لوح مشهور

بالضرورة
كل ح ت   ليس بالضرورة كل ح ت لا يمكن بالامكان
العام ان يكون شيء من ح ت   بالامكان ليس بعض ح ت العام
بالضرورة لا شيء من ح ت   ليس
بالضرورة لا شيء من ح ت ليس يمكن ان يكون شيء من ح ت
يمكن ان يكون بعض ح ت العام   بالضرورة بعض ح ت

ليس

ليس بالضرورة ليس شيء من ح ت ليس يمكن ان لا يكون بعض ح ت
ممكن ان لا يكون شيء من ح ت العام   بالضرورة ليس بعض
ح ت   ليس اما بالضرورة ليس شيء من ح ت ليس يمكن ان يكون بعض
ح ت   ممكن ان يكون كل ح ت العام على العرض متناقضان كل واحد
بوازيه نقيضه وعلى الطول كل زوجين من المبدا متلازمان وعلى القطر كل واحد
لازم نقيض لازم الآخر اعني في زوجي كل سطر من المبدا الا غير واذا قصدنا بعض
الضروريات اخذنا اللوح من المبدا وحكمه على العرض النقيض وعلى الطول اللازم
وعلى القطر لازم النقيض واذا قصدنا نقيض الممكنات العامة اخذنا اللوح من
اسفل المنتهى وفوقه على العرض النقيض وفوقه الطول اللازم ولازم النقيض
ونقيض اللازم قطري ومن اخذ نقيض قولنا بالضرورة بعض ح ت ليس بالضرورة بعض
ح ت ونقيض قولنا ممكن ان يكون بعض ليس يمكن ان يكون بعض منها فان كون
البعض على جهة لا ينافي كون البعض الآخر على جهة اخرى فيصدقان جميعا كما ان بعض
الاجسام بالضرورة متحرك وبعضها ليس بالضرورة متحركا وهذه ينقسم الى ما يتحرك بالوجود والى
ما فيه امكان بحث وفي حمل الماهية على ما ذكرنا الغير المخصصة بقصد نحو ما ينقسم بالتقض
كما في الشخصيات مع حفظ جميع الشرايط والمنفصلات والمتصلات تقايض بحسبها
وفي الجمع يجب ان يسلب غير ما اوجب ويثبت غير ما يسلب
في المطارحات على العكس والعكس على الشرح المشهور هو تصيير موضوع القضية
محمولا والمحمول موضوعا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله ولما راى
بعض المتاخرين هذا مختصا بالحملية ومن العكس ما يقع في المتصلات عقب المذكور
بقوله او جعل المقدم تاليا والتالي مقدما وقد علمت ان المقسمات والترددات
في تعريف شيء واحد يقبح ايرادها بل يجب ايراد الامر المشترك بعينه فالوجدان يقال
العكس هو جعل كل واحد من جزئي القضية ذوي الترتيب الطبيعي كليهما في مكان الآخر
مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق وانما قصدنا بالترتيب الطبيعي ليخرج المنفصلة
عن الحد واما ذات الموضوع من المنفصلات فالموضوع جزئيا في الانفصال بجزء آخر ولها

ترتيب طبيعي وسنذكر حالها في العكس ان شاء الله تعالى ومن عادتهم في جميع المواضع
عند ذكر احكام القضايا الابتداء بالكلية ومن الكليات بالموجبة الا ان العكس لما
لم يثبت للكلية في الايجاب والا في السلب الكلي راسا براس جعلوا الابتداء كيفية
منها بالسالبة الكلية والسالبة الكلية الغائبة المطلقة للمتاخرين لا ينعكس و
المتقدمون انما عكسوا السالبة الكلية المطلقة على طريقتهم الدوامية التي ذكرناها فاما
التي للمتاخرين فلان الشيء قد يسلب عنه في الاطلاق ما قد يحمل الشيء عنه ولا
نحو عن الشيء مثل قولنا لا شيء من الناس بضاحك بالاطلاق العام لا ينعكس
الى لا شيء مما هو ضاحك انسان واما استعمال الخلف المشهور ههنا لا يصح بان
نقول قائل اذا صح لا شيء من الناس بضاحك مطلقا يصح بالاطلاق لا شيء مما
هو ضاحك انسان والا صح نقيضه على ما تقرر من قبل ان بعض الضاحك دائما
انسان فذلك البعض هو شيء وصف بكليهما كما ذكرنا في المقول على الكل فهو
من الموصوفات بالضاحكية والانسانية فشيء مما وصف به كل واحد منهما موصوف
بالآخر وذلك الشيء هو من الموصوفات بالانسانية وقد وصف بالضحك وهو محال
وانما لا يصح هذا لان نقيض المطلقة المحمول عكسا دائما جزئية كما ذكر وهو بعض
الضحاك ولو انعكست الى بعض ما هو انسان بضاحك دائما لناقض قولنا لا شيء
من الانسان بضاحك مطلقا وكان صدقه معه محالا لا انها انعكست كما ترى الى
بعض الانسان ضاحك مطلقا ولا يصح دائما وهذا نقصه ايضا يكفي في انه لا يلزم
عكس الدائمة دائما اعتبار بهذه المادة فان جاء العكس مطلقا عاما وقد سبق ان المطلقة
العامة لا يناقض موجبها اليها فلا يحصل منها خلف ولا تنبيه يعرض بصحيح العكس واما طرق
المباينة فهي غير صحيحة ايضا وهو ما قالوا انه اذا كان لا شيء من ج ب فبين ب
والشيء تباين مباينة فيلزم مباينة ب ج فيصح حينئذ لا شيء من ب ج وهو المطلوب
وهذا ليس بصحيح فانا اذا قلنا لا شيء من الناس بضاحك على الاطلاق العام
المذكور حكمنا ان الضاحكية منتفية واذا انتفت عنه ليس لها وجود في شيء آخر
يتبع فيها المباينة والمباينة ينبغي ان يكون بين الشيئين الماسين فان قيل عنينا

بالمباينة

بالمباينة سلبه عنه فيكون الجزء انه اذا سلب الباء عن الجيم سلب الجيم عن الباء و
هو نفس محل النزاع فاذا ابطلنا المباينة بطلب حجتهم فانا اذا قلنا لا شيء من
الضاحك انسان على ما ذكرنا في المقول على الكل معناه لا شيء مما يوصف
بالضاحكية انسان والموصوف بالضاحكية زيد وعمرو وجميع اشخاص الناس
ومحال ان يسلب عنهم الانسانية وقد ما كان يسلب عنهم الضاحكية وقد ما فان
قيل السلم قلتم ان الانسان ليس مفهومه هو الضحك ولا يدخل الانسانية
في مفهوم الضاحكية فاذا افرزنا في الذهن الانسانية عن الضاحك يبقى له قوة
الضحك غير متغير فيه الانسانية فيكون فصلنا الضاحكية عن الانسانية اذ هما
متباينا المفهوم يجاب بان هذا التعليل غير صحيح وقد عرف في القول على الكل
انا قد بينا انه ليس فيه الاشارة الى طبيعة الضحك والانسان بل آحاد الموصوفات
بهما وآحاد الموصوفات هم جزئيات الانسان الواجب عليهم الانسانية والكلام
انما هو في السالبة الكلية واما المطلقة الدوامية فاذا قلنا لا شيء من ج ب اي
ما دام ج فهي تنعكس سالبة كلية مطلقة فانه ان لم يصح لا شيء من ب ج ما دام ب
اذا صح الاصل المذكور يصح نقيضه وهو بعض ب ج على الجهات المذكورة وتبين
بالافتراض المذكور انه يصير بعض ج ب وقد قلنا لا شيء من ج ب ما دام ج فان
قيل يثبتون هذه المطالب بالخلف ولم يعلم بعدم الخلف من القياسات المركبة
واكثره يبتني على الشكلين اللذين يثبتان بالعكس ويثبتون العكس بالخلف وهو
دور يجاب بان القياسات اكثره ما يستعمله الناس وينتفعون بها مثل ضروب
من الشكل الاول وقياسات شرطية ومركبات ولم يعلموا ولم يفصلوا ان هذا
يقال له باعتبار ما الشكل الاول او القياس الاقتراني او الاستثنائي ونحن
اذا وصلنا الى الخلف لنا نبرهن على ان قياس الخلف قياس صحيح ومعتبر بل
نذكر هيئته ونبنيه على قوانينه واما صحته فقطري واما الذي نقع منه على غير الشكل
الاول ونحتاج فيه الى اعتبار وعكوس بالقوة او بالفعل فلا نبين به مثل هذه
المطالب وليس اذا كان يتبين بالفطري منه شيء لا يجوز ان تتبين بذلك الشيء

بغير الفطرى فلا دور واما السوالب الضرورية فانها ينعكس ضرورية للخلف
والنظم مشهور اذا قيل بالضرورة لا شيء من ج ب فبالضرورة لا شيء من ب ج والا
بالامكان العام بعض ب ج ومن عادتهم في الكتب ان يفرضوا الممكن واقعا
ليصح الافتراض فيصير بعض ج ب وانما لا يحيلونه على عكس الجزئية الموجبة
الممكنة لانها بعد ما تبينت بيانها بالخلف وتبتنى على السالبة الضرورية
فيكون دورا **بحث وتحصيل** واما الحوالة على عكس الجزئية الموجبة المطلقة
وقد ذكرت قبل بيان السالبة الضرورية الكلية في الكتب فان كانت
ثبتت اعني الموجبة الجزئية بالخلف والخلف مبني ايضا على عكس الضرورية
السالبة الكلية ثم تبين به عكس السالبة الضرورية الكلية فيكون دورا
وان بين عكس الموجبة الجزئية المطلقة بالافتراض فتصح الحوالة عليهما ولا
يحتاج الى ذكر الافتراض في عكس السالبة الضرورية فان قيل عكس الجزئية
المذكورة بالخلف المبتنى على السالبة الضرورية ثم ثبتت السالبة بالخلف
وادرج في بيان الخلف البيان الافتراضي لينعكس الجزئي جزئيا فيكونوا قد بينوا
عكس الموجبة من قبل بعكس السالبة الكلية الضرورية الذي لا يتبين الا بالاثبات
عكس جزئية موجبة فانه هب انهم ما ذكروا في عكس السالبة الكلية الضرورية
ما ذكروا الافتراض ان هذا اثبات ان هذا البعض ينعكس بعضا هو في نفسه
دعوى انعكاس الجزئية وبيان صحة هذا العكس فيكونوا قد بينوا عكس الموجبة
الجزئية الذي بالخلف بما لا يثبت صحة الا بعكس الجزئية الموجبة وبيانها بطريق
آخر فيقع البيان الحلقي فهاهنا خطأ والمخلص فنقول اذا قال القائل بعض ج
ب بجهة ما واقعية وادعى انها تنعكس جزئية فمنع خصم وادعى انها لا ينعكس او لم
يمنع واحتج الانسان لنفسه فيقال ان لم يصح عكس بعض ب ج مطلقا فدائما
لا شيء من ب ج وقد قيل بعض ج ب فينتج دائما ان لا شيء من ب ج وينعكس — فدائما لا شيء من ج ب
الى لا شيء من ج ب فيقال ان لم يصح لا شيء من ج ب فيصح بعض ج ب فيعرض
كذا وكذا لينعكس بعض ج ب فبعض ب ج فقال الخصم ان هذا بعينه دعوى

ان الموجبة

ان الموجبة الجزئية ينعكس موجبة جزئية وذكرت بيانا آخر لها فيثبت عكس
الموجبة الجزئية بما يبتني على عكس السالبة الكلية الضرورية ثم لما طولبت
بصحة عكس السالبة الضرورية الكلية ما امكن البيان الا بعكس الجزئية الموجبة
وبيانها بالافتراض فرض هذه الحجة ما تبين عكس الموجبة الجزئية الا اذا
انتهت الى الافتراض والباقي كان لغوا او دورا او مصادرة على المطلوب
الاول باعتبارات لا محيص عنها وكان الذي قال ان الموجبة الجزئية يتبين
عكسها بالتباين المشهور قال انها تتبين بالافتراض اولا بالافتراض بعد لغو كثير
ورجوع في البيان الى غير عكس الموجبة الجزئية فصح ان الموجبات ليس لها
بيان صحيح الا الافتراض واما الدائمة فهي في الكليات ضرورية على ما هو مشهور
وقد ذكر عكسها واما التي شرطها في الموضوع فقد سبق عكس سالبتها حين ذكرنا
عكس المطلقات الدوامية **بحث وتحصيل** واما قولنا لا شيء من ج ب ما
دام ج لا دائما فظن بعض فتيان خراسان ممن يقرب من زماننا انها ينعكس
الى لا شيء من ب ج ما دام ب لا دائما واراد ان يبينها بالخلف فاورد نقيضا فاسدا
ولم يعلم ان هذا النقيضين على ما سبق يشتمل على ما قولنا بعض ب ج اعني
هذا من جملة لازم النقيض ولا يمكن عكسه لان السالبة الجزئية لا ينعكس و
اما بيان انه لا يصح هذا العكس على جهته ان لك ان يقول لا شيء من الساكن
بالمتحرك ما دام ساكنا لا دائما او لا شيء من المصروعين بمتحرك بالارادة ما
دام مصروعا لا دائما لا يمكنك ان يعكس فيقول لا شيء من المتحرك ساكن ما
دام متحركا لا دائما ولا شيء من المتحرك ساكن ما دام متحركا لا دائما ولا شيء من
المتحرك بالارادة مصروعا ما دام متحركا لا دائما فان من المتحركات مطلقا ومن
المتحركات بالارادة ما لا يسكن وما لا يصير مصروعا دائما كالافلاك وقد اوجب
اللادوام للحركة وحصول ما ينافيها في كل ما شأنه الحركة في العكس وليس بصحيح و
هذه الامثلة كثيرة في كل موضوع يخص المحمول باللادوام في موضوع ويدوم
في غيره ولكن يمكن دعوى انعكاسها دون شرط اللادوام في العكس فنقول

لا شيء من ح ت ما دام ح لا دائما يصح عكسه لا شيء من ت ح ما دام ت ولا يصح
نقيضه وهو ان بعض ت ح دائما او في وقت من اوقات كونه ت وفي الجملة
يصير شيء من ت ح كيف كان فيصير بعض ما هو ح ت وقد قيل لا شيء من ح ت
ما دام ح لا دائما فكان ما دام ح ليس ت وقد صار في حالة الحمية ت دائما فقد ح
معه ح واما السالبة التي يعين وقتها فينعكس سالبة كلية في ذلك الوقت
والا نفع الخلف والافتراض في ذلك واذا لم يعين الوجودية نفسها انص لا يصح
عكس سالبتها فانه يمكنك ان يقول بالوجود لا شيء من الحيوان ذي الرئة
بمتنفس اي حالا ما لا دائما او وقتا ما غير معين لا دائما وفي المخصصة بالوقت
لا يمكنك ان يقول لا شيء من المتنفس بحيوان ذي الرئة حالا ما البتة واما بيان
الخلف لا يصح ههنا حتى يزعم زاعم انه تبين عكسها بالخلف فان من جملة
لازم نقيضها السالبة الجزئية وهي لا ينعكس والسوالب الكلية الممكنة ايضا
لا عكس لها لان الشيء قد يمكن عليه ما يجب له ذلك الشيء فيسلب عن الشيء ما لا
يسلب عنه الشيء فيقول بالامكان الخاص لا شيء من الانسان بكاتب ولا
يمكنك ان تقول بالامكان او بجهة اخرى لا شيء مما هو كاتب انسان بل بالضرورة
كل كاتب انسان واما طريقة المتوسطة امكانها ووجوبها فقد بينا ضعف فسادها
ويقرب منها ما يقولون ان الشيء اذا وجبت صحبته للشيء لا يمكن ان يباينه الشيء
مصاحب دائما لما يصاحبه دائما اما على الاجمال محتمل فان الكتابة في الاعيان
يجب صحبتها مع الانسان ما دامت ذاتها موجودة ومعلوم ان الانسان لا يجب
صحبته مع الكتابة ما دام ذات الانسان موجوده فاستدعى ض وقوع الكتابة
وقوع الانسانية دون العكس فامكن وجود انسان دون كتابة وما امكن وجود
كتابة دون انسان هذا في نفس طبيعتها وفي المقول على الكل اظهر واما السوالب
الجزئية فاذا قلنا بالاطلاق او بالضرورة ليس بعض الحيوان انسانا او بالامكان
او العام او الوجود او وقتا ما بعينه ليس بعض الحيوان ذي الرئة متنفس لا
ينعكس الى قولنا ليس بعض الانسان حيوان او ليس بعض المتنفس بحيوان

ذي الرئة

ذي الرئة فقد يسلب الاخص من بعض الاعم ولا يسلب الاعم من بعض الاخص
واما الموجبات فالكليات لا ينعكس كلية كيف كانت لجواز ان يكون المحمول
اعم فالكليات والجزئيات ينعكس جزئية للافتراض **بحث وتحصيل** ثم ان
هذا الافتراض لا يحتاج اليه وبيان ان الحاجة غير ماسة اليه ان المقول على الكل
قد قيل فيه كل ح ت او بعض ح ت اي بعض من موصوفات ح موصوف ت
فههنا وقع الاعتراف بان شيئا موصوف بكليهما فهو من جزئيات كل واحد قد وصف
بالآخر انهما قدم وانهما اخر واذا قيل ان طبيعة الانسان موصوف بالحيوانية فقد
اعترف بان موصوفات الحيوان الانسان ان لم يكن كل فلا اقل من البعض
جمع انسانات ههنا شبه لغو بل فيه تبيين الشيء بما هو اخفى منه او مثله فيتبين
من هذا ان بيان هذه العكوس بالافتراض والخلف انما هو شبه تنبيه لا تحقيق
واذا وضع الافتراض محتملا فالخلف غير صحيح فيها ثم اذا قيل بعض ح هو ت
في الاعيان علم انه موصوف بكليهما مشاهدة او بحجة فعلم انه من جزئيات كلا
الامرين اعني ح وت وليس في الاعيان تقديم بالموضوعية وتاخير بالمحمولية
اذ لا وضع ولا حمل في الاعيان فاذا علمت دخول شيء تحت امرين فلك ان تقدم
بالوضع ما شئت ثم غاية الغرض ان يعلم ان ح وصف بالامرين لا غير وهذا ينقص
الحمل في المقول على الكل او نحوه حاصل واما في الجهات فان الضرورية في
مثل الانسان والناطق ينعكس ضرورية في مثل الكاتب والانسان واذا قيل
كل كاتب انسان بالضرورة لا ينعكس بالضرورة شيء من الانسان كاتب والذي زاد فيه
ثامسطيوس من قولنا بالضرورة شيء من الانسان كاتب ما دام كاتبا غير صحيح فان ما
دام كاتبا ما كان في الاصل وينبغي ان يورد موضوع الاصل بعينه محمولا في
العكس ثم مهما سلم ان ضرورته نقول ما دام كاتبا لا غير وما دام كاتبا ذا يدا وكلما
توقف ضرورته على زايد يكون ممكنا فالعكس في نفسه جاء ممكنا كيف ولم يعتبر
هذا في قوله في عكس قولنا بالضرورة كل انسان حيوان لما جاء بعض الحيوان انسانا
فانه قيده بلفظ ما دام فاذا جاء عكس الضرورية في بعض المواضع ضرورية وفي

بعض المواضع ممكنة والاطلاق العام مما يعمهما وكانت الضرورة ينعكس ايضاً
مطلقة عامة ففي غير الضرورية اولى بان لا يجي اخص من المطلقة العامة واما
الوجودية والممكنة الخاصة فانهما ينعكسان في بعض المواضع مثل نفسهما مثل ما
اذا كان المستيقظ موضوعا والتنفس محمولا ونحوهما مما يمكن كل واحد للآخر او يوجد
بالوجود كل منهما للآخر فان العكس ياتي للوجودية بحسبها والممكنة بحسبها ممكنا و
قد ياتي العكس ضروريا كما يقول بالوجود او بالامكان كل حيوان ذي الرية
تنفس وههنا لا ياتي الا بالضرورة واخص ما يعم القسمين في عكس الوجودية
الاطلاق العام وكذا عكس المشروطة بما دام واما الممكنة فيجوز ان لا يقع اتصاف
الموضوع بالمحمول فعكسها على ما يعم القسمين الواقع وما لم يقع الامكان العام
لجميع الموجبات من الممكنات يصح الامكان العام دون الاطلاق والعام وحيث
صح الاطلاق العام يصح الامكان العام فالامكان العام اشد اطرادا والخبط
الذي وقع للناس في المطلقات والحال الذي وقع فيها على ما ذكرنا في الامكان
اقل والتفاوت ايضا بينهما فيما يتعلق بخصوصه الاطلاق العام قريب فالاولى
ان يجعل عكس جميع الموجبات بالامكان العام كما اوردنا في المختصر الموسوم
باللمحة ولما اورد الرس من عكس الضرورية ممكنا العامي في التنبيهات والغير الضرورية
اولى بحث وتذكير واما البيان الخلفي فليس عين فيها وفساده ههنا
اظهر مما سبق فانه اذا قيل انه لم يصح ممكن ان يكون بعض ت ح العام فيصح بالضرورة
لا شيء من ت ح فيصح ايضا بالضرورة لا شيء من ح ت وقد قلنا ممكن ان يكون بعض
ح ت وكما بينا في بيان عكس الضرورية انه ان لم يصح بالضرورة لا شيء من ت ح
صح بالامكان العام بعض ت ح ثم فرضناه موجودا فان الاطلاق العام لا يحسن
ان يكون نقيضا للضرورية لانهما يكذبان في الممكن الغير الواقع وان كان قد يتفق
في بعض المواضع ان يقع الدوام موقع الضرورية كما في الكليات في مشهور كلام
القدم وان يقع المطلق موقع الممكن في الواقع وكمثه اتفاقي ولا لازم من مصاحبة
الشيئين في بعض المواضع اتحادهما ولا يلزمهما بلازم النقيض كقولنا بالضرورة

لاشيء

لاشيء ممكن بالامكان العام من الجهات الايجابية في الحقيقة لا غير فبين عكس
الممكن العامي بالخلف الذي يرجع في الاخير الى عكس الامكان العامي بيان تكفيه
في الاول والثاني لغو مشتمل على دور ومصادرة واعلم ان مثل قولنا ليس بالضرورة
كل وبالجملة جميع سوالب الجهات التي كذا لا عكس لها بذاتها لانها ان سلب
انعم عن الكل يجوز صدق الضرورة في البعض فيكون جزئية وان سلبت الضرورة
عن البعض فهو جزئية فهي في حكم السوالب الجزئية للجهات ان كان لها لازم
فينعكس اللازم دونها وان كان لها عبارة ايجابية انعم ينعكس ويكون عكسها
عكسا واما على محوضتها فلا عكس لها والمعدولات ينقل في العكس السلب مع الجزء
الذي هو جزوه ويكون حالته القضايا الاربع حال المحصلات واما جهة الامتناع
فالموجبة الممتنعة لا ينعكس مع اعتبار وينعكس مع اعتبار واذا تقدمت الجهة
على السور وكانت في قوة جزئية سالبة فلك ان تقول ممتنع ان يكون كل
انسان حيوان او بعضه بل ان قيل كل حيوان ممتنع ان يكون انسانا اي يلاقي
الامتناع كل واحد فهو في حكم السالبة الكلية الضرورية الا انه يكذب في هذه
المادة كما يكذب السالبة الكلية ان ليس كل حيوان ممتنع ان يكون انسانا بل
من الحيوان ما يجب ان يكون انسانا فمنه يصح حيث يصح السالبة الضرورية
وينعكس على ما ينعكس هي فيقول كل انسان ممتنع ان يكون حجرا ينعكس كل
حجر ممتنع ان يكون انسانا وكفى بيانا ان انسان الضرورية هي بالضرورة ليس
وكانت منعكسة في الكليات اما النظم الاول الذي يتقدم فيه الجهة على السور
فقد يفهم منه انه يثبت الامتناع على صدق الكلية والعموم فكانك قلت
ممتنع ان يصح الحكم بان كل ح ت ويجوز معه الامكان في البعض والثاني لا يبقى
معه جواز الامكان في شيء والجهة بالنظم الثاني احق فكما ان حق المواضع
عند الموضوع واحق المواضع للجهة ان يكون عند الربط والموجبة الجزئية الممتنعة
لا عكس لها لانها في قوة السالبة والسالبة الكلية الممتنعة كقولنا ممتنع ان لا
يكون شيء من الانسان حيوانا لا ينعكس فانه لا يمكنك ان يقول ممتنع ان لا يكون

شيء من الحيوان انسانا وكذا فيما يكون الضرورة في احد الجانبين يقول ممتنع
ان لا يكون شيء من الكاتب انسانا ولا يمكنك ان يقول ممتنع ان لا يكون
شيء من الانسان كاتب بل غير ممتنع والسالبة الجزئية الممتنعة ايض لا ينعكس
واعتبر بهذه المادة ايض فيقول ممتنع ان لا يكون بعض الكاتب انسانا
ولا يمكنك ان يقول ممتنع ان لا يكون بعض الانسان كاتبا فان قيل لم ما
تقلبون السالب الممكن الى الايجاب ويعكسون الموجبة الى الموجب ثم تقلبون
الايجاب الى السلب قلنا الممكن الخاص ينعكس الى العام والعام لا ينقلب موجبة
الى السالبة وان ترك موجبا لا ينسب بعكسه الى السلب فان الاصطلاح على انه
يجب حفظ الكيفية في العكس وان كان السالب الممكن الخاص قد سبق انه
مثل هو مفهوم الموجب وهما متلازمان وبالجملة في العكس تتغير الكيفية
ولهذا ما امكننا ان يعكس السالبة الممتنعة وان كانت في قوة الضرورية
لان الضرورية الموجبة ينعكس بالامكان العام والامكان العام اعم من قولنا
ممتنع ان لا يكون فما امكن انقلبت والسالب لا يصح عكسه الى الموجب وقال
بعض الناس ردا على من قال ان الموضوع ينبغي ان يكون موجودا انه ان كان
يشترط فيه الوجود والمحمول يجوز ان يكون معدوما فاذا عكسنا صار العكس حكمه
بخلاف حكم الاصل فذلك لا يصح وهذا التعليل فاسد فانه هذا يلزم هذا القا يل
ايض فانه وان لم يشترط وجود الموضوع لا يشترط عدمه ايض فاذا صح ان
يكون الموضوع موجودا والمحمول معدوما كقولك لا شيء بعنقاء او امر لا وجود له
ثم قيل لا شيء من العنقاء بانسان اي مما وصف بالعنقاء في الذهن فقد
خالف في هذا حكم العكس حكم الاصل ثم فان كان في الاصل كان الموصوفات
بالموضوع لها وجود وقد حكم بانه لا يصح ان يخالف حكم الاصل حكم العكس و
هذا العكس صحيح فقوله باطل الا ان توجه عليه انك في تجويز العكس معدوم
الموضوع خالفت مذهبك فيصح الالتزام هكذا لا كما ذكروا واعتبار وجود الموضوع
وعدمه سابل ما فصلناه في المعدول والتحصيل واخطاسنا على عكس الممكن

العامي

العامي معللا بانه يقع بالاشتراك على الممكن الخاصي والواجب وقد ذكر عكسها
فانا بينا انه بمعنى واحد يقع عليها فان قال قايل حكمتم بان الضروري ينعكس ممكنا
عاما والاصل عكس عكسه فاذا جعل العكس اصلا وعكس جاء الاصل بالامكان
العامي وقد قلتم انه بالضروري يجاب بان الامكان العام لا ينافي الضرورة مع انه لا
يصح ان يقال الاصل عكس عكسه فان الكلية الموجبة لا تجيء في عكس عكسها الا
وقد ذكر في حد العكس جعل الموضوع بكليته كذا وكذا احترازا عن الشك المشهور
وهو قولهم لا شيء من البيت في الرجل فانه لا ينعكس الى لا شيء من الرجل
في البيت وهذا الان لفظ في جزء من المحمول ينبغي ان ينقل معه فيقال ولا شيء
في الرجل بيت وكانه لا يحتاج الى ذكر الكلية فان هذا الجزء بكليته محمول لا ببعض
الاجزاء وربما يقال ان في قولنا بعض الشيخ كان شابا ان لفظة كان هي الرابطة
والرابطة لا ينقل وهذه جزئية لا ينعكس الى بعض الشاب كان شيخا الجواب
لفظة كان وان اتفق في بعض المواضع ان يكون رابطة الا ان ههنا اذا دل
على الزمان الماضي وليس فيها ربط حالي والرابطة الصرفة لا يصير جزءا من المحمول
وههنا اذا اورد يدل كان هو فيقبل بعض بالشيخ هو شاب لا يصح فدل ان لفظة
كان ليست للربط فحسب بل هي جزء المحمول ينقل عنه من قبل ان الكلمات يرتبط
بذاتها ففي قولنا بعض الفتح سيصير دقيقا لا ينقل الرابطة ولا يصح العكس دون
نقلها حتى قيل انها يرتبط بذاتها الا انها الرابطة مستقل وقد قيل ان المشتقات
ايض يرتبط بذاتها لاستنادها الى الموضوع وليس بصحيح فان في اليونانية حتى اراد
الرابطة وحذفها عن المشتقات كالابيض مثل اني عيزا وفي اللغات الاخرى
يصرح فيها بالرابطة واعلم ان حال عكس المتصلات كالحمليات فان موجبها
كلية كانت او جزئية ينعكس جزئية من جهة والسالبة ينعكس سالبة كلية و
السالبة الجزئية لا ينعكس والمتصلات التي لا ترتيب طبيعي فيها لا عكس لها
حقيقيا وما لها موضوع او نحوه كقولك كل انسان اما متحرك او ساكن ينعكس جزئية
مثل ذلك بعض ما هو اما متحرك او ساكن فهو انسان والجزئية من هذا النمط

ينعكس جزئية اوتخير بجعل هذه القضية المذكورة عكسا اصلا وبالعكس و
السالبة الكلية كقولك لا شيء من الوضع اما ساكن او متحرك ينعكس كلية و
السالبة الجزئية لا عكس لها واشتركت القضايا الموجبة من ذوات الترتيب
انها ينعكس كلها واشتركت ايض في ان عكسها جزئي موجب واما السوالب بغير
الكلية الضرورية وما شرطها في الموضوع وذات الوقت المعين لا ينعكس اصلا
فالكليات التي ليست كذا وجميع جزئياتها لا ينعكس واعلم ان التي يصح ان ينعكس
مثل نفسها في جميع القضايا في الكمية الموجبة والسوالب الكلية المذكورة والتي
يجب ان يحفظ فيها الكمية والجهة معا انما هي كليات السوالب الضرورية و
المشروطة بما دام مطلقا من غير قيد اللادوام فان اللادوام لا يحفظ في
العكس لما بينا وذوات الوقت المعين من السوالب باعتبار ما والقضايا التي
يصح ان يحفظ جهتها هذه السوالب والموجبة الممكنة بالامكان العام والمطلقة
العامة فانها يصح ان ينعكس مطلقة عامة وانما ذكرنا في التلويحات عكس
جميع هذه الموجبات بالامكان العام دون المطلقة ليكون عكسها مثل نفسها
ولا يضره الا ان المطلقة يصح عليها في العكس الامكان العام ايض على ما سبق
واما عكس النقيض فهو ان يجعل نقيض الموضوع محمولا ونقيض المحمول موضوعا
مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله اما الموجبة الكلية فاورد في
الكتب ان عكس نقيضها ايض كلي كقولك كل انسان حيوان فعكس نقيضه
كل ما ليس بحيوان ليس بانسان والا بعض ما ليس بحيوان انسان وهي
موجبة جزئية معدولية وكانك بعض غير الحيوان انسان ينعكس مثل نفسها
كقولك بعض الانسان غير حيوان وقد قلت كل انسان حيوان بحث و
تحصيل واعلم انه على ما اورد في الكتب مطلقا غير صحيح فان الممكنات
الخاصة والوجوديات وكثير من المطلقات والممكنات العامة لا يصح فيها
هذا فانك يقول بالاطلاق العام كل حيوان ذي الرئة متنفس بالفعل
او بالوجود او بالامكان ليس لك ان يقول كل ما ليس بمتنفس بالفعل

ليس بحيوان ذي الرئة فان بعض ما ليس بمتنفس بالفعل فهو حيوان ذو رئة
بالضرورة وليس لك ان تحال بجهة ما حتى يصير عكس النقيض بالامكان
العام فان في هذه المادة وفي قولك كل انسان يمكن ان يكون كاتبا لا يمكنك
ان تقول بالامكان العام او الاطلاق كل ما ليس بكاتب بالفعل ليس بانسان
وكذا في مادة النفس المذكور بل بعض ليس بكاتب بالفعل بالضرورة انسان لا
يمكن بوجه ما ان لا يكون انسانا وبعض ما ليس بمتنفس بالفعل فهو بالضرورة
حيوان ذو الرئة والخلف المذكور لا يصح فان في الاخير ما في بعض الانسان غير
كاتب بالفعل او لا انما نقض قولنا كل انسان يمكن ان يكون كاتبا بالفعل فاذا
الذي يعم جميع القضايا الكلية ان عكس نقيضها جزئي وهو بعض ما ليس بحيوان
ليس بانسان وبعض ما ليس بكاتب ليس بانسان وفي الموجبة الجزئية اذا قلنا
بعض الحيوان انسان ما لي عكس النقيض بعض ما ليس بانسان ليس بحيوان و
يصح بجهة الضرورة واذا قلت بالضرورة لا شيء من الانسان بحجر لا ما لي لا شيء مما
ليس بحجر ليس بانسان فان معناه كل ما ليس بحجر انسان نعكس نقيضه وعكس
نقيض الجزئية السالبة كقولك ليس بعض الانسان بحجر ليس بعض ما ليس بحجر
ليس بانسان اي بعض ما ليس بحجر انسان وهذا اعني بعض ما ليس بحجر انسان
هو لازم عكس النقيض فان عكس النقيض يجب ان يكون الكيفية باقية فيه على
ما اصطلحوا عليه وهذا موجب معدول وان كان حاصل ذلك في المعنى هذا
بل عكس النقيض هو الاول وهو قولك ليس بعض ما ليس بحجر ليس بانسان
فان الكلية السلبية باقية وقد جعل مقابل الموضوع محمولا وبالعكس والمورد
في الكتب انه ان لم يصح هذا صح كل ما ليس بحجر ليس بانسان وعكس نقيضه على
الطريقة المشهورة كل انسان حجر وهو محال وستاتي بان تبين بان يقال ان هذا
يتضمن ان بعض ما ليس بحجر انسان ولم يصح هذا الا شيء مما ليس بحجر انسان اي
لا شيء من غير الحجر انسان فينعكس الى لا شيء من الانسان غير حجر اي كل انسان
حجر وقد قلنا لا شيء من الناس او ليس بعض الناس حجر واذا عرفت هذا فاعلم

صح

ان السالبة لا يصح في جميع المواضع عكس نقيضها ضروريا فانك تقول ليس
بعض الضاحك كاتب ليس لك ان تقول بالضرورة ليس بعض ما ليس بكاتب
ليس بضاحك اي بالضرورة بعض ما ليس بكاتب ضاحك وفي مادة الامتناع
وغيرها يصح ضرورة فاشامل الامكان العام فعكس نقيض السوالب ما في
بالامكان وليس يصح في جميع اسلوب الضرورة عكس نقيض ضروري وهو
انك اذا قلت ليس بعض الكاتب بالفعل بحجر اي بالضرورة ليس لك ان تقول بالضرورة
بعض ما ليس بحجر كاتب بالفعل فان الكاتب غير ضروري لجميع ما ليس بحجر الا
ان يحتاج فيه حيلة او يضمر فيه اضمار والوجه ان عكس النقيض للسوالب
كيف كان بالامكان العام واذا علمت ان عكس النقيض للموجبات كلها لا ياتي
الا جزئيا وان كان المشهور بخلافه والسوالب لا يصح فيها ايضا عكس نقيض
الا جزئيا فبعض ما ليس ت ليس ح وليس بعض ما ليس ت تصدقان مع
السوالب كلها وتصدقان مع اكثر الموجبات الا في مادة الكلية الموجبة الضرورية
فهما يصحان مع اكثر القضايا مع فلا فائدة كثيرة في ايرادها وفي بعض المواضع
يحتاج الى الاضمارات كقولك كل انسان شيء او بعض الناس موجود اما في
التصور الادراكي او في الاعيان ياتي عكس نقيضه بعض ما ليس بشيء فهو ليس
بانسان او بعض ليس له وجود ذهنا وعينا فهو ليس بانسان وما ليس بشيء تصورا او
عينا او ليس بموجود تصورا وعينا لا بعض له وههنا يتكلف اضمار ان بعده
فالاصل ان هذا الباب اعني عكس النقيض لا حاصل له وقصدنا بالتطويل رفع
التطويل على ... الباحث تكفيه الامر **المشرع الخامس** في التركيب الثاني
للحجة **فصل** في مطارحات على ماهية الحجة والقياس الحجة قول يقصد به
ايقاع التصديق بقول آخر وقد يذكر في تعريفها انها قول مؤلف من اقوال
كذا واذ ليس من شرط الحجة ان تكون يقينية او صحيحة فان قصد قاصد ايقاع
بقول بحجة ذلك وان لم يكن من اقوال وان اي انسان الاصطلاح بالحجة
على ما يعم الفاسد والصحيح بل شرطه ان تكون الصورة صحيحة البتة فلا بد و

ان يكون

ان يكون قول مؤلف من اقوال فانه لا يتصور كما سنذكر ان يكون قضية
واحدة بذاتها ... والقياس قول مؤلف من قضايا اذا سلمت لزم
عنه لذاته قول آخر وكانوا يقولون لذاته لا بالعرض وما يكون بالعرض
لا يكون لذاته واذا كان اللزوم لذاته فهو بالاضطرار والامثلة التي تذكر
من حذف مقدمات وجعل القياس الناتج لشيء قياسا على شيء آخر كله
انفصل عن حد القياس بقولنا يلزم عنه لذاته وقولنا قول مؤلف من
قضايا انفصل به عن الحد القضية الواحدة التي يلزمها لذاتها صدق عكسها
وعكس نقيضها ومع هذا التفصيل سياتي والذي قال في تعريف القياس
انه قول مؤلف من اشياء اكثر من واحد وذكر تمام الحد جعل قوله من اشياء مكان
قولنا قضايا وظل يمتاز القياس عن القضية الواحدة ما احسن فان القضية
ايضا قول مؤلف من اشياء اكثر من واحد وهي الموضوع والمحمول ونحوهما
فان قال هي ما بقيت اشياء عند التاليف فهو فاسد اذ الموضوع والمحمول
بالفعل موجودان في القضية فان قيل صارا واحدا بالاجتماع في قضية واحدة
يقال اجزاء القياس صارت واحدة بالاجتماع في قياس واحد فلا يصح انه لا
يجوز ذكر الاشياء مكان القضايا ثم قوله اشياء اكثر من واحد لا تكرار لا حاصل
فيه فان قيل ذكر اكثر من واحد ليتعرض للاثنين فانهما لم تدخل في اسم الجمع
بالقوة يقال الاشياء ان اراد بها اكثر من اثنين كما هو مذهب اهل اللغة
فكانه قال مؤلف من ثلثة واكثر اكثر من واحد وهو مستهجن وان نقل عن
مذهب اللغة فان اهل العلوم يذكرون الاثنين فصاعدا في لفظ الجمع اصطلاحا
منهم لئلا يحتاج الى ذكر الاثنين في هذه المواضع ثم العدول الى لفظ الجمع فعند
ذلك لا يحتاج ايضا الى ذكر اكثر من واحد ولا يحسن ومثل هذه الاشياء قريب
والمقدمة هي قضية جعلت جزء قياس ويعلم حينئذ انه لا يستقيم في تعريف القياس
انه قول مؤلف من مقدمات كذا فان المقدمة يعرف بانها قضية هي جزء القياس
ولا بد من اخذ جزء القياس في المقدمة من حيث هي مقدمة فيكون دورا وليس

القضية جزءاً حقيقياً للمقدمة فانها اذا زال عنها انها مقدمة وبقيت بحالها
قضية شخصية متعينة ولا كذلك الجنس اذا زال عنه الفصل والقضية
اذا جعلنا التصديق بها فهي مجهولة لنا واذا توجهنا بالفكرة ان نحصل التصديق
بها فهي مطلوبنا واذا قام القياس بالفعل الذي يلزم منها هي ولزمت فهي
باعتبار اللزوم نتيجة واذا جعلت جزء قياس لانتاج شيء آخر فهي مقدمة واذا
اعتبرت انها يبطل بها قضية اخرى فهي النقيض واذا اعتبر انها اضيفت
الى قضية اخرى بان هذه جعل فيها موضوع تلك القضية محمولا والمحمول
موضوعاً فهي عكسها واذا اضيفت الى عكس لها فهي اصلها واذا اضيفت
الى قضية بان هذه جعل فيها مقابل موضوعها محمولا ومقابل محمولها موضوعاً
فهي عكس نقيض وفي جميع هذه قضية مع اعتبارات يمكن ان يكون قضية واحدة
متعاقب عليها جميع هذه الاعتبارات وتزول وهي باقية متعينة فليست القضية
جنساً لهذه الاشياء وليس من شرط صحة قياسيته ان يكون قضاياه مسلمة بل يجب
ان يكون بحيث اذا سلمت قضاياه يلزم عنه قول آخر بحث وتحصيل ومن
خاصية صحة الصورة ان يلزم فيها شيء على تقدير التسليم وان كانت المادة
كاذبة في نفسها كقولك كل سواد كم وكل كم جوهر فان من سلم هذه يلزمه بالضرورة
ان كل سواد جوهر بخلاف ما اذا كانت المادة صحيحة والصورة فاسدة كقولك
كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس فان كلا القضيتين صحيحة واجبة القبول
اذا سلم لا يلزم منه شيء وينظر في ان الجهة هل هي جنس للقياس او شبه جنس او
هما متباينان بحيث لا يدخل احدهما تحت الآخر فنقول ان كان من استعمل المثال
المذكور وهو قولنا كل سواد كم وكل كم جوهر مع علمه بكذب المقدمتين فقد اتى
بقياس لانه قول مؤلف من قضايا لو سلمت لزم عنها لذاته قول آخر فانهما وان
كانتا ضروريتا الكذب ولكنهما لو كانا لزمهما باعتبار الضرورة قول آخر ومن استعملها
لنفسه او لغيره مع علمه او علمها بانها ضرورية الكذب لا يقصد البتة بها ايقاع
التصديق ولا يحتج به في اثبات الغرض فيكون قد اتى بقياس ليس بحجة فلا يكون

الجز

الحجة جنساً للقياس والا فقد وجد طبيعة النوع وما صدق عليها طبيعة الجنس
وهو محال فاذا على هذا الاصطلاح ليست الحجة جنساً للقياس ولا يعم القياس
ايضاً وفي الجملة مهما اخذ القياس عبارة عن الصورة او قول له تلك الصورة
اي قول كان غير مشروط ذلك القول بما يعتقده القياس او لا يعتقده او
الصدق والكذب فالحجة ما يقصد به ايقاع التصديق ويشترط بالضرورة ما يعتقد
المحتج او المحتج له ان كان المخاطب او ان يكون غير باطل مجموع ما هو حجة فلا
يدخل القياس تحت الحجة حجة بالمادة ايضاً والصورة ولا ياخذها الانسان
حجة الا اذا اعتقد صحة مادتها ايضاً بحسبها والقياس لا اعتبار له بالمادة فكل
واحد انفرد بشرط سيما من اخذ حججاً ليست بقياس كالتمثيل وغيره وان كان
باعتبار ما يصح ردها الى صورة صحيحة واكثرها اذا اردت الى صورة صحيحة كذب
كذب موادها ويبطل الاحتجاج بها وهذا يتعلق بالاصطلاح قالوا والحدود
هي الاجزاء الذاتية للمقدمة التي تبقى بعد التحليل الى الافراد واحترزوا بالاجزاء
الذاتية عن السور والجهة وقيدوا بما يبقى بعد التحليل الى الافراد لينفصل
عنه الرابطة فانها من الاجزاء الذاتية ولا يبقى بعد التحليل وكان الجزء الذاتي
فيه تسامح فانه لا يكون جزء غير ذاتي والجهة ليست جزءاً للقضية عندهم من
حيث هي قضية ولا للمقدمة فلا يحتاج وقولهم لا يبقى بعد التحليل الى الافراد
غير سديد بعد اعترافهم بان الشرطيات منها قياسات اقترانية كما تبين للما و
وان كان المتقدمون ظنوا ان الشرطيات لا يتاتى منها غير الاستثنائيات فكثير
من المتاخرين اقتصر على ضابط المتقدمين على معتقدهم فان الاقترانيات عندهم
حمليات لا غير وهي تنحل الى الافراد فاذا كان من الاقترانيات شرطيات لا يكون
حدودها افراد فينبغي ان يوخذ مكان الافراد الاجزاء التي تنحل اولا القضية
اليها او نقع بينها ارتباط بالروابط التصديقية وحذف الافراد والقياس اما
اقتراني وهو كما ذكر القوم انه الذي لا يذكر فيه احد طرفي النتيجة بالفعل اي
في القياس واما استثنائي وهو الذي يذكر فيه ذلك بالفعل وقوام احد طرفي

فان الجزء

النتيجة فيه تكرار ما وكان يكفي النتيجة او نقيضها فان النتيجة دخلت في احد
الطرفين لان احد الطرفين هي النتيجة فكانه نسب الشيء مع مقابله الى نفسه ثم
فيه تجوز فان النتيجة من حيث انها نتيجة مقصود فيها الجزم لا يذكر في القياس
الاستثنائي ومن حيث انها قابلة للتصديق والتكذيب لا يدخل ايضا في القياس
بل القضية التي يصير نتيجة في القياس ازيل عنها الخبرية وجعل منها ومن
غيرها قضية واحدة كما عرفت فمن حيث صلوحها لان تكون نتيجة ليست جزءا
للقياس وبهذا يعرف فساد كلام من قدح في القياسات الاستثنائية بانها تشتمل
على المط فاخذ محل النزاع جزء الحجة فاثبت الشيء بنفسه فان المط والنتيجة ما
كانت في القياس منه اذا المط ومحل النزاع والنتيجة هو خبر بنفسه فلهذا نوع
فيه او طلب التصديق به وما ذكر جزء للمقدمة الشرطية لم يبق بنفسه قابلا
للتصديق والتكذيب ولا لان ينازع فيه بل هو صار وغيره شيئا يصلح لان ينازع
فيه ولان يوخذ بالقبول كيف وقد تبين لك ان الشرطية قد تركب
من كاذبتين ويكون هي صادقة ولا يصلح ما يقال ان الاقتراني هو الذي
يحذف جزء منه غير الامور الربطية في النتيجة والاستثنائي هو الذي لا
يحذف فيه ذلك فان الاستثنائي كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود وقد حذف من النتيجة جزء
من القياس وهو قولك الشمس طالعة وكان هذا ظن ان المستثنى هي من
النتيجة ايضا ولا يصح ما يقال ان الاقتراني ما فيه جزء مكرر فان الاستثنائي
يكون جزء فيها مارة كان جزء من المقدمة الشرطية واخرى في الاستثناء فان قال
ان الاقتراني هو الذي يقع الاشتراك من مقدمتيه بجزء واحد منها كان اقرب
واصح فان الاستثنائي لا يشارك المقدمة المستثناة فيها الشرطية بجزء واحد
منه ومنها فان قيل ان النتيجة تحصل من الاصغر والاكبر كما ذكر وما قيل ان
الاصغر هو الحد الذي يصير موضوع النتيجة او مقدمها والاكبر ما يصير محمولها
وتاليها فنحن نورد في التعين يجاب بان هذا ليس باشكال يتوجه فانا مع فنا

بان

بان النتيجة مجموع الاصغر والاكبر فانهم عرفوها بانها قول هو لازم حجة من حيث
هو كذا ثم ان ليس الاصغر اصغر اذا كان جزء النتيجة بل الاصغر هو الجزء والذي
له صلوح ان يصير موضوع نتيجة القياس او مقدمها وفي الجملة من جزئيها المقصودين
بالربط والاكبر هو الجزء الصائر اي الصالح لان يصير محمول الشيء ونحوها و
بالجملة الثاني من جزئيها المقصودين بالربط والمقدمة التي فيها الاصغر صغرى
والتي فيها الاكبر كبرى وان شئت قلت ان الصغرى هي القضية التي
يستحق ان يوضع مقدمها في القياس بحسب نسبة مخصوصة بالتادي الى المط
والكبرى هي يستحق ان يوخذ لمثل ذلك الا ان الاول اعتبر فيه معنى اصطلاح
الصغروية لكون جزئها الخاص صالحا للحصر في الجزء الآخر وهكذا الكبروية والتفاوت
ثم تبين ان القياس الاقتراني اما ان يكون الاوسط فيه محمول الصغرى
وموضوع الكبرى وما يشبهه او موضوع الصغرى وما يشبهه ومحمول الكبرى وما
يشبهه ومحمولا لهما جميعا ونحوه والاول هو الشكل الاول ونحوه وهو افضل
الاشكال والثاني هو عكسه وقد سخروه والاخيران هما الثاني والثالث وهذا ان
الضرب يتفطن الطبع لقياسيتهما دون استعانة بحجة فانه اذا كان حد موصوفا
بانه ت وبانه آ فيعلم الطبع ان شيئا من احدهما موصوف بالآخر واذا كان
حد منه يوصف ت واحد لا يوصف ت بينه الطبع بان الذي يوصف ت ليس
الذي لا يوصف حتى ان الناس كافة يفرقون بين الاشياء على النمط الثاني
حتى في الشخصيات فاذا قال قايل هذا القايم زيد نقول من لا يصدقه مثلا
ان هذا القائم طويل وليس زيد بطويل واذا قيل ما ملك الذي تركي فيقال
اليس افراسياب كان تركيا وقد ملك الري وهذا هو النمط الثالث فانه يقول
افراسياب كان تركيا وافراسياب كان ملك الري لينبت ان بعض من ملك الري
تركي فيبطل السالبة وهي ان الري ما ملكها تركي فالطباع كلها متنبهة لهذين
النمطين حتى ربما من تيامل فكلام لم يجد بينهما وبين الاول تفاوتا شديدا و
ربما اذا ناقش منازع ان هذين لم كانا دون الاول وما حاجتهما الى البيان

وما يشبهه

او موضوعا لهما جميعا ونحوه

الاول والخلف والعكس تحتاج معه الى كلام طويل والشكل الرابع قياسيته
لا تبين للطبع الا بتكلف ولا تعلقها الطباع ولا بالقياسية ولا عناسته
مقدماته بديا فهجروه والمعاش موازين المعقولات فلا يجوز ان يكون
الميزان محنة اخفى مما يوزن به واعلم ان من المشهور ان القياس منه كامل
وهو الذي يتادى الى النتيجة بذاته ومنه غير كامل وما هو متوقف مادته
على رده الى غيره فلا يؤدي بذاته حتى يلحقه بغيره والكامل والمودي بذاته
هو الاول والباقيين غير كاملين على ما قيل وقيل للشكل الاول انه اول
باعتبار كونه ناتجا اولا وانه مستغن عن غيره وبه يتبين غيره فصار وضعه
اولا بالشرف والتبعي لغيره به ولانه ناتج ذي الشرف وهو الموجب الكلي
ولانه ينتج جميع المطالب الاربعة بخلاف الشكلين فان كل واحد منهما لا
ينتج الا مطلبين ولا ينتج احدهما الموجب الكلي واما انهما لا ينتجان الا بالرد الى
الاول بعكس وخلف فانكر قياسيته الا ناتج بذاته الفهلويون وزعم
الدهقان ان النحو العتيق الذي اطلع منه ارسطو على المنطق اخذ من
خزائن الفرس وكان اسمه بالفهلوية ما معناه علم تسديد الفكر ومفتاح
العلوم وكان في الحكمة التي دونها مهورث من آل سفاد وعلى ما زعم زاعم
ان الثاني والثالث اذا كان غير ناتجين بذاتهما فليسا من القياس فانه قد
قيل في القياس انه يزعم يلزم عنه لذاته واذا كانا لا يلزم عنهما شيء بذاتهما فلا
قياسية لهما فلا يقال انهما ينتجان الا بالعرض فالقياس هو الاول على هذا الزعم
والرواقي الامارات لصلوح ان يجعل من تلك قياس وان الانسان اذا تدرب علم
ان هذه في قوة القياس ولا تحتاج الى جعلها قياسات بالفعل اما اشكالها فقد قيل
انها غير كاملة بذاتها اي لا ينتج الا بتغيير فدون التغيير ليس بذاته ناتجا فان قيل انها
ناتجة بذاتها ولكن بيان اللزوم متوقف على تغيير اجاب هؤلاء ان الانتاج هو نفس
اللزوم وليس هذا اللزوم ان المقدمتين يحصلان شيئا في الاعيان بل يوجبان
اللزوم الذهني واللزوم الذهني لا يكون منفكا عن تبيين ان هذا لازم لتلك حتى

اذا لم يتبين للذهن اللزوم فلا لزوم ذهنيا ثبته بل يوقف الذهن بلى انما يقال
اللزوم دون تبيين فيما اذا كان اللزوم عينيا كمساواة الزوايا الثلث للمثلث
لقائمتين فيتوقف فيه الذهن الى ان يتبين اللزوم فاما اللزوم الذهني فليس
الا بالتبيين في الذهن وباطلاعه على عدم الانفكاك وقد يكون علة اللزوم الذهني
للطرفين معلول اللزوم العيني كما ذكر في برهان ان ولم فان قيل ان هذين يلزم
منهما لذاتهما ولكن عند التغيير يجاب هؤلاء ان التغيير هو الكمال لها فان الشكل منها
عبارة عن كيفية وضع الحد الاوسط عند الطرفين واذا غير الوضع بطل الشكل
فانك قلت هذا ينتجان بعد بطلانهما او يوجبان امرا بعد بطلانهما فالمنتج
والموجب غيرهما فان قيل نعني بقياسيتهما ان من سلم مقدمتيهما يلزمه الاعتراف
لشيء ثالث بعد البيان اجاب هؤلاء ان قنعتم بهذا فكثير من القضايا اذا سلمت
وحدها يلزم عنها بعد بيان آخر امور فلا يسلم لكم ان القياس لا يصح الا من مقدمتين
على هذا التقدير وكثير من الاقوال كذا فلا يبقى شيء ما ناتجا بالعرض على هذا
الالتزام ثم ان هؤلاء يتاتى لهم ان يقولوا على تقدير المسامحة في هذا المقام وهو
انه يجوز ان يكون غير الكامل قياسا ان الضرب الثاني من الشكل الثاني والرابع
الذي يحتاج الى قياس من الثاني ونحوهما مثل الرابع من الثالث على ما اتبتم من
البيان العكسي غير صحيح فان نتاجهما لا يصح ان يكون لازمة منهما نفسهما دون العكس
ثم اذا عكستم فلا يجيء من الشكل الاول ايضا فان الشكل الاول يحصل منه نتيجة
بعكسها وعكس النتيجة نتيجة بالعرض فهذه النتيجة ما نتجها قياس ما بذاته البتة
فليست نتيجة قياس اصلا واذا فتحتم هذا الباب فالنتائج لا يحصى لان لازم
اللازم لا يحصى واما الامور الخلقية فسياتي حالها وهذه المقاومات قرينة بعد
ما سلم الشكل الاول من القيل والقال والاستثناءات وفي الحقيقة لا نزاع في الشكلين
الآخرين اذا اعتبر الانسان مفهوم قول كل واحد من المقاومين والشكلين مما
يستغني عن الرد والتكلفات ولولا ان الناس يحبون التطويل ما جرى في المنطق اصلا
وقوانين قليلة بينة الصحة خير من قوانين كثيرة يقع فيها خبط وان صحها صحيح تحتاج

الى تفتيشات ينتهى الى كلام ضعيف يشبه حمل جمل بشعره ولا يحمل الشئ بيزا ما العزه
وبينا الا بجدا ان يكون محامل الحلف فيه اقل من ذلك العجز
واما الشكل الاول فهو قياس الحد الاوسط فيه محمول الصغرى موضوع الكبرى و
قد ذكر فيه ما يغنى عن ذكر الاقترانى على انك ان ذكرت الاقترانى فى تعريفه لا يضره
وفى الكتب اذا قيل يكون الحد الاوسط فيه كذا فيجب الصناعة ناقص لانه يجوز
التسامح فيه هذا هو الماهية واما الشرط فهو ايجاب الصغرى وكلية الكبرى اما الاول
فلان السالبة الصغرى اذا سلبت عنه الاوسط المباين والاكبر ملازم معاكس له او اعم
مباين للاصغر لا يتعدى منه الا بالسلب وقد يحمل على الاوسط المباين ما يعمهما فلا
تيانى الا الايجاب فلا نتيجة من سالبة صغرى كبراها موجبة واما اذا كانت الكبرى
ايضا سالبة فباين المباين قد يصح ان يكون مباينا كالحجر المباين الفرس المباين
للانسان وقد يصح ان يكون غير مباين كالناطق المباين الفرس المباين عن
الانسان فانه لا يباين بالانسان بل ضرورى له فلا يطرد الايجاب ولا السلب فلا انتاج ح
واما كلية الكبرى فى ليدخل الاصغر تحت الاوسط وهذا بعينه يكفى تعليلا الاشتراط
ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فان الاصغر انما يتيقن دخوله تحت الاوسط
اذا كانت الصغرى موجبة الكبرى كلية واما فى التفصيل فان الكبرى اذا كانت
جزئية يجوز ان يكون الاوسط اعم من الطرفين فيجمع المباينين والمتفقين ايضا
كما تقول كل انسان حيوان وبعض الحيوان اما ناطق فياتى النتيجة موجبة واما
ليس بناطق فهكذا واما فرس او ليس بفرس وعلى التقديرين النتيجة سالبة هذا
هو الشرط واما الخاصية فهى ما سبقت وستشير اليها فيما بعد واما بيان بعض الضروب
فهو انهم لما لم يعتبروا غير المحصورات الاربع وكان يجب كل من اربعة الصغرى مع
كل من اربعة الكبرى اربعة فى اربعة جاءت الضروب ستة عشر ثم لما لم يعتبروا
بيان الشرطية المذكورة من الصغرى مع كل واحد من كليتا الكبرى ضربان ومن جزئية
الصغرى الموجبة مع كل من كليتى الكبرى ايضا ضربان آخران فانحصرت فى اربعة
اضرب واذا انحصر الصحيح فى هذا يجب ان يكون ما وراء الصحيح فاسد هذا بيان اجمالى

لاعتبار

لاعتبار الاربعة واتفاقا اثنى عشر ضربا وهو انك حصرت الصحيح باعتبار الشروط فى عدد
فيلزم فساد الباقى ولك ان تحصر الفاسد فى عدد فيتعين ان يكون الباقى صحيحا كما
يقول سقط باعتبار ايجاب الصغرى وحدها ضربان من سالبتها الكلية مع كل واحد
من كليتى الكبرى وضربان من سالبتها الجزئية مع كل واحد منها ايضا فهى اربعة وسقط
باعتبار كلية الكبرى وحدها اربعة ضربان من اقتران جزئيتها الموجبتين بموجبتى الصغرى
ايضا فهذه اربعة ساقطة واربعة باعتبار مجموع الشرطين ضربان باعتبار اقتران
الكلية السالبة من صغرى بجزئى الكبرى وضربان باقتران اعتبار الجزئية السالبة من
الصغرى بجزئى الكبرى ايضا فلما انحصر الفاسد فى اثنا عشر فالباقى صحيح فمن المعتبر
الضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وقدم لاجتماع الشرفين فيه
ثم الضرب الثانى وهو من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية نقص من الاول
بسلبه وتقدم على الباقى بكليته فان الحكم الكلى اشرف من الجزئى ثم الضرب الثالث
وهو من الموجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية نقص من الاولين لكون
نتيجته جزئية فيه ثم الرابع وهو من موجبة جزئية صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج
جزئية سالبة نقص عن الثلثة بكون كل واحد من نتيجته فيه خسته فاجتمع فيه
خسة السلب والجزئية واما الذين يعتبرون قضايا الطبيعة وزعموا انها غير مهملة الباب
المذكور قالوا انها اكثر فى العلوم من جميع المحصورات كما يقال النفس غير جسم او واجب
الوجود مجرد عن المادة وكل مجرد كذا والفلك غير متحرك على الاستقامة وكل ما هو
كذا لا يقبل الخرق مثلا ويأتى منها قياسات صحيحة حتى لو ردوا الى الحصر يشمل قولهم كل
نفس او كل واجب الوجود لا يخلو عن ركاكة والعلوم كلها على طبايع الماهيات يثبت
فزاد هؤلاء ضربان آخران احدهما موجبة الطبيعة الصغرى مع الكبرى الموجبة ينتج
موجبة طبيعية والثانى منها مع الكبرى والسالبة ينتج طبيعية نقول مثلا الجسم ت وكل
ت آ فالجسم آ ولا شئ من ت آ فالجسم ليس آ واما الكبرى فلا لو ردونها الا كلية ليدخل
الاصغر تحت الاوسط فيتعدى الاكبر اليه والا لا يلزم فانك ان تقول الانسان
ابيض والابيض داخل فى مفهومه البياض فلا يتعدى الى الانسان ولا يصح السلب

فی کبری الطبیعة ایض کما یقول الانسان ضحاک ولیس الضحاک یدخل فی مفهومه الناطق
فلا یحصل منه نتیجة الا ان یوخذ علی وجه سنذکره فبین انه لابد من کلیة الکبری عند وضع
القیاس علی الطبیعة بهذا الاعتبار فالضروب للشکل الاول ستة واما ما قیل فی ممکنتی
المقدمات انهما یاتی منهما النتیجة علی ضرب الاول من ممکنتین موجبتین والثانی
من صغری موجبة وکبری سالبة والثالث بعکس هذا والرابع من سالبتین فما هی
معتبرة ضروریا اما اولا فانا قد بینا ان قولنا ممکن ان یکون ای غیر ضروری الوجود و
العدم وممکن ان لا یکون ای غیر ضروری الوجود والعدم وکل ما یتعرض معنی الامکان
فیه استوی النسبة الی الوجود والعدم سواء اخذ من العدم او الوجود فان فیه الطرف الآخر
بحسب معنی الامکان فلیس بین الموجبة والسالبة فرق الا فی اللفظ فحسب والمقدمات
وان کانت تذکر فی الالفاظ یعتبر بعدها یتعدد معانیها ولولا هذا ما کان المصادرة
علی المطلوب ملغی بسبب ان النتیجة مذکورة فی المقدمتین فان الالفاظ قد تغیرت
وثانیا انه ان سلمنا التغایر والاختلاف انما هو بکون الصغری سالبة فاما ان یتادی
الی النتیجة لکونها سالبة او لکونها سالبة ینقلب الی الموجبة لا یمکن ان یکون التادیة
باعتبار السلب فان السلب جعل عن الاوسط ومن حیث انفصاله ومباینته عنه
لا یتعدی حکمه الیه بمعنی ان یکون لکونها سالبة نقلب الی الموجبة وقد اوجب التغایر
والاختلاف بینهما فیلزم ان یکون المنتج بذاته هو الموجب المخالف للسلب فیکون
السلب غیر ناتج بل باعتبار تغیره الی الناتج بذاته فلا یکون من کوامل انیه هذ
الشکل ومن یستنتج من سالبتی هذا الشکل قیاسا فیلزم بان الممکن الخاص لا یا
موجبة سالبة الا فی اللفظ لا غیر وهو الصحیح فاذا الضروب فی الضروب المذکورة
یبقی ما یقال ان الصغری اذا کانت ممکنة ما دخل الاصغر تحت الاوسط بالفعل ا
فی المشهور بان هذا لا یتوقف فیه الذهن لانی ما یمکن ان یکون معه الذهن لا
دون الاستعانة ببیان آخر ثم هذه مقدمة اخری بل مقدمات وهی ان الالف
یمکن علی ت الممکن علی ح وینتهی فی الاخیر الی مقدمة وهی کل ما یمکن علی ممکن الشیء
یمکن علیه ونحتاج فیما بینها الی مقدمات متوسطة نذکر طرائقها فی تحلیل القیاسات

حـ

حـ الحق لهذا والرافع فی الاشکالات فی جمیع المقاومات ینبغی ان یطلب من
کتابنا الموسوم بحکمة الاشراق واما ما یلیق بهذا الموضع فهو ان هذه المقدمات
لا نحتاج الیها ولیس کلما یمکن ان یضاف الیه مقدمة تکون ثبوتیة لها فان لنا ان ناخذ
الضرب الاول ونذکر فیه قیاسا علی انه ناتج وهو قولنا ان هذا الضرب قول فیه الحکم
بان شیئا محمول علی محمول امر بحیث یتعدی الی جزئیاته بالقوة وکل قول فیه الحکم بان
شیئا محمول علی محمول امر بحیث یتعدی الی جزئیاته بالقوة یوجب ان یحمل حمل ذلک
محمول الامر علیه فی قول آخر فهذا الضرب یوجب ان یصح حمل ذلک محمول الامر علیه
فی قول آخر وکذا غیره فلیس کل ما یمکن ترکیب مقدمات ناتجة لا بوجه لا یکون بینا
بنفسه والفرق المشهورین دخول الاصغر فی الاوسط فی الممکنین المذکورتین وبین
الشکل الثانی والثالث ان هناک نفس الحکم بالقوة وههنا الحکم بالفعل نفسه و
ان کان حکما بالقوة وربما یعاود السائل فیقول فی الشکلین کان حکما بالفعل لا
یتم به التعدیة الا انه لزم عنه ما تی حکم بالفعل موجب للتعدیة وههنا حکم بالفعل و
هو الحکم بوجود القوة ولا یصلح من حیث هو التعدیة الا انه لزم عنه ما تی حکم للتعدیة
فیتساویان من حیث انهما لیسا فیها بالفعل ما به التعدیة بالفعل فلا یکون باعتبار هذا
احدهما کامل بذاته والاحال الاول اقرب وان یاتی ببیان ان هذا کامل بذاته
لعدم تبین دخول الاصغر فی الاوسط ویصطلح علی انه لا یاخذ الکامل الا ما فیه الدخول
بالفعل فله ذلک الا ان هذا ایض یکون قیاسا مستغنیا عن تبیین بقیاس آخر واعلم
انه اذا اخذ ممکن ان لا یکون علی النمط الذی اشرنا الیه من قبل لا تحتاج الی قلبه الی
موجب وعند من لا یقول بذلک ویکثر الضروب یحتاج الی القلب وهذا قد اورد
علی نفسه اشکالا وهو انک لم قلبت السالبة الی الموجبة والسالبة الاکثری
اذا قلب الی ایجابه صار قلیلا اجاب عن هذا بانه وان کان کذا الا انه لا یضر
بالامکان والجواب الحق الامکان فی نفسه شیء واحد لا یکون اکثریا واقلیا والاقلی
بحسب الوقوع فیقال ممکن اکثری اذا کان الشیء الموصوف بالامکان کثیر الوقوع و
کذا الاقلی لا انه کثیر الامکان وقلیل الامکان بل اذا قلت وقوع الممکن من الایجاب

والسلب يلزم ذلک فان ما وقوعه اکثری عدم وقوعه اقلی وکلامنا فی الامکان
ثم لم حصرتم الضروب فیما حصرتم وقد ینتج من الاول شکل الکلیتین وصغراهما
سالبة بعکس الصغری وبجعل کبری فینتج من الثالث ح ان النتیجة اذا جاءت
من الثالث جزئیة سالبة لاینعکس لیصیر مناسبة نتایج الاول فان یعکس ترتیب
القیاس بتغیر الاصغر والاکبر من موضعهما فی النتیجة والجزئیة السالبة لاینعکس فیبقی
النتیجة للثالث ثم ان الثالث یرجع الی الضرب الرابع من الاول فیکون المنتج
بالذات الضرب الرابع لاضرب آخر من الشکل الاول الشکل الثانی وهو
قیاس اقترانی الحد الاوسط فیه محمولا فی کلا المقدمتین وان شئت بدلت لفظ
الموضوع والمحمول فی جمیع الاشکال بما یعم الشرطیات ایض علی ما ارشدناک الیه
لیکون التعریفات علی اطلاقها صحیحة واما شرطیة فاختلاف المقدمتین بالایجاب
والسلب وما یقوم مقامه وکون الکبری کلیة اما الاول فلان الشرطیة الواحد
کالجنس علی المتفقین کالانسان والناطق والمختلفین کالانسان والفرس والشیء
الواحد المباین کالحجر سلب عن المتفقین کالاولین وعن المختلفین الاخیرین و
فی جمیع الاحوال لایاتی الا السلب بین المتباینین والایجاب بین المتفقین واذ لا
لزوم لسلب وایجاب فلا نتیجة واما الثانی فلان الکبری اذا کانت جزئیة والصغری
موجبة یحمل احد المتفقین علی الآخر کالناطق علی الانسان ولسلبه عن بعض الجنس
کالحیوان سلبا جزئیا ای الناطق بعض الحیوان وان اثبته علیه ایض جزئیا لایجیء
الا الایجاب وباخذ العرض العام الشامل لجمیع جزئیات احد النوعین المتباینین
وبعض الآخر کالسواد بالنسبة الی القار والانسان یحمله علی کل احدهما کالقار
وسلبه عن بعض الثانی کالانسان فان اثبته ایض علیه لایاتی من المتباینین
الا السلب هذا اذا کانت الصغری موجبة وان کانت سالبة باخذ الخاصة لاحد
المتباینین الغیر العامة له کالرجولیة للانسان وسلبهما عن المتباینین الآخر کالفرس
فی الصغری وتثبتها علی بعض ای خاصة ولو سلبتها عنه ایض لایاتی الا السلب
ویسلب احد المتباینین اللذین یجمعهما جنس عن الآخر ثم توجبه علی بعض الجنس ولو

سلبه

یسلبه ایض لایاتی الا الایجاب الجنس الذی هو الاکبر علی المباین الذی هو الاصغر فی
النتیجة واذ لا یلزم لسلب ولا ایجاب فلا نتیجة واذا کان المقدمتان ممکنتین او غیر
وجودیتین او عن مطلقتین بالاطلاق المتاخرین ای الذی علم رایهم عام لاینتجان
فان الوجودی علی موضوعاته کالنفس تثبته علی المتباینین کالانسان والفرس و
تسلبه عنهما او یثبت علی احدهما وتسلب عن الآخر وکلتا المقدمتین بالوجود او بالامکان
او بالاطلاق فهم او من غلط عن بعض هذه مع بعض ولا یاتی الا سلب المتباینین ویاخذ
هنا المحمول مع المتفقین کالانسان والناطق وکلتا المقدمتین علی الایجاب او السلب
او تختلف فیهما علی جهة واحدة من هذه او خلط ولا تاتی منهما الا الایجاب فلا انتاج
واذا جعل القیاس علی شرایطه فلا تبین هذه بالعکس فان السالبة یعکس فی هذا
الشکل لا غیر اذ الموجبة ان عکست وهی صغری القیاس یصیر من الشکل الرابع الثالث
وان غیر وضع القیاس حتی یجعل کبری یرجع الی الاول لکن الصغری یکون سالبة
والکبری جزئیة وان کانت الموجبة کبری وعکست جاءت جزئیة کبری ایض والصغری
سالبة فی الاول ولیس یصح فتعین عکس السالبة وهذه السوالب کلها لاینعکس لما
سبق فی باب العکس واما الخلف ایض اما بالاطلاق العام کما قالوا والوجود اذا
قلب کل ح ت ولا شیء من آ ت ثم قلت ان لم یصح لا شیء من ح ت بالاطلاق
صح نقیضه دایما بعض ح آ فاذا قرن بالکبری المطلقة وعلمت ان النتیجة ینتج
الکبری من الاول وهی مطلقة ما ای بعض ح ت بالاطلاق فلا ینافض کل ح ت
بالاطلاق فان قرنته بالصغری یکون القیاس من الثالث فان کان نقیض النتیجة
جعل صغری وصغری القیاس کبری وهی مطلقة وقد عرفت من الکتب ان النتیجة
انض تتبع الکبری فیاتی بعض آ ت بالاطلاق فلا ینافض الکبری المطلقة وان کان
نقیض النتیجة جعل کبری فیکون بعض ح آ وصغری القیاس کل ح ت بان النتیجة
بعض ت آ دایما تابعة الکبری فلا ینافض الکبری القیاس الا بعد العکس لیصیر
بعض آ ت فینعکس بالاطلاق العام او الامکان فلا ینافض لا شیء من آ ت المطلق
فان قیل هذا الضرب کان الرابع الثالث الذی فیه عکسان فلا یعکس النتیجة حتی لا

يحتاج بعد العكس الى عكس آخر فيقال ان معنى كا ينتج الشكل الاول كانت
بعض آ ابعة لصغرى قياس الثالث الذى جعل كبرى فى الاول وكان ذلك
بالاطلاق فلا يناقض ايضا وانما بين ان النتيجة تتبع الكبرى فى الثالث ههنا
بالافتراض لا بالعكس هذا فى الاطلاق العام وفى الوجوديتين ابعد وفى الممكنتين
لان من جملة لازم نقيض النتيجة السالبة الممكنة مع موجبة ما ليس بعض ج ب
بالضرورة فى الوجودية ليس بعض ج ب بالدوام المطلق اما السالبة فلا يقرن
بكبرى قياس الثانى اذ يكون فى الاول الصغرى سالبة ثم الموجبات حالها حال
ما سبق فى الاطلاق بعينه وكلما كان احد جزئى النقيض او احد جزئى لازم النقيض
لا يحصل منه خلف لعدم التناقض فيما يودى اليه ان ناقض الجزء الثانى ايضا
مقدمة ولزم المح لا يصح الخلف مطلقا ولا يثبت به صحة ما بها جزا نقيضه ان
النقيض مجموع لا احد الجزئين وضروبه اربعة على النحو المشهور باعتبار الشرطين
واما ما نقيضه النظر الصحيح فاتى فى المختلطات الضرب الاول من كليتين و
الكبرى سالبة ينتج كلية سالبة تتبين بعكس الكبرى فيرجع الى بان الاول او بالخلف
والثانى من كليتين والصغرى سالبة تتبين بعكس الصغرى وجعلها كبرى و
استنتاج سالبة ثم يعكس تلك السالبة ويقول فى الضربين ان لم يصح لا شئ
من ج ا الذى هو النتيجة يصح نقيضه وهو بعض ج ا مقرونا بالكبرى فينتج نقيض
الصغرى الصادقة وهو مح اما فى الضرب الاول اقرنه بالكبرى وكانت لا شئ من
ا ب فانتج ليس بعض ج ب وكان كل ج ب الذى هو الصغرى واما فى الثانى
كبراه ايضا وكانت كل ا ب فانتج بعض ج ب وكان لا شئ من ج ب هذا مح وفى
الثالث وهو من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى يعكس الكبرى كما فعلت
فى الضروب الاول وخلفه ايضا مثل خلف الاان نقيض النتيجة الجزئية السالبة موجبة
كلية يقرن بالكبرى السالبة فينتج سالبة كبرى فيصادم الصغرى بالتناقض وفى الرابع
وهو من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى لا تعكس صغراه لانها سالبة جزئية
وكبراه موجبة يعكس جزئية ولا ينتج الجزئيان وخلفه كخلف الثانى الاان نتيجة ههنا

جزئية.

جزئية سالبة ايضا نقيضها كلية موجبة يقرن بالموجبة التى هى الكبرى ينتج كلية
موجبة فيبطل الصغرى بالتناقض وفى جميع بان الضروب بالخلف يقول ل
نقيض النتيجة بالكبرى فى هذا الشكل لا غير ولا يجوز قرنه بالصغرى لانه يكون
تباين الثانى بالثالث فيكون بيان الشئ بما هو اخفى منه او مثله وفى الجملة عدول
عن البيان الطبيعى الظاهر بنفسه الى بيان يحتاج الى تبيين وهذا الضرب تبين
ايضا بالافتراض وكان صورته ليس بعض ج ب وكل ا ب نفرض النقيض من
ج الذى ليس ب فيحصل لا شئ من د ب وكل ا ب هى الكبرى يقرن به صار
ناتج من ثانى الثانى لا شئ من د ا ينتج من رابع الاول ليس بعض ج ا قالوا
وكل افتراض فانما يتم بقياسين احدهما من ذلك الشكل لان د المفروض لا
من نسبته القياس به لا تحد هو مكانه وبالبقية مع مقدمة اخرى فينتج على كل حال
نتيجة ثم النتيجة كانت على الدال والمقصود ان نبين حال الحد الاصلى فيصار
الى المعروض مثل د فيصير د مرة اخرى حد اوسط بين الحد الاصلى وبين اكثر
نتيجة الدال فانتصب قياسا ثانيا والوجه من الافتراض جعل الجزئى كليا والضرب
الثالث يصح فيه الافتراض لان البعض من ج الذى هو ب ادا صار د يكون كل
د ب واذا اضيف الى الكبرى يصير الضرب الاول من هذا الشكل والضرب الاول
بين بالعكس والخلف ونسبة العكس والخلف الى الاول والى هذا الثالث سواء
فيكون تبيين الشئ بمثله فى الظهور والخفاء مع زيادة كلية القياسين فيصح
ان الافتراض لا يصح فى الكليات اصلا لانه يكون الضرب نفسه فيكون تبيين
الشئ بنفسه وفى كثير من الجزئيات لا يصح بل انما يصح فى جزئى لا يتكرر فى بيانه
الافتراض بيان له آخر واما الشكل الثالث فهو قياس اقترانى الحد الاوسط
فيه موضوع للمقدمتين جميعا او نقول قياس مقدمتاه اتفقتا فى الجزء الاول
من الاجزاء التى يقع الربط بينهما بالذات لا غير ليعم اقترانيات الشرطيات ايضا
وشرطه ايجاب الصغرى او ما فى حكم الايجاب وكون احدى المقدمتين كلية اما
الافتراض فلان الصغرى لو كانت سالبة بان الاصغر عن الاوسط والجامع هو الاوسط

واديان لايلزم التعدي واما على التفصيل فان الصغرى اذا كانت سالبة لك
ان يحمل على الاوسط كالانسان المباين للاصغر كالفرس خاصة او فصلا كالناطق
او الناطق فلا ياتي الموهوم انه النتيجة الا السالبة او يحمل عليه جنسهما كالحيوان ولا
ياتي الموهوم نتيجة الا موجبا وان كانت الكبرى ايضا سالبة فلك ان يحمل الحدود الثلثة
متباينة ولا يحصل الا السالب والاصغر والاكبر المباينان عن الاوسط يتفقان ولا
ياتي الموهوم نتيجة الا موجب ولما جاز جزئية الكبرى ايضا جزئيا الكبرى الى الصغرى
الموجبة فازداد فيه ضربان فصارت ضروبه ستة ولا نتيجة فيه عن الجزئية فان
الاوسط هو الموضوع فيجوز ان يكون اخص من الاصغر فلا يدخل فيه الا بعضه
الاول من موجبتين كليتين ينتج جزئية تتبين بعكس الصغرى وبالخلف ايضا و
كان القياس كل ب ج وكل ب آ فنقول في الخلف ان لم يصح بعض ج آ فلا
شيء من ج آ و نقرنه بصغرى القياس وهي باقية صغرى وهكذا يفعل في جميع او
نسبة هذا الشكل فيجيء لا شيء من ب آ وكان كل ب آ تضاده وصدقه معه محال كما
كنت في الثاني نقرن نقيض النتيجة بالكبرى وهي باقية كبرى فاقرن ههنا الصغرى
وهي صغرى وان قرنت بالكبرى وهي كل ب آ فكما فعله بعض المتاخرين يحصل من
الشكل الثاني خلف ولكن يكون تبيينا غير مستحسن فانه اذا رد الى الثاني نفسه من
بعكس او خلف آخر فيوش الكلية في الرد الى الاول فمثل هذا الشكل اذا رد بنفسه
دونه سواء فيكون تبيين الشيء بما هو مثله ويحتاج هو الى البيان فمثل ما يكفي لهذا اولا
والثاني من كليتين والكبرى سالبة تتبين بالخلف والعكس والثالث من موجبتين
والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية تتبين بالخلف والعكس والرابع من موجبتين
والكبرى جزئية لا يعكس الصغرى لانه يصير القياس على الجزئيتين والاحسن ان لا
تتبين بعكس الكبرى ايضا واذا كان يصح فانا اذا عكسنا الكبرى فكان بعض آ ب
وكانت الصغرى كل ب ج فصار الشكل الرابع غاية ما في الباب ان يقال انا نجعل
الصغرى كبرى والكبرى صغرى لينتج لا ينقطع الطريق عن العبور عن الشكل الرابع
فيصير هذا ردا الى الرابع ومن الرابع الى الاول وهذا اسن طريق بيان الرابع وهكذا

ضربا

ضربا الشكل الثاني اللذان اصغراهما سالبة عبورهما على الرابع ثم ما قصدنا
الرابع ثم ما قصدتم ولكن وقع طريق البيان عليه ثم بجعل موضوع كبرى اولا ثم
بعكس الكبرى المجعولة صغرى ثم لا يخرج هذا التوقف عن قوة الرابع مع انه
يكون تبيين الضرب الرابع بالثالث ولست اقول انه في الاخير لا يحصل د
مطلوبكم بل يحصل ولكن تكون على ما جرى في الكتب مردا الى امر استفحش في البيان
فتبين بالخلف والافتراض وصورته القياس كل ج ب وبعض ب آ ولنفرض
البعض من ب الذي هو آ د من مثل هذه الاقتران تتولد ثلث قضايا فمنها
د ب وانها بعض ب د ومنها كل د آ وهي مكان الكبرى ومن
عكس هذه اعني كل د آ مقدمة اخرى قد يحتاج اليها في التبيين بالعكس الا ان هذه
الثلثة في نفس الفرض فالاول كان بعض ب د في الفرض واما كل د ب فليس
عكسه وان الجزئية لا ينعكس كلية وهذه المقدمة ما استعملت في افتراض الشكل الثاني
فانه ما احتاج اليها بل استعملت نظيره الاول ونظيره الثالثة فيما اعني ما بين المعرض
ومحل بدله من التاليفات فكل ج د نقرنه بصغرى القياس وهو كل ب ج ينتج كل
د ج ثم نقرن هذه النتيجة بدل الكبرى ومن كل د آ وهو الاول من الثالث ينتج
بعض ج آ والضرب الخامس من كلية موجبة صغرى وسالبة جزئية لا ينعكس
كبراه واذا عكست الصغرى وكان من جزئيتين ولك ان نفرض بعض ب الذي
ليس هو ب ويصير لا شيء من د آ و ناخذ مقدمة كل د ب ونقرنها بصغرى القياس
وهو كل ب ج حتى يصير كل د ج ثم كل د ج ولا شيء من د آ وهو من ثاني الثالث
وههنا ايضا نقدم القياس من الشكل الاول فيعلم فساد قول من جعل ضابطة
تقدم الشكل في الافتراض ان تكون موجبات المطالب والتاخر في السوالب
فان هذا افتراض في السلب وتقدم فيه الشكل الاول فلا يتعلق بذلك بل باشتغال
متولدات الافتراض من المقدمات وكيفية اقترانها بمقدمات القياس وقد يستعمل
بحيث يتاخر قياس الشكل الاول بعد العرض الدال وناخذ بعض ب د ونقرنه
بصغرى القياس وهو كل ب ج فيجيء من رابع الثالث بعض ج د ثم نقرن هذا

بلا شیء من ح آ فیاتی لیس بعض ح آ الا ان الافتراض الاول یرجع الی ثانی
الثالث المحتاج فی نفسه الی الافتراض والی خلف لنسب باول کلیف یصح
هذا وهو صحیح ثم من العجب ان منهم من زعم ان هذا الافتراض نفسه یتبین
الرابع ولا یعلم ان بعض ت د اذا قرن بصغری القیاس وهو کل ت ح صار
هذا الضرب بعینه فیکون تبین الشیء بنفسه واما الطریقة الخلفیة فی الکل مطرد
والسادس من جزئیة موجبة کبراها السالبة الکلیة بعکس الصغری او ببیان الخلف
واشترکت الاشکال الثلثة بعد ما هو کیس لها وهو العاص
الاقترانی واحکامه فی انها لا ینتج فیها جزئیتان وکان یقولون ولا سالبتان حتی ظهر
للشیخ ابی علی استنتاج السالبتین فی الشکل الثانی علی ما هو المشهور فی کتبه و
سنذکر فی ذلک فصلا واستثنی ایض عن هذا السالبتان الممکنة وفی الجملة سلب
هو فی حکم الایجاب ومن اراد ان یجعل مشترکا بین الثلثة فلیأخذ انها اشترکت
فی ان السالبتین اذا لم یکن سلب احدهما فی حکم الایجاب ونسمیهما السالبتین
الحقیقیتین لا ینتج فیها واشترکت فی ان الکبری الجزئیة والصغری السالبة الحقیقیة
معا لا ینتج فی شیء منها واشترک الثانی والاول فیما فارقا به الثالث وهو ان
کبریهما یشترط فیهما الکلیة وانهما ینتجان الکلیة وان ضروبهما اربع علی المشهور
واشترکت الثالث والثانی فیما فارقا به الاول وهو عدم خلو الخسة علی احدی
المقدمتین والنتیجة وانهما غیر کاملین فان الاول فارقهما بالکاملیة وبانتاج
جمیع المطالب وبانتاج الموجب الکلی وباشتراط کلیة الکبری وایجاب الصغری
وفارق الثانی کلیهما فی انتاج سالبة المختلفتین بالجهة وفی انتاج موجبة
المختلفتین بالجهة ایض السالب علی تحریرات الفاضل فی کتبه وفی انه لا ینتج الموجب
والممکن واشتراط اختلاف المقدمتین فی الکیفیة وفارقهما السالب فی انه لا ینتج
غیر الجزئیة وبالضروب الستة وفی جواز جزئیة الکبری ومما یشارک فیه الکل ان
النتیجة تتبع اخس المقدمتین فی الکیف والکم لا غیر وبیان هذه من وجوه احدها
یدل علی الانیة لا غیر وهو الاستقراء التام فانا حصرنا الاشکال وضروبها المعتبرة

من ضروبها فوجدنا هکذا والاستقراء التام یفید الیقین الثانی یعرف به اللمیة
ایض وهو انه اذا کان احدی المقدمتین جزئیة فی الاول او فیما یرد الی الاول
لم یدخل تحت الاوسط الا بعض ما هو اصغر فی الشکل الاول بالفعل او بالقوة
کما فی الشکلین الاخیرین فانها اذا رد الصغیر البعض ابدا فی الصغری والکل
فی الکبری فاذا لم یدخل تحت الاوسط الا البعض فلا یتعدی الحکم الی غیر
ذلک البعض فالبعض الآخر ان حکم علیه لا یکون مستفادا من هذا القیاس و
الکلام فی المستفاد من هذا القیاس فلا تأتی من قیاس فیه جزئیة نتیجة کلیة و
اذا کانت احدی المقدمتین سالبة فی الاول فوقعت بالضرورة بینونة او ما فی قوته من یرد الی الاول
بین الطرفین فانه لا یکون السالبة الا الکبری فی الاول او ما فی قوتها ان یکون کبری
فی الاول اما بعکس او بافتراض یرجع اولا الی الاول او بافتراض ینتهی بعد
عکس الی الاول فانه وان کان السالب یقع فی الافتراض فی القیاس الذی
لیس من الاول یکون فی ضرب من الشکلین یرجعان بالضرورة الی الاول واذا
رجعنا لا یقع السلب الا الکبری فاذا دخل الاصغر تحت الاوسط المباین من جمیع الوجوه
الاکبر لا یتصور الا بینونة الاصغر عن الاکبر فلا تأتی من قیاس فیه سالبة نتیجة
موجبة اجمال آخر وهو انه اذا کان فیه سالبة وقعت البینونة اما بین الاصغر
والاوسط والاکبر فکیف یجمع بین آخرین ما بان عن احدهما وما بقی به تعلق والآخر
التفصیلی اظهر واتم وجه آخر اجمالی هو انه اذا تبعت النتیجة اشرفهما فقد
جاز انه فی الجزئیة وشمول الحکم الجزئی مما افادها وهو المقدمة الاخری ولا یجوز هذا
ثم الیس فی القیاس الناتج لوجوب واجب الوجود جاءت النتیجة اشرف من المقدمة
ح باعتبار المادة لا باعتبار انها قضیة ولیس باعتبار الحکم التصدیقی ثم الیس
یجیء فی المختلطات عن قیاس فیه صغری ممکنة وکبری ضروریة نتیجة ضروریة وهی
تابعة للضروریة التی هی اشرف فانها اشرف من الصغری ح جاءت اشرف
من الصغری باعتبار امر یخرج عن الوسط التصدیقی وشموله ولو حذفت الجهات
وسلمت المقدمات کان قیاسا وجاءت نتیجة هی بعینها هذه لیس فیها جهة وباقی

مفقد ماتها اما اذا قيل بعض حوت وسلم لم يدخل البعض فى نفس الحكم بوجه وليس
حال الجهة كحال السور فان الجهات على ما يرى الجمهور لو حذفت سيما مثل
الضرورة والوجود بقيت تلك القضية المحذوف عنها بشخصها اذا سلمت واما الكلية
اذا جعلت جزئية والجزئية اذا جعلت كلية اثرت فى نفس الموضوع والحكم حيث
اذا قلت كل حيوان كذا دخل فيه آحاد مثل الفرس والثور بوجه ما واذا قلت
بعضه كذا خرج البعض من الموصوفات بالموضوع عن الحكم واختص الحكم ببعض
ما كان حمله فى القضية الاولى وكذا الحال فى السلب الذى يبطل معه الربط
الايجابى فاذا نتج عن البعض الذى سلم كلا جامع انقطع ربط ليس فى البعض
فصارت اتم فما يؤثر فى الربط التصديقى مما يقتضى مقتضيها او هو مح تقرر مانى
التلويحات تقبل هذا ولعله لا يستغنى عن الرجوع فيه الى الواجب التفصيلى و
هو العمدة فان قيل يبطل تعليلكم بما استثنى عن مباينة النتيجة لاخر المقدمتين
الجواب هو استثناء غير موجه كل ذلك التوجه فانهم استثنوا ما اذا كانت ممكنة سالبة
خاصة صغرى وموجبة ضرورية كبرى وقد قيل ان النتيجة تتبع الكبرى وهو من جهة
وهذا الاستثناء ليس الا بحسب اللفظ واما بحسب المعنى هو ان الذهن ما لم يلاحظ
قوة دخول الاصغر فى الاوسط وقوة ايجاب الاوسط عليه لا تتصور ان يحكم بالانتاج
فالنتيجة بالحقيقة بالذات من موجبتين سيما من يقول ان معنى ممكن ان لا يكون
الخاص بعينه معنى ممكن ان يكون او غير ضرورى الوجود والعدم كلاهما على ما سبق
والثانى من محل الاستثناء صغرى ممكنة موجبة وكبرى وجودية سالبة قيل ان
النتيجة تتبع الممكنة الموجبة لان فى هذا الخلط ذكروا انها تتبع الصغرى وكلا ما سالبتها
فى حكم موجبتها فان الوجودية السالبة يدخل فى مفهومها الايجاب الغير الدائم لان سلبها
حال ما لا دائما فلا دوام السلب بعد حصوله لا دوام الايجاب بعد حصوله فليس فى
احدهما سلب ينافيه الايجاب وبنفس ما صح سلبها صح ايجابها فليس استثناء
معتبر وسنذكر فى المختلطات طرفا
لما علم ان
الموضوع منه طبيعى كصاحب الصفة المأخوذ منها الحمل وغيره غير طبيعى كما جعل المشتق

من الصفة

من الصفة وموضوعا وصاحبها محمولا فقد يتفق ان يقع على الوضع الطبيعى
مطلوب ومقدمات اذا كانا على الوضع الطبيعى يخرج التالى والتالث بحيث
لو غيرنا وجعلنا على الوضع الطبيعى فاعتبر التالى والثالث وما وقع الاكتفاء
بالاول لئلا تحتاج فى كل موضع الى اخراج القضايا عن وضعها الطبيعى من
هذا التحرير يلزمكم بالضرورة لانكم تبينون بالعكس ونحوه الشكل الثانى والثالث
ح انما نتوهم هذا فى جميع مطالب العلوم التى تبين بالشكلين تحتاج الى ردهما
الى الاول فى كل مطلوب مطلوب وذلك سفه بل اذا اعتبرنا فى المنطق على وجه كلى
اثبات قياسيتهما وتثبت نتائجها تكفى ان يعلم فى مواد العلوم ان هذا من
اى شكل ومن اى الضروب النتيجة مشهورة معلومة لا تحتاج ان نستفاد بيانها
فى كل موضع نستعمل عكسها كما يفعل بعض البلهاء وكذا فى النقيض وغيره بل
تبين بالبيان الكلى السابق وان لم يتفق على الوضع الطبيعى على غير شكل
الاول على اى وجه كان ان منع وظن بعض الناس ان المخصوصتين فى
الشكل الاول ينتجان بوجه من الوجوه وهو محال فانه اذا كانت الصغرى
شخصية يجب ان يكون موضوعها كذا وموضوع الكبرى بعينه محمول الصغرى
فلزم ان يكون الصغرى محمولها شخصا نفس مفهومه يمنع من الشركة وقيل انه لا
يجوز وموضوعها ايض فيكون كما يقال زيد هو ابو جعفر وهو غير صحيح فانه
هو نفسه بل فى الثانى يقال زيد عالم عمرو ليس بعالم ولكن لا على مطلقتى
الدوام العامتين وح لا تحتاج الى عكس فانه ظاهر ان العالم بالضرورة
او فى وقت معين ليس الذى هو غير عالم فيه وكذلك اذا كان زيد عالما و
زيد ابيض فى الثالث وهو فى قوته الافتراض الذى يثبتون به الاشياء
فانه امر واحد وصف بكلا الامرين فقط ان شيئا من احدهما يوصف بالآخر لان
ذلك الواحد من موصوفات كلاهما ومدار الثالث على امر يوصف بالامرين
او باحدهما مع سلب الثانى ومدار الثانى على امر يختلف بالايجاب والسلب
على امرين فاذا كانت الطبيعة نفسها موضوعة فى الشكلين غير مأخوذة يجب

تبيين ر

امزدهني باقي من الطبيعتين قياس في الثاني والثالث واشتراط كلية الكبرى
في الثاني او كلية احدهما في الثالث انما هو في المحصورات والطبايع على
محوضتها انفع في العلوم واكثر وجودا من المحصورات فيزداد بها في الثاني
ضروب ايض وفي الثالث اضرب كثيرة من اخذ الطبايع صرفه والطبايع
مع محصورات الضروب الاول حـ ت اي حقيقية توصف ت وحـ ا اي
حقيقية وما التالي حـ ت وليس حـ آ الثالث كل حـ ت وحـ آ الرابع كل
حـ ت وليس حـ آ الخامس حـ ت وكل حـ آ السادس حـ ت ولا شي من
حـ آ السابع بعض حـ ت وحـ آ الثامن بعض حـ ت وليس حـ آ التاسع حـ
ت وبعض حـ آ العاشر حـ ت وليس بعض حـ آ فهي عشرة اضرب مع الستة
الاخرى فيكون ستة عشر ضربا في الثالث وقضية الطبيعية بعكس نفسه
وفي النتيجة يوخذ نقيض الطبيعية طبيعية وقد علمت ان المسلوب باي
جهة كان عن الطبيعية من الجهات الوقوعية بالفعل يتاتى سلبه في الكلية
الحاضرة وهكذا في الايجاب واذا يثبت المحصورات فيثبت الطبايع [فلا يحتاج]
الى بيان مستقل فههنا في الثاني الطبيعتين على سياق الضرب الاول و
الطبيعتين وهما على سياق الضربين الاولين والطبيعة الكبرى مع الكلية
المحصورة على سبب فيها ايض ضربان آخران والجزئيتين مع الطبيعتين على
سياق الثالث والرابع فيها ثمانية اضرب مع الاربعة الاولى اثنا عشر ضربا
بل ان كانت الطبيعية ماخوذ محمولها على انه جزء نحوه كما يقول الانسان متقوم بالحيوان
وليس الابيض من حيث هي يتقوم بالحيوان فقل هكذا الى النتيجة فان الاوسط
فيها متفق فيقال الانسان ليس هو الابيض من حيث هو ابيض وفي الشكل
الاول في الطبيعتين كان يختلف الحد الاوسط وان ادعى مدع انه مراع الحد
الاوسط حتى لا يختلف ويستعمل الاوسط في الكبرى بحيث لا يخالف ما في الصغرى
بوجه فيصح الحكم بانه ان روعي ايجاب الحد الاوسط في الشكل الاول يزداد ضربه
فيصير من الطبيعتين على سياق الضرب الاول ضربان ومن محصورتي الصغرى

الموجبتين

الموجبتين مع كل من طبيعتي الكبرى على الايجاب ومع كل من سالبتها اربعة اخرى
ومن طبيعتي مع كلية الكبرى ضربان آخران وكانت اربعة اخرى فصارت اثنا عشر
ضربا وفي الحقيقة لا تحتاج الى تعديد هذه الضروب لان المدار في الاشكال شرك
يستدل به في الضروب ولا يحتاج فيها الى تبيين مستقل كيف وان حال الطبايع
كحال الشخصيتين في الشكلين الاخيرين والاحوط ان لا يحـ القياس عن كلية
محصورة يكون كبرى او في قوة الكبرى في الاول وربما يتوسل من ذلك الى كيفية
استغناء الشكلين عن البيان له فرجه وكيفية عدم استغنائهما
في المطارحات على المختلطات والمقدمات الموجهة في الشكل الاول واذا
كانت المقدمتان من جهتين بجهة واحدة يتبعها النتيجة والممكنات فيها القول
واما المختلطات فالحق ان النتيجة تابعة للكبرى لانه اذا كان كل حـ ت باي جهة
كانت م وقيل وكل ما يوصف ت فانه آ فالحكم هو من موصوفات ت فيكون
هو ايضا منها فالنتيجة في جميع المختلطات تابعة للكبرى الا في مواضع استثنوا
احدها كل حـ ت بالضرورة وكل ت آ ما دام ت مطلقا من دون اشتراط اللادوام
بالعام ان حـ با لضرورة يدوم ت فيدوم بالضم فكل حـ ل ت بالضم فالنتيجة تابعة
للصغرى وهذا اصح اي النتيجة يصح ضرورية الا ان الاستثناء غير صحيح متعرض
ما ذكرنا فانه اذا قيل كل حـ آ ما دام حـ يصح اضاف لا ينافي الضرورة بل تابعا
للكبرى غاية ما في الباب انه يصح ضرورته ايض فيجوز زدا يا كان الاستثناء واقعا
موقوعا ان لو لم يصح جهة الكبرى وليس المستفاد من نفس القياس جهة الصغرى
بل جاء الحكم واستدل لشي آخر خارج عن القياس واستظهر بقياس او قياسات
اخرى ان هذا الاقتران قياس اكبره دائم للاوسط الضروري وكل قياس هكذا يكون
اكبره ضروريا للاصغر فهذا الاقتران يكون اكبره ضروريا للاصغر ثم يقرر لهذه النتيجة
مقدمة اخرى فيصير قياسا هكذا ان هذا الاقتران قياس مثلا اكبره ضروري للاصغر
وكل قياس اكبره ضروري للاصغر يصح نتيجته في نفسها ضرورية فهذا القياس يصح
نتيجته ضرورية في نفسها وبالجملة ما لم يضم الانسان في نفسه مقدمة اخرى وهي ان

الدايم للضروري ضروري وبنى عليها قياسا بالقوة او بالفعل لاياتي بهذا الحكم و
سنذكر ان شل هذه الكيفيات كيف ينتهي اليها مقدمات القياسات فيما بعد و
اللازم الاقرب الى طبيعة القياس دون الحاجة الى الاستثناء المخالف لكلية
قاعدة القياس كل ج آ مادام ج د هو ضروري كتاب البرهان والضروري من المقدمات
انما يراد لاجله وقد اورد الفاضل ابو علي انه اذا كان الصغرى ضرورية والكبرى
مشروطة باللادوام كقولك كل ت مادام ت آ لادايما انما يكون احدى المقدمتين
كاذبة وهو صحيح فانه اذا قال كل ت مادام ت آ لادايما حكم بان كل واحد من
الموصوفات ت لايدوم له الاية فان الحكم بلادوام الالفية عام والالف يدوم ما
دام ت لاينفك عنه فلادوامه عن جميع موصوفات ت لايتصور الا بزوال ت
عن جميع الموصوفات به والصغرى حاكمة بان كل ج ت بالضرورة وهذا محال
فاحدهما كاذب وهذا صحيح واستدرك هذا صاحب التصاير فقال ما معناه ان
هذا الخلط قد لايصح لعلة اخرى غير ما ذكر الفاضل وهو انه اذا جعل اللادوام
جزء الموضوع في الكبرى فقيل وكل ما هو لادايما ت فهو آ لايصح القياس لاختلاف
الحد الاوسط فانه لم يدخل فيه الاصغر لانه كان ضروريا له والكبرى حاكمة على كل ما
لادايمات فالحاصل ان هذا الاختلاط لايصح في موضع للعلة التي ذكرها الفاضل
وهذا لاينتج في موضع آخر لعلة اخرى فكانه اخل بقسم واحد واقول ان كلام هذا
الكبير يبين ان هذا التاليف لاختلاف الحد الاوسط وعدم تعدي الاكبر الى الاصغر
لاينتج صحيح واما انه استدراك ففاسد فان الشيخ كلامه في اختلاف الضرورية
المطلقة والمشروطة باللادوام جزء الموضوعها فلا يبقى وجه فان جزء الموضوع
لايكون جهة القضية بل يصح ان يكون ضرورية كقولنا كل ما هو لادايما كاتب فهو
بالضرورة حيوان ويصح ان يكون ممكنة كقولك كل ما هو لادايما كاتب فيمكن ان
يكون ضاحكا واذا تركت دون هذه الجهات في مطلقة فلا يكون بالتباين ضرورية
ومطلقة مشروطة باللادوام وكلام صاحب التنبيهات في اختلاط الضرورية وهذه
الوجودية وما استثنى من كون النتيجة تابعة للكبرى ما اذا كانت الصغرى ممكنة والكبرى

وجودية

وجودية فقالوا النتيجة تابعة للكبرى وبينوا بالخلف فقالوا وصورة القياس كل
ج ت بالامكان الخاص وكل ت آ بالوجود انه لم ينتج بالامكان كل ج آ ينتج نقيضه
ولازم النقيض اما بالضرورة بعض ج آ وليس بعض ج آ وقد علمت ان احدى
الضرورتين لايلزم سلب الامكان الخاص بل اما واما وان الذين اخذوا مجرد ضم
العدم في بيان هذا التاليف بالخلف نقيضا للممكن ان يكون الخاص سهوا فالوا واذا
قرنا الموجبة الجزئية الضرورية بصغرى القياس وفرضنا الممكن واقعا فانا لم نعلم
بعد حال هذا الاختلاط على ترتيب كتبهم ولان هذا الاختلاط في الثالث اخفى
فيصير القياس كل ج ت وبالضرورة بعض ج آ اذا قرناها بالضرورة ليس بعض ج آ اي
بصغرى يجيء على الطريقتين من الشكل الثالث اما بالضرورة بعض ت آ من التركيب
الثاني فانا قلنا ان النتيجة في الثالث انما تتبع الكبرى ههنا وكنا قد قلنا بالوجود
كل ت آ هذا محال على ان هذا الخلف يمكن ان تبين باقتران كل واحدة من الضروريتين
اللتين هما نقيض النتيجة بكبرى القياس اما الضرورية الجزئية السالبة مع كبرى
القياس الوجودية فحصل القياس منهما تبين عليه واما الضرورية الجزئية الموجبة
مع كبرى القياس الوجودية لاختلاف الجهتين ينتج ايضا على ما حرره مبرز المتاخرين
على الاقترانين ما في الضرورة ليس بعض ج ت وكان بالامكان كل ج ت فعلى طريقتي
الخلف تبين انه ينتج عن اقتران الممكنة الصغرى الخاصة مع الوجودية الكبرى نتيجة
ممكنة خاصة واقتصروا على هذا البيان وليس هذا بمستقيم فان الخلف دل على صحة
الامكان على النتيجة وعدم صحة الضرورتين عليها وما دل على عدم صحة الوجود عليها
والنتيجة اذا صح عليها الاطلاق الوجودي يصح عليها الامكان الخاص ولو قال قايل
النتيجة من هذا الاختلاط ياتي بالامكان العام فانه ان لم يصح بالامكان كل ج آ
فبالضرورة ليس بعض ج آ واقترن احدى المقدمتين المذكورتين لزم منه بطلان المقدمة
الثانية وصح الخلف وكان صحة الامكان العام ما ياتي صحة الامكان الخاص فكذا
صحة الخاص لاينافي الوجودي والصحة على جهة اعم لاينافي الصحة على جهة اخص
حتى ان النتيجة الممكنة العامة قد يصح تصحيحها من الضروريتين بالخلف ولا ينافي

صحتها ضرورية فلا يكفي في تعيين الامكان الخاص ما ذكر والتحصيل فالبيان الصحيح
هو انا قلنا كل ح ت بالامكان الخاص وكل ت بالوجود آ فان الجسم الممكن عليه الماء
يجوز ان لا يصير ابدا شئ منه او بعضه ت فاذا لم يدخل تحت ت بالفعل فقد يقع
ان لا يتعدى اليه الا لفية ابدا فلا يصح بالوجود عليه الالف ويصح بالامكان فانه
اذا فرض الممكن واقعا يكون داخلا تحته ويتعدى اليه فلا اقل من ان يكون بالامكان الخاص
كل ح آ مثاله انا اذا قلنا كل انسان يمكن ان يكون كاتبا بالفعل وكل كاتب بالفعل
يحرك القلم على الطرس حالا ما لا دايما او بالوجود فان من الناس من لا يحرك القلم على
الطرس اصلا وانما كان كذا لان الصغرى كانت ممكنة وليس من شرط الامكان الوقوع
بالفعل فيكون من الناس من لم يكتب ابدا فلا يلزم تعدي تحريك القلم على الطرس اليه
فاذا قيل كل انسان بالفعل يحرك القلم حالا ما لا دايما او بالوجود يكذب وانت تعلم
ان هذا الاستثناء والبيان بعينه متوجه فيما اذا كانت الصغرى ممكنة عامة والكبرى
وجودية والصغرى ممكنة خاصة والكبرى مطلقة متوسطة او الصغرى ممكنة عامة
والكبرى مطلقة متوسطة ايضا ومن جملة ما يتبع النتيجة الصغرى المطلقة العامة
الصغرى كقولنا كل ح ت بالاطلاق العام وكل ت آ ما دام ت الذي يعم الضروري
وغيره وكذا الكبرى الدوامية المطلقة فان النتيجة لا تاتي تابعة للكبرى لجواز ان لا
يدوم الاكبر ما دام الاصغر كما في قولك كل انسان مستيقظ مطلقا وكل مستيقظ ما دام
مستيقظا مثلا هو غير نايم لا ناتي كل انسان ما دام انسان غير نايم بل بالاطلاق العام
غير نايم وكذا اذا كانت الصغرى ممكنة عامة والكبرى مشروطة بما دام ت او مطلقة
دوامية بهذا البيان ومما لا يتبع النتيجة فيه الكبرى ما اذا كانت الصغرى وجودية
والكبرى مطلقة دوامية بهذا البيان ومما لا يتبع النتيجة فيه الكبرى ما اذا كانت
الصغرى وجودية والكبرى مطلقة دوامية والمشروطة بما دام ت الذي يقع
على الضروري وغيره وهذه الكبرى بعينها مع الصغرى الممكنة الخاصة كما تقول
كل انسان متنفس بالوجود او بالامكان وكل متنفس ما دام متنفسا يستنشق
الهواء بالفعل فانه لا ياتي كل انسان ما دام انسانا يستنشق الهواء بالفعل ههنا

لاينتج

لاينتج الصغرى اعني في هذا الخلط وتبين لك من هذه المادة بل من مادة اخرى
وهي ان يجعل الكبرى وكل متنفس حيوان ما دام متنفسا مع الصغرى المذكورة
بعينها فانه لا ياتي الوجود ولا بالامكان الخاص كل انسان حيوان فالواجب ما
يعمهما وهو الامكان العام وان كان في بعضها يصح الاطلاق العام وحيث لا يحمل
القوة ومما ينبغي ان يستثنى عن متابعة النتيجة الكبرى ما اذا كانت الصغرى ممكنة
خاصة والكبرى مطلقة عامة وظن المتاخرون انها يتبع الصغرى وسياتي فيما بعد
انهم سهوا في هذا وحاصل المباحثة لك ان تعلم ان تياتي ان يستثنى عن متابعة
النتيجة للكبرى عشرة مواضع سبعة منها يتبع الصغرى وثلثة لا يتبعها ولا الكبرى
آ الصغرى ممكنة خاصة والكبرى وجودية ت الصغرى ممكنة عامة والكبرى مطلقة
وسياتي بيانها ح الصغرى مطلقة عامة والكبرى مشروط بالدوام المحتمل
للضرورة اذ المطلقة الدوامية ه الصغرى ممكنة عامة والكبرى مطلقة وسطى
و الصغرى ممكنة خاصة والكبرى مطلقة وسطى ز الصغرى ممكنة عامة والكبرى
مشروطة بالدوام المحتمل بالضرورة او المطلقة الدوامية وهذا كلها لا ينتج نتايجها
الصغرى ح الصغرى ممكنة خاصة والكبرى مطلقة عامة وهذه سنظر بيانها ط الصغرى
وجودية والكبرى مشروطة بدوام تحتمل الضرورة ى هذه الكبرى بعينها مع الممكنة
الخاصة هذه الثلثة لا يتبع الصغرى ايضا بل ياتي بالامكان العام الضابط اعلم
ان كل قياس ظهر فيه ان الاصغر داخل تحت الاوسط بالفعل وليس معه شرط
يخرج ح عن فعل جهة الكبرى الى فعل الاوسط فالحكم على كل واحد من الموصوفات بالاوسط
بالاكبر على جهته هو بعينه الحكم على الاصغر لانه من جملة تلك الآحاد ففي جميع نحو هذه
النتيجة يتبع الكبرى واما اذا لم يقع الاصغر تحت الاوسط والاكبر في نفسه مرتبط بالاوسط
كقولنا ذو لون مفرق للبصر فانه محمول على الابيض ويتعدى الى آحاد الموصوفات
ما دام ابيض فما يمكن عليه الابيضية يمكن عليه هذا ولكن ليس كل ما يمكن عليه الابيضية
يقع عليه هذا فالنتيجة ههنا تاتي بالامكان الوقوع لا الوقوع فمتى ما يدخل فيه الاصغر
تحت الاوسط ولكن الاكبر لا يتوقف على الاوسط بل يجب ان يكون دونه تسلسل ما اذا كانت

الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية كقولنا كل ج ب بالامكان وكل ب ا بالضرورة
فان بعض الناس ظن ان حكمه حكم ما كانت الكبرى فيه مطلقة فقال يجوز ان لا
يدخل الاصغر فى الاوسط فلا يلزم تعدى الاكبر اليه فلا تاتى النتيجة ضرورية بل
ممكنة وهذا خطأ فانه ليس على ما ينبغى لانا اذا قلنا كل ب بالضرورة ا لا نعنى به انه ما دام
ب وان لم يكن ب فانه اذا كان لحوق الالف بآحاد الموصوفات ما لم اولاحل الباء
والباء يمكن اللحوق بها وما يلحق بسبب الممكن على وجه يزول بزواله يكون ممكنا والالف
عليها ايضا ممكنة لانها تزول بزوال الثانية الممكنة وقد قلنا انها بالضرورة فاذا كان كذا
فلا يكون للباء مدخل فى لحوق الالف موصوفاتها فى الاعيان بل ربما فى استدلالنا
الذهنى فاذا فرض ج انه وقع فيه الباء الممكن يصير الالف ضروريا له وان لم
يكن ب واذا كان كذا فلا يكون ضرورية بالضرورة فى الاعيان بسبب الباء الممكنة
له او بسبب فرضنا فان فرضنا ايضا ممكن ولا يصير بالممكن ايضا شىء ما واجبا وكيف
وقد قيل انه واجب دونه فتبين لنا ان الباء لا مدخل لها فى لحوق الالف بالجيم
وبجميع موصوفاته بل كانت معرفة لنا فقط مثاله من المواد كل انسان يمكن بالامكان
الخاص ان يكون كاتبا وكل كاتب بالضرورة جسم لا يتاتى بالامكان الخاص كل انسان
جسم بل بالضرورة كل انسان جسم فان الجسمية ما حملت على الموصوفات بالكاتب
مشروطة فى نفسها بالكاتبية بل قد يصح ان يستدل بالكاتبية وبامكانها ان هذا جسما
بالضرورة فان قيل كون النتيجة ضرورية ما لزم من نفس القياس بل بسبب مقدمات
استدلالية من كون الالف واجبا دون الباء فلا يكون القياس ناتجا لها ثم ان سلم
هذا وان هذا القياس انما يقع فى القضايا الواجب قبولها بحيث تكون النتيجة
ايضا واجب القبول فانه لا يتصور اصلا الاستدلال بالممكن لشىء على امر واجب
الجواب كل ضميمة مزيد على ما يدل عليه المذكور فى القياس من المقدمات وقع
الاكتفاء دونها لا تحتاج الى اقتران انها لتحصيل النتيجة وقولنا كل ب ا بالضرورة فقد ذكرانه
وان لم يكن ب بالضرورة يكون ا فهى المقول على الكل فلا تحتاج الى مقدمات اخرى
واما انه لا يستدل بالممكن على الواجب ففاسد فان الكسوف ممكن للشىء به يعرف ام

واجب

واجب دايم وهو كونها فوق القمر ثم هب ان هذا التاليف لا ينتج ليس ذلك على المنطقى
ان تبين ان نتيجة هذا التاليف كيف يكون لا غير فثبت ان ضابط الاستثناء عن
كون النتيجة تابعة للكبرى واحد وهو ان الاصغر لا يكون داخلا بالفعل تحت الاوسط
ولم يتبين من الاوسط ان الاكبر غير موقوف عليه او ان كان داخل فيه شرط لا يتعدى
الى ذات الاصغر جهة الكبرى الا بنقل الاوسط معها فان النتيجة لا بد وان ياتى غير تابعة
للكبرى واما الاستثناء الاول فى ان يكون مع الضرورية كبرى اذا كانت مطلقة
عامة والصغرى ممكنة خاصة من جملة ما عد فى النتيجة لا يتبع الكبرى لا يتبع الصغرى
ايضا يجوز ان يقع فى مادة الضرورة فلا ياتى النتيجة ممكنة خاصة مثاله ما سبق فى كون الكبرى
ضرورية مع الممكنة فانا نقول كل انسان ممكن ان يكون متنفسا بالفعل وكل متنفس
بالفعل بالضرورة حيوانا لا ياتى كل انسان يمكن ان يكون حيوانا بل ههنا يجب وفى
مثال سبق فى مادة قولنا كل ابيض ذو لون كان ممكن والواجب ما يشتملهما وهو الامكان
فاذا تبين الامكان العام والصغرى ممكنة خاصة فاذا كان امكانها الامكان العام
فالاولى ان يتعين هو فى النتيجة هذا ما يتعلق بالشكل الاول واما الشكل الثانى
فقد سبق انه لا ينتج فيه المطلقتان اعنى بالاطلاق الذى هو عام على ما يراه صاحب
الشفاء وشيعته ولا الممكنتان ولا الوجوديتان بل لا بد وان يكون فيه مقدمتان لا
حيلة فى قلب كلاهما الى الايجاب وان كان يجوز قلب احدهما الى الايجاب فحيث
وقد ذكر فى الكتب النتيجة تابعة للسالبة واستدرك بعض علماء خراسان ههنا وقال
فيه قولا صحيحا وهو انه عن معاذ فان الصغرى اذا كانت مطلقة عامة اى بالاطلاق
المتاخرين كما يقول كل ج ب كما يقول والكبرى مشروطة بما دام كما يقول لا شىء
من ا ب ما دام ا فان النتيجة تاتى مطلقة لا شىء من ج ا وقد سبق لك ان هذه
اذا عكست ينعكس مثل نفسها وعرفت ان النتيجة فى هذا التاليف ما يتبع الصغرى
ثم ان احتجت الى المثال فنقول كل انسان مستيقظ بالاطلاق فهم العام ولا شىء من النايم
ما دام نايما بمستيقظ فلا ياتى لا شىء من الانسان بنايم ما دام انسانا وان اخذ شرطا
فى المحمول ايضا فيقال انه جزء الاكبر منقل معه لا يصح ايضا فانه لا يكون لا شىء من الانسان

نبائم مادام نايماً وهو غير صحيح فالحق فيه اى فى بيان انتاج المختلطات ماذكره
المبرز وبفرد باستخراجه وهو انه اذا كان المقدمتان موجهتين بجهتين لايدخل
ايجاب احدهما تحت ايجاب الاخرى ولا السلب تحت السلب ولايصح تواردهما
كالضرورة والامكان الخاص او الضرورة والاطلاق الوجودى سواء كان المقدمتان
موجبتين او سالبتين او مختلفتين فى الكيفية فان النتيجة ضرورية السلب
ونحن نرى ان نبين هذا بالخلف فنقول وصورة القياس كل ج ب او لاشىء
من ج ب بالضرورة وكل آ ب او لاشىء آ ب بالامكان الخاص انه ان لم يصح بالضرورة
لاشىء من ج آ يصح بالامكان العام بعض ج ب ونضمه الى الكبرى وهى ان كل آ ب
بالامكان الخاص او لاشىء من آ ب بالامكان فينتج من الاول على ما عرفت لبعض ج
ب بالامكان الخاص وقد قلنا كل ج ب بالضرورة او لاشىء من ج ب بالضرورة اذا كانت
الصغرى سالبة ضرورة فصدقه معه مح واذا كانت الكبرى ضرورية والصغرى
ممكنة بالامكان الخاص وبالوجود ايضاً لك ان تقول صورة القياس كل ج ب
بالامكان او الوجود وكل آ ب بالضرورة او لاشىء من آ ب بالضرورة لاشىء من ج ب صح

انه لولم يصح بالضرورة

نقيضه وهو بعض ج آ بالامكان العام ونضمه الى الكبرى الضرورية ان كانت
موجبة ناتى من الشكل الاول بالضرورة بعض ج ب وان كانت سالبة بالضرورة ليس
بعض ج ب وقد قلنا بالامكان والوجود كل ج ب او قلنا فى الصغرى فهى سالبة
والقياس من سالبتين لاشىء من ج ب بالوجود او بالامكان ولا يصدق مع
هذا ان ثم الايجاب ولا ثم السلب واما اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى
وجودية كقولك كل ج ب بالضرورة او لاشىء من ج ب كذا وكل آ ب بالوجود
فالنتيجة ضرورية السلب الا انه يمكن بيانه بالخلف على وجه على الاول بان
نقيض النتيجة بالامكان العام بعض ج آ فاذا قرناه بالكبرى الوجودية وقد
سبق ان النتيجة ههنا تتبع الصغرى الممكنة فى الشكل الاول ياتى بالامكان العام
بعض ج ب ولا ياتى قولنا بالضرورة كل ج ب الا ان يكون فى هذا التاليف
الصغرى ضرورية سالبة فياتى هذا البيان بعينها وينافضها الموجبة الممكنة

الجزئية

الجزئية التى هى نقيض النتيجة فيقع الخلف فيتبين صحة النتيجة الضرورية السالبة
واما اذا كانت الصغرى موجبة فلا الا اذا كان نقيض النتيجة يقرن وهو بالامكان
بعض ج آ بالصغرى الضرورية وهى كل ج ب فيتالف من الثالث والكبرى ضرورية
فيقع النتيجة على ما بين تابعة الكبرى الضرورية فياتى الوجودية الا انه تبين الثانى
بالثالث ولو اتفق بالاول كان اولى ونعلم ان نقيض النتيجة الممكنة العامة اذا قرناه
بالكبرى وهى كل آ ب بالوجود او لاشىء من آ ب كان لنا ان نعرض الممكن موجوداً
فيصير مطلقاً بعض ج آ هو بالوجود كل آ ب او لاشىء من آ ب فح يتبع الكبرى لدخول
الاصغر فى الاكبر فياتى النتيجة بالوجود كل ج ب او بالوجود لاشىء من ج ب وكنا
قد قلنا بالضرورة كل ج ب هذا خلف وهذا المحال ما لزم من فرض الممكن موجوداً اولا
من صورة القياس فيقع لكذب المقدمة التى هى نقيض النتيجة فيصدق النتيجة
وقد ذكر ههنا احتمال وهو انه اذا كان كل ج ب او بعضه بالضرورة او بالامكان كل آ ب
على ان طبيعى ج او بعضه و آ متباينان اذ لو دخل احدهما فى الآخر لتعدى اليه جهته
فلو دخل ج تحت آ كانت عليه ممكنا وقد قيل انه ضرورى ولو دخل آ تحت ج وكانت
علته ضرورياً وقيل انه ممكن هذا مح والاحوط التفصيل مع ان هذا كاف للفريح الذكية
واذا علمت هذه القاعدة فاعلم انه اذا كان جهتان تدخل احدهما تحت الاخرى عند اتفاق
كيفيته كالضرورى والامكان العام او الامتناع والامكان العام اذ كل واحد منهما
يجتمع مع الامكان على كيفية واحدة اما الامتناع مع فعلى الايجاب واما الضرورة معه
فعلى السلب وكذا الاطلاق العام فانه يعم احدى الضرورتين فى كيفية واحدة
وايضاً اذا الثانى لا كالمطلقة العامة والوجودية فانها يصدق على ايجاب الوجودية
وسلبها ولا كالامكان العام مع الامكان الخاص او الوجودية فانه يصح على طرفيها
ايضاً فاذا كان شكل الاول وقيل كل ج ب بالضرورة وبالامكان العام او الاطلاق العام
لاشىء من آ ب اذ كانت الضرورية سالبة وهما موجبتان علم ان طبيعتهما متباينتان
اذ لو دخل احد الحدين فى الآخر كان الاوسط يصح عليه كما على الآخر وهو مح فالضرورية
السالبة متعين فى جميع هذا والاحتمال ان نقول كلما ثبت على احد الحدين من

وهما اذا اختلفت
قضيتاهما لايدخل
احدهما تحت الاخرى
فانه يجي منها قياس
عند اختلاف الكيفية

الجزئيين مما لا يتصور على الثاني اما باعتبار جهة واحدة او من جميع الجهات ما هى
منه نتيجة ضرورية السلب وانما قلنا ان شرط الشكل الثاني ان يختلف بالايجاب
والسلب المقدمتان او ما فى حكمها فاما اذا اشتمل على مقدمة الضرورة وعلى الاخرى الامكان
فقد اختلفتا بالايجاب الجهات وصار اختلاف الجهات كاختلاف الايجاب والسلب
للمحمول واما الشكل الثالث فان النتيجة فيه تتبع الكبرى ايض ولكن على تفاصيل
الشكل الاول اما ما يرجع بعكس صغراه فان الكبرى باقية على حالها عند الرجوع
الى الاول فيتبعها النتيجة فيما من شانه ان يتبعه النتيجة فى الشكل الاول واما ما
لم يرجع الى الشكل الاول بعكس الصغرى بل بعكس الكبرى كالضرب الرابع منه
فظن ان النتيجة تتبع الصغرى لانها صارت كبرى الاول فيتبعها النتيجة فاعلم انا اذا
جعلنا الصغرى كبرى وعزنا ترتيب القياس تغير كل من الطرفين من مكانه فيحتاج
الى العكس ثاني والعكس فى الموجبات لا يجب ان يحفظ الجهات لما تبين لك
ان الضرورة ينعكس اعم من الضرورية والممكنة الخاصة اعم من الممكنة الخاصة فان
قيل الستم قلتم ان الممكنة العامة ينعكس ممكنة وكذا المطلقة العامة ينعكس يجوز ان
ينعكس مطلقة فاذا كانت صغرى وجعلت كبرى واستنتج فينعكس النتيجة تتبعها
النتيجة نجاب بانه ليس فى جميع الثالثات الصغرى ممكنة عامة والكلام فى الاختلاطات
بالكلية وقد ادعى الدعى ان فى جميعها يتبع الصغرى الصائر كبرى معللا بان النتيجة
فى الكبرى يتبعها وقد يكون صغرى ضرورية ووجودية وممكنة خاصة فى العكس الثاني
لا يبقى الجهة ونحن ههنا لا يصح ايض لنا من طرق العكس ان نبين ان النتيجة تابعة
للكبرى ولكن تبين فيه وفي الخاص ان النتيجة تابعة للكبرى بالافتراض فانه اذا فرض
البعض من ت الذى هو آ اوليس آ د فصار كل آ د ولا شيء فى مكان كبرى القياس
وفى الاخير يصير هو كبرى فيتبعه النتيجة حتى يتبع الكبرى فى الشكل الاول وجهته
بعينه جهة الكبرى اعنى جهة كل د آ او لا شيء من د آ وان كانت النتيجة تابعة
للصغرى الممكنة العامة ايض فاذا جاء بالافتراض اخص منها فلا ينافيها فلا يقع
خلف فصح ان جميع المواضع التى يتبع فيها الكبرى النتيجة فى الاول وفى الثالث

ايض

٧٧

ايض يتبعها نفسه مواضع اما الذى استثنوا فى الاول ما اذا كانت الصغرى و
ضرورية والكبرى ما دام ت فعلى الثالث اذا وقع التاليف كذا ثم عكست
الضرورية فانت ممكنة عامة فصار فى الاول على ما ذكر فى مواضع الاستثناء
النتيجة تابعة للصغرى الاول فى الجهة وهى بالامكان العام فلا يكون تابعة للصغرى
الثالث الضرورية ولا لكبراه فبطل قول من اثبت هذا الاستثناء فى الاول اعنى
فى الضرورية مع الكبرى المشروطة بما دام ت ثم قال فى الثالث انه يتبع النتيجة ههنا
للصغرى بتبعية الاول وكذا فيما اذا كان الصغرى ممكنة خاصة والكبرى وجودية
فان الممكنة الخاصة ينعكس عامة ويتبعها فى الشكل النتيجة لما سبق فاتى غير
تابعة لصغرى الثالث وكبراه واذا انتجت الخلف على الجهات فلا ياتى امرا فى
الامكان العام فثبت انه ليس فى كل موضع يتبع النتيجة فى الاول للصغرى
يتبع النتيجة فى الثالث لصغراه ايض وما تبين بالخلف فانه يرجع الى الشكل
الثالث ايض بالبيان الذى ذكرناه وكان حاله حال غيره فيجب ان يقال حيث
يتبع النتيجة لكبراه فى الاول يتبعها فى الثالث وفيما يتبع الصغرى فى الاول
فقد يتبعها ايض فى الثالث وقد يصير فى الثالث غير تابعة للكبرى وللصغرى وفى
الجملة فيما وراء ما يتبع الكبرى فى الاول فى المختلطات فى الثالث قد يتبع الصغرى
وقد لا يتبع الصغرى والكبرى انه انما وقع الغلط للمتقدمين
الثابتين فى المختلطات من اربعة اوجه احدها احد الممكن الخاص عند السلب عاما
كما قالوا فى المختلطات من صغرى ممكنة وكبرى مطلقة ان لم يصح ممكن ان يكون
كل ح ت الخاص فيصح بالضرورة ليس بعض ح ت ونفعقرون فى النقيض عليه و
يسمون عليه الخلف وهو خطا فانه قد يكون بالضرورة ليس وربما قالوا فى بعض
المواضع ان لم يصح ممكن ان لا يكون الخاص فبالضرورة يكون وهو خطا لما علمت انه قد
يكون بالضرورة لا يكون وثانيها انهم ياخذون المطلقة نقيضا من جنسها كما يثبتون نتيجة
المطلقتين فى الثالث بالخلف المبنى على نقيض المطلقة مطلقة بعد ان سلم
كثير منهم انها ينقلب من الايجاب الى السلب وثالثها احدهم السالبة المطلقة

معلقتين صح

منعكسة كما يعكسون كبرى الثاني المطلقة السالبة وقد عرفت انها لا ينعكس
ايضا ورابعها ظنهم ان العكس يحفظ الجهات كما حكموا ان النتيجة في رابع الثالث
تتبع الصغرى لانها تصير كبرى الاول كما سبق وهذه الوجوه الاربعة مدار ما سهوا
في المختلطات ان اعتبرت وجدت كما قلنا   وربما تاتي لمتامل ان يقول
ان الشكل الثاني ليس بناتج لذاته اذ كل ج ب ولا شيء من ا ب لا يلزم منه شيء عندهم
اصلا ولو نتج لذاته لنتج على الاطلاق بل ينتج لخصوصية المادة وليس هذا كالشكلين
الآخرين انما ينتجان في جميع المواد والجهات وانما ينتج في المطلقتين والممكنتين فهذا
لما لم ينتج في كثير من المواد على كثير من الجهات فليس لذاته ناتجا ولا موديا الى النتيجة
الا انه ينتفع به في المطالب السالبة انتفاعا كثيرا فاعتبر ضرورية اذا كان ناتجا
على الجهات يجب ان يوجد بحسب الجهات والمختلطات لا بحسب الايجاب والسلب
البحث فهذا خاصة تستخرج ضرورية من المختلطات وذوات الجهات على ما ذكرنا
من قبل بخلاف الشكلين الآخرين فانهما لا يختلف الجهات اضربهما ولا اصل نتائجها
وفي المختلطات لا يدخل سوالب الجهات بل السوالب الموصوفة بالجهة فاخطا من اورد
مكان المقدمة السالبة الضرورية ليس بالضرورة في المختلطات وفي النتيجة الاضطرارية
ايضا ليس بالضرورة   في مطارحات على الاقترانات الشرطية واما
الاقترانات الشرطية فنحذف منها البعيد الى الطبع ولو رددنا ما استخرجه المتاخرون
اجمالا ثم نعقبه بما نرى ونذكر الحق فيه وملخص ما قالوا انه قد يكون اقتران من
شرطيتين متصلتين او منفصلتين او من شرطي متصل ومنفصل او من منفصل
وحملية او متصلة وحملية والشركة في المقدم او هكذا او هي في التالي فاما اذا كان
التاليفين متصلتين فينبغي ان يكون وقوع الشركة على نسق الحمليات وهي في جزء
تام اما في تالي الصغرى ومقدم الكبرى وهو الاول او في تاليهما وهو الثاني او في
مقدميهما وهو الثالث والرابع حاله كما في الحمليات وشريطة كل شكل على ما سبق
فكل ما اعتبر في موضوع او محمول هناك معتبر في مقدم او تال ههنا وما لا ينتج هناك
فما لا ينتج ههنا وبين المنفصلتين لا يقع الاشتراك في جزء تام وفي غير التام قد

يقع

يقع الاشتراك في جزء مقدم او تال والاقرب من الطبع ان يكون على هيئة
الشكل الاول والشرط فيه ايجاب الصغرى كلية او جزئية وكلية الكبرى كيف
كانت مثاله اما ان يكون هذا العدد فردا او زوجا وكل زوج فاما زوج الزوج
او زوج الفرد او زوج الزوج والفرد جميعا ينتج ان هذا العدد اما فرد او زوج
الزوج او زوج الفرد او زوج الزوج جميعا واما اذا كان الاقتران بين الحملية
والمتصلة فاما ان يكون الشركة في المقدم او التالي فان كانت في المقدم فيحصل
نتيجة تاليها تالي القياس ومقدمها مقدم القياس والحملية كقولنا كل انسان حيوان
وكلما كان الحيوان متحركا لا بسبب خارج فهو مريد فينتج انه كلما كان الانسان متحركا
كذا فهو مريد واشكاله بعيدة من الطبع واما اذا كانت الشركة بين تالي المتصلة
والحملية فاما ان يكون الحملية صغرى او كبرى فيضعها او لا كبرى فيحصل نتيجة من
هذا الاقتران مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة تاليف التالي والحملية والشكل
الاول ما يكون الحد الاوسط محمول التالي وموضوع الحملية والشرائط على ما سبق
في الحمليات وان كانت المتصلة سالبة فيشترط ان يكون التالي سالبا حتى يكون
في حكم الموجب والا فلا ينتظم ويجوز ان يكون الشرطية كلية والتالي جزئيا او
كلاهما جزئي فيحصل على ما ذكر واثنا عشر قرينة اربعة المتصلة كلية موجبة وتاليها
اما كلي مع حملية كلية موجبة او سالبة او جزئي معها واربعة المتصلة جزئية موجبة
وتاليها مع الحملية على الاحوال الاربع وثمانية المتصلة سالبة والتالي سالب على
نسق الثمانية التي ذكرناها فيقتصر على ضربين احدهما من الايجاب الاتصالي والثاني
من السلب مثال الاول كلما كان ج ب فه ز وكل ز ا فينتج كلما كان ج ب
فه ا ومن السالب كقولنا ليس البتة اذا كان ج ب فلا شيء من ه ز وكل
ز ا فينتج ليس البتة اذا كان ج ب فلا شيء من ه ا وبعد الباقي هكذا والشكل
الثاني نشترط في انتاجه ان كانت المتصلة موجبة فعلى ما في الحمليات وان كانت
سالبة فان لم يتفق التالي والحملية في الكيف حتى يكون احدهما موجبا والآخر
سالبا كما سبق مثال الضرب الاول كلما كان ج ب فه د ولا شيء من ا د

فينتج كلما كان ح ب ت فلا شيء من ه آ وهكذا على القياس والشكل الثالث ان
كانت المتصلة موجبة محاله كما ذكر في الحمليات وان كانت سالبة والتالي سالب
وجزوية تتضاعف فلا بعد الجمع ثلا يطول مثال الضرب الاول كلما كان ح
ت فكل ب ه و كل ب آ فكلما كان ح ب ت فبعض ه آ واما ان كانت الحملية
هي الصغرى فيحصل اشكال ثلثة ولا فايدة كثيرة في ذكرها والشكل الاول
كل ب ه فان كان ح ب ت فكل ب آ ينتج انه ان كان ح ب ت فكل ه آ والتالي
كل ه د وكلما كان ح ب ت فلا شيء من آ د والنتيجة على ما عرفت وكذا الثالث
واما اذا كان الاقتران من منفصلة وحملية واحدة فان كانت الحملية صغرى فينبغي
ان يكون موجبة محمولها موضوع الانفصال كله في الشكل الاول مثاله كل ح ب ت واما
كل ت اما آ واما د فكل ح اما آ واما ب وان كانت الحملية كبرى فاما ان يكون
قضية واحدة او قضايا والتالي اما ان يكون محمول القضايا واحدا ام لا فان
كانت الحملية واحدة فالنتيجة منفصلة مانعة للخلو دون الجمع اللهم الا ان يكون
محمول الحملية مساو لموضوعها الذي هي جزء الانفصال واجزاء هذه النتيجة هي اجزاء
المنفصلة التي صغرى القياس ولكن بجعل بدل موضوع الحملية التي كان جزءا
للانفصال محمولها وان كانت الحمليات كثيرة مشتركة في محمول واحد فهو الاستقراء
التام على منهاج الشكل الاول يكون القضية المنفصلة موجبة والحملية كلية كما
ذكرنا مثاله كل متحرك اما حيوان او نبات او جماد وكل حيوان جسم وكل نبات جسم
وكل جماد جسم فينتج كل متحرك جسم فهو احد جزئ النتيجة مما يكون في جميع الحمليات التي
موضوعاتها اجزاء الانفصال والآخر موضوع المنفصلة وان كانت الحمليات كثيرة غير
مشتركة في محمول واحد فالشرايط على ما سبقت غير ان النتيجة منفصلة مانعة
للخلو دون الجمع الا على تقدير تساوي المحمولات لموضوعاتها وموضوعاتها موضوعا
الانفصال ومحمولها محمول الحمليات مثاله كل عدد اما زوج واما فرد وكل زوج منقسم
بمتساويين او غير منقسم بمتساويين والاقتران بين المتصلة والمنفصلة ان كان في
جزء تام والمتصلة صغرى وكبرى اما المنفصلة فيشترط ايجاب المنفصلة ويصح ان يوخذ

نتيجتها

نتيجتها متصلة ومنفصلة كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما
ان يكون النهار موجودا واما ان يكون الليل موجودا فيصح ان يقال كلما كانت
الشمس طالعة فليس الليل موجودا ويصح ان يوخذ منفصلة فيقال اما ان
يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا وان كانت المنفصلة سالبة
وان كان الاشتراك في جزء غير تام فينبغي ان يكون محمول تالي المتصل موضوعا
في اجزاء الانفصال في الشكل الاول والتالي موجب ينتج متصلة منفصلة التالي
متحد مقدمها ذلك المقدم بعينها وتاليها نتيجة تالي ذلك التالي مع الانفصال مثاله ان
كان هذا الشيء كثيرا فهو ذو عدد وكل ذي عدد فهو اما زوج واما فرد وكل شرطية
مركبة من شرطيتين فيها متصلة فيصح ان يقترن بمتصلتها متصلة بسيطة على نحو
ما كانت يقترن الحملية بجزء الشرطية ونسبة الحملية الى المتصلة البسيطة كنسبة
المتصلة البسيطة الى متصلتين وقد يقع الشركة في جزء من التالي فيقول ان
كانت كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الشمس غاربة فالليل
موجود ونقرن بها وكلما كان الليل موجودا فالكواكب ظاهرة ينتج ان كان كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الشمس غاربة فالكواكب
ظاهرة والشركة واقعة بين المتصلة البسيطة والمركبة في جزء من التالي بحث
وتحصيل الحق يقتضي ان لا يكون من المنفصلتين قياس حقيقي اذ لا لزوم
من حقيقيتين لمنفصلة حقيقية ولا لغير حقيقية ففي مثل قولك اما ان يكون
هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد
او زوج الزوج والفرد جميعا يصح منفصلة حقيقية كقولك هذا العدد
اما فرد او زوج الزوج او الفرد او زوجهما جميعا فان هذه الاقسام لا تجمع
ولا يخلو منها العدد وكذا كل منفصلة يقع في احد اجزائها انفصال حقيقي لا
يتعدى الى باقي الاجزاء كقولك كل جسم اما ساكن او متحرك وكل متحرك اما
ان يتحرك قسرا او طبعا او ارادة يصح النتيجة حقيقية كقولك كل جسم اما ساكن او
متحرك قسرا او طبعا او ارادة من التاليف من المنفصلتين الحقيقيتين ما لا يخفى

لم تاتي النتيجة الا
منفصلة سالبة

الانفصال الواقع فی جزوه بل یتعدی الی الجزء الآخر فح مانی منفصلة
عن حقیقة کما یقول الانسان اما ساکن او متحرک وهذا حقیقیة وکل متحرک اما
ذی نفس واما غیر ذی نفس وهذه اخری فانتج کل انسان اما ساکن واما
ذی نفس واما غیر ذی نفس وکقولک کل عدد اما فرد واما زوج وکل زوج
اما فی عقد الآحاد او العشرات او المآت او الالوف ماتی من هذین الحقیقتین
نتیجة غیر حقیقیة وهی کل عدد اما فرد واما فی عقد الآحاد او کذا بما لا ینافی
الفردیة فاذا جاءت النتیجة تارة حقیقیة ویاتی عنها سلب الانفصال الحقیقی
تارة غیر حقیقیة ویاتی سلب الانفصال الحقیقی فلا یلزم لسلب ولا ایجاب
فلا نتیجة وقد قلنا ان الانفصال واداء الانفصال علی الحقیقة وغیر الحقیقة
بینهما مانعة الخلو فقط العریة عن العناد اما باشتراک الاسم او بالتجوز وقد سبق
انه لا یتصور ان یکون بالتواطؤ فالنتیجتان لا یجمعهما الا الاشتراک الاسم
او یشابه لفظی وهو غیر صحیح فاذا لا لزوم لسلب نتیجة وایجاب مثل الاثنین
اللذین یجمع بینهما بجوز او اشتراک فلا نتیجة وهکذا التراکیب عن حملیات و
منفصلات علی ما سبق من عقد الحملیات کبری مع الواحدة او مع کثیر منها بعد
سبق ان فی محل المساواة ماتی النتیجة حقیقیة وفی غیرها ماتی حقیقیة بل مانعة
الخلو وعرفت ان مانعة الخلو ان سمیت منفصلة فذلک انما بتجوز او اشتراک و
اذ لا لزوم لایجاب ولا سلب فلا نتیجة واما الاشتراک فی جزء غیر تام کما ذکر فی
الباقیات من متصلة صغری ومنفصلة کبری علی ما یقع الشرکة فی جزء غیر
تام لا یصح فان الجزء الغیر التام لا یصلح ان یکون حدا اوسط ثم ان کان القیاس
من منفصلة ومتصلة والمنفصلة صغری والشرکة فی جزء غیر تام فلک ان تقول
ان کان هذا الانسان اکمه فهو غیر بصیر وکل بصیر اما ان یری الشیء الواحد
واحدا او یراه اکثر من واحد ینتج ان کان هذا الانسان اکمه فهو اما یری
الشیء الواحد واحدا او اکثر من واحد وهذا کما تراه غیر صحیح وفی بعض المواضع
مانی منفصلة حقیقیة صادقة وفی بعضها غیر حقیقیة وقد سبق انه لا یجمعها

الایجوز

الا بجوز او اشتراک فلا تاتی النتیجة ثم اذا جوز هذا فیصح فی الحملیات ان ینتج
فی بعض المواضع نتیجة والاشتراک فی جزء غیر تام کقولهم الانسان حیوان
مات وکل مات قابل للفساد فانما الانسان حیوان قابل للفساد فهو لا
جوزوا ان یقع فی الجهات شرکة فی جزء غیر تام ولم ما فهموا التالیف
بین الحملیات التی فهمین ولما اشترط صاحب المنطق تشابه الحد الاوسط
فی المقدمتین ونقل الحد الاوسط بالکلیة جعله قانونا کلیا حتی لا یقع غلط فی
موضع ما بسببه فاعتبار هذه الترکیبات اختلال بالشرط واذا فتح هذا الباب
یسهل علی اقل الناس مرتبة فی هذه العلوم ان یزید فی کل باب امورا و
یخصص ببعض المواد اذا عجز عن توجیه الاطراد فالحق ان هذه کلها تصرفات
فاسدة واذ کان المنطق آلة وانما ینفع فیها ابحاث لا تخل بآلتها ومن یزید فیه
شیأ یجب ان یزید امرا ینتفع به فی العلوم الاخری نفعا ظاهرا الا نادرا یستغنی
عنه فمن هذه التراکیب ما لا یستعمل فی العلوم ومع هذا فیه تحیل شرط عام النفع
وخروج عنه وکل وضع لقانون عدیم النفع او نادره یتضمن الاختلال بقانون
نعم نفعه وضع فاسد فاکثر هذه التالیفات وضعها وضع فاسد وتطویل الکتب و
تشویش علی المشتغلین بلا فایدة فان لم یکن الحکمة الا البحث عما حرر فی هذه الاوراق
التی تداولونها کانت التطویلات فیها فایدة ولکن الامر اعظم منه ووراء الاقاویل
خطوب عظیمة اشتغل فضلاء المتقدمین فصرف عنها المتاخرون باشتغالهم بالکلام
المزخرفة فحرموا الوصول الی الحکمة ثم ان عد من تراکیب الشرطیة مع الحملیة وزید
فی ضروبها مبلغ الشرطیات سوالب صغریات توالیها ایضا سوالب کقولک ان
کانت الشمس طالعة فالنهار لیس موجودا وهذه بعینها موجبات وحکمها کما یقول
کلما کانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان سلب الایجاب فهذه بعینها تراکیب
الموجبات لا تراکیب سوالب والصغری موجبة فی الکل فثمانیة اضرب ساقط
لا حاصل لها غیر التطویل ولو رای العلماء المتقدمین فیه فایدة اکثروا ضروب
الاشکال فی الحملیات الصرفة باعتبار سلب السلب فی تراکیبها الکثیرة وادت اضرب

لايخفى ثم ان لقايل ان نقول حد لا ان تركيب الشرطية المتصلة مع الحملية اما
ان يكون بحيث يقع الشركة بينهما في جزء تام للمتصلة من حيث هي متصلة اي حد
جزئيها او في جزء غير تام لاحد جزئيها والاول لا يتصور فان الجزء التام للمتصلة بما
هي متصلة لا يصير جزء واحدا الحملية واحدة بل هو نفسه حملية عند التحليل تركب الحملية
مع الشرطية من حيث هي شرطية انما كان يصح ان لو صح نقل جزء تام للمتصلة اعني احد
جزئيها يصير احد جزئي الحملية واذا لم يكن هذا فالتاليف انما هو بالذات بين التالي
والحملية او بين المقدم والحملية واذا كان بين احدهما والحملية وانما يا في التاليف
بالذات الناتج من جزئين وانما يكون احد جزئي المتصلة جزءا عند التحليل فكل من تركيب
مثل هذا القياس محلل في نفس الحملية عن جزء المتصلة وتوابعها مع حملية ويستنتج
ثم يؤلف النتيجة مع مقدم المتصلة اذا كانت الكبرى حملية لان دخول الاصغر تحت
الاكبر كان مشروطا له وعلى هذا غيره فالضروب بعينها بالذات هي ضروب الاشكال
والمقدم كشرط مستقل لا مدخل له في تعديد الضروب وتضعيفها فاصلح الاقترانات
الشرطيات ما بين المتصلات الصرفة ونقد ما بين المتصلة والحملية هي الكبرى
وما بين حملية صغرى ومنفصلة كبرى والاستقراء التام دون تضعيف ضروب ما وراء
محلل واكثره ابعد من الشكل الرابع المهجور البعد بينه الطبع لقياسيته مع فساده من
جهات اخرى . في القياسات الاستثنائية والاستثناء هو
رفع او وضع لاحد اجزاء الشرطية ليلزم منه وضع او رفع للباقي من الاجزاء وهذه
هو المشهور وفيه ترديد وانفصال بين الوضع والرفع كما ترى وقد ذكر ان مثل
هذا التعريف ليس بجنس بل يجب ان يذكر فيه ما يعم القسمين جميعا ومن اوجب
ذلك فليجعلها في مثل ان يقول الاستثناء هو ما وازد جزء تام الشرط لحكم تصديقي
على وجه يلزم منه ومن المقدمة الشرطية لذات هذا التاليف حكم ما تصديقي و
الباقي من الاجزاء ومن امن الالتباس له ان يقتصر على الحكم ويحذف منه التصديق
ويعرف من هذه العبارة ما ينافي بان يقال انه جعل احد الاجزاء التامة للشرطية
مقدمة مستعملة مؤلفة معها ليلزم عنها عند التسليم تصديق ما في الباقي من الاجزاء

والمقدمة

والمقدمة المستثناة هي التي اوردت عن الشرطية للزوم ما يلزم وبالجملة يجب ان
يكون الاستثنائي في الشرطيات المركبة عن الحمليات من شرطية وحملية وفي الشرطيات
المركبة من شرطيتين تركب القياس من الشرطية المركبة ومن شرطية ما ومن حكم
ما تركب منه والمتصلات قد عرفت انه يستثنى فيها عين المقدم لعين التالي ونقيض
التالي لنقيض المقدم ولا يستثنى نقيض المقدم لنقيض التالي ولا عين التالي
لعين المقدم لجواز ان يكون التالي اعم كما يقول ان كانت الظهيرة حاصلة فالنهار
موجود ويلزم من وضع الاخص وصدقه وضع الاعم وصدقه ولا يلزم من وضع الاعم
وصدقه وضع الاخص وصدقه ويلزم من رفع الاعم وكذبه رفع الاخص وكذبه ولا
ينعكس ايضا وما يقال ان في محل المساواة يستثنى على الطرائق الاربعة ان
فعل ذلك فاستثنى عين التالي او نقيض المقدم فلا يكون القياس منتجا بذاته بل
بخصوص المادة وحيث كان التالي اعم فادرج فيه السلب يجوز ان تجعل مقدما
والمقدم المدرج فيه السلب تاليا لان نقيض الاعم اخص ونقيض الاخص اعم كما
يجعل في المثال المذكور فيقول ان لم يكن النهار موجودا فلا يكون الظهيرة حاصلة
وكذلك يفعل بالموضوع والمحمول وظن بعض الناس ان المتصلة ينعقد ان يكون
ممكنة اي الشرطية من جزئيها بالامكان كما يقول يمكن ان يكون زيدا في السوق
ان يكون قايما وهو غير صحيح فان الربط بين الجزئين في المتصلة يجب ان يكون باللزوم
فاذا كان بالامكان فلا ارتباط ولا اتصال ثم اذا كان الامكان جهة لا يكون جزء المقدم
ولا التالي فلا يقع في الاستثناء فانه كان الجهات لا ينقل مع الحد الاوسط في
الاقترانيات فكذا في الاستثنائيات ولان الاستثناء كالحد الاوسط ينقل على اثنين
التي كان في المقدمة محذوف الربط واذا صدقت الجهة لا يصح الاستثناء بوجه فلا
يمكن ان يقال لكنه في السوق فهو قائم او لكنه ليس بقائم فليس في السوق الا ان
تجعل الجهة جزء التالي كما يقال ان كان زيد في السوق فيمكن ان يكون قايما فح يصح
الاستثناء على الطرائق المذكورة ومنها من ظن ان المتصلة تكون وجودية ويدخل
في الاستثنائيات فانه اذا كان كذا كان الاتصال بين الجزئين حالا ما لا دائما وتحذف

الجهة عند الاستثناء والاستنتاج فانها ليست جزأ للمقدم ولا للتالي فلا يلزم من
الاستثناء ومن تسليمه شيء اذ قد ينفصل المقدم عن التالي في وقت ما الا ان يجعل
الوجود جزأ للتالي والمقدم وينعكس في الاستثناء على ما سبق في الامكان واما الموقتات
فانها لا ينفع فيها الاستثناء فانك اذا قلت قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالسماء
مصحية او ليست السماء مصحية فليست الشمس طالعة وفي استثناء العين قد يتاتى
ان تحتال بنقل السور الجزئي الى النتيجة ولا يخلو عن تعسف ما واما المنفصلة فحال الاستثناء
فيها على خلاف المتصلة اذ المتصلة كان لا يلزم فيها الوضع من غير الوضع والرفع من
غير الرفع والمنفصلات فيها لا ينتج من الوضع وضع ولا من الرفع رفع بل الوضع فيها
من الرفع والرفع فيها من الوضع فالمنفصلة الحقيقية ان كانت ذات جزئين يستثنى
فيها عين احدهما لنقيض التالي ان كان المطلوب النقيض او نقيض احدهما لعين الآخر
ان كان المط عين ذلك الجزو في الاستثنائيات يجب ان يستثنى عين ذلك المط و
يكون اخص من المط وان كانت المنفصلة ذات اجزاء فيستثنى عين احدهما حيث
يتعين ذلك لينتج نقيض البواقي ويذكر اما مسلا او سليا للانفصال او يستثنى
نقيض احدهما حيث يجب ذلك فينتج منفصلة في البواقي ولا يتعين من ذلك احدهما
وان كانت المنفصلة كما يقولون غير حقيقية فمانعة الجمع يستثنى فيها العين لينتج النقيض
ولا يستثنى فيها النقيض للعين ومانعة الخلو يستثنى فيها النقيض للعين والمحرفات
كما يقولون لا يكون هذا المحل اسود وهو ابيض وهذا ما خذونه في المشهور محرفة عن
مانعة الخلو فقط كما يقولون اما ان لا يكون هذا المحل اسود واما ان لا يكون ابيض فالموافقة
بالجزئين لمانعة الخلو استثناها كاستثنائها فالموافقة في جزو كما سبق فيستثنى فيها
غير المخالف في الكيفية لانتاج غير الموافق ونقيض الموافق لنقيض المخالف والحق
ان هذه اعني قولنا لا يكون هذا المحل اسود وهو ابيض ان كان محرفا عن منفصلة و
عن مانعة الجمع فقط لانها مشعرة بمنع الجمع ثم يلزم من منع الجمع فقط انه اذا دخل اداة
الانفصال في سلبي الجزئين يصير مانعة الخلو فقط فاذا اخذت محرفة مانعة الجمع
يكون عين الموافق نا تجا لعين المخالف لنقيض الموافق وهذا بحث تقارب فيه كما

ويقولون منها محرفة اخرى سهوا يقولون اما ان لا يكون هذا المحل اسودا الا و يكون ابيض ه

واعلم ان من اخذ من محرفات المنفصلة قولنا زيد في الماء او يغرق سهى فان
الجزئين المذكورين قد يجتمعان وقد يخلو منهما الشيء فليس في قوة منفصلة حقيقية
ولا غير حقيقية والمنفصلة التي لا يتناهى اجزاؤها مع تمييها قضية الا ان يجمع الغير
المتناهي في قسم واحد مع بصير ذات جزئين كقولك اما ان يكون هذا العدد زوجا
اثنين او اكثر وليس صورته المنفصلة الغير المتناهية لعدم الفايدة في استثنائها بل
الاستحالة صير ورتها قضية بالفعل واورد بعض اهل العلم ان كانت من سالبتين
يستنتج فيها النقيض للعين لا غير وهو ليس بصحيح فان الحقيقية كقولنا هذا العدد
اما ان لا يكون زوجا واما ان لا يكون فردا فان اللازوجية ولا فردية لا يجتمعان
في عدد ولا يخلو منها عدد يستثنى فيها على ما سبق العين للنقيض والنقيض للعين
انما يصح ما ذكر فيما اذا كانت مع السلبين مانعة الخلو فقط
في مطارحات على القياسات المركبة القياس لا يتركب من اقل من مقدمتين وهذا
اجمال ظاهر فان القياس قول مؤلف من قضايا اذا سلمت كذا والقضايا بالفعل تكون
اكثر من واحد فاذا عرف الاصطلاح لا يحتاج مع ذلك الى حجة فان القياس لا يتركب
من اقل من مقدمتين الا ان ههنا امرا آخر وهو ان ندعي ان حجة ما لا تؤدي بذاتها
الى مط ولا تكون بحيث لو سلمت يلزمها تصديق آخر الا ان يكون من مقدمتين فان
المط اما ان يناسب المقدمة كله او جزؤه فان ناسب كله فالمقدمة شرطية لا بد فيها من
رفع او وضع فلا بد من الاستثناء بمقدمة اخرى وان ناسب المقدمة جزو المط فلا بد مما
يناسب جزوها الآخر فان المقدمة في غير الاستثنائيات الآخر واحد من المط والجزء
الآخر ليس فيها والمط هو ربط احد الجزئين بالآخر فيحوج اليه الى مقدمة اخرى فان
قيل هب انكم اصطلحتم على ان القياس قول مؤلف من قضايا كذا وكذا فلم قلتم انه لا
يجوز ان يكون امر ينتج به أ يلزم من تسليمه تسليم قول آخر هو مط وهو قضية وحده كما
سبق في العكس وعكس النقيض ان الشيء يلزمه لذاته صدقها وعدم صدق نقيضه
فينتج بالاصل على صحة القضية التي هي العكس وهي قضية واحدة لزم عنها على
تقدير التسليم لذاتها قول آخر فهو حجة موجبة لذاتها قول آخر فهي حجة موجبة

لانا سبه

لذاتها يجاب بان تسليم القضية يجب عنها لذاتها صدق عكسها فيه تفصيل فانه ان عنى
به ان كل من سلم كلية في اي مادة كانت ان يسلم صحة القضية التي هي عكسها النفس
تسليم الاصل فهو محوج الى اعتبار وسط فهذا يخالف قواعدهم فانهم بينوا ببيان ماد
حجة ان الكلية الموجبة ينعكس جزئية موجبة والجزئية الموجبة ينعكس مثلها ثم
اذا احتاز الى مادة خاصة ان كان يعلم صدق الاصل فيها وصدق القضية
التي هي عكسها لا من حيث انها عكس بل من حيث انها قضيتان يعلم صدق كل واحد
من نفسه فظن ان كل واحد منهما يثبت عنده بحجة غير ما للاخرى من حيث كذا اما
احتج بصدق ما هي اصل على صدق ما هي عكس بل كلاهما على هذا التقدير
متكافيان فان لم يكن كذا بل استدل على ان القضية التي هي الاصل اذا صدقت
يلزم منها صدق الاخرى لا رجوعا الى الفطرة بل بناء على ان عكس كذا او كذا فقد
تركب حجة فيه ذات مقدمتين كما يقول قولنا كل فلان بهمان قضية كلية موجبة
وكل كلية موجبة ينعكس جزئية موجبة قولنا كل فلان بهمان ينعكس جزئية موجبة
ثم ان منع الكبرى وهي ان كل قضية موجبة ينعكس جزئية موجبة يذكر في تقريره
الحجة المذكورة في تصحيح العكس بها فثبت انه على طريقة المشائين لا يلزم من نفس
تسليم قضية تسليم قضية هي عكسها دون اعتبار حجة او مقدمة بالفعل مذكورة او
مفروغ عنها فترك لظهورها وكذا عكس النقيض واما كون القضية موجبة لبطلان
نقيضها فاذا سلمت القضية نفس حقيقتها هي بطلان نقيضها ليس شيء يبقى مطلوبا
بعد تسليم القضية كيف والعلم اعتقاد ان الشيء كذا وانه لا يتصور ان لا يكون كذا
وعلمنا بكذب ان زيدا عالم هو انه ليس بعالم ثم ان لم يوجد كذا فحاله حال ما سبق في
العكس فانه ان عرف بالفطرة صحة الشيء وبطلان نقيضه فلا احتجاج لاحدهما على الآخر
وان استدل في مادة معينة على بطلان النقيض بناء على صحة نقيضه فهنالك مقدمة
كلية مفروغ منها يثبت بها قولنا اذا صح كذا بطل كذا ينضم الى قولنا هذان يتناقضان
وهي ان كل متناقضين يلزم من صدق احدهما كذب الآخر فهذان كذا ثم تم قياسا
وعلى ما سنذكر في تحليل القياسات فدل على ان في مثل هذه الاشياء مقدمة

اخرى

مستورة

اخرى او مقدمات في مواضع الاستدلال بها يستدل فلا بد في مواقع الاحتجاج
من اكثر من مقدمة واحدة لا مستورة فيها اصلا ومن المشهور انه لا قياس واحد من
اكثر من مقدمتين اما في الاقترانات في الحمليات الصرفة والمتصلات الصرفة فذلك
ظ فان الحمل الحملي ليس فيه الا موضوع ومحمول فاذا اقترن مقدمتان احديهما خصت
بالموضوع والاخرى بالمحمول فتم قياس واحد ناتج لهما وكذا المقدمتان المتصلتان ثم ان
وضعت مقدمة اخرى ان لم يناسب النتيجة اصلا فلا مدخل لها في انتاجها وان ناسب
النتيجة كلا او جزئيا بحيث جزءاها اجزاء النتيجة فهي هي وان ناسب بجزء واحد واضيفت
الى المقدمتين لا يناسبهما جميعا فانها ان ناسبهما بجزء واحد كانت ناسبت النتيجة
ايضا فليس اشتراكها مع كل من المقدمتين في الاصغر وحده ولا في الاكبر وحده
لان كلا من المقدمتين يختص باحدهما ليس بالآخر حتى يشارك باحدهما جميعا وليس
الاوسط وحده فان الاوسط لا يوجد في النتيجة وقد قلنا انها مناسبة للنتيجة ايضا
فاذا ناسب النتيجة فلا بد ان يكون فيها احد الطرفين واذا ناسب جميع المقدمتين
ففيهما الاوسط فهي بعينها احدهما وان شاركت النتيجة وشاركت احدى المقدمتين
لا غير فان كانت الشركة مع المقدمة غير ما به الشركة في النتيجة صار الحد الاوسط
المشترك بين المقدمتين المنتجتين مذكورا في نتيجتها وهو محال وان كانت الشركة مع
المقدمة الواحدة والنتيجة في جزئين مختلفين فهو محال آخر يلزم ان يكون الجزء الذي به
خالف النتيجة غير الاصغر والاكبر فيكون الاوسط والاوسط مشترك كان في المقدمتان
جميعا هو القسم السابق وقد فرض انها ما شاركت الا احدهما وهو محال ثم لا حاجة الى
هذا كله بل يكفي ان يقال ان ما يناسب النتيجة فلا مدخل وان ناسبها الكل واحد من
المقدمتين فيقع الشركة بين المقدمات او مقدمتين في جزء هو جزء النتيجة فيصير الوسط
الواجب السقوط جزء النتيجة وهو محال **اجمال آخر** ان كان قياس اقتراني مركب
من ثلث مقدمات لكل مدخل في نتيجة واحدة ولا يكفي ههنا اثنان فلا يقع على
شكل من الاشكال فيكون قياس اقتراني ناتج باعتبار اشتراك في حد واحد اوسط
لا يقع على شكل من الاشكال فهو غير ممكن **اجمال آخر** ان كان قياس احد

اقترانی من الحمليات الصرفة على حملية واحدة او منفصلة واحدة وللكل مدخل
وهي متكافية فيلزم ان يكون الحملية الواحدة الربط فيها في ثلثة اجزاء مستقلة
بالربط او الشرطية المتصلة الواحدة كذا وهو صح عبارة اخرى اجمالية المقدمة
اذا كانت اكثر من شيئين او من تباينت الثلث من جميع الوجوه فلا اقتران و
ان باينت الواحدة الاثنين من جميع الوجوه فلا يقترن معها وان وقعت الشركة
بين الثلثة على الاختلاف فبينها حدان اوسطان مختلفان والاوسط في الاثنين
طرف واحد فيما بين احدهما والثالثة فيحصل نتيجتان مختلفتان من اثنين مختلفين
يحذف في كل نتيجة اوسط آخر فهما قياسان لنتيجتين لا على نتيجة واحدة وان وقعت
الشركة بين الثلثة لا على الاختلاف بل في شيء واحد لا غير فاما ان يحصل نتيجة واحدة
باصغرين واكبر او اكبرين واصغر وهو محال او نتيجتان فيهما قياسان هذا في الاقتران
الكاين من الحمليات الساذجة والمتصلات الساذجة وسياتي باقي الاقترانيات
اما في الاستثنائيات فان المتصلة الواحدة ان اخذت مقدمة على حيثها والقياس
استثنائي فليس الا الاستثناء المقدمة اخرى فهما مقدمتان لا غير وان اخذت مع
قضية لا على نسبة فلا مدخل لاحدهما في الاستثناء الواحد وان اقترنت المتصلة
بشيء على نسبة لا انتاج منه اقترانى فلا يقع الاستثناء الا متصلة هي نتيجتها وبالجملة متصلة
واحدة وهذا ايضا ظاهر واما المنفصلة فانا اذا قلنا هذا المتحرك اما ان يكون حيوانا او
نباتا او جمادا هذه مقدمة واحدة فاذا اردنا استثناء العين للنقيض ضممنا اليها حملية
اخرى فيكون من مقدمتين وبقي ما اذا كان مطلوبنا غير واحد من الاجزاء الثلثة فا
يحتاج ان يقال مثلا لكنه ليس بجماد ولا نبات وهما قضيتان كما ترى ومع المقدمة
المنفصلة ثلث قضايا فاما ان يقال للقضيتان في الاستثناء مقدمة واحدة وذلك
غير جايز وقيل المقدمة هي قضية جعلت جزء قياس فلا يتصور ان يكون قضيتان
مقدمة واحدة بل مقدمتان واما ان يقال قولنا هذا غير جماد وغير نبات قضية
واحدة ذات محمولين مستقلين وهو محال واما ان نستنتج غير احد الاجزاء في المنفصلة
الكثيرة الاجزاء دون ذكر نقايضها وهو صح ايضا واما ان يقال القياس المؤدي بذاته

احد الاجزاء والباقي زايدا او اثبات لمقدمات هذا القياس وهو غير جايز ايضا
فان المقدمات المسماة لمقدمتي القياس اذا حذفنا يلزم من القياس نفسه انه اذا
سلم من مقدمتاه يجب تسليم النتيجة وفي المتصلة المذكورة ما لم يذكر القضايا كلها وسلم
المجموع ولا يلزم من تسليمه تسليم النتيجة واما ان يقال مط واحد قد يكون بحيث لا يمكن
اثباته بقياس واحد بل بقياسين ينتجان بالذات مجموعها لا كل واحد منهما نتيجة واحدة
وهو فاسد ايضا واما ان يكون قولهم ان قياسا واحدا لا يتركب من اكثر من مقدمتين م
مخصصا بما ليس فيه منفصلة يحوج الى كثرة قضايا اما في الاستثناء او في الاستقرا
التام كما يقال كل متحرك اما جماد او حيوان او نبات وكل جماد جسم وكل حيوان جسم
وكل نبات جسم فان هذه قضايا كثيرة وقولنا كل متحرك جسم الذي هو النتيجة لا يلزم
ههنا الا من تسليم هذه القضايا كلها ولا يصح ما يقوله بعض الظاهريين ان كلها مقدمة
واحدة فانا نقول كل حيوان ونبات وجماد جسم لما بين لك فيما سبق انه لا يكون جميعها
او يقال انها نتيجة لا تقوم عليها قياس واحد بالذات وهو صح ايضا فان القياسات
وان كثرت في تبيين مقدمات قياس مط يكون الناتج بذاته قياس واحد واذا اعتبرت
تبين لك الصحيح فيما ذكرنا واما القياسات المركبة فانها قياسات تسوق نحو نتيجة واحدة
وهي مسماة لمقدمتي قياس ناتج لها بالذات وينقسم الى قسمين الى ما ذكرت فيه النتايج
مجعولة تارة نتيجة وتارة مقدمة والى ما يطوى فيه النتايج فلا يذكر فيه الا النتيجة
الاخيرة مركبة من اكثر اجزاء المقدمات واصغر اقلها والناتج بالذات لها هو القياس
المؤلف من هذين المقدمتين وقد ظن ان قول القايل كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وكلما كان النهار موجود فالاعشى يبصر والشمس طالعة فالاعشى يبصر
قياس بسيط من هذه المقدمات وهو خطأ فانه مركب مفصول وقد طوى فيه كلما كانت
الشمس طالعة فالاعشى يبصر ولا بد منه مجعولا تارة وتارة مقدمة ثم يستثنى وقد
ظن بعض اهل العلم ان هذا يمكن ان يتم قياسا منتجا على هذه النتيجة مع هذه
الاستثناء مركبا دون قياس اقتراني بان يجعل استثنائيا كما يقال كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود والشمس طالعة فالنهار موجود كلما كان النهار موجودا فالاعشى

سصر لكن النهار موجود فالاعشى مبصر واقول ان هذا لا يتصور ان يتادى الى هذا
الاستثناء المذكور والنتيجة ما لم يجمع طرفا القياس المذكور فان قولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالاعشى يبصر قياس
اقتراني صحيح وما لم يجتمع الطرفان وهما قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالاعشى
يبصر لا يمكن الاستثناء المذكور لان استثناء الشمس طالعة يلزم ان الاعشى مبصر يستدعي
ايصالا فيما بينهما والاتصال فيما بينهما هو نتيجة القياس المذكور وحذف الاوسط وجمع
الطرفين لا يمكن الا بقياس اقتراني وفيما ذكر على طريقة الاستثنائي يحذف استثناء
المقدم المذكور وهو قولنا كلما كانت الشمس طالعة   قد ذكر ان كل قياس
استثنائي اتصالي فيه متصلة منطوية تذكر بالقوة كقولك اما ان يكون هذا العدد
زوجا او فردا لكنه ليس بزوج فهو فرد فكانه قيل اذا لم يجتمع القسمان المذكوران وجودا
وعدما وليس احدهما فتعين الثاني ولا بد من استثناء آخر لعين المقدم لينتج
غير التالي والواجب ان يقال ان كل قياس استثنائي من المنفصلات في قوة
استثنائي من المتصلات لما سبق من قبل ان كل واحد من المتصلة والمنفصلة في قوة
الآخر لانه لا ينتج الاية فان ما كان متمما للقياس لا يكون فاما مقام كله معينا عنه بحيث يكون
ذكر القياس معه لغوا وقولنا اذا لم يخل هذا العدد من القسمين المذكورين اي الزوجية
والفردية ولم يوجد احدهما وهو المذكور بخصوصه فتعين الثاني هذا انفسا انتج المطلوب
دون الحاجة الى القياس الاول ولا كذا المنطوي بلى ان قيل انه يتاتى معه اضمار هذا
الاتصالي المذكور فهو صحيح لما بينا انه في قوة واضمار المتصل في القياس الاتصالي
الاستثنائي اقرب من اضمار الانفصال في القياس الاستثنائي الاتصالي لان الانتاج
فيه دعوى لزوم ما هو مناسب للانفصال اما لا يمكن ان يكون هذا بيانا لانه منطوية او
متمم له وفي قياسات الحمليات يمكن مثل هذا الاضمار الانفصالي ولا يلزم احتياجا اليه
فيقال كلما كان كل ج ب وكل ب ا فيلزم ان يكون كل ج ا ثم يستثنى العين للعين
وعلمت ان تكثر القضايا في المقدم لا تكثر المتصلة   واعلم ان
ما يقال ان كل ما يصح انتاجه بالاشكال الثلثة فهو ابين مما لا يبين الا بشكل واحد والذي

تبين

تبين بضروب كثيرة ابين واسهل بيانه مما لا يثبت الا بضرب واحد فيه تفصيل
وقالوا الكلي الموجب اصعب اثباتا من جميع المطالب لانه لا يتبين الا بضرب
واحد من شكل واحد وهو الاول وابطاله سهل فان نقيضه هو الجزئي السالب ابين
فانه يتبين في ثلثة اشكال بستة ضروب وضده ايضا ابين وهو السالب الكلي
يتبين في الشكل الاول والثاني بثلثة اضرب فيها بتسعة اضرب مبطله اما بالتضاد
او بالتناقض وضرب واحد منتج له واثبات الكلي اصعب من اثبات الجزئي لان الكلي
اذا ثبت ثبت الجزئي ولا ينعكس ثم الكلي يبطله الكلي بالتضاد والجزئي بالتناقض و
الجزئي لا يبطله الا الكلي بالتناقض والجزئي المطلق كيف كان يتبين في الاشكال
الثلثة بعشرة ضروب والكلي لا يتبين الا في الشكلين باربعة ضروب والجزئي
الموجب يتبين في اربعة اضرب في الشكلين الاول والثالث والكلي السالب
الذي هو نقيضه لا يتبين الا بثلثة اضرب في الشكلين الاول والثاني وضد
الكلي السالب وهو الكلي الموجب يتبين بضرب واحد فيبطل الكلي السالب خمسة
اضرب ويصححه ثلثة وابطاله ايضا اسهل من تصحيحه هذا على ما قيل وهو محل النظر
مباحثة وتحقيق   فنقول قولهم ان الكلي الموجب اصعب اثباتا والجزئي السالب
الذي هو نقيضه سهل وكذا غيرهما اما ان يعني بحسب الصورة او بحسب المادة التي صح
او بحسبهما جميعا ولا يتصور ان يكون بحسب الصورة فان الكلي الموجب من حيث
هو كلي موجب نتيجة الضرب الاول من الشكل الاول وكما ان الشكل الاول ابين
الاشكال فالضرب الاول ابين الضروب هو الكلي والكلي الموجب يتبين بما بين الضروب
فهو الى البيان اقرب وان كان بحسب المادة فلا يصح الحكم المطلق فان من المواد
ما يصح فيها الكلي الموجب ولا يصح السلب الجزئي اصلا ومن المواد ما يصح فيها السالب
الجزئي ولا يصح الموجب الكلي اصلا فاذا كانت المادة صحيحة يكفيها ضرب واحد اي
ضرب كان وان بين ذلك المطلوب على تلك المقدمات ضروب كثيرة لا تزيد على البيان
بضرب واحد شيئا وان كانت المواد حقة وثبت بضروب كثيرة لا تفيد ما ثبت ثم
ان من العجب ان من حيث الصورة جميع ضروب الشكلين يعود الى ضرب من

الضروب الشكل الاول فالسالب الجزئي يتبين بضرب واحد من الشكل الاول وبما
يتبين بضرب واحد من الشكل الاول فان جميع الضروب لا يمكن منها على ما اشتهر
منهم الا بضروب الاول فالكلي السالب يتبين بضرب واحد منه او يحتاج اليه التبيين
في الاخير البتة وكذا الجزئي الموجب والكلي الموجب بضرب واحد ايضا لما تبين ذكرنا
ثم ان اخذ بحسب الوضع او الحمل الطبيعي ففي اكثر المواد الطبيعي فقط واحد بل
على ضرب واحد وسنذكره وان كان بحسب المواد والضروب جميعا فيختلف الحال
باختلاف المواد وظهورها وخفائها واحوالها واوضاعها الطبيعية فلا يمكن الحكم على مجرد
القضايا وان عني بذلك ما لا يختص بمادة مادة اي مادة كانت ولا السالب من
حيث هو السالب والموجب من حيث هو موجب بل ان القضايا الكلية كلها والسوالب
كلها ان اعتبرت يكون نسبة جميع السوالب كيف كان او الجزئيات منها الى الاثبات
بالاقيسة الكثيرة اقرب من نسبة جميع الموجبات فليس هذا كلاما عليا ولا بالي لسان الحكم
والاعتبار وكانه يشبه احتمالات الفقهاء فليس فيما ذكروا في هذا بيانه وقوة على ان
القضايا المحصورات كلها في القوة موجبة كلية اما السالبة الكلية اذا جعل السلب جزء
محمول لها صارت موجبة كلية واما الفرق بين السالب البسيطة والموجب المعدول
في المعدوم فقد ذكرنا كيفية حاله في المحصورات في باب العدول والتحصيل وان امره
في المقول على الكل قريب واما الجزئيات فلها في انفسها كل بعض اسما معينا فيصير
كلية ويصير موجبة فالكلية الموجبة ام القضايا لان جميع القضايا في قوتها
في قياس الخلف وقد علمت انه من جملة الاقيسة المركبة وهو قياس يثبت حقيقة المط
بابطال نقيضه لمحال يلزمه فاذا بطل النقيض تعين المط اذ الحق لا يخرج من احد طرفي
النقيض وهو مركب من قياسين اقتراني واستثنائي مثاله انه لم يصدق قولنا ليس بعض
ح ب فكل ح ب وكل ب ا مقدمة صادقة بنفسها او بينة بقياس فينتج ان لم يصدق ليس
بعض ح ب فكل ح ا وقد كان اقتران القياس من متصلة وحملية ثم ياخذ النتيجة
ويستثني نقيض تاليها فينتج نقيض المقدم فنقول لكن ليس كل ح ا فينتج قولنا ليس
لم يصدق قولنا ليس كل ح ب بل هو صادق وهو في الجملة اخذ نقيض المط وتركيبه

مع مقدمة صادقة واستنتاج المح عنه حتى يتبين ان المودي صدقه الى
المحال ثم ان يتبين ان الكذب المحال لم يلزم من الصورة ولا المأخوذة
صادقة فتعين كذب نقيض المط ولا نبني الخلف على الضد كما يقال ان لم
يصح كل ح ب فلا شيء من ح ب لان المتضادات وان لم تجتمع على الصدق
تجتمع على الكذب فلا يلزم من بطلان ضد الشيء صحة ذلك الشيء فالكلي الموجب
لا يمكن بيانه بالخلف على الشكل الاول لان نقيضه سالبة جزئية غير صالحة
لكبروية لانها جزئية ولا لصغروية لانها سالبة ويمكن بالشكل الثاني بان يجعل
صغراه وبالثالث بان يجعل كبراه والكلي السالب امكن بيانه الخلفي بالاشكال
الثلثة لان نقيضه هو الموجب الجزئي وهو صالح لصغروية الاول والثاني لا غير
ولصغروية الثالث وكبرويته والجزئي الموجب يتبين ايضا بالثلثة لان نقيضه
السالب الكلي وهو صالح لكبروية الاول والثالث لا غير وصغروية الثاني وكبرويته
والجزئي السالب نقيضه الكلي الموجب وهو صالح لصغروية جميع الاشكال و
كبرويتها واما رد الخلف الى المستقيم فياخذ النقيض النتيجة المحالة ويقرنه مع
المقدمة الصادقة فينتج المط بعينه سواء كان الكلي الموجب وهو المط وقد
بين ان بيانه ليس الا بالثاني والثالث فيرتد الى الاستقامة على منهاج الاول
والكلي السالب بيانه الخلفي بالثلثة والمقدمة الصادقة ان كانت سالبة و
استعملت على نهج الاول والثالث فيرتد عند الاستقامة الى الثاني ومنه يرتد الى
الاول وان كانت موجبة فلا قرينة لها في الثاني اذ لا يأتي فيه من الموجبتين
قياس الا على ما استثني بل يتبين بالاول والثالث بالقياس الخلفي فان كا
الصادقة كبرى فيهما فالارتداد الى الثاني ولا يمكن في الاول جعل الحد الصغرى فيصير
الكبرى جزئية ويمكن في الثالث ويرجع عند الاستقامة الى الاول والجزئي
الموجب بيانه الخلفي على الاشكال الثلثة ممكن فاذا ارتد رجع الاول الى الثالث
والثالث الى الاول وفي الثاني ان استعملت الحقة كبرى فالى الاول والا
الى الثالث والجزئي السالب قد تبين امكانه على الاشكال الثلثة فان كانت

المقدمة الصادقة موجبة فيرجع
فالاول والثالث فان كانت

كبرى فيها الى الثانى والاتى كل واحد منهما الى الآخر وان كانت سالبة لا يمكن
فيها الكبرى لما علمت وترد ما عند الاستقامة الى الثانى وفى الثانى اذا استعملت
الصادقة السالبة الكبرى فالمرد الذى الاستقامة الى الاول ولا الى الثالث ولا
يمكن احد الخلف فى الثانى موجبة   وان ضبطت ما ذكرنا لك ان
تعتبر بنفسك عكس القياس هو اخذ نقيض النتيجة او ضدها ويقرن بها احدى ‌ الاشكال و عكس القياس
المقدمتين فينتج نقيض المقدمة الاخرى او ضدها واذا اردت ان تحذف اداة
الترديد والانفصال فيأخذ انه احد مصادم النتيجة المشارك لها فى الاجزاء
الاصلية وتقرنه باحدى المقدمتين فينتج ما يبطل المقدمة الاخرى ويستعمل فى
الجدل لابطال القياس مثالا من الشكل الاول كل ج ب وكل ب آ فكل ج
آ وضده لا شئ من ج آ ونقيضه ليس بعض ج آ وقرنا احدهما بالكبرى ينتج من
الثانى ليس بعض ج ب ان قرنا النقيض او لا شئ من ج ب ان قرنا الضد فيبطل
الصغرى الاقتران الاول بالتناقض والثانى بالتضاد وان قرناهما بالصغرى
لا ينتج الا ابطال الكبرى بالتناقض لان التاليف من الثالث وقد عرفت انه لا
ينتج غير الجزئية واذا كان نقيض النتيجة جزئيا لا يمكن ابطال احدى المقدمتين به
انهما كان الا بالتناقض فانه لا تضاد بين الكلى والجزئى ولا بين الجزئيتين والتى يراد
ابطالها لا تخرج منها وانعكاس قياس الاول عند ابطال الصغرى يكون الى الثانى و
الكبرى الى الثالث وفى الثانى عند ابطال صغراه الى الاول وعند ابطال كبراه
الى الثالث وفى الثالث عند ابطال صغراه الى الثانى وعند ابطال كبراه الى الاول
بياحث اعلم انه اخطا من ظن ان ما ينتج الجزئى مطلقا يجب ان يقع ابطال احدى
مقدمتيه بالتناقض بحيث لا يتصور ان يقع ابطال كليهما بالتضاد فان هذا لا يستمر
فى جميع الاشكال بل الضربان الاولان من الشكل الثالث ينتجان جزئية و
نقيض نتيجتهما كلى والمقدمتان فى الضربين ايضا كليتان وعكس قياس الثالث
لا يقع الى الثالث كما عرفت فيه وفى غيره بل الى الشكلين الآخرين ونتيجة الكليتين
فيهما كلية فيقع الابطال لاى المقدمتين كان من الثالث فى الضربين الاولين

بالتضاد

بالتضاد مع ان النتيجة جزئية فيهما بل فى الشكلين الاولين اذا كانت النتيجة
جزئية يجب ان يقع ابطال احدى المقدمتين بالتضاد والاخرى بالتناقض
لان النتيجة اذا كانت جزئية فلا ضد لها بل لها نقيض كلى وكانت ضروب
الشكلين الاولين الناتجة للجزئى فيها جزئى وكلى فلا يبطل الكلى الا بالتضاد ‌ الكلى
والجزئى الا بالتناقض واعلم ان ضد النتيجة قد يبطل احدى المقدمتين بالتناقض
وقد يبطل بالتضاد فلا يلتفت الى من اوجب ان ضد النتيجة يبطل المقدمة
بالتضاد والنقيض بالتناقض ويعلم ما سبق ان النتيجة اذا كانت كلية
نقيضها لا يبطل احدا من المقدمتين البتة بالتضاد لان النقيض جزئى وقد
علمت ان النقيض الجزئى وجميع الجزئيات لا يبطل بالتضاد شيئا فههنا النقيض
لا يبطل الا بالتناقض بل ضدها يبطل كلا من المقدمتين بالتضاد فههنا الضد
لا يبطل الا بالتضاد وجميع الضروب فى الشكلين الآخرين اذا ثبتت بالخلف
او قطعت النظر عن التصحيح وركب الربط الشرطى المذكور فى الخلف
كقولك ان لم يصح كذا صح كذا فوجده ما ذكرته فى الخلف الى ابطال الصادقة
عكسا للقياس فى ذلك الضرب وكل ضرب من الضروب المذكورة فى الشكلين
الآخرين اذا ثبت بالخلف واذا رددت ذلك الخلف الى المستقيم يكون
ذلك الضرب بعينه وكل ضرب تبين بالخلف فهو نفس مستقيم ذلك الخلف
وكل ضرب له عكس قياس اذا جعل عكس قياسه اصلا يقع هو فى عكس قياس
ضرب ما من ضروب عكس قياسه وكل ضرب من ضروب لها خلف فلو قطعت
النظر عن التصحيح والروابط الاتصالية وجدت ذلك الضرب وخلفه كل
واحد اذا جردت النظر اليه عكس قياس للآخر فان كل رد الى مستقيم هو
عكس قياس خلفه اذا قطع النظر عن التصحيح والروابط الاتصالية و
بين الفرق بين الخلف وعكس القياس ان عكس القياس لا ياتى الا بعد
قياس مفروغ عنه فيه الخلف قد ياتى فى ابتداء ومن حيث ان عكس لمنع
جدلى على ما ذكروا للقياس والخلف بقصده ليس منع القياس بل تصحيح

المطـ وان كان قد يتفق ان يبطل الخلف قياس وان يثبت بمقدمات عكس القياس بل من حيث هو قياس على المطـ والغاية في القياس امر آخر والفرق بين رد الخلف الى المستقيم مع روابط الخلف الانفصالية وبين عكس القياس ان الخلف والمستقيم الذي يرد اليه الخلف قد يصحان كلاهما مطلوبا واحدا ولا يتصور ان يصح قياس وعكسه مطلوبا واحدا فتبين خطا من ظن ان رد الخلف الى المستقيم هو بعينه عكس القياس من جميع الوجوه بل هو من جهة واحدة يناسب وهو ويشترط قطع النظر عن التصحيح والروابط الشرطية ونحوها على ما ذكرنا ولولا عثر الناس ههنا ما كنا طولنا فانه ليس في هذه الاشياء فايدة غير تشحيذ الطبع والتمرن واما في المباحث والمجادلات فان احد الخصمين اذا ركب قياسا فمزوع عنه انه اذا كان بين المقدمات لا يتاتى عكس القياس على وجه يفيد لان نقيض البين الظاهر الفساد الا بمغالطة وان كانت المقدمات غير بينة فالموقف الاول طلب تصحيح كل من المقدمتين او ابطالها ان كان تباني والنظر في صورتها وموادها واحوالها ثم اذا لم تات لخصم تبين المقدمات اما لعجزه او لان المقدمات ليست ابين من النتيجة فاذا جاء الخصم الآخر وركب لقياسه العكس فاما ان يلتزم تبيين كل من المقدمتين الموردتين في قياسه العكسي ومن جملتها نقيض نتيجة خصمه المجعول مقدمة فاذا بينها بقياس فهو مقاومة على النتيجة ولا يبتغي للعكس فايدة واذا تم مقصده بالمقاومة فهو في اوسع عنى عن تركيب عكس القياس ثم ان لم يلتزم ببيان المقدمة المذكورة او بين ولم يتم فحاصل ما يتم القياس الذي هو عكس القياس لم يكن عين ابطال مقدمة لا ببيان هذا القياس فانه اذا ثبت المقدمات ومن جملتها نقيض نتيجة الخصم استغنى عن ابطال مقدمة بنقيض نتيجتها حتى اذا يطلب المقدمة يطلب نتيجتها فيصح النقيض فيكون صحة النقيض قد تبين بابطال المقدمة التي ابطالها انما تبين باخذ ذلك النقيض صحيحا فيكون فيه شبه دور وهذا ان كان الغرض ابطال المقدمة لا لتادي البيان الى النتيجة بل لاظهار ان المقدمة ليست ابين من النتيجة فيكفيه ان يدعي ان المقدمة ليست ابين من النتيجة او هي اخفى وهو متوقف

مطلوب صحيح لكن لا من حيث هو عكس القياس

حسن

حسن ولا يحتاج الى عكس القياس ح فانه اذا ركب عكس القياس لا بد وان يطلب بفايدة قوله او بيان مقدماته وبيان المقدمات لا وجه لها فذكر الفايدة وذكر الفايدة يعني عن عكس القياس جدلا وتحقيقا فتبين ان عكس القياس لا فايدة فيه معتبرة في الجدل ولا في الحقيقة بل فايدته في الصنف التشحيذ والتعود بالتركيب وباسباب الباقية وههنا ام آخر وهو ما يسمى قياس الدور وهو اخذ النتيجة مع عكس احدى مقدمتيها لينتج المقدمة الثانية فيصير النتيجة ما نتجه لا نتيجها ويورد في الجدل لمنع القياس اذا كان في القياس مقدمة غير مسلمة ويغير لفظ النتيجة لابهام التغاير وانما يصح في المقدمات المنعكسة حتى يحفظ الكلية كقولنا كل انسان متعجب وكل متعجب ضحاك فكل انسان ضحاك واذا اردنا اخذ النتيجة وهو كل انسان ضحاك وقرناه بعكس الكبرى وهو كل ضحاك متعجب فينتج كل انسان متعجب وهو الصغرى فههنا كانت النتيجة صغرى وان عكست الصغرى جعلت النتيجة للقياس كبرى فينتج كبرى القياس اللهم الا اذا كان في القياس صغرى جزئية لا يصلح ان يتخذ كبرى في الاول فليس ههنا الاقتران بالكبرى المنعكسة لينتج الصغرى او كان في الشكل الاول الكبرى سالبة فليس الاقتران النتيجة بالصغرى المنعكسة والنتيجة مجعولة كبرى لينتج الكبرى وان اردنا في الشكل الاول اذا كانت الكبرى سالبة ان ينتج الصغرى بالدور فقد يتاتى في بعض المواضع في السوالب الكلية التي ينعكس كلية سالبة وان جعل السلب جزء احد الجزئين للمقدمة ينعكس كلية مع بقاء السلب في ذلك الجزء او نقله الى الجزء الآخر في جميع الاحوال اعني اذا جعلت كلية موجبة معدولة والسلب جزء موضوعها ينعكس والسلب منقول معه او منقول الى ما كان محمولا مثل ممكن الوجود وضروري الوجود والعدم فلنا ان نقول لا شيء مما احدهما هو الآخر وكذلك كل ما ليس احدهما هو الآخر اي ليس موصوفا بالآخر فاذا كان القياس هو ان كل معلول ممكن الوجود بضروري اي ضروري الوجود والعدم فلا شيء من المعلول ضروري الوجود والعدم ففي الدور اذا رمنا استنتاج الصغرى

الموجبة جعلنا النتيجة معدولة يكون السلب جزء محمولها كقولنا كل معلول فهو
ليس بضروري الوجود والعدم والكبرى بعكسها سالبة وبجعلها معدولة يكون السلب
جزء موضوعها كقولك كل ما ليس بضروري الوجود والعدم ممكن الوجود وجعلنا هذه
كبرى النتيجة المعدولة فينتج الصغرى وهو كل معلول ممكن الوجود بحث وتعقب
واعلم ان مثل هذه وان كان فيه خاصية ما ليس ما يأتي في مواد كثيرة فان قولنا كل
ما ليس ب ح وكل ما ليس ح ب لا يتصور الا في شيئين لا يجتمعان ولا يخرج منهما شيء
من الاشياء حتى لو خرج منهما شيء لا يصح ان يقال كل ما ليس احدهما هو الآخر كالعدم
الذي يعتبر فيه الامكان والملكة فانه لا يتأتى الا ان يقال كل ما ليس بعالم فهو جاهل
فان من الموجودات ما ليس بعالم ولا جاهل ولا كالمتضادين اللذين لهما واسطة او
يخرج منهما شيء ولا كالمتناقضين الصريحين بفعل بهما كذا كما يقال كل ما هو غير
فرس فهو لا فرس وما في معناه فانه هذيان لا حاصل فيه وتكرار ليس فيه وضع وحمل
بل هذا انما يصح في تقاسيم الموجود المطلق ما هو موجود وامره ظاهر فلا ينفع فيها
امكان هذا الدور على وجه مفيد واما غاية القضايا فلا سبيل اليه فيها فهو احتمال
عدم الفائدة لا حاصل له غير تشحيذ الفكرة واما الشكل الثاني فانه اذا قيل فيه
كل ح ب ولا شيء من آ ب فلا شيء من ح آ لا يقترن النتيجة مع الكبرى لانه يكون
من سالبتين ولا انتاج منهما ويصح ان يقترن بالكلية الموجبة التي هي صغرى و
يقع التأليف على الثالث قبل عكس الصغرى ويجب ان تكون منعكسة كلية كما
سبق فيجعل النتيجة كبراها ليتأتى على الاول واذا عكست الصغرى يصير كل ب ح
ويقترن بالنتيجة وهي لا شيء من ح آ ليأتي لا شيء من ب آ ويحتاج الى عكس هذه
النتيجة ليكون كبرى القياس وبعضهم لم يأخذ هذا دورا صحيحا وللحاجة الى عكس
ثاني فهذا ينبغي ان يأخذ في رسم الدور ان يكون النتيجة وعكس احدى المقدمتين
في قياس ناتج بالذات للمقدمة الثانية ومن يعتبر هذا دورا يجب ان يحذف عن
اصطلاحه هذا التقييد ولا مشاحة في الاصطلاحات واما الضرب الثاني من الثاني
فاذا قيل لا شيء من ح ب وكل آ ب وجاءت النتيجة لا شيء من ح آ لا يصح الاقتران

بالصغرى

بالصغرى اذ لا ينتج الاقتران من سالبتين وان اقترنت الكبرى المنعكسة كلية
ينتج من الثاني الصغرى ولا يمنع صحة ذلك الا من اوجب ان يكون القياس
الدوري من الاول وحينئذ يجب ان يذكر في تعريف اصطلاحه قيدا آخر واما الضرب
الثالث فالنتيجة لا يقترن بالصغرى اذ لا تألف من جزئيتين ولا بالكبرى اذ لا تأليف
عن سالبتين وفي الثاني وان كذلك وجه ما كاري المتأخرون الا انه لا ينتج السالبتان
وفيهما او ما انقلب من السلب الى الايجاب موجبة واما الرابع فالنتيجة لا
يقترن فيه بالصغرى اذ لا قياس من جزئيتين سيما والجزئيتان سالبتان مع ان السالبة
الجزئية لا تنعكس بل ان قرنت بالكبرى المنعكسة انتجت الصغرى من الثاني
واما الشكل الثالث فان الضرب الاول منه كل ب آ ينتج كل ح آ اذا كانت
الحدود متساوية فاذا قرنت النتيجة بصغرى القياس كما هي مجعولة كبراها من دون
عكسها ينتج الكبرى الا ان في الدور اعتبر عكس المقدمة التي يقرن بها النتيجة
فاذا عكست الصغرى ما فيه صغرى مع النتيجة ينتج الكبرى على الثالث واذا
قرنت النتيجة بعكس الكبرى ينتج نتيجة اذا عكست تلك النتيجة يكون هي الصغرى
وحال اعتباره دورا اولا كما سبق وحيث يكون النتيجة سالبة لا يقترن بالسالبة
اذ لا قياس عن سالبتين ولا يأتي من السوالب انتاج موجب الا اذا كان السالب
في حكم الموجب وحيث كان جزئية لا يقترن بجزئية اذ لا قياس عن جزئيتين
والجزئي لا ينتج الكلي والنتيجة الجزئية او السالبة حيث كانتا لا ينتج بالدور
الا احدى المقدمتين واذا كانت احدى المقدمتين جزئية والاخرى سالبة
كما في الضرب السادس ما في النتيجة جزئية سالبة لا يقترن بالكبرى لسلبها ولا
بالصغرى لجزئيتها بحث وتعقب واما استعمال الدور فليس فيه فائدة
كثيرة كيف كان ومع ذلك لا ينفع في كل مادة بل يشترط فيه حدود متساوية
مع انه ربما يتفق ان يمكن جعل الحد الاعم بالافتراض متساويا والمستعمل للدور
لا يجوز ان يلتزم تصحيح المقدمات فانه ان التزم به ومن جملة مقدماته نتيجة
الخصم فيقهر ما ويصححها فيقع الاتفاق على النتيجة وهي كانت المقصود بالنزاع

فيعلم محل الاختلاف بالعرض ومن اردى فى المقدمات فيسلم ما فيه النزاع فانه
نزول ولا نزول وراه ولا رجعت بعده وربما يقول الخصم صحت مطلوبى والزمت
بره وكان مقصد المجادلة هو المط الذى سلبه بوقد هذا او نزاع آخر وقد انصرفت
عن مطلوبك الاول سه فيقع السكتة على المسكت ثم ان لم يلتزم بتصحيح المقدمات
فليس بقياس على وجه يقيد فى ايراده قياسا مرتبا وان ضم اليه ان نقول ان مقدمتها كت
ليست باين من النتيجة لانه ليس اثبات احدهما بالآخر اولى من العكس فانه ناتى
ان مدبر فيقول كذا وكذا فهذا الاخير زايد لا حاجة اليه ولا استظهار به على الدور
فيكون قد اشتهى ان نقول ظا قياسيا مخب والاول كلام تام مع المجادل الذى
يعكس القياس او يدبر لا بكيفيه ان يبكت بعد ايراد المقدمتين دون تصحيح المقدمات
او ذكر عرض والتصحيح محل فيه ذكر العرض معنى لا اساس على ان ذكر العرض وهو ان ليس
المقدمة ابين من النتيجة يتوجه فى كل مادة هى كذلك والدور لا يتاتى الا فى
المتعاكسات فتبين ان عكس القياس والدور لا فايدة فيهما الا الارتباط محب
واعلم انه اذا كانت النتيجة متعاكسة وهى كلية موجبة فانه ان لم يتعاكس كلاهما فان
كان محمول الصغرى اعم ولا يحمل على الاعم اخص فيلزم ان يكون الاكبر اعم من الاصغر
لان المحمول على اعم اخص فيلزم ان يكون الاكبر اعم من الاصغر لان المحمول على اعم
الشيء اعم من الشيء وقد قلنا انه ينعكس عليه وان كان محمول الكبرى اعم من الاوسط
الشامل للاصغر فكذا ايض واذا كان القياس كل ح ب وكل آ ب فكل ح آ وانعكس
كل ح آ الى كل آ ح فنقول عكس النتيجة على الشكل الاول باى المقدمتين اردت
ينتج عكس المقدمة الاخرى فيصح عكس كل واحد واذا كانت النتيجة سالبة كلية
وانعكست كلية فكبرى القياس فى الاول وما صير كبرى القياس فى الاول عند ذ
ايض ينعكس لانها تكون سالبة وانما ينعكس نتيجتها اذا كانت هى من السوالب المنعكسة
فى المطارحات على اكتساب المقدمات لما علمت ان القياس
هو تحليل بالعكس فانك باخذ مطلوبك اولا ثم يطلب الحد الاوسط عليه فيكثر
الواحد بادخال الاوسط بل تفصيل اوصاف التعين والاوساط وهو رجوع

عن

عن ملاحظ المط الواحد الى ملاحظة كثرة وتحليل المط بادخال الاوساط فكانه
صير القضية الواحدة قضايا المط ههنا بالحقيقة هو تركيب القياس الا ان يعنى تحليل
بالتحليل ان تحل كل جزء من المط وتفصيل صفاته كبرى كيفية التيام القياس فلا
يكون هذا بعينه تاليفا لقياس بل قد يتبعه تاليف القياس وقد يثبت دون
التركيب وقد يتحقق ان يقع بابتداء قياس يلزمه نتيجة دون ان يكون تلك النتيجة
مطلوبة ولكنه غير ضائع واذا كان لك مط اعتبر كل واحد من جزئيه فيما تريد ان
تبين بالاقترانيات او لا يمكن بيانه الا بها تامل الى كل ما يوصف به كل واحد منهما
وما يوصف بكل واحد منهما فانك علمت ان للقضايا ترتيبا طبيعيا ولكن على ما نذكر
وليفصل فنقول من القضايا ما لا يقع اجزاؤها الا على الوضع الطبيعى مثل ما اذا كان
فى القضية نوع وجنسه او نوع وفصله او خاصه او عرض عام له فى الموجبات و
النوع احق بالوضع وذاتياته وعرضياته اولى بالحمل الا فى الجزئيات فان النوع
والجنس وبالجملة العام مع الخاص فيها تفصيل نذكره والتشخص يتبعه الوضع و
الفصل احق بالوضع من الخاصة وفى الجزئية الاولى ان يقال بعض الابيض
ققنس او بعض الحيوان انسان مما يقابل للانسان بعض الحيوان والققنس بعض
الابيض بحث وتحصيل واما يقال انه ان اتفق لك فى مطالبك ما يكون
لاحقا بموضوع المط ملحوقا بمحموله صير قياسا من الشكل الاول فان كان ملحوق
الطرفين فمن الثالث وان كان لاحقا لاحد الطرفين مساويا عن الآخر لحوقا فاجب
نفس الامر فمن الثانى وكون الشيء لاحقا بالحدين جميعا لا يعنى لان موجبتى الثانى
لا ينتجان فهذا على الاطلاق وحده ليس بضابط فانه قد يكون الاوسط ملحوق
الطرفين جميعا ولا يصح الا على الاول بحيث يودى الى المطلوب بعينه مثل ما
اذا كان جزء المط ليس احدهما لاحق بالآخر من حيث هو بل هناك شيء ثالث
يوصف بهما جميعا كما اذا كان المط كل ضاحك مستقل لا كتابة فاردنا الاستنتاج
فوجدنا الانسان موصوفا بكليهما ولو ركب من الثالث جاءت النتيجة جزئية وكان
المط كليا فليس ههنا الا التركيب على الشكل الاول فالاعتبار بالمط وربما وجدنا

الحد الاوسط فی نفسه لا خفا بالطرفین فی الاعیان ولکن باحدهما بتوسط الآخر
مثلا اذا کان المط کل انسان متعجب فصادقنا الضاحک لاخفا بهما جمیعا ولا
یصح القیاس الا علی الاول اذ الثانی لا ینتج الموجبة والثالث لا ینتج الکلیة و
الاوسط هو ضحاک کما یقال کل انسان ضاحک وکل ضاحک متعجب فکل انسان
متعجب فیتم قیاس من الاول ولا یتصور ان یتادی الی المط الا کذا مع ان الاوسط
غیر لاحق بشئ من الطرفین مثل ما اذا کان المط لا شئ من الضاحک بحجر والاوسط
الانسان ان بین علی الثالث لا تاتی کلیة وعلی الثانی یصیر الانسان محمول
الطرفین ولیس لاحق باحدهما علی ما یقولون وعلی الاول یکون ملحوقا وهو محمول
علی خلاف الضابط المذکور لهذا القایل فالحق انک تطلب فی اوصاف الموضوع
للمطلوب وموصوفاته وکذا المح ولا ینظر فی مجرد ان احدهما طبیعی فی الوضع ام لا بل
فی ان التادی الی المط علی شکل من الاشکال علی الوضع الطبیعی ترک الانتاج و
تعرض عن المط فانه اذا قیل کل مستعد للکتابة انسان وان لم یکن علی الوضع الطبیعی
هو صحیح صادق وقد یؤدی الی الغرض کما هو ویحصل به المقصود فانظر الی ما یوصف
به الشئ من ذاتیاته وعرضیاته وذاتیات الذاتیات وعرضیاتها وعرضیات العرضیات
وذاتیاتها فی کل واحد من المط والعام فیها والخاص والذی یوجد فی الکتب ما یرجع
حاصله الی ان ینظر فی المحمولات الخمسة لکل جزء ای شمل الجنس والفصل وجنس
الجنس وفصله وجنس الفصل وفصله وهکذا الالفاظ الخمسة علی هذا السیاق و
لم یذکر لان الجنس من حیث هو جنس او جنس الجنس او فصله له مدخل فی الترکیب
القیاسی وان کان ربما فی الحدود ینفع بل النظر به بالحد الاوسط یعتبر سواء کان
الحد الاوسط ذاتیا او عرضیا بل انما ذکر هذا الحصر لیسهل الطریق الانسان علی
الکل واما النظر فی العموم والخصوص نافع فی التعدیة والکلیة والجزئیة وکان الاول
الاقتصار علی ما یوصف بالشئ ویوصف به الشئ وما یجب له ویمکن علیه فان الحد
الاوسط ویمکن علی الاصغر ویجب له الاکبر وتتعدی علی جهة ایضا کما سبق
فی المختلطات ولا یجب ان یکلف الباحث نفسه بالنظر فی جنس الجنس وفصل

الجنس

الجنس فان الحدود انما صعبت لاجل الصعوبة فی تمییز الاجناس والفصول عن
اللوازم العامة والخاصة وامثال هذا حتی عدلوا الی الرسوم فی اکثر المواضع و
اعترف صاحب المنطق بصعوبته فیلزم ان یصیر القیاس اصعب من الحد لاجل
امر لا مدخل له فیه فلا مدخل اذن فی اکتساب القیاسات لاعتبار فصول الفصول
واجناسها وکذا الاجناس والخواص کیف وقد عجز هؤلاء عن فصول اکثر المحسوسات
حتی اثبتوا لاکثر المحسوسات فصولا مجهولة فضلا عما لا یحس فلیس النظر الا فیما
یصح ان یوصف به احد الجزئین او یوصف باحدهما وفیما هو عام وخاص سواء کان
لا خفا فی الاعیان او لا فانک اذا وجدت امرا مشترکا بین الحدین یصح ان یکون
موضوع احدهما فی کلیة صح لک قیاس منتج للموجب علی الاول کان طبیعیا ام لا فان
اتفق لمطلوبک المعین قیاس من الاشکال الثلثة علی ما ینبغی کیفیة وکمیة علی
وجه طبیعی ای یکون الموضوع والمحمول فی المقدمات موردین علی الوضع الطبیعی
فهو اولی واحسن وان لم یتفق بحسب الوضع الطبیعی فلا ینقطع التطویل بالطلب
الغیر الطبیعی فانه اذا ادی وصح لا یدفعه لاجل انه غیر طبیعی فان غرضنا تصحیح ای
شئ امکن التصحیح الحقیقی لا الوضع الطبیعی وغیر الطبیعی واذا کان مطلوبک الکلی
الموجب لیس لک الا ان تنحو انحو الشکل الاول والضرب الاول منه سواء کان بوضع
طبیعی او غیره علی ما سبق اذ لا ینتجه غیره واذا کان الکلی السالب مطلوبک لیس لک
الا ان تنحو نحو الضروب الثلثة واحد من الاول واثنان من الثانی وان لم یتفق
الوضع الطبیعی الا علی الثالث وان کان مطلوبک الموجب کیف کان لیس لک الا ان
تنحو نحو الاول والثالث وضروب الثانی کلها یعود بجهة ما الی الثانی والرابع من الاول
اما الکلیات فالی الثانی واما الذی فیه الجزئیة فالی الرابع والضرب الرابع من الثانی
وان کان لا عکس له الا ان الافتراض یجعل الجزئیة کلیة ولا یتبین الا بان یصیر
ثانی ویعود الی ثانی الاول والقیاس الآخر فی الافتراض ههنا یرجع الی رابع الاول
واما الخلف فذلک امر آخر فانه لیس فی نفس القیاس بل امر خارجی وضروب
الشکل الثالث مردها بالعکس الی الثالث من الاول کما للموجبات او الی الرابع

منه كما للسوالب والخامس من الثالث ستبين بالافتراض ايضًا وقياسا الذي
من الثالث مرجع ايضا الى احد هذين على ما عرفت فكلها ينحل الى ضربين من
الاول ولو بواسطة افتراضه فضربان من الاول الثاني والرابع معيار ضروب
الشكل الثالث فانظر في المط وانه من اى المطالب الاربعة والى ضروبه التي يمكن
ان يكون عليه والنحل والمنحل اليه وفي الجملة لابد لك من وضع المط اولا ثم وانه من اى
الاشكال يمكن ان يطلب ثم تمم العمل عليه واذا كان مطلوبك هو الكلي الموجب فليكن
اكثر عنايتك بما وللحد الاكبر او اخص منه تم الاصغر ويساويه فان الاعم من الاكبر
من اجناسه واعراضه العامة لا يصير اوسط في الاول اذ الكلية الكبرى لا يمكن ان
يكون موضوعها اعم من محمولها لما علمت من حال الكليات واذا كان مطلوبك الجزئي
الموجب فليكن اكثر عنايتك ايضا لما يعم الاصغر او يساويه ويساوي الاكبر او يكون
اخص والاكبر على انه يجوز ان يكون الاوسط في الجزئية الموجبة الصغرى اخص من
مطلق الاصغر دون السور ولكن عينا انفاء المساواة او العموم مع السور واما
السوالب فاطلب ما يعم الاصغر او يساويه في الاول ويعم ذلك البعض او يساويه
في الجزئيات في الاول والثالث جميعا ويسلب منه الاكبر فصحح قياسك على هذين
الشكلين واما في ضوابط الثاني واماراته فليكن اكثر عنايتك بما يثبت على
الطرفين ثبوتا لا ينقلب الى السلب ويسلب عن الآخر سلبا لا ينقلب الى الايجاب
وان اتفقا في الكيف لا يتصور على احدهما جهة الآخر على ما عرفت فان الطرفين
متباينان او احدهما وبعض الآخر ان كانت الصغرى جزئية وجد على هذا القياس
تضح لك من الثاني واترك ما اشتهر من التطويلات واللواحق والمحذوفات والارتياب
امرها سهل بعد هذا في مطارحات على تحليل القياسات لا تأتي
ان تذكر في كتب العلوم القياسات على المطالب بالفعل مرتبة على ترتيب
الاشكال وغيرها من الصور الناتجة فانه ان وقع التصدي في الطلب ترتيب
المقدمات وربما لا يكون منه نفسها ما يذكر لها بيانا على سبيل الارسال حتى يصير
نتيجة بأمر آخر فيحتاج الى تركيب منطقي ايضا فيه فيطول الكتب وربما يفضي

الى

الى تفويت مصالح كثيرة في التصانيف العلمية فدعت الحاجة للماهر
في المنطق ايضا الى ترك الاستقصاء البالغ في مطلب مطلب والاقتصار
على تركيب موجز يتلقى منه الناظر كيفية جهة التصحيح ويتقل منه الى التفصيل
وتتميمه بنفسه ومهما كانت الحجة المذكورة مذكور فيها مقدمتان من غير ان يكونا
موصلتين مجتهد الباحث في تفصيلها على شكل من الاشكال وكذا ان وجد مقدمات
مسوقة يجب ان يوصلها بادخال الحد الاوسط حتى يصير مبالغة سابقه الى مط واحد
سيما ان كان في المبثرات مقدمة يناسب النتيجة بجزء واحد واخرى بجزء آخر وان
امتنعت دون التوصل او بلغت وكنها غير مناسبة للمط فلا تعلق فلا انتاج وان
لم يوجد الا مقدمة واحدة فلينظر انها هل لها مناسبة مع النتيجة ام لا فان لم يجد المناسبة
بجهة فهي غريبة لا احتجاج بها وان ناسب فهل ناسب كل النتيجة او جزؤها وان
ناسب كل النتيجة فقد اشتملت على جزء تام وان لم يكن هو بعينه وهي قضية فهي
شرطية والقياس استثنائي لم يبق الى تحصيل طريق الاستثناء ان لم يكن بينا
وان ناسب المقدمات جزء النتيجة فان ناسب بموضوع النتيجة او ما في حكمه
فهو صغرى وان ناسب بمحمول النتيجة او ما في حكمه فهو كبرى تتميم وتفريغ
وان ناسب المقدمة موضوع النتيجة وموضوع النتيجة محمولها فالاوسط في الصغرى
موضوع فلا يتصور ان يقرن بها على ما هي عليه مقدمة اخرى في قياس ناتج للمقصود
الا على الثالث فان ناسب اعني المقدمة الواحدة النتيجة بمحمولها اى محمول النتيجة
ولكن محمول النتيجة موضوعها لكون الحد الاوسط في الكبرى فالقياس من الثاني
فان ناسب النتيجة بموضوعها اى النتيجة وموضوعها النتيجة فالقياس اما من الاول
واما من الثاني لانهما اشتركا في ان موضوع النتيجة موضوعها وان الحد الاوسط
في صغراها محمول وان ناسب المقدمة المحمول النتيجة ومحمول النتيجة محمولها فالقياس
اما من الثالث والاول لانهما اشتركا في ان الاكبر محمول فيهما جميعا وان الاوسط
موضوع لكبرتها وان كان المقدمتان المتناسبتان كليتين والمط جزئي موافق لها
في الكيف او على ما هو في قوة الاتفاق وفي الكيف فهو انتج في كون المقدمتين فيها

او ما في حكم الاتفاق في الكيف م

جزئية والمط كلى على اتفاق فى الكيف فان المقدمة الجزئية لاتثبت الكلية
بوجه ولكن الكلى لاتثبت الجزئى الموافق لاشتمال الكلى على البعض دون العكس
واذا كانت المقدمة الواحدة المذكورة تناسب محمول النتيجة بمحمولها وهى جزئية
لايتصور ان يتم عليها قياس وهى كما هى موجبة كانت او سالبة الا على الثالث
اذ الكبرى الجزئية لايتصور الا فيه واذا كانت المقدمة المذكورة تناسب
موضوع النتيجة بموضوعها وهى سالبة لايصح الانتاج الا من الثانى مادامت
المقدمة على ماهى والنتيجة لامحالة سالبة وذكرها مقدمة واحدة يتصور ان
تتم قياسا عليها اذ كل سالب من النتائج فى القياس مقدمة موجبة على الطلق
فى المشهور ان لاقياس عن سالبتين وان كان قد استثنى ما عرفته فى الجملة
النتيجة تاتى سالبة وموجبة وان كانت النتيجة موجبة والمقدمة الواحدة المناسبة
لها ثابتة مذكورة فبايتل فالصغروية او الكبروية سالبة سلبا لاينقلب الى الايجاب
لايتصور الانتاج اذ السالب الجازم لاينتج الموجبة بخلاف الموجبة بيان الموجبتان
تنتجان على راى المتاخرين فى الشكل الثانى عند تباين الجهات نتيجة ضرورية و
اعتبر ايضا حال الجهات والجهة بان النتيجة اذا كانت ضرورية والمقدمة
الواحدة مطلقة عامة او خاصة او ممكنة يصح ان ينتج الضرورية وان كانت
هذه على ما هى عليه ضروريات فيقرن بها كبرى ضرورية لتتبع الكبرى واكثر ما حل
واضع المنطق على البحث من المطلقات ان تعرف ان المقدمة اذا وجدت
فى الكتب مطلقة كيف حكمها وعلى اى شئ يحمل وانها كيف يكون لها مدخل
فى انتاج الضرورية وكيف يكون لها مدخل فى انتاج غير الضرورية وفى انتاج
ما لا ينافى الضرورية والاولى من ما استطاع يجب ان يعتبر فيما ركبه نفسه الجهات
فانه ابعد من الغلط والنزاع ويجب ان يحتاط عند التحليل فى نقل الحد الاوسط
ومهما وجد حجة بينة على موجبه محال يلزم نقيض المطلوب او من مذهب الخصم
تعين التركيب على سياق الشرطيات وتعين الاستثناء فى الاخير لنقيض
التالى وان جاز ان يقع بعد اقتران شرط كما يقال لو كانت الابعاد غير متناهية

لكان

لكان كذا ولو كانت الهيولى موجودة قبل الصورة كان كذا فقولهم لو كانت
الابعاد غير متناهية وامكن وجود ساقى مثلث ذاهبين الى غير النهاية على
سبيل الانفراج وكان بينهما بعد لايتناهى لكان مالايتناهى محصورا بعد حاصرين
لك ان تجعله على نظم اقتران شرطى وتستثنى فى الاخير نقيض التالى كما
يقول لو كانت الابعاد غير متناهية لصح وجود خطين كساقى المثلث ذاهبين
الى غير النهاية على نسق الانفراج وكلما صح وجود خطين كساقى المثلث
ذاهبين على نسق الانفراج الى غير النهاية صح وجود بعد فيما بين خطين الى غير
النهاية ينتج لو كانت الابعاد غير متناهية صح وجود بعد فيما بين خطين الى غير
النهاية ثم يجعل هذه مقدمة ويقرن بها كبرى فيقول وكلما كان وجود بعد فيما
بين خطين الى غير النهاية امكن ان يكون ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين ثم
يستثنى نقيض التالى لنقيض المقدم وهذا الاقتران الاخير هو القياس بالذات
على المط والمحتج يجب ان يذكر اولا المقدمتين اللتين يلزم عنهما النتيجة بالذات
ثم ان احتاج الى تبيين المقدمتين بين كل واحد واحد بقياس ينتج صحته الى
ان ينتهى الى الفطرى وقد يتفق ان لا يستعمل الحد الاوسط بكليته بناء على
مقدمة ظاهرة منه كقولهم اب مساو لب ج وب ج مساو لا د فاب مساو لا د وربما حلل
بعضهم الى قوله اب المساوى لب ج مساو لا د وكل مساو للمساوى مساو فاب مساو لا د ويرى
ان يبين كيفية هذا التحليل حينئذ بحث وتنقيح وهذه المقدمة اعنى قولنا وكل
مساو للمساوى مساو وان كانت بينة بذاتها الا انها لا يصلح ان يكون كبرى القياس
لان النتيجة هى قولنا اب مساو لا د وهذه الكبرى لم يذكر فيها الاكبر وهو قولنا مساو لا د وليس
فيها تعرض للالف بوجه ما فلا يدخل هذا القياس وحولا عرضا بل لا ياتى الا ان يقال
اب مساوت المساوى لا د وكل مساوت المساوى لا د مساو لا د وان اراد ان يكون ابين
فليجعل قياسا مركبا بصح مقدمة القياس المذكور كما يقول اب مساوت المساوى لا د
وكل مساوت المساوى لا د مساو للمساوى لا د ثم يجعل هذه النتيجة مقدمة ويقرن بها
بالكبروية قولنا وكل مساو للمساوى مساو و لا د مساو لا د ولا تاتى فى الاقترانيات حذف

اللاجيلة: ما لانه جزء الاكبر في النتيجة وهو المقصود بطلب المساواة ومن اراد ان
يورد المقدمة الكلية المذكورة على محوطتها اي بنفي حالية عن ذكر الالف فلا ان كمل
المطلوب قياسا استثنائيا يستثنى فيه النقيض ويدرج القضايا في الشرطية كما يقول
ان كل ج المساوي لب المساوي لا غير مساو لا كان مساوي المساوي غير مساو ثم
يستثنى نقيض التالي لنقيض المقدم فيقال ولكن مساو المساوي مساو فينتج ان
ج المساوي لب المساوي لا لا غير ليس مساو لا بل مساو له واما الحيال فيه بعض
الناس بان يخرج الالف من القياس ويورد فيه قولنا المساوي للمساوي مساو
على مخصصه كبرى بان يقول ج المساوي لب المساوي لا هو مساو للمساوي وكل
مساو للمساوي مساو فهو فاسد لما اولا فان النتيجة هي ان ج مساو للمساوي وليس
فيه تعرض لا والمطلوب هو ان يعلم المساواة مع شيء خاص هو الالف ثم ان النتيجة
والكبرى مطلقتان ليس فيهما ان المساوي المذكور في الاخير لاي شيء هو ومن الفتيح معلقتان
ان يذكر في الكبرى ان مساو المساوي مساو له حتى ياتي ان ج المساوي لب مساو له
فيبقى هذه الضمير مخطا او معلقا وهذا تنبيه لك لئلا ياخذ الكبريات والنتائج معلقة
او غير متناسبة بل من اراد ان يحذف الالف ههنا عن الكبرى او يورد كيفية على
جهتها فليجعل الالف مع الجيم مجموعهما الاصغر ويخرج الباء عن الوسط في قياس ويغير
لفظ الشبه فيقول ج و ا متساويان لب وكل متساويين لب متساويان لشيء واحد فج
وا متساويان لشيء واحد ثم يجعل النتيجة مقدمة صغرى فيقول ج و ا شيئان متساويان
لشيء واحد ويقرن بها الاولية المشهورة كبرى وهي ان كل شيئين متساويين لشيء و
احدهما متساويان وان اراد احد امكان الشيئين في الكبرى والنتيجة اشياء فانه لا
يضر وعرضنا كيفية بعلم الادراج ورعاية الحدود وما اورد فيه الحجة غير تامة الصورة
قولهم في المثال المشهور ان جزء الجوهر يبطل ببطلان الجوهر وما ليس بجوهر لا يبطل ببطلان
الجوهر فجزء الجوهر جوهر وهو غير تام وما رتب في الكتب مشهور من صورته كما يقال جزء
الجوهر يبطل ببطلانه الجوهر وكل ما يبطل ببطلانه الجوهر فهو جوهر فجزء الجوهر جوهر و
ربما رتب هكذا جزء الجوهر يبطل ببطلانه الجوهر ولا شيء مما يبطل ببطلانه الجوهر غير الجوهر

فليس

فليس جزء الجوهر غير الجوهر وربما قالوا هذا انتاج الى قياس جزء ثم يدرج فيه السلب
لئلا يصير صورة الصغرى سالبة وان كانت هذه في الحقيقة موجبة وسلب السلب
جوهر بعينه ايجاب فيكون الصغرى بعينها النتيجة وما ذكر هو ان يقال جزء الجوهر ليس غير
جوهر وكل ما هو ليس غير جوهر فهو جوهر فجزء الجوهر جوهر والترتيب الاول اصح فان
سلب السلب بعينه ايجاب لا يحتاج الى تكثير قياس ولو احوج هذا الى تكثير قياس
لكان الخلط عن السالبتين الممكنتين في الاول وكلما صغراه ممكنة فيه اذا وقع ا تبيين
فان سالبة في حكم موجبة يحتاج الى عمل قياس آخر في قلب السالب الى الموجب
ولما لم يحوج هناك على ما سبق فليحوج ههنا ومهما اردت تحويل هذا القول على
حسب الوضع الطبيعي فلا يتاتى الا على سياق الشكل الثالث اما ترى قولنا يبطل
ببطلانه الجوهر في كلا القضيتين المذكورتين في الحجة المذكورة محمول لهما فالوضع
الطبيعي ان يقال جزء الجوهر يبطل ببطلانه الجوهر ولا شيء من غير الجوهر يبطل ببطلانه
الجوهر فينتج لا شيء من جزء الجوهر غير جوهر ثم ان اريد تتميم هذا بقياس آخر ولا يراد
لانه لا يحتاج نظرا الى المعنى فذلك امر آخر واكثر القياس على سوالب النتائج يذكر
في الكتب وتحليلها الى الثاني في كل موضع يقال ج ليس ب لا ج كذا وب ليس
كذا يحلل الى الثاني كقولهم واجب الوجود واحد من جميع الوجوه وليس الجسم كذا صورته
ان يقرن كذا الى الصغرى المذكورة قولهم ولا شيء من الجسم بواحد من جميع الوجوه فينتج
ان الجسم ان واجب الوجود ليس بجسم وكقولهم يقبل الانفصال والاتصال نفسه لا يقبلهما و
ان الزمان ممتنع الثبات ومقادير الاجسام باقية وان محل المعقولات غير منقسم والجسم
منقسم فيضم الكبريات اليها على صورة الثاني كما يقال لا شيء من الاتصال بنفسه بقابل
الانفصال والانفصال ولا شيء من مقادير الاجسام ممتنع الثبات وجميع ما يشابه هذا
النمط على الثاني وكل ما يقتضي ابطال كلية تبيل فيها كل ج ب او لا شيء من ج ب
فقبل ينفسخ بهذا اند فانه ج وليس ب وانه ج و ب كما يقال في نقض دعوى
من زعم ان لا شيء من غير المحسوس متيقن الوجود ان التعقل والادراك للابانية
غير محسوس وهو متيقن الوجود وصورته ان يعقل او ادراك للابانية غير محسوس

وكل تعقل وادراك للانانية متيقن الوجود ينتج بعض غير المحسوس متيقن الوجود وقد يأتي في التحليلات ادراك القضايا في قضية واحدة ليجمع منها قياس واحد اذا امكن الاندراج على التركيب التقييدي اما في الحمليات كما يجمع قولنا المعقول الكلي غير منقسم ولا شيء من غير المنقسم فانتج ان المعقول الكلي لا محل المنقسم ثم يجعل هذه النتيجة تعين البينة فيقال محل المعقولات غير منقسم ولا شيء من الجسم غير منقسم فليس محل المعقولات بجسم وكان الغرض اثبات ان النفس ليس بجسم فيقال ان النفس محل المعقولات ثم يجعل كبريها المقدمة السابقة لينتج المط فاذا ادرجت فيقول والمط ما ذكرنا اي نفي الجسمية عن النفس اذ النفس التي هي محل المعقولات الغير المنقسمة شيء غير منقسم ولا شيء من الجسم بشيء غير منقسم فليست النفس التي هي محل المعقولات الغير المنقسمة بجسم واما في المتصلات فذلك اسهل ولكن الدعوى انه اذا كان ح و ت افضل من آ و ت و ت عدم آ و ت عدم ح ان الجسم افضل من الالف ومثاله السهل هو انه اذا كان العلم مع العايلة خير من الثروة مع الجهل فالعلم خير من الثروة فان كون العلم مع العيلة افضل معناه ان العلم مع اللاثروة افضل من الثروة مع اللاعلم واذا كان اللاعلم اشد مهروبيه عنه من اللاثروة فالعلم اشد مطلوبية من الثروة وان لم يكن رجحان العلم واللاثروة على اللاثروة واللاعلم لكن العلم اتم مطلوبية لكون اللاعلم اشد مهروبية فلا يكون العلم مع اللاثروة ارجح وقد وضع ارجح فالقياس ان يجمع الغرض من هذا في قياس واحد استثنائي على شرطية متصلة واحدة وكل تكثير للقضايا يحتاج اليها في المقدمة فانك علمت ان تكثر القضايا في المقدمة لا يخرج الشرطية عن الواحدة فيقول ان كان مجموع العلم والعايلة افضل من مجموع الثروة والجهل مع ان كل مجموع منهما مركب من وجودي واستغناء الوجودي لصاحبه وعلى ان الافضل اشد استحقاقا للمطلوبية ثم ان لم يكن العلم اشرف من الثروة فيكون الشيء الذي نقيضه اشد مهروبية من نقيض غيره لا يكون هو اتم مطلوبية واشد فضيلة من ذلك الغير ثم يستثنى نقيض التالي فيقول ولكن لا يتصور ان يكون الشيء الذي نقيضه اشد مهروبية من نقيض غيره لا يكون هو اتم مطلوبية واشد فضيلة من ذلك

غير المنقسم

الغير

الغير فينتج نقيض المقدم المذكور واعلم ان ذكرنا هذا للتنبيه على كيفية ادراج الكثير في القضايا للتدرب ويجب ان يحتاط في نقل الاوسط الى الكبرى ونقل الطرفين الى النتيجة حتى لا يختلف فانه قد يتفق الغلط لسبب اخذ جزء المحمول مكان المحمول كما يقال بعض الناس على الكرسي مثلا وكل كرسي جماد وليس هذا قياسا صحيحا ليلزم عنه ان بعض الناس جماد فان المحمول كان على الكرسي لا الكرسي وحده ومن جملة ما وقع فيه المسامحة المثال المشهور ان كان الانسان موجودا فالحيوان موجود له وان كان الحيوان موجودا فالجوهر موجود له ينتج ان كل انسان جوهر وصورة القياس غير صحيحة ونقل الاجزاء ايضا ليس على ما يوافق التراكيب القياسية بل ينبغي ان يقال اذا كان الانسان موجودا فالحيوانية موجودة وكلما كانت الحيوانية موجودة له فالجوهرية موجودة له ينتج ان كان الانسان موجودا فالجوهرية موجودة له ثم يجعل هذه مقدمة فيقول اذا كان الانسان موجودا فالجوهر موجود له وكل ما كان الجوهرية موجودة له فهو جوهر ينتج اذا كان الانسان موجودا فهو اي الانسان جوهر وان اردت استنتاج ما سبق يستثنى عين المقدم لعين التالي واذا اتفقت لك شرطية منفصلة التالي مثل قولك ان كان هذا الشيء جسما فهو اما متحرك او ساكن واردت ان تزيل الانفصال عن التالي حتى يبقى متصلة ساذجة فانقل احد الجزئين الى المقدم كما تقول ان كان هذا الشيء جسما وليس بمتحرك فهو ساكن ولنرجع الى ايراد المشهور والاستثنائيات فقد ينحل الى الاقترانيات اما ما كان فيه بين التالي والمقدم شركة فكما يقال والاستثنائية قولنا اذا كان هذا انسانا فهو حيوان هذا انسان وكل انسان حيوان فينتج ان هذا حيوان والتي لم يذكر فيها شيء مشترك فليصرح فيها بامر مشترك ونقلنا الى الاقترانيات كما يقال في استثناء العين في مثال الشمس والنهار هذا الوقت زمان فيه الشمس طالعة وكل زمان كذا فهو نهار فهذا الزمان نهار والوقت والزمان في المتصلة موجود بالقوة لما علمت في القضايا الشرطية في مستثناة النقيض يقول في مثال الشمس والنهار هذا الزمان هو الوقت الذي فيه النهار غير موجود ولا شيء من الاوقات التي فيها

لكنه انسان فهو حيوان

النهار غير موجود فيه الشمس طالعة فليس هذا الزمان فيه الشمس طالعة فهو
في قوة قولك بعد الاستثناء الذي هو قولك النهار غير موجود فليست الشمس
طالعة فان قولك ليست الشمس طالعة فيه تقدير زمان معين على انه ايراد
ملازمة الطبايع القضايا اولى ومن جملة ما يخل بالتركيب ما يقال كل انسان
هو معقول انسانا وكل معقول انسانا يصح ان يكون ازليا فان كل محمول
يوحد باعتبار كونه معقولا مشروطا بكونه في الذهن الى الطبايع وهو كما يقال
الانسان حيوان والحيوان بجنس ويجب ان لا يوخذ يلزم ان لا يكون مكان لا
يلزم ان يكون فان الاول يكذب في الممكن ويصدق فيه الثاني ولا يوخذ
لاختياط ما هي في الخياطة مكان الخياط لا ما هي في الخياطة فان الثاني يكذب
على كل غير خياط والاول يصدق على غير الخياط فانه اذا لم يكن خياطا لا يكون
خياطا ما هي او يصدق على الثاني ايضا فانه اذا كان غير ما هي في الخياطة
فهو ليس بخياط ما هي في الخياطة وقد يتاتى من ذوات سلب قضية موجبة كما
يقال الفلك غير متحرك على الاستقامة وكل غير متحرك على الاستقامة فهو كرة دورية
فالفلك حركته دورية فيتوهم انه من سالبتين وليس الا من موجبتين معدولتين
فيجب ان يحتاط حتى لا يلتبس السالب بالموجب وههنا لهم امثلة هي بالمغالطات
اليق   في مطارحات على استقراء النتائج ما يلزمه بالذات فقد اعلم ان القياس اذا انتج م
ينتج بالعرض عكس النتيجة وكذلك عكس النقيض فيما كان له ذلك وانتج بطلان
نقيضه وينتج الذي يدخل في موضوع النتيجة وما مع موضوعها ما يقال عليه
الاوسط بحيث يستوي اليها نسبة الوسط والاكبر ما كان داخلا تحت الاصغر
يكون مع الاكبر نتيجة تحت النتيجة ويصلح ان يوخذ نتيجة القياس كبراه فطلب
من غاية القرب انهما ينتجها قياس واحد وما كان مع الاصغر مشاركا في الاوسط
مع استواء نسبة الاكبر اذا اخذ مع الاكبر فيحصل نتيجة مع نتيجة وفي الشكل الثاني
قد يوخذ نتيجة مع نتيجة واخطا من خالف هذا فانه اذا قيل كل انسان حيوان
ولا شيء من الحجر حيوان فما مع الانسان في حمل الحيوانية عليه يحصل منه نتيجة

مع نتيجة

مع نتيجة واما النتيجة تحت النتيجة فلا يجي على سياق الثاني فان الداخل تحت الاصغر
يدخل تحته فيصير الاصغر اوسط له على سياق الاول لا الثاني فالشكل الثاني لا
ينتج نتيجة وتحت نتيجة فيه واقعة ايضا في الثاني ولكن الواقعة على الاول في
النتيجة الحاصلة من الثاني بكثير فانظر فيما يدخل تحت كليات الاصغر وان لم يسم
هكذا نتيجة تحت النتيجة لسبب انه لا ينفع هذا ايضا في نفس ذلك الشكل فيجوز
واما الثالث فان الاوسط فيه غير مقول على الاصغر حتى كان يقال ايضا على شريطة
فلا نتيجة مع النتيجة فيه ولا نتيجة ايضا تحت النتيجة فيه لان النتيجة فيه جزئي لا يدخل فيها
شيء معين تنافي بعد به الاكبر اليها في قياس وكذا كل نتيجة جزئية اي لا تنافي باعتبارها
نتيجة تحت نتيجة واما الشكل الاول فيمكن ان يحتال فيه في تحرير نتيجة مع النتيجة
على الضروب الناتجة الجزئية واخطا من ظن ان السالبة الجزئية لا يستتبع شيئا فانها
يستتبع عكس النقيض وهذا الفصل امره قريب

في القياس
من مقدمات متقابلة انه قد يولف قياس من مقدمات متقابلة متناقضة او
متضادة ليلزم عنه سلب الشيء عن نفسه او عن نقيض ذاتياته وتغير الالفاظ
للتلبيس ويستعمله الجدليون والغالطون للتبكيت والتغليط فيتسلم من الخصم مقدمة
وتثبت بانه حجة اتفقت بنقيض المسلمة فيقرن معها كقولك كل انسان حيوان
هذه مسلمة ولا بشر واحد حيوان او ليس بعض البشر حيوان يجعل هذه صغرى
الثاني ينتج لا انسان واحد بشرا او ليس بعض البشر انسان بحسب القياس الثاني
ففي الاشكال كلها يجعل الاصغر والاكبر لفظين مترادفين اذا اريد سلب الشيء
عن نفسه او الاكبر ذاتي الاصغر اذا اريد سلب الذاتي عنه ويجب اختلاف المقدمتين
في الكيفية ومنهم اوجب في الشكل الاول لا ياتي القياس من مقدمتين متقابلتين
معللا بان جانب المحمول والموضوع الصغرى والكبرى مشترك المعنى الباقي فهو
حد المحمول مشتركا والموضوع كثيثين وفي الثالث الموضوع مشتركا والمحمول
كثيثين ولقايل ان يقول ان قولنا كل انسان ناطق ولا ناطق واحد بشر من
مقدمتين متقابلة ينتج سلب الشيء عن نفسه كما ينتج على الثاني كيف والثاني انما ينتج

عنده لانه منضح بالرد الى الاول وكان عكسنا فى التالى قولنا لابشر واحد ناطق
اى لاشئ من الناطق ببشر حتى لزم ما لزم ثم اشتركت الاشكال كلها فى
ان الطرفين كانا مترادفين وعلى ما سبق والاوسط مشترك والاول مما شارك
الباقيين فى هذا الا ان هذا الذى اوجب ان الشكل الاول لا ينفع فيه هذا نظر
الى الصورة بان قولنا كل انسان ناطق الذى هو الصغرى وقولنا ولا ناطق واحد
بشر الذى هو الكبرى ليسا نقيضين متقابلين فان موضوع احدهما ليس موضوع
احدهما هو محمول الاخرى الا انه مع هذا كله لا يخرجان عن التضاد المعنوى فانهما
يستحيل اجتماعهما على الصدق واحدهما يبطل الاخرى ويوجب هذا القياس سلب
الشئ عن نفسه مع هذا ان لم يسم هذا قياسا من متقابلين بمجرد ما ذكرنا فلا مشاحة
معه الا انه ليس كل متقابلين متناقضين ثم ان التقابل الحقيقى مفقود عند استنتاج
سلب ذاتى عن الشئ وقد اعتبره من هذا الثالث فلا اعتبر هذا وسهى من
اوجب الحدود الثلثة فى هذا القياس ينبغى ان يكون مترادفة فانه ان اخذ
على ما اوردنا والاوسط فيه الناطق فلا ترادف لاسيما الحدود وان لم يأخذ
كذلك بل اورد كما تقول كل اسد ليث ولا شئ من الليث غضنفر فكانه قال
الاسد اسد والاسد ليس باسد ليلزم ان الاسد ليس باسد فليت تقضا يا عن
التقابل ثم النتيجة عين الكبرى والقياس عن المتقابلات مقدماته قضايا
كذبت او صدقت الا ان اللازم فاسد بحث وهذا ليس فيه كثير فائدة
ومن ابعد ما يستعمل فى المغالطات والجدل القياس من المقدمات المتقابلة
ولا تستحق ان يورد فى المنطق فصلا بنفسه ولا يحتاج ايضا الى التنبيه على الاحتراز
عنه فانه ظاهر واكثر عمدته على القياس معنى احد اللفظين ثم ان اريد به تبكيت
تام كما فى المغالطات العويصة فلا يتأتى له لانه اذا قيل كل انسان ناطق ولا بشر
واحد بناطق ان فهم الانسان معنى اللفظين المترادفين ثم لم يتنبه فليس اهلا
للخطاب ولا يكون المغلطة استعملت مع من له من الانسانية حظ يحق الجدل
ومع تثل هذا الاحتجاج الى تركيب وابهام حجة فانه اخص مرتبة من هذا

الاخرى بل موضوع

فصل لام

ولا يحتاج الى تبكيت اعنى الاغبياء الى تركيبات منطقية وان تشبه لمعنى كل من
المترادفين فى عيران يفهم معناه بل اخذه معنى ما ذلك المعنى ليس بناطق والانسان
ناطق فاذا سلم ان الانسان ليس ببشر وهو ما فهم من البشر الانسانى او ما تصور معنى
البشر بل معنى ما ليس بناطق فلا يكون قد سلب الشئ عن نفسه وغاية ما يلزم منه
ان يقال سلبت عن الشئ اسمه فيقول ما عرفت اللغة التى استعملها ولا انت
لما سلبت عنه ما اوجبت عليه فان قال المحتج غالطت تحتاج الى يمين وشهود
عدل والا يلزم الانقطاع اولا ولست اقول انه ليس فيه امكان تغليط سيما عند
تخلل مقدمات كثيرة فى قياس مركب بفصول النتائج حتى لا يجتمع الاصغر و
الاكبر فى مقدمتين شلاحقتين بل اقول انه اصعب وجوه المغالطات وان
الذى يستعمل المغالطة الضعيفة حد الشريعة الانكشاف ينقطع سريعا ويظهود
امرها ويقع السكة عليه بعجزه عن تورما الترم به فى مطارحات على
المصادرة على المط الاول وهى ان يجعل المط بنفسه مقدمة فى القياس الناتج
له وبيتعان بتبديل اللفظ بمرادفه والمط يذكر فى الشكل الاول وقد يذكر كبرى
فالمذكور صغرى كما يقول كل متفكر انسان وكل انسان بشر والمذكور كبرى كما يقول
كل انسان بشر وكل بشر متفكر واما اذا كان المط جزئيا فلا يذكر الاصغر وان كان
سالبا فلا سند الاكبر فى الشكل الاول كما عرفت واذا كان المط كليا موجبا لا
تستنتج فى الشكلين الاخيرين واما فى الثانى فلا يستنتج موجب ما واما فى الثالث
فلا كلى ما وان كان المط كليا سالبا فيذكر فى ضربى الثانى الاولين صغرى وكبرى
كما يقول كل انسان بشر ولا شئ من الحجر بشر والضرب الثانى هذه الصغرى يجعل
فيه الكبرى وفى الجملة يعتبر ترتيب القياس لينتج من ثانى الثانى لا شئ من الحجر
انسان فيكون النتيجة عين المقدمة الصغرى واما الضرب الاول من الثانى فينتج
لا شئ من الانسان بحجر وعكسه مذكور فى المقدمة لا غيره وفى الضرب الاول لا
ينافى جعل المط صغرى وفى الضرب الثانى لا ينافى جعله كبرى وفى منتجات الجزئيات
من ضروب الاشكال لا ينتج مطلوب كلى ولا عن منتجات السوالب موجبات وفى منتجات

فكان متفكر بشر

المنتجات من الشكل الاول والثانى المط الجزئى لا يصح ايراده الاصغرى وفى الشكل
الثالث المطلوب السالب لا يمكن ايراده الكبرى واما الجزئى الموجب فايراده
كبرى لا شك فى جوازه واما ايراده صغرى فالحد الاوسط لا شك انه يجب
ان يكون احد المترادفين ليجمع مع النتيجة اللفظ الاجنبى مع المرادف الاخر حتى ان
لم يكن هكذا يصير الاجنبى اوسط فاتى النتيجة بين المترادفين ثم اذا كان الاصغر
اجنبيا فى الصغرى فيكون موضوع النتيجة فلا يكون عن الصغرى فان الموضوع
فيها كان الاوسط الا ان يعكس عكسا آخر كما كانوا يفعلون فى نفس صحيح تعقيق
الضروب ايضا ومن المتاخرين من لم يسم هذا مصادرة على المط الاول لسبب انه
يحتاج النتيجة الى عكس ليصير عين المقدمة الا ان هذا الشخص الذى منع هذه
المصادرة ما كان ينبغى ان يجوز المصادرة على المط الاول فى الضرب الاول من
الشكل الثانى لانه لا يمكن ان يكون المط موجبا فيه كما سبق بل لا سالبا والسالب
فى الضرب الاول انما هو الكبرى ههنا ويجب ان يكون الحد الاوسط هو احد
المترادفين فاذا كان كذلك والاصغر هو المرادف الاخر فيصير موضوع النتيجة
والاجنبى محمولها فكان الاجنبى فى الكبرى موضوعها فلا يكون المط هو الكبرى
فان احتج بجواز التصحيح العكس فكذا فيما منع فى الثالث ثم لما جوز فى الثانى
فليجوز مثله فى الثالث وان يمنع ههنا فليمنع هناك ولما جاز ان يكون المصادرة
على المط الاول فى قياسين فصاعدا فى تعريف المصادرة ان يكون المط هو
المقدمة فى قياس واحد ولم يذكر المعلم الاول ايضا ان نتيجة الثالث يصح ان يكون
صغرى وان يكون كبرى بل قال ان المط الموجب الجزئى يصح ان يكون صغرى
ويصح ان يكون كبرى ونتيجة الثالث عن المط مطلقا فان المط اعم منه وكلامه
فى المط فيجوز ان يكون صغرى الثالث ثم بعد ذلك يتم اما بعكس او قياس آخر
فليس مبالغة هذا المعترض بكثرة التوجه على الفيلسوف واعلم ان المفروغ عنه
ان النتيجة لا يكون فى المصادرة على المط الاول من المترادفين فان المط يكون
حينئذ فى ماخذ المط اولا فى مجرد القياس كما يقول كل انسان ناطق وكل ناطق

بشر

بشر فينتج ان كل انسان بشر فان هذا وان كان فى القياس شوب من المصادرة
على المط الاول الا ان المط نفسه فاسد فانه كما يقول هذا الانسان انسان ويكون
النتيجة الانسان انسان وفساده ظاهر فى نتايج صادقة من مقدمات
كاذبة انه يلزم من كون المقدمات صادقة فى قياس ان يكون النتيجة صادقة
فى صحة صورتها ومادتها ولا يلزم ان يكون النتيجة صادقة غير لازمة من
قياس كاذب المقدمات فان قولنا كل قياس صادق المقدمات يلزمه نتيجة
صادقة قضية كلية موجبة والكلية الموجبة لا يلزم ان ينعكس كنفسها حتى
يكون كل ما يلزمه نتيجة صادقة هو قياس صادق المقدمة فان جعلت شرطية
وقلت كلما كان هذا الاقتران قياسا صادق المقدمات فهو مركب يلزمه نتيجة
صادقة لا يجوز استثناء عين تاليها لعين المقدم فانك علمت ان ذلك غير منتج
ففى الشكل الاول يجوز ان يكون الضرب الاول يقع فى مادة الاوسط باين
الطرفين المتفقين فيها كما يقول كل انسان فرس وكل فرس ناطق فينتج صادقا
او يكون الصغرى كاذبة والكبرى صادقة بان يوخذ الاوسط مباينا ويحمل عليه
فى الكبرى جنسهما فينتج صادقة وفى الشكل الثالث ياخذ الاوسط مباينا
للاصغر والاكبر وهما متباينان فيجعل الصغرى صادقة والكبرى كاذبة او
بالعكس على شريطة الشكل الثانى ليصح صورته فينتج على الضرب الاول
والثانى من هذا الشكل نتيجة صادقة من اقتران اخذ مقدمتيه كاذبة او
باحد الاوسط جنسا للطرفين المتباينين على شرايط الشكل الثانى الا ان
المادة التى قبل هذه يكون الكلية السالبة فيها صادقة كانت صغرى او كبرى
وفى هذه المادة الموجبة الكلية صادقة كانت صغرى او كبرى اعنى فى اى
الضربين كانت فاما الكاذبتان فى الثانى فمثل ان يسلب جنس الاصغر عنه
ويثبته على الاكبر المباين له الذى لا يدخل تحته وكذا فصله وفى الجملة يسلب عن
احد الحدين الطرفين موافقة ويثبته على الحد الآخر المباين لها فانتج عن
الكاذبتين وفى الثانى نتيجة صادقة عن كاذبتين او باخذ الاوسط مباينا

للاكبر والاصغر جنسهما او ما يعمهما فى الموجبتين يتاتى عن صادقة وكاذبة صادقة
وان كان عن سالبة موجبة فيسلب عن الاوسط خاصة او فصله او اما يتاركه
فيه الاصغر المباين ويثبت على الاوسط ذلك المباين فيتاتى من موجبة وسالبة
كاذبتين نتيجة صادقة او ياخذ الاكبر فصلا او خاصة للاوسط ويسلبه عنه فى
الكبرى ويثبت على الاوسط جنسه فى الصغرى ما نافى من مختلفتا الكيفية فى الثالث
نتيجة سالبة صادقة على ما يلزم نتايج الثالث ففى جميع المواضع قد يتاتى الصادقة
من قياس يتضمن كاذبة اعتبار المادة متفق الا فى الشكل الاول اذا كانت الصغرى
كلية صادقة والكبرى كاذبة فى كل واحد الا ان يكون عموم الحكم كاذبا بحسب بل
يكذب الحكم فى كل واحد واحد فانه لا يتصور حينئذ نتيجة صادقة اذ لو جاز صادقة
ثم اخذنا الكبرى على الكيفية التى تصدق عليها فيكون كالها كبرى كلية صادقة
تضمنها الى صغراها بعينها ينتج صادقة ضرورة فان القياس الصادق المقدما
يلزمه صادق وهذه الصادقة مضادة للمعروض صادقة للمعروض صادقة
لزمت باعتبار الكبرى الكاذبة فيلزم ان يصدق المتضادان معا وهو مح
بل ان كانت الكبرى الكلية كاذبة لا فى كل واحد بل كونها كلية كاذبة فقد
يلزمها نتيجة صادقة كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان ناطق فيلزم
كل انسان ناطق والكبرى كاذبة وكن لا فى كل واحد **مباحثة** وليس لك
ان تقول باحدهما صادقة لينتج المضاد كما قلنا آنفا فى الكاذبة فى كل واحد
فانك اذا اخذت فى قولنا كل حيوان ناطق ليجعله صادقة بعضها جزئية ليصدق
فح لا يصح كبرى ولا ينتج شيئا فلا يلزم التضاد المذكور ههنا فان قيل هذا الاستثناء اصلاح
يلزمكم فى الثانى والثالث ايض فان الكبرى الكاذبة فى كل واحدة يترك بحالها
كبرى عند الرد الى الاول فيكون حاله كحال الاول الجواب اما الثالث فيرجع
الى الاول بعكس الصغرى الموجبة وهى تنعكس جزئية فلا يرجع الى محل
الاستثناء فى الاول فان الصغرى الصادقة كانت كلية فى الاول ثم اذا
اخذت الكبرى الكاذبة على جهة صدقها واقترنت بالصغرى الجزئية واستنتج

لاتانى

لاتيانى التضادين الجزئيتين اللتين هما النتيجتان فى حال كذب الكبرى وتحولها
الى الصدق واما فى الشكل الثانى اذا اخذت بعض ما ذكرنا فى الامثلة فى
صادقة وكاذبة فقلت كل انسان حيوان ولا شئ من الفرس بحيوان ولا
شك ان الكبرى كاذبة فى كل واحد فانت نتيجة صادقة وهى لا شئ من الانسان
بفرس فاذا اردت الرد الى الاول ليفعل ما فعلنا فيه انعكست الكبرى الى لا
شئ من الحيوان بفرس فلا يتاتى كبرى الاول كاذبة فى كل واحد كما استثنى ولا
يلزم ان يكون عكس الكاذبة فى كل واحدة كاذبة فى كل واحدة بل كاذبة ما وان كان
فى البعض فلا يقع فى محل الاستثناء من الاول **الشرع السادس** فى مطارحات
على الاستقراء والتمثيل الاستقراء هو الحكم على كل واحد من الموصوفات بكلى بما وجد
فى جزئياته الكثيرة وهذا غير مفيد لليقين فى جميع المواضع لجواز ان يكون من الموصوفات
بكلى ما يخالف حكمه حكم ما شوهد هذا فاذا ادعى المدعى ان كل ت آ واحتج فقال لان
الناء اما ت واما آ واما ر واما ة وصح الحصر ثم بين ان كلا من هذه فهو الاستقراء
التام **مباحثة** واذا قيل الاستقراء التام والناقص استقراء فيعرف الاستقراء
بما يجمعها فيقال الاستقراء هو الحكم على كل بتوسط جزئياته ثم ان صح الحصر والتعدى الى
الكلى فهو التام وهو الحكم على كلى بما وجد فى جميع جزئياته وان لم يتم فهو الاستقراء الناقص
المذكور على طريقة المشائين المشهور لا ينبغى ان تقتصر فى تعريف الاستقراء على انه
الحكم على كل بما وجد فى جزئياته الكثيرة فان الكلى يصح عليه الحكم هكذا فى القضية المهملة
ويصدق قولهم الحيوان عند المضغ يحرك فكه الاسفل وهكذا حكم على كلى بما وجد فى جزئياته
الكثيرة وهو نقيض على قاعدتهم الاهمالية فان المهمل فى قوة جزئية وهذا فى الجزئية
تعين فان زيد فى التوقف الوجوب كما يقال هو الحكم بالوجوب على كلى لامر وجد
فى جزئياته جاز الاقتصار على الكلى بشرطان يتبع الاشارة الى الطبيعة فان الواجب
عليها هو واجب على جزئياتها وان لم نذكر الوجوب والطبيعة فيجب ان يتعرض بكل
واحد من الموصوفات بالكلى فى الرسم واعلم ان الاستقراء اذا ذكر فى موضع الاحتجاج
فاما ان يكون المط هو الكلية التى استشهد التصديق بها اولا فان الاستقراء كما يدعى ان

كل حيوان يحرك عند المضغ فكه الاسفل فيصير الاوسط فيهما اجزاء الانفصال وهي
يصير موضوع الكبرى فيما يخص هذه الطريقة صعوبة تصحيح الصغرى فانه يمنع كون
الحيوان اما فرسا او طيرا او اسدا على ما بعد فيهما التزم بهذا القطع فان انواع جنس
واحد لا يمكن حصرها وكل ما حصر ففي الامكان انواع كثيرة لا يحصى وربما ما دخلت
في الوجود الا ان يكون غير واقع في الانواع الطبيعية ولا الاصناف المتعددة بل يكون
اصناف اخذت من نفس وجودي وعدمي كالمتحرك والساكن حتى ان الحمار ايضا
وان كان في نوعه امرا وجوديا الا ان جماد باية على الضابط الذي يوجد عقيمات للنبات
والحيوان لجمع جميع المركبات اعتبر فيه يعني عدم نفس موجبة للحيوة او تغذي وبمواد
تكون اصنافا ماخوذة بجعلها متضادات محصورة واما الانواع الطبيعية فلا حصر لها واكثر
ما يقع الاستقراء على الانواع الطبيعية بما يشاهد منها وفي الاصناف المتبنية على الامور
المحصورة في التقابل قبل ما يوجد حدودا اوسطى في الاستقراء واكثر ما ذكرنا لا
لا يكون الحكم معلوما بثبوته لكلي دون الحاجة الى تقسيم تلك الاصناف المتقابلة كما
يقال كل انسان اما متحرك او ساكن وكل متحرك متحيز فكل ساكن متحيز فان اكثر ما يقع
على هذه الصورة يكون ما في مرتبة التحيز معلوما لما في مرتبة الانسان دون وساطة
تقسيم الحركة والسكون فما يكون حاصرا ومفيدا من الاستقراء التام قليل جدا سيما
في الامور الطبيعية ثم يحتاج تارة اخرى الى تصحيح الكبرى فان الحكم وجد في كل واحد وفي
الانواع المتعددة لا يتصور فانه لم تعهد كل واحد من انواعها واشخاص انواعها موصوفة
او محقق فيها ما حكم عليها ما دام يطلب التصديق باستقراء هذه الجزئيات وان كان
الدعوى ان كل حاء احتج بان حاء وكل تاء فان استعان في تصحيح الكبرى بالاستقراء
كمن يقول ان النفس يشار اليها لان النفس موجودة وكل موجود يشار اليه فاذا استعان
الكبرى استعان بالاستقراء قال كل موجود رايناه كان يشار اليه فعلى هذا التمسك
نتيجة ان يقال مثل تصفحت النفس فيما وجدته مشارا اليه او ما صادفته في ذلك
فان لم يصادف فيجوز ان يخالف حكمه حكم ما صادفته وخرج من جملة ما حكمت عليه
بحكمك وان وجدته مشارا اليه استغنيت عن الحجة بل ليس لك الا دعوى الاستقراء

وهذا النمط يتوجه على هذا المسلك الاول وهو ان يكون المطلوب نفس الحكم الكلي
المكتسب بتوسط الجزئيات لا نتيجة عليها التقسيم المذكور بل يكفي ان يقال له ان لم
تشاهده يجوز ان يخالف حكم ما شاهدته ثم التصحيح لقضية كلية الاستقراء اذا التجي
الى صورة قياسية والاستقراء غير تام لا يحتاج معه الى ان يقال ان حكم ما خرج عن
استقرائك يجوز ان يخالف ما استقريت بل يثبت في نفس التصريح بصورة
القياس في الصغرى والكبرى جميعا على ما ذكرنا وان لم يركب قياسا على صورة حقيقية
بل قال مثلا العقل يشار اليه لانه موجود وبين بان كل موجود رايناه كان مشارا اليه
واقتصر على هذا ينتزع حكما كليا ان كل موجود مشار اليه ولم يلتزم به فقد خرج عن الاستقراء
وصارت الحجة تمثيلية فكانه يقول النفس موجودة فيشار اليها قياسا على ما رايناه من
الموجودات فيصير جميع ما رايناه مفصلا واحدا او يكون اصولا كثيرة ولا يخرج عن التمثيل
وسنذكر الكلام على التمثيل مباحثة وتحقيق فان قيل انكم اذا حكمتم ان كل انسان
وكل حيوان جسم انكم حكمتم على الكلي بما وجدتم في جزئياته الكثيرة لانكم انما حكمتم بذلك
لما رايتم جماعة من الناس كانوا حيوانا وجماعة من الحيوان كانوا اجساما حتى لو لم تروا
ما امكن لكم الحكم الجواب نحن اذا حكمنا على كلي بحكم ايجاب او ضرورة سلب او امكان
انما حكم بناء على اعتبار الطبيعة الحقيقية لا بناء على مشاهدة الجزئيات فانا اذا حكمنا
على المثلث بانه ذو زوايا ثلثة لو ادعى مدعي انه راى في صقع ما مثلثا غير ذي زوايا
لا يتصور لنا التصديق به فان ذلك واجب التصديق على نفس الطبيعة فالحكم الضروري
على طبيعة انما هو بذاتياتها ولوازمها والامكان للواحق بالمهية من حيث هو امكانها
لازم لتلك المهية ايضا وله تفصيل سياتي واما انا لو لا مشاهدتنا للجزئيات ما حصلت لنا
الكليات فهو صحيح وانما كان هكذا لانا ما كان حصل لنا التصورات ولكن اذا حصلت لنا
تصديقات نظرية وتصديقات اخرى نظرية مبنية على تصديقات نظرية لا تحتاج في
جميع ذلك الى تعدد الجزئيات فانا اذا راينا الاسد وحصل لنا تصوره بصورة لا نحتاج
في حكمنا بانه حيوان الى اعتبار جزئيات كثيرة منه ومن ههنا يعلم ان الحكم في المحصورات
الكلية ليس بناء على مشاهدة جميع الجزئيات بل الحكم مستمد من الطبيعة وتبين ان الحمل

اذا حصلت التصورات

على الطبيعة اقدم من الحكم على المحصورات بل هو علة الحكم عليها فان قيل لم قلتم انه
لا يجوز من الاستقراء حكم يقيني فكما ان كثرة الشهادات السمعية لشيء فلا يحصل
المتواترات المعينة فكذلك يحصل من كثرة الشهادات المشاهدة معين الجواب
هو ان الذين يظنون الاستقراء يفيد يقينا في موضوع على خطا فان حكم الكافة
بان كل فرس قطع بنصفين لا يعيش هو حكم على كلي بما وجد في جزئياته الكثيرة ولولا
مشاهدتهم وارا الكثرة ما امكنهم الحكم حتى لو لم ير احد منهم ولم يسمع وتصور معنى الفرس
قطعه بنصفين ما وجد الفرق في نفسه بينه وبين حيوانات اخرى كالحية وغيرها مما
يقطع بنصفين ويبقى بحوبها وعلة وجود صوت الفرس عند توسط اخفي من كونه
ما ما عند التوسط عند جميع الناس ويحكمون به ولا يعرفون سببه الغريب وليس ذلك
الا بناء على مشاهدة الجزئيات الكثيرة فاذا عرف هذا يصح ان كثرة الشاهدات
يفيد يقينا كما يعطي كثرة الشهادات يقينا الا ان هذه المواضع لا يحتاج الى اثباتها
الى الحجة فان موجد النفس في المثال المذكور استغنى عن اقامة الحد والحق بضرب
من الواجب قبوله ومن لم يجد لا ينفع معه الاحتجاج ولا يفيده ذلك يقينا وكذا في
المتواترات والمجربات وغيرها وكانه ليس اذا كانت الشهادات افادت يقينا
في موضع يحتج بها في جميع المواضع بالاستقراء الغير المعتبر هو ما يجب الاستدلال
ويجب ان يوجد في رسمه ذلك وسياتي لهذا تتمة مطارحات وتحرز في التمثيل
التمثيل هو الحكم على احد الامرين المعقولين بما وجد في الآخر لتشابههما في معنى
جامع بينهما ثم الجمع بين الاصل والفرع تارة ويصرحون بطريق مفصل بان يذكرون
المعنى الجامع وتارة يقولون الفارق بينهما اي بين المقيس والمقيس عليه اي الفارق
المؤثر في نفع البعدية فيقولون لا فرق بين الملحق والملحق به الا فلان وفلان وهما
لا يحصلان للفارقية المحلة بالبعدية فيلزم تعدي الحكم في الفرع وهذه اشارة اجمالية
الى الجامع الذي هو المبني واما عند تصريح الجامع فيثبتون كونه مدار الحكم بامرين احدهما
ما سموه الطرد والعكس وهو ان كل موضع وجدنا المعنى الموضوع مدارا وجدنا معه الحكم
وحيث لا فلا وهذا تارة اخرى استقراء وسيتم الكلام عليه ثم ذكر الاصل لغو فانه

اذا شنع تعقب الحكم المفروض مدارا في الاصل اثبت التعقيب بالاستقراء في مواضع
المصادفة وذلك بعينه عن ذكر الاصل بل كفاه ان تقول وجد الامر الفلاني في محل
الاختلاف فيثبت الحكم فاذا شنع او اراد اثبات التعقيب احتج بالمصادفة الاستقرائية و
يلغو الاصل وبطل التمثيل فيه الطريقة الثانية ما سموه السبر والتقسيم وهو حصر صفات
الاصل وحذف ما سوى الموضوع مدار السعي تعقيب الدارور بما اثبتوا نفس الدار
بحجة ثم يلزم حذف ما سواه فاول اجمال تتوجه عليهم ان الحكم في الاصل الذي هو حرم
انما هو لكونه حرم ... ليس تحته فلا يلزمه حكمه واعني ... الفرع ... وجدنا الحكم في ...
ايضا فدل ان الحرمة ليست بعلة ... يجوز ان يكون الحكم على اسباب كثيرة فالحكم في ...
ايضا علة نفس ... وفي ... ايضا نفس ... الحكم الواحد لا يجوز له اسباب كثيرة ...
المنع ... الاثبات بالقياس ... اثباتك بقياسك وقياسك هو التمثيل الممنوع
وسنذكر طرفا من الكلام عليه ثم لو اعتبرنا ان للخصوصيات مدخل انحسم باب القياس
... نعم ينحسم باب القياس الذي هو التمثيل الباطل وبقيت الصور الصحيحة للقياسات
والحجج البرهانية وليس كل حجة محصورة في التمثيل ثم لو لم يكن في العالم حجة غير التمثيل
وهو باطل ايضا فلا يجب ان يعتبر مع بطلانه لمجرد ما يقال لئلا ينحسم باب النظر كما زعم
بعض اغبيائهم فان الباب اذا كان واحدا وهو غير موصل فلا باب وقد انحسمت
الابواب كلها وليست كلامنا في الظنيات بل في الامور التي يرد فيها النفس على
القياسات الحقة الصادقة صورها وموادها مع صحتها اظهر وجودا من جميع ما يحتج به و
غيرها مع ان ضعيف فيه كلف ومع ذلك يثبت في الاخير الا ان هذا الزاعم يجهله
بمسالك النظر والقياسات ظن ان لا حجة غير التمثيلية ثم ان سلم انه لصفات
فكلما نعدم من الصفات يجوز ان يبقى صفة ما عليها ولا يكفي ما يقال لو كانت صفة
اخرى لاطلعنا عليها اذ عدم علمك بالشيء لا يدل على عدم الشيء ولا ان يقال للمعترض
ان كانت صفة اخرى فاذكرها فان من ادعى شيئا فعليه البيان فانه ليس عجز المجيب
والسائل عن بيان شيء يدل على عدمه ولا جهلهما محل بوجود ما جهلوه وليس عجز احد الخصمين
بدال على صحة كلام الآخر والتعين انما يحصل اذا لم يبق احتمال امر يبطل ذلك اليقين

ومادام احتمال صفة خارجة عما عد فانما لا يمكن دعوى اليقين ههنا ثم ان سلم
ذلك لا يكفي مجرد نفي التاثير عن كل واحد واحد بل لا بد من بيان انه ليس المدار
في الاصل اثنان اثنان بل يوخذ كل واحد مع كل واحد وهكذا كل عدد عدد فانه يجوز
ان يكون للمجموع اثر لا يكون للآحاد ممن يحتج بان الباري اذا لم يكن متكلما يكون اخرس
لان مصحح الكلام والخرس في الانسان ليس الوجود ولا الجوهرية ولا الجسمية فان مع
ذلك حاصل للحجر ولا يقال انه متكلم او اخرس واذا لم يكن هذه فيتعين ان يكون المصحح
هو الحيوة وهذا وان سومح في حصر الصفات فيه واخذ انه لم يخرج المصحح من هذه
الاقسام المذكورة نقول الخصم يجوز ان يكون مصحح الكلام الوجود فان المعدوم لا
يتكلم ومع الجوهرية فان العرض لا يكون متكلما بذاته ومع الجسمية الماخوذة مع الحيوة
فان عن الحجر لا يتكلم فيكون المصحح الجسمية مثلا اذ الجوهرية مع الحيوة او مع ما في الصفات
ولا يجوز في الباري نفي الجسمية والجوهرية ثم ان سلم ان المدار واحد من هذه يجوز ان
يكون ذلك الواحد منقسما الى قسمين لا يلزم الحكم الا لاحدهما وذلك لا يوجد الا في
محل النزاع ولا ينبغي ان يذكر هذا القسم ماخوذا بحيث يرجع الى باقي الاقسام المذكورة كما
يقول قائل في المثال المذكور في الكلام ان سلمت ان المصحح حيوة ولكن يجوز ان ينقسم
الحيوان الى قسمين الى حيوة مع آلات جسمانية والى غيرها ومصحح الكلام هو الاول
فان هذا من التراكيب المذكورة وان لم يذكر الآلات الجسمانية في الكلام فيكون من
الاوصاف التي عددت والمقصود انه يجب ان لا يتداخل الاسولة وفي هذا الاشكال
الاخير بحث ينبغي ان يوخذ الصفة مع بعض فصولها لا مركبة مع الصفات المذكورة و
الحكم في تعقب الحكم لشيء وثلث ورباع الى مبلغ عدد الاوصاف وبين ان الصفة
ح هي العلة كيف كانت فصار القياس برهانيا واستغنى عن التمثيل فيورد محل
النزاع اصغر والمدار اوسط والحكم اكبر والمقدمتان كليتان فان منع الكبرى اورد الى
وجدت في صورة الا لفة حكم كذا حاصلا تاما واما بمنفصلة حقيقية مانعة الجمع والخلو
ينتج فيها النقيض المعين ويكون صورا صحيحة برهانية والتمثيل يقع لغوا وبعض اهل
العلم قال انه لا يجوز ان يقال ان العلة هي الجسمية لانه قد ذكر ان العلة هي صفة

ثم جعل

ثم جعل الصفة اوسط وقال الصفة اما ان يكون ح واما ان يكون ت يكون خطا
فان الصفة لا ينحصر في الجسمية والنائية بل كل واحد منهما صفة فلا يصح هذا الانفصال
ولا شك في انه ان ذكر هكذا لا يكون منتقيا وانما لا يتوجه هذا الكلام كل التوجه لان
من اورد ان العلة اما ان يكون هي الجسمية او النائية لا يلزم ان يكون قد اورد على
ما سبق ههنا بل يتاتى ان يقال ان العلة هي صفة ما ثم الصفة التي هي التي العلة
اما الجسمية او النائية او كيت وكيت فلا نتيجة على هذا السياق ان يقال انه حصر الصفة
في كل واحد من جزئياتها بل حصر للصفة التي هي العلة في كل واحد من الصفات
بلى اذا كان المورد ان العلة هي الجسم او الجسم هو علة لا يكفيه في تبيين هذا ما يكفيه
في تبيين ان العلة ح اذ المورد اذا كانت ان العلة اما ان يكون هي الجسم او النباء
واشير الى الطبيعة وللجسم والنبات فصول اخرى وصفات مخصصة ان كانت لا
تتم القسمة على مجرد ايراد الطبايع بل يحتاج الى ايراد فصولها ومخصصاتها الاخرى
ان كانت وهي الملازمة عن واحد واحد اذ يجوز ان يكون الطبيعة من حيث هي علة
تامة لامر ويكون بعض انواعها علة فان الحيوانية اذا لم يكن علة للضحك مثلا ما
لا يلزم ان لا يكون الحيوانية مع الفصل الذي هو الناطق علة تامة فالغرض انه
اذا اورد ان العلة هي الجسمية او النائية يحتاج في المقام الاول كلفة اكثر والى
نفي اثر الفصول والخصوصيات انضم لكل صفة صفة ان كان لها ذلك حتى يحتاج
الى الغاء فصول الصفات التي ربطها العلية ليس طبيعة تلك الصفة علة فتعدى
بها كما يحتاج الى الغاء فصول الصفات الاخرى لئلا يبقى احتمال ان طبايعها مع الفصول
تكون علة واما ان لم يسلك السبيل الى تعيين الوصف العلي ينفي ساير الاوصاف
بل ادعى ان الجسم مثلا وهو العلة لاستقلاله في موضع آخر باقتضاء الحكم ولا شيء من
هذه الصفات او بعضها علة وفي موضع آخر الجسمية مع صفات اخرى علة فهي
في الموضعين جزء العلة وهذا القايل كمن يقول ان العفص علة للسواد وحده ضربا
للمثل لانا رايناه في المركب منه ومن المزاج افاد السواد وليس للمزاج مدخل في
افادة السواد لانا شاهدنا العفص في المركب منه ومن برادة الحديد وقشور الرمان

تسود فيقال العقص جزو العلة في الموضعين ان انضم الى هذه الاجزاء اقتضى و
ان انضم الى تلك الاجزاء اقتضى وان خلا وحده لا يقتضي ويجوز ان يكون المطلق
حكم علل كثيرة واما طريقة حذف الفارق عن الاعتبار فيتوجه عليها ايض اعتبار
الخصوص واشكال حصر الصفات المميزة بين الاصل والفرع واشكال الاجتماع
ايض وما يقال ان الفارق اما ج واما آ وقد رانيا ج في موضع كذا غير مؤثر فيما لي
باتفاق الحكم في الاصل والفرع فالكلام عليه على سياق ما سبق ويلزمهم ههنا
مزيد الالتزام بخصوصيات الاصل والفرع جميعا وبيان ان صفات الفرع ما هي
مانعة للحكم فيه فيكون الحكم مشروطا بعدمها في الاصل اي اذا اعتبرنا يرجح الحكم في
الاصل انما يكون مع صفاته وانتفاء صفات الفرع وبيان ان الصفات المميزة
للاصل ما لها مدخل في الاصل ايض فاذا قيل ان صفات الفرع المميزة قد تحققت
موضع كذا مع ثبوت الحكم ينقدح فيه انها يجوز ان يمنع الحكم في الفرع لاجتماعه
مع خواصه فيكون الثبوت في الاصل مترجحا بصفاته وانتفاء المجموع من الصفات
الفرعية بانتفاء بعضها او كلها وهذا كمن زعم ان الفطوسة غير قبيحة اذ لا فارق بينها
وبين الانف الذي هو غير افطس الا التقعير في الافطس والاستقامة في غيره
وليس للاستقامة مدخل في الحسن فاذا رأينا الاخمص المستقيم الذي ليس فيه تقعير قبيحا
وليس التقعير مانعا عن الحسن فانا وجدنا التقعير في السرة والاخمص غير مانع للحسن
فاذا لا اثر لمميز الفرع في منع الحسن ولمميز الاصل في وجوده فيتساويان في الحسن و
انما لا يستقيم هذا لان الاستقامة لها مدخل في الحسن اذ كانت مع الانف والتقعير له
مدخل في القبح اذ كان مع الانف ايض وفي الاخمص ليس مع التقعير الجزء الآخر الموجب
القبح وهو الانف فلا يلزم القبح وان كان الاصل والفرع خاصين يحتاج الى حصر ما
افترقا به وبيان عدم اعتبار الآحاد والمثاني وكل عدد عدد في الاصل والفرع وان
اوصاف الفرع كالم يمنع الحكم في الفرع وعدمها لا يشترط في الاصل واحكام الاصل
لها مدخل في الاصل ولا يمنع الحكم بعدمها في الفرع واذا كان الاصل عاما والفرع خاص
لحنه يحتاج الى حصر اوصاف الفرع وان عدمها لم يشترط به حكم الاصل وان وجودها

لم يمنع

لم يمنع في الفرع وفي مواضع دعوى اليقين يصعب هذا الا على قانون يخرج
عن التمثيل وسنذكره بعد هذا وعندهم تقاس الفرع على الاصل
باربعة اشياء الدليل والعلة والحد والشرط فان الدليل في الاصل على الحكم دليل
في الفرع وكذا العلة والحد والشرط وهذه الوجوه فاسدة اما الدليل فان دلالته
في الاصل على الحكم اما ان يكون لذاته او مع خصوص الاصل فان كانت لذاته ومن
حيث هو هو وذاته موجودة في الفرع ولا اعتبار بخصوص الاصل فيكفيه ذكر الدليل
في الفرع وذكر الاصل والتمثيل لغو وان كان لخصوص الاصل مدخل في الدلالة
فاستفى في الفرع جزو الدليل فان اعتذر بان في الفرع ما يقوم مقام ذلك الجزء
فدليل الفرع غير دليل الاصل لاختلاف الجزئين في الموضعين والكل يختلف باختلاف
اجزائه ثم ذكر الاصل لغو فان الدليل الفرعي دل بذاته ايضا فلا اعتبار في الفرع
به فانه ان كان حقيقيا او رسميا ان كان بحيث يعلم ذلك الشيء علم انه حده او
رسمه فلا حاجة الى اعتبار الاصل فيه والتمثيل ويكون لغوا ان يقال حد الآخر في الاصل
كان كذا فيكون في الفرع كذا وان لم يعلم ذلك الا بالاصل يكون خطأ من وجوه
احدها ان يكون تعريفا للشيء بما لا يكون اعرف منه اذ لا يعلم كونه حده او رسمه الا باعتبار
تخصيصه في الاصل وثانيها انه ان كان بخصوص الاصل يدخل في حد آخر فيكون في
الفرع منتفيا ذلك الخصوص وثالثها ان الحد تركب من ذاتيات الشيء وذاتيات
الشيء لا يعقل دونها الشيء واذا لم يكن الاصل جزء الحقيقة الشيء فلا مدخل له في ذاته
وان كان ذلك الشيء يوجد دون الاصل لازماله وان كان الاصل غير لازم وغير ذاتي
لا امر يوجد في غيره فلا مدخل له في حده ورسمه **سوال** يجوز ان يكون في الفرع
اخفى **جواب** ربما يكون وجود المحدود في الفرع اخفى اما ذاتياته او لوازمه حيث
كان يكون ظاهرة له ورابعها ان اللازم والذاتي الذي يوخذ في الحد ان لم يتبين الا
بالاصل فليس بذاتي ولا يتبين اللزوم له ويتوجه ان يقال بصحته في الاصل و
ربما لا يصح في غيره فان قيل بصحته في غيره ايض من غير ان يلتفت الى الاصل
فذكر الاصل لغو واما الشرط والعلة فانما يصح اذا كان الحكم المطلق لا يتصور به

علتان اوشرايط على سبيل البدل وهو ح فانه يجوز ان يكون للشیء شرطان على
سبيل البدل والامر الكلى يجوز ان يكون له علتان كالحرارة المطلقة فانه يجوز ان
تكون عليها الحركة والشعاع اوغيرهما وهل لاقال ان الصفات فى الشاهد وجدناه شرطها
الجوهر او الجسم ففى حق البارى يجوز ان تكون كذا وان الوجود فى الشاهد او الثبوت
كان مشروطا بحيز او حدوث او امكان فيكون فى حق البارى كذلك ايضا ووجدنا
العلم فى الشاهد مشروطا بالجوهر حتى لولا الجوهرية ما صح وجود علمنا وما اعتبر فى الغائب
ذلك التمثيل ايضا فالحق انه لا يلزم من اشتراط شیء لامر فى موضع ان يكون فى موضع
آخر هو شرطه ايضا انظر الى مادة الفلك كيف هى مشروطة فى وجودها بالصورة
الفلكية ولا كذا غيرها من المواد وانظر ان الامكان كيف لازم الجوهر والعرض مع انه لا
يجمع بينهما بما يصح ان يكون علة لهما واما اثبات ان علة الاصل وجدت فى الفرع
فيثبت حكمها فيه فذلك حديث آخر يتوجه فيه ما ذكرنا فى الدوار وهم ربما يتمسكون
بضرب من التمثيل كما يقال لو كان يجوز بحكم مطلق علل لكانت المتحركية لقضاه
علة اخرى غير الحركة فهذا بازة تمثيل وكانوا اثبتوا التمثيل باتحاد العلة ثم قد بينا
فساد التمثيل ثم كون المحل متحركا ليس فى الاعيان شیء زايد عليه وعلى حركته بل الشیء
اذا دام به الحركة يقال له متحركا والمتحرك ليس الا شياء فانما به الحركة من حيث هو كذا
والحركة داخل فى حقيقة المتحرك هى مقومه لحقيقته لا مقومه لوجوده ومقوم الحقيقة لا
يتحقق دونه الشیء اصلا ولا يتصور له البدل فان كان بدل يختلف يحصل منه حقيقة
اخرى وليس كما مقوم الوجود ولسنا ندعى ان الامر الكلى يختلف فى جميع المواضع يصح
ان يكون له علل كثيرة بل يقول لا مانع فى بعض المواضع فيحتاج المحتج الى اثبات ان هذا
الحكم لا يتصور له علة اخرى ولا يكفيه اقترانه بالاصل بعلة او شرط فربما يكون فى موضع
آخر لا يكون شرطا او علة فاذا بين بيانا آخر هى نفس طبيعة استغنى عن التمثيل وربما
يحتجون فى ان حكما واحدا كليا لا تعلل بعلل حكم واحد واقع جزئى ويأتى الفرق بينهما و
ربما يمنعون ان يكون مجموع صفات علة الحكم الواحد فيتمسكون بتمثيل وقد بين فساده و
ربما احتجوا بان الحكم الواحد ان لم يكن بكل من الجزئين فيه مدخل فاستوى فيه وجوده و

علمه

عدمه بالنسبة الى ذلك الحكم اعنى لكل جزء وان كان لاحدهما مدخل دون الآخر
فهو العلة وان كان لكل واحد اثر وليس الكل اثر لكل واحد فيتعين ان يكون
لكل واحد شرط من الاثر فينقسم وكلامنا فى حكم واحد وهذا ليس بصحيح فان كل واحد
ليس له اثر لا كله اثر كل واحد ولا جزؤه اذ لا جزؤ له بل هو نفسه اثر المجموع والكل واحد
مدخل فى علة وجود الحكم لان له اثر مقترن فى وجود الحكم فلا مدخل لكل واحد فى
وجود الحكم بل فى عليته وجود الحكم ووجود الحكم بسيط هو اثر علة واحدة هو المجموع
والمجموع مركب وليس هذا موضع هذا الاستقصاء الا انه لزم بجب النظر فى تعقب
التمثيل استسلاف المقدمات له اعتبار فى الجدل والاجود ان
ينقطع الصغرى عن الكبرى فلا ينقطع الخصم باجتماعها للمنع واذا قيل ليس ح ت
اوليس كل ت آ والجواب باحد طرفى النقيض فى كل واحد والاجود الاحتراز عن
جواب ما لا يتبين فيه غرض المستكشف فى مواضع الجدل وكثيرا ما ينقطع المجادل
لسلب المقدمات واى واحد سلم عند الاستكشاف لا ينبغى له عود الى منعها قولا
يستحسن وعند عدم الالتزام يبقى محل النزاع فيها كيف فى بحث وتعجز
كلما يذكرونه لا على صورة القياس لا يلزم تسليمه بالذات تسليم محل النزاع بل يحتاج
الى ضم شیء آخر له والحجة انما يكون حجة فى الحقيقة اذا تبين بها ترجح وجود الحكم
على العدم ومهما كان بالنسبة اليها محتملا كما انه فى نفسه محتمل ما افادة الحجة شيئا ومهما
كانت الحجة لا يخرج عن الاحتمال الى الترجيح الا بامر زايد فالمذكور جزء الحجة لا كل
الحجة لا جزءها فالمقتصر على مقدمة واحدة غير قياس ولا محتج بالحقيقة بحجة صحيحة
كما فى القياس الذى يسمى قياس الضمير وهو قياس حذف كبراه ما لظهورها او لان
ايرادها كلية لا يصدق فسكت عنها لئلا يتفطن الخصم للكذب بكليتها فان هذا وان
حذف عن اللفظ لا يكون قياسا الا بضم الكبرى اليه فى النفس فيكون قياسا فى النفس
وان لم يضم فهو بالحقيقة ليس بقياس وقد علمت بطرائق انه لا قياس من اقل
مقدمتين ولا بد من النسبة المذكورة بين المقدمتين والنتيجة ولا يتصور ذلك الا
باخذ القياسات المذكورة وما لم يكن كذا لا يلزم من تسليمه شیء فلا يخرج من الاحتمال

بمجرد النتيجة فلم يذكر الحجة بعد وبهذا اسكت كل من ذكر حجة لا على نظم قياس معتبر فاذا
عاد المستقرى او صاحب التمثيل الى النظم الحقيقى بعد ايرادهما على حالهما او رد الكبرى
كلية انقطع ضرورة وبطل الاستقراء الغير التام والتمثيل وذكر الاصل صار لغوا
واذا وقع عليه النقض فى الكبرى الكلية لا يمكن دفعه ولا الاعتذار عنه وان اضاف
فى محل النقيض عدم نسبة الاكبر الى الاصغر الى مانع او نحوه لا بعينه فانه او رد الكبرى
كلية من دون استثناء محل الاستثناء وان لم يرجع سكت لما قلنا فان التجاء
صاحب التمثيل الى الاستثناء كان اقرب الا انه ذكر الاصل فى احد الجزئين والفرع
فى الآخر وان اخرج الفرع عن حد النزاع بجعله اياه حد الشرطية الا انه ما زاد تبين
حجته على تبين محل النزاع شيئا كثيرا فان الاصل كان مسلما والفرع متنازع فيه
وجهة اللزوم ما ذكره فما زاد على محل النزاع بيانا واعلم ان قول القايل فى اثبات
امر انه شئ واحد من حجة وكل شئ من حجة يثبت فهذا الامر يثبت صورة صحيحة
ولكن طريقه غير تامة فان المثبت للشئ الخاص ليس المرجح مطلقا من حيث هو
مرجح مطلقا بل المرجح بازاء الشئ الممكن مطلقا لا الشئ الذى هو ح والعام قد
علمت ان لا دلالة له على الخاص بل الحجة التى للشئ ما هو دال بخصوصه على وقوعه
لا من حيث هو مرجح والمخلص ان ذكر هذا مع نفسه او مع غيره لا لحد انه اى بالامر
الدال بحقيقته وخصوص نفسه على المط ولا يتم مراده الا اذا قال المرجح هو ت و
قد وجد لا بكيفيته هذا الم ركب فيقال هذا موضع وجد فيه وكل موضع وجد فيه
الباء يرجح فيه ثبوت آ فهذا الموضع يرجح فيه ثبوت آ او يثبت فيه وح يقع الكلام
المذكور او لا لغوا فلا بد من ذكر ما يثبت الشئ بخصوصه والمقاومة
التى يوردها فى هذا الكتاب توارد الحجتين على طرفى نقيض قضية كيف كانت و
ان كان يقال المقاومة على مقدمة يوجد كبرى لا تحتاج مقابلة مقدمة فى القياس
فيقال ان هذه الكبرى مقاومة لتلك المقدمة وعرضنا بالمقاومة ما ذكرنا ولا يتصور
قيام البراهين على طرفى نقيض شئ واحد على ما سنذكر ويتصور قيام حجتين جدليتين
وبرهانى وجدلى وكل حجتين دلتا على طرفى النقيض لا بد وان يختلفا بالتضاد او

بالتناقض

بالتناقض بالقوة او بالفعل فان اكثر النتيجة لا بد وان يكون مسلوبا عما دخل
فيه الاصغر فى احدهما ومثبتا فى الآخر ولا يجتمعان على الصدق فان لم يتناقضا الا
وان لا يجتمعا على الصدق ففى الشكل الاول والثانى يصح تضاد المقدمتين الكبرتين
ولا يمكن تناقضهما لانهما كليتان ويصح تناقض النتيجتين وفى الثالث تصور التناقض
فى الكبرتين ولا يتصور فى النتيجتين اعنى اذا كان التقاوم بين القياسين على
الثالث لا يتناقض نتيجتاهما ولا يتضادان فصح ان المقاومة على الثالث لا يتصور
بلى اذا كان المتقاومين على الثالث والآخر على غيره ويكون نتيجة ذلك الغير كلية ينتج
المقاومة وان كانت جزئية ايضا فلا فان الجزئيتين لا يتقاومان والمقاومة على النتيجة
قد تبنى على صريح المضادة فى الكبرى والتزاحم على الصغرى كمن يقول كل ح ت
وكل ت آ فكل ح آ فمقاومة الخصم بان كل ح ت ولا شئ من ت آ فلا شئ من ح آ
وقد يكون مضادة الكبرتين بالقوة ولا بد من المصادمة واما الصغريان فيجوز اتفاقهما
وفى قياس الضمير يتفق كثيرا ان يقول احد الخصمين ح هو ت فيكون او يقول
الآخر هو ت فلا يكون ان يختلف فيهما جهة التبيين فى الاخير
ومن جملة الضمير الدليل وهو قياس اضمارى الحد الاوسط فيه امارة الوجود
الاكبر فاذا صرح يقع على الشكل الاول كقولهم هذه المرأة ذات لبن فهى قد
ولدت والكبرى محذوفة ان كل ذات لبن والدة بالفعل ومنه العلامة وهو قياس
الحد الاوسط اما اعم من الطرفين ويلزم من كونه اعم ان يكون محمول الطرفين
عند التصريح بالمقدمتين فان الاعم لا يجوز ان يكون موضوعا فى كليهما ولا فى احدهما
كقولك هذه المرأة مصفارة فيكون حبلى فان المصفار اعم من هذه المرأة ومن
حبلى ايضا وقد يكون اخص من الطرفين ويلزم من كونه اخص ان يكون موضوع
الطرفين جميعا فيكون عند التصريح على الثالث كقول القايل الملوك المؤيدون
الى معارج لان كيخسرو كان ملكا مؤيدا وكان ذا معراج ومما ذكرنا قياس الفراسة
وهو قياس الحد الاوسط فيه هيئة بدنية يوجد فى الانسان وغيره من الحيوانات
يستدل بها على خلق لازومها المزاج واخذهما معلولاه فيستدل باحد المعلولين

على وجود للعلة ومن وجود العلة على وجود المعلول الآخر وهو يشبه التمثيل من وجه
كانه قيل زيد عريض الاعالي فيكون شجاعا قياسا على الاسد وحدوده اربعة
كالتمثيل على ما يقولون واعلم ان الحدود لقياس واحد لا يكون اربعة
فان الحدود انما يقال للاجزاء التي ذكرناها المقدمة والمقدمة انما يقال للقضية اذا
كان جزء قياس فاذا لم يكن الشيء قياسا لا يكون جزؤه مقدمة ولا جزء جزؤه حدا و
اذا كانت الحدود اربعة فلا يكون للقول قياس ومن اراد ان يجعل التمثيل قياسا
او قياس الفراسة ليس له الا حذف الاصل من القياس الاول وايراده في الثاني
وادراجه اما الحذف فكما يقال زيد عريض الاعالي وكل عريض الاعالي شجاع فزيد
شجاع فاذا منعت الكبرى بينها بمنفصلة موضوعها الاصل اذ ليس من شرط كل قياس
ان يكون بين المقدمات ولا من شرط المقدمات ان يبين من قياس على نظم واحد
بل يجوز ان يبين بقياسات مختلفة فنبين ان الاصل كالاسد شجاعته اما كذا او
اما كذا ثم يستثني على ما هو حق التمثيل على ما سبق ومن اراد ادراج الاصل في الصغرى
فان الاصل والفرع مثلا اشتركا في مدار الحكم وكل مشتركين في مدار الحكم يشتركان
في الحكم فالاصل والفرع مشتركان نحن ذكرنا مطلقا ففي المواد يخصص الاصل والفرع
فيقال الاصل الذي هو فلان والفرع الذي هو فلان مشتركان في مدار الحكم الذي
هو كذا وكل مشتركين في مدار الحكم الذي هو كذا هما مشتركان في حكم كذا ويستنتج
ثم اذا ذكر على صورة القياس وامكنه التتميم على المقدمات الصحيحة فهو برهان
والا فيكون قياسا واقعا في مادة ظنية او غيرها فتبين ان قولهم ان حدود التمثيل
اربعة مجاز لا حاصل له وان التمثيل والفراسة والاستقراء ليست قسيمة للقياس
الذي سبق تعريفه فان القياس هو مجرد الصورة الصحيحة في اي مادة كانت
وان التمثيل والاستقراء وغيرها اذا اردنا ان نجعلها حجة يحتج بها وجدناها دون
الحاجة الى شيء آخر لا بد من القياس على ما ذكرنا قبل هذا فحال التمثيل ونحوه
في ترويجها بصورة القياس او تتميمها بها كحال جميع المواد واعلم ان قياس الفراسة
يشبه الدليل ايضا من جهة ان الاوسط امارة لوجود الاكبر ان كان الدليل اخذ

بجرد ان الاوسط امارة واذا كان مع الهيئة خلقان احدهما غير مطرد الشجاعة
فانه مع عريض الاعالي موجود في الاسد ولكن لا يوجد في النمر مع وجود عريض
الاعالي فيه فليجعل الاستدلال على الخلق المطرد واعلم ان بعض الناس ظن
ان القسمة وحدها حجة وهو غير صحيح فانه ما لم يقرن بها امر ما يحصل منه معه
قياس اقتراني واستثنائي بوضع او رفع لا تكون قياسا على ان القسمة كيف
كانت ليس في ايرادها كثير فائدة وفي استثنائها فان الاستثناء اذا كان
اوليا كفى قولك هذا العدد اما زوج واما فرد لكنه ليس بزوج فلك ان تقول
هذا العدد غير زوج وكل غير زوج فهو فرد فهذا العدد فرد وان كان الاستثناء
يحتاج الى بيان فيورد ذلك تبيينا لهذه الصغرى المذكورة بعينها ولا يحتاج
الى الانفصال والاستثناء بل انما يفيد القسمة احضار الاوسط ونحوه بالبال
لا غير وينتفع بها في حصر الصفات **المشرع السابع** في مطارحات على اصناف
القضايا قد ذكرنا في مواضع طرفا من هذا فلا نريد ان نطول فيه في هذا الكتاب
اعلم ان كل قضية المراد بها تؤثر في النفس بامر تصديقي او بامر غير تصديقي
والتامة هي القضايا المخيلات فانها يؤثر بقبض وبسط ولها نفع عظيم وهي
سواء كانت صادقة او كاذبة اعتبارها مخيلة باعتبار تاثيرها بامر وراء التصديق
وان اثرت بالتصديق ايضا في موضع فيكون باعتبار آخر من قسم آخر فاذا كانت
الحجة قولا يصدق به ايقاع التصديق بقول آخر والمخيلات من حيث هو مخيلات
لا يقصد بها ايقاع التصديق فلا تكون حجة ولا جزء حجة وان اوردت حجة
فباعتبار آخر والقياسات الشعرية ليست بحجة فيكون من القياس الواقع
في مادة ما ليس بحجة وقد سبق طرف من هذا وعندي اشرف القضايا
بعد القضايا الواجب قبولها المخيلات وربما يصعب على الظاهريين من
المتفلسفة مساعدتنا على هذا وربما عظم اكثر مقبول كثير من المخيلات من حيث
هي مخيلات اشرف من كثير من المقدمات الواجب قبولها لا من حيث خصوصها
بان طولنا بيان هذا اكتفاء عنهم فليس كل ما يعلم معلل وربما يباعدهم في ظاهر القول

وجدت البتول ابل
من حسنه

يقرب من التأويل ويضمر خلاف ما ساعدناهم به وربما زجهم شيئاً ويريد به شيئاً آخر وربما
وجدنا منهم اهلا بعد قراءة هذا الكتاب وما يجري مجراه علماً طافيا من الحكمة ايضا حتى يكون
متفلسفا حكيما وربما شوشنا عليهم القول لننفذ رجهم من حيث لا يعلمون واما القضايا
التي يؤثر في النفس بامر تصديقي وهي التي يستعملها المحتج فلا يخلو اما ان يستعملها التصديقية
في نفسه بها او لتصديق خصمه والاسة هي الالتزاميات يستعمل جدلا ليبطل كلام الخصم
بمسلماته ولا يحتاج ان يرى من نفسه الموافقة عليها نعم التي يستعملها مع تصديق النفس
او دون تصديق نفسه وليستبق تسليم خصمه وهذا الثاني مغالطي والاول اما ان يكون يقينيا
او ظنيا او مشبها بيقيني او ظني فانه اذا لم يعتقد يقينا ولا يظن صحتها وليس فيه شبهة بيقيني
او ظني فلا يستعملها ولا يصدق بها هو ولا غيره واما الظنيات فهو ما يحكم بها حكما مع شعور
بامكان مقابلة اما بالفعل او بالقوة فان كثيرا من المقلدة وان اظهر من نفسه اليقين
او الطان على شيء منها اخطر الشيء بالبال بالفعل واخطر نقيضه لم يجد جزم العقل
منقرا فاعن نقيضه واكثرهم واثقون مع التحمل المخوف او المرجي فضهم ليتحمل الملحوق
لا لان العقد يقيني والظن بالجملة هو الحكم باحد طرفي النقيض مع شعور بامكان الطرف
الآخر فمن الظنيات ما مبدأ الظن فيها انما هو شهرتها ومنها ما مبدأ الظن بها القبول ممن
يحسن به الظن وباعتباره يسمى مقبولات ومنها ما يؤثر حين ورود ما ثم اذا تعقبته بطل
تأثيرها وربما لا يختلفا من تأثير تخيلي وسبب اشتهار العصبة قد يكون ظنا لقوم اما
الحجة او لمصلحة او لقبول من شخص او لقوة اليقين ايضا ومن القضايا الواجب
قبولها فانها ايضا مشهورة كما يكون الشهرة سببا لظن شخص قد يكون سبب الشهرة
ظن قوم آخرين وربما يكون تخيل قوم آخرين سبب الشهرة والمشهور غير الحق ورب
مشهور محمود باطل ورب حق يشنع عليه اما الحق في الامر الكلي لا يتصور ان يكون
قبيحا في نفسه بل ربما يستقبحها الجاهل لحقيقتها فاذا برهن ان الممكن الاشرف
واجب وان الوجود واقع على اتم ما يمكن عليه فالامور الكلية والامور الدائمة لا يمكن
قبحها بحسب مرتبتها في نفسها فكثيرا ما يستعمل افلاطون وغيره من العلماء الا سالفين
ان شيئاً كذا قبيح ومقصدهم مبني على ما ذكرنا واما في الجزئيات فربما يكون امرا قبيحا

يجب

يجب شخصه اما بالنسبة الى النظام الكلي يكون له اعتبار آخر ومن المشهورات اولية
ومنها ما تبين ببرهان ومنها ما سبق ان مبدأ الظن وربما يكون باطلة في نفسها واذا
عرف اختلاف عادات الناس في امور يستقبحونها ويظنون انه بالطبع مثل ان تجد
جماعة يكرهون اكل لحم الخنزير وتنفر طبايعهم عنه وآخرون بالعكس فليس مثل هذا
الاستقباح والاستحسان الا من عادات وانفعالات وكذا غير هذا واما المشبهات
فمنها مشبهات بالاوليات تظن وهي الوهميات التي تخالف المعقولات الصحيحة كمن
يحكم ان كل موجود جسم او مشار اليه والوهميات انما يدفع اذا قام برهان قاطع على خلاف
ما تقتضيه والا لا يلزم كذبها والوهميات في الامور المحسوسة تكون حقة وكذا في امور
غير محسوسة تناسب المحسوسات على تفصيل سنذكره فان قيل لماذا تبين لنا ان الحكم
الذي نسب الى الوهم ليس للعقل يجاب بان قوة واحدة بذاتها لا يدفع شيئاً وتقبله
في حالة واحدة وقد جرب ان انسانا اذا كان في بيت مظلم مع ميت فيه قوة يزعجه
ويخوفه من الميت واخرى تحكم بانه لا باس عليه وربما يغلب المزعج فيها وبان وليس العقلي
الا التالي فانه يتعين ان معتقد ما انه حقة ونعلم الانسان من نفسه انه كما يقتضيه العقل في
مثل هذه الاشياء ومع ذلك يغلب الوهم بالازعاج فاذا وقع مثل هذه المقاومة
في قضايا عقلية نعرف ان التي قبلت غير الذي دفعت وكان الوهم يساعد العقل
في المقدمات بالميت ان الميت لا يتحرك ولا يضر ولا ينفع فلا يجب الاحتراز عنه فيسلم المقدما
ثم اذا جاء الى النتيجة رجع عنها فكذا فعله في جميع الامور الحقيقية اذا كانت غير محسوسة
فهذه مشبهات بحسب القوة الباطنة واما المشبهات بحسب امر خارج اما لفظي او معنوي
فسيأتي فيما بعد تعقيب الواجب قبولها وهي اوليات ومشاهدات ومجربات وحدسيات اما
الاوليات هي القضايا التي يحكم بها العقل لذاته غير محتاج فيه الا الى تصور الحدود لا
غير كقولك الكل اعظم من الجزء او ان جسما واحدا في حال واحد لا يتصور ان يكون
في مكانين فان وقع التوقف في الحكم انما يقع لعدم تصور الحدود لا غير واما المشاهدات
فهي كحكمنا بان النار تحرق او لنا شهوة وغضبا وكلما يدرك بامر ظاهر او باطن واما
الحدسيات فيها جزئيات مبدأ الحكم بها تكرر مشاهدات فيعتقد بالتكرر اعتقادا يقينيا

وقد يكون اكثريا والذي يستعمل في البرهان اليقيني ومنها المتواترات وهي قضايا يبدأ
الحكم بها لكثرة شهادات توقع اليقين ومن شرطها ان يكون ممكنة ويكون النفس آمنة
من وقوع التواطؤ فيها وان يكون في الاخير ينتهي الى مشاهدة ذلك الشيء كحكمك بوجود
مكة ووجود ازيدون ولا ينحصر الشهادات الموقعة لليقين في مبلغ عدد فكم من يقين
يحصل بعدد من الشهادات لانسان ولا يحصل لغيره بمثلها ورب عدد افاد يقينا في قضية
دون غيرها ورب عدد افاد يقينا واكثر منه ما افاد يقينا ولو كان بخاصية عددا وبشرط
كثرة مفرطة ما حصل اليقين دون ذلك ونحن لا نعلم ان اعتقادنا بوجود الهند من حصل
ومن كم عدد وكم كان الزايد والكافي فهذه يتعلق ايضا بحدس وقياسه وكثرة الشهادات
في المتواترات الكثيرة المشاهدة في الجزئيات وللقراين في كل واحد منهما مدخل الا
ان المجرب يشاهد ما يحكم به والحاكم بالتواتر يدرك بحاسة السمع حتى انتهى عن مشاهدة
غيره واذا تكرر في كليهما افاد يقينا وان ضعف ربما افاد ظنا وقد يقوم كثرة مشاهدة
القراين مقام كثرة السماع في المتواترات او كثرة مشاهدة العين في التجربيات كحكمنا
بان نور القمر من الشمس لما اعتبرنا قراين هيئات تشكل النور فيه وليس هذا تجربة
ما يرى نسبة الاثر الى الشيء مشاهدة وقد يسبق الحدس رفعه بشيء لكثرة القراين التي
يشاهد الشيء محفوفا بها وفي الكل قياسية خفية من انه لو لم يكن كذا ما شهدت به
القراين المختلفة من الشاهدات او نحوها ويستثنى فيها نقيض التالي وفرق بين والشهادات م
المشاهدات والاوليات ان الاوليات يكفي فيها حصول تصور الحدود فيحكم لا بناء
على مشاهدة النسبة فان حكمنا بان السواد والبياض يستحيل اجتماعهما في محل واحد ليس
لانا نشاهدها الاستحالة للاجتماع بقوة واما مثل حكمنا بان هذا الانسان لو لم نشاهده
ما امكن الحكم وكذا ان لنا غضبا او تصورنا الغضب او البياض والانسانية ما وقفت
النسبة التصديقية الا بالمشاهدة اما حكمنا ان كل نار حارة وكل قضية كلية تذكر في العلوم
لا يتصور فيها مشاهدة الكلي فانا ما نشاهدنا فالحكم الكلي ليس من المشاهدة بل قد يكون
في موضع من المواضع اوليا ان يكفي التصور وان كان لكثرة الشهادات فهو حدسي
والتجربيات كل مرة عدت من جملة ما ينعقد بها اي التجربة كانت مشاهدة والحكم الكلي

تجربي

تجربي وحدسي واكثر ما يخص التجربة بما تعلق بجوهر التأثير والتأثر اولا تأثير ولا تأثر
فلا يقال جربت ان الشيء الفلاني ابيض بل يقال جربت انه يؤثر الاثر الفلاني او
لا يؤثر وفي الجملة ان خصصت المشاهدات بما دخل تحت المشاهدة من الاحكام فلا يصح
على الكليات فلا يدخل المشاهدات في العلوم بل يبقى الاوليات والحدسيات وان
اريد بالمشاهدات ما يبتني على مشاهدة ما في الاوليات ايضا مبتني على مشاهدة ما فان
الحدود الاول انما يحصل لمشاهدة قوى ظاهرة او باطنة ولولا انا تصورنا الجسم
بمشاهدة ما كيف كانت ما امكن الحكم ان الجسم في حالة واحدة لا يشغل مكانين فتصور
الجسم والمكان من نوع ما يبتني على المشاهدات فعلى هذا الوجه لا يستعمل في البرهان
الا المشاهدات والحدسيات ايضا كلها يبتني على مشاهدة ما وان استثني من المشاهدات
باعتبار واحد فالمتواترات والحق هو الاول اعني ما مر المشاهدات والحدسيات
والاوليات وان المشاهدات بالذات لا تستعمل في العلوم البرهانية في مقدمات كلية
ولا يمكن كونها كلية والكليات يثبت بمشاهدات بالذات وان كانت يبتني على مشاهدات
واما القضايا التي قياساتها معها فلا حاصل لها والثاني المشهور ان الاثنين نصف
الاربعة والاوسط كونه احد قسميه المساوي للقسم الآخر هو بعينه معنى النصفية و
من الفطريات ذوات وسايط الا ان الوسط في المجهولات لا يسمى قياسا الا ان يركب
وجميع الاوليات يمكن تركيبها قياسات واكثرها بوسايط اولية ايضا وان كانت بينة و
اما الاصول الموضوعة فلا تخرج عما ذكرنا ايضا فان المحتج وصاحب الكتاب لا يوضعها
الا اما التصديق نفسه او بغيره وكل قضية وصفت وصفا ويحكم بها حكما يسمى مسلما
كان التسليم من العقل او من الخصم او من الجمهور والمخيلات مركبة منها الاقيسة الشعرية
المشرع الثامن في البرهان وما يتعلق بها **مطارحات** على البرهان قد علمت
من المشهور ان البرهان قياس مؤلف من مقدمات يقينية وهذا اولى مما يقال واجبة بلغ
القبول فقد تركب البرهان من غير امور بينة بذاتها ولا واجبة القبول بذاتها بل ثبتت
بمقدمات اخرى الا انها يقينية اللهم ان نعني لواجب القبول ما يعم البين بذاته وبغيره
كيف ما كان فاذا كان البرهان برهانا باعتبار صورته ومادته لجميع ما سبق في الاشكال

وبعد ما هو بحث من احد جزئي البرهان واذا علمت ان البرهان من مقدمات يقينية
فانما يتركب من جملة القضايا المذكورة من الواجب قبوله وما يتبين بغيره بيانا
يقينيا واما الجدليات فانها تركب من مظنونات ومن مشهورات كيف كانت
ومن الذائعات وهي تنفع نفعا ما ومن جملة نفعها اقناع من لم يرتق الى درجة
البرهان ومرتبته فذا رغب عن الاكتفاء الى المطالبي واذا ذكرت على طرفي نقيض
الشيء ربما يلوح الحق منه ويتوسل الى البرهان ومقدماته وايضا صالح لدفع خصوم الحق
الذين لا يستحقوا ارتفاعا بحوا بالبرهان وايضا لحفظ ما وضع في الشرائع والنواميس
الطبع والامور المصلحية وايضا التدرب وتشحيذه بكثرة الاعتراضات الجدلية فانه نفع
الرياضات لطالب الحقيقة وايضا لانه اذا جرب الجدليات واستبان البرهان يعرف
مقدار تمام البرهان عن غيره فيفيده زيادة اعتقاد في البرهان ونزول عنه احتمال
انه ربما يقدح فيه شيء هو غير سمعه اليه بكثرة الرياضات واما الخطابيات فانها
يركب من مظنونات ومقبولات وقد يتركب من امور يقينية ولكن اذا قرر جهة صحتها
تحتاج الى البراهين وهي نافعة لتقرير الحق مع قرينته دون الجدل على انه لا يستبعد
ان يكون النفس التي يكفيها الخطابي لاعتقاد الامر الحق في بعض الاشخاص
اشرف من البعض الذي تقنعها الجدل فانه اذا قوي جوهر النفس ربما يكفيها اقل
زمن والمقصور استعداده على الجدل لا يكفيه ما كفاه دلالة مرتبة البرهان واذا
برهن في العلوم ان الواهب للعلم امر غير البرهان ومقدماته والبرهان معد لا يستبعد
ان يكون من النفوس ما يكفيه اقل اشارة خطابية بعده لان يهب له المفارق علما
يقينيا وكم من برهان سكت قاطع لا تعطي من الطانينة ما تعطي بعض الاعتبارات
الاقناعية التي تنبه جوهر النفس ويجب ان يكون في المطالب المهمة في العلوم
الحقيقية طائفة من الاستبصارات فانها يفعل آثارا ويعم نفعها وربما يفعل الاقناعيات
بمجموعها ما فعل كثرة الشهادات المتواترة في افادة اليقين وايضا نسبة البرهان الى
فام الحس بصوله شأنه الانسان اولي والخطابة الالهية تحرك الجوهر مالاثار الروحاني
وتومي الايماء اللطيف فيتنبه النفس بلطف الاشارة كما يتنبه النائم باخف مساس

طالب

فلا يجب ان يستحقروا الخطابات المنابين فانها اعظم نفعا من كثير من الحجج والمطالبات
بالجملة ترغب وتنفر في امور دينية ومصلحية والشعريات مركبة من مخيلات وتنفع
بها في ترغيب وتنفير في امور دنيوية ولذات معيشية ومدح وذم ونحوها ور
المغالطات يتركب منها المشبهات واعظم نفعها الاحتراز عنها وربما تجربت بها قوة
بعض من يراد تجربته ويسمى بهذا الاعتبار المجربة وربما سكت بها المموه والسوفسطائي
بازاء الحكيم والشاغب بازاء الجدلي ومن ظن ان البرهان يجب ان يتركب من الضروريات
والجدليات من الممكنات الاكثرية والخطابية من الممكنات المتساوية والشعرية من
الممكنات الاولية والمغالطات من الامور الممتنعة لا غير اخطأ فليس الاعتبار
بذلك فقد يبرهن المبرهن على امكان شيء بمقدمات ممكنة وعلى كون الشيء وجودا
بمقدمات وجودية فاذا كان لنا مطلوب وهو ان حركة يمكن ان تكون ت ومطلوبنا
ان نعلم امكانه يقينا فليس لنا ان يبرهن عليه بمقدمتين ضروريتين من الاشكال
المعتبرة اذ النتيجة يأتي ضرورية وكان مطلوبنا ممكنا فلا يتصور قيام ضروريتين
عليها فليس الا التركيب مما فيه ممكنة او ممكنات ولكن المبرهن اذا استعمل ممكنة
ينبغي ان يكون امكانه واجب القبول وكذا نحوها فيبين ان مقدمات البرهان يجب
ان يكون يقينية على اي جهة كانت ثم من جزم على الجدلي او على الخطابي او على الشعري
ان يستعمل فيه مقدمة يقينية كلا بلى لا يستعمل من جهة انها يقينية بل من جهة انها
مشهورة او مخيلة او مقبولة او نحوها   في المطالب اول المطالب
ما الشيء اي المطالبة لمفهوم اسمه فانه ما لم يتصور مفهومه لا يمكن الحكم عليه بوجه
من الوجوه ثم هل الشيء كذا وينقسم الى ما سموه بسيطا وهو ما اذا طلب به نسبة الوجود
الى موضوع كما يقال هل الشيء موجود والى ما سموه مركبا وهو ما يكون محمول المطلب
امرا وراء الوجود ويتاخر عن هل البسيط ما المطالبة لحقيقة الشيء فان الشيء
انما يقال له حقيقة بعد التصديق بالوجود وللوجود مدخل في تسميته الشيء حقيقة
وفي كون الشيء حقيقة وليس له مدخل بالجزئية فيما حمل عليه انه حقيقة كمفهوم
الانسان والفرس وهذا هو المعنى بقولنا ان الحقيقة تعقل مع الشك في الوجود

فانا لا نعقل الحقيقة من حيث هي حقيقة و نشك في الوجود بل الامر الذي عرض له حقيقة **بحث وتحصيل** اذا كان للاسم مفهوم فسئل عنه فاجيب به ثم حقق انه موجود ثم سئل عن حقيقته لا يجوز ان يجاب بما يخالف المفهوم فانه يلزم اشتراك الاسم فاذا كان المعنى واحدا بالحقيقة والمفهوم لا يختلفان الا بامر خارج وهو الوجود ولا يختلف به الجواب ويعرف انه لا يجوز ان يفهم من الاسم غير حقيقته فانه لا يكون تلك الحقيقة مفهوم ذلك اللفظ ولا اللفظ موضوعا بازائها فلا يجوز ان يطلق عليها ذلك الاسم بوجه ومهما ذكر ذلك الاسم باي وجه كان وفهم منه تلك الحقيقة فصارت الحقيقة مفهوما لذلك الاسم وقد قيل انه ليس بمفهوم له ولا يجوز ان يصير المفهوم رسما لما يطلق عليه ذلك الاسم فانه يكون اشتراكا ايضا او ضرب تجوز فالبحث الحقيقي يوجب ان السائل اذا سال عن مفهوم شيء واجيب بما فهم ثم طلب العلم انه موجود ليس له ان يرجع فيسال عنه بما مرة اخرى على انه يطلب الحقيقة والحقيقة من حيث انها حقيقة دارت بالوجود فاذا احاط بالمفهوم علما احاط بما عرض له الوجود وانه حقيقة علما تم علم الوجود ايضا بهل مع انه غير داخل فلم يحتج الى العود الى طلب آخر الا اذا كان الجواب الاول ناقصا فينبغي المطالبة في المقام الاول لا الثاني فحسب ولا يجوز ان يطلب من الاسماء الى مفهوماتها اذ لا تدل اللفظ الا على مفهومه بل هذا الاحتراز والاختلاف يرجع الى السائل فلا ينبغي ان يقول ما حقيقته كذا ولم يعلم انه موجود وهذا انما تحققه لمن ينبغي اذا ضبطت ما ذكرناه في الاقوال الشارحة ومن المطالب اي ويطلب به تمييز الشيء عن غيره ولا يجوز ان يذكر اي بعد مطلب ما فان ما اجيب بها بما يشتمل على المميز فلا حاجة الى التمييز مرة ثانية فان لم يتم التصور والتمييز من جواب ما فوقع الخلل في جوابها وبعث المعاودة في هذا المقام ولا يستحسن مطلب اي بعد مطلب ما اي ايضا لتشخص واحد في امر واحد فانه ان لم يعلم من الماهية شيء فكان ما اوفى به لانها الطالبة بالذات لما جهل وهو الماهية مع انه كان يغنيه عن اي فان علم من الماهية المفهوم العام وحصل به في جواب اي الذاتي الخاص فقد استغنى عن ما ولم يعد هل اذا توارد على قضية واحدة

ولم قد يطلب علة التصديق وهو الاوسط فقط والمطالب بهذا الاتياني له ان يشاهد مثلا الوقوع ويسال منقول لم قلت انه موجود وقد يطلب به علة الشيء في نفسه ويجوز ان يشاهد الوقوع ويشتمل لمن يسال ان الخشبة لم احترقت وبم احترقت وههنا مطالب اخرى مثل كيف ومتى واين وكم ونحوها ولكن ليست كلية في العلوم وقد نغني عنها اي كما يقال في اي مكان او زمان او غيرها وقد يقيمون على خصوصيته مقام لم بان يقال ما علته وقد يقيمون اي كما يقال اي شيء علته هذا الحكم او اي حجة دلت على هذا الحكم **بحث وتحصيل** واعلم ان المطلب الطبيعي هو لم فانه اذا قيل ما حجتك ههنا او ما علة الحكم او برهانه ان طلب من حيث هذه الحجة فخذ هذه الحجة من حيث هذه الحجة اعني دون النظر الى ما عرض له انه حجة وكذا العلة والبرهان الجزئيين في حد الحجة او البرهان مطلقا او العلة مطلقة فان نسبة هذا الماشي الى الماشي المطلق والعلة المطلقة مع قطع النظر عن خصوص ما عرضت له نسبة هذا الانسان الى الانسان المطلق وليس للاشخاص حد غير ما للانواع والغرض ان جوابها مثل ما يجاب عن الانسان نحده ان كان المطلوب ذلك وان كان المطلوب ما الشيء الذي عرض له انه حجة هذا الموضوع او برهانه فان اخذ برهان كل مسئلة انه لا يلزم ان يكون نوعا بحسب مادة كل مسئلة فليس له ان يذكر الا ما يعم نوع جميع ما هذا شخصه او صنفه كما سبق في جواب ما هو المطالبة للحقيقة او اخذ انسان مثلا ان برهان كل مسئلة نوع بحسب مادته فقال ما برهانك في هذه المسئلة فقال برهان مركب من حدود كذا او مقدمات كذا متخصصة بتلك المادة او ما حجتك فال قد دل مركب كذا او ورد متخصصة بتلك المادة فصاحب هذا المطالب ان رضي بهذا جوابا او سكت بان اخذ حجة هذا او حده برهانه هذا او نوعه هذا او منع ان حدها هذا حتى يصحح هوان نوعا او حد نوعه هذا على الاقسام كلها يكون هذا النزاع والمطالب غير ما يحصل من لم والنزاع عليه بل هذا بحث تصوري كيف كان ولسنا الآن في تبيين ان اي الاقسام حق وايها باطل وان قيل ان هذه ما الطالبة للمفهوم فحاله ايضا قريب مما سبق في انتقال البحث الى هذا بل هو مفهوم برهان هذا المطلب او ليس هذا مفهومه ثم

اذا قيل ما مفهوم اسم برهان بهذا اللفظ فيجب ان هذا البرهان ماله اسم يخصه ليشرح
مفهوم اسمه فيتبين ان ما الطالبة للمفهوم او الحقيقة اذا وردت في موضع لم بان
يقال ما حجة هذا الامر او علية ليس موقعها موقع لم ولا يعض الجواب عنها يعض
الجواب عن لم فان الاول يقدح فيه بقوادح الحجة وان جعل لفظة ما قائم مقام لم
اصطلاحا بحيث يدل على معناه لا مانع عنه ولكن لا يبقى على مفهوماتها المذكورة
وان اخذ يجوزا من حيث انه قد يتفق ان يذكر فيه بعني بعد ذلك لان جوابه يتضمن
قوام الجواب فذلك امر آخر وكلامنا في ان ما ماخذها وطلبها غير طلب لم وما خذه
فظن كثير من الناس خطا في مطارحات على تقسيم البرهان
انه لا يخلو البرهان من ان يكون الماخذه الاوسط علة نسبة الطرفين ذهنا او عينا
اي يعطي لمية في التصديق وفي نفس الامر او لا يكون علة لها جميعا بل يعطي لمية
التصديق فحسب اي يدل على انية الحكم عينا لا على لمية عينا والاول يسمى
برهان لم والثاني برهان ان وينقسم الثاني الى ما يكون الحد الاوسط مع انه ليس
علة لاجتماع الطرفين في الاعيان لا يكون معلولة او يكون معلولة ويسمى الثاني
من التقسيم الثاني دليلا مثل برهان لم قولك الفحم شيء مشتعل فيه النار وكل شيء
مشتعل فيه النار محترق فالفحم محترق ما ومثال برهان ان الذي خصص بالدليل
قولهم ان الفحم محترقة وكل محترق ماسته النار فالفحم مستها النار ففي الاول الحد
الاوسط كان علة لوجود الاكبر في الاصغر وفي الثاني كان معلولا لوجود الاكبر
في الاصغر واما الذي ليس الحد الاوسط علة اجتماع الطرفين ولا معلولة مثاله كان
انسان ضاحك وكل ضاحك كاتب فكل انسان كاتب ولا يشترط في برهان
اللم ان يكون الحد الاوسط علة للاكبر مطلقا بل علة لوجود الاكبر في الاصغر حتى
قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم هو برهان لم فان الحد الاوسط فيه
علة اجتماع الطرفين وان كان الاكبر كالجسم علة ما ويجوز ان يكون علة للاكبر مطلقا
ونسبته الى الاصغر كالمثال المذكور وكما اذا كان الاوسط نوعا والطرفان خاصتان
متكافيان كقولك كل ضاحك انسان وكل انسان كاتب فكل ضاحك كاتب

اوعرض عام والخاصة هي الاكبر في قياس ناتج جزئي وفي غير هذا التاليف مس الحاصل
والعرض العام فيه تفصيل ويمكن ان يكون في برهان ما الحد الاوسط علة للاكبر و
ليس علة للنسبة عينا مثل ما اذا كان الفصل اوسط وفصل آخر اصغر او جنس في
ناتج جزئي والاكبر هو النزاع فان الاوسط علة ما للاكبر وليس علة لوجود الاكبر في
الاصغر واورد بعضهم مثال هذا اما اذا كان الاوسط بين خاصيتي النوع وهو خطا
فان النوع علة للخاصيتين وعلة الجمع منهما اذا كانتا متكافيتين فانه اورد المثال
الذي سبق ذكره واما اذا كانت الخاصيتان احدهما بتوسط الاخرى والاوسط هو
النوع مثل المتعجب والضاحك فان كان مثل المتعجب اكبر والحد الاوسط علة الاكبر و
ليس علة الاجتماع بل الاكبر في الاعيان علة اجتماع الاصغر والاوسط وان كان مثل
الضاحك اكبر فالحد الاوسط علة الاصغر والاصغر علة اجتماع الاوسط والاكبر وقد
يكون الحدود الثلثة ليس فيها علة للآخر في الاعيان ولا علة للنسبة كما اذا كانت الثلثة
خواصا متكافية وليس في هذا البحث كثير فايدة والاستثنائيات قد يكون فيها ما في
قوة الاوسط وهي المستثناة علة للنتيجة عينا كقولك كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وقد يكون معلولا لها كقولنا كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة ويستثنى
في كليهما عين المقدم فالاول المستثنى علة لوجود النتيجة وهو برهان لم والثاني معلولها
وهو دليل والمثال الكافي تامل من مثال الضاحك والمتنفس ونحوه وكذلك السلوب
فاذا كان كذا فعين التقسيم والشرح ولبعم برهان اللم في الاستثنائية والاقترانية ولا
يكفي ان يقال الحد الاوسط وما يشبهه او ما في قوته كذا وكذا في برهان لم وكذا غيره لما
بينا ان الانفصال والترديد في الحدود مردود بل يقال اذا اريد ما يعم القياسات او
النفي والاثبات ان برهان لم هو برهان يتضمن الاحتجاج بمعلول نسبة النتيجة عليها
ولا يقال في التعريفات اثبات او نفي او ترديد في مطارحات على
اجزاء العلوم وموضوعات ومبادي ومسايل وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه
الذاتية كالمقادير للهندسة والعدد للحساب واما المبادي فهي الحدود لموضوعات
العلوم واجزائها واعراضها الذاتية وانواعها للتصور والمقدمات التي تؤلف منها

قياسانه كانت واجب القبول او مسلمة على سبيل حسن الظن ويسمى بهذا الاعتبار
اصولا موضوعة او مسلمة على سبيل تشكك وبهذا الاعتبار يسمى مصادرة الى ان
تبين والمبادى التى هى غير المقدمات الواجب قبولها يسمى اوضاعا وجميع المبادى
انما يتحقق جميع المبادى ومطالب الصناعة اوسها الموصلات اليها فى ذلك العلم تصورا
كان او تصديقيا ويخص المبادى التى هى المقدمات ان منها البرهان كان المسايل
لها البرهان والمسايل هى القضايا التى يطلب بها التصديق فى ذلك العلم بهذا يتم الحمليات
والشرطيات ومن اراد التعميم لا يقتصر على ما يقول انها التى تطلب نسبة محمولاتها الى
موضوعاتها التى يطلب[زايد] فى ذلك العلم فى مطارحات على الذاتى
المورد ههنا والاولى اما الذاتى ههنا فهو المحمول الذى يلحق الموضوع من ذاته مثل
ما يلحق الكم من المساواة والمناسبة والاعداد من الزوجية والفردية وكل ما يلحق
الشئ لذاته كان لنفس الذات او لبعض اجزائها ان كان لها مقومات للحقيقة
فهو ذاتى بهذا المعنى كلحوق الضحك بالحيوان والبياض بالموجود فان الوسط الاخص
ليس بذات الشئ ولا جزوه اذ لا يمكن ان يكون للشئ جزء اخص منه يتحقق الشئ
دونه واما ما يلحق الشئ باعتبار امر يصح ان يكون ذلك الامر اعم منه فلا يخلو ان كان
الاعم يدخل فى الحقيقة الشئ واللاحق فذات مقوم حقيقة الشئ يكون لاحقا لجوهر
ذلك الشئ ايضا فهو ايضا ذاتى بهذا المعنى وان كان الاوسط العام خارجا عن
حقيقة الشئ فليس بذاتى والذاتى بهذا المعنى للذاتى بالمعنى الاول لشئ ذاتى
بهذا المعنى للشئ والذاتى بالمعنى الاول للذاتى بالمعنى الاول ذاتى بالمعنى الاول
بالضرورة والذاتى بالمعنى الثانى للذاتى بالمعنى الثانى لا يلزم ان يكون ذاتيا
بالمعنى الثانى فان الذاتى بهذا المعنى بنوع اذا كان له وسط هو مفهوم عام للنوع
ويلحق بتوسط عرضى آخر لذلك النوع يكون قد لحق اللاحق الثانى بالنوع بتوسط
امر عام خارج عنه وهو اللاحق الاول الذى وسط المقوم وقد قيل كلما هو كذا
ليس بعرض ذاتى واخطأ من ظن ان الذاتى بهذا المعنى للذاتى بهذا المعنى ذاتى
بهذا المعنى له واما ما يقال ان الذاتى بهذا المعنى ما يدخل فى حقيقة الموضوع فلا

يلزم

يلزم فان استعداد التعجب للانسان او استعداد الحركة للجسم لا يدخل فى حقيقتها
الانسان او الجسم والخاصة المساوية لا يلزم ان يكون يدخل فى حقيقتها النوع و
هى ذاتية بهذا المعنى وقد اشرنا الى ان مفهوم المتحرك شئ قائم به الحركة ولا يدخل
فى مفهومه الجسم وكذا غيره ففيه تسامح على طريقتهم وقد سبق لك فصل فى الاقوال
الشارحة فى نحو هذا او ما يقال ان الضحك بالفعل ذاتى بالانسان بهذا المعنى
خطأ فانه لا يلحق الانسان من ذاته بل لعلة غريبة يقتضى فى بعض الاوقات
فليس الانسانية ولا بعض لوازمها ايضا علة للضحك بالفعل موجبة له والا لما
[مت] بدوانه فان الضاحك بالفعل لها سبب خارجى واستعداد الضحك هو اللاحق
الذى يقتضيه امر فى الانسان دايما الا بغير اصطلاح الذاتى ليتناول الضحك
بالفعل ايضا والاول يقال على معنيين احدهما ما نفس التصديق فيه لا يتوقف
على غير التصورات وهو الذى قد ذكرناه والثانى هو المحمول الذى لا يلحق الشئ
بتوسط امر اعم ولا اخص وكثيرا ما هو اولى بهذا المعنى دون الاول والجسمية
اولية للانسان بالمعنى الاول دون الثانى فانها لحقت الانسان بتوسط الحيوان
والحيوانية اولية فانها ليست لاحقة بتوسط امر اعم لا واسطة لكونه فى الانسان بل هى امر اعم
فمن الاول مساو الفصل المقوم والخاصة المساوية وغير مساو بل اعم ما سبق
وما يلحق الشئ بتوسط امر اعم يكون ذاتيا بالمعنى الثانى وليس اوليا فليس يصح
ان من الذاتيات بالمعنى الثانى ما ليس باول وايضا الذاتيات بالمعنى الاول
لشئ غير الاعراض الذاتية فان الذاتيات الاولى فى نفس الشئ والثانية
من نفس الشئ وهذه لواحق وهى ليست بلواحق من الذاتيات المقومة ما
هى اولية كالحيوانية او النطق للانسان فصح ان من الاولى ما ليس بذاتى بالمعنى
الثانى فليس احدهما يعم الآخر مطلقا بل كل واحد منهما عام من وجه وخاص من
وجه بحث وظن بعضهم ان الزوجية ذاتية للعدد وهو خطأ فانها لحقت
العدد بتوسط امر اخص منه وهو الستة والاربعة وما يقال انها لحقت بتوسط
الانقسام بمتساويين يوجد لغير العدد من المقادير ولا يلزم بمجرد صحة الانقسام

بمتساويين ان يكون زوجا وان اخذ انه لحق به بتوسط انه عدد منقسم بمتساويين
فهو نفس معنى الزوجية لا واسطة الزوجية بل علة الزوجية في النسبة نفس النسبة
مع اعتبار فصلها وكذا في الاربعة وقد علمت انه يجوز ان يكون للشيء اسباب كثيرة
اعني المطلق شيء فالزوجية للستة لا لخصه بالستة مع اعتبار فصلها وكذا في
غيرها وهي اخص من الجنس الذي هو العدد وكل لاحق بتوسط امر اخص ليس
بذاتي بالمعنى الثاني وحال الفردية كحال الزوجية بل قولنا العدد اما زوج او فرد
هذه القسمة نفسها اذا قيل انها ذاتية اولية للعدد لا لكل واحد من الزوجية و
الفردية كان اقرب ويكون فيه تسامح ما ايضا فان العدد المطلق لا يقتضي الزوجية
ولا الفردية والعدد الكلي المعقول ليس بزوج ولا فرد اذ لو كان زوجا لماهية العدد
كان كل عدد كذا ولو كان فردا كان كما سبق ايض ولا اما زوج واما فرد فان المطلق
لا ينصف لشيء منهما بل يطابق الزوج والفرد فيكون حق قولنا العدد اما زوج
انه يطابق الزوج والفرد ومعنى ان القسمة اولية له او ذاتي اي مطابقة
للزوج والفرد ذاتي له اولي هذا في كل قسمة اضيفت الى طبيعة ويراد فيه
قيد آخر وهو انه لا يطابق لما يخرج عن القسمين ليخرج منه مطابقة الكم للزوج والفرد
فان قسمتها ليست اولية للكم بل يلحقه بتوسط امر اخص وهو العدد والكم وان كان
يطابق الزوج والفرد فهو يطابق غيرهما ايض واما اذا قيل كل عدد فهو اما زوج
او فرد فقد خرج هذا عن كونه قسمة للاشارة الى كل واحد وكل واحد من العدد لا ينقسم
الى زوج وفرد بل هي منفصلة حقيقية يصدق احد اجزائها في كل واحد ويكذب
الآخر ومع هذا يعدون هذا من الاوليات والذاتيات اعني الانفصال ويقولون
اللا قسمة مستوفاة بحسب النوع اي الانفصال المذكور وقولنا كل كم اما مساو او غير
مساو بحسب الجنس والقسمة المستوفاة قد يكون بحسب الفصول وانما لم يمكن ضبطها
في الاجناس العالية واما في الشفاء فلا عند التقسيم الى الانواع الاخيرة لا يمكن وما
يقال ان الحيوان اما ناطق واما غير ناطق قسمة بحسب الفصول فيه نظر فانها قسمة
بحسب التقابل وليس الفصل الاجزء واحد ومع ذلك ان اصطلح هكذا فلا مشاحة

وقسم

وقسم التقابل قد يكون احد الجزئين فيه فصل كما سبق او نوعا كما يقال الحيوان اما
انسان واما غير انسان وقد يكون خاصة ما او عرض عام لا يعم من جميع الوجوه كالانسان
والابيض وقد يكون قسمة بحسب تقابل تضادي ونحوها واذا كان الشيء لا يخلو منها
والقسمة تامة لحقت الشيء لذاته او لمفهوم عام له ذاتية وكيف كانت ولا يكون اولية
الا اذا تحققت ذات الشيء لا باعتبار امر حتى ان قولهم كل اما ابيض او غير ابيض لحقه
بتوسط الجسمية فليس باولي والذاتي لا امر يجوز ان يكون اعم من وجه واخص من وجه
كالمساواة للعدد فانه اعم من المساواة والمساواة اعم منه لما توجد في كم غيره وقد لحقه
بتوسط امر ذاتي فهو ايضا ذاتي وليس اولي والفصول للاجناس القريبة ذاتية لها
غير لاحقة بتوسط امر خارج اعم او اخص والذاتي الثاني يجوز ان يكون ايضا اعم او
مساويا على ما سبق على ما ذكروا في تقسيم الكتب وامتحان الاولي باعتبار الوضع والرفع
لا اعم واخص ومساو فيها وضع شيء ولزمه امر لا يخل بلزومه ان يرفع غيره ومهما
رفع ذلك ارتفع وان وضع غيره فهو اولي له فصل في مطارحات على
تتميم كلام المبادي والمقدمات اعلم ان المبادي منهم علة لجميع العلوم كقولك كل شيء
لا يخرج من النفي والاثبات او لا يصدق عليه الايجاب والسلب وان الشيء لا يثبت
نفسه والمطلوب الغير البين يحتاج الى تبيين ونحو هذا وقد يكون مباد عامة لطائفة
من العلوم لا لكلها كقولك الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية وان نصف كل شيء
اقل من مجموعه فيشترك فيها الحساب والهندسة وما يتعلق بهما ولا يتعدى الى غيرها
بحسب الكم وقد يكون مباد خاصة كوجود افعال وانفعالات طبيعية للعلم الطبيعي والمبادي
التي موضوعاتها موضوع الصناعة او نوع موضوع الصناعة او شيء من اعراضه الذاتية
ومحمولاتها اعراض ذاتية او مساوية عامة لسبب جنس كالمساواة للمقدار في مباد
خاصة بالصناعة على اجمال ذكر في الكتب وربما نشير الى تفصيل له واذا كان الموضوع
خارجا من الصناعة بمباينة او عموم فهو غير مبدأ خاص والمبادي العامة اما ان لا
يستعمل بالفعل بل تترك بالقوة ويستعمل مخصصة بالفعل بناء على المبدأ الكلي
الذي هو بالفعل فيقال خطان كذا خطان مساويان لخط فلان بين زيد الكبرى

خاصة بالصناعة وهي ان كل خطين مساوين لخط فلان متساويان لينتج ان خطا كذا
متساويين والاعتماد في الكبرى المخصصة وقد يركب المخصصة ايضا بالقوة للاعتماد
على المبدا العام فيقتصر على مجرد قولهم ان خطي كذا متساويان لانهما مساويان
خطا واحدا **فصل** واعلم انه لا يجوز ان يذهب المقدمات والاوساط
الى غير النهاية بل لا بد من الانتهاء الى الفطري اما اجمالا فلانه ما يمكن لنا على تقدير احتياج
كل مكتسب الى مكتسب الى غير النهاية ان لم يعلم علما لا سابقا حادثين فلا يحصل لنا ادل علم
ابدا اذ كل علم يتوقف على ما لا يتناهى بالقوة قبله الذي وقع منه شيء للحادث
فلا يتصور حصوله للحادث ووجه آخر هو ان مطلوبنا اذا كان له طرفان يشمل موضوع
فالاول المقدمات الناتجة له اصغرها الموضوع وآخر المقدمات الناتجة له كبراها محمول
المطلوب وجميع ما احتاج اليه من المقدمات في التبيين ما بين هذين من المقدمتين
على الترتيب وكل ترتيب وقع بين حاصرين يجب فيه النهاية الوجه الثالث هو ان
الاوساط لو ذهبت والمقدمات الى غير النهاية كان كل وسط بين الطرفين والمقدمات
ذوات ترتيب وكل سلسلة غير متناهية لا بد من الآحاد فيها ففي سلسلة المقدمات الغير
المتناهية آحاد فيها اوساط حاصلة ولا واسطة بين الوسط وحد له آخر فقد وجدت
من المقدمات ما لا واسطة له وهذا الوجهان مشهوران الرابع هو انا علمنا من انفسنا
ان ليس لنا علوم غير متناهية بالفعل لا مجتمعة ولا بحسب اوقات اعمارنا ولنا علوم
بالفعل فلا يمكن توقفها ان توقفت الا على القدر المتناهي الذي يشعر من انفسنا
وان فرض مقدمات غير متناهية بالقوة وما احتجنا وعلمنا ما علمنا دونها فليست هي
بمقدمات في مطالبنا فانتهت الى فطرياتنا الخامس الرامي يقال لهذا القايل دعواك
ان المقدمات غير متناهية تعتقدها او تشك فيها وعلى كلا التقديرين يعلم انك متيقن
او شاك تعيينا وهذا النفس متساوي النسبة الى جميع المقدمات الغير المتناهية فليس
شيء منها مقدمة في حصوله لانك جعلت كل مقدمة كانت في غير المتناهي وعلمت
من نفسك اليقين بها او الشك فحصلت لك مقدمة فطرية وهو علمك بانك شاك
او متيقن السادس يقال له انك موجود او ما لك شك فيه ويعلم تشكك فيه وكل مقدمة يعرضها

ومركبها

ومركبها او غير كل يتقدمها هذا العلم او الشك اذ لا قرب منك اليك فحصلت على
التقديرين فطرية على ان من يزعم انه يشك في انه حاصل موجود لا يجوز الاحتجاج والكلام
معه وبهذين الوجهين ونحوهما يقع الزام من انكر وجود علم ما فان انكاره ان كان ممن يشك
هو يعلم انه يشك او غير علم فقد اعترف على التقديرين بعلم وكذا من زعم ان لا علم بغير
المحسوسات فانه ان علم هذا او شك وعلم انه يشك فعلمه هذا غير محسوس ثم اذا كان له
شعور بذاته او شك وعلم انه يشك او جهل وعلم انه يجهل او قال لا اعلم وعلم انه لا يعلم فجميع
ذلك علوم غير محسوسة ثم ذات الانسان ليست محسوسة ولا يرى الا ظاهر بدنه واحساسه
غير محسوس ثم اذا كان له شعور بذاته او شك وعلم انه يجهل او قال لا اعلم وعلم انه لا
يعلم فجميع ذلك علوم غير محسوسة ثم ذات الانسان ليست محسوسة ولا يرى الا ظاهر
بدنه واحساسه غير محسوس فتبين بطلان ما زعموا **مباحثه** ولا يمكن احتياج
كل مقدمة الى مقدمة على سبيل الدور فيكون اثبات الشيء اذا ثبت ما يثبته يكون
اثبت نفسه وايضا يتقدم اثبات نفسه على اثبات نفسه ليثبت ما اثبت نفسه وهو محال
وكيف يجوز اثبات الشيء بنفسه فانه ان كان سابقا بنفسه ما احتاج ان يتبين وهذا في الاقوال
الشارحة والبراهين واحد ومن العامة من يحد كل شيء فيدور
تعريفه فاذا منع من ذلك نقول غرضي من الحد التمييز ولا يعلم ان التمييز المطلوب من
الحد ليس تمييز الشيء في الاعيان فانه متميز بنفسه وتمييزه لطالب التعريف لا يكون الا بما
معروف هو فاذا عرف بما لا يعرف الا به دار البيان فلا يحصل له معرفة ما ولا تمييز فلا بد
من الوقوف عند الفطري واعلم انه انكر بعض الناس صحة علم يكتسب بمقدمات حجة
ومنعوا صحة غير الفطريات وخالفهم جماعة من العوام واثبتوا صحة النظر واكتسب كل
واحد خاصة بانك لا يمكن ان يعلم صدق دعواك بضرورته بوقوع الخلاف واتفقوا
على ان الواجب قبوله لا يقع خلاف ثم ان ادعى احدهما انه عرف بالنظر ان كان منكر
النظر فاعترف النظر وان كان مثبت النظر صادر على المطلوب الاول فاثبت النظر بالنظر
بالطايفة الاولى خطات في الدعوى والحجة والثانية اخطات في الحجة واستبصر
بما يذكر اعلم انه ليس من شرط الفطري عموم الاعتراف به فانه

بالاثبت الآبد اثبات الشيء بنفسه لان الشيء

من الفطرى مالا يتصور لجاحده ان يكتب الآ بجبلة وربما يتجزم من ذلك ايضا داعية
باوزان الشعر فان من الناس من يعلم بالفطره صحة دون متناسب ومن الناس من
نفوره الشعر البين التناسب السليم ولا يفرق بينه وبين حدث مرسل وبهدان موحدان
كثرا كف ورى من عامه الناس حتى من الصبيان رقص وتصفيق متناسب ونوون
فطرة بينه وبين ماخرج من التناسب ومن الناس من لا يفرق بين التناسب وغيره
حتى ماتى بغير التناسب ونظنه متناسبا فلا معرفه الاول فى الشعر وغيره يكتسب بعلم
آخر او وسط بل فطرى محض لا تحتاج فيه الى وسط ولا تجود الثانى بحل بما علم ذلك
فطرة ومن الاوليات مالجى به لعدم تصور الحد وذكر لا يعرف باستحالة التداخل
لظننانه يعنى به انه حصول جسم فى جسم مجوف كالماء فى الكوز فاذا ذكر له المعنى بالتداخل
اعترف ومن الناس من يجحد الاوليات لغرض فاسد ومنهم انسان من اهل بغداد
يسمى بابى البركات كان ينسب الى الحكم وكان ان يعتقد فيها ويؤدد ايضا ان
مذهب عن الحكماء الاقدمين وان نذكر هو كاذكر الشيخ ابو على بتصانيفه وتفرقاته فاخذ
شبهها وبعض امورا انما نفذ التقرير فيفسد ما ينتصر فانه يثبت مذهب افلاطون
مثلا فى بعض المواضع بمقدمات ممتنعة الصدق ويرتكب مخالفة للاوليات حتى البينيز
اضطره و عليه الالتزام فى بعض المواضع تداخل المقادير وجوز ان يجمع مقداران
يحصلان ويكون احدهما مساويًا وبالمجموع الاسهن من جميع الوجوه فيضم اربعة اذرع
الى اربعة اذرع وهما باقيان ويحصل من المجموع اربعة اذرع بحسب والحجم عنده مجرد
المقدار الذى ومنع صحة المحسوسات ايضا حتى احتيج الى ضربه وتوجيعه ليبين عنده
ان المحسوسات حقه ولا ساى لم انكار ان الضرب رجع مع الاحتراز والرشع
فيجد انكاره وما شككنا فى المحسوسات وما طرحنا فكذا عرفنا انا عرفنا ما دى القياس
الصحيحة الى المطلب بالفطرة وتكرر التصفح ايضا والمسترشد من هؤلاء يجب ان
يلقى اليه قياسات صحيحه على مطالب صادقة كامور فى الحساب وغيره وبينه ان
المادة القياسية وصورتها اذا صحت يستحيل عدم تادى الذهن الى المطلوب
معترف بهذا التكرر والتتبع وغير المسترشد لا يقع الاحتجاج معه واما اثبات النظر

بالنظر

بالنظر فهو فاسد اذا شىء لا يثبت نفسه فان الجاحد زعم ان لا شىء من النظر بصحيح
وما يثبت به من النظر داخل فى الجملة وبعد فنقول ليس نسلم ان هذا النظر صحيح
ثم من يلاحظهم يثبتون صحة النظر بالتمثيل الذى هو اردا وجوه النظر واذا الحقوا
هذا باصل وذلك ايضا يتضمن اثبات الشىء على منكره بنفسه فالراح وان لم يكن فيه
اثبات الشىء منكره بنفسه فمنع الحاق هذا به والصحيح ما ذكرناه وغير صحيح قول
القايل انه لا شىء من المقدمات باولية كلها حصلت بعد ما لم يحصل وكانت مجهولة
وكل مجهول يحتاج الى معلول ويتسلسل الى غير النهاية ثم قال ومن ادعى ان شيئا اوليا
فيجب عليه ان يراعيها ويولد معه وانت علمت ما سبق من القول ان الاول
ليس يعنى بها ما تولد الانسان معه بل يكفى فى التصديق به مجرد تصوره وحدوده وان
لم يحصل بالفعل للانسان الا بعد شيخوخته   اليس يحتاج الاولى الى
تصور حدود فهى علوم اخرى   انا اذا قلنا التصديق بالمجهول يحتاج
الى معلوم ليس يعنى به تصوراته التى تعلق التصديق بها بل هو الذى يحتاج مع حصول
تصوراته الى تصديقات اخرى وتصورات تلك التصديقات فى ثلثة علوم وربما
احتاجت الى اكثر من ذلك ان كانت المقدمات غير بينة بنفسها والاولى لا يحتاج
الا الى تصور اجزائه فحسب وكانا قسمنا المقدمات الى ما يحصل لنا دون تصورات
من مقدمات اخرى ويكفيه نفس موصل من مقدمات اخرى وتكفيه نفس التصور
دون والا ما يحصل دون مقدمات ولا يكفيه تصورات مقدمات ولا يكفيه التصورات
التى فيه قسمنا الاول اوليا والثانى غير اولى وما كان فى القسم ولا فى التعريف
الولادة مع العلم الاولى فقد تحتاج بينة وكل ما لا يحصل مشاهدة وفى الجليس للتمام
بقوه من القوى فيه مدخل وليس باول ولا يكفى فيه الثلثة يحتاج الى تبيين بقياس
او نحوه   قد يستعمل مقدمة فى حجة وهى فى الحقيقة ليست
بحجة بل منه والشبه انما يكون بالاخطار وشرح الحدود وتفصيل القول المجمل حتى
ان ما قيل فى الامراض فى الشكلين الاخيرين فى القياس الثانى ان بعض ح ى لما وضع
ى مقام ح ليس بقياس صحيح بل ... فان ى كان انما هو الذى يقرب او ليس

ولا نعني بـ ت الا ذلك الجسم ولا يدخل في الحكم الذي هو كل ى ت او لا شيء من ى ت
الا ذلك البعض من الجسم لا بعض آخر حتى يقال ان الحكم على بعض آخر ولا يعلم ان ذلك البعض
خصوصية اخرى تمنعه عن انه البعض الذي من ج الذي هو ت اوليس يكفي في انه
ولا يصح قياس بان وقد يتاتى ان تحتال في الاعتذار عن هذا بحيلة ولكنها لا اصل لها فالامر
في بعض الاشكال بقياس واحد لا بقياس والقياس الثاني منه وكثيرا ما يستعملون
ان ج ليس ت ويضيفون اليه مقدمة اخرى وهي ان كل ما ليس ت هو ت لينتج
ان ج ت وهو سه واذا قيل الحيوان جنس لانه مقول في جواب ما هو بحال كذا منه
لا جزء او مقدمة واذا لم يتنبه امثال هذه المقدمات صارت مصادرة على المط
الاول اذا استعملت في القياسات لضبط امثال هذه الاشياء فاتها تمه جدا

ومقدمتا البرهان لا يجوز ان تكونا ذاتيتين بالمعنى الاول فان الاكبر
اذا كان ذاتيا للاوسط ذاتي للاصغر وذاتي الذاتي فيكون المط نسبة ذاتي الشيء
اليه ما يكون تصور الشيء واستثنوا عن هذه القاعدة موضعين احدهما هو ان يكون
الانسان تصور الشيء بلوازمه ويطلب ذاتياته بالبرهان كالنفس مثلا وليس هذا
الاستثناء عن كون المقدمتين ذاتيتين فان في مثل النفس اذا قيل محركة للجسم مثلا — وكل محرك للجسم
جوهرا وما يقوم مقامه في الحقيقة ليس الجوهر ذاتيا للمحرك من حيث هو محرك والا
كنا ما فهمنا المحرك فهمنا الجوهرية وما احتاجت الكبرى الى برهان ثم قد علمت ان مثل
هذه المشتقات يدخل في مفهوماتها شيء ما تم التصور اذا كان باللوازم ويحمل اللازم
الاوسط لا يكون الصغرى ذاتية ايضا مفهوم النفس عنده هذا

فالمطلوب ليس ذاتي هذا المفهوم والحمل على هذا المفهوم فليست
المقدمتان غير ذاتيتين ولا المطلوب ايضا كما ذكرتم اذا جعل الاوسط ذاتيا للاصغر
والاكبر ذاتيا آخر ايضا للاصغر فليست المقدمتان ايضا عن ذاتيتين بل الصغرى وحدها
عن الذاتي والكبرى ليس مجهولها ذاتي موضوعها لانهما ذاتيا واحد ولا يكون احد
ذاتي شيء ذاتيا للآخر وان كان الاوسط ذاتيا للاصغر والاكبر ذاتيا للاوسط وهو حد
الاوسط بين للاصغر اي يفهم بالاوسط واذا عقل الاوسط عقل الاكبر فيكون قد
عقل الاصغر بالاكبر فلا طلب بالحق ان هذا الاستثناء لا يصح عن كون المقدمتين

ذاتيتين

ذاتيتين بالمعنى الاول بل ربما يكون عن كون المط هو نسبة الذاتي الى موضوعه
وتبين لك ايض انه اذا اخذ الموضوع مفهومه اللازم والحمل على المفهوم لا على
اللفظ والمفهوم لازم فلا يكون ايضا المحمول ذاتيا له وقد سبق لك قواعد على هذا
وتبين لك من ذلك ان هذا الاستثناء لا حاصل له واما الوضع الثاني وهو ان
يكون تصور الشيء قد وقع كما يعلم ان الهواء جوهر ولكن لطلب علته جوهريته فيقال
الهواء جسم وكل جسم جوهر والبحث الصحيح يوجب عدم صحة هذا الاستثناء ايضا فان
السائل اذا علم ان الهواء جوهر ليس مطلوبه ان الهواء هل هو جوهر وقد سلم وعلم بل
علة جوهرية الهواء ولم يذكر في القياس العلة اصلا بل هو قياس على حمل هذا
ويصرح القياس لا يلزمه غير هذا اضمر في الذهن امر آخر

فالقياس على المطلوب ليس هو المصرح به اذا بل ما في الضمير والحق
ان مع هذا السائل الذي علم جوهرية الهواء وطلب علته لا ينفع الا ما ينتج مطلوب
وهو ما قوله الجوهرية لاحقة الهواء بتوسط الجسمية وكل لاحق بالهواء بتوسط الجسمية
يكون علته نسبته الى الهواء الجسمية فالجوهرية علة نسبتها الى الهواء الجسمية وكانت الكبرى
مقدمة كلية خصصها بالفعل الحد الاوسط والنتيجة هي المط بخصم وهكذا الحال
مع كل من سلم اجتماع الطرفين عساه طلب العلة فاذا كان ما ذكرنا فلا يصح ان
يوجد استثناء الدخول العلة في المقدمتين والنتيجة فما هي الذاتي مطلوبا ولا المقد — ن
عن ذاتيتين ويجوز ان يكون المقدمتان ذاتيتين بالمعنى الثاني احدهما ذاتي بالمعنى
الاول لا غير قالوا ويجب ان يكون مقدمات البرهان ذاتية واولية

وضرورية والضرورة المودة ههنا هي المشروطة بما دام ج لا وان لم يكن ج
فانه اعم اي قولنا ما دام ج على ما ذكرنا والمقول على الكل ههنا في كتاب البرهان
اخص وهو دوام ت على كل واحد من ج في كل زمان قالوا لئلا يتغير ولا ينتقض
الحكم الكلي فيخص وكلي البرهان اخص من المقول على اي هذا الذي سبق وهذا الكلي
هو المقول على الكل الذي بحث الدوام مع الاولية — قول القائل
ان المقدمات يجب ان يكون ضرورية والحمل فيها كلي اي دائم على ما ذكر مع الاولية

وشرح بامه ان لم يكن في كلى واحد فنقبل التعذر ويكذب العقل مع تسليمه ان البرهان
يجوز ان يستنتج من الممكنتين ممكنة وتسليمه ان من الصغرى الممكنة او المطلقة
العامة مع الكبرى الضرورية اذا كانت نقيضتين يستنتج نتيجة ضرورية واذا كانت
ضرورية كانت دائمة الصدق ولم نذكر في حد البرهان الا انه قياس مؤلف من مقدمات
يقينية او واجبة القبول ولم نشترط لعدم جواز الممكنات يستنتج منها امكان من ان لم
يوول تناقض اذ لا ضرورة في الممكنات ثم عقد الكار شيء دائم لا يتغير و يعتذر الا
ان يقال ان امكان الممكنات ضروري ايض ولكن الامكان في الممكنتين قد لا يجعل
جزء المحمول حتى يصح جهة الضرورة عليه او يوول بكونها واجبة القبول دائما وح لا
يحتاج الى هذا الشرط فانه مذكور في حد البرهان او يوول بان الضرورة حيث اوردت
ينبغي ان يورد على هذا الوجه وح لا يجوز ان شرطا ان مقدمات البرهان ينبغي ان
يكون ضرورية ويدوم محمولها لموضوعها اذا قيل مطلقا ان مقدمات البرهان ينبغي ان
يكون اولية وذاتية ويعني الذاتي المعنى الثاني وهو العرض الذاتي وقد سلم ان احد
المقدمتين يجوز ان يكون ذاتية بالمعنى الاول وليس الذاتي اولا ان يعرض ذاتي و
اللفظ عليهما بالاشتراك فيجب ان يعلل فانه على هذا التقدير يصح مقدمة غير ذاتية
بالمعنى الثاني او بغير الاصطلاح فيستعمل الذاتي على ما يعمها فيصير ثلثة معان و
قوله ذاتية واولية اتصافية زيادة فان الاولية يعني اذ كل اولي ذاتي الثانية احد
المعنيين مع زيادة شرط وهو ان لا يكون لاحقا بتوسط امر اعم او اخص فينبغي
ان يوول تاويلا ما وهو سهل واعلم ان المقدمات اذا لم يوجد فيها وغاية التناسب
يحتج الى امور غريبة فلا يبقى العلوم متمايزة بل يتداخل ومن المشهور ان المقدمات
عليه التصديق بالنتيجة فهي اقدم بالذات واقدم عندنا واعرف وليس كل اقدم
عندنا واظهر يكون في الاعيان اقدم فانا نستدل كثيرا بالمعلول على العلة لانها اظهر
عندنا قالوا اليس كل اقدم عندنا اقدم عند الطبيعة او الاقدم بالطبع ايضا
اقدم عند الطبيعة فان التشخصيات عندنا اظهر من الكليات النوعية لانا وقع لنا
تصور الجزئيات اولا ثم تصور الكليات والمعاني الحسية اعرف من المعاني النوعية

لما ذكرنا

لما ذكرنا انها لا تعقل الا باحساسها وبرتفع بارتفاعها وهي اقدم ايضا لهذا
السبب واما عند الطبيعة والانواع اقدم من الاشخاص ومن الاجناس ايضا
قالوا اذ الغاية حفظ النوع لا حفظ الشخص الا ما نوعه في شخصه ووجود هذه
الماهيات بالانواع يحفظ لا باشخاصها واجناسها ايض اذا المط بالقصد الاول
النوع لا الجنس والشخص ولو كان احدهما لتم النظام بجسم وحد الى ان كان الجنس
او بطل ببطلان شخص وحد الى ان كان الجزئي في المسائل وموضوعاتها
اما موضوع العلم كما يقال في الطبيعي هل الجسم متحرك لذاته واما نوع كما يقال
الحيوان هل له قوة غير المزاج وقد يكون موضوع المسئلة عرضا ذاتيا لموضوع
العلم كما يقال هل الحركة يقع فيها التضاد او عرضا ذاتيا لانواع موضوع العلم كما
يقال هل الشوق يكفي في اقتضاء الحركة فان الشوق عرض ذاتي للحيوان الذي
هو نوع موضوع الطبيعي او يكون موضوعها عرض ذاتي موضوع العلم كقولنا
هل الزمان يصح انصرامه فان الزمان عارض للحركة والحركة للجسم الذي هو موضوع
الطبيعي او يكون موضوع المسئلة موضوع العلم مع عرض ذاتي كقولك هل الجسم
المتحرك يجتمع فيه اقتضاء قسري وطبيعي معا او يكون موضوع المسئلة نوعا من موضوع
العلم مع عرض ذاتي الموضوع العلم كما يقال هل الحيوان المتحرك يخلو عن ارادة
او نوع موضوع العلم مع عرض ذاتي لذلك النوع كما يقال هل الحيوان المرتعش يخلف
حركته عن ارادة التحرك وربما يكون موضوعها عرضا ذاتيا لعرض ذاتي مع ذلك
العرض الذاتي كما يقال هل بطوء الحركة تخلل السكون وليس في هذا البحث كثير فائدة
ولكنا قد اوردناه للعادة فصل في اختلاف موضوعات العلوم ونقل البراهين
واشتراك المبادي والمسائل اختلاف العلوم لاختلاف موضوعاتها سواء كان اختلاف
الموضوعين لاختلاف في الحقيقة وتباين الجنس ايضا كموضوع الطب والهندسة
او الاختلاف في الحقيقة مع اتفاق في الجنس كموضوع الحساب والهندسة او الاختلاف
جهة التخصيص في كل واحد وان كان اصل الموضوع غير مختلف الحقيقة كجسم العالم
فانه ينظر فيه الطبيعي وصاحب الهيئة ولكن يخالف النظر فان الطبيعي ينظر فيه من

جيث انالله بيدا لحركة وبالجملة سدا لتغير وثبات ويبطرفنه صاحب الهيئة من حيث
ان له تقديرا او شكلا ووضعا وان تواردا بجهتهما على شئ واحد كما على كرية الاجسام
الاول ان الطبيعى يعطى اللمية من جهة ما هو ذو طبيعة بسيطة شانه اتو ما في قالمه
واحد وصاحب الهيئة يقتصر على الانية من حيث اختلاف النظر واعتبار الحركات
بهذه هي الموضوعات تكافيه وقد يكون الاختلاف بعموم وخصوص وذلك على وجوه
احدها ان يكون موضوع احد العلمين جنسا للآخر كموضوع الهندسة والمجسمات او يكون
موضوع العلم العام ماخوذ مع عرض ذاتي محمولا موضوعا واحدا كموضوع الطب والطبيعي
او يكون موضوع الخاص هو موضوع العام ماخوذا مع عرض غريب هو غير نسبه فيقع
العموم والخصوص بعد عرضي في احد الموضوعين لا غير كالاكر المتحركة تحت الاكر ويكون
موضوع الخاص تخصصه بامر عرضي غير مسعد رلي بجرد نسبته كالمناظر فان موضوعها
خطوط مضافة الى البصر وهذه الاربعة الغير المتكافية المختلفة بالعموم والخصوص يسمى
باعتبارها العلم الذي موضوعه اخص موضوعا تحت الذي موضوعه اعم وهذه
الخصوصيات بالعوارض التي ذكرناها في بعض موضوعات العلوم ليس بعض
النظر في ذلك العلم على نفس العارض دون الالتفات الى ما عرض له وههنا قسم آخر
وهو ان يكون يختص الموضوع بعارض ولكن لا يقع البحث في ذلك العلم الا عن ذلك
العارض فلا يقال لهذا العلم انه موضوع تحت العلم الذي موضوعه تجرد عن
العارض بخلاف ما سبق بل يقال انه موضوع تحت العلم الذي من شانه النظر في
احوال ذلك العارض على تجرده وهذا كموضوع الموسيقى فانه النغمة والصوت
وان كان جزء من العلم الطبيعي الا انه موضوع الموسيقى باعتبار عارض وهو العدد
لو خذ مجموعهما موضوعا لم يطلب لهذا المجموع اعراض ذاتية كالاختلاف والبحث في
هذا العلم ليس الا مرسل هذا العارض فيقال للموسيقى انه موضوع تحت الحساب
واعلم انه ليس على صاحب علم ما اثبات موضوع علمه ولا اثبات مباديه والا انتقل
الكلام الى علوم اخرى ولا تتمايز العلوم ولا يتصور ان يكون علمان مشتركان في
موضوع واحد من جميع الوجوه من غير اختلاف اعتبار فانهما يكونان واحدا واذا

اختلف

اختلف الموضوعات بالضرورة يختلف المبادي في نفسها فانها تختص ضرورة
بموضوع العلم وما معه وما يقال ان علوما يشترك في مبادي بذلك فيه تجوز بل يكون
الاشتراك على ما سبق بمقدمات عامة ثم تخصص في كل علم بموضوعه كما ذكرنا المثال
مقدمة هي ان الاشياء المساوية لشئ واحد متساوية وما هي اعم من امثاله كما سبق
اما كما بين الحساب والهندسة او كما بين الكرات المتحركة والاكر وما يشبههما من النسب
المذكورة دون المتكافئات المفرده واما فقد البراهين فقد يكون لاجل المبدا كما ذكرنا
آنفا وقد يكون آنفا وقد يكون على ما يبرهن على المخروط البصري برهان الهندسي لوجود
المخروط عن اضافة البصر لكان البرهان عليه بعينه ذلك واما نفس البرهان باعتبار
التخصص بموضوع لا بد وان يختلف بهذا معنى نقل البرهان واشتراك المبادي واما
المسائل فلما شئ آخر فانه كثيرا ما يشترك علمان في مسئلة واحدة ككرية الاجسام
في الطبيعي والهيئة ولكن يعطي الطبيعي اللمية وصاحب الهيئة الآنية على ما اشرنا اليه
فيختلف الماخذ وان كانت المسئلة واحدة ويتحقق ايضا ان يكون المسئلة واحدة
في علمين وفي كليهما يعطي اللمية ولكن يختلف اللمية فاحدهما لمية تامة والآخر دونها
كدوام الحركة الاولى فان الطبيعي ياخذ الحد الاوسط الطبيعة المنزهة عن الصدق
والمادة التي لا يتصور عليها الاختلاف والفيلسوف يعطي اللمية تامة بدوام المفارق
الذي هو علة الحركة والمادة والصورة ايضا وهذا اتم ولا ينقطع السؤال الا عنده
على انه قد يختلف في علم واحد برهان لم في مسئلة واحدة كما يكون اعطى مرة علة بعيدة
واخرى علة قريبة فيكون تمام اللم بالعلة القريبة وقد يكون في الموجب وقد يكون
في السالب اما الموجب كما يقال ان مريضا ما اشتد مسامه وكل من اشتد مسامه فله
حمى عفنية والثاني كمن يجعل الاوسط العفونة وهي العلة القريبة فان الانسداد
علة الحمى واما السالب فكما يقال الجدار ليس يتنفس فانه غير حيوان فاذا اوالتام
ما يقال لانه غير ذي رئة والعلة المتعاكسة سلبا وايجابا هي الحيوان ذو الرئة
وحده وقد يختلف اعطاء اللم على طرفي النقيض الاكبر والاوسط على اصغر
والحد الاوسط لا ينعد ما خذه كمن يقول مريض كذا به عفونة فيكون به حمى عفنية ثم

في الحقيقة لا الحيوانية
وحدها او لا ذو الرئة

نقول مريض كذا ليس به عفونة فليس به حمى عفينة فاعطى اللمية في الموضعين وصحة
هذه الاوسط ههنا كصحة في الاولى والاول بالذات فان علة العدم عدم علته
الوجود وكل اصل موضوع في العلم فان البرهان عليه يكون من علم آخر والعالم يكون
فيما فوقه وقد يتفق ان يكون فيما تحته ولكن بخلاف جهة التعلق فلا تحتاج احد
العلمين الى الآخر فيما ينبني على ما احتاج الآخر اليه فلا يلزم الدور والعلوم
يلزم ترتيبها من ترتيب موضوعاتها وكذا بها الى ما لا اعم من موضوعه وهو
العلم الذي موضوعه الموجود من حيث هو موجود وهو الفلسفة الاولى وهذه
المواضع ليست بابحاث منطقية محضة ويقوم مقام كثيرة اقل اشارة فصل في ان
الحد لا يكتسب بالبرهان احتج بعض من ليس له في العلم قدم راسخ في ان الحد لا يكتسب
بالبرهان لان البرهان ان ذكر على صحة الحد لا بد وان يكون له حدود وهي اجزاء المقدمات
وتلك الحدود اذا سئل عن ماهيتها تحتاج الى تعريف بحد ثم بعد ذلك الحد يحتاج الى
برهان ويتسلسل الى غير النهاية وهذا الاحتجاج لا اصل له وهو كما يقال ان الحجة
لا يجوز تصحيح مقدماتها بحجة فان المقدمات ان منعت تحتاج الى مقدمات اخرى
ويتسلسل الى غير النهاية ومهما اعتذر عن هذا انه يؤدي في الاخير الى الفطري او
الى مسلم فلا يتسلسل وهو صحيح ففي امتناع الاحتجاج الذي ذكر الى الحد متوجه نحو هذا
فيقال تصحيح المقدمات ويذكر حدود اجزائها لا يزال كذا الى ان ينتهي الى المسلم
او الفطري فالطريقة المشهورة هي اصح وهي ان الحد اذا برهن عليه يصير المحدود
اصغر والحد اكبر ولا بد من اوسط ولا يكون في المقدمتين سالبة فان المطلوب
ايجابي ولا يكون الاوسط اعم فان المحمول على الاعم اعم ولا بد من المساواة والحد
الاوسط لا يصح ان يكون حدا آخر تاما اذ لا حدان اثنين لشيء واحد حقيقيان لما
عرفت من قبل وعلى الكلام يعود الى ذلك الحد فيتسلسل او يدور ولا حد
ناقص يحمل الحد التام عليه فانه اذا ذكر انه حد ناقص لشيء فيكون حدا ناقصا
لذلك الشيء على ان الكلام يعود الى الاوسط وان كان على انه حد تام للحد الناقص
والحد التام للحد الناقص حد ناقص او على انه حد تام لما الاوسط حده الناقص اي

المحدود

المحدود فقد عرف انه حد الاصغر دون وساطة الاوسط وهي المصادرة على
المطلوب الاول وجميع هذا اجرت عادتهم بان يذكر وانى اقسام حجة ان الحد لا
يقتنص بالبرهان وهو زايد فانه وان فرض انه يحمل على انه حد الحد وما يشبهه لا
يكون قضية حقيقية فيه ولا برهان الا على تقدير حملها ولا تركب من غير القضايا وان
كان الاوسط فصلا او خاصة او رسما وفي الجملة امرا يخص المحدود وان حمل على الحد
عليه على انه محمول فيتعدى بالمحمولية فلا يلزم منه ان يكون حدا وان حمل عليه
على انه حد الاوسط فلا يلزم ان يكون حد محمول الشيء حده كيف كان بل لا يتصور
الا ان يكون الشيء محمولا على نفسه وهو محال او يحمل على انه حد لما يكون الاوسط
محمولا عليه ولا يصح هذا ايضا فان الاوسط فصلا كان او خاصة يجوز ان يوضع
له بعض الخواص المتلازمة او الفصول فلا يتعين حدا للنوع الذي هو الاصغر
وان غير بان يحمل الاكبر على الاوسط على انه حد لما يكون موضوعا طبيعيا لهذا
الاوسط وكان الاوسط سارحا من شراح الاصغر وحمل عليه الاكبر على انه حد
لما الاوسط سارحه فعلى التقديرين يكون مصادرة على المطلوب الاول فثبت ان
الحد لا يكتسب البرهان وفي هذا البيان امور ذاتية لا يحتاج اليها من اراد ان
يحرر تحريرا موجزا ليس فيه شيء من الزوايد فنقول البرهان لا يكون الا من قضايا
هي مقدمات ومهما كان فيه حد اوسط ففيه حكم ما بالضرورة اذ مقدمات
الاقترانات التي لا شرط فيها لا بد لها من الحمل على ان الشرطيات لا بد فيها ايضا
من مقدمات فيها حمل ولو باستثناء او حمل بالقوة يشتمل عليه الشرطية فيتعدى
بالمحمولية لا غير وان لم يكن المقدمات مشتملة على حمل فليست بقضايا ولا المأخوذ
برهانا برهان فصل والحد لا يكتسب بالقسمة وبينه بيان يشتمل
على المشهور وغيره ويعلم ان القسمة بعينها ليست بحجة لما سلف ولا يحصل
منها فايدة دون وضع ورفع ثم لا يخلو اما ان يكون القسمة على آحاد الاوصاف
ليحصل اولا الذاتيات ثم تركب او على مجموع الصفات بان الحد اما ان يكون
هذا او اما ان يكون ذلك فان كان على آحاد الاوصاف فاما ان يكون الموضوعات

مختلفة فيقال اما ان يكون ح ذاتيا واما ان يكون ت ذاتيا وهما صفتان
مستقلتان لا تقابل منهما ولا يصح ههنا استثناء ولا يصح الانفصال ايضا
فانه لا يلزم من كون احد الصفتين الغير المتقابلين ذاتيا ان لا يكون الاخر ذاتيا
ولا من عدم ذاتية احدهما ان يكون الآخر ذاتيا ولفظ الذاتي لا يصح ان يجعل
موضوعا فيقال اما ان يكون الذاتي ح او ت فانه حصر للذاتي في آحاد الصفات
ولا يجوز حصر العام في الخاص فاما ان يكون الانفصال حقيقيا على التقابل اعني
بحيث الجمع الاجزاء صدقا وكذا كما يقال اما ان يكون ح ذاتيا واما ان لا يكون
ذاتيا والاستثناء ههنا لا يفيد اما اولا فان الاستثناء في كل واحد سواء
كان النقيض المعين او المعين للنقيض لا يفيد شيئا غير نفس ما استثني اعني
المقدمة المستثناة والنتيجة في المعنى واحد كما نقول لكن ح ذاتي فليس ليس
بذاتي ومعناه انه ذاتي وان استثني النقيض للمعين فقال لكنه ليس بذاتي و
النتيجة الجزء الآخر وهو انه ليس بذاتي وهو المقدمة بعينها وهذا لك ضابطة
في جميع المواضع فان جميع المنفصلات المركبة من المتقابلات كيف كانت
يصح فيها الاستثناء ويكون فيه المصادرة على المط ثم اذا قال لكنه ذاتي في
الاستثناء لا يصح من وجهين احدهما انه يكون المط مقدمة في اثبات غير المط
ان فرض فيهما الاختلاف فان مطلوبنا انه ذاتي وهو المستثنى فينتج انه ليس
بذاتي والثاني انه ان كان بينا كونه ذاتيا لا تحتاج الى قسمة وان كان بيانا يستغني
عن هذه القسمة على اما سيتبين بانه لا يجوز ان يكون مطلوبنا ان صفة كذا الموجود
هل هي ذاتية وان كان القسمة ان ح ذاتي او لا ح لا يصح لان الانفصال غير
حقيقي اذ يجوز ان يكون ح ولا ح غير ذاتيين فان الانسان لا يتقوم بالابيضية
واللاابيضية ولا يصح الاستثناء الا الغير احدهما ويعود الكلام الى بيان الاستثناء
ولا يفيد وان كان الانفصال على التالف ان يكون اما ان يكون هذا القول
حدا او ذاك ان استثني العين بان يقول لكن هذا القول الذي هو حد لا يصح
لوجهين احدهما انه يصير النتيجة ان ت ليس بحد وكان مطلوبنا ما يكون حدا الا

ماكون

ماكون حدا والثاني ان الاستثناء ان كان بينا لا يحتاج الى القسمة وان لم
يكن بينا يعود الكلام اليه ويحتاج الى اوسط ويكون كما سبق وان استثني
النقيض فقال ليس التاليف الذي هو المهم حدا ولا التاليف الذي هو ت
فلا يستقيم لانه لا يلزم من لا يكون قول حدا ان يكون الاخر حدا الا ان لا يأتي على
جميع الصفات وعلى جميع التاليفات بحيث يركب كل صفة مع كل صفة ولا
يكفي مجرد تعذر التاليفات على اعداد بعينها في كل جزء من القسمة بان يأخذ مثلا
ثلث صفات في كل تاليف من اجزاء القسمة ويبدل الاحاد هكذا على التثليث وربما
يكون الذاتي من الجملة اثنين او اربعة فاجزاء القسمة من التاليفات الثلاثة لا يكون
شيء منها بحد ولا يلزم من استثناء نقيض بعضها امر فيحتاج انضم الى ادخال مرتبة في
التقسيم وهو في غاية البعد ثم في حصر الصفات التي منها المركب في مبلغ حتى لا
يتقدح احتمال وصف آخر على الصعوبة ثم في حصر الصفات التي منها المركب في
مبلغ حتى لا ينقدح احتمال وصف آخر كل الصعوبة ثم في بيان كل واحد من الاستثناء
كلف فانه تحتاج الى اوسط في نفي الحدية عن كل واحد من التاليفات ولا يكفيه ان
يقول هذا ليس بدال على الماهية فلا يكون حدا فان الحد نفس معناه انه بدال على
الماهية فيكون المقدمة عين النتيجة كانه قال ليس بحد فليس بحد فصل وتذكرة
وبحث وليس لك ان تقول اجمع الصفات كلها واثبت ذاتية بعضها ثم
اقول هذا قول دال على الماهية وكل قول دال على الماهية فهو حد فانه مصادرة
على المط الاول ست يصح ايراده على غير هذا الوجه بان يثبت ذاتية بعض
الصفات فنقول هذا مجموع ذات الشيء وكل مجموع ذاتيات الشيء حده فهذا حده
الحد انه مجموع ذاتيات الشيء ح اما اولا انه لا يصح ان يثبت بحجة ذاتية شيء
لغيره فانه ان عقل ذلك الشيء فلا يعقل الا واذا قيل ان هذا ذاتي لانه جزء
فهو حل ت الذاتي مصادرة واما اذا تصور الشيء بلوازمه كالنفس ثم طلبنا
مثلا بعض ذاتياته كالجوهرية فلا يطلب ان الجوهرية ذاتية له بل يطلب انه هو
جوهر والجوهرية خارجة عن المفهوم الاول الذي فهم لفظ من النفس على ما سبق

حكوثه

ثم اذا بينا الحس الجوهرية ونقل الاسم الى ما يتضمن جوهرية فلا يبقى بعد ذلك شك في
ان الجوهرية ذاتية؛ فالمطلوب في النفس ليس ذاتية الجوهر للنفس بل ان المفهوم
الذي فهمناه من النفس هل هو جوهر وذلك المفهوم خارج عنه الجوهرية ثم اذا كان
الشيء مما ثبت الامور التي هي ذاتية لم يحجبه كالنفس وغيره لا يمكن ان يحكم على
مؤلف من الصفات بل بهذا مجموع الذاتيات لجواز ان يكون له صفة لا اطلاع عليها
كما في الامور الغايبة عن الحس فان تصور الماهيات المجردة انما هو بلوازمها و
اما قول القايل ان هذا مجموع الذاتيات فيكون حدا غير لازم اذ مجموع ذاتيات قد
يكون ذاتا لشيء ومفهوم اسمه الا ان يقول ان هذا قول دال على مجموع الذاتيات
للشيء ومجموع ذاتيات الشيء هو الماهية نفسها فيرجع الى الكلام الاول كانه
قال هو حد لانه حد ولا يكتسب حد الشيء عن حد ضده اذ لا اولوية في احد الضدين
بان يكون معرفا من الآخر ثم ليس لكل شيء ضد ثم نعود الكلام الى حد الضد الذي
يستخرج منه حد الاجزائه باي شيء تبين حديته ولا يكتسب حد الشيء بالاستقراء
كما يقال استقرينا اشخاص نوع كذا وكان حدها هذا فانه ان اخذ في الاشخاص حد
الآحاد فآحاد الاشخاص لا حد لها ثم لا امكان لحصر صفاتها ثم لكل واحد ما ليس للآخر
وللنوع وان اخذ على انه وحد حد نوع الاشخاص كذا فلا حاجة الى استقراء الاشخاص
ثم كيف يكون للجزئي حد فانك علمت ان زيدا حقيقته نفس الانسانية؛ فحد حقيقته
حد حقيقة الانسان والزوايد ان قدر تبدلها لا يخل بهويته فلما كانت الزوايد
لا مدخل لها في حقيقة الاشخاص فليس لخصوص الاشخاص حد واما ما يقال انها
لو كان لها حد لكان عليها برهان فلربما يطلع ما سنذكر على ضعف الاحتجاج باللزوم
والاستثناء ايضا والطريق المعتبر عند المشائين هو التركيب وتصفح اشخاص نوع
وحصر الصفات الغير المتلفة؛ والنظر فيما يصلح مقولا في جواب ما هو وما لا يصلح و
حذف غير الذاتي وترتيب المقولات في جواب ما هو والنزول من الاعم الى الاخص
من غير حذف واسطة وجميع المقومات العامة في اسم الجنس القريب وايراد
الفصول واصلح الطرائق في جميع المواقف واسلمها للسائرين الى علوم الحكماء و

مشاهد

مشاهد انضم ما ذكرنا في حكمة الاشراق بالولوا والقسمة ايضا نافعة ليقع ملاحظة المتوسطات
وليتحفظ بها التقاسيم الطولية التي لا ترد على موضوع واحد بل موضوع كل سافل
حتى يكون خواص التقسيم العالي ويتحفظ التقاسيم العرضية التي لا يقع بعضها تحت بعض
بل يكون موضوعها واحدا فان الجسم ذا النفس ينقسم تارة الى المدني وغير المدني وتارة
الى المتحرك بالارادة وتارة الى غيره فصل في مشاركات الحدود والبرهان
قد علمت من المشهور انه ربما يتفق جواب ما ولم كما يسال ما الكسوف فيقال زوال
ضوء القمر بتوسط الارض واذا قيل لم كان الكسوف فيقال لان القمر يعرض له اجابا
بتوسط الارض بينه وبين النير الذي ضوءه منه يوجب التوسط زوال ضوءه فالقمر
يوجب زوال ضوءه واعرضنا عن الامثلة؛ التي يذكرونها لان جزئية؛ ومن قواعدهم
ان الجزئيات ليس عليها برهان ثم اذا كان السوال كليا لا يجوز الجواب جزئيا و
ضربنا المثال على وجه فيه ادراج القيود ليتعلم منه كيفية؛ الادراج وقد علمت ان
النتيجة؛ عند ما يكون التصديق حاصلا بالوقوع حاصلا ويطلب لعلة لا ينبغي ان يكون
فيها مجرد الموضوع والمحمول بل يجب ان يشتمل على اشارة الى العلة هذا اصطلاح
مشائيهم وكيفية تخرج اللمية؛ في نفس الامر بعد تسليم نسبة الحدين واما المثال المشهور
فهو ان هذا وقت يتوسط فيه الارض بين الشمس والقمر وكل وقت يتوسط فيه
الارض بينه وبين الشمس يمحى ضوء القمر فهذا وقت يمحى ضوء القمر فيه ثم يقرن به
مقدمة اخرى محمولها الكسوف وموضوعها وهو الاوسط ضوء القمر وقالوا ان المحي
ضوء القمر كان في الحد متقدما على توسط الارض وفي البرهان يتاخر قالوا وان اورد
كلاهما اعني ما شمل التوسط وزوال الضوء يكون حدا تاما وان وقع الاقتصار على الاوسط
شمل توسط الارض في التعريف يسمى حدا هو مبدا البرهان وان وقع الاقتصار على
اللازم الذي هو زوال ضوء القمر يسمى هو نتيجة البرهان بحث وتمهيد وانت
قد علمت انه لا بد من ذكر العلة في النتيجة؛ اذا كان الوقوع مسلما والمطلوبية الوقوع
فلا يكون نتيجة البرهان الا مجموع ما احده لازما ومبدا وقد علمت ان توسط الارض
لا مدخل له ايضا في مفهوم الكسوف فانه ليس زوال ضوء القمر بامر آخر هو غير الكسوف

وقد فهم الكسوف ويشك في توسط الارض ثم يتبين انه كما ذكروه لا يتصور اصلاً
تعريف الكسوف بانه توسط الارض فان اللازم دون اشتقاق كما لا يحمل لا يعرف
به الشيء فلا يقال الانسان ضحك وكتابة بل شيء ذو ضحك وكتابة ولا يصح ابدًا
ان يقال ان الغضب هو غليان دم القلب فان الغضب نفسه ليس ذلك بل امر
يلزمه ذلك وفي الكسوف اذا قيل انه توسط الارض بينه وبين الشمس اقتصارا عليه
في الحد خطا بل امر يحصل بتوسط الارض ولا يجوز ايضا ان يقال امر يقع عند توسط
او بتوسط الارض فقد يقع بتوسط الارض او عنده امور كثيرة منها احتجاب جرم القمر
عن الشمس فاحتجاب الشمس او احتجابه عن الشمس غير الكسوف وان كان يلزم
الكسوف ليس نفسه بكسوف فاذا خصص بانه امر في القمر يحصل بتوسط الارض ينبغي
ان يبين انه لم يحصل بتوسط الارض غير الكسوف للقمر من الهيئات فانه يجوز
ان يحصل للارض بينه وبين الشمس امر آخر للقمر من النسب والاضافات كمحاذاة
الارض او تقابل السطحين فالغرض انه عسر صحيح مثل هذه التعريفات وقد علمت
ان مفهوم الوجود غير مفهوم الماهية فاذن الفاعل لا يدخل في حقيقة الشيء ولا نسبته
اليه فان البيت يعقل مع قطع النظر عن البناء ثم النسبة التي بها يبطل وحقيقة
البيت حاصلة والغاية ايضا لا يدخل في حقيقة الشيء فان غاية الشيء خارجة
عن الشيء كيف والغاية ما لاجل الشيء فيكون بالضرورة غير ذلك الشيء ثم في الاعيان
يكون معلولة للشيء واما التي هي بالحقيقة غاية اعني ما في نفس الفاعل فلا يتقوم
به الامر الخارجي بل ربما يتغير مفهومات الاسماء بالغاية كالحلقة والخاتم فانه
ربما يكون خاتما لا ينفرد عن سائر الحلق بهيئة صورته الا بغايته واقعة بالحقيقة
لا يكفي بمجرد تلك الغاية ما لم يحصل في الاصبع ومثل هذا يختلف به الاسامي في الدلالة
ولا يتمشى نحو هذا في الامور الطبيعية فالنسب قد يتغير بها مفهومات الاسماء
لحقائق غير اصلية ولا مدخل في حقيقة الاشياء المتقررة في الاعيان وليست
يدخل في كل مفهوم بل في بعض المفهومات المأخوذة لانواع والعلة قد يقال
على ما يجب به وجود الشيء وبهذا المعنى ليس الفاعل وحده علة اعني في العلل

التي

التي عندنا وكل فاعل يحتاج الى زوائد خارجة عنه ولا المادة ولا الصورة ولا
الغاية واذا طلب هذه العلة لا جواب الا بالمجموع اذ ليست المادة ولا الصورة ولا
الغاية يجب بها الشيء وان كان يستدل من الصورة او من غاية واقعة على وجود
الشيء فليس شيء منها علة بهذا المعنى فلا بد من ايراد المجموع واذا قيل لم وقع الشيء
فطلب السائل بانه وقع الشيء وهو ما وجب به فيجب ان يذكر الجميع فان الفاعل
وحده او المادة وحدها ما وجب بها فالمعطي لمية الوقوع يحتاج الى ذكر الكل وان اعطى
مجرد ذكر الصورة يستدل بها على وقوع الشيء فلم يكن اعطى علة الشيء تامة وقد يعني بالعلة
ما توقف عليه الشيء ومثل هذه يمتنع بامتناعها الشيء فبهذا المعنى يكون المادة علة و
الصورة والفاعل والغاية فيكون اسم العلة على هذه ليس بالاشتراك بل بمعنى
واحد بل يكون على المعنى الاول والثاني بالاشتراك وعلى العلة التامة بالمعنيين
ونوعيها بالاشتراك واما بالمعنى الاول فليس شيء من العلل الاربع لعلة ومن
الاشياء ما عليه التامة الفاعل كالمفارقات بالكلية اذ لا غاية لها حقيقة على ما تبين
ولا يتوقف على غيرها فاعلها ومن الاشياء ما لا مادة لها خاصة كالامور الهندسية
فان لها مادة في الاعيان اي لا بد من وجودها في شيء جسماني ولكن لا مادة لها خاصة
الاستعداد ومن الامور ما يوجد في حدها مادة عامة ولا يصح مادة خاصة كالكرسي
والخاتم وغير ذلك اذ لا يتعين لها خشب او حديد ومن الاشياء ما للمادة الخاصة
فيه مدخل كالبلقة والفطوسة وليس الصور والاعراض يتقوم بموضوعاتها والا
لكان الجوهر جزء العرض المحض وهو محال وقد سبق لك فصل على هذه الاشيا
في باب التعريفات واذا عرفت ان مفهوم الوجود غير مفهوم الماهية وان الشيء لا
يحصل الا بمجموع اجزاء العلة والعلة بجميع اجزائها لا مدخل في حقيقة الشيء ثم
الفاعل كالنجار انما يصير فاعلا بارادة وادوات وامثالها كلها يوجد مع الفاعلية
ولا يدخل شيء منها في حقيقة الكرسي ولا في مفهومه ولا يتم اعطاء اللمية التامة الا
بها فدل ان العلة التامة لا يشارك في الحد والبرهان في بعض الاشياء التي يوجد له
في البرهان فقد يوجد في الحد ثم اذا علم ان لهذه الامور مبدا مفارق وهو العلة الفعا

لكل شئ اذ الاجسام ليس فيها الا الاستعداد فلا مدخل هو في الحقيقة الاشياء ولا
مدخل له في الحد مع انه لا تتم اعطاء اللم الا به بلى انما يكون بعض الاسباب في جواب
لم اذا بوحث عن الامر الطبيعي كمن سال ان العلة الطبيعية لضرورة الهواء ماء اى
شئ كان فيقال تسلط الحرارة المفرطة على الماء فالمعطي وان كان المفارق الا انه
يحصل الجواب للباحث المقتصر بالسوال على الامور الطبيعي بهذا فانه ما طلب غيره
ثم اذا كان للشئ علل كثيرة فان كانت تشترك في امر واحد يجب ان يكون الجواب عن
طلب علة ذلك الشئ بالامر المشترك كما يقال ما علة سرعة انتشار الورق لا يقتصر
على ان يقال العلة هو كون الورق السريع الانتشار حبة او كرمة او نحوها بل الجامع
للكل انفشاش الرطوبة الماسكة للكل والعلم الخاصة ممنوع على الايجاب بها الا عند
السوال عن ذلك النوع كما يقال ما علة الحمى العفنة فيقال عفونة الاخلاط ولا
يكفي جوابا عن لمية الحمى مطلقا هذا بحسب المشهور والتحقيق ما ذكرنا وههنا
شك وهو الدور المشهور على برهان اللم والان انكم تثبتون العلة بالمعلول في
برهان ان والمعلول بالعلة في برهان لم وجوابه هو ان هذا يختلف بالمسايل وفي
مسئلة واحدة ايضا باعتبارين اما في مسايل متفرقة فانه قد يكون المعلول اظهر من
عليه كعالم الاجسام فان علية المفارق والمعلول اظهر عندنا وكذلك الشوق العالي
علة للحركة والحركة اظهر عندنا يستدل بها على الشوق وقد يكون في بعض المواضع
العلة اظهر من معلولها كمن يحكم بالكسوف في وقت مستقبل لما علم من توسط
الارض في ذلك الوقت وكمن راى اشتعال نار عظيمة فيحكم بان هناك يحترق شئ
ما واما في مسئلة واحدة فيجوز ان يعطي اللم بالنسبة الى انسان جهل علة شئ وظهر له
وجود المعلول كمن يسال عن سبب الضحك فاجيب بالتعليل بالتعجب واذا كان
سائل اخر علم التعجب مثلا وشك في الضحك يتقلب الاكبر اوسط فيجب ما سبق
الى الانسان من العلة والمعلول يختلف البرهان ويجوز ان يختلف في صورة واحدة
بالنسبة الى شخص واحد لاختلاف سواله فصل اليقين هو اعتقاد
ان الشئ كذا وانه لا يمكن ان لا يكون كذا ويطابق الامور في نفسه والعلم والعقل

اختلف

اختلف الاصطلاحات فيهما فمن الناس من اصطلح بالعقل على اصطلاحات
التصورات والتصديقات الفطرية وبالعلم على التصورات والتصديقات الحاصلة
بالوسايط الموصلة والعقل واقع على مفهومات في المواضع بالاشتراك وسيعلم
فيما بعد وقد يقال العلم على ما يعم الفطري وغيره فيقال علوم فطرية واولية وغير
فطرية وههنا شك وهو ان يقال العلم ان كان مجرد التصديق فالتصور ليس بعلم
وقد سلم ان تصور الاشياء للنفس ونحوها علم وان كان يقال على التصور والتصديق
نفسه ليس بعلم لانه ليس بتصور وان كان لا بد له من التصور ولا يكون هكذا كيف
وقد قيل ان العلم هو الراي في ان الشئ كذا وانه لا يتصور الا ان يكون كذا مطابقا
للامر في نفسه ويكون حصوله بواسطة ان كان وبالاشتراك فكيف يصح التقسيم للعلم
الى تصور وتصديق الجواب قد بينا ان لفظ العلم مشترك ويختلف مفهوماته بحسب
الاصطلاحات وامر الواسطة قد سبق واما تقسيم العلم الى تصور وتصديق فيتسامح
فيه في اوايل الكتب لانه ليس موضع يحتمل التدقيق واحوط التقسيمات ما ذكره
الشيخ ابو علي في بعض المواضع اما العلم اما تصور فقط واما تصور معه تصديق واشترك
كلاهما في التصور وزاد احدهما بالتصديق وهو الحكم وهو كل لفظ يقع بمعنى واحد
على شيئين ينفرد احدهما بالامر لا يكون واقعا باعتبار ما به الانفراد ولما ذكر التقسيم
اما العلم اما كذا واما كذا لم تقسم الا بعد ان اخذ بمعنى واحد اذ اللفظ المشترك لا
ينقسم على ما ينبغي فكانه احد العلم في هذا الموضع بان الجزء التصور وقسم التصور
الى ساذجة والى مقرون بالتصديق ثم التصديق حكم والحكم فعل وهو ايقاع
نسبة او قطعها وادراك فعل ما ليس نفس ذلك الفعل فيعقلنا للفعل الذي
هو الحكم تصور كذلك الفعل اى الحكم فرجع العلم المذكور الى التصور ثم التصور
قد يكون تصورا لامور خارجة وقد يكون تصورا لاحكام نفسانية هي التصديقات
فيرجع علومنا الى التصورات وان كانت في بعض المواضع تصورات الاحكام
تصديقات هي افعال نفسانية وايقاع او قطع هذا بحسب ما يليق بهذا
الموضع وسنذكر حقيقة العلم على ما العلوم لواجب الوجود وغيره واما المعرفة فقد يعنى بها

التصور فحسب وقد يخص في بعض المواضع بالتصورات الواردة من الحس و
الظن وهو الرای فی الشیٔ بانه كدا مع الامكان بشعور المقابل **فصل**
لا يمكن توارد اليقين على طرفي نقيض ولا طرف ويجوز ان يظن بالفعل نقيض ما
علم بالقوة ويجوز ان يجهل الشیٔ بالفعل ويعلم بالقوة بان يعلم كبرى كلية ويجهل
صغراها كمن يعلم ان كل فرس حيوان ثم يجهل ذا الشبح الذي يرا بالبيت فظنه او
ربما ظن لسكونه انه جماد ولو علم ان الشیٔ الذي في البيت فرس وكل فرس حيوان
لحصل له بالفعل مقابل ما ظن وليس لقائل ان يقول لو علم ان كل فرس حيوان
لعلم ان ذلك الفرس الذي في البيت ايضا حيوان وقد غلط بعض الناس حتى قال
انما حكمنا على كل فرس لعلمه انه حيوان وليس هذا الوهم بصحيح ولا هذا الجواب و
نحن اذا حكمنا على كل فرس بانه حيوان انما حكمنا على كل موصوف بالفرسية علمنا خصوص
اوصافه او لم نعلمها وانما حكمنا بان الشیٔ الذي في البيت هو فرس علم آخر غير علمنا
ان كل فرس حيوان سئله قيل ان كل حركة يتناول الآحاد بالفعل حتى فرقوا بينه
وبين قولنا لا شیٔ من حركة بان في الاول يعرض للاحاد وليس في البيان حركة الوقت
صحيح وقولنا كل حركة وكل انسان حيوان تناول آحاد الانسان انما يتناول من حيث
هي آحاد الانسانية لا من حيث خصوص الآحاد من البيض والسواد والذكور والاناث
وخصوص الآحاد من حيث الخصوص الشخصي والصنفي غير اعتبار الآحاد من حيث انها
آحاد فانه امر كلي مطلقا هذا اذا جهلنا الصغرى والكبرى جميعا ويجهل النتيجة او ظن
خلافها لعدم التركيب وعدم اخطارها التاليف كمن يعلم ان المأخوذ نقطة في دائرة
يكون الذي منها الى بعض الجوانب محيط الدائرة غير الذي الى ما يقابله ويعلم ان ما
يكون كذا فهو منقسم ثم يظن من جهة الامر المشهور انها نقطة وكل نقطة لا ينقسم سئله
الكبرى لا ينبغي ان يورد في القياس لان قولنا كل حيوان جسم يشتمل على الانسان
واذا كان المط ان كل انسان جسم فكفى ان يذكر انه حيوان وان ذكر الكبرى يكون
عين النتيجة حـ تأمل ما ذكرنا في ان كل قياس لا بد وان يكون فيه مقدمتان وهي مثال
الفرس والبيت الذي ذكرناه آنفا معاودة **سؤال** قولنا كل انسان حيوان

اذا ذكرنا

اذا ذكرنا معه الكبرى وهي ان كل حيوان جسم وانما علمنا ان كل حيوان جسم
لانا شاهدنا ان الانسان والفرس جسم فالكبرى اما عين النتيجة معاودة ه
جواب اذا وقع تامل ما سبق لا نتيجة هذا وانما وقع هذا الوهم ههنا لسبب
ان الصغرى والكبرى والنتيجة جميعا اولية فاذا كانت النتيجة ليست باولية
لا يوجد الكبرى حاصلة من النتيجة ولا يصح في موضع اصلا ان يكون عين النتيجة
واعتبر بقولنا ان المعقولات غير منقسمة ولا شیٔ من غير المنقسم يحل جسما كيف
تغاير كل واحد النتيجة حتى يصح المنازعة في النتيجة مع تسليم الصغرى وحدها او الكبرى
وحدها ويصح المنازعة في احدى المقدمتين مع تسليم الآخر فتبين بمثل هذا الموضع
ضعف هذه الاوهام وتغاير المقدمات وتقدمها على النتيجة لانها مستفادة من
النتيجة فان قيل اذا حصلتم مطلوبكم فعلمتموه قبل ان علمتموه وان لم تعلموا انه مطلوبكم
فجهلتموه حين علمتموه الجواب لو كان المطلوب التصديقي معلوما من جميع الوجوه
او مجهولا من جميع الوجوه ما امكن الطلب ولكنه معلوم من جهة مجهول من جهة ~~ان~~ ما علمناه بما مجهول من جهة ما
جهلناه فاذا جهل تصور كمن سمع تصوره الحمار على السماء بسببه ومنطقه وقرب الشوى منه وعلم الشوى
وجهل خصوصيات اخرى من هيئات راسه ويديه ورجليه وعلم انه لا يشاركه في هذه الامارات
المعلومة غيره فاذا تجم عليه يعلم انه هو وكذا اذا طلبنا ان العالم هل هو حادث
لم يطلب تصديقا مطلقا بل تصديقا متخصصا بهذين التصورين لا غير فضبطناه
تصوراته فاذا حصل تحقق واعلم ان الممكنات اقلية كانت او اكثرية او متساوية
على امكانها برهان واما على وقوعها فالمساوي ليس عليه حجة واما الاكثري والاقلي
فكل واحد منهما يصح على طرفي الآخر فعلى الطرف الاكثري يقوم حجة ما لا برهان وانما نعني
بالامكان في هذا الموضع اعني قولنا الممكن لا يقوم على وقوعه برهان ما لا بد وم علته و
يقرب من الثالث لا الامكان الحقيقي ويدل على وقوعه برهان ولكن لا من طبيعة
الامكان وقد عرفت قالوا والجزئيات لا يقوم عليها برهان ولا الكليات الفاسدات
فان البرهان ينبغي ان يدوم عنده لان مقدماته يقينية واليقين ما لا يمكن ان لا يكون
والكائن الفاسد ليس كذا **بحث وتحقيق** واما ما يريد التحقيق فليرجع الى الاصطلا

فان كان البرهان من اليقينيات على ما ذكر فى تعريف البرهان واليقين لا يقال الا
على ما يدوم فيكفى مؤنة الاحتجاج وان كان البرهان قياسا من مقدمات يقينية مطلقا
واليقين هو اعتقاد ان الشئ كذا وانه لا يمكن ان لا يكون كذا فنتيجة لقايل ان يقول
اذا قلت انه هنا الانسان افعاله جارية على المجرى الطبيعى الآن فهو على اعتدال مزاجه
فهذه المقدمات يقينية واعتقدت ان الشئ كذا الآن وانه لا يتصور ان لا يكون كذا
الآن وما شرطتم فى اليقين الدوام بل ذكرتم على ما يتناول الدوام والتوقيت فانما
يتيقن اشياء بالاستدلالات حاضرة ثم كم من كاين فاسد يعلم يقينا وانما خراب
البصرة فى زمان كذا من سنة كذا الماضى فيبقى هذا العلم دايما على التاريخ الماضى
وربما جعل مقدمة على شئ آخر يتيقن حاله والاحوط ان يذكر فى اليقين التخصيص
بالامور الكلية اصطلاحا وان كان فى العرف يستعمل فى الجزئيات ايضا ويذكر الكلية
والدوام قيدا فى البرهان اذ يخرج من ان الجزئيات من حيث تشخصها بما هى محسوسة
لا معقولة ومعلومة والبرهان فى المعلومات فصل قد علمت ان الشكل
الاول افضل الاشكال ومن المشهور ان المستقيم افضل من الخلف فان المستقيم
ينتج بقياس واحد ولا كذلك الخلف والخلف مطلوبه لا يدخل تحت كبراه ونتيجة قياسه
الاول كاذبة ويحتاج الى نتيجتين وتبين صدق المط بتبين كذبين وليس فى المستقيم
هذا والخلف من حيث هو خلف لا يكون برهان لم اصلا لانه تبين بابطال
النقيض لا اعطاء اللمية بل يجوز ان يكون فى قوته ان يكون برهان لم برده الى المستقيم
ومن المشهور ان الايجاب افضل من السلب وليس يعنى بخصوص مادة واحدة
بل مطلقا كما ان الوجود مطلقا اشرف من العدم ثم العدميات لا يعقل الا بالوجوديات
ثم لا بد لنتيجة السالبة من ايجاب مقدمة وفى الشكل الثانى ايضا مقدمة موجبة
بحسب الجهة محل الاستثناء ايضا والنتيجة الموجبة يستغنى عن سالبة والبرهان
الموجب ياتى من المتشابهات والسالب من المختلفات واذا كان قياس من سالبة
وموجبة فان ادخلت الاوسط فى الموجبة صار من موجبتين وسالبة وان
ادخلت الاوسط فى السالبة كان ايضا من موجبتين وسالبة وظن ان البرهان

الجزئي

الجزئي اشرف من الكلى لانه واقع موجود والموجود اشرف ثم العلوم الجزئية اكثر
وبين العلم الاول وجه الخطاء فيه وبين ان العلم الكلى اكثر فان كل حركة نسبته
الى غير المتناهى واحد ودخل فيه جميع الآحاد بخلاف الواقع والشخصى ثم من حكم
ان زيدا ضاحك ولم يعلم انه لانسانيته فيجهل فى اشياء كثيرة الضاحكية ور
انه هوية العلة التى هى بالذات علة فان زيدا ضحكه انما هو لانسانيته لا لانه زيد
وانه لا تم البرهان على الجزئي الا بمقدمة كلية بخلاف البرهان الكلى فانه لا يحتاج
الى الجزئيات والجزئيات اكثرها لا يدوم وعقد الكليات يدوم وكذا صدقها وايضا
الجزئي من حيث هو جزئي غير معقول والكلى معقول وهذه مباحث قريبة
المشرع التاسع اعلم ان الغلط فى القياس لا يخلو اما ان يكون بسبب صورته او مادته
او بسببهما جميعا فاما الذى بسبب صورته فان لا يكون من شكل من الاشكال الاربعة
المعتبرة او لا يكون من ضرب منتج او يختل فى الاستثنائيات امر مما سبق وكثيرا
ما يتفق الغلط للاغفال عن الحد الاوسط فلا يتصل بالكلية كما يقال الانسان له
شعر وكل شعر نبت فينتج غلطا وربما يوجد الكبرى غير مقولة على الكلى فيقع
فيه الاوسط على اختلاف ما كما يقال الانسان والحيوان جنس ينتج ان الانسان
جنس ولو كانت الكبرى كلية حاصرة كانت كاذبة وما اوهمت هذا فان الذى
يعرض له الجنسية وان كانت يجب ان يوخذ على ما يستوى نسبته الى الذهن والعين
ولا يشترط فيه التخصيص بانه فى الذهن الا ان الجنسية لحقته من حيث هو فى الذهن
والمعقول على ما فى الذهن والعين من حيث انه مقول ذهنى وان كان طبيعة
حاصلة للوقوع عينا والجنسية لا حقة بها لا من حيث طبيعته التى قد تكون فى الاعيان
من حيث المقولية التى هى ذهنية ومع ذلك مقوليته بحسب الشركة لا بحسب الحمل
على الآحاد فلا نغلط فى مثل هذه الاشياء وقد يناسب هذا غلط آخر من الخطاء
كقولهم الانسان وحده ضحاك وكل ضحاك حيوان لينتج ان الانسان وحده حيوان
ولو كانت الصغرى على ما ذكرنا فى المقول على الكل فيقال كل انسان مما ياتى ان يقال
انه وحده ضحاك وقد قال بعض الناس انما وقع الغلط بسبب ان قولنا وحده جزء

من المحمول في الصغرى فينبغي ان ينقل مع الاوسط فينتج ان كل انسان حيوان
فان فعل كما قال فصح كلامه الا انه في حل الاشكال لا يكفيه ذلك فانه اذا جعل
قولنا وحده جزء من المحمول في الصغرى فينبغي ان ينقل مع الاوسط فينتج ان
كل انسان حيوان فان فعل كما قال فصح كلامه الا انه في حل الاشكال لا يكفيه ذلك
فانه اذا جعل قولنا وحده جزء من الموضوع دعت الرابطة فقيل الانسان وحده هو
ضحاك وكل ضحاك حيوان فالمقدمتان صادقتان والنتيجة باقية ان الانسان وحده
حيوان محل المغالطة بامرين احدهما اجمالي وهو ان الصغرى ليست على شرط المقول
على الكل ولا في قوة المقول على الكل فانا اذا ادخلنا لفظ كل كذبت الصغرى وكذا
لفظ بعض والحمل على الطبيعة يجوز ان يذكر في القياس اذا كان في قوة المقول
على الكل كقولك الانسان حيوان وكل حيوان جسم فان لفظ كل اذا دخلت
على الصغرى لا تكذب وهذا معيار الحمل على الطبيعة وايضا يناسب الغلط اللفظي
فانه ان عني بقوله وحده انه على وحدته يوصف بالضحك فيجوز ان يجعل مقولا
على الكل ويصح النتيجة ايضا فيقال كل انسان على وحدته حيوان اذ لا يشترط في كونه
حيوانا الى ان يكون معه غيره وان عني بقوله انه منفرد بالضحك والمنفرد ان جعل جزءا
من الموضوع يكون معناه الانسان المنفرد ضحاك وكل ضحاك حيوان فينتج النتيجة
وهي ان الانسان المنفرد حيوان وان جعل جزء من المحمول فيكون الغلط من عدم
تشابه الحد الاوسط ووقوع الشك في ان هذه اللفظة جزء من الموضوع او
من المحمول ومن الاشتباه اللفظي ايضا ومن الاخلال بالمقول على الكل ما
يقال انكم قلتم ان الكبرى اذا كانت ضرورية ينتجها النتيجة في الاول وقولنا
كل انسان يمكن ان يكون متحركا بالضرورة وكل متحرك بالقسم متقوم بالحركة فينتج كل
انسان ضرورة متقوم بالحركة وهو غير صحيح فان هذا الغلط يقع بسبب الكبرى
فانها ان اخذت على شرائط الضرورة في المقول على الكل وهي ان كل متحرك بالضرورة
متقوم بالحركة وان لم يكن متحركا يكذب من حيث هو متحرك واذا صرح بهذا الشرط
تصدق الكبرى ويصير الاوسط غير متشابه وان صرح بالشرط في الصغرى يكذب

ينتج كل انسان
ضرورة متقوم
بالحركة

ومن

ومن تسلب رعاية الصورة ان ينقل احد الطرفين الى النتيجة لا كما ذكر في
القياس اما الاصغر فكما قال القائل الفلك المحدد جسم لا جهة وراءه وكل جسم
لا جهة وراءه لا يتحرك فكل فلك لا يتحرك والمذكور في القياس ما كان كل فلك
ولا كان الاوسط يصح في كل فلك حتى يكون نتيجة مع نتيجة بل على كل فلك
هو المحدد لا غير وقد يقع هذا الاختلاف في الاكبر كما يقال ارسطو كامل النظر في
العلوم البرهانية وكل كامل النظر في العلوم البرهانية حكيم فارسطو حكيم فرادى
اكبر النتيجة امرا يقتضي الحصر ولم يكن في المقدمة ومن هذا النمط ان يكون النتيجة
عين المطلوب كمن يدعي ان لا يتصور وجود قديمين ويقيم حجة على امتناع الهين ولم
يبين لزوم الالهين للقديمين فاذا روعيت الاجزاء فلا يقع هذا الغلط وقد يقع
الانخداع بسبب المادة ومقدماتها اما بسبب المصادرة على المطلوب الاول او
بسبب ان المقدمات ليست ابين من النتيجة وانها كاذبة في نفس حكمها او كاذبة
لبعض اجزائها ولواحقها المصرح بها ولا يخرج ما بسبب المادة من هذه الاقسام
اما الاول والثاني وهو المصادرة على المطلوب الاول وتبيين الشيء بما ليس ما
بين منه فقد ذكرناه من قبل ومن امثلته ما يقال ان شيء كذا جزء الجوهر وكل جزء
للجوهر فهو جوهر وانما يصح هذا بعد تصور الشيء باجزائه فان كان مثل الابيض
فانه جوهر لا من جهة بياضه بل من جهة موضوع البياض والبياض جزء للابيض
من حيث هو ابيض والابيض جوهر لا من حيث جزئية جميعا بل من جهة محل البياض
ومجموع الجوهر وصفته لا يحمل عليه الجوهرية ولا يلزم من ان يكون جزء شيء يحمل عليه
باعتبار ما الجوهر ان يكون هو جوهرا الا ان يحمل على الشيء الجوهرية من جميع
جهاته واذا تبين لا الجوهرية من جميع جهاته واجزائه ومن جملة الاجزاء ما كلامنا فيه
فتبين من قبل جوهرية حتى يكون المجموع من جميع جهاته جوهرا او يكون مصادرة على
المطلوب ويناسب الغلط وهو تبيين الشيء بما ليس ابين منه كثيرا ما يقال الصورة
المائية جزء الماء والماء جوهر فيقول القائل الماء مجموع المادة والاعراض ويحمل
عليه الجوهرية من قبل مادته كما يقال السيف جوهر وليس بسبب اعراضه جوهر فان

ملك الاعراض شيقا من قبل مادته والاعراض يدخل فيه من جهة انه سيف
والجوهرية يحمل عليه من حيث المادة فلا يلزم ان يكون اجزاء حقيقة السيف
جوهرا المجرد انه يحمل عليه الجوهرية مالم يتبين انه يجمع اجزائه جوهر وهو تقسيم المط
ويتبين الشيء بما ليس بابين منه بل هو اخفى منه بل لا يعلم الا به فانه تبيين الشيء
بالا تبيين الا به تتضمن المصادرة والدور ايضا واما المغالطة الناشية وهو ان يكون
المقدمة في نفس حكمها كاذبة فظاهر ان الكاذب وان لم يكن مشابهة للصادق
ولم تقبل والاشتباه قد يكون في المعنى والاشتباه في اللفظ قد يكون لاشتباه لفظ
بلفظ وقد يكون لاشتباه اللفظ بالمعنى اما الاشتباه اللفظي فقد يكون بسبب الاشتراك المحض
او التجوز والاشتراك قد يكون في لفظ وقد يكون بسبب حرف او تركيب او بسبب
اداة ومما يقع بسبب اشتراك اللفظ قول القائل الواجب اما ان يكون ممكنا و
كل ممكن الكون او لا يكون ممكنا والا ممكن ممتنع على ما سبق بسطه وحله ومن امثلة
ذلك قول القائل فصول الجواهر كيفيات وفصول الجواهر جواهر ينتج بعض الكيفيات
جواهر وانما وقع هذا لان الكيفية تقع باشتراك الاسم على الفصول وعلى الهيئة العارضة
التي لا تحتاج في تصورها الى اضافة خارجية واعتبار الجزئي ومساواة مثلا ومن هذا
النمط تغيير الاصطلاح عند الضرورة كما يفعل بعض مثبتي الجزء الذي لا يتجزى في دفع
ان الواقع بين الاثنين له الى كل واحد طرف فيقول اذا تالف الجزء مع غيره صار
جسما فاني اعني بالجسم كل مؤلف مع غيره والجسم يجوز ان يحجب بين شيئين ويلقى منه
كل طرف شيئا وقد جهل هذا القائل ان الجزء الواحد اذا تالف مع غيره وان
سماه جسما هو في نفسه غير منقسم ولا اندفع الاشكال بسبب تسميته فانه يقال له
هذا الغير المتحري الذي سميته لا يزول عنه فيقول الانقسام فان نزاعنا في ذاته لا
في اسمه وكمن يدفع من العامة القائلين بكثرة صفات الحق اذا ورد عليه اشكال
من ان الصفات اذا كانت واجبة الوجود يكثر وجوب الوجود او نحو هذا فيقول
الصفة ليست هي غير الذات لاني اعني بالغير ما يصح انفكاكهما مفارقة او وجود
عدم وليست صفات الباري كذا فلا يكثر فيظن انه اذا غير الاصطلاح في الغيرية

المحض

انقطع الاشكال ولا يعلم ان الخصم يهجر لفظ الغير ويقول ان كانت الصفة عين
الذات فهذا الذي ليس بعين الذات اما ان يكون واجبا او ممكنا ويتوجه الاشكال
فان الشيء لا يخلو من النفي والاثبات فاما ان يكون هي الذات او لا يكون وقد
هجر لفظ الغير هكذا ينبغي ان يخاطب الباحث ولا يغير بالاسماء واما ما يقع بسبب
المجاورات فكقول القائل العرض الزايد على السطح فانه يقال سطح عريض وسطح
غير عريض وانما استعمال العرض ههنا تجوز وكما يقال لون اسود والاسود ما يوصف
بالسواد فيقع الاغلاط بسبب التجوزات ومن الغلط بسبب اللفظ اخذ الاشتداد
والشدة والتسود والسواد مكان الآخر وفيه غلط باعتبار مشابهة معنوية وقد سبق
اشارة اليها في مغالطات الحدود وما ذكر في مغالطات الحدود يتوقع الغلط في القياس
من وجه ما على اعتبار مختلفة وقد غلط بعض العوام فيه حتى قال يجوز ان يكون جسم غير
متحرك ولا ساكن وهو جسم لا يعرض له حركة فان ما لم يعرض له حركة اصلا لا يصح ان يقال
انه ساكن وهذا الغلط نشا من قوله سكن فانه في الحقيقة يقال على الفعل الماضي ويستعمل
ايضا في امر لا يتعلق بالزمان كما يقال شاء الباري وتبارك وتقدس ومن الاشتباه اللفظي
اخذ العدمي مكان العدم كمن سمع ان الهيولى عدم وما يناسب الغلط اللفظي والقولي
اخذ كل معرف بغير حد الشيء مكان حده كمن يقول ان الجوهر هو الموجود لا في موضوع ثم
يكتفي بان الجوهرية لا تقع بالتشكيك على المفارق والهيولى والصورة بان كونها موجود
لا في موضوع يقال عليها بالسواء ثم العجب انه يعترف بان هذا ليس بحد فان سلب
الموضوع ليس بفصل والموجود عرضي وليس ايضا برسم تام فان السلب ليس من
الخواص المحصلة فيقول له القائل يجوز ان لا يقع اولوية بهذا او اللااولوية بهذا
بل بغيره وليس هذا معنى الجوهرية ولا حدها فيقع الاولوية باعتبار مهيته وليس من
شرطها ان يقعا في عوارض الشيء اعني الاولوية او اللااولوية فان بياضا اشد من
بياض وان كان الموجود في الموضوع يقع عليهما بالسواء واما اشتباه اللفظ بالمعنى
فقد يقع فان بعض العامة ظن ان الاسم هو المسمى وربما سلم ان اسم المسمى قولي او
صفوة وهو لفظ والمسمى من السماء ليس بقولي ولا هو لفظ وان اثار نفسها مخرقة

والذات واحدة خلا كثرة
ولا صفة انتهى وان لم يكن
عين الذات تم

ولفظ النار لايحرق وقد يقع لبعض اهل العلم شئ يشبه هذه المغالطة حيث يقول
والحداد ان نظرنا اليه انه الحيوان الذى هو بعينه الناطق شيأ واحدا فهو بعينه المحدود
وان نظرنا الى المركب فهو غير المحدود وانما لايصح ظاهر هذا الكلام لانه ما عرف الحد
الا بانه قول دال على المهية فالقول نفسه يستحيل ان يكون غير المحدود بوجه هذا الجيب
اشتباه لفظى اما بين لفظين او لفظ ومعنى واما الاشتباه المعنوى فقد يكون لتحرف
محل وقد يكون كان التحرف المحل شبه حجة لتلك المقدمة فمنه ما يكون بسبب تركيب
الفصل كمن وجد النفس جوهرا وهو بالقوة مركب فقال النفس جوهر بالقوة فيلزم انها
بالفعل غير جوهر وقد يكون لتفصيل مركب كمن عهد ان الجسم يقال على هيولى وصورة
اى مجموعهما فحكم ان الجسم يقال على الهيولى وقد يقال على الصورة ليلزم منه الاشتراك
ويشبه الغلط اللفظى ايضا وقد يقع بسبب ايهام العكس كمن حكم ان كل موجود فى الجهة
بناء على ان كل ما فى الجهة موجود وقد يكون الغلط لعلة فى اللازم والملزوم وهو على
وجوه فمنه ما يكون لاحد حكم الشئ للازمه الاعم ليتعدى الى المشاركات العامة كمن
عهد الانسان حادثا فان حدوثه لانه جسم ليحكم ان كل جسم حادث ولم يتفكر انه يجوز ان
ان يكون الحدوث لانه انسان او جسم عنصرى فلا يتعدى الى جميع الاجسام وهذا الغلط
عرض الصباحين من العامة فيقعون باضافة الحكم الى امر عام وكما يقول قائلهم الحركة
لايتصور بقاؤها لانها عرض فكذا البياض وغيره من الاعراض ولو فتحوا هذا الباب
يقول ان الحجر جماد لانه شئ فيكون كل شئ جمادا وان السواد والطعم يجتمعان لانهما
عرضان فيلزم جواز اجتماع كل عرضين حتى السواد والبياض وقد يكون الغلط
لاحد الحكم اللازم للامر العام لامر خاص ليقع الفرق بين الشيئين بما ليس يفارق
فى التاثير فى الحكم وقد يكون لاخذ لازم الشئ نفس ذلك الشئ كمن ظن ان مفهوم
النوع هو مفهوم الفصل وكمن ظن من العامة انه اذا قيل الجوهر يكون متحيزا يكون التحيز
نفس الجوهرية وقد يكون لاخذ الشئ علة متعينة للازمه فمن هذا القبيل ما قال بعض
بعض العوام لو لزم من الاشتراك فى الاخص الاشتراك فى الاعم لزم ان يكون الاشتراك
فى الاخص علة متعينة للاشتراك فى الاعم فكان يلزم من عدم الاشتراك فى الاخص

عدم الاشتراك فى الاعم وليس كذا وما ترى المفترقين فى الاخص كالانسان والفرس
اشتركا فى الاعم والخطاء ههنا ان المغالطة انه يلزم ان يكون اذا لزم من الاشتراك فى
الاخص الاشتراك فى الاعم ان يكون الاشتراك فى الاخص علة متعينة للاشتراك
فى الاعم بل قد يكون علة غير متعينة بل لها بدل آخر او ليس بعلة مطلقا فان الضحك
والحركة لازما الانسان وليس احدهما علة للآخر ومن اخذ اللزوم مكان العلية الدور
الفاسد كقول القائل الابوة متوقفة على البنوة والبنوة متوقفة على الابوة فتوقف
كل واحد منهما على صاحبه فلا يتصور حصولها ذهنا وعينا وانما وقع هذا الغلط لاذكر كل
واحد منهما لا يتصور الا مع الآخر يحصلان معا واما اذا كان كل منهما علة للآخر فيتقدم كل
واحد على المتقدم على نفسه ويتقدم نفسه على نفسه ليحصل نفسه وهو محال وقد وقع لبعض
العلماء ما ذكر انه لايتصور ان يكون شيأن بالضرورة يوجدان معا فانه ان كان لكل واحد منهما
مدخل فى وجود الآخر فيكون كل منهما علة للآخر وهو محال وان كان لاحدهما مدخل فقط فقد
فلا معنى فان فان كان ليس لاحدهما مدخل فى الآخر فيصح وجود كل واحد منهما دون الآخر
واول ما يقع عليه بالمتضايفان فان البنوة والابوة ولا يتصور ان الا معا فان قال كلامى
غير المتضايفين فقال ان الحجة التى ذكرتها نسبتها الى المتضايفين وغير المتضايفين واحدة
فان توجهها فى غير المتضايفين كتوجهها فان يقول قابل الابوة والبنوة اذا لم يتقدم
احدهما وليس لاحدهما مدخل فى الآخر فجاء الدور ولا يكفى ان يعتذر معتذر فيقول المتضايفان
لا وجود لهما فى الاعيان اما اولا فان هذا القايل فى الاعيان والثانى كلهم يرون
ان لها فى الاعيان وجودا واما ثانيا على التقدير انزول اليس فى الذهن تعقلان معا
فى لزوم المعية وصار من الشرائط ما لا يتصور الشئ الا معه وصار من المداخل ما
يصح مع المعية ويجوز ان يكون شيأن بقاء كل واحد منهما بالآخر ويتوقف بقاء
كل واحد منهما على الآخر فيكون دورا وان الدور الحقيقى ما يكون التوقف فيه من جهة
واحدة ههنا وجود متوقف لبقاء ووجود متوقف معا سقدم حدوث كل
واحد منهما ووجوده على بقاء الآخر ومن الدور الفاسد ما يختلف فيه جهة التعليق
مثل ان الاب يقال انه متوقف على الايراد لانصيرها الا حر حصل ذات الشخص

الذى هو الدين والابن متوقف على الاب ومتقدم عليه الاب اذ لا الاب ما
حصل للابن فلزم الدور وهذا فاسد فان ذات الشخص الموصوف بالبنوه متقدمة
بالذات على ابوة الاب اذ لولا تلك الذات لما كان الاب ابا فتقدمت على ابوته
وما تقدمت على ذاته واما الاب فقد تقدم ذاته على ذات الابن وبنوته وابوته نفسه
فلا دور من جهة واحدة ومن الدور الغير الممتنع حديث البيضة والدجاجة وهو فاسد
فان كل بيضة يتوقف على دجاجة هى غير الدجاجة التى توقف على تلك البيضة
بالعدد فهو دور فاسد اى استحالته وهو صحيح فى الوقوع عينا فان قيل ان البيضة
والدجاجة مطلقا توقف كل واحد منهما على الآخر الجواب اما بحسب الاشخاص مما
ذكرناه واما الكلى فلا وجود على تعقل الآخر هذا كله بسبب الزوم وتفاته جهاته وبسبب
اخذ اللازم علة تادى الى العلة ومن العلة ما يبلغ بسبب اعطاء ما هو معدوم احكام الموجود
فمنه اخذنا بالقوة مكان ما بالفعل كما يقول صاحب الجزء انه لو قبل الجسم التناهى
القسمة الى غير النهاية كان ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين وهو محال وانما وقع
له هذا الغلط لما ظن ان القسمة حاصلة غير متناهية العدد بين طرفى الجسم وهو خطا
فانها بالقوة ومن اعطاء المعدوم حكم الموجود قول من قال ان الحركات لو كانت
غير متناهية فى الاول فهى اما معدا ماوترد على التقديرين يحب فيها النهاية وفيه
مغالطات الا ان عمود الغلط ههنا ما ظن ان الحركات المعدومة لها كل او يتصور
ان يحصل لها مجموع مشتمل على جميع الآحاد فانه فاسد ومن الغلط اخذ ما بالفعل
مكان القوة كمن حكم على الهيولى انما بالقوة فيكون ذاتها انها بالقوة فيكون
معدوما وقد يا ضد الغلط ان الهيولى ربما بالنسبة الى امور تقبلها وهى كما حكموا
بر جوهر والقوة نفسها ليست بجوهر فهى من حيث هى جوهرتها حاصلة بالفعل و
ان كان حصولها بالفعل موقوفا على علل فانه ليس من شرط الحاصل بالفعل ان
لا يكون له علة فاخذ ما بالفعل مكان ما بالقوة وهذا الغلط اذا ركب قياسا يكون
من عدم تعقل الحد الاوسط بكليته كانه قال الهيولى ذات قوة وكل قوة فى نفسها
عدمية ومن الغلط ما يقع بسبب التقابل فمنه اخذ العدم المقابل ضدا كمن ياخذ

الشر ضد الخير واوجب ان يكون له مبدا غير مبدا الخير واخذ ان الظلمة ذات
تدبر الاشياء وهما عدميان وقد يوخذ الملكة والعدم مكان الايجاب والسلب حتى
لا يخرج منهما شئ كما لا يخرج من الايجاب والسلب كمن يقول ان المبادى اذ النفس
لا يخرج من ان يكون اما متصلا بالعالم او منفصلا عنه واما ان يكون داخلا واما
ان يكون خارجا فان الاثبات والنفى لا يخرج منهما شئ ولو يعلم ان الانفصال عدم
الاتصال فيما يتصور فى حقه الاتصال وما لا يتصور عليه الاتصال لا يتصور عليه
الانفصال كالعمى والبصر والجهل والعلم فانهما لا يقالان على الحجر اذ لا ينافى ان يقال
ان الحجر بصير او اعمى ثم من منع هذا الباب كونه يثبت على البارى من كل متقابلين
احدهما فليثبت عليه انه اما ولود واما عاقر ومن الغلط اخذ كل اسم لسلب
مكان العدم المقابل اذا اخذ اسماء الاعدام كلها على وجه واحد كما تقصر بعض من
يثبت ان الظل عبارة عن انتفاء النور فى حق ما يتصور علته النور على مجرد الدعوى
ثم يقول الهواء ليس بمظلم ولا مضئ بناء على انه اذا لم يكن قابلا للنور لا يجوز
ان يسمى مظلما واخذ هذا مغالطا فان جماعة من الناس يزعمون ان كل ما
ليس بنور ولا نورانى فهو مظلم كيف كان حتى انه لو امكن الخلاء كان ايضا مظلما
وان كان يتمسك المدعى بالعرف فلا يتاتى فان من كان سليم البصر وفتح عينيه
ولا يرى شيئا سواء كان عنده خلاء او هواء او حائط يطلق عليه اسم الظلمة ولا
يبالى انه اى شئ هو وقول ان العرف ليس يعرف زعم ثم انا لما وجدنا اسماء للسلب
كالتفرد او القدوسية او الفعلية فان عند الجمهور هى سلب شركة او مادة او صفات
او عيوب ولا يشترط فيها الامكان فانها يقال على المفارقات وليس لها امكان
او وجود هذه الاشياء فعلى الناظر ان يتبين ان هذا الاسم الذى يدل على انتفاء
الشئ هل يدل على انتفاء مع الامكان او انتفاء مع الامكان او انتفاء بحيث ما فانا
وجدنا كلا الاسمين فلا يكفيه مجرد الدعوى ومن الغلط بحيث التقابل اثبات المحتج
فذهب نفسه بابطال مذهب خصمه ويكون بينهما واسطة ومتى لم يكن النزاع على طرفى
النقيض لا يلزم ما ذكرنا ومن الغلط المناسب للتقابل اخذ ضد الشئ على انه ضد

اللازمة ولا يصح هذا فان السواد وان ضاد البياض لا يضاد العرصا والبرودة
وقد غفل بعض العوام حين قال وجدنا من ليس يتكلم فهو اخرس واحد هما على
انهما ضدان ونحن نسامح فيه وقال والبارى ان لم يكن متكلما يكون اخرس فان وجدنا
فى الشاهد كذا ثم لم يثبت على البارى الكلام الذى اخذ ضده الخرس بل اثبت شيئاً
سماه كلام النفس والخرس ما كان ضد الكلام فانه يثبت كلام النفس للاخرس فى
احتجاجه ان الكلام لم يشترط فيه الصوت والحرف بل كان لازما لكلام قد يلزمه كلام
النفس ويجمع كلام النفس والخرس فبطل دعوى التضاد ولا يزول لزوم الخرس بوجود
كلام النفس ومما يتعلق بهذا الموضع من الغلط التقابلى اثبات احد النقيضين
لبطلان دليل نقيض الثانى كما يقول القايل اذا بطلت ادلة حدوث العالم فيكون
دايم الوجود وانما يلزم الشىء من بطلان نقيضه لا من بطلان دليل نقيضه فربما
يصح مع بطلان الدليل وعجز خصمك لا يدل على بطلان مذهبه وعدم علمك بشىء لا
يدل على بطلان ذلك الشىء بهذه مغالطات تجرى باعتبار التقابل وربما نظن
انه متقابل وليس وقد ذكرناه باعتبار اللزوم ومن جملة المغالطات المناسبة
للزوم اخذ عدم ادراك الشىء دالا على عدم الشىء كمن قال ان اللون فى الظلمة
ليس بموجود لانه لا يرى وهو غلط اذ لقايل ان يقول لا يلزم من عدم ادراك الشىء
لا يكون ذلك الشىء ثم ليس اللون الا انه كيفية يدرك بالبصر ثم هذا اختراع
للاصطلاح على وفاق المقصد وهو احد احد المغالطين فيغير مسلم ان هذا حده و
ان سلمت ان هذا احد اللون فيكون اللونية بهذا المعنى عارضة للسواد اذ كون الشىء
مدركا تابع لماهيته فلا اسلم ان السواد غير موجود فى الظلمة ومن الغلط احد جزء العلة
مؤثرة فى حكم كلها كمن يقول ان السمع انما يصح على الانسان لكونه حيا فيصح على
البارى والحيات جزء علة صحة السمع والالات الجسمانية جزءها الاخر ومن الغلط
بجب العلة قول القايل فى انا اذا رمينا حصوة ولحقناها حتى بلغ معادم الحصوة
والرحى حتى تقف الرحى لتقع بين حركتى الحصوة زمان سكون وتعلل بان ثقل
الحصوة لو نسبة الى ميل الرحى لها على مقدار ما نقص ميل الحصوة من ثقل ذلك

الميل وليس هذا بصحيح فان ماهر من الرجال نحو كان يعلا مسافة لا بعد واحد منهم
على تحريك شىء به اصلا فلا يلزم لجزء العلة ان يؤثر فى جزء الحكم بل قد لا يؤثر اصلا
ومن الغلط اهمال الجهات والاعتبارات فقد يثبت جهة لذات الشىء وهى بغيرها
كمن يدعى ان عدم العدم محال لذاته اذ الحادث لا يبطله والقديم لا ينافيه بعد ما
نافاه فى الاول وهو لا يبطل ذاته وهذا على تقدير الصحة يلزم منه انه لا يتقدم لعدم
موجب عدمه فلا يدل على انه ممتنع العدم لذاته والممكن قد لا يتقدم باعتبار امر خارج
فيجب ان نحتاط فيما يزعم انه ممتنع الوجود لذاته ان لا يكن امتناعه لامر خارج فيجوز امكانه
فى نفسه ووقع باعتبار هذا غلط كثير فلا ينبغى ان يهمل الوجوه والحيثيات ومن
الغلط ما يقع فى الوضع فربما يكون المحال لازما من نفس الغرض لا مما لا حله الوضع كمن
احتج فى امتناع الالهين انه لو صح وجودهما وفرضنا ان احدهما يوجد حركة فى جوهر والاخر
سكونا ان وقع مقدورا كلاهما ومرادهما او لا يقع شىء منهما يبقى الجوهر غير متحرك ولا ساكن
وان امضى ارادة احدهما عجز الاخر والاقسام كلها محالة فيقول الخصم المحال لزم من فرض
الخلاف والمعاوقة لا من وجود الالهين ثم خلق كل واحد منهما الحركة والسكون ممكن
فرضنا الممكن حركة من ممكن امتنع باعتبار غيره من مانع او راجح فالسواد فى هذا المحل
ممكن والبياض ايضا اما معا فيمتنع فانفراد احدهما ممكن والتزاحم ممتنع لتاديته الى محال
فيجب الاحتياط فى ان لا يكون المحال لازما من نفس الغرض لا الامر الذى يقع ابطاله
بالوضع وهذا باب اخذ ما ليس بعلة علة وهو يختص بقياس الخلف فيدعى فيه
ان الكذب لنقيض النتيجة ويكون للماخوذة صادقة ومن الغلط اخذ الاعتبارات
الذهنية عينية كمن يحكم ان الوجود وصف للماهية اتصفت فى الاعيان والنسب
ايضا واقعة فى الاعيان ويلزمه ان يكون للوجود نسبة الى ماهية اتصفت به و
لنسبة الوجود وجود ولذلك الوجود نسبة اخرى وهذه النسبة وجود اخر الى ما لا نهاية
فيحصل سلسلة اخرى مجتمعة الاحاد مترتبة غير متناهية وقد بين امتناعها وسببه اخذ
امر ذهنى عينيا وكمن حكم ان الشىء اذا كان ممتنعا فى الاعيان يكون امتناعه ايضا
امرا فى الاعيان ويلزم ان يكون ما وصف بالامتناع ايضا واقعا فى الاعيان

ومن الغلط ما يقال ان ح ليس اولى ب من آ و بستعمل فى جميع المواضع و
انما يمكن هذا اذا صح انهما من نوع واحد و المقتضى فيهما امر متفق الماهية ولا يكون
غلطا كمن زعم ان عرضا لا يقوم بعرض اذ ليس قيام احدهما بالآخر من العكس ولو
كان هذا فى نوع واحد ترتب الكلام وقد يكون عرضان يختلف حقيقتاهما فيكون
قيام احدهما بالآخر اولى من العكس كالملاسة فى السطح وفى المنفصلات فيقع الغلط
من دعوى لزوم ما لا يلزم ووضع ما ليس بموضوع ورفع ما ليس بمرتفع وقد يكون نا شية
ما سبق انه اذ لا يخلو من امر محتمل وفى المنفصلات فيقع الغلط بسبب اهمال جسم و
فى الجملة اخذ غير الحقيقة حقيقية ومما يناسب هذا الغلط قول القايل ان الموجود لو صح
تغاير لاستحال عدمه فان عدمه اما ان يكون بقدرة القادر لا يصح اذا تقدم غير مقدور
واما ان يكون لانتفاء الشرط او امر له مدخل ولا يمكن فان الكلام يعود الى ذلك
الامر انه ما الذى اعدمه واما ان يكون بوجود ضد وليس ابطال الوارد للسابق اولى
من العكس فيتعين ان يكون لاستحالة تجاوله زمانين فمن الغلط فيه عدم استيفاء القسمة
فقد يكون لا للضد ويكن لامر يستدعى وجود الضد بخصوصه كالحرارة المبطلة مثلا للبياض
فليت البياض لانها يجتمع معه فى اول امرها وهى يبطله عند التمكن ومن جملة الغلط فيه
ان الاولوية فى الضدين وهو مغالطة سبقت فانه يجوز ان يقوى احد الضدين
بمدد من خارج كالحرارة التى يمدها النار فيبطل برودة الماء مثلا ومن الغلط
فيه قوله ولا يجوز ان يكون لانتفاء امر تسلسل الكلام او تسلسل الشرايط فلقايل
ان يمنع استحالة مثل هذه السلاسل فان قوما يجوزون اشياء غير متناهية لا
يجتمع ومن الغلط اخذ المشهور اوليا كقول القايل لو عجز البارى عن شىء كذا
كان القديم ناقصا مفتقرا عليه وليس هذا اوليا بل يحتاج الى برهان وانتشروا
عليه بناء على الشهرة ومن الغلط اخذ الوهميات اولية ومن الغلط دعوى
عدم وقوع امر تعليلا بعدم الاولوية لطبيعية ويكون فى عالم الحوادث والحركات
كمن يقول لا يجوز قيام الالم بعضو اوليس قيامه بجزء اولى من غيره وهذا التعليل
فاسد اذ يقول قايله ان لم يخصصه طبيعة العضو فربما يخصصه امور خارجة غا

بضده

خصصت بعض الناس بالذكورة والبعض بالانوثة وكذا السواد والبياض
واما الكذب بسبب الاجزاء والزوايد فبالغفلة عن الشرايط والزمان والمكان
ان كان الحمل يختلف بها ونحوها واخذ السالب للجهة والسالبة الموصوفة نوع
بالجملة احدهما مكان الآخر كمن اورد فى المواد المنطقية مثال السالبة الضرورية
ليس بالضرورة واخذ السلب الجهة المدرجين مكان ما ليس بمدرج فان المدرج
مهما سعل مع الاوسط بخلاف غير المدرج والغلط فى اسود كاحد كل واحد
مكان الكل والاغفال عن المقول على الكل وقد سبق البحث عليه فهذه مغالطات
اوردها هى الامهات لا يخرج منها شىء من المغالطات وذكرناها مع امثلة المغالطات
فى المواد ليتدرب به الطبع فانى وجدت اهم ما فى المنطق الاعتناء بالمغالطات
فانه آلة وضعت لعصمة الذهن عن الخطاء والامور الاولية سهل ايضاح الكل
الاول سنته لا الطبع وما وراءه فمتوسط فى النفع وربما اكثر الطباع يتنبه له
وان لم يقدر على التفصيل واما مثل عكس القياس وقياس الدور ورد
الخلف الى المستقيم ونحوها فليس فيه كثير نفع ولا يحصل منها طائل الا التدرب
والمغالطات هى الخطب الاعظم والامر الاهم وبها يتبين مراتب اهل البحث
ونهايات اقدام اهل النظر ولو لم يكن فى هذا الكتاب الا هذا الباب لكان
عظيم القدر على ان كل باب له سعر بحث غريب شريف وقد اودعت هذا
الكتاب كثيرا مما لم اسبق اليه ونحن منتقلون بعد المنطق الى العلم الثانى والثالث
ليكون هذا الكتاب دستورا لكم يا اخوانى يبحثون فيه فاذا بلغ الامر فسيعلمكم
البياسة الحقة ما يجب ان تعقلوه وتشتغلوا به والسلم عليكم ورحمة الله وبركا
وعلى الفضلاء المتالهين النجباء حيث كانوا واين
كانوا وعلى المصطفين الصلوة تم المشرع الاول
من كتاب ايساغوجى من المشارع والمطارحات تصنيف
المحقق المدقق علامة العلماء وفهامة الفهماء والعالم
شهاب الحق والحكمة والدين السهروردى المقتول
تغمده الله بغفرانه اللهم اغفر لكاتبه ولناظره

بالجهة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

وصلى الله على سيدنا محمد وآله رب يسر هذا شروعنا في العلم الثاني من كتاب
المشارع والمطارحات وقد سبق منا القول ان الغرض فيه البحث وقد يحوجنا
ذلك الى الخروج عن موضوع العلم ولا ينتفع به الا من ضبط القواعد من كتاب
آخر حتى لا يتشوش عليه الاصول ويعين فيه المسائل المهمة التي هي امهات
معتقد الحكماء وهي المقاصد التي يضرها الجهل بها في المعاد ولا يجوز ان يسمى الانسان
باسم من اسماء الحكماء عند مخالفته فيها او ذهوله عنها فيجعل اعتماد البحث عليها
ثم المسائل التي هي اسطوانات المتوسطات والمباني التي يختل باختلالها
المقاصد وهذان القسمان النظر فيهما مهم واذا لم يتيقن بهما الطالب حق
الايقان لا يخر نقصه بكثرة خوضه في فروع ايجاب يجري النظر فيها مجرى التبرعات
وينظر في مسائل يقع فيها اختلاف الناس ومهما حصل من المسلم المشترك بين الكل
امرين يكون مبنى ظاهر الامور الكلية التي هي المقاصد فيجعل ذلك المسلم
المشترك الواضح حجة على المقاصد اذا كان الخلاف لا يضر به ومن القبيح ما وقع
الاكثر من يتكلم في هذه العلوم انه طول ايساغوجي وقاطيغورياس ونحوهما
ثم اذا وصل الى عظائم الامور اقتصر ووقف واخطأ في مواضع لا يبتعد فيها
الا الصواب ولما كان اكثر اعتنائنا بالامور المهمة ههنا فان اتفق الخروج الى امور
غير مهمة نعين العذر المهم لطالب السعادة من حيث المعتقد المنجي واما الامور
الذوقية الذي به يصير الانسان مستحقا لاسم الحكمة ويتعظم في الملكوت ويصير من
المقربين واهل الارتقاء فانه لا يمكن ذكره صريحا العجائب طرق ذلك وما تيسر لنا
باعتبار امور غريبة اختصت بنا فضلا من الله ونعمة مما لم يسبق اليه اصلا
فرضناه وضربنا عليه الامثال ونبهنا عليه الالغاز في الكتاب المسمى بحكمة الاشراق

وهي

وهي كنز اخفيته لخواص اخواني نرجو ان يأتي من الله صاحب الطول الاعظم والكلمة
العليا مبدع الكل واهب حيوة العالمين ويحصر غرضنا من هذا الكتاب في
اربعة مشارع **المشرع الاول** في بعض امور يعم الاجسام وما يتمنى عليه
تلك الامور وفيه مواقف **الموقف الاول** في الجسم واجزائه واثبات الهيولى و
الصورة وهما وان كان اثباتهما من علم ما بعد الطبيعة قد نساه الى الطبيعي في
تلخيصاتها لمصلحة اقتضت ذلك لا لغفلة منا يستحق كل قاعدة من المواضع و
نذكر مقصودنا في فصول **فصل** في شرح مشهور لبعض يستعمل في هذه
المواضع فمن جملتها الطول وهو اسم مشترك يقال على امتداد واحد كيف كان
وهو الخط ويقال للامتداد الواحد المفروض اولا ويقال للبعد الآخذ من مركز العالم
الى محيط اعتبار الحركة سوى الانسان وهذا لا يعم الحيوانات ويقال الاعظم
الامتدادين المحيطين من غير اعتبار تقدم احدهما ويقال للامتداد الآخذ بين
راس الحيوان وبين آخر جزء من اجزاء بدنه المار على الاستقامة وهذا يعم الاحوال
الحيوانات كلها ولا يقتصر في هذا على ما يقال هو البعد المفروض بين راس الحيوان
وقدمه فان هذا في غير الانسان لا يستقيم والمعتبر في العرف ما يقال بان اعظم
الخطين المذكورين وهذا الاخير ولا يستبعد ان يكون فيما سواهما يجب تجوز او
نقل وربما رجع هذا الآخر الى قرب من الطول الخطين انه وربما يكون ماخوذا
منه والعرض بالاشتراك هو ما يوازي معاني الطول فيقال لاقصر البعدين المحيطين
ويقال البعد تقاطع بعد فرض اولا ويقال على السطح وهذا لا يخلو عن تجوز ويقال
للبعد تقاطع بعد فرض اولا ويقال للآخذ من يمين الحيوان الى يساره وهذا حاله حال
ما سبق والعمق قد يقال للبعد الواصل بين السطح الاعلى والاسفل وربما يخص العمق
بالمفروض آخذا من السطح العالي الى السافل والسمك بالآخذ من السافل الى
العالي والانفصال اسم مشترك يقال بازاء صورة الجسم وهو امتداد ما يصح فيما هو
فيه فرض ابعاد ثلثة وهذا جوهر على ما هو مشهور في الكتب ويقال بازاء معنى
كفصل من فصول الكم وهو كونه بحيث يمكن فيه فرض بعد مشترك تلاقي عنده الا

وبازاء هذا الاتصال الانفصال الكمي الذي هو فصل آخر للكم وليس احدهما
عدم مقابل للآخر وان كان تعرف الثاني بامر سلبي فان فصل الانواع المحصلة
لا تكون سلبيا ولا احدهما ضدا للآخر على ما ذكر في المقولات وسنذكره انشاء الله
بازاء كون نهايتي جسمين واحدة كخطي زاوية فالمتصلان هما اللذان نهايتاهما واحد
وهذا من عوارض الكم المتصل وقد يقال المتصلان بمعنى آخر وهما اللذان نهاية
كل واحد منهما يلازم نهاية الآخر في الحركة والسكون وهذا لا يشترط فيه اتحاد النهاية
وكلاهما من عوارض الكم وللوضع مدخل فيهما والتماس هو كون نهايتي جسمين
بحيث لا يتخلل بينهما شيء من الاشياء والمتماسان هما اللذان نهايتاهما كذا وقد
يقال هما اللذان نهايتاهما معا في الوضع ولا يقال معا في المكان لان طرف الشيء
لا مكان له والاعراض كلها لا يقال انها في مكان الا بتجوز والتالي كون الاشياء
ذات وضع ليس بينهما شيء آخر من جنسهما وقد يتفق في النوع وقد يختلف ومن
التزم بهذا التعريف ليس له ان يطلق التالي في الحركة والزمان لاستحالة الوضع
فيهما الا بتجوز واما التشافع فقيل انه حال مماس تال من حيث هو تال ولما يذكر
التشافع في الحركة وغيرها يجب ان يطرح المماس من تعريفهما فان الحركات لا تماس
لها فيقال التشافع حال متعقب الشيء الذي لا فاصل بينه وبينه من حيث هو
متعقب والملتقى هو المماس اللازم للشيء حركة وسكونا من حيث هو كذا التوالي كون
الشيء بعد شيء بالقياس الى مبدأ محدود ولا فاصل بينهما من بابهما والتالي بين الشيئين
متعاكس والتوالي بين الشيئين لا ينعاكس والتوالي لا يشترط فيه الوضع والحقيقي
منه يشترط فيه الترتيب الزماني بخلاف التالي التداخل هو كون احد الجسمين
بكليته ملاقيا لكلية الآخر حتى يكفي لكل منهما حيز احدهما ويكون لمجموعهما مقدار
احدهما والموضوع قد يقال بازاء المحل المستغني في قوامه عن الحال بالقياس
اليه وهو الذي اخذ في رسم الجوهر والعرض فقيل الجوهر هو الموجود لا في موضوع
والعرض هو الموجود في موضوع وقد يقال بازاء المحل بالنسبة الى الصورة الحالة
لكما قد يقال لذلك المحل بالنسبة الى صورة يحصل فيه الهيولى وقد عرفت الموضوع

التي يقال مع المحمول والذي يبحث في العلوم عن احواله الذاتية والموضوع قد
يقال بازاء حقيقة الشيء كيف كانت وبازاء الحال في محل بحيث يقوم وجود محله
وقد يستعمل بازاء كل هيئة في شيء وفيها اصطلاحات اخرى غريبة لا يحتاج الى ذكرها
والعرض يستعمله الاقدمون بازاء الماخوذ في محل كيف كان والجوهر بازاء المستغني
في قوامه عن المحل والمشاؤون يستعملونه على ما سبق والجوهر قد يعني به حقيقة الشيء الذي هو بها
ما هو حتى يقال جوهر السواد هذا القدر يكفي ههنا وفيه مسامحات ستطلع على التحقيق فيها
وانما اوردناها لتمايز الاصطلاحات تمايزا ما لا للبحث عليها ههنا **فصل** في الجزء
الذي لا يتجزى وابطاله ان جماعة ظنوا ان الجسم يتركب من اجزاء لا يتجزى بل جواهر غير
منقسمة يتالف منها الاجسام ويحصل منها مقادير العالم وسموا هذا الجزء الجوهر الفرد
وينقسم اليه الجسم عندهم في الكمية لا كانقسامه في الفعل الى الهيولى والصورة وزعم
بعضهم انها غير متناهية الاعداد في كل جسم واكثرهم على وجوب النهاية لاعدادها والذي
يبطل مذهبهم هو انهم يلزمهم من تالف الاجسام ذوات المقادير منها ان لا يتداخل
فانها ان تداخلت فلا يحصل منها مقدار وقد اعترفوا كيف وعندهم منها المقادير و
الاجسام فيقول الجواهر الماخوذة انها لا ينقسم الموهومة صحة اجتماعها الا على سبيل
التداخل اسا ملتقى فيها من كل وسطاني طرفاه غير ما يلتقي الآخر فهي منقسمة فالجواهر
الماخوذة انها لا ينقسم الموهومة صحة اجتماعها الا على سبيل التداخل منقسم فيبطل مذهبهم
ولا يعنيهم الكلام الركيك الذي يعتقدون به وهو قولهم ان الواقع في وسط الترتيب
ان انقسم فليس هو جوهرنا الفرد فانا ما بينا البرهان على اي جزء اتفق للجسم بل
الموهوم انه غير منقسم مما يتالف منه الجسم طريق آخر لو كان الجزء الذي لا يتجزى للجسم واقعا
لكان يصح وقوعه في جهة فيتميز منه الى جهة غير ما منه الى اخرى فينتج لو كان الجزء الذي
لا يتجزى واقعا كان شيء ما منه الى جهة غير ما منه الى اخرى ثم يجعل هذه مقدمة يضاف
اليها وكل شيء ما منه الى جهة غير ما منه الى اخرى منقسم ثم يستنتج شرطية ثم يستثني
نقيض تاليها ويقرب مما سبق الجوهر المخوف نسبة جواهر برهان آخر لو كان هذا الجزء
حقا لكان الواحد المفروض منها على ما يلتقي الاثنين يلقى من كل واحد شيئا وكلما كان

الماخوذ على حاله قد وضع هو عليها والصورة قد يقال بازاء جسم

الواحد المفروض منه على ملتقى الاثنين يلقى من كل واحد شيئاً ينقسم الى ما لا ينقسم ينتج
من اقتران الشرطيتين لو كان هذا الجزو حقاً ينقسم ما لا ينقسم والتالي باطل والمقدم
باطل اذا فرض الواحد على ملتقى الاثنين يلزم انقسام الثلثة ومما احتج به اهل الحق
رحى مدور وظاهر انه اذا كان فيه اجزاء لا تتجزى ما لم يخرج جوهر عن حيزه لا يقع في حيز
جوهر آخر وكلما كان كذا اذا تحرك من دائرة الطوق جزو ينبغي ان يتحرك من دايرة
القطب اقل من جزو حتى ان كان يتحرك بازاء كل جزو منه حركة دايرة القطب دائرة
الطوق وما يتحرك منها قدر معتبر واصحاب الجزو اوجبوا تفكيك اجزاء الرحى بعضها
عن بعض ليقف الاجزاء القطبية فيتم حركات الدوائر الطوقية ولا ينفع منعهم الفرض
في الالماس والحديد وانهم يحيلوا قدرة الله فاعلة الاشياء لمصالح ارتفعهم واحتجاجهم
وسواء عنده الحديد وغيره وما يكتم تهتهاس عن الرجوع الى الامور الالهية وان هذه
الخرافات ممتنعة وان قدرته انفع من هذا النمط ان يقول لهم من الظاهر ان دائرة
الطوق اكبر من دائرة القطب وما حولها قراراً كثيرة ومهما سكنت دائرة القطب
يلحقها الطوقية والطوقية مثلاً اكبر من القطبية عشر مرات فيكون زمان سكون
القطبية اكثر من عشر مرات مثل زمان حركتها لوقوفها واذا كان كذا فيجب ان نرى
سكون دائرة القطب اتم من حركتها وليس كذا فانا نراها مستمرة الحركة فبطل ما زعموه
واما الطفرة فلا ينفعهم فانه لابد من قطع الاحياز للتلاحق والحاصل انه لو كانت الاجسام
متالفة من الاجزاء الغير المتجزية لكانت الرحى اما ان يتم حركة دائرة قطبها قبل
تمام حركة دائرة طوقها زماناً طويلاً مع اتصال الاجزاء وتشاهد سكون القطبية اتم من
حركتها والتالي بقسميه باطل فالمقدم باطل ويقرب من هذا امر حركة الشمس والشعاع
فانه لا يمكن ان يكون لكل جزو من حركة الفلك النوبية حركة جزو من الشعاع على
الارض فيتم حركة الشعاع على الارض اعني ما يتوهم انه حركة في الشعاع وما يحرك الفلك
قدراً معتبراً وهو مح فاذا تحركت الشمس جزواً يتحرك الشعاع اقل من جزو وهو مح الا ان
هذه الحجة ليست في وضوح ما سبق فان الشعاع ليس علته المطلقة الشمس بل الواجب
بغيرها باعتراف الفريقين فيقول الخصم ان الباري يخلق الشعاع على الوجه الممكن فلا

يخلق

يخلق في جزو من الارض الا بعد حركة اجزاء كثيرة لئلا يلزم المح الذي ذكرتموه فان
المح غير مقدور فيقع الحاجة الى الاستعانة بقواعد من الالهيات في ان الحق لا يقتضي
امراً الا على اليق بجلاله على ما يذكر في القواعد الالهية ومن الحجج خمسة جواهر او سبعة
تتحرك اثنان منها على خط مستقيم بحركة متساوية ماران على الجواهر ملتقيان على الجواهر
الوسطاني فينقسم وينقسمان وكذلك ما يفرض خطان كل من ستة جواهر فيتحرك اثنان
مما طرفا الخطين كل الى خط بحيث يتحرك كل منهما الى الصوب الذي يتحرك منه الآخر
بحركة متساوية وابتداء الحركة معاً فلا بد من التحاذي اولاً ولا بد ان يكون كل واحد قطع
من خط مثل ما قطع الآخر ولا يتصور المحاذاة دون ان يكون كل واحد عن ثاني خطه
وثالثه اي مؤجلاً ذلك هكذا يفهم في بعض المواضع المورودة وربما يقتصر على اربعة
مصفوفة في سمت كل واحد من طرفي هذه الاربعة جوهر واحد على جنبين مختلفين
احدهما يمين والآخر يسار مثلاً فيتحركان بحركة متساوية فلا بد من الموازاة ولا يقع
الا بين الثاني والثالث فيلزم الانقسام وهذه الثلثة ماخذها ماخذ البرهان المذكور
من قبل وهو الواحد على ملتقى الاثنين والحركة زايدة وفرض الاعداد فانه ان منع
الخصم جواز وقوع واحد على ملتقى الاثنين منع هذه الحركة ولا يكفي ان يقال ان
الحركة ممكنة والممكن لا يلزم منه مح فكثير من الممكن في نفسه يمتنع باعتبار امر آخر
اليس حركة الهواء ممكنة في نفسها وعند خروج جسم هو حاره من حيزه وجب حركته
الى موضعه لئلا يلزم الخلاء وما يأتي ان يقال ان الممكن يجوز ان لا يقع حتى يعرض
امكان الخلاء ومثل هذه الاشياء يحتاط فيها حتى لا يكون المح لازماً من نفس فرض
الممكن وان الممكن قد يلزم من فرض وجوده في مواضع كثيرة باعتبار امور خارجة عنه
امور محالة ولكن هذا عندك ضابطاً وقد اشرنا الى طرف منه في المغالطات
طريقة ارتجالية نقول لو كان الجزء الذي لا يتجزى حقاً في الاجسام لما
امكنت حركة اصلاً والتالي باطل فكذا المقدم بيان اللزوم ان الجوهر ما لم يخرج
عن الحيز لا ينتقل الى حيزه جوهر آخر فاذا فرض جسم تقطع مسافة متصلة الاجزاء
فاول جوهر من اطراف المتحرك لابد وان ينتقل من جوهر مماسه من جواهر المسافة

الى جوهر مماس له واحد الجوهرين منه الحركة والآخر اليه الحركة حال المتحرك فيما بينهما
والجوهران موصولان اذ لا بد في مسافة واحدة من ان تكون جوهرا ما موصولة
تتعين اثنان بهذا الجسم عليهما عند الحركة فاذا كان الجوهران متصلان فالجوهر
المتحرك الذي هو في اول وصف من صفوف اجزاء الجسم لا يتصور عليه الحركة من
احدهما الى الآخر لانه اذا كانت الحركة حال المتحرك بين مبدأ ومنتهى واحدهما منه الحركة
والآخر اليه الحركة فالحركة بينهما ولا خلل بينهما وان فرض خلل لا يتصور في جميع اجزاء المسافة
شيئا بعد شيء وان لم يكن كذا فيمتنع الحركة وهو غير صحيح طريق آخر ارتجالي اذا فرضنا
تاليف جوهرين هل يزيد المجموع في المقدار على احدهما ام لا فان لم يزد فلا يفيد
تاليفهما مقدارا ويلزم منه ان لا يكون الكل اعظم من الجزء ويلزم منه ان لا يكون
الاثنان اكثر من واحد وهو باطل وان زاد فبالضرورة لا يلقى كل احدهما كل الآخر
فانقسما واما الذين حكموا بان كل جسم وان كان متناهيا كالارض او الجبل والحايط
وغيرها فيها اجزاء غير متناهية بالفعل فيما يبطل قولهم كلامهم وان غير المتناهي يوجد
فيه الواحد والمتناهي فناخذ قدرا من هذه الاجزاء متناهيا ونؤلف منها شيئا على جميع
الجهات حتى يصير حجما فيصير فيكون جسما من متناهيات الاجزاء وبحق نقضنا بالشكل
الثالث فقلنا المجعول من التاليف المذكور جسم والمجعول من التاليف المذكور
ليس غير متناهي الاجزاء ينتج بعض الجسم ليس غير المتناهي الاجزاء اي هو متناهي
الاجزاء نقضنا القاعدة الكلية ثم لا نقتصر على هذا فنقول الحجم الذي الفناه لنسبة
الى حجم جسم ما حكم عليه بلانهاية الاجزاء لان المتناهي يناسب المتناهي ثم نقول اذا
كانت زيادة الحجم بحسب زيادة الاجزاء والحجم يناسب الحجم فالعدد يناسب العدد
ثم يستثني العين للعين ثم نقول جمعا للحجة المذكورة في قياس واحد لو كان الجسم
مركبا من اجزاء غير متناهية تناسب المتناهي الغير المتناهي نسبة المتناهي الى المتناهي
ويستثني النقيض للنقيض وصح المط برهان آخر نقول لو تركب الجسم من اجزاء
غير متناهية ما صح حركة جسم في مسافة ابدا والتالي باطل فالمقدم مثله وبيان اللزوم
هو انه اذا كان المسافة غير متناهية لها انصاف لا يتناهى فلا يقطع نصفها ما لم يقطع

نصف النصف وهكذا الى ما لا يتناهى ثم هذا انما يأتي باعتبار جوهر فرد
يتحرك في مسافة فاما الجسم المتحرك ففيه ايضا اجزاء غير متناهية تناسب المسافة
فهكذا يقطعها في زمان متناه واما الجوهر الواحد فيجوز ان لا يقطعه ابدا الجواب
لا نحتاج الى تعيين جوهر واحد بل الجسم اذا تحرك وفيه اجزاء لا يتناهى على زعم هذا القائل
فكل جوهر له حركة على حدة اذ ما لم يخرج هو عن حيزه بغيره فذلك الجوهر الواحد في الجسم
يجب ان لا يتم حركته فلا تتم حركة الجسم ولما يثبت حركة الجسم فيثبت حركة ذلك الجزء الواحد
فيه فيلزم نهاية الاعداد والطفرة ولا نعني فان في الطفرة ايضا لا بد من قطع الهواء
ومسافة ما كيف كانت واختار اما واذا بطلت الجزء الذي لا يتجزى بطل مذهب هؤلاء
دون الحاجة الى الحجج التي ذكرنا ولما لم يمكن الجسم انتهاء في التجزية الى ما يتجزى وليس فيه
اجزاء تتحرك لا متناهية ولا غير متناهية فيتعين صحة انقسامه في الوهم الى ما لا يتناهى
وان كان في الاعيان تمنع ذلك لسبب ما واما حجج القائلين بالجزء فمنها قولهم لو
كان الجسم منقسما الى ما لا يتناهى من الاجزاء بين طرفي الجسم فكان محصورا بين حاصرين
ومنها ان حركة جسم ما كانت تتم في مسافة مثل ما سبق والجواب اساعلى احدهما بالقوة
مكان ما بالفعل اذ الاجزاء عند الحكماء ما هي موجودة بالفعل حتى تنحصر او تقطعها
قاطع ومنها قولهم ان سهولة انقسام بعض الاجسام اما ان تكون لذاتها او لفاعلها
او لفاعل القسمة اي المقسم او لامر خارج لازم للجسمية او لوثوق التاليف وضعفه
وما سوى القسم الاخير باطل لاستواء نسبته الى جميع الاجسام فيتعين القسم الآخر
فيكون الجسم مركبا من اجزاء ويكون لا محالة منتهية الى ما ليس بجسم وهذا الغلط
فيها نشأ من تقدم استيفاء القسمة الانفصالية ومن اقسام الانفصالية ان يكون
لمعنى قائم بجسم ما يوجب سهولة التفكيك وآخر بجسم آخر يوجب عسرة ومن الاقسام
ان يكون للازم نوع من انواع الجسم لا اللازم الجسم من حيث هو جسم على ان المعنى الذي
يوجب في الجواهر وثوق التاليف الموجب لعسر الانفصال ومقابله يجوز ان يوجب
في الجسم ذلك بعينه ومن حججهم ان الجسمين المنفصلين هما ذاتان جوهريتان
فاذا اتصلا اما ان يبطل ذاتاهما وهو باطل اذ لا يبطل الجوهر بالاجماع واما ان

يبقى ذاتاهما فيهما اثنان فذوات ما منه التاليف باقية عند الاتصال فكل متصل
فيه اجزاء وهو مركب من امور كانت منفصلة وينتهي التركيب الى ان يكون من
غير الجسم وهذه انما الغلط فيها من اهمال الحيثيات والوجوه فان الجسمين اذا اتصلا
نقول بطل ذاتاهما من حيث الجوهر بل من حيث اثنينية الجوهر فاذا بطلت الاثنينية
بطل انهما ذاتان وانهما جوهران لا بطل الجوهران من حيث الجوهرية فلم يبق مركبا
من اثنين بل هو جسم واحد حصل من اتصال بين ما كان فيه اثنينية بطلت عند ذلك
الانفصال ثم ليس من شرط كل متصل ما يفرض له اجزاء ان تكون عن انفصال ومن
احد كون كل متصل عن انفصال لما راى بعضه كذا حكم بناء على استقراء ضعيف
الا ان يصطلح بالاتصال على ما لا يقع بعد الانفصال ولنا في الاتصال ابحاث باقي
والحق ان الجسم البسيط شيء واحد في العقل كما هو عند الحس ليس فيه اجزاء
كمية بالفعل ومن حججهم ان الجسم لو امكن فيه القسمة الى غير النهاية لساوى
الحصاة الجبل لتساويهما في عدم النهاية فان الغير المتناهيين لا يمكن فيهما التفاوت
وهذا غلط مركب من مغالطات منها احد الاشتراك في الامر العام موجب للاشتراك
في امر الخاص فان لانهاية امكان القسمة من خواص الجسم ويعم الاجسام وكما لا يلزم
من اشتراك الاجسام في الجسمية اشتراكها في خصوص المقدار فكذلك لا يلزم
من اشتراكها في المقادير الخاصة وما يقال ان القسمة فيها غير متناهية وما لا يتناهى
لا يمكن فيها التفاوت في الصغرى غلط فان القسمة غير واقعة بالفعل ولا يتصور
وقوعها والامور التي ليست بحاصلة لا يمكن اثبات المساواة والتفاوت عليها
وفي الكبرى منع ما فان الامور التي بالقوة يصح عليها تعاده ما مع عدم التناهي فان
الشهور الممكنة في العقل بينهما في المستقبل غير متناهية والخصم وغيره يسلمان
ذلك وكذا عدد السنين وعدد الشهور اكثر من عدد السنين ولا يكثر عادل لانهما
الممكنات ومن حججهم لو امكن انفصال بغير النهاية لامكن اتصال بغير النهاية و
التالي باطل لما بين من تناهي الابعاد فالمقدم باطل وهذا ايضا غلط يجب الاستثناء
على تقدير مساعدة في اللزوم فان الاتصال الممكن غير متناه اذ لا ننكر ان كل اتصال

اذا نظرنا الى طبيعته يمكن عليه زيادة ما ولكن الغير المتناهي في التضعيف وفي
التنقيص لا يمكن تقدير وقوع جميعه فالامكان بازاء الامكان واستحالة الوقوع بجميع
ما يمكن دفعة بازاء استحالة الوقوع ووجوب الوقوف عند حد في الاتصال والانفصال
لا لانقضاء الطبيعة بل لامر خارج فيهما بالسواء وكل ما يخرج الى الفعل تناهى وبقي
على الامكان ما لا يتناهى جميعا فهذه المتصلة استثناء عين المقدم البق بها من فيهما
استثناء نقيض التالي ومن حججهم انه لو امكن الانفصال الى غير النهاية لكان الاتصال
واقعا الى غير النهاية وينتفي النقيض للنقيض وبينوا اللزوم بانه على قدر الاتصال
تقع الانفصال فاذا تناهى تناهى وهذا غلط وكانه يقول الاتصال المتناهي و
المقدار المتناهي لا يقبل القسمة الوهمية الى غير النهاية وهو نفس محل النزاع
وان اراد القسمة بالفعل فسلم له والنزاع باق فيكون الغلط من اختلاف
المطلوب والنتيجة وقوله بقدر الاتصال يزداد امكان الانفصال سلم له ولكن
على اي تقدير كان لا يتناهى القسمة ومن حججهم لو امكن القسمة الغير المتناهية لكان
في الخردل ما يغشي وجه السموات والارض واستثنوا النقيض للنقيض وفيه غلط
من جهة اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل فان القسمة الغير المتناهية انما هي بالقوة
لا امكان لخروجها الى الفعل حتى يغشي السموات والارض وغشيان ما قسم فيما يقع
بالفعل عندنا وعندهم سواء واما الوهم وامكان تكثير السطوح فيها لا يتناهى وغشيان
ما ذكروها دون حق اللانهاية وبها دون تقرب من راي هؤلاء مذهب القائلين
بان الجسم تركب من السطوح والسطوح تتركب من خطوط والخط تتركب من نقط
فان النقط اذا تركبت ان لم يعد التاليف زيادة مقدار فلا يحصل ابدا منها
خط ولا غيره وان افادت فالواقع في الوسط يحجب الطرفين عن التماس فيلقى
منها كل واحد من الطرفين شيئا فينقسم ثم اذا كانت في جهة فما منها الى صوب غير
ما منها الى آخر فانقسمت وهي بعينها الجوهر الفرد على هذا الطريق والكلام عليها
هو الكلام عليه ثم اذا تالفت خطوط فالخط الوسطاني يلقى منه كل واحد من الطرفين
شيئا فينقسم الخط في العرض فصار سطحا وكان خطا او هو مح ولو تركبت سطوح

ليحصل منها جسم فكان الوسطاني منه ينال العالي شيئا غير ما ينال السافل فانقسم
السطح في السمك فصار جسما والحاصل انه تركب الجسم من السطوح والسطح من خطوط
والخط من نقط فصار ما لا ينقسم من جهة ما لا ينقسم منقسما ويستشنع النقيض
للنقض **بحث وتحقيق** ثم نقول النقط مع انها ليست تتالف منها الجسم
او الخط ليست امرا وجوديا في الاعيان متقررة في محل سيء علم نهاية الاجسام
ويلزم ان ينتهي بسطح والسطح بخط والخط بنقطة والنهاية واقعة في الاعيان فهذه
الانتهاء واقع في الاعيان الجواب اما ان الاجسام متناهية فقام عليه البرهان
ثم لا حاجة في اثبات الخط والسطح اي ذلك فان من يزعم لا نهاية الاجسام مجموعها
يسلم ان ههنا اجساما متناهية كالحجر والشجر بل السموات والعناصر المحاط فيلزم سطحا
وخطا الا ان السطح والخط اما ان يعني به نفس النهاية او مقدار به النهاية
ومها عني بها النهاية والنهاية عدمية اذ هي قطع شيء وانصرامه في قطر او اقطار
والنهاية العدمية ليست لها ذات متقررة اصلا وان قلنا السكون او النهاية
ونحوها حاصلة في الاعيان وغيرها من العدميات لا نعني ان لها من حيث الانتفاء
الداخل في مفهومها صورة في الاعيان اذ الانتفاء لا صورة له ولا حقيقة بل له
مفهوم في الذهن انضاف الى ما في العين ومها عني به مقدار به النهاية فنقول
القايل لا اسلم ان الجسم او السطح اذا تناهى يجب ان يكون نهايته لشيء له حقيقة
مستقلة خارجة عن الجسم والسطح بل يوخذ قدر من السطح الذي لا سطح بعده و
عليه الانصرام فيقال انه طرف كما يقال طرف البساط وطرف السرير وليس طرف
البساط الا ما يوخذ جزء من حيزه بقياس الى الباقي فيقال انه طرف لانه علة الانصرام
فلا يلزم ان يكون ههنا حقيقة اخرى بها النهاية حتى يكون النقطة امرا به ينتهي الخط
والخط امر ينتهي به السطح فان كان الوسط في اثبات الخط والنقطة النهاية و
ان الجسم متناه فالنهاية عدمية فالخط والنقط عدميان لا وجود متقرر لها في
الاعيان وان كان الوسط الجسم او السطح تناهى وكل ما يتناهى يتناهى لشيء فالجسم
يتناهى لشيء او السطح فلا يلزم ان يكون النهاية بشيء بل يتناهى بذاته وعلى تقدير

النزول يتناهى بما فرض جزء له ثم ذلك الجزء يوجد منه جزء اصغر على انه طرفه وهكذا
الى ما لا نهاية له فان الجسم يقبل القسمة الغير المتناهية والمسلم ان النهاية حصة لا امر
خارج عن الشيء به يلزم ان نهاية الخط بامر هو النقطة وان فرض خطا وفرض له
بامر به ينتهي ان يكون جزءا صغيرا من الخط كما يستثنى من طرف البساط والسرير وما
وراء ذلك ممنوع **سوال** هذا انكار الخط والسطح وكيف تنكر السطح المحسوس
جواب هذا ليس انكار السطح بل انكار ان النهاية امر وجودي وانكار لان كل
شيء يقدر متناهيا لا يلزم ان يعرض له حقيقة اخرى وجودية بها النهاية واما السطح
اذا اريد به طول وعرض مع قطع النظر عن غيره والخط اذا اريد به طول
فقط مع قطع النظر عن غيره فلا انكار لهما كما يصرف به الرياضيون ولا تحتاج الى
اثباتهما بحجة فان السطح ظاهر والخط اذا عني به طول ما من حيث نعقله طولا فقط لا
نحتاج الى اثباته في العقل واما ان يكون في الاعيان شيء هو حقيقة مستقلة
هي طول متقررة الوجود على انه ليس طولا لغيره او ليس مقترنا بعرض ممنوع غاية
المنع اما اذا اخذ على ما ذكرنا وعني به ما سبق فيكون السطح ونحوه من المقدار وجوديا
واذا اخذ في حدها النهاية بحيث يدخل في حقيقتها النهاية تكون عدمية ويكون اللفظ
مشتركا واما النقطة فلا ذات لها اصلا ولا هي من المقادير ولا من الاعراض غير عدمية
ولو كان النقطة وجودية لا ينقسم كان لها محل لا ينقسم وهو جزء للجسم الغير المتحرك
سوال النقط في الخط **جواب** اذا كان لها وجود في الخط لا ينقسم ثم محلها
اذا كان غير منقسم اما ان يكون جوهرا غير منقسم وهو الجزء الذي لا يتجزى او عرضا
غير منقسم ثم هذا العرض الغير المنقسم لا بد وان يكون له محل غير منقسم ويلزم انتهاؤه
الى جزء من الجسم لا ينقسم فان الغير المنقسم لا يحل في المنقسم وقد نبه على هذا برهان
النفس فالحق ان النقطة لا وجود لها وهي عدمية وليست ايضا امرا موهوما لانه لا
ينقسم فان الوهم والخيال والقوى الجسمانية كلها منقسمة على ما هو المشهور في الكتب
فلا يحل لها الا المنقسم وليس الطول المجرد الذي لا عرض له وايضا ما يتقرر في الخيال
او الوهم فانه يكون له في غير الامتداد الطولي جهتان يمين ويسار وما يقع منه الى الفوق

غير الذي الى صوب آخر فينقسم في العرض وهذا ربما يعود الى تقرره فاذا ثبت
فليعلم ان الحجة التي يعتمد بها بعض اصحاب الجزء الذي لا يتجزى وهو ان النقطة
لها محل غير منقسم لا اصل لها فان اخذ العدمي فيها وجوديا فيها وهو غلط قد
اشرنا اليه من قبل وحجة اخرى لهم على اثبات الجزء مبنى على النقطة وهو ان الكرة
اذا ضربت على بسيط حقيقي لا يلاقي الا بغير منقسم فان كان جزءا حصل الغرض و
ان كانت نقطة فلها محل غير منقسم هو الجزء والجواب اما النقطة فقد سبق القول
عليها ثم لا في الجسم جسما معرض هو وراء المقدار فانه مهما يلاقي العرضان اللذان
هما غير مقدار الجسم دون تلاقي محلهما فلكل واحد منهما طرف الى الآخر وطرفا الى
محل فيكون للعرض سمك وهو مح فلا بد من ملاقات شيء من الكرة شيئا من البسيط
هو جزءه وذلك الجزء من الكرة متصل بالكرة ومماس للسطح فله طرف الى الكرة
وطرف الى السطح وكذا جزء السطح فانقسم الجزء فنقول لو امكن ان يماس الكرة سطحا
للافاة بمنقسم له طرف الى الكرة وآخر الى السطح وينتفي غير المقدم لعين التالي
وهو حجة لنا لا علينا فيكون الحجة انه لا لاقيه بمنقسم على ما سبق سؤال اليس قد
بين في الهندسة انهما لا يتلاقيان الا بنقطة ثم ان لاقت الكرة للسطح بمنقسم يكون
فيه استقامة ليطبق على السطح الجواب الاشياء الهندسية قد يتفق فيها
امور لا يتصور وقوعها في الاعيان مثل حركة خطوط وملاقات نقطة في دواير و
نحوها فان النقطة مهما فرضت وما اوقعنا انها في الدايرة يكون محاذية بجوانب
محيط الدايرة بجهات مختلفة فينقسم فان قيل نعرض نقطة يتقاطع خطوطا كما
بان الخطوط اعرف حالها انها ليست في الاعيان والوهم بموجوده كما سبق وان الامتداد
في العالم هو طول لخب فانه ينقسم يمينه ويساره او يمين حامله ويسار حامله او
حامل حامله كما سبق وكذا في الوهم فانها قوة جرمية على ما هو مشهور وان عني
بالخط نهاية وقطع فاذا قطعت الدايرة بطلب كونها دايرة كما يفرض في الدايرة
نقطة او مركزا في وسطها هو جسم صغير او سطح صغير مستدير وما هو عرض في خطوط
هي سطوح صغار او اجسام صغار واذا عرفت الدايرة بخطوط تخرج من المركز يكون

تعريفا للدائرة بدائرة اخرى فان في الحقيقة المعروض نقطة دائرة صغيرة في
الوسط واذ لا خط في العالم لا نقطة ولا في التوهم ما يبتنى عليها انهم ما لا يصح
دون وضعها موجودا لا يصح والملاقي من السطح للكرة انقسامه براي العين بين
من دون تطويل حجة فلا يترك الامر المقطوع به الظاهر لتعليل المقدمات لاجل
امور صحيحة الوقوع كثيرة المقدمات الخفية واما ان المنقسم المستقيم لا يلاقي
الا المنقسم فهو ممنوع او يجوز ان يلاقي المستقيم شيئا من جسم مندرج الانحناء او لكون
هذا السطح والكرة على ما يزعمونه ممتنعة الوقوع لما اسلفنا من الحجة واورد بعض
العلماء على نفسه حجة من الكرة والبسيط انها اذا دحرجت على بسيط والملاقات
على نقطة فيتتالي النقط ويتركب منها خط واجاب عنها بما يتضمن ان المسلم
ان الكرة لا يلاقي السطح في آن واحد الا بنقطة واحدة ولا يلزم ان يقع الحركة
من نقطة الى نقطة تجاوزها ولا يلزم تجاوز الآنات ليستدل بها على تجاوز النقط
فان النزاع فيها كالنزاع في النقطة على ما سيتبين فيكون مصادرة على المطلوب الاول
وهذا الجواب كانه غير تام وفيه دفع الاستبعاد
الحركة تتالي النقط ومدار الاشكال بملاقات النقطتين بعد ما بق كما ذكرناه من قبل
فليس الا الطريقة التي سلكناها واورد هذا على نفسه ايضا ان النقطة لا ينقسم
فتساويها من المحل شيء لانها عرض وكل عرض تساويه من المحل شيء ويقع في الحد
الكبرى فان العرض لا يلزم ان تساويه من المحل شيء ولو كان للنقطة محل يساويها
غير منقسم لوقع به النهاية فكانت النقطة ليست بنهاية ثم الكبرى يفسخ بقياس
على الثالث فان المقدار لو ساواه من المحل شيء لكان للهيولى دون مقدارها مقدار
يساوي مقدارها والتالي باطل فكذا المقدم ثم كلت الكبرى باطلة في كل واحد من
الاعراض اذ العرض لو ساواه المحل والمساوي لا مرله مقدار غير مقدار مساويه
فكان للاعراض دون مقادير محالها مقادير اخرى والتالي تطوهذا الجواب حسن الا انه
ما ابطل مدار الشبهة ومدارها ان العرض المنقسم يجب ان يكون محله غير منقسم على ما سبق
ولهم حجة اخرى مبنى على الآن وسنذكر حالها ان شاء الله تعالى وانما طولنا ههنا لان جميع

عرض والمقدار لا يساويه المحل
شيء ولا يصح ان يمتنع به الكبرى
فان المقدار رحم

هذا مما يحتج به اصحاب الجزء وهذه مسئلة من الوسائط المهمة وينتفع بها في اثبات
النفس الناطقة وفي كثير من الامور الطبيعية وغيرها ستشير اليها انشاء الله تعالى و
اذا علمت ما سبق من حال النقطة قد سقط عنك كلفة الرد على من يقول ان النقطة
رطبة او يابسة ثقيلة او خفيفة ومن يقول ان الجسم يتقوم بالسطح او الخط لما عرفت
انه لا يتركب منها والجسم وجودي والنهاية عدمية ولا يتقوم الوجودي بالعدمي على
ان قوما ظنوا الجسم ونازعوا في النهاية ولا يمكن ان يعقل الشيء ويقع الشك في
وجود ذاتية له والسطح كما للكرة يوجد والنهاية خطية له وربما يوجد فيه خط عند توهم
حركة او قطع وليس بواجب في الكرة والجسم يقع فيه اثنينية اما بمجرد فرض وهمي
او باختلاف عرضين او اضافتين من موازاة او مماسة لجسمين والممكن الغير
المتناهي من القسمة لا امكان لخروجه الى الفعل والممكنات في محل واحد من الاعراض
لا نهاية لها بالاتفاق ولا يمكن فرض وقوعها دفعة فهذا ما اوردنا بيانه ههنا فصل
في مطارحات على الهيولى والصورة وما قيل فيهما اعلم ان الهيولى لا يكفي في تعريفها
ان يقال هو الجوهر القابل للصورة فان النفس ايضا جوهر قابل للصورة ولا
ان يقال انه جوهر قابل للصورة التي ليس له معنى غير القابلية واستعداد القبول
ليست امورا جوهرية بل ينبغي ان يتحقق الحامل في نفسه حقيقة حتى يقبل امرا آخر
او يضاف اليه انه قابل لامر آخر وحامل للصورة ليس نفس الاستعداد فان الاستعداد
انما هو استعداد الشيء له في نفسه حقيقة وحصول بل لا يمنع ان يكون الجوهر الحامل
للصور انما هو هيولى باعتبار القبول كما ان النفس انما هو سمي نفسا باعتبار
تدبيرها للبدن فيكون هذه الاضافات اجزاء المفهوم الاسم لا الحقيقة الجوهرية ولا
يجوز ان يقال الامر الجوهري في حقيقة نفسه متقوم بالقوة والاستعداد وهو نفس
الاستعداد فان جزء الجوهر في جميع الوجوه لا يصح ان يكون عرضا لانه ان كان عرضا
يكون الشيء ليس بجوهر محض بل مجموع جوهر وعرض والاستعداد لا يكون حاملا لما هو
استعداد له كيف وقد قيل ان الاستعداد للشيء لا يبقى مع حصوله فاذا كانت الهيولى
هي الاستعداد او جزؤها الاستعداد للصورة فلا يبقى مع الصورة وكلامنا في حامل

الصور

الصور فمن قال ان فصل الهيولى القوة والاستعداد اخطا سيما ومن مذهبه
ان مقوم الجوهر جوهر ومن مذهبه ان الهيولى جوهر فيكون الاستعداد جزء الجوهر
وجزء الجوهر جوهر فالاستعداد جوهر ومن قال ان الهيولى معدومة في حد نفسها
يجب ان يؤول كلامه بانه عنى بذلك ان وجودها متعلق باشياء خارجة عن حقيقتها
من الصور والافاعيل واذا قيل ان الهيولى ام حام في الاعيان يؤول بانها عام
النسبة الى الصورة الواردة عليها باعتبار عموم صلاحيتها والا لا يصح على غيره
نحو هذا التاويلات ولا يكفي ان يقال في تعريفها انه الجوهر القابل للصور الحسية
فان من الصور الجسمانية ما ليس بحسية سيما صور الافلاك فانها غير محسوسة وكما
ما يقال في تعريف مفهوم هذا اللفظ انها الجوهر القابل للصور الذي يصح عليه
باعتبارها ان يقع اشارة حسية او انه الجوهر القابل للصور الجسمانية ثم يعرف
الجسم بانه جوهر يصح ان يقصد بالاشارة الحسية او انه جوهر يمكن فيه فرض ابعاد
ثلثة على تقاطع قوايم فلو رجع فيقول احد من له ادنى تميز وجود امر قابل يختلف
عليه الصور فلا يحتاج الى الكلفة في اثبات وجود مفهوم هذا الاسم اعني الهيولى اي
الجوهر القابل لهذه الصور الى حجة فان كل من يستحق ان يخاطب فيسلم ويعتقد
اعتقادا يقينيا حدسيا ان النطفة يصير آخرا انسانا وحينئذ يصير الانسان ترابا و
غيره والشجر يصير رمادا واذا قيل خلق الابن من نطفة ابيه او تكون الحيوان من
الطين لا يخلو اما ان يكون النطفة باقية نطفة والطين طينا وهو انسان وحيوان
حتى يكون في حالة واحدة طينا وحيوانا او نطفة وحينئذ انسان وهو محال واما ان
يكون بطلت النطفة بكلها حتى لم يبق منها شيء اصلا وكذا الطين ثم حصل انسان
او حيوان وحينئذ ما صارت النطفة انسانا وما خلق الحيوان من الطين بل ذلك
شيء بطل بكليته وهذا شيء آخر حصل جديدا بجميع اجزائه واما ان يكون الجوهر
الذي فيه الهيئة النطفية او الطينية بطلت عنه تلك الهيئة وحصل فيه هيئة
انسان او حيوان آخر والقسمان الاولان لا يعتقدهما الكافة وكل من زرع بزر
المنبت منه شي او تزوج لتكون له ولد يفرق بين ولده وغيره بانه من مائه ويحكم

على الزرع بانه من بزره ثم ان عاد معلولا لا يلتفت اليه للفكر بل الحدس الانساني
يكذبه بديهة وهو في احكام كثيرة يكذب نفسه فظهر ان الهيولى من حيث هو
المفهوم المذكور مما وقع فيه خلاف الا ان بعض الناس ظن ان الحامل لهذه
الصورة والهيئات الجواهر التي هي اجزاء الجسم الغير المتجزية فيكون عندهم هو
الجوهر المذكور وقد فرغنا من ابطال مذهبهم ومن الناس من حكم بان الهيولى
الاولى الحاملة لجميع الصور هو الجسم وهو امر واحد لا تركب فيه عندهم بوجه من
الوجوه فمن حيث جوهره يسمى جسما ومن حيث قبوله الصورة يسمى هيولى و
هؤلاء جماعة من المتقدمين من قبل ارسطو ومن الناس من حكم بان الهيولى الاولى
هي ابسط من الجسم وهي مع الاتصال القابل للابعاد الثلثة تكون جسما والجسم من
حيث هي مركب في حقيقته من الهيولى والاتصال قابل للابعاد الثلثة وهؤلاء
هم المعتبرون من المشائين فوجود الهيولى مسلم على حسب المفهوم المذكور والنزاع
في انها هل هي جسم او جوهر ابسط من الجسم ونذكر حجج المعتبرين من المشائين
ثم المقاومات التي من الفريقين نذكرها الآن في الاخير قال المثبتون للهيولى
الاولى التي هي ابسط في حقيقتها من الجسم ان للجسم مقدارا اما هو متصل وليس
الاتصال نفس حقيقة الجسم فان الجسم تقبل الاتصال والانفصال والاتصال
نفسه لا يقبل الانفصال لان الانفصال ان كان ضدا للاتصال فالشيء لا يقبل
ضده وان كان عدمه وهو عدم مقابل فلا بد له من اضافة لمحل يبقى معه فانه
كما ان البصر يضاف الى محل فلذلك العمى فكما لا يقبل السواد البياض بل محله
فكذلك لا يقبل البصر العمى بل محله والشك الذي اورده صاحب البصاير
في بعض مواضعه ليدفع الحجة لكون الانفصال عدميا لا وجوديا والاتصال لا
يبقى معه الانفصال ففي الجسم شيء ما يقبل الاتصال والانفصال وهو الهيولى
والاتصال القابل لعرض الابعاد الثلثة صورتها قالوا وليس هذا الاتصال
ما يتبدل على شمعة واحدة من ابعاد وامتدادات فانها اعراض لا تحل بتبدلها
الحقيقة الجسمية بل وحقيقة الشمعة وفيها اتصال ثابت هو صورة الجسمية

وكان

وكان هذا القائل بين ان الاتصال ليس بعينه هو الجسم على نمط الشكل الثاني
فقال الجسم ما يقبل الانفصال وليس الاتصال نفسه قابلا للانفصال فليس
الجسم هو الاتصال نفسه وفي قوة كلامه ان الجسم لا يعقل الا بالاتصال ما
فليس الاتصال خارجا عن حقيقته ثم استنتج فقال الاتصال المصحح لعرض الابعاد
الثلثة هو غير خارج عن حقيقة الجسم والا كل حقيقة فهو جزء للجسم ما كان يلزم ان
يكون للهيولى غير الجسم وكان لقائل ان يقول الاتصال مسلم انه غير القابل
للانفصال ولكن قابله نفس الجسم وهو الهيولى لا غير وربما احتجوا في ان
الاتصال ليس نفس الجسم بان الاتصال لو كان غير الجسم لكان الجسم متصلا
بنفس كونه اتصالا لا باتصال زايد كما يقولون في الوجود ان كونه موجودا هو نفس
كونه وجودا لا بوجود حاصل للوجود ليصير به الوجود موجودا واذا كان متصلا
بذاته لا يعرض له انفصال اصلا لان عروض الانفصال على الشيء يوجب انه
ليس متصلا بذاته والتالي بط فالمقدم مثله وهذا من مقدمات تصحيح بها الحجة
المذكورة الحجة الثانية قال بعضهم ان الجسم من حيث هو متصل بالفعل وله قوة
قبول ابعاد متبدلة وانفصالات والشيء من حيث هو بالفعل لا يكون بالقوة
ولو كان الاتصال المصحح للابعاد المفروضة نفس القوة لاشياء كثيرة مما يعرض
للجسم لعقلنا قوة الابعاد المتبدلة والسواد والبياض والحركة واذا عقلنا
الجسم وما امكنا ان نعقل الاتصال دون ان نعقل هذه الاشياء وليس كذا
فالحامل للقوة غير الاتصال وغير المتصل من حيث هو متصل بالفعل بل هو الذي
فيه قوة الاتصال وغير الاتصال من الصورة والابعاد والهيولى والجسمان متغا
الماحد فصل قالوا ان الهيولى لا يتصور وجودها دون الصورة الجسمية
ولا الصورة دون الهيولى ومن جملة ما احتجوا به ان الهيولى لو امكن تجردها لكان
فاما ان يعرض حجما واحدا ينقسم بقسمين ثم نعرض تجرد هيولى القسمين بعد التقسيم
وقبل التقسيم نعرض مرة اخرى تجرد الهيولى ثم نقول الهيولى المفروض تجردها قبل
القسمة هل تمتاز عن احد هيولى القسمين ام لا ولا يتصور عدم الامتياز لانه

يلزم منه ان يكون هيولى كل جسم وهيولى جزوه لا اختلاف فيها وهيولى الكل مشتملة
على هيولى الجزو وهو مح فيتعين الامتياز ولا امتياز الكل عن احد الجزئين المتشابهين
الا بالمقدار فرجع حاصل هذا الكلام الى انه كلما فرض الهيولى مجردة عن الصورة
الجرمية يلزم للامر المسري عن جميع الامتدادات مقدار ما ويستثنى النقيض للنقيض
وهذا بعينه يذكر في صورة واحدة جرمية تجرد قبل التقسيم مرة اخرى وبعده والبرهان
كما سبق بعينه ونورد ايضا انا اذا قسمنا الجسم بقسمين ثم فرضنا تجرد الهيوليين
لا نتصور تكثرهما اذ لا تميز ولا اتحاد اذ لا يتصور لا اتصال وامتزاج فانهما يستدعيان
امتدادا جرميا ولا يتصور اتحاد شيئين الا على هذا الطريق اذا كانا ماهيتي الجوهر وهو
مح وحاصل هذا ارجع الى انه لو صح تجرد الهيولى عن الصورة لكانت لا واحدة ولا كثرة
والتالي باطل فالمقدم باطل وربما تقرر جهة اللزوم في هذه الشرطية وهو قولنا لو تجردت
الصورة عن الهيولى لكانت لا واحدة ولا كثيرة بانها لو كانت كثيرة لكانت تتكثر
عند التجرد بلا مميز والتالي بط فالمقدم بط ولو كانت واحدة كان اقتضاء الوحدة
لها لذاتها وكل ما كان اقتضاء الوحدة لها لا يقبل الكثرة اصلا ولما قبلت الهيولى
الكثرة بالصور والانفصالات فليس الاقتضاء لذاتها فلا يتصور وحدتها قبل
الصورة الجرمية وربما احتجوا بان الهيولى لو صح تجردها اما ان يشار اليها وحينئذ يلزم
ان يكون جسما ان كانت الاشارة اليها بالذات او في جسم ان كانت الاشارة اليها بالعرض
وقد فرضت مجردة هف وان كان لا يشار اليها فاذا فرض فيها صورة حتى يصير نوعا
من انواع الاجسام اما ان يبقى بلا وضع وحيز ومظهر او يحصل في جميع الاحياز و
الاوضاع والمظاهر او يحصل في حيز دون حيز ومظهر دون مظهر والاقسام الثلثة
باطلة والاولان ظاهر البطلان واما الثالث فلانه لا مخصص لها اما الفاعل الخارج
الغير المتعين فيتبين انه لا موثر تاثيرا حادثا الا الاستعداد والاستعداد لها
لموضع معين من مكان كل نوع بحيث تختص به فان نسبتها الى الكل سواء واما
المخصصات السماوية من الحركات فانما يؤثر فيما له جهة او تعلق بامر ذي وضع
فان النفس وان كانت غير ذات وضع ومكان لها علاقة مع الاجسام ولولا تلك

العلاقة لما تاثرت بالامور السماوية واسباب الحوادث والهيولى اذا كانت مجردة
عن مناسبات الاوضاع الفلكية لا تخصصها حادث من الامور الطبيعية والفلكية
الا بعد حصولها في عالم الاجرام وتعين مظهرها وكلامنا في موجب المظهر والحيز و
السبب لتعينهما ولو كان لهذا التخصص سبب لكان لا يخرج عن اما ان يكون ذاته
او سبب من الامور الدائمة او الامور الحادثة واقسام هذا التالي كلها باطلة لما
سلف فبطل هذا المقدم وهو ان يكون لهذا التخصص سبب وحاصل هذه الحجة يرجع
الى ان الهيولى لو خلت عن الصورة لكانت يشار اليها مع تجردها ولا يشار اليها اصلا
وكلا قسمي التالي بط فكذا المقدم وربما احتجوا فقالوا ان الهيولى لو تجردت لكانت
مع تجردها اما منقسمة واما غير منقسمة والتالي باطل فالمقدم مثله وبيان الاستثناء ظاهر
وبيان بطلان التالي اما الانقسام مع التجرد فهو ظاهر فانها اذا انقسمت يستدعي مقدارا
فرضت دونه واما عدم الانقسام فقالوا ان كان لذاتها كانت لا ينقسم ابدا وقد انقسمت
فليس لذاتها وان كانت الصورة فيها غير منقسمة لزم ان يكون للصورة الجسمية ضد
والصورة الجسمية لا ضد لها على ما يذكر من بعد وهذه الحجة صريحة الاختلال فانه يجوز
ان نقول قابل امتناع القسمة يكون لانتفاء شرط القسمة وهو الامتداد الجرمي فان
الشيء قد يمتنع لانتفاء شرطه الذي هو جزء علته كما يمتنع فرض الحركة الارادية في الميت
لانتفاء الحيوة ومما ذكروا في استحالة خلو الصورة عن المادة انها لو صح تجردها لكان
في طبيعتها الاستغناء عن المحل وكلما كان في طبيعتها الاستغناء عن المحل يدوم استغناؤها
عنه بدوام ماهيتها ينتج انها لو صح تجردها لدام استغناؤها عن المحل بدوام ماهيتها ويستثنى
النقيض للنقيض فانه لو كان كذا لما صح حلول صورة في محل اصلا اذا كان ما تشاركها
في النوع واجب الاستغناء عن الحلول [illegible] وقالوا ان الصورة
والمادة بينهما علاقة وليست هي على ما يكون من المتضايفين فانهما ان عرض لهما
تضايف الفاعلية والمقبولية ونحوهما جوهران ليسا متضايفين في حد نفسهما
فيفهم كل واحد منهما مع قطع النظر عن الثاني وليست العلاقة بينهما بالعلية والمعلولية
فانه لا يتصور ان يكون كل واحد منهما علة للآخر لامتناع الدور ولا احدهما علة

> وليس المتضايفان كل منهما يفهم مع قطع النظر عن الآخر

مطلقة اما الهيولى فلان الاستعداد اذا كان علة لا يوجب امرا دون امر بعين عليه
هويته وبعين هويته بالتناهى والتناهى انما يلحق الصورة بتوسط المادة ولا المزم ان
يكون الامتداد بذاته دون المادة حاملا للفصل والوصل وهو محال فحاصل هذا ان
الامتداد الصورى بتعين هويته والامور الموقوفة على حاملة وكل ما كان كذلك لا
يكون علة لحاملة قالوا لا يتصور ان يكون شيا بالضرورة معا فانه ان لم يتوقف
احدهما على الآخر فلا ضرورة للمعية بينهما بل يتصور ان يكون كل واحد دون الآخر
وان كان لكل واحد منهما مدخل فيلزم تقدم كل على الآخر وهو مح مع انه لا يكون معية
ايضا وان كان لاحدهما مدخل فقط فلا معية ايضا وحاصله يرجع الى انه لو وجب
المعية من الاثنين لاوجبت وجوب المعية بطلان المعية والتالى بط فالمقدم مثله
قالوا فلا بد وان يكون وجودهما من ثالث ولاستحالة وجوب المعية تقدم الصورة
على انها اقرب الى الفاعل واوردوا على انفسهم سوالا وهو انه اذا كان كل واحد
منهما برفع الآخر برفعه فلكل واحد مدخل واستثنى عن المقدم اجيب بان كل واحد
منهما ليس برفع الآخر برفعه بل الهيولى ترتفع برفع الصورة واما الصورة واما الصورة
فلا ترتفع برفع الهيولى بل اذا رفعت الهيولى بكون الصورة قد ارتفعت كما ذكر
فى حركة الاصبع والخاتم **فصل** وقالوا ان الهيولى لا يكفيها فى وجودها تجرد
الصورة الجرمية فان الجسم المطلق لا يتصور وجوده كما لا يتصور وجود الهيولى المجردة
فانه لو كان للجسم المطلق وجود لكان اما ان يكون فى حالة التجرد قابلا للانقسام
والتشكل وتركه بسهولة او بعسر او لا يقبلهما اصلا والاقسام الثلثة للتالى باطلة فكذا
المقدم وبيان بطلانها انه اى واحد من هذه الثلثة الاقسام عند التجرد ولو اقتضا
كان اقتضاوه لذاته ولو كان احدهما اقتضاوه لذاته ما فارقه اصلا واستوى فيه
جميع الاقسام وليس كذا فلا بد من صور مخصصة هى المخصصات الاولى وما بعدها
عوارض للتخصيص اى لعرض بعد تقوم الجسم بمخصصه **سوال** الكلام يعود فى هذه
المخصصات انها لو اقتضاها الجسمية لتساوت فى الكل ويستثنى نقيض التالى لينتفى
الجواب هذا صحيح ولسنا ندعى ان الجسم تقتضيها لذاته بل نفيدها مفيد من خارج لمنح

الجز

الجزء التى ذكرت **سوال** فقولوا ان الاقسام التى ذكرتموها من قبول الانقسام
والتشكل وتركه بسهولة او عدم انقسام تشكله اصلا يفيدها المفيد الخارج اولا
فلا تحتاج الى صور اخرى **الجواب** هذه الاشياء المذكورة استعدادات مجردة
والاستعدادات وهى نفسها ليس طبايع محصلة تتقوم بها انواع الجسم بل هى
توابع لامور محصلة تتقوم بها الانواع الجوهرية ولا يتقوم نوع جوهرى محصل فى
الاعيان كالماء والارض والسماء بمجرد استعداد لامر آخر ثم اذا قيل ان استعداد
كذا افاده فاعل من خارج لا يكون معناه ان هذا الجوهر كان له استعداد ثم الفاعل
الخارجى اعطاه شيا هو نفس الاستعداد من دون ان يعطيه امرا ينتج له الاستعداد
بل يعطيه معنى يتبعه الاستعداد القريب كما يعطى المادة مزاجا تستعد به لقبول نفس
او اثر نفس ويعطيها حرارة شديدة يستعد بها المادة لقبول الصورة الهوائية او
النارية اما الاستعداد نفسه فليس شيا يعطى لا بواسطة امر واما الامكان المطلق
فهو من لوازم الماهية لا يفيدها الخارج على ما سبق فتبين ان هذه الاستعدادات
والعوارض توابع لامور تختص بها الجسم تخصصا اوليا ويتقوم به وجوده فان
الصورة الجرمية التى هى الاتصال القابل للابعاد الثلاثة متقومة لحقيقة الجسم
ومقوم له لوجود الهيولى والصور الطبيعية مقومة لحقيقة الانواع ومقومة لوجود
الهيولى والجسم المخصص ولما عقلت الهيولى بالصور والجسم لا بالصور الطبيعية قلت
هذه الصور مقومة للجسم بحقيقتها ومنهم من صرح بان الصورة الجرمية تتبدل بتبدل
الصور الطبيعية وان كل صورة يحدث من الصور الطبيعية يحصل منها مقدار
آخر وامتدادات اخرى فيحصل معها اتصال آخر وهذا لا ينبغى ان تقول الصورة
الطبيعية تقوم وجود الجسم على سبيل البدل كالهيولى فان الجسم جزؤه الاتصال
القابل لفرض الامتدادات الثلث واذا تبدلت الصور الطبيعية تبدلت الاتصال
الصورى وتبدل الجسم ايضا بتبدل الاتصال فيحدث مع كل صورة جسم آخر فليس
الجسم كالهيولى التى تبقى بعينها وتقبل صورا مختلفة تقومها على سبيل البدل
فصل والمقدار عند هولاء عرض خارج عن حقيقة الجسم وانواعه والجسم

يكثر بالتخلخل ويصغر بالتكاثف والجسمية من حيث حقيقتها لا تختلف وكذا النوع
الذي فيه التخلخل والتكاثف فان مهيته لا يبطل اي لا يصير نوعًا آخر وقالوا ان
الاجسام لما اتفقت في الجسمية واختلفت بالمقادير فوجب ان تكون الجسمية
غير المقدار وقالوا الجسم لما كان يلزمه لصورته التي هي مقدار ما وكان المقتضي للمقدار
الخاص نفس لاستوت مقادير الاجسام حتى مقدار الكل وجزؤه والتالي باطل فالمقدم
مثله والمقدار خارج عن الجسمية والقابل للمقدار والشكل ايضا ليس نفس المادة
وحدها دون الصورة ولا الصورة الجرمية دون الهيولى فانه يلزمه ان تكون الصورة
الجرمية قابلة للفصل والقطع دون المادة فالقابل مجموعهما وليست الصورة النوعية ايضًا
موجبة لمقدار ذاتها والا لزم في كل جزء من المقدار ما لزم الكل اعني الجزء الذي
يكون بحسب القسمة الكمية للنوع البسيط من الاجسام وهو محال فان قيل يجوز ان
تكون في الاجسام معاني مختلفة توجب الصور والمقادير ولا حاجة الى فاعل خارج
يجاب بان تلك المعاني المختلفة ان كانت لازمة لحقيقة الجسم فلازم حقيقة الشيء
لا يفارقه ولا يوجب في جزئياته امورا مختلفة فانه يتشابه في الكل فلا يكون علة للامور
المختلفة وان لم تكن لازمة لحقيقة الجسمية فحصولها للجسم ممكن فيحتاج الى مرجح من داخل
خارج والكلام فيها كالكلام في غيرها مما سبق ثم اذا كانت هي المقتضية لامور اخرى
فتلك هي المخصصات الاول المقومة لوجود الجسم وهي الصورة التي اثبتناها وذلك اذ
لا يمكن ان تكون لكل احوال احوال اخرى موجبة الى غير النهاية لما برهن على امتناع
تسلسل هذه السلاسل ثم المقدار ان كان للازم نوع من البسايط استوى مقدار الكل والجزء
والتالي فاسد فكذا المقدم **بحث ومعارضة** قال الذين يرون راي القدماء البراهين
المذكورة على اثبات هيولى هي الجزء الجسم غير صحيح اما الحجة الاولى فهي فاسدة من وجوه
احدها انها مبنية على الاتصال ونحن لا نسلم في الجسم الا الاتصال الذي قيل انه من عوارض
الكم وما سواه ممنوع وما قيل ان في الشمعة يتبدل ابعاد واتصال واحد باق فغير مسلم
فان الشمعة الطويلة اذا جعلت مستديرة تجمع فيها اجزاء كانت متفرقة والمستديرة
اذا طولت يفرق فيها اجزاء متصلة والاتصال والامتدادات فيها على سبيل التبدل

فانفصال

فانفصال او امتداد بعينه ثابت ممنوع الثاني هو ان الاتصال المورد في الحجة هو ما
يقابله الانفصال ويبطل بوقوع الانفصال ويعود الجسم منفصلا باتصال مثله هو
عرض والذي يقبله هو الجسم وكيف لا تكون مثل هذه الاتصالات المتجددة اعراضا
فانها تحدث ويبطل والماهية الجسمية والنوعية الغير لا يتبدل ويستغني في قوامها
عنه فالاتصال المحكوم عليه انه ليس هو الجسم هو ما يقابل الانفصال فان كان وراء
هذا الاتصال اتصال آخر جوهري فان الذي نقابل ان يقول انه هو الجسم لا غير ولا
يمكنكم ان تقولوا انه لا يبقى مع الانفصال فانه الذي يبطله الانفصال هو العارض
لا الجوهري وان كان الجوهري يبطل بالانفصالات فما كانت الحقيقة الجسمية تبقى
مع الانفصال ونقول من طريق آخر لولا المقدار ما صح الانفصال على المادة ولولا ما
وضعتموه ايضا لا جوهريا مصححا للابعاد الثلثة ما صحت الابعاد المقدارية ولا الانفصال
على تقدير وجوده فالقابل للانفصال هو الجسم لا المادة وحدها والجسم جزؤه الاتصال
الجوهري على ما زعمتم فاذا بقي الجسم مع الانفصال صح ان الاتصال الجوهري يبقى
مع الانفصال على ما وضعتم بل هو مصحح الانفصال وجزء لقابله فنقول القابل
انه اي الاتصال الجوهري قابل للاتصال العرضي والانفصال ولا حاجة له
الى حامل فيبطل حجتكم ولا محيص عنه لكم لما جعلتموه جزء القابل لهما وما معهما الثابت
هو انا نفصل فنقول ان الاتصال اما ان نعني به ما لا يتصور الا بين شيئين اما
بحسب ما يكون متعددين في الاعيان ثم يتوهم بينهما اتصال ويحدث محدث
فيهما الاتصال وان يتوهم للجسم الواحد اجزاء فيقال انها متصلة فيكون الاتصال
معقولا على تلك لبعضها ببعض او ما يكون بحسب التعين بعرض عارض فيقال
ان محل احدهما متصل بالآخر وهذا الاتصال عرضي وهو الذي يقابله الانفصال
ولا يصلح ان يكون جزء الامر جوهري محض واما ان نعني به ما لا يستدعي ان يكون
بين اثنين وهو الجسم ويكون اصطلاحا آخر غير ما يعنيه الكافة فهو الامتداد و
قد طرح المتأخرون في كتبهم ان هذا الاتصال امتداد ما جوهري ويذكرون موضع
الاتصال الذي هو صورة الامتداد الجوهري وهو ظاهر في كتبهم كثير التكرر فنقول

قابل بهذا الامتداد لايقابله الانفصال وهو نفس الجسم وهو القابل للاتصال
والانفصال ولايكفي مايقال ان الجسم ممتد والممتد شيء له امتداد فما ذكرنا ان
استعمال هذه الامور المجازية في العلوم تورث غلطا فقد يقال سطح عريض وخط
طويل ولايلزم منه ان العرض زايد على السطح والطول على الخط الرابع هو انكم
اثبتم في الجسم امتدادا عرضيا هو الابعاد الثلثة وامتدادا جوهريا هو الصورة الجرمية
والامتداد من حيث ماهية الامتداد لايختلف فلو اقتضى شيء منه الجوهرية لكان
الكل جوهرا وكذا جانب العرضية الخامس هو ان الامتداد الجوهري الذي هو
الصورة اما ان تكون واقعا بالفعل في الاعيان او لايكون فان لم يكن واقعا في
الاعيان والجسم واقعا في الاعيان فلا يتقوم به الجسم لان الامر العيني لايتقوم بالامر
الذهني والهيولى الخارجة لاتكون صورتها امرا ذهنيا لاحقيقة لها في الاعيان وان
كان واقعا في الاعيان فهو امتداد حاصل فيحصل للمادة الواحدة امتدادان وهو مح
ثم اذا كان فيه امتدادان وبالضرورة هما متناهيان وكل واحد منهما مقدار اذ لايتصور
ان يكون امتداد حاصل بالفعل ليس بمقدار واحدهما جوهري والاخر عرضي فهل هما
متساويان او يفضل احدهما فان فضل احدهما ففي مادة واحدة امتدادان احدهما
اصغر والآخر اكبر فان تقدرت المادة باحدهما يفضل الثاني على المادة فيكون
في جميع الجسم فلا امتياز بينهما فهما واحدة من جهة الامتدادية وخصوص المقدار
والمحل ثم السمعة اذا دل عليها ابعاد من الطول والعرض والعمق اما ان يتبدل
الامتداد الجوهري الحاصل وهو مخالف العدد وما وضعوه فان استدلالهم كان تبدل
اعراض وبقاء اتصال واما ان يقال ان ذلك الامتداد الجوهري ليس الى جهة من
الجهات ومحال ان يكون في جسم متناه ما لا امتداد طرف له والجسم يكون في جهة والامتداد
المتناهي له ليس الى جهة فاذا تركت الابعاد فجعلت السمعة التي طولها وعرضها وعمقها
على مقادير متفاوتة على مقادير متساوية مثلا هل يبقى للامتداد الصوري الاصل
الذي اثبتناه لابد وان يكون متشخصا متناهيا ذو طرف والى جهات وهل هو من
الاقطار الاولى كما ظنا كان قبل التبديل او تغير فان هي في قطر في حال صغره

كما كان في حال كبره فيكون القطر الصغير فيه امتداد اكثر منه وهو فاضل عليه وهو
محال وان قيل انه اذا بدلت الابعاد رجع الامتداد الجوهري الى جهات التبديل
على حسب الاقطار المتبدلة فنقول الخصم المقادير التي فرضناها عرضية فاحكم عليها
مثل هذه فان السمعة لها مقدار واحد اذا بدلت طولها وعرضها فكل ما يزيد في
الطول ينقص من العرض والعكس فالذاهب في الجهات عرضي له والمقدار مقدار
ثابت في السمعة لم يتغير بل التغير للاوضاع والذاهب في الجهات واذا كان كذا الامر
لك ان ثبت في الجسم امتدادا آخر جوهريا واتخذ المقدار المحسوس عرضا المقدار التبدل
الذي الزمتك الحجة مثله في الجوهري الذي فرضته فان حالهما واحد فسقط الاحتجاج
واما الحجة الثانية فقولكم ان الجسم والامتداد نفسه ليس القوة على امر فيصح ومن الاتصال
ان يكون بالقوة للجسم والامتداد وليس اذا كانت القوة تابعة للامتداد والجسم يلزم
ان يكون هو هو وقد علمت هذا في ضوابط المغالطات واذا علمت ان القوة لو كانت
للاتصال او في الجسم قوة الانفصال لكان يبقى الاتصال مع الانفصال فهو عود الى الحجة
الاولى وقد تكلمنا عليها وان هذا الاتصال اذا كان امتدادا ما ينبغي مع الانفصال
وان لم يكن فيقع عليه امور ذكرناها ثم ان كانت القوة للامتداد والجسم بما
هو جسم يلزم ان يكون شيء واحد بالقوة والفعل معا فان الجسم من حيث هو
جسم والامتداد بما هو امتداد بالفعل فيكون القوة ليس لما هو بالفعل ثم هذا
فيه غلط فان المسلم هو ان يكون شيء واحد من جهة واحدة بالفعل والقوة
معا ممتنع ولايلزم منه امتناع ان يكون ذاته بالفعل وله قوة شيء آخر ومثل
هذا الغلط انما يقع من اهمال الوجوه والحيثيات الا ترى ان النفس من حيث
ماهيتها بالفعل ولها قوة قبول المعقولات ثم الهيولى التي اثبتوها هي جوهر
لجوهريتها بالفعل والايكون حامل الصورة ليس في حال حمله لها جوهر وهو مح
ثم ليس ذاتها نفس القوة فان نفس القوة ليست بامر جوهري حتى ان يكون
شيء للقوة فيه مدخل او شيء مع قوة وذلك الشيء الذي هو مع القوة غير
نفس القوة فيكون له حصول بالفعل ولايمنع جواز ان يكون ذلك الحصول

بالفعل لا بالغير فانه لا يلزم من كون الشيء حاصلا بالفعل بسبب غيره ان لا يكون
حاصلا بالفعل اصلا وجميع الممكنات الموجودة حصولها بغيرها ومع ذلك هي
حاصلة بالفعل فثبت ان الهيولى التي اثبتوها ليست هي نفس القوة بل فيها
امر ما بالفعل اي له وجود حاصل ثبوتي وفيه قوة الامر آخر ويبطل المقدمة الكبرى
بقياسهم الذي هو ان الجسم بالفعل من جهة ذاته وكل ما هو بالفعل من جهة ذاته
لا يقارنه قوة والجسم لا يقارنه قوة حتى هي علته بقياس آخر وهو ان الهيولى مقارن
للقوة ولا شيء من الجسم بمقارن للقوة ويجعل هذه صغرى في الشكل الثاني فينتج
لا شيء من الجسم بهيولى فان كبرى القياس الاول منقوضة بقياس من الشكل الثالث
وهو ان النفس الانسانية امر بالفعل من جهة ذاته وكل نفس انسانية يقارنها
قوة امر ما فينتج بعض ما هو امر بالفعل من جهة ذاته قارنه قوة امر ما قالوا وما
اقتصرتم على هذا قلتم ان معنى جوهرية الهيولى ان وجودها لا في موضوع وقلتم ان
قولنا لا في موضوع سلبي وليس هو في نفسه فلم يبق هيولى الا امر ما دمتم اعترفتم
بان لها امرا ما ولم يميزوا طوعا ويلزمكم ضرورة فامر ما ليس من الاعتبارات
العقلية على ما سنذكر عليه البرهان فاذا كان من المعقولات الثواني وهي غير
موجودة في الاعيان فينتظم لخصمكم من هذا قياس وهو ان الهيولى مجرد امر ما لا
غير فليس له الا وجود في الذهن فيلزم ان الهيولى لا وجود لها الا في الذهن
وكان مطلوب الخصم اي ما وضعتم هيولى لا وجود لها في الاعيان ثم اذا قلتم قولنا
لا في موضوع سلبي وليس لها في نفسها خصوص ما بقي من اسم الجوهرية الوجود و
قد قلتم ان لا خصوص لها غير متناهية هذا فصار ماهية الهيولى نفس الوجود وكنتم
قلتم ان ليس في الموجودات ما وجوده عين ماهيته الا واجب الوجود فاداكم
من هذا قياس يلزم منه ان الهيولى واجبة الوجود بذاتها ثم قلتم الهيولى عدمية
او قوامها بصورة فيلزم ان يكون شيء هو عدمي ومفتقر الى امور واجب الوجود
فيكون واجبا باعتبار ان وجوده عين ماهيته ويكون ممكنا باعتبار تعلق وجوده بالصورة
وغيره وهو قبيح فصح بهذا بعد وجود الهيولى التي فرضتموها جزوا للجسم قالوا فصح ان

لاهيولى

لاهيولى الا الجسم فيقال له بالقياس الى الانواع التي حصلت منه باعتبار ما يحله هيولى
وبالقياس الى ما يحله محلا وهو في نفسه جسم قالوا واما قولكم ان الاجسام تشاركت
في الجسمية وتفارقت بالمقدار فيكون المقدار عارضا له احتجاج ليس بصحيح
فهو كما يقال تشاركت السطوح في السطحية واختلفت بالمقدار وكذا المقادير
كيف كانت اشتركت في المقدارية وبينها تفاوت فيلزم ان يكون التفاوت
بين السطوح او المقادير كيف كانت بشيء غير المقدار وهو قبيح هذا كلام في
المقاومة على لسان شيعة الاقدمين الذين سبقوا ارسطو اما تمام مقام ثان
للهيولى ايضا في الفسخ ومساوية قالوا البراهين التي ذكرتم في امتناع خلو الهيولى
عن الصورة اكثرها دلت على استحالة الخلو فقط واقتصرتم عليها في كون الصور
تقوم لوجودها ولا يلزم من امتناع خلوها عنها تقومها بها فان العرضيات اللازمة
كالزوجية للاربعة والزوايا للمثلث يستحيل انفكاك الموضوعات عنها ومع
ذلك ما هي القوام لا علل الوجود ولا مقومات الوجود بوجه من الوجوه ثم ان
تلك يمكن ان يوجهها في المقدار الى الوضع مع انك اثبت عرضيتها مقول
الجسم او الهيولى لو كانت مجردة عن المقدار او الوضع لكان مشارا اليها او لا
مشارا اليها فان اشير اليها فلها مقدار ووضع وقد فرضت دونها وان لم يكن
مشارا اليها وليس لها وضع فحصلت في جميع الامكنة والاوضاع او لا يحصل
في شيء منها او في شيء منها دون شيء ويتم على ما سلف او تجرد جسمين او هيولين
عن المقدار بعد القسمة او قبلها وبعدها على ما سبق وتوجه ذلك الكلام بعينه فيلزم
ان يكون العرض عرضا او صورة او ما فرضتم صورة عرضا عندكم لاستواء الحجة
المذكورة اليها ثم ان البرهان الذي يتضمن ان الهيولى اذا كانت مجردة ان
كان لا يشار اليها ثم فرض فيها حصول صورة فاما ان يحصل في جميع الاحياز او لا
في حيز اصلا او حيز دون حيز ولا مخصص يلزم منه ان الهيولى دون المخصص لا يحصل
متخصصة بوضع بل ولا يلبس صورة لانها لا يتصور خلوها وحاصله راجع الى ان
الهيولى المجردة بعد تمام وجود العالم الجسماني لا يلبس صورة لعدم المخصص بحيز

حتى لو كان مخصص لامكن تجردها وهذا تعليل لامتناع الشيء بذاته لامتناعه
بغيره وقد سبق لك في المغالطات ضابطة هذا الغلط وان كان لا بد من ان
تبين الانسان برهان على امتناع خلوها عن الصور دون ان يتعرض لان هذا
الامتناع لذاتها ولغيرها فليعتبر بهذه الحجة الارتجالية وهو ظاهر في كلية الهيولى
وفي جزويتها اما كلية هيولى العالم قبل ما يتوهم حدوث حادث فليحتج
برهان دوام اقتضا المبدا الاول للامور وكان لا شيء يخصص بحدوث الصور
في الهيولى بحال دون حال فلا مخصص بصورة دون صورة ولا مخصص لتحصيل
الصورة في بعض الهيولى واهمال بعضها والفاعل والقابل متشابهان حين لا
ثالث لهما ثم ان خصص البعض بصورة دون بعض فالهيولى منقسمة متمايزة
الاجزاء دون الصورة ليحصل في بعضها صورة ومحل البعض ثم ذلك البعض يكون
متصلا بهذا البعض او منفصلا عن هذا البعض كيف كان يلزم منه محالات
فيتبين امتناع خلو الكلية او البعض الا ان هذا ادل على ان الهيولى ما كانت
كلية عن الصورة وكذا التعليل بعدم المميز حال التجرد لا على الامتناع لذاته ايضا
لا يلزم ان يكون الماخوذ صورة مقوما لوجود الهيولى اذ ممتنع على المثلث خلوه
عن الزوايا الثلث لذاته لا بان الزوايا مقومة له ثم ان اعترفتم بان كل قايم بنفسه
وكل ما في طبيعته الاستغناء لا يتصور حلوله في محله والصور المطلقة ليس قيامها
بنفسها بل بمحلها وقيامها في محلها هو ان يكون وجودها لمحلها ثم ان حكمكم ان الهيولى
تتقدم عليها الصورة فيكون وجوبها بعد وجوب الصورة فيكون مع وجوب
الصورة امكان الهيولى والممكن ان يكون ممكن ان لا يكون فيكون مع وجوب الصورة
امكان ان لا يكون الهيولى فيكون مستغنية عن المحل مع اعترافكم انها ليست مستغنية
في قوامها عنها عجيب ثم ان قلتم ان الصورة ليست علة مطلقة لوجود الهيولى لا
في هويتها يتحقق بالتناهي والتشكل وهما موقوفان على الهيولى فلا يتقدم الصورة
على الهيولى ثم قلتم انها يتقدم تقدما ويلزم من تقدم بحسب نفس الهوية بالتناهي
ما يلزم عن التقدم بالعلية التي تسمونه ثم اذا لم يجعل علة لمحل يلزم من التقدم

وجعل

وجعل جزء العلة وجزء علة الشيء يتقدم على الشيء فهو قريب من التقدم واسمه
على المتقدم ثم حاجة الصورة الى الهيولى اظهر في القوام من حاجة الهيولى الى
الصورة فان الحال لا يتصوره متصور ان يكون مستغنيا عن الحامل والمحل
قد يتصور مستغنيا عن الحال ثم الصورة الحادثة عليها القابلة الهيولى ثم من
العجب انكم حكمتم بجوهرية الصورة الجرمية وعرضية المقدار ثم ان قلتم ان هذه
الصورة يبطل ببطلان المقدار ويوجد بوجوده وهذا ايضا من المواقف العجيبة
وقولكم ان شيئين لا يتصور ان يكون معا بالضرورة يكذبه المشاهدة بجسمين
متماسين في الوضع بحركة كل واحد منهما الى النقابة الآخر بحركة كل واحد منهما
ويجعل قيام كل واحد منهما مع الآخر ضرورة بعد امساك المحرك حتى لا يتصور هذا
القيام على هذا الوجه الا لاحدهما مع الآخر ليست اقول الجسمين مقابل هذا النمط
من القيام والكلام في المتضايفين وعدم صحة الاستثناء قد سبق والحق ان العلة
اذا كان من خارج او هو امر ثالث كيف كان يصح المعية الضرورية مثل علة نفس
الابوة والبنوة فانها حصول احد الشخصين من نطفة الآخر فهذا الحصول علة للمتضايفين
وكذلك الانسانية هو علة الضحك والكتابة معا اي استعداد الضحك والكتابة
ولا يصح انفكاكها والمعية ضرورية على ان هذا من وجه واحد لانها سبب لمحل النزاع
الا انها مثال ما واما الصور الطبيعية فياتي الكلام في تتمم الحجة عليها والمفارقات
المتعلقة بها واما المفارقات التي سبقت واكثرها اوردناها ما نحن بسابقه على
المتقدمين واوردنا قاعدة الفريقين وغرضنا ههنا البحث وفي هذا الموضع
خاصة لا نحكم منهما بالانصاف بناء على ما اعطينا من قانون البحث وضابط
المغالطات ليختار الناظر بطوعه ما راى فيه الصحة على انا نشير اليه في ابواب
متفرقة ستة بحث التفصيل قلت ما ينتفع به من ليس له قوة المغالطات
الجواب اعلم ان الذي هو مهم جدا من هذه المسئلة اثبات الهيولى على مفهومها
وهو الامر القابل لجميع الهيئات الجسمانية وصورها وليس فيه نزاع كيف والامور
الكائنة الفاسدة اذا كانت بالفعل وهي قابلة للعدم فقوة وجودها وعدمها في

غيرها وهو حاملها فان الشيء من حيث هو بالفعل لا يكون نفسه بالقوة لنفسه وان
كان يجوز ان يكون بالقوة بحصول امر آخر فيه الا ان فيه قوة وجود نفسه وعدمها
فاذن الامور المتبدلة القابلة دلت على وجود امر قابل للامور غير حادث ولا
قابل للعدم والا كان له محل آخر فيه قوة وجوده وعدمه وهو محال وقد سبق تنبيه
آخر عليه وهذا الامر اثباته مهم ويتبين في علم ما بعد الطبيعة ان الفاعل الغير المتغير
اذا حدث منه شيء فانما هو لاستعداد قابلة او ما هو في حكم القابل وذلك القابل لما لم
يكن له قابل آخر لا يحدث وتبنيه براهين كثيرة ويحتاج اليه في قواعد كثيرة والبرهان
سلموا وجود قابل ما ثابت وما وقع النزاع فيه لا يضر في الاغراض الطبيعية والالهية
اعني في الامور الكلية منهما ومهما يحتج به على ثبوت المبدا الاول هو ان الهيولى
لها صور مخصصة مختلفة لا يقتضيها هي كما بين فالمعطي والفاعل من خارج فان
شيء احد هيولى لا بد من الامراض بالصور من اشخاصها وصح هذا الاجتماع على ما
سنبينه ولا يحل شيء من القواعد بسبب آخر ما يوزع فيه في امر الكون والفساد
والصور والهيآت وامر المبادي والمختلط باحد الضروري المشترك ونقتصر على ان
ههنا امرا مقصودا بالاشارة الحسية القابل للحركة الاينية والوضعية بذاته هو الجسم
وان ههنا امرا قابلا للهيآت والصور هو الهيولى وما امكن من يعتز كلامه ان الجسم
قابل لصور وهيآت ولهذا ذكر في الكتب الهيولى اولى وهيولى ثانية فلا نزاع في الجسم
والامر القابل وان الجسم قابل للصور والهيآت اما ان ههنا هل يوجد امر ابسط
من الجسم فذلك خارج عن الاغراض الطبيعية والالهية ولا نأسف عليه سيف
ان صعب عليه الاعتراف به ولا شك في امور منهمة مهمة بسبب الشك في امر غير
مهم وان في زماننا وفيما قبله جماعة من المنتسبين الى الحكمة وقعوا في خبط عظيم
بسبب هذا وقوما من منكري الحكمة طالت السنتهم بسبب الاختلاف وغرضنا في
هذا الكتاب ان نبين ان ليس لاساطين الحكمة خلاف في امر مهم جدا في جميع المواقف
العلمية هذا هو الاصل والاساس لطالب السعادة ثم نقول له اذا حصلت
على راس المال الذي يكتفى به فلا تحزن على فوات الربح القليل وانظر بعد هذا

سرحاو

سرحا وتبرعا فيما وقع فيه النزاع في مسئلة التخلخل والتكاثف على انك لا
تشك في ان ههنا هيآت لا يختلف بها الحقيقة وجواب ما هو للجوهر وهيآت
يختلف بها الحقيقة وجواب ما هو فلك ان تسمي شيأ منها صورا وشيأ منها
اعراضا ولك ان تسمي كلها هيآت بعد ان تعلم ان مرتبتها ليست على السواء
وان المخصص الاول لامر كلي ليس كتابع التخصيص وان الذي لو كان حقيقته
تشخصا واحدا اما احتاج الى عارض مميز ليس مثل الذات لا يتصور وقوعه
اصلا الا مع زوايد كثيرة على مهيته ليتقرر وجوده وسنشير اليه فيما بعد ان شاء الله
في تناهي الابعاد والابعاد كلها متناهية سواء فرضت في خلاء او ملاء وقد اشتهر
بين القوم حجج منها ان يتوهم امتدادا غير متناه يوجد مرة كما هو في الوهم ومرة مقطوعا
منه قدر متناه ما مثل عشرة ذراع او زايدا فيه وعلى تقدير القطع نتوهم توصل طرف
المحذوف وباحدهما كانهما خطان انطبق احدهما على الآخر فلا بد من تفاوت
والا فاستوى الزايد والناقص والكل والجزء فان المفروض غير متناه هو جزء
من مجموع المقدار المتناهي معه فاذا ساوى الذي دون عشرة اذرع من المجموع
منه ومن عشرة اذرع يكون الكل مثل الجزء والتالي باطل فالمقدم مثله وان وقع
التفاوت فلا بد وان يكون بذهاب احدهما وانصرام الآخر وان محل الحذف
موصول فيتناهي احدهما وزاد الآخر عليه بقدر متناه وما زاد على المتناهي بمتناه
فهو متناه وبعض الناس قدح في هذه الحجة بان القطع والتوصل يستدعي حركتها
والغير المتناهي لا يتصور حركته فانها لا يتم ابدا وبعض الناس التزم بالحاجة الى
الحركة ههنا ثم قال الغير المتناهي يمكن عليه الحركة لانه جسم وهذا غير مبين فانه
يقول قائل اذا حركتم الخط الغير المتناهي الى الالتيام بحيث لا يبقى فيه خلل وصح
لكم ذلك فلكم ذلك برهانا فان المفروض غير متناه اذا تحرك الى الالتيام خلى
من الجانب الآخر بقدر ما تحرك اليه على سبيل الالتيام فيلزم الطرفان وهكذا
نقول بالجزء الباقي اي الخط الذي هو على الجانب الآخر على الالتيام وهذا هو
البرهان المذكور في طريق ان الجسم الذي يتحرك على الاستقامة تحت النهاية

فيه فان الغير المتناهي ان فصل عنه اي تحرك اليه فله نهاية من ذلك الجانب
وتخلى من الجانب الآخر بقدر ما يشغله فيكون له طرف من جانب التخلية ايضا
فيتناهى من الطرفين والكلام كله في ان غير المتناهي يقبل الحركة فان الخصم يمنع
حركة الغير المتناهي ولا يكفي معه ان يقال ان الجسم قابل للحركة والمفروض غيره
جسم فانه يجوز ان يمكن على الشيء امر باعتبار جهة عامة فيه ويمتنع من وجه آخر كما
ان الافلاك من حيث جسميتها لم يمتنع عليها الحركة المستقيمة والانقسام والا كان
كل جسم امتنع عليه ذلك ولكن امتنع عليها باعتبار امر يخصها وليس كل ممكن
على العام يمكن على الخاص الذي تحته فلذلك يمكن على الجسم الحركة ولكن الغير
المتناهي تمتنع عليه الحركة لا باعتبار جسميته او بعديته بل لاجل كونه غير متناه فلا
ينفع معه هذا الاعتذار الذي ذكره ولا يصح هذا الجواب بل اولى ما يجاب به
هذا القائل انا لم نأخذ هذا الجواب في الاعيان حتى تحتاج الى قطع وجعل واقع
بالفعل وتحرك بل اخذنا الامتداد المفروض غير متناه كانه ليس فيه مقدار
متناه يوجد تارة معه وتارة دونه ولا بزيادة ونقصان يستدعي مدا او قصرا او
حركة في الاعيان وتوهمها في الاعيان وللوهم ان ينظر الى الشيء دون غيره
او يرى منه ياخذه كانه ليس في الوسط وما كان لا انه تحرك ويوجد في الالفاظ
الكتب بتحررات وهذه الحجة بعينها يذكر في الاعداد المترتبة الموجودة معا من
العلل والمعلولات او الصفات والموصوفات ونحوهما فيأخذه العقل
سلسلتين من هذه كما هي مرة ومحذوف عنها قدر متناه من الوسط مع الاصل
اخرى ثم يجعل كانهما سلسلتان متقولة لا يخلو اما ان يكون بازاء كل واحد من
هذه السلسلة واحد من تلك او يتفاوت احدهما ولا بد من التفاوت
وليس في الوسط فيقع في الطرف فيتناهى احدهما والآخر يزيد عليه بقدر
متناه وما زاد على المتناهي بمتناه متناه فيتوجه هذه الحجة بكل سلسلة احادها
مجتمعة في الوجود ولها ترتب فالتيف كان والنظر المجمل لهذه الحجة ان يقال
لو صح وجود سلسلة مترتبة غير متناهية لا يستوي منها زائد وناقص او زاد غير

المتناهي

المتناهي على المتناهي بمتناه وكلا قسمي التالي باطل فالمقدم مثله الحجة
الثانية لو صح البعد الذي لا يتناهى لكان ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين و
التالي باطل فالمقدم مثله ووجه اللزوم بين ساقي المثلث فانه اذا صح الغير
المتناهي صح امكان خروج خطين من مبدا واحد منفرجين على نسبة واحدة
الى غير النهاية فاذا كانت الساقان الى غير النهاية والبعد الانفراجي بينهما لا
يتناهى فيلزم ان يكون ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين وكلما صح لا نهاية امتداد
صح لا نهاية الساقين وكلما يصح لا نهاية الساقين يصح الانفراج الغير المتناهي
وكلما صح الانفراج الى غير النهاية صح انحصار الغير المتناهي بين حاصرين والتالي
التوالي باطل فالمقدم الاول باطل ولا يمكن لاحد ان يمنع لا نهاية خطين و
امكان انفراجها الى غير النهاية فان امكن انفراج الساقين على حسب امكان
مقدار الخطين فكلما ازداد الخطان ازداد امكان الانفراج وكلما قصر انقص
فاذا كان الساقان الى غير النهاية وامكان انفراجهما في الاعيان متناه بحيث ينتهي
الى حد لا بعد ان بعده فيناسب بالضرورة انفراجه انفراج ساقين متناهيين
لان المتناهي الى المتناهي نسبة فاذا ناسب مقدار الانفراج الممكن الذي يصح
وقوعه في الاعيان الغير المتناهي من الساقين ما للمتناهيين فبالضرورة يناسب
الساقان الغير المتناهيين الساقان المتناهيين لان امكان الانفراج على حسب زيادة
الساقين فيلزم ان يكون للمتناهي نسبة الى غير المتناهي كنسبة متناه الى متناه ويمتنع
وتقدم هذا التالي وهو وجوب تزايد الانفراج للساقين الغير المتناهيين عند
حد ايضا محال حجة اخرى دون هذين وهي ما فرض خط غير متناه خارج من مركز دائرة
يلزم ذلك المركز من جهة النهاية وتقاطع خطا آخر غير متناه فاذا تحرك الدائرة تحرك
الخط الغير المتناهي وينتقل من التقاطع الى المسامتة للغير المتناهي الآخر ويكون
المسامتة على نقطة هي ابعد النقط وما لا يتناهى فيه قبل كل نقطة نقطة فاذن لا اول
نقطة في غير المتناهي للمسامتة فلا يتم حركة هذه الدائرة وهذا يحتاج فيه الى اثبات
جواز حركة الجسم الغير المتناهي وفي الاستثناء لا يكفي ايضا ان يقال يمكن بعث

حركة دواير مطلقا بل يجب ان يصح الاستثناء على ان حركات الدوائر الخارجة منها
الخطوط التي اخذ المعترض انها غير متناهية واقعة او يصح ان اي دائرة يثبت السمت
معها حركة خط اخذ انه غير متناه مقاطعا لخط آخر غير متناه وفيها صعوبة واعلم ان كل
جسم تحرك حركة مستديرة فهو متناه يثبت حركته اولم يتم اما ان يثبت حركته فهو ظاهر
فان لم تتم حركته من النقطة الى النقطة ومبدا الحركة من نقطة وتحركت قدر شبر
مثلا وهو جسم متصل كرة او نحوها فلا شك انه اذا خرج ما يعرض له جزاين جزا وجب
جميع اجزائه لسبب المبدا فاتت حركتها على جميع الاجزاء في زمان متناه وان لم يرجع
تلك النقطة الى وضعها الاول صح ان كل جسم يقبل الحركة المستديرة فهو متناه وقد
ذكر في الكتب ان كل جسم بسيط يتناهى من جهة يجب ان يتناهى من جميع الجهات لان
الطبيعة الواحدة لا يختلف فيها الاقتضاء حتى يقتضي من جهة النهاية ومن جهة اللانهاية
وهذا لا يدل على نهاية جميع الاجسام او على نهاية كل جسم بل على نهاية جسم يتناهى
من جهة واحدة ونريد ان نذكر على هذه حجة فنقول لا ينبغي ان يتوهم متوهم انه ليس
ولا شيء من الاجسام متناه حتى يوجب ان كل جسم غير متناه فان الاجسام لا شك
في كثرتها من كوكب وسماء وهواء وماء وغيرها وفيها متناه فان شجرة او مدرة
او جبلا او كوكبا او فضاء بين السماء والارض متناه فبعض الاجسام متناه
ضرورة فلا يصح ان يقال كل جسم غير متناه او لا شيء من الاجسام بمتناه ثم
اذا كنا نحن في الاجسام ومع العالم الجسماني فكل جسم بالضرورة يقع على جهة
من جهاتنا كيف ما كان وكل ما يقع على جهة من جهاتنا فقد تناهى من الجهة التي
يلينا وكل ما يتناهى من الجهة التي يلينا فقد تناهى من جهة واحدة مطلقا وكل جسم تناهى
من الجهة التي يلينا واحدة فقط ثم كل جسم اما ان يكون بسيطا والبسيط اذا تناهى
من جهة تناهى من جميع الجهات على ما سبق او مركبا وكل مركب تركب من بسايط
والبسايط كلها في المركب او الغير المركب باقية فانه وان لم يبق البسايط في
المركب فليس بمركب بل هو بسيط ويلزم فيه ما لزم في سائر البسايط وكل جسم
بسيط متناه وكل مركب من بسايط متناهية ايضا تحت تناهيه وآحاد الاجسام كلها

متناهية فلا ينتهي ترتيب الاجسام الطبيعية الى جسم لا يتناهى وان فرض خلاء
غير متناه ولزمه نهاية من جانب فيلزمه من جميع الجوانب لانه متشابه كما ذكرنا في
الاجسام البسيطة بقي ان يقول قائل مسلم ان كل واحد واحد من الاجسام متناه
واما مجموع المتناهيات غير متناه عددا او حجما وكذا الخلاء فنقول اما الخلاء فلا
يتصور ان يكون فيه كثرة بل هو واحد متشابه وكثرة الاشياء اما بحوامله او اما
نهاياتها فليس هذا في الخلاء واما الاجسام الغير المتناهية العدد ولا شك ان
بينها ترتيب في الاحياز او المأخوذ في اوهامنا انه حيز وكل مركبين من اشياء
متناهية المقادير اذا ناسب حجم احدهما حجم الآخر ناسب عدد احدهما عدد الآخر
وكذا اذا ناسب عدد احدهما عدد الآخر ناسب حجم احدهما حجم الآخر ولا نذهب
اعداد الاجسام الى غير نهاية اذا كان مقدار الجمع متناهيا لان تقدر زيادة
العدد تزيد الحجم اذا جمعت الاعداد الغير المتناهية وهي متقاربة ما لم يصير حجمها
غير متناه فنقول اما ان يكون الذي الى جانب منها بعض حجم مجموع اعداده مما
على جانب آخر او لا بنقصان ولا تفاوت فيهما واذا كان على عساوا او على جهة ما
انقص مما على جهة اخرى فلو فرض ان الذي هو ناقص كان هو في ضرب الزايد
والزايد في حيز الناقص فضل جزء الزايد او الموهوم جزءا على الناقص دون استيفاء
حيزه او ما في حكم حيزه وفضل عليه الاعداد التي شغلها الزايد وانقطع دونها وتناهى
وان كان الانقص واحد منهما على الآخر بحيث لو فرض ما على جانب شاغل الآخر
تشغل ما شغل الآخر مثلا من غير تفاضل فوضعنا في وسط الجمع وانتهى مجموع الابعاد
من جميع الجوانب الينا نهاية متساوية وصار لمجموع الاجسام وسط بالفعل تتساوى
النسبة الى الجوانب فالوسط هو منتصفه وكل ما له نصف مقداري فله ربع وهو نصف
النصف ثم كل اربع الذي هو نصف كل واحد من جوانب الذي يلينا محصورا
بيننا وبين طرف النصف الآخر فله نهاية الينا ونهاية الى النصف الآخر لانه بيننا
وبينه واذا انتهى الربع انتهى النصف لان مجموع المتناهيين متناه واذا انتهى النصف
انتهى المجموع فانتهت الاجسام كلها والابعاد كلها وهذه الحجة سالمة تمهادون الحاجة

ان كان في احياز اجسام م

الى ذكر البسيطة ولزوم نهاياته من نهاية واحدة بل تقتصر على اذا في جملة ترتيب الاجسام
الغير المتناهية ثم لا يخلوا اما ان يكون الذى على يميننا ويسارنا يتفاوتان ام لا يتفاوتان
بل يتساويان اذ ليس على ما جنبتنا ما لا يقبل التفاوت والمساواة حتى يقال يمتنع
عليه كلاهما فانه قد تبين ان مجموع الجنبتين اعظم من احدهما فليس لا تقبل بجوهره
المساواة والتفاوت ويلزم من التفاوت ما سبق وكذا من اللاتفاوت من ان يكون
نحوا وموضوعيا وسطا حقيقيا ويلزم ما سبق فان قيل يتفاوتان وفي الجانب الواحد
متناه وفي الجانب غير متناه حتى لا يلزم من نهاية احدهما نهاية الثاني فنقول اذا
كان الغير المتناهي صحيح الوقوع الذى في بعض جوانبنا لا مانع لنا ان نتوهمه في الجانب
الثاني لست اقول بالحركة على انه كان يصح في سدكان وكذا لا مانع عن هذا التوهم
لا مانع عن توهم ايضا اى مقادير موضوعاتها غير متناهية بحيث لا ينقص حجمها عن حجمه و
كان ما ذكرنا من هذا مبنى على التوهم ج ليس كل ما يوضع على التوهم غير صحيح فان
الامور الحسابية وكثير من الاشياء الصحيحة مبتنى على تصرفات وهمية وتصح غاية
الصحة ثم ام النهاية فيه شئ آخر وهو ان النهاية كل ما وجب نهايته في التوهم او التعقل
فهو بطريق الاولوية يلزم النهاية في الاعيان فانا يمكن الفعل من التضاعيف الغير
المتناهية اكثر مما يحصل بالفعل في الاعيان اذ التوهم لا يخرج الى اخذ استعداد المواد
ثم جمع مساحات العالم من الامور الصحيحة مبتنى على تصرفات وهمية ويخرج كما قدرنا
الوهم ولا نعنى بهذا التوهم ما يخالف العقل بل تصرف الفكر بطاعة العقل وتغايبه
طريقة اخرى ارتجالية هى اثبات نهاية الاجسام هو انه قد تبين في الالهيات وجود
واجب الوجود بطريق لا يبتنى على اثبات نهاية الاجسام من امر الحركات او الاجسام
والهيات وغيرها وبين وحدته وانه لا يصدر عنه اول الاجسام وهو اكثر ما يمكن ان يكون
في الاجسام وله نسبة الى جسم آخر يحصل من معلولاته اذ كثرة الاجسام بالانواع و
الاشخاص ظاهر فيتناهى من جانب الجسم الذى يليه وقد تبين ان البسيط اذا تناهى
من جانب تناهى يجب نهايته من جميع الجوانب وبين في الجسم البسيط انه يلزم من
اشكال الكرى فما يحصل من غير هذا العقل لا يحيط بمعلوله من الاجسام ولا يكافيه

بحيث يكون خارجا عنه لما سنبين من امتناع العالمين ولزوم الخلاء وغير ذلك
لجميع الاجسام يلزم ان يكون متناهيا عددا وعظما مجموعا وافرادا واتما ذكرنا ما لا نهاية
خالية من الغرض وراينا من الناس من يصعب عليه الغرض طريقة اخرى ارتجالية
هى ان الجسم الذى تقابله اجسام مختلفة الوضع لا يقابله كل واحد منها في محاذاة
الآخر ما لا ينقسم فانه يلزم منه الجزء الذى لا يتجزى وقد بينا الطرق في استحالة ما لا
ينقسم في الجسم اصلا ثم الاجسام المختلفة الوضع المقابلة بجسم لو فرض ان يخرج من
كل واحد منها اليه خط على اتم استقامة يتصور من هذا الجسم فلا شك ان منتهى
الخطوط المستقيمة على اشد استقامة على زوايا قائمة او اقرب ما يمكن الى القائمة
من هذا الجسم يختلف والا يلزم اتفاق وضع مختلفات الوضع وهو محال واعنى بالخط
المفروض ههنا جسم من الاجسام الدقيقة غاية الدقة الواقعة في الاعيان فان
الخط الهندسى عرفت حاله ويلزم ما ذكرنا من مقابله اجسام كثيرة مختلفة الوضع
بجسم واحد ان يختص بمقابلة قائمة او اقرب ما يمكن منها من كل جسم منه شئ غير
ما اختص بالآخر وكذلك ما يفرض اجزاء مختلفة الوضع في جسم اذا قابلت المفروض
اجزاء في جسم آخر وظاهر انه كلما كان المحيط اعظم كان امكان فرض اجزائه المقابلة الاجزاء
المحاط اكثر وكلما كثر توهم اجزاء المحاط المقابلة اجزاء الاعظم فالاعظم صارت المفروض
اجزاء له اجزاء اصغر فاصغر حتى ان المحاط يقع منه من الاجزاء في مقابلة شبر من المحيط
الذى دونه ويقع في مقابلة شبر من المحاط الاكبر اعظم مما يقع من الاصغر حتى انه لم يقع
في مقابلة كل شبر من المحيط الا شبر من المحيطين على التكافؤ فالمثلثة متساوية
وهو فتح واذا فرضت ابعاد غير متناهية وهو محيط بنا وبما عندنا من الاجسام كما
هو مذهب الخصم وصارت سعة الاحاطة غير متناهية فيفرض عندنا جسما كريا احاطه
غلظة عشرة اشبار مثلا واما ان يكون مقدار السعة الجسمية المحيطة المفروضة
غير متناهية بالغة الى مبلغ تقابل شبرا واحدا منها في اى جانب فرض قدرا غير
متناه من ترتيب السعة او ليس لجملة السعة المفروضة غير متناهية بلوغ الى اكثر
من ان تقابل شبرا منه قدرا متناهيا ولا امكان الاكبر من ذلك والقسم الاول فتح

فان ذلك الجزو المفروض غير متناه في جملة السعة محفوف بباقي اجزاء السعة من
جميع الجوانب المقابلة لها في الاشارة والثاني توجب ان تكون لذلك المتناهي
الذي هو حصته متناهية نسبة الى المجموع المحاط المساحة تناهي الاشياء فلزمت
النهاية في الكل وظاهر انه اذا كانت غير متناهية من جميع الجوانب كانت السعة غير
متناهية ولك ان تنقل البرهان بعينه الى المفروض غير متناه من بعض الجوانب دون
بعض طريق آخر ارتجالية هي انه لو كانت الابعاد غير متناهية وفرضنا جسما مستديرا
متناهيا عندنا خرجت خطوط عنه اي اجسام دقيقة من جوانبه الى غير النهاية متناهية
الاعداد فلا شك انها كلما ذهبت ازداد البعد فيما بين خطوطها على جميع الجوانب وهي شرح
ثلاثة خطوط على جميع جهات هذا الجسم المستدير ولكن يرسا وبين كل متقابلين المبدا اين
على خط فاينتي غاية البعد وهي على نسبة متساوية فاذا صار الى غير النهاية فالبعد بينهما
غير متناه فيصير الابعاد الغير المتناهية للعالم منقسمة بستة اقسام نسبة كل قسم محصور بين
حاصرين فيتناهي ومجموع المتناهيات متناه واذا تناهت السعة تناهت الابعاد و سادسة
اذا احوط واين مربان ساقي المثلث وان الترس وغيره موجودان والامتداد
على جميع الجوانب لذاهب الى غير النهاية وكل جانب من الترس تحاذي الغير المتناهي
من صوبه فلا يمكن من المنع في هذه الحجة كما في السابقين **المشرع الثاني**
في المحدد والمكان **فصل** في المحدد قد علمت اختلاف الجهات الجسمانية
وان الاشارات غايات وان الجسم اذا تحركت الى صوب لو لم يكن لذلك الصوب
وجود ما وقعت الحركة اليه وليس ما يحرك الجسم اليه حركة مكانية كما يتحرك اليه عندما يحرك
الى كيفية فان المتحرك اليه في الكيفية يحصل بنفس الحركة وليست الجهة للحركات الا
محصلة بنفس الحركة ودريت ان العالم لو كان امرا متشابها خلاء او ملاء لما تعين
البعض لعلوية والآخر لسفلية وان العلو والسفل ليسا كاليمين واليسار المختلفين
بتبدل وضع الجسم ومن المشهور في الكتب ان ليست الجهات حاصلة من جسم واحد
قاصر على حد واحد اذ لا تحدد به الا جهة واحدة ان امكن ذلك ويخفى منه سائر الجهات
ولا باجسام متفقة الوضع كالمحيط ومحاط فان المحاط داخل في المحيط متحدد به ولا

بجسمين

بجسمين متصاعدا متباينة الوضع فانه امكن لكل واحد الحركة الى حيث الآخر فقد
توجه كل واحد منهما الى جنبة الآخر فالجنبتان متمايزتان لانهما متحددان دونهما وقد
فرضنا متحددين بهما او كل جسم تحرك على الاستقامة من موضع الى موضع ماسته الحركة
واليه الحركة متحددان لانه وان لم يكن على كل واحد منهما الحركة فلجنبتيه كل واحد خصوصية
لا يلايمه مفارقته فيتحدد دونه وقد فرض متحددا به وحاصل هذا راجع الى ان تحدد
الجهات لو كانت باكثر من جسم لوجب ان يكون جهة كل منهما متحددا دونها والتالي
باطل واذ لم يتصور التحدد بجسم واحد قاصر عن طرف واحد او لم يتعين به ما بعد منه
ولا باجسام كثيرة فيجب ان يكون جسم واحد من حيث يتعين به قرب وبعد وليس الا
على سبيل الاحاطة والمركز وهذه منفصلة على هذه الصورة الموجب للجهات المختلفة
اما اجسام متعددة او جسم واحد لا يتعين ما بعد عنه او جسم واحد يعين ما بعد منه ولكن
ليس الاول والثاني فتعين الثالث ولما كان السفل في غاية البعد عن العلو وابعد
ما من المحيط المركز فاختلفت بها العلو والسفل والمحيط يعين المركز والمركز لا يعين
المحيط لجواز وقوع دواير غير متناهية على مركز واحد ولا تركب المحدد من جنبتين مختلفتين
فان المركب يحصل افراده ثم يتركب ويلزم من جواز حركة كل واحد الى حيث الآخر
وعدم جوازه انقض ما سبق ثم اذا حصلت الافراد عند الوضع التاليف ليس التقاء
بعض الاجزاء بعضا عند التركيب اولى من البعض الآخر لان اجزاء كل واحد من البسايط
متشابهة والفاعل متشابهة وليس هناك اولوية ولا مخصص من الحركات والامور
الغير المتشابهة واللوازم الاتفاقية فان هذا الجسم متقدم على الحركات فلو امكن هذا
التاليف لوقع الممكن من غير مرجح طرف الوقوع منه والتالي باطل فالمقدم مثله
فثبت ان المحدد متشابه بالعرض له اجزاء فلا يكون منه شيء ابعد وشيء اعلى اذ لو لا اولوية
في تعين بعض اجزائه لشيء مما ذكرنا والجهات مختلفة بالطبع والحقيقة والمحدد الواحد
ما يفرض له اجزاء متشابهة ولا يقتضي المتشابهة غير المتشابهة فاذن المحدد كله فوق
ولا يتحرك على الاستقامة والا لكان وراءه محدد آخر فلا يكون هو المحدد ولا حركة الى الا صوب
ولا جهة ولا ينخرق لوجوه احدها انه لا يتصور فيه خرق الا بحركة اجزائه على الاستقامة

وليس وراءه شيء وفيهما الثاني باطل فالمقدم باطل الثاني يبتني على الميل المستدير
وسنذكره الثالث ما ذكره بعض الفضلاء وحاصله هو ان المتحرك لا يمكن فوق ان
قسمها وغير اقرب الجزئين اما ان يتحرك البعد الى فوق او يتحرك عنه فانه يحرك الى
فوق وجهة فوق هو الجزو الابعد وان تحرك عن الجهة فالجزو الاقرب واحال تبيانه
الجهة هو انه لو انقسم الجهة لكان جزء الجهة كلها والثاني باطل فالمقدم مثله وشكك
صاحب الصحائف في بعض مواضعه غير متوجه وهو قوله يتحرك لا الى الجهة ولا عن الجهة
بل في الجهة فان القاصد الى فوق اذا وصل الى احدهما وضع انه فوق وغير الحد
وكل متحرك فيتوجه نحو صوب وجهة فتلك الجهة او الصوب هل هو بعينه ما قصده
قبل قطع الجزء الاقرب ام لا فان كان هو نفس الجهة المقصودة فالاقرب ما كان
له مدخل وقد وضعنا ان له مدخل فهو محل وان لم يبق متوجها الى تلك الجهة ولا بد من
ان يكون له توجه الى جهة باعتبار حركته فالجهة التي توجه اليها بعد قطع الجزو الاقرب
ام لا فان اذا كانت غير الجهة التي كان متوجها اليها قبل الحركة فصارت تلك الجهة
الجزو الاقرب ولا مدخل للجزو الابعد وقد وضعنا له مدخل فقوله يحرك في الجهة غير مستقيمة
في مفهومه فان المتحرك استدعى جهة عند توجهه على الاستقامة وما فيه ليس بجهة حركته
فان الجهة ما اليه الحركة لا ما فيه الحركة ورايته ذكر في شكوكه امورا لا تنسب بكلام من
ضبط حجة المحدد على جميع جهتها ويعرف حالها من له ادنى تمييز وللقايل ان يقول
على الحجة المذكورة انها ان دلت على انقسام المحدد فيلزم منه امتناع انقسام الارض
لانها غاية السفل فاذا وصل اليه المتحرك وغير اقرب جزء منها اما ان يتعال يتحرك
بعد الى اسفل او عنه وعلى كلا التقديرين يصير احد جزئي الارض اسفل لا كلها
وكان غاية السفل لان لها طبيعة متشابهة والكلام كالكلام والجواب ليس غاية
السفل الارض ولا السفل يتعين بالارض بل متعين بمركزية المحدد فاذا فرض
جسم نقطع الارض تحصل له حصة نسبة الى المحدود بما احد من الجزو بالطبع لا جزو
الارض سفلية كسفلية الارض وانه يتعين السفل بنفس المحدد بخلاف الصاعد
الى الفوق اذ المحدد لا بعينه شيء ليتحدد به موضعه ليصير كل ما وصل الى حيزه له

حصة من الفوقية كفوقية المحدد والمحدد له الفوقية بماهيته والارض له السفلية
بحصولها في حيز على نسبة محدودة من المحدد حتى لو خرج الارض من ذلك الحيز
بالثقل كانت متحركة الى فوق وتاركة للسفل فليس السفلية لها وهذا الوجه وكونا
فيه لا يخلو عن تشكك فان المحتج بهذه الحجة اذا اعترف بان السطح الذي يلينا ليس
من المحدد واعلى من السطح الذي يلينا لا يمكنه ان يجد ان بعض وحل الشك في فوقية
احد السطحين مع تناهي الاجسام ليس الا مان المحدد وتقال فيه علوته بعض الاجزاء
بعد تعيين المركزية يجب بعدها عنه فان طبيعته متشابهة لا يصير لاجلها شيء منه
اعلى واما المحدد فوجوده ظاهر وفي الجملة بحدس النفس الدراكة حدسا اذا تاملت
ما قيل فلا شك في وجود جسم هو منتهى الحيثية محيط بالكل غير مركب ومن اراد
حجة اقل مقدمات مما سبق وبما يأتي له ان يقطع النظر عن الجهات فنقول ان
الاشارات في جميع الجوانب غايات والتي هي الغايات في جميع الجوانب ليست
باجسام كثيرة متالفة لانها لو كانت اجساما متالفة كانت ممكنة الائتلاف بعد وجودها
وممكنة الافتراق وكل ما كانت كذلك كانت قابلة للخرق والحركة المستقيمة وكلما
كانت كذا استدعى وراءها غايات او وقعت الحركات الى الاصوب وتالي التوالي
بقسميه باطل فالمقدم مثله فهو جسم واحد محيط غير مركب ولا متخرق وكذلك قلت
لو لم يكن جسم محيط بالكل غير متالف من اجسام ولا متخرق لكان وراء العامة جهات
بينتشي نقيض التالي والمحدد تتعين به اوضاع الاجسام واماكنها وحركاتها ووضعه
متقدم على جميع الحركات والسكنات الطبيعية والقسرية بالطبع وان كان و
مقيس بما تحته سوال يلزم من تعين وضع كل واحد منهما بالآخر دور جواب
اذا تعين وضع كل واحد منهما بالآخر تعيين وضع الآخر او عين وضع كل واحد
منهما مع تعين الآخر او تعيين وضع كل واحد منهما بوجود الآخر وبذاته لا يتعين
وضعه قالوا وبعض اجزاء المحدد ليس باولى مما هو عليه بالوضع من غيرها بالوضع
المعين حاله ممكنة قالوا واذا تحرك المحدد لا بد له من تبدل نسبة الى خارج او
داخل ولا خارج فيتعين الداخل ولو كان المحدد جميع ما فيه الحركات لم يتعين

للركات صوب ولا حركة واذا قيل ان الفلك لا اذا عنت له دوره مثلا ان لم
يصل المفروض جزو اله الى حيث فارق بملا يتم الحركة ولا بد من وضع مركز ما
ثابت يمكن هذا الاستتمام واذا تحرك المحيط فينبغي ان يسكن حشوه وبحركته يتبدل
نسبة كل واحد منهما الى الآخر وعلمت ان الجهات الطبيعية اثنان واما الجهات الغير
الطبيعية لا ينحصر في عدد ولكن بحسب حركة الحيوان تتمايز جهات فان الذي اليه
حركة النشو يسمى فوق وما يقابله تحت والبعد الذي بحسبهما يسمى طولا والذي
منه مبدء الحركة اليمين ومقابله اليسار والبعد الذي بحسبهما يسمى العرض والذي
اليه الحركة الاختيارية على المجرى الطبيعي يسمى القدام ومقابله الخلف والبعد
الذي بحسبهما يسمى عمقا **فصل** في المكان انه قد تبين لك من قوانين
اعطيتها ان المتنازعين في المكان او مفهوم اسمه ان لم يسلم احدهما للآخر لازما من
اللوازم او امرا من ذاته لا يصح لاحدهما تصحيح قاعدته بحجة فان الاصطلاحات
لا مانع عنها ثم لا يكون البحث الا لغويا لا حقيقيا فان اصطلح بعض الناس على
انه ما يستقر عليه الجسم مكان ليس لاحد ان يمنعه عن هذا الاصطلاح الا ان يسلم الجمهور
من المكان لوازم منها جواز حركة ذي المكان عنه ومن اعترف بهذا اللازم ليس له
ان يقول ان المكان الذي يلزمه هذا هو الهيولى او الصورة فان المسلم ان المكان
يصح عنه انتقال ولا شيء من الهيولى والصورة يصح عنه انتقال فليس المكان هيولى
ولا صورة واذا قيل في الكتب يصح انتقال الشيء عن مكانه لا يعنون به وقوع
الانتقال بالفعل فان فلك القمر او فلك غيره مما تحت المحدد له مكان ولا يصح
على الفلك حركة مستقيمة ومع هذا ليس هذا الامتناع بسبب المتمكن او الجسمية
بل بسبب امر آخر فاذا لم يمتنع نفس المتمكن عن الانتقال فليست الهيولى و
الصورة مكانا ومن سلم هذا ايضا لزمه الفرق بين المحل والمكان فان ذا المكان
يصح باعتباره او انتقاله دون المحل لا يتصور انتقاله لما سيأتي وذو المكان لا يتبع
بكليته وذو المحل تابع في المحل كجامع معه بكليته والمسلم الثاني من خواص المكان
امتناع حصول جسمين فيه وتبين بهذا فرق بين المكان والمحل وان ذوي المحل

قد

قد يحصلان في محل واحد كالحلاوة والبياض في السكر وذوي المكان لا يحصلان
بوجه من الوجوه في مكان معا والثالث ينسب اليه الجسم بفي وليس شيء يستقر
عليه الجسم ينسب اليه الجسم بفي فينتج من الثاني ان ليس المكان ما يستقر عليه الجسم
وكذلك الهيولى والصورة فان الكل لا يكون في كل واحد من اجزائه حتى ينسب
اليه بلفظ في والمسلم الرابع هو اختلاف المكان بالجهات مثل فوق واسفل فمن
من سلم هذا ليس له ان يقول ان النفس مكان الجسم بعد ما برهن ان النفس ليست
في جهة اصلا ومع ذلك لا يصح نسبة الجسم اليها بفي ايضا والمسلمات اوجبت ان
المكان ليس هو الهيولى ولا الصورة ولا ما يستقر عليه الجسم ولا النفس فهذه التوهمات
بعد المسلمات لا حاصل لها وجماعة يرون ان المكان هو الخلاء وهو بعد يصح فيه
فرض ابعاد ثلثة قائمة قائم لا في مادة ويتصور خلوها عن الاجسام عند قوم وهؤلاء
يثبتون وراء العالم خلاء لا يتناهى وقوم لا يجوزون وراء العالم خلاء ومنهم من
يعترف بان الخلاء مقدار وشيء ومنهم من يقول ليس بمقدار ولا شيء ويريد ان
يخلص موضع المفارقة والموافقة فاما الذين اثبتوا وراء العالم خلاء وقالوا
ان الخلاء ليس بشيء لا نزاع معهم للحكماء فانهم اذا قالوا وراء العالم خلاء كانهم
قالوا وراء العالم لا شيء وهو عند الحكماء مسلم فانهم يقولون ليس وراء العالم شيء ولا
شيء لا يكون له نهاية وهكذا الذين اثبتوا الخلاء ثم قالوا انه لا شيء ولا يخلو الجسم
عنه لا نزاع بينهم وبين الحكماء في الحقيقة ايضا وان كان في اللفظ ايهام لانه اذا لم
يتصور قطر بين شيئين لم يملاه جسم فلا خلاء فكانهم قالوا لو تحرك جسم ولم ينتقل
الى حيث هو جسم آخر ما كان فيه شيء وهو صحيح وقد اعترفوا ان هذا الخلاء لا يتصور
فلا نزاع واما الذين قالوا انه مقدار قائم بنفسه فقد اعترفوا بجوهريته وانه جوهر
يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة وهو مقصود بالاشارة فما معنى ضابط الجسم الا هذا
ولا يعرف الجسم بغيره ولا يفهم منه غيره واما ان الجسم فيه هل هيولى ام لا فذلك
امر آخر يعرف بعد نظر وهو من اصعب مواقع النظر وربما يتمشى وربما لا يتمشى
فذلك بمعزل عن مفهوم الجسم وضابطه الذي عند الكافة من اهل النظر وغيرهم

فالمفهوم من الجسم عندنا ما يسلم في الخلاء لا غير فان كان ههنا لك نزاع نفى
الهيولى والكواكب والافلاك يسلم جسميتها لاجماعهم او لا ان فيما انصال و
انفصال بالفعل بل اما بالتوهم او بغيره والخلاء يتوهم فيه ايضا ولا نزاع في ان
الكواكب جسم وان لم تسميه اثنان جسما بعد ما سلم انه جوهر مقصود بالاشارة
قابل للابعاد الثلثة فلا مشاحة معه بقي النزاع في ان الاجسام هل تتناهى ام لا
فانه وقع تسليم ضابطة الجسمية والخلاء والنزاع انما يكون في المعنى لا في اللفظ
فهي مسئلة تناهي الاجسام او هل يتصور تداخل اجسام ويكون النزاع في تداخل
الاجسام لا في الخلاء او هل يتصور جسم لا هيولى له فهي مسئلة اثبات الهيولى
في الجسم مطلقا او بعض الاجسام كما ثبت في الافلاك وغيرها وقبل الاثبات
علمنا جسميته بمجرد انه جوهر قابل للابعاد مقصود بالاشارة لا غير وسميناه جسما
لهذا فلا نزاع في مسئلة الخلاء مع الذين قالوا انه ليس بشيء ثم قالوا وراء العالم
خلاء ولا مع الذين قالوا الخلاء مقدار كيف كان ولا مع الذين قالوا ليس بشيء
ولا يخلو منه شيء جسم بل عسى ان كان نزاع ولا يكون مع من سلم ان بين الاجسام
فطور ليس فيه شيء ثم اذا كان ما بين متقاربين اكثر مما بين متباعدين ففيه مقدار
واصغر واكبر وليس مقداره بعينه مقدار ما هو اكبر من الاجسام فان له مقدار واصغر
واكبر وليس مقداره بعينه مقدار ما هو اكبر من الاجسام فان له مقدار وسمك واقطار
يزيد مجموعها على سطوح الاجسام نفرض فيها وهو متصل ثم يذكر في الكتب بعد هذا
انه اعم يطابق المقادير المتصلة ولا شيء من كم يطابق المقادير المتصلة بكم منفصل
بل هو كم متصل ثم نقول ههنا ان الكم المتصل لو كان في الطبيعة الاستغناء عن المحل
ما وجد مقدار في مادة ولما وجد فليس يستغني منه شيء وحاصله انه وجد مقدار
لا في محل لكانت جميع المقادير كذا وليست فليس وما قبل الخلاء مقدار بحث تناهيها
لما ذكر في تناهي الابعاد وكل مقدار متناه فله قطع وكل ما له قطع فهو قابل للانفصال
من حيث بعدية لان الطبيعة البعدية متشابهة وكل ما قبل الانفصال فله مادة
تقبل ابعاده وكل ما هو كذا فهو جسم فالخلاء جسم وكانه لا يحتاج اليه فانه بغير مقدار

فليس الخلاء بكم منفصل

وانه

وانه جوهر قائم بنفسه قابل للابعاد مقصود بالاشارة كان حاله حال سائر الاجسام
على ما سبق وحكمنا حكما اوليا بامتناع التداخل في الاجسام كان للجسمية المعقولة
لنا فانا وان لم يكن يثبت الهيولى حكمنا ضرورة بامتناع التداخل للجسمية التي
فهمناها فالامتناع لازم المهية التي عقلناها وهي مخصصة فيما يسمى خلاء ممتنع
التداخل **بحث وتحقيق** وهذا اقوى مما يذكر ان الامتناع ليس لاجل الهيولى
اذ لو كانت متجردة عن الصورة وحصل الملاقاة ما كان طرفا فحصل الملاقات
الكل بالكل فالهيولى بذاتها غير مانعة ولا الصورة فان البعد لو كان كسائر الصور
يحقق امتناع التداخل دون تداخل السواد والبياض والصور وانما لا يتوجه هذا
الاحتجاج كل التوجه لان القسم الثاني هو محل النزاع وهو ان البعد لو كان عريا
عن الصور يحقق امتناع التداخل هذا ان احد البعد وحده وان احد مع الهيولى و
الصورة فنقول القابل المجموع لا الآحاد ونقع ههنا ما وضع على التمثيل بل العرض
حاصل دونه ولنرجع الى الحجة فنقول الجسم اذا حصل في خلاء ان بطل الخلاء وكان
مقداره لزم ان يكون له مادة تعدم بحلولها فيها قوة وجوده وعدمه فهو جسم يخلع مادته
صورته ويلبس اخرى ثم ينفصل عند الانعدام اجزاؤه من اجزاء خلاء متصل به فقبل
الاتصال والانفصال فله هيولى كما قالوا ويخرج عن حيزه وكل ما يخرج عن حيزه انفك
عما كان متصلا به فيلزم ما قلنا من الهيولى والجسم او بقي مع الجسم فتداخل فصار
عشرة اذرع ثم الكل ما زاد على مجموع الجزء فلو كان الخلاء متحققا كان مجموع عشرة اذرع
مع عشرة اذرع مجموعتين باقيتين ليس الا عشرة اذرع ثم الكل ما زاد على مجموع
الجزء فلو كان الخلاء متحققا كان مجموع عشرة اذرع وعشرة اذرع باقيتين ليس
بعشرين ذراعا بل عشرة والتالي باطل فالمقدم باطل ثم البعد بين الجسمين الذي
وقع فيه ثالث ليس الا هذا المحسوس وهو هنا الجسم فلا بعد الا هذا الجسم بينهما ومن
المشهور ان الخلاء لو كان بعدا لزمه شكل لضرورة تناهي الابعاد ثم ذلك الشكل
ان اقتضاه طبيعة المقدارية او هيئة تقتضيها طبيعة المقدارية كيف كانت وجب
ان كان يكون جميع المقادير على شكل واحد هو ذلك الشكل وان كان شكله لسبب

خارج او بهيئة بعيدها فاعل خارج فيكون ممكن اللحوق وممكن اللحوق ممكن التغير فيكون
شكله ممكن التغير فيكون فيه امكان تبدل الاجزاء فلزم فيه جواز الاتصال والانفصال
فيكون جسما وقد فرضه الفارض غير جسم او نقال شكلا اما ان يكون لازما لمحل الخلاء
او لامر حل في الخلاء او لسبب خارج فان كان الاول مقدار في حامل له هو الهيولى
ومجموعهما الجسم او لامر في الخلاء فيكون هو مادة فيها صور وهو مقدار و سبب خارج
فيمكن تبدله ويصح عليه الانفصال والجسمية انتهى وحاصل هذا ان الخلاء لو تحقق لكان
ذا شكل وكل ذي شكل جسم فينتج شرطية ثم يستثنى النقيض ومن المشهور انه
لو كان وراء العالم خلاء ما كان حصول الجسم في جزء منه اولى من حيزه والامور الدائمة
لا مبنى على الاتفاقيات والفاعل المتساوي النسبة الى شيء متشابه لا يخصص بعض اجزاء
شيء دون بعض قالوا ولو كان الخلاء متحققا ما صح فيه سكون ولا حركة ويستثنى نقيض
التالي وبين جهة اللزوم فان الحركة والسكون الطبيعيين انما يكونان بحسب تعين
جزو باقتضاء الطبيعة واذا استوى الحكم فلا يخصص واما القسري فلا يتصور الا بناء
على ما اثبتوا ان لكل جسم ميلا ما وميله الى خلاف القسر ضرورة واذا كانت احياز
الخلاء متشابهة فلا يتصور تعين الميل الطبيعي نحو جهة فلا يتصور حركة قسرية
لامتناع الميل وايضا القسري عارض على الطبيعة فله مبدأ زماني فيجب تقدم الطبيعي
من الحركة والسكون عليه وهو مح وايضا قالوا تصور الخلاء وان امكن الحركة فيه الحركة لما
تصور للحركة انقطاع لما علمت ان الميل لا يبطله الا معاوقة ما يتحرك فيه ولا معاوقة
في الخلاء قالوا ولو صح الخلاء لو تقع فيه الحركة في زمان فبالضرورة تناسب زمان حركة
زمان حركة في ملاء مقاوم واللزوم مناسبتهما في المقاومة واذا لم يتصور الوقوع في
زمان فيتعين وقوعها لا في زمان وهو محال ووقوع الحركة لا في زمان وكان الحجة في قوة
قياس استثنائي كما لو تحقق الخلاء لكان المتحرك فيه اما ان يقع حركته لا في زمان
او يناسب زمانه زمان المقاوم وقسما التالي باطل فالمقدم باطل واما اصحاب الخلاء
فاحتجوا بالحجج قالوا اولا فما حصول الخلاء بالتحليل وان البسائط تعرف بتحليل المركب
كما عرفنا الهيولى والصورة ونحن اذا رفعنا عن الطرف ما بينه ما لزم وجود بعد بين

الطرفه وهذه فاسدة اما من جهة التحليل فغير مستقيم فان التحليل
هو تفصيل الشيء الى اجزائه وافراد آحادها والخلاء ليس جزوا من المركبات وثانيا
ان عرضكم لا يحصل بمجرد الرفع دون توهم وقفة الاطراف على حالها وانما صحت
الخلاء ان لو وقعت الاطراف فوقع ما توهمتم من الابعاد الخالية وذلك الاعيان
ثم سنة الجسم اذا فارق حيزه تتقدم حركته على حركة ما ينقل الى حيزه فيتخلل
بين الحركتين زمان خلو ج تقدم الحركة على الحركة ههنا بالذات لا بالزمان كما
في حركة الاصبع والخاتم س ان حركة المتقدم غير آن حركة المتاخر الذي ينتقل
الى حيزه وبين الآنين زمان هو ما في الخلو ج الحركة لا تقع في الآن كما برهن
والتقدم بالذات س اذا تحرك جسم فحركة الهواء الى حيزه ممكن لان وجوب
حركة الهواء بعد وجوب حركته وانه لولا حركة الجسم ما تحرك جاره المشتغل الى
حيزه فمع وجوب حركة الجسم امكان حركة الهواء ومع امكان حركته امكان لا
حركته ومع امكان لا حركته امكان الخلاء فان امتنع امتنع بسبب خارج ج هذه
الحجة فيها غلط من وجوه بعضها ستعرف فيما بعد حيث نتكلم على الامكان والوجوب
وبعضها هو باعتبار اهمال الوجوه والاعتبارات ايضا فان حركة الهواء وان كان
ممكنا في نفسه فقد صار واجبا لا بمجرد حركة الجاز بل بسبب آخر وهو انه لم يتحرك لزم
منه المحال وهو الخلاء فليس اخذ الحركة الجاز الممكنة بذاتها واجبة بغيرها و
هو اعتبار ضرورة عدم الخلاء اولى من اخذ الخلاء ممكنا لامكان لا كون الحركة فان
الممكن قد يجب بغيره وذلك الغير ههنا ضرورة عدم الخلاء فلا يلزم من امكان
لا كون الممكن امكان عدم علته بل وجوب العلة يجعل الممكن واجبا لا امكان عدم
الممكن يجعل العلة الواجبة ممكنة الارتفاع وضرورة عدم الخلاء قد عرفنا بالحجج المتقدمة
ومن حججهم ان التراب الذي يتلطخ منه قد ون اذا جعل في زق ثم جعل ذلك الزق
في الذي تسعه انتهى ولولا الخلاء ما صح هذا وحله انه اذا كان مملوا من التراب وفرضته كذا
فلا تسعه اكثر مما ملاه اولا لان هذا اما نقص على وضعه ولا ازاد ذلك فاذا فرضته
دون ان يبقى فيما لك خلا فلا يسع لذلك القدر من التراب بعينه في الزق وان

توهمت انه امتلاء حتى يكون فيه الخلاء فليت بسلم لك ان ما فضل عن التراب كان
خلاء بل كان فيه هواء او شئ آخر س الوتد فى الحايط والتراب جوابه اجتماع
التراب وخروج الهواء من المسام س مص القارورة او النفخ فيها جواب
ياتى فى التخلخل والتكاثف س اليس الماء شئ يدفع الهواء فيحصل فى مكانه
ج ليس لذلك القدر من الهواء انفراد لمكان بل الحدود انما يجعلها الماشى فيصير
مكانا له وقبل ذلك لا حدود ولا مكان ولا متمكن مفرد ان س لولا الخلاء لزم من حركة
جسم واحد حركة جميع اجسام العالم ج لا يلزم بل ما يجاوز ذلك الجسم ويضعف الحركة
السارية فى الابعد فالابعد حتى لا يبقى له من شدة الضعف فى جرم آخر بعد اثر واعتبر
بحركة ما تحرك عظيم ودوائر فيه يرمى حصاة وعلى هذا القياس محل او ما هم س سراقات
الماء لولا الخلاء الجاذب للماء او الجاذب له ما احتبس فيه الماء بل نزل ج لو كان الحابس
الخلاء لكان جميع الاوانى الماء اذا انكبت لم ينزل ماؤه التالى باطل فالمقدم مثله بل
السبب فى عدم النزول امتناع الهواء على الدخول لا بسبب امتناع الخلاء ووقوف
الشعوف على الماء والحداب البشرة فى المحجمة والسراقات كلها دالة على عدم الخلاء و
اذ ليس المكان ما سبق والجسم فى المكان لا على سبيل التداخل وملاقاة الاسر فليس
الا على سبيل الاحاطة فالمكان على ما راى امام الباحثين ارسطاطاليس ومن بعده
من حكماء البحث انه السطح الباطن للجرم الحاوى المماس للسطح الظاهر للجرم المحوى وما
ليس فوقه جسم آخر كالمحدد لا مكان له وله حيز اذ عنى بالحيز حيثه وضعته تبعض بما لحب
او تعين بتقدير البعد من جسم معين والمكان ليس علة مطلقة للحركة بل له مدخل ما فى
علة الحركة وله تقدم بالطبع واحوط الطرائق فى الخلاء ما ذكرنا فى تلخيص موضع الخلاف
واخص الناس ضعف فى هذه المسئلة واضعفهم رايا المتطبب الذى يعرف ما فى
البركات لما التزم بان الجسم نفس المقدار لا غير كما هو مذهب بعض الاقدمين ثم اوجب
ان الخلاء مقدار ايضا لا غير وسلم ان التداخل بين الاجسام مستحيل بجسميتها و
جسميتها مقدار والخلاء مقدار ايضا وجوز تداخل الجسم معه وهذا اعجب ما قيل وهذا
انسلاخ من الفطرة الانسانية

المشرع الثالث فى الحركة والزمان فصل

فى

فى مطارحات على الحركة وقد عرفت ان الحركة خروج الشئ من القوة الى الفعل لا
دفعة وقد قدح بعض المتاخرين فيه بانه تعريف الشئ بامر زمانى والزمان لا يعرف
الا بالحركة فيكون دورا وعدل من هذا التعريف الى تعريف آخر وهو ان الموجود
من الحركة كون بين المبداء الذى منه الحركة والمنتهى الذى اليه الحركة بحيث له
فى اى حد يعرض فيه اى فى الوسط لا يكون المتحرك قبله ولا بعده فيه حال وهذا
التوسط هو صورة الحركة وانت تعلم انه لما لم يكن الاقتصار فى تعريف الحركة على
التوسط مطلقا فان التوسط ان عنى به الكون فى الوسط فقد يكون الكون فى الوسط
مع السكون وان عنى به السكون الى الوسط فقد يكون الحركة سكونا عن وسط واحتاج
هذا الشارح ان يورد جميع ما ذكر والذى اجازه فيه من الخلل ما لا بد انه الذى احترز
عنه فان الزمان فقد اخذ فيه هذا التعريف حيث ذكر القبل والبعد ثم اخذ الحركة
فى حد الحركة ثم كرر ما فيه وكذا المتحرك ثم لو حذف قوله لا يكون المتحرك قبله وبعده فيه
فيكون ما يقتصر عليه من اول الكلام وهو قوله الحركة كون بين المبدا الذى منه الحركة و
المنتهى الذى اليه الحركة وان عنى بالمنتهى ما اليه توجه بوجه الطبيعة والارادة بالقصد
الاول فقد يقع بينهما سكون ما اما قسرا واما لعايق اما عن اقتضاء الارادة فيكون بين
المبدا والمنتهى وليس بحركة وان عنى بالمنتهى سكون اى سكون كان فهو تعريف الحركة
بالسكون فليس لقايل ان يقول ان التعريف هو القدر الاول فهو دون المقصد
الثانى لما ذكرنا ثم الحركة الفلكية ليس فيها مبدا ومنتهى بالقوة او العرض ج ان
عنى بالمبدا والمنتهى بالقوة والحركة المستقيمة لها مبدا ومنتهى بالفعل وليس لها
ذلك بالقوة مع انها حركة س ان اراد بالمبدا والمنتهى ما يعم القوة والفعل ليعم الحركتين
ح لفظ واحد بمعنى واحد لا يدل على وجود شئ وعدمه والقوة فيها اعتبار عدم والذى
زيفه تاتى ان يعتذر عنه متعذر وهو ان الوقوع دفعة ليس بزمانى ثم الحصول لا دفعة
يلزمه الزمان لا انه نفس الزمان واخذ لازم الشئ مكانه غلط وقد عرفت ان الحركة
ما بها كمال اول للشئ الذى هو بالقوة فان الساكن كونه فى المكان الآخر بالقوة فاذا تحرك
حصل له كمال اول يوصله الى كمال ثانى وهو الحصول فى المكان الآخر المقصود بالحركة

الحالة الاولى وتشرع فى حالة هى كمال يوصله الى الكمال الثانى وهذا متقارب ويحتاج
الى اضمارات فيه ليتمايز عن حصول نفس مثل لحيوة اجسام او لحصول شغف لقهر عدو
لمن نقصده ذلك وليس نفسه بحركة فان قيل ان حصول السيف كمال ثان والكمال
الاول الحركة اليه يجاب بان الحصول ليس نفس الحركة وان كان يلزمه الحركة كمال دهوم
اول لهذه القوة التى هى قهر العدو هو الكمال المطلوب وليس من شرط الكمال الاول
انه ان لايكون قبله كمال ولايكون له اشياء يوصل اليه ثم الكمال ههنا ليس مفهومه حصول
مايلائم الشئ فان الحركة قد تكون الى مالايلائم المتحرك وقد تكون الى مايلائم المتحرك ايض
ولايكون فى نفسه كمال لها وكل مايفسر به الكمال ههنا فهو اخفى من الحركة فالاكتفاء
بمفهوم الحركة للكافة اولى من مثل هذه التعريفات وان كان يحتاج الى تعريف فالشيخ
الاول ابين من هذه التعريفات ويعرف بانها هيئة لايتصور ثباتها اصلا الا بالحدود ومن
المشهور ان الحركة يتعلق بستة اشياء ما منه الحركة وما اليه الحركة وما فيه الحركة والمحرك والمتحرك
والزمان اما الحركة التى منها الزمان ليس تعلقها بالزمان كتعلق سائر الحركات فان
تعلق تلك الحركة بالزمان ليس على انها تقع فى زمان فيكون للزمان زمان بل على انها
الزمان تابع لها ومعلول لها وتعلق سائر الحركات به من حيث انها تقع فيه وبقدر به
بل ربما يكون من وجه معلول الزمان لا ان الزمان يتبعها ويكون معلولا لها هكذا يتصور
جهة التعلق بالزمان للحركات لا على ما فهم بعض من لم يتحقق وقد علمت ان الحركة لايتصور
الا لمن يكون فيه قوة ما حتى لو كان بالفعل من جميع الوجوه كالمفارقات العقلية لايتصور
عليه الحركة بوجه من الوجوه قالوا والحركة لما كانت هى الكون بين المبدا والمنتهى و
هذا التوسط ذات واحدة متصلة وكان ان المسافة لاتتجزى الى مالايتجزى فكذلك هى الكون
لاتتجزى الى مالايتجزى وكان الحدود للمسافة غير موجودة بالفعل فكذلك النقطة بل بالفعل
والعرض فكذلك هذا لايكون انقسامه الى اكوان فى اجزاء من المسافة انما هو بحسب
فرض وتوهم وهو شئ واحد ولو كان كل كون فى كل جزء له حصول على الاستقلال بالفعل
فكان اجزاؤه بالفعل اكوانا ينقسم الى اكوان لاينقسم وكان آن حصوله غير آن حصول
خروجه فكان بين الآنين سكونا وليس كذا قالوا وهذا التوسط يتبعه حركة بمعنى القطع

والقطع لجزء جزء من المسافة انما يكون بتعين الاجزاء وتعين الاجزاء انما يكون فى الوهم
والحركة بمعنى القطع قطع الاجزاء غير واقعة فى الاعيان بل فى الاوهام واما هذا التوسط
المستمر الذى لايجتمع متقدمه مع متاخره له وقوع فى الاعيان ومن حيث كليته المتصلة
لاحصول له بالفعل فى الاعيان ومن المشهور ان الحركة من حيث الكون بين القوة
المحضة والفعل المحض واقعة فى الاعيان قالوا ولكن لايطابق الزمان بهذا الاعتبار و
من حيث كليتها المتصلة لاحصول له بالفعل بين المبدا والمنتهى لاحصول لها فى الاعيان بل فى
الفعل وبهذا الاعتبار يطابق الزمان اما باعتبار الاول وهو من حيث انها بين القوة
المحض والفعل بيت ماخوذة مع مقدار واتصال ليطابقه الزمان بل انما يطابقه الزمان
من حيث انه يلزمه اتصال او قطع لاتقع فى الاعيان اى ان مفهوم الكون بين القوة
المحضة والفعل المحض ليس ماخوذا فيه مقدار بل يتبع هذا المفهوم مقدار يطابقه
الزمان باعتبار اللازم لاباعتبار مفهومه وبوقوع توسط ما بالفعل وقعوا قول من
زعم ان الحركة امر سيال هو منقض ولاحق فليس المنقضى بموجود واللاحق فليست
الحركة الموجود ثم ان قول القايل انها منقض ولاحق اعتبروا بوجود اذ اللاحق بعد
الوجود والمنقضى زال عنه الوجود وان كان غرضه ان ما يقال له حركة الذى ينقسم الى
منقض ولاحق لاحصول له اصلا حتى ان الجسم الساكن فى حيز يحصل فى حيز آخر دون
الحركة فهو انكار المعطيات ورفع مسائل مثل هذه التوهمات تطلب من قوانين
سياتى من بعد وقسموا الحركة تقسيما جنسيا الى ما فى الاين وهو ظاهر والى ما فى الكم اما
الى مقدار اكبر بزيادة اجزاء كالنمو او دونها كالتخلخل والى مقدار اصغر بنقصان
الاجزاء كالذبول او دونها كالتكاثف والى ما فى الوضع كحركة المحدد فانها ليست
اينية كما ظن قوم اذ المحدد لامحيط لها فلامكان فلا اين لحركته وضعية لانها تبدل نسبة
اجزائه الى ماء وكذا كل متحرك بالاستدارة على مركز نفسه مع تبدل مكان الاجزاء
ثم لاجزوله بالفعل ولو كان التبدل لمكان الاجزاء لكان للاجزاء حصول بالفعل
فى الاعيان والتالى باطل فالمقدم باطل ثم اليس الكل قد تحرك وما خرج الكل عن المكان
فحركته وضعية وقد ياتى جميعا ان يجمع الحركة المكانية والوضعية فى امر وهو انها يجب

تنتسب الى امر خارج عن الجسم ومباينة والى ما فى الكيف كالتسود والابيض والسواد لا
تشتد وان السواد لو كان تشتد يبقى ذاته مع الاشتداد وكلما كان يبقى ذاته معه فكان ينضم
اليه سواد آخر وكلما كان كذا فيجتمع فى محل واحد سوادان غير متمايزين والتالى
باطل فالمقدم مثله هى الحقيقة المحل شد سواده بان يبطل عنه سواد ويحصل فيه سواد
آخر غيره وفى المشهور اوجوان ان يكون السواد التام والناقص يكون اختلافهما نوعيا
فان هذا الاشتداد اما ان يكون فى ذاته او بامر خارج فانه لو كان بامر خارج ما كان الاشتداد
فى نفس السواد بل فى غيره والتالى باطل فالمقدم مثله قالوا فيتعين ان يكون كون السواد
اشد من سواد اختلاف فى ذات السواد وكل اختلاف فى ذات السواد يكون اختلافا
فى بمفهوم خاص يكون سواد اشد من سواد اختلاف بمفهوم خاص وكل اختلاف بمفهوم
خاص اختلاف نوعى فاذا سلك الشئ من السواد الى البياض عند حصول آلات انما يكون
بحصول انواع غير متناهية قالوا وكان الحركة الاخرى ومسافاتها يقبل القسمة
الى غير النهاية وان كانت الاجزاء غير حاصلة بالفعل فكذلك هذه الانواع تمايزها
غير حاصل بالفعل بل السلوك سلوك واحد مستمر هذا ما يقولونه والكلام فيه اختلال
ويذكر فى العلم الكلى ما يزول به محال هذه التوهمات وخرق عادتهم لان تعرضوا
لها فى المقولات انها لا تدخل فيه الحركة اما الجوهر فلانه لا اشتد فيه ولا انقص ولو
تحرك الجوهر فلانه لا اشتد فيه ولا انقص ولو تحرك الجوهر من الجوهرية لكان انتهى
الى لا جوهرية والتالى باطل فان الجوهر لا ينقلب عينه ولا يصير غير جوهر والسلوك
ينتهى الى شئ غير الذى منه الحركة من نفس الجوهرية فيكون الانتهاء الى شئ آخر
غير الجوهرية واذا قيل ان الجوهر يتحرك فليس معناه انها حركة فى ذات الجوهر بل
تبدل ما حاله عليه واذا قيل اشتد شئ كذا وشئ كذا فقبل الاشتداد لا يعنون به
ان ذاته تشتد فانه يبطل الاول بل يعنون به ان المحل زال عنه ضعف وحصل له
امر آخر اشد منه قالوا والمقولات الاربع المذكور انها تقبل الحركة فاما تثبت بوسط
امكان الاشتداد والضعف او الزيد والنقص وما لا يمكن فيه ذلك فلا يتصور فيه
الحركة وبهذا بين ان النفس ليست بمزاج فان المزاج تقبل الاشتداد والضعف والمدرك

واذا كان الحركة

من الانسان

من الانسان ولا يشك فى ان المدرك من الانسان لا يصير شديدا ولا ضعيفا كيف
والشديد لا يبقى عند الضعف فكان يتبدل هوية الانسان عند اقل تغير فى المزاج
وليس كذا وحركة الكم والاين والوضع لا يتصور على النفس فان هذه كلها يستدعى
المقدار والجسمية والجهة وهذا يستحيل فى النفس اما حركة الكيف فيمكن على النفس
بان يشتد شوق لها او حال من احوالها او يتحرك باعتبار تبدل ملكة ناقصة الى الكمال
لا وقعه فالمفارق بالكلية لا يتصور عليه الحركة بوجه قالوا لا يتصور فيهما الحركة فان
الحركة انما يمكن من هيئة يصح عليها ان يكون قارة وان ينفعل لا يتصور عليهما فانك
ولانهما لا يتصور ثباتهما كالحدث من مفهومها ولو كانت الحركة فى امر غير قار الذات
كان بعد الحال الاخر وجاء عنها تركها لها قالوا فالمتحقق ان رجع من اشتد اذا المسخن الى
التبرد دفعة فلا حركة وان ترك التسخن بالكلية فى التسخن قالوا وان بعض اثر القوة
بالتسخن فالفتور فى القوة لا فى التسخن وربما اذا شدد عليهم بانه اذا قيل ان هذا اشتد عليهم
بانه اذا قيل ان هذا اشتد تسخينا من ذلك اعنى فى سن مخلص وقع اثبات الشدة
ثم هذا الشئ الواحد الذى كان اضعف تسخينا اذا شرع فى السلوك من مخالفة الاشد
تسخينا الى موافقته يسيرا يسيرا وكذا فى ساير الحركات ليس يعنى ان يقال انه كان
بسبب القوة فنقول القائل هب انه بسبب القوة ليس من شرط الاشتداد ان يكون
بلا سبب بل لا يتصور ان يكون بغير سبب فى موضع من المواضع ولا يعنى ان يقال
انه يقع دفعة فان الكلام وقع مما اذا توجه المسخن الضعيف الى النسبة بالقوى يسيرا
يسيرا وعسى انهم يحاولون فيه وانا اوصيك ابدا بان القاعدة اذا رايتها وقعت
فى مثل هذا الاضطراب دعها من مسالك التى هى العمد فى راس مالك من العلم
وسقها الى خير الامور الجدلية ولا تلتفت الى قابليها كائنا من كان اذا قلدك
قاعدة مبنية على امور متزلزلة ولا تشتغلها الا لحاوارتها ضاوندريا واما مقولة
المضاف فانها ان كانت عارضة لامر يقبل الاشتداد والنقص قبلت والا فلا
ثم يكون قبولها بالعرض فان الجسم اذا كان انقص مقابلة اذا تحرك الى شدة المقابلة
او المحاذاة انما يكون بحركة مكانية او وضعية فالحركة فى غيرها بالذات ومن قدران

لا يشتد ولا يضعف فالمزاج
ليس المدرك من الانسان

شت عدم الفرق بين النسبة والاضافة وثبت الا الاين دخل في حده نسبة ما ان يكون
لم فيكون حركة الاين والوضع واقعة في مجرد النسبة والاضافات فان الجسم اذا
تحرك من مكان الى مكان ثم يبطل المكان الاول بل نسبته اليه والحركة انما هي باعتبار
تبدل حال للمتحرك وهذا الحال في الحركة الكاينة والوضعية انما هو النسبة والاضافة
وكانا اذا قلنا الحركة في الكيف لا نعني به ان الكيفية تحركت بل محلها فلذلك اذا
قيل الحركة في النسبة لا نعني به ان النسبة تتحرك بل الجسم من نسبة الى نسبة واما الملك
فقالوا استدل فيه لا يقع الا باعتبار حركة مكانية كالتقمص واما متى فقالوا لا تقبل الحركة
والا كان حركة متى في زمان فكان للزمان زمان الى غير النهاية واذا لم تقم على حصر
المقولات برهان او قام برهان على خلاف ما ذكر من العدد بقي مثل هذه المباحث
هدرا وسنذكر بعد هذا امر حركة الكيف والكم انظر كيف اشتغلت الحكمة من النظر في الامور
الروحانية ومعرفة الطرائق الى مشاهدتها وسلم الخلع والعلوم العميقة التي تشهد
بصحتها الامم الفاضلة وعليها كان مدار الحكمة واعتماد الحكماء الى ما نقل مع المتأخرين
من الاقتصار على امور تشبه معقولات والحدود بحيث صارت التي بالحقيقة الحكمة
وكان عليها البيان والشهود انوار الملكوت سعطة لا يعرفها المنسوب الى الحكمة
في هذه الازمنة واني لا علم ما حالي انه اذا نادى المنادي الحق بظهور الحقايق
سيطمس هذه الاقوال المتناقضة الساقطة وان بعث سعي في المواقف الجدلية
في رياضات المتدين وتعود الحكمة الرئيسة فان صاحب الرصد رات الا من اذا
ندر واداو عد حق وتعود الى ما كنا فيه فنقول من جملة ما ذكر ههنا ان الجسم اذا لم توجد صدق م
فيه الحركة وكانت بالقوة ينبغي ان يكون فيه وصف يتميز به عن غيره ولو لم يكن هذا
الوصف بخاصته للجسم لكان ذاته فدام بدوامه وليس كذا فانه يزول عنه عند
الحركة فاذن لقولها عدم حركة فيما من شانه ان يكون له مفهوم غير مفهوم الشيء الذي
هذا صفته وليس هذا العدم كعدم الفرق للانسان فان ذلك ليس مع امكان
الوقوع بخلاف الحركة فحاصله ان السكون ليس نفس الجسم وبالجملة ما فيه الحركة
فان الجسم نحوه قد يكون متحركا وباقيا مع الحركة ولا شيء من بعد السكون متحركا

وباقيا مع الحركة وليس عدما دون امكان فهو عدم مع امكان معروف كون السكون
عدميا هو ان الجسم المتحرك لا يحتاج في تعطله ساكنا الى تعقل امر آخر غير استفاء جسميته
ورفع الحركة عنه وما ذكر بعض الناس في اثبات كونه عدميا من النظر الى حده ثم قال
وحده استفاء الحركة فيما يتصور فيه الحركة مقتصرا عليه لا حاصل له فان نفس محل
النزاع والخصم يقول انه ليس باستفاء فما ذكرناه اصلح من هذا في الاعتبار س
السكون ثبات نسبة الشيء الى مكانه وهو وجودي ج ثبات نسبة الشيء الى مكانه
من توابع السكون وكذا ثبات وضع الشيء فانا اذا قلنا سكن الشيء لم ننظر فيه الى نسبة
مكان او وضع بل الى انصرام حركة ما نصرام عليها فان السكون علته عدم علة الحركة
وليس يحتاج هو الى علة اخرى ولا يلزم من لزوم امر لشيء اتحاد حقيقتهما ثم ان سمى
مسم تلك النسبة نفسها سكونا فله ذلك فيكون علة السكون بهذا المعنى الطبيعة
او غيرها مع عدم علة الحركة وعلة الحركة القاسر او الطبيعة بعد القسر او ارادة ما
او غيرها فيكون السكون اسما مشتركا ولا يكون الخلاف في هذا الا في الاسم وحده
الا انه عند اصطلاح آخر لا يقابل الحركة بالذات وههنا مباحثة يبتني الكلام فيها على
قاعدة وهي ان السرعة والبطوء ليس بتخلل السكنات فنقول انهما لو كانا بتخلل السكنات
لكان يجب سكون البطيء صريحا اكثر من الحركة او ما نتصور التفاوت بين حركتين
اي حركتين كانا باكثر من الضعف مثلا وقسم التالي باطل وجهة اللزوم هو انه لو كان
البطوء بكثرة تخلل السكنات والسرعة بقلتها لكان التفاوت بينهما على حسب كثرة
السكون وزمانه فاذا كان زمان السكون اكثر من ضعف زمان الحركة فكان يحس سكونه
اكثر مما يحس حركته وحركة الشمس اليومية ما كانت تزيد على حركة السهم الا بضعف
او اقل من الضعف بمقدار زمان سكون السهم مع ان تلك الحركة ايضا عندهم
اعني فانهم لا يخلو من السكون وبطلان القسمين ظاهر ونقول لو كان للحركة اجزاء
لا تتجزى لكان اما ان تكون السرعة والبطوء بتخلل السكنات والقسم الاول والتالي
باطل فالمقدم مثله وجهة اللزوم انه لو كانت الحركة ذات اجزاء لا تتجزى فالسريع والبطيء
اذا شرعا معا وتحرك السريع جزءا فاما ان يتحرك البطيء جزءا او اكثر من جزء وهكذا على

الولا لا يمكن ان يكون
اذا تحرك السريع جزوا على م
يتحرك البطيء اقل جزء او هكذا

التوالى لانهما ان كانا كذا كانا متساويين والتالى باطل ولا ان يتحرك البطى اكثر من جزء لانه لو كان كذا لكان البطى اسرع من السريع والتالى بط فبقى ان يكون اقل من الجزء او تخلل السكنات وهذا الطريق من ابطال الجزء الذى لا يتجزا الحركة لا يحتاج ح
الى الرجوع الى ابطال الجوهر الفرد بل البرهان المذكور يبتنى على ان السريع اذا تحرك جزء من الحركة لا من المسافة ثم اذا ابطل ان للحركة جزء الا يتجزا يمكن ان يركب منه برهان على ابطال الجزء الذى لا يتجزا من المسافة فيقال لو صح للمسافة جزء لا يتجزا يصح للحركة جزء لا يتجزا ولا يصح فلا يصح وبيان اللزوم انه اذا كان للمسافة جزء لا يتجزا فالحركة التى يقع فيه لا
يصح ان يكون متجزئة لوقع كل جزء من الحركة المنقسمة من الجزء الا الغير المنقسم من المسافة المفروض فى حيز ما وقع الجزء الآخر وكلما كان كذا انقسمت المسافة وقد فرضت اذا كانت متحركة
غير منقسمة هذا خلف والطريقة الاولى فى اثبات ان الحركة لها غير متجزى انها لو كان لها جزء لا يتجزى لكان للمسافة جزء لا يتجزى ثم استثنى نقيض التالى لنقيض المقدم و اثبات اللزوم بان الحركة اذا كان لها جزء لا يتجزا والمسافة التى هى فيه منقسمة فيقع فى كل جزء منها جزء من الحركة واذا كان كذلك كانت الحركة الغير المتجزئة متجزئة والتالى باطل فتبين تارة ابطال الجوهر الفرد ثم يثبت به امتناع الجزء الغير المتجزى للحركة ويبين تارة ابطال ان ليس للحركة لا يتجزا بطريق لا يبتنى على الجوهر الفرد ثم يثبت به امتناع الجوهر الفرد واصحاب الجزء يرون ان السرعة والبطوء تخلل السكنات ولا يعلمون ان السهم اذا كان فى الهواء والميل مساعد ولا مانع له فى اجزاء الهواء فلا يذهب زمانا ويقف زمانا وكانهم يتوهمون ان الحركة لها ارادة فيتبع تلك الارادة حظا لحاسب صاحب الجزء حتى لا يحل كلامهم ويقول لو وقف السهم فى الهواء فيما نحن فيه ما صح نزوله بعينه الى الارض والتالى باطل فالمقدم باطل وجهة اللزوم انه لو وقف فيما نحن فيه السهم فى الهواء كان وقوعه لبطلان القاسر الموجب للحركة وكلما كان وقوفه لبطلان القاسر الموجب للحركة يكون سكونه طبيعيا حيث هو ينتج لو وقف السهم فى الهواء كان سكونه طبيعيا حيث هو وكل ما سكونه طبيعيا حيث هو فلا يفارق حيث هو القاسر ثم كيف يكون السرعة والبطوء تخلل السكنات وان جسما يقبلا اذا تحرك وفرض

فيه تخلل السكنات فيه اقل فيزيد فى الثقل حتى يزول السكون فاذا اضيف هذا الذى زال عنه السكون الى ما هو اثقل منه يكون فيهما سرعة وبطوء لا يتخلل السكنات فكلما كان اثقل كان تخلل السكنات م
بحث و تحقيق فاذا علمت هذا فاعلم ان قول القائل ان الحركة عدم السكون والسكون نسبة الشئ الى مكان والحركة قطع هذه النسبة بحيث يكون استمرار الحركة باعدام نسبة وقول من يقول ان الحركة ملاقاة سطح بعد ملاقاة سطح اى بطلان ملاقاة سطح اخر بعد بطلان ملاقاة سطح هكذا على الولاء غير صحيح فان الحركة لو كانت عدم سكون واحد وهو الذى يكون بعده الحركة لكانت الحركة نفس انتفاء شئ واحد فهو ع
الحركة امر واجب التجدد ولا شئ من انتفاء شئ واحد امر واجب التجدد فليست الحركة انتفاء شئ واحد والحركة لها مقدار ما ولا شئ من انتفاء شئ واحد له مقدار ما ثم قد برهن على ان ههنا حركات لا يسبقها سكون واحد ولا ينقطع الى سكون واحد فدل على ان الحركة ليست بانتفاء سكون واحد ثم شئ واحد كان مرة واحدة كيف يكون له عدم متجدد يحتاج الى علة مستمرة ونقول ليست ايضا بانتفاء سكون بعد واحد ولا ينقطع الى سكون واحد فدل على ان الحركة ليست بانتفاء سكون واحد ثم شئ واحد كان مرة واحدة كيف يكون له عدم متجدد يحتاج الى علة مستمرة و نقول ليست ايضا بانتفاء سكون بعد انتفاء سكون فانها لو كانت بانتفاء سكون لكان كل سكون انما يبطل بعد حصوله وكل ما كان كذا كانت السرعة و البطوء على مقدار قلة السكون وكثرته وكلما كان كذا كانت الحركة التى سرعتها عشر سرعة اخرى ترى سكونها فى كل حيز اكثر من الحركة وبالى التوالى باطل فالمقدم باطل وفى الجملة لو كانت الحركة بطلان سكنات كما ذكرنا كانت السرعة والبطوء بحسب السكنات ويستثنى نقيض التالى لنقيض المقدم وكذا نقول ان الحركة لو كانت بطلان ملاقاة بعد بطلان ملاقاة فى السطح وكانت الحركة عدمه وكانت السرعة والبطوء بامتداد زمان الملاقاة السطحين فهو السكون فكان على ما ذكرنا كيف و بطلان الملاقاة لا كمية له ولا مقدار فيكون مقدار الحركة مقدار الملاقاة فيكون السرعة والبطوء بامتداد زمان سكون او بطلان شئ لا بعد راسا لا م كيف يكون نفس

بطلان ملاقاة السطوح موصلا الى ملاقاة سطح آخر وكيف يوصف بانه مستدير ومستقيم **س** اذا كانت السطوح مستقيمة اى التى يكون تلك الحركة بطلان ملاقاتها فبعد الحركة مستقيمة **ج** بطلان الملاقاة نفسه ليس عبورا على سطوح مستقيمة ولا مستديرة وكلما كان كذا فلا يوصف بالاستقامة والاستدارة والامتداد بوجه فبطلان الملاقاة لا يوصف بالاستقامة والاستدارة بوجه والحركة توصف بالاستقامة والاستدارة بوجه فبطلان الملاقاة ليس نفس الحركة بل الحركة يلزمها ملاقاة بعد ملاقاة وكما ان الاجزاء ليست بالفعل فاعداد الملاقاة ليست بالفعل ويعلم ما ذكر فى الحركة من انها ليست بالفعل ويعلم ما ذكر فى الحركة من انها ليست عبارة عن بطلان اعداد الملاقاة انها ليست عبارة عن تبدل حال بعدم هيئة وحصول اخرى فانهما دفعيتان والحركة لا تتركب من دفعيات **فصل** ومن المشهور ان الحركة قد تختلف بالنوع كاختلاف الحركة المستقيمة والمستديرة فان ما امتاز به احدهما عن الاخرى ارفع لا نتصور بقاء الحركة باقتران الآخر بل الحركة المستقيمة او بطلت استقامتها بطلت ذاتها ولا يبقى تلك الحركة لتقرن بها الاستدارة بل اذا حصل الاستدارة فى الحركة فتحدث حركة اخرى حينئذ مستديرة لا تلك الحركة وقد علمت ان هذا لا يكون سبيل المقسمات التى هى غير الفصول فالمستقيمة والمستديرة مختلفان بالنوع قالوا وكما ان السواد يقع فيه التمييز بحسب الموضوع والزمان و باختلاف انواع الموضوعات لا تختلف حقيقته فان اضافة الموضوع عرضى للاعراض فالسواد فى الانسان والفرس مع اختلاف النوع وفى الانسان والحجر مع اختلاف الجنس من نوع واحد واضافة الموضوعات عرض ليس بفصل ولا داخل فى حقيقة كل واحد فكذلك الحركة لا يلزم اختلاف انواعها باختلاف الموضوعات وامتياز الحركة عن الحركة بالعدد بالزمان والمتحرك على ما قالوا **مباحثه** وكان هذا ليس بضابط تام مع استطلع عليه من الخلل تمهيد قضايا قد تقدمت فيما بعد فان زمان حركة واحدة قد يقع فيه حركتان تقع بينهما سكون مثلا فزمان هاتين الحركتين واحد وهو بعينه الصالح لان يكون زمان حركة واحدة فاذا كان الزمان واحدا متصلا

فامتياز

فامتياز الحركتين اما باختلاف الموضوع او بوجود فاصل من السكون وان اختلفت حركتان بصفة فمن شرط وحدة الحركة الاتحاد فى تلك الصفة والذى ذكر اتحاد الصفة شرطا فى اتحاد الحركة يرى ان حركة اذا كانت سريعة ثم تصير بطيئة لا يكون واحدة بالذات وكيف يكون واحدة والبطء غير السرعة وكيف لا تغاير الموصوف بالسرعة الموصوف بالبطء فمن المميز بين الحركات صفات الحركات وان كان يلزم على الطريقة المشهورة بين سرعة حركة وبطئها زمان سكون فيكون الامتياز بتخلل السكون وبالصفتين ايضا وقد علل بعض اهل العلم اختلاف الحركة المستقيمة والمستديرة بالنوع لما ذكرنا ثم قال ان السرعة والبطء ليستا بمختلفتين بالنوع لانهما يعرضان لجميع اصناف الحركة وهذا التعليل ضعيف فان الحركة السريعة اذا رفع عنها السرعة لا يمكن تقدير بقائها منسلخا عنها السرعة حاصلا فيها البطء وهو بعينه كما ذكرنا فى الخط المستقيم والمستدير ة ويعللون آخر فيقولون السرعة والبطء مختلفا بالشدة والضعف ولا كذلك الفصل وهذا التعليل ضعيف للمذكور ولان الاستقامة والاستدارة اللتين باحدهما كيفية فى كمية قد تقبل الاشد والاضعف فيقال هذا اشد استقامة وهذا اشد استدارة والذى ذكر فى دفع هذا تحكم محض فانا قد ابطلنا الدائرة الحقيقية واعترف بانها كيفيات فى كميات ثم جعل الاستقامة والاستدارة فصلا للخط المستقيم والمستدير ثم قد ذكر ان شيئا واحدا لا يقع تحت مقولتين بالذات ثم جعل فصل [illegible] امر من الكيفية وجنسه من الكمية ثم اوجب ان السواد فيه الشدة والضعف ثم السواد الضعيف يمتاز عن السواد الشديد بفصل كما هو مذهبه فيكون السواد جنسا والسواد قابل للشدة والضعف فيكون بعض الجنس قابلا للشدة والضعف وكان مذهبه ان الجنس والفصل لا يقبلان الشدة والضعف وعلى هذا ينبغى ان السرعة والبطء ليستا بفصلين وقد اعترف فى بعض المواضع بان السرعة شدة للحركة ومن قواعده ان الشدة توجب اختلاف النوع والحال فى الكل متشابه وان هذه الابحاث كلها ضايعة واذا كانت السرعة والبطء

فصليتين فلايكون عرضين فى الحركة ولنرجع الى ايراد القواعد ونقولون لا المكان
اختلاف انواع الحركات باختلاف مقوماتها فتكون اختلاف انواعها متعلقا
بما منه واليه وفيه الحركة فالصاعدة والهابطة اختلف فيهما ما منه واليه الحركة و
كذلك الحركة من السواد الى البياض ومن البياض الى السواد قالوا واذا لم يختلف
ما منه واليه الحركة ويختلف ما فيه الحركة كجسم متحرك من مبدا الى منتهى بالاستقامة
واخرى على الاستدارة يختلف النوع قالوا وكما ان السواد والبياض مختلفان بالنوع
فكذلك الحركة فيهما وكما ان الاستقامة والاستدارة مختلفان لما ذكر فى الخط
المستقيم والمستدير فكذلك الحركتان ويعنون بقولهم ما فيه الحركة المقولة التى
فيها الحركة او نوعان من المقولة التى فيه الحركة لا المسافة والمتحرك والحركتان المختلفان
بالجنس كالحركة فى الكيف والكم وقد قال الذين اوجبوا ان الحركة لا ذات لها
وقد سبق القول عليهم ووحدة حركة جسم انما هى بالاتصال الحركة المستمر و
اتصال الحركة كاتصال المسافة **فصل** فى تضاد الحركات وقد علمت ان
الضدين هما الذاتان المتعاقبان على موضوع واحد لا تتصور اجتماعهما فيه وبينهما
غاية الخلاف قالوا تضاد الحركات ليس باعتبار تضاد المتحركين فان الضدين
كالماء والنار يعرض لهما حركة الى فوق وليس حركتاهما مختلفتين بالنوع بل هما
متفقتان فيه فلا تضاد فيهما مع ان المتحركين متضادان وليس للزمان فان الزمان
واحد متشابه لا تضاد فيه وقد يختلف فى الزمان حركتان متعددتان مع وحدة
النوع كجسم تحرك فى مسافة واحدة من مبداء واحد مرة بعد اخرى فوجد الاختلاف
فى الزمان مع عدم التضاد ولا باعتبار اختلاف ما يقع فيه الحركة اما من المقولات
فان الحركة الاينية فى جسم لا تنافيه حركة كمية او كيفية فيصح ان يكون النامى متحركا
مع النمو ومع تبدل كيف او معهما جميعا فلا تضاد واما انواعها فقالوا ان
الطرق من السواد الى البياض مع قطع النظر عن المبداء والمنتهى هو الطريق
من البياض الى السواد وقد يقع المتضادان فى مسافة واحدة وليس التضاد لاجل
المحرك فان محركا واحدا قد تحرك شيئا واحدا بحركتين متضادتين ولا بسبب القسر

والطبع

والطبع فان جسما واحدا قد يتحرك قسرا وطبعا الى جهة واحدة ولا تضاد ولا
بسبب ما اليه الحركة وحده فان الحركة من السواد الى البياض ومن الشفيف
الى البياض لا تتضادان ثم قد ناخذ من مبدا واحد غير ضدين وتنتهى الى منتهى
واحد غير ضدين فتعين الا يكون بسبب ما منه واليه جميعا **بحث وتحقيق**
ومن اول التقسيم فيه تسامح فاما ما يقال ليس تضاد الحركتين باعتبار تضاد المتحركين
فان الحار والبارد كذا ليس كما يجب فان التضاد بين الحار والبارد بالعرض لا بالحقيقة
اذ ليس الحار والبارد نفسهما متعاقبان على موضوع بل يكفى ان يقال المتحرك لا يتصور
ان يكون جوهرا بحيث يقع الحركة فى ذاته والجوهر لا تضاد فيه والسواد نفسه لا
يتحرك ولا الكمية بل الجسمية يتحرك من كمية الى اخرى ومن كيفية او وضع او اين
الى آخر ومن شرط الضدين على الاصطلاح المذكور التعاقب على موضوع واحد
ولا كذلك المتحركين ثم قولهم ان كما تقع حركة غير الضدين مع الاختلاف فيه وكما
تقع حركة الضدين مع الاتفاق فيه كان ينبغى ان يذكر قبله حركات متضادة وحقق
فيه التضاد وحركات ليس فيهما تضاد وحقق فانه ان عرف التضادان والغير
المتضادين ما احتاج الى هذا لتبيين والمضر ربما اخذ ما نعتقده هو مضادا
غير مضاد وما نعتقده غير مضاد مضادا وصاحب هذا الكلام يريد ان يثبت ان
اى الحركات تضاد بعضها بعضا للتحقيق ان اى مستقيمة يصلح ضدا للاخرى وان
المستديرة لا يصلح ضد المستديرة والمستقيمة فعوده فى كل موضع الى ان شئ كذا ان
اختلف فيه غير ضدين وربما كيت وكيت وشئ كذا اتفق فيه ضدان وربما كذا او كذا
لا يخلو من نوع مصادرة ولنرجع الى تتمة الكلام المشهور قالوا فالحركات المتضادة
هى التى يتقابل اطرافها اما بتضاد حقيقى فى ذاتها كالسواد والبياض واما لا بتقابل
حقيقى فى ذواتها بل بالقياس الحركة كما يعرض لاحد الطرفين ان يكون مبدا الحركة
وللآخر ان يكون منتهى لها وبين المبدا والمنتهى تقابل وليس تقابل المتضايفين
فان المتضايفين لا تتصور ان يعقل احدهما الا مع الآخر وليس المبداء والمنتهى كذا
فقد يتاتى ان يتصور مبداء حركة من دون ان يتصور معه انتهاء او نقيض له انتهاء

وليس اذا كان الكون مبداء منتهى لا تضاد بها الطرفان بجوهرهما وجب ان لا يكون
تضاد المتعلق بالطرفين كالحركة بها بالذات ايضا بل بالعرض فان الحار والبارد
متضادان لا بذاتيهما بل بسبب الحرارة والبرودة والحرارة والبرودة متضادان
بذاتيهما فالمبداية بطرفي المسافة عرضية والحركة لا تتعلق بطرف المسافة من حيث
هو طرف بل من حيث هو مبدا او منتهى فالسواد ذات الحركة مضمن التقدم و
التاخر ولا يتحقق الا المبداء ومنتهى والاطراف من حيث هي مبداء ومنتهى مقابلة
وهي متقدمة للحركة واحتج بعضهم على ان الحركة المستديرة والمستقيمة ليستا بمتضادتين
بان قال لو كانتا متضادتين كان التضاد باعتبار الاستقامة والاستدارة
والاستقامة والاستدارة ليستا مما يتعاقبان على موضوع واحد بل كل واحد منهما منفرد
بموضوع **بحث وتذكرة** وهذا الوجه لا يخلو من وهن بين فان الاستقامة و
الاستدارة قد اخذهما فصلين على ما اشرنا اليه من قبل وموضوع فصل الحركة او
فصل الخط لا يكون نفس الخط ولا نفس الحركة فان الموضوع الذي نذكر في الفصل
انما هو بالعرض وهو المحل المستغني عن الحال لا ما يقال مع المحمول فاذا وضعت الاستدارة
والاستقامة فصلين للحركة فلا يكون محلها وموضوعها الجنس اذ لا يصح ان يكون
الفصل عرضا حالا في الجنس بل يكون النوع الذي جنسه الحركة وفصله الاستدارة
كما اعترف به موضوعه الجسم الذي هو فيه وقد نص على ذلك الموضوع الذي جنسه
الحركة وفصله الاستقامة فكم من جسم يمكن عليه حركة مستقيمة ومستديرة فبطل
هذا التعليل من انه لو كان بين المستقيمة والمستديرة تضاد لكان بسبب الاستقامة
والاستدارة وهما يتعاقبان على موضوع واحد ولنرجع الى القواعد وذكروا احتجاجا اخرى
قالوا لو كانت المستديرة تضاد غير المستدير لسبب الطرف ويمكن ان يكون الخط
المستقيم الواحد وتر القسي غير متناهية بالقوة اعني القسي الغير المتناهية فكان
لشيء واحد اضداد غير متناهية بالقوة وهو محال وقد قيل ان ضد الواحد واحد
وهو ما يكون في غاية البعد عنه فالسواد والمستديرة لا تضاد المستديرة انها لا تختلف
في النهايات وقد علم من حال المستديرة ان النقطة التي تعرض انها المبدا ان يكون و

هي المنتهى وقد سبق انه من ضرورة تضاد الحركات اختلاف المبدا و
المنتهى فضد كل حركة ما يبتدي من منتهاها وينتهي بمبدائها على الاستقامة كيف
كانت **بحث ومقاومة** قد علمت ما سبق في المنطق ان دعوى اختلاف
الانواع في الاعراض بناء على الامر الذي به الخصوص اذا ارتفع يرتفع به
الامر الذي يصح عليه العموم بحيث لا يصح ان يعرف بغيره كما قيل ان الاستدارة
لو ارتفعت من الخط لفسد الخط وبطل جوهره فلا يمكن تقاومه مع الاستقامة
بحيث يكون هذا ايضا بطاليس تصحيح فانه يلزم منه ان لا يكون لنوع واحد من الاعراض
شخصان فان السواد المتخصص بمحل لو رفع عنه التخصص بذلك المحل بطل جوهره
ولا بد وان يكون بين السوادين تميز من نسبة الى محل او نحوه وكذا بين كل اثنين مع
نوع واحد من جملة الاعراض ولو رفعت تلك النسبة بطل ذلك العرض فيجب
ان يكون بسبب الموضوعات انفس واختصاصات الاعراض بها فصول س
ايضا فالموضوعات عرضي للاعراض كالسواد والبياض ولا شيء من العرضيات
بفصل فليس اضافة الموضوع بفصل ج يقول قايل ان الاستقامة والاستدارة
عرضيان للخط ولا شيء من عرضيات الخط بفصل له فلا شيء من الاستقامة
او الاستدارة بفصل س الاستدارة يرتفع برفعها الخصص بها من الخطوط
وكل ما كان كذا فهو فصل الخطوط ج بسبب الموضوعات يرتفع بارتفاعها
ما يخصص بها وكل ما هو كذا فهو فصل لها والتحقيق ان الفصل ليس بذاتي للجنس
فان الحق ليس بذاتي للحيوان بل للانسان فقد يمكن ان يقال نسبته الى المحل عرضي
للسواد فليس فصلا مقسما للسواد فنقول القابل الاستقامة للخط عرضي للخط
فليس فصلا مقسما للخط بل الفصول المقسمة للاجناس كلها عرضيات والاستدارة لا
للرفع بالرفع في النسبة الى المحل موجود وان قلت ان الاستدارة ذاتية للخط المستدير
مجموعه من حيث هو كذا فكذا نسبة السواد ذاتية للسواد المنسوب الى الانسان من
حيث هو كذا فكذا نسبة السواد ذاتية للسواد المنسوب الى الانسان من حيث هو كذا
ويلزم ان يكون كل دايرة صغيرة وكبيرة نوع آخر وكل خط طويل وقصير نوع آخر

فان الطول لو ارتفع عنه ما تخصص به من الزيادة بطل ذاته وكذا الدايرة الصغيرة
والكبيرة والعجب انه احيانا نقول الامتداد الجرمي طبيعة واحدة تختلف الخارجات
عنه دون الفصول ثم يزعم ان الصورة الجرمية يرتفع اذا ارتفع المقدار وفيه نظر
الفصل عنده بهذا وقد سبق لك ان الضابط الاختلاف الانواع ليس مثل هذه
الاشياء بل اختلاف جواب ما هو امر يعرف بالفطرة او بضوابط مشتركة في العرف
في المفهومات المشتركة مثل هذه الاشياء والتحقيق البالغ لا يوجد الا في حكمة الاشراق
ولنرجع الى البحث الذي يليق بهذا الموضع ونحصل معقول اما ما ذكر في الاختلافات
بين المبداء والمنتهى سيما عند عدم الاختلاف في الصعود والنزول فقد نقول قائل
اذا قلنا التضاد بين حركتين بان يكون مبدا احدهما منتهى الآخر وكذا المنتهى لا نعني
مبدا الحركة اي طرف الحركة فان مبداء حركة اي طرفها لا يكون لغيرها ثم الطرف الزماني
المتعلق بنفس الحركة لا يتصور ان يكون مبدا الحركة هذا منتهى ذلك منتهى هذا
ففي الزمان يجوز ان يكون مبداء حركة متاخرة منتهى حركة متقدمة ولكن لا يمكن ان
يصير مبداء حركة متقدمة منتهى حركة متاخرة فليس المبداء والمنتهى الا في المسافة
في الحركة الا انه بطرف المسافة لا يختلف به انواع الحركات المستقيمة لوجوه
منها ان جواب ما هو لا يختلف بها وثانيا ان طرف المسافة ليس تداخل في
حقيقة الحركة سيما المنتهى فان الحركة تفعل دون المنتهى ويتحقق دون المنتهى
والمنتهى لا يتحقق الا ببطلان الحركة ولا شيء مما لا يحصل الا ببطلان الحركة بجزء للحركة
فليس المنتهى جزء الحركة وانه جزء الحقيقة لا يوجد الشيء ولا جزء من اجزائه الكمية
المنتخبة لا موجودة ومعلوم ان المنتهى لا يوجد مع الحركة فوجدت الحركة في
الدوام الذي لها وليس معها المنتهى ولا المبداء ايضا ولا يتصور تحقق الشيء بحال
ما معارفا لما هو جزء الحركة ثم العجب انه نقول التناهي غير داخل في حقيقة الجسم معللا
بانه تعقل قوم الجسم وشكوا في النهاية فكذلك يتاتى ان تعقل حركة وشك في
نهايتها فالنهاية ليست بجزء للحركة ثم المسافة اطرافها كيف يصير فصولا للحركة
حتى تختلف بها انواع الحركة فان من شرط التضاد اختلاف النوع ثم طرف المسافة

مقدارا ما يوجد خطا او سطحا او ما شئت من المقادير الجسمية فكيف يصير
فصولا للحركة او مقومات وهلا جعل النسبة الى المسافة من مقومات الوجود
من جملة الوضعيات كما جعل النسبة الى المحل عرضيا للسواد والبياض ومن تفكر
قليلا في هذه الاشياء وجد في الكلام اختلافا كثيرا لهم والحق ان هذه كلها ابحاث ضايعة
والقدر المهم لطالب الحقيقة في الامور الطبيعية من باب الحركة الاعتراف بوجود
الحركة كانها مختلفة وصالحة لاقتضاء امور مختلفة وانها يلحقها من الاختلاف ما لا يصح
ان يحصل في حال واحد في محل واحد وان من الحركات قسرية وطبيعية وارادية
ولا باس بان تحقق ان السكون عدمي فان معرفته تنفع نفعا ما واما ان يثبت
بين السواد والبياض انواعا غير متناهية شيئا منها بعد شيء محصورة بين حاصرين
وتعددها انها بالقوة فنقول القايل احصل العبور على كل نوع من الانواع الغير
المتناهية او بعض الانواع المتناهي عدده اوليس ولا على شيء منها فان لم يبق
العبور على شيء منها فما حصل من الانواع شيء اصلا والشدة كانت بحصول الانواع
والاشدة وان لم يات على الكل الغير المتناهي بل على البعض المتناهي بالفعل و
الشدة بحسب هذا البعض وهو متناه والانقسام في هذا السلوك الى هذه الانواع
وهي متناهية فانقسمت الحركة الى اجزاء محصورة معدودة متناهية وقيل انها قابلة
للقسمة الغير المتناهية ثم لا اولوية لتخصيص بعض بالوقوع وبعض باللاوقوع بعد
ان الجميع في الوسط السلوكي وان لم يقع شيء من الانواع بالفعل اصلا فما وقع
عليه العبور وليس هذا كما عند اتفاق النوع في الحركات الاخرى فان النوع وان
كان واحدا جاز ان يكون اجزاء كمية بالقوة وامتياز الاجزاء فيه بالقوة واما الانواع
لا يتصور ان لا يتمايز بالفعل ان عبر عليها الوقوع ولا يمكن ان يمتاز نوع عن نوع
بالفعل فان لم يقع شيء من هذه الانواع اصلا فلا عبور عليها وان وقعت فيحصل
انواع منفصلة بعضها عن بعض بفصول حقيقية بالفعل فيكون ما لا يتناهى محصورا
بين حاصرين وهو محال فمثل هذا هو شان وقعوا فيها لتضييع طرائق الحكماء المتقدمين
من السلوك وعلوم مشاهدة انوار الملكوت واسرار الخلع والتجرد ودوام الانصباب

الی مطالعة جلال الحق فلما ترکوا اسلط علیهم هذه الهوسات اما ترانا کیف تقسی القلب
وتضیع الوقت وتشوش الفکرة ولیس فیها طایل بجوز النظر لتشحید الطبع فی
اوایل امر السالک لیرتقی الی اهلیة العلوم الحقیقیة اما الاقتصار علیها فهو جهل و
خسارة وان لم تصدقنی فتفکر فی رموز الاقدمین وتامل کتب افلاطون وهرمس
لیعلم ان لهم علوما اشرف من مقوله والملک **فصل** واعلم ان الحرکة تنقسم الی ما
یقتضیها قوة للجسم او امر خارج عن الجسم وقواه فالذی یقتضیها امر خارج عن الجسم و
قواه هی القسریة ثم التی یقتضیها قوة للجسم اما ان یشترط بادراک وارادة اولا یشترط
بها فان اشترط فهی ارادیة وان لم یشترط فیسمیها طبیعیة مطلقة ثم الطبیعیة المطلقة
لا یخ اما ان تقتضیها القوة علی وتیرة واحدة او علی وتایرة مختلفة فان کان الاقتضا
علی وتیرة واحدة کحرکة الحجر الی اسفل فانها علی وتیرة واحدة ابدا وتخص هذه
فی الکتب بالطبیعیة وربما تیاتی یسمی طبیعیة تسخیریه وان اقتضاها القوة بحیث
تصح علی وتایر مختلفة کحرکة النبات فی النمو وحرکات فی الصعدی ونحوها فان هذه
لیست بارادیة ولا قسریة ولا طبیعیة کما ذکروا انها یکون علی وتیرة واحدة فان
حرکات نموا النامی لیست فی صوب واحد بل فی الاقطار المختلفة ولا علی وتیرة
واحدة فی النبات والحیوان والناطق وغیر الناطق ثم حرکة الحدید الی المقناطیس
ان کان باحداث میل قسری فی الحدید یکون من القسریات وان کان لشوق
طبعی لمناسبة فهذا القسم الاخیر ینقسم الی طبیعیة باعتبار الاشتراط بنیة وصفیة
لجسم مناسب نسبة طبیعیة وفی الجملة ثلثة اقسام الطبیعیة علی ما یقتضی اقتضاء
غیر مختلف اصلا والی طبیعیة بحسب حضور جسم مناسب والی طبیعیة نفسانیة
فهذا حصر الحرکة من جهة مبادیها وربما یذکر فی الکتب ان ما یقتضیها قوة للجسم
اما ان یکون علی وتیرة واحد وهی التسخیریة واما ان یکون علی وتایر مختلفة وهی الارا
ثم یعم الارادیة الفلکیة وغیرها مع ان الفلکیة علی وتیرة واحدة الا ان قولهم علی وتیرة
واحدة مؤول بانها لا یصح البتة بوجه ما الا علی وتیرة واحدة واما الافلاک فانها یصح
حرکاتها علی وتایر مختلفة ولو کانت ارادتها ما تختلف لکنها الحرکة المستدیرة علی

احوال مختلفة فلیس کون حرکاتها علی نمط واحد لاجل عدم القدرة او عدم
الامکان لذاتها بل الامر خارج والحرکة تنقسم ایضا الی ما یکون بالذات والی ما
یکون بالعرض اما بالذات فیکون الشیء قابلا لها بذاته وان کان المقتضی من
خارج اما الطبیعیة فکحرکة الجسم الی اسفل واما الارادیة فکحرکة الحیوان من مکان
الی مکان واما القسریة فکحرکة المدرة الی فوق ولا ینبغی ان یظن کما ظن القاصرون
ان القسریة هی بالعرض للمقسور فان فاعلها وان کان من خارج قبلها الجسم بذاته
لا بتوسط قابل اخر واما بالعرض کحرکة السواد الذی فی الجسم بحرکة الجسم ای
جسم کان مما تحرک قسرا وطبعا او ارادة فکون الجسم بالذات قابلا لتلک الحرکة
کیف کانت وهیاته قابلة لها بالعرض وقد تتحرک المقتضی لحرکة شیء بالذات
بالعرض فان حرکة الشیء الی اسفل انما هی باعتبار صورته النوعیة فالصورة
هی المقتضیة والقابلة هی المادة اذ لا یفعل الشیء شیئا ویقبله باعتبار واحد
ثم الصورة تتحرک بالعرض وتحرک بالذات وفی القسریة قد یتاتی کذا من وجه ما
کمجری السفینة فان له فی القسر مدخلا ویتحرک بحرکة السفینة بالعرض وفی
الارادیة قد یکون کذا ای تتحرک مقتضی الحرکة بالذات وفی قابل الحرکة
بالذات حرکة بالعرض اما فی سایر الحیوانات علی القاعدة المشهورة من
انطباع نفوسها وتتحرک بالعرض واما فی الانسان فالقوة الحرکة علی انها
المباشرة فانها جرمانیة منطبعة کما علمت من المشهور فتحرک وتتحرک بالعرض
والحرکة فی الکم کالتخلخل والتکاثف قد یکون بالقسر اذا اقتضاه کیفیة غریبة
من نوع الشیء وقد یکون بالطبع کما یقتضیه قوة الشیء الطبیعیة ابتداء
وعودا بعد قسر وفی النمو والذبول قد یقع مثل هذا فیکون قسرا وطبعا
انما بحسب القسم المذکور من الاقسام التی ذکرناها والا فهو قسرا وطبعا ما
وفی الکیف ایضا قد یکون قسرا کحرکة الماء من البرودة الی الحرارة بسبب
شیء ما مسخن وقد یکون طبیعیا کالعود الی الحالة الطبیعیة علی ان لنا تفحصات
فی الحرکة الکمیة والکیفیة **فصل** الحرکة لا تقتضیها مجرد الجسمیة والا

لدامت بدوام الجسمية وما صح وجود جسم ساكن والتالي باطل وايضا الجسميات
متساوية في الحقيقة فلو كانت علة للحركة لتشابهت الحركات والتالي باطل و
ايضا الشيء الثابت يقتضي امرا ثابتا ولا يقتضي الغير الثابت فان العلة اذا كانت
متشابهة الحال والمعلول واجب بها فيجب ان يكون متشابه الحال والجسم من حيث
هو ثابت ولا شيء من مقتضي الحركة الغير الثابتة بثابت فلا شيء من الجسم من حيث
هو جسم بمقتض للحركة الغير الثابتة وايضا من حيث هو جسم متشابه الاحوال
ولا شيء مما يقتضي الحركة بمتشابه الاحوال فانه يعطيها ويقتضيها شيئا فشيئا وليس
الجسم من حيث هو جسم ما يقتضي الحركة ولو اقتضى الجسم الجزء الاول من
الحركة لذاته لدام بدوام علته فما وجد الجزء الآخر وحاصله لو كان مقتضى الحركة
الجسمية وكانت الحركة حركة والتالي باطل ولو كانت الجسمية من حيث هو جسمية
علة للحركة لما اختلفت الحركة بالسرعة والبطء والتالي باطل او كانت حركة الخفيف
كحركة الثقيل والتالي باطل او كانت غير مختلفة بالاستقامة والاستدارة
ومن المركز والى المركز وعلى المركز والتوالي كلها باطلة فصل وما ذكر
من الحجج ان الجسم لو كان مقتضيا للحركة بذاته لكان فرض السكون في جزء منه
لا يوجب امتناع الحركة في جزء آخر والتالي باطل فالمقدم باطل ووجه اللزوم
ان مقتضى الشيء لا يختلف في اجزائه المتشابهة كما ان المادة اذا اقتضت البرودة
لا يمنع حرارة جزء ان يكون الجزء الآخر باردا وهذه اقناعية فان الخصم ربما
يقول الجزء ليس بموجود بالفعل فاذا احدث بالفعل صح هذا وانما يصح في
فرض حركة البعض وسكون البعض عند التجزي وتوهم الاختلاف بالحركة و
السكون عند توهم التجزي فالوقوع بازاء الوقوع والتوهم بازاء التوهم وعند
توهم التجزي لا يكون مانع عما ذكرت ومن الشرائط ما لا يتوهم الشيء دونها فانا
لا يمكننا توهم حركة آنية الا في جسم او توهم مقدار في غير جسم او توهم سطح
مجرد ليس في جسم وربما يقول القائل يصح على الجزء الآخر ولكنه يمنعه الاتصال
بالساكن ومن الحجج بان الحركة لو اقتضاها نفس الجسم كان الجسم فاعلا قابلا

ولا يصح ان يكون الشيء فاعلا قابلا وربما يقول الخصم الجسم عندك مركب
من الهيولى والصورة ليس بامر بسيط فلم لا يجوز ان يفعل بالصورة الجرمية
وينفعل باعتبار الهيولى وهذه الحجة انما تنفع لمن يكون الجسم عنده غير مركب
من حيث هو جسم والطبيعة ايضا لا يجوز ان تكون علة للحركة مطلقا فان
الشيء الثابت لا يقتضي الغير الثابت ثم الجسم اذا كان معه جميع ما يلايمه
لا يتحرك اصلا فان الحركة هو انما هو بطلب ملايم وما ليس سوى بالنسبة اليها
وجوده وعدمه فاذا كان معها جميع ما يلايم فلا يتحرك واما حركة الجسم الى مكانه
الطبيعي فانما يكون بعد الخروج عن المكان الملايم فليست حركة طبيعية مطلقا
بل مبنية على القسرية فالحركة الطبيعية اذا ذكرت في الكتب لا يعنون بها ان
الطبيعة على تجردها اقتضتها بل ان الطبيعة المفارقة لما يلايمها اقتضت س
الطبيعة ثابتة والحركة غير ثابتة ومنعتم هذا الاقتضاء ج فقد ذكرنا ان الطبيعة
وحدها ليست مقتضية للحركة بل الطبيعة مع الحالة الغير الملايمة ثم الحالة الغير
والملايمة يشترك فيها الوصول الى الاينات التي يصل اليها المتحرك على سبيل
القطع والتجدد ما يفصلها في الوهم وان كانت المسافة في الاعيان موصولة
فعلة الحركة جزء ثابت هو الطبيعة وآخر غير ثابت وهو الوصول الى حيثيات
وانيات غير ملايمة على سبيل التبدل والتجدد حتى يصل الجسم الى مكانه الطبيعي
وليسوا يوجبون القطع والاينات متفرقة متعينة في الاعيان بل امر يفصله الوهم
في الملاحظة فوجب اتصال الحركة الطبيعية حتى ان الامور النفسانية لا تقتضي
حركة غير ثابتة ثم لو اقتضت النفس الحركة لدامت الحركة بدوام النفس و
التالي باطل فالمقدم باطل بل انما تقتضيها باعتبار ارادات ودواع متجددة
وكذا القوى يقتضي بحسب توجه الى كمال والحركة تقتضيها تلك القوى مع الوصول
الى حدود هي في طريق الكمال ليست هي المقصد الاقصى واعلم ان الحركة لا
يتصور ان تكون فصلا للجسم او صورة نوعية له اما الفصل للنوع البسيط فانه
يقتضي ان يكون حصل طبيعة الجنس فيه حصل طبيعة الفصل ولا يتصور

ان يكون الجسم القابل للحركة جعله جسما جعلا تحركا كيف والجسمية ثابتة باقية
والحركة متجددة زايلة على الولاء والجسم انواعه الجوهر ثابتة والحركة ليست ثابتة
وماليس ثابت لا يقوم حقيقة الثابت وهذا امر سهل كما عرف في جواب ما هو
كيف والفصل ينبغي ان تقوم وجود طبيعة الجنس المحصص والحركة لا تزال تتجدد
وطبيعة الجنس لا تتغير والنوع لم تختلف فيه جواب ما هو من اى انواع الاجسام
كان **فصل** في الزمان من الحجج المذكورة على الزمان ان بين ابتداء حركة وانتهائها
بسرعة ما في مسافة معينة امكان حركة بطيئة في تلك المسافة توصل بعدها وامكان
حركة مثلها مبتدى بعدها ثم لا ينفصل الابعد ما قالوا وهذا الامكان له مقدار فانه تعالى
وله نصف وربع وامكان نصف حركة يزيد على امكان ربعها وينقص عن امكان
كلها وليس هذا الامكان مقدار المسافة لجميع واحدة او المسافات مساوية لها و
لا مقدار المتحرك فانه اما واحدا ويفرض المتحركات متساوية المقدار وليس بعدم
فان هذا الامكان له مقدار ولا شيء من العدم له مقدار فليس هذا الامكان بعدم و
ليس هو ثابت اذ لو ثبت لا تمكن للمتاخر دركه الجسم ذى الحركة المتقدمة في
مسافة واحدة بسرعة واحدة وليس فليس فهذا الامكان ومقدار غير ثابت
ولا شيء من المتحرك والمسافة ومقادير الاجسام كلها غير ثابتة فهذا الامكان ومقداره
ليس نفس المتحرك والمسافة ولا مقادير الاجسام وهذه قياسات كثيرة طويناها وليس
بالسرعة والبطؤ فان السرعة الواحدة والبطيئة يختلف امكان بعضها وكلها مع
اتفاق السرعة والبطؤ فهذا الامكان هو الزمان وهو مقدار الحركة من جهة التقدم
والتاخر فان الحركة مقدارا وكيف لا يكون ومتى تطابق المسافة وهو متقدرة
بالحركة فالحركة تطابق المقدر متقدر فالحركة متقدرة وربما نقول قائل هذا الذى
ذكرتم من الامكان ان عنيتم به الامكان الحقيقى فلا مقدار له وان عنيتم به شيا
تقع فيه الحركات السريعة والبطيئة فليس هو بامكان معروف وان عنيتم به
الزمان فهو المطلوب واما ان المتاخر لا يمكنه اللحوق بالمتقدم انما هو لفوات
الحركة المتقدمة واما ان كان التقديرى فالوهم بالفوات فى الوهم وان كان

فى العنس فان الحركة لا يتصور ثباتها وهما فى وعينا ولو كان من شرط الحركة ان
تقع فى امر ويكون هذا امكانا لها ممتدا بامتدادها لكان حركة الفلك التى منها
الزمان لها امكان ممتد وهذا كما يقول القايل لو فرضنا وراء العالم جسما كثيرا
متصلا بسطح المحدد ثم فرضنا جسما صغيرا حيث كان هو متصلا بالسطح كان
هو متصلا به ولا شك ان حيز الاول يفضل على حيزه فثم حيز متعدد دونها وهذا
بازاء ما لو كان العالم حادثا فاذا فرضنا جسما تحرك عشرين دورة الى مبداء العالم
وآخر تحرك خمسين دورة الى المبداء بعينه بحركة تساوى الحركة الاولى فى جميع
الاشياء فلا شك ان صاحب الخمسين اقدم فيكون قبل العالم امكانات و
امتدادات زمانية يطابقها العشرون والخمسون وغيرها وحال هذا التوهم للامكان
كتوهم الصغير والكبير وحال توهم الزمان كتوهم الخلاء والامكان المطابق للمقدار
الزمانى كالامكان المطابق للمقدار المرى كالمسافة والسلفة ثم فرض حركة بطيئة
تصل بعد وسريعة تصل قبل فقد اخذ فيه الزمان والتفاوت بالزمان وان كان
هذا اثباتا للزمان فقد اخذ الزمان فى اثبات نفسه بالقبلية والبعدية المذكورة
فانه اذا كانت المسافة واحدة تقع اختلاف الغرض لسريعة بعد سريعة او لبطيئة
مع بطيئة معينة زمانية او قبلية وبعدية زمانية فتوقف صاحب هذا الغرض
وجود الزمان قبله لا بعده وان كان احتجاجا على عدم ثبات الزمان فيكفى عدم ثبات
القبليات والبعديات دون الحاجة الى التطويلات الاخرى وقد ذكر القبليات
فى حجة اخرى غير هذه وهى ان الحادث بعد ان لم يكن له قبل لم يكن فيه ولا يجتمع
معه هذه القبلية فليس هى نفس عدمه فان عدم الشيء قبله وعدم الشيء
بعده كلاهما اشتركا فى انهما عدماه فى الفعل وافترقا بالقبلية والبعدية
فالقبلية والبعدية زايدتان فى المفهوم على نفس العدمية واذا قلنا ان
هذا الشيء الحادث كان معدوما فليس المعنى كان اللاوجود مطلقا فيكون كانما
فلما هذا الشيء ليس بموجود فى اللاوجود المطلق وهذا لا يختص بالحادث فان
القديم ايضا ليس بموجود فى اللاوجود بل وفى اشياء اخرى كثيرة ولست العلية

نفس الفاعل او جواهر ثابتا ومقدار جوهر ثابت او عرضا ثابتا فكل هذه تبقى
مع الشيء ولا شيء من القبلية نفسها تبقى مع الشيء فلا شيء من هذه نفس القبلية
والقبليات لها مقدار ثابت فان قبلا قد يكون ابعد من قبل واقرب منه و
تضمن الكلام الاول ان مقدار القبليات غير ثابت وجميع مقادير الجواهر ثابتة
فلا شيء من مقدار القبليات بمقدار الجواهر ثابتة بل يجب ان يكون مقدار الهيئة
لا تتصور ثباتها وهي الحركة والزمان مقدارها واذا ذكرت هذه الحجة والاولى
لا بد فيها من الرجوع الى قبليات وبعديات غير ثابتة ومدار الكلام على امر غير
ثابت بل يتجدد شيئا فشيئا فهذا يجب ان تقتصر عليه وذلك ينبغي ان يحذف
فان المستقيم منه نفس هذا وغير المستقيم لا يجوز ايراده واثبات الشيء بما ينبغي
ان يقال على هذه ان الحركة التي الزمان نفس مقدارها تتقدم فيها شيء على
شيء فان امس كان بعد اول امس ثم العدم ان كان بنفس الحركة فنفس
الحركة قد يكون بعد وان كان المقدار الحركة فقد يكون بعد وان كان تقدمه
لذاته فنقول في غير الحركة من الاشياء انها تتقدم بنفسها من غير الحاجة الى الزمان
ثم التقدم على اشياء كثيرة بمعنى واحد من اجزاء الزمان فكيف يكون ذات كل واحد
هو نفس التقدم او المتقدم ثم نفس تلك الحركة ان كان تقدمها لتنوعها فمن نوعها
ما تأخر وان كان الامر عارض فيكون القبليات للزمان لا بنفس الحركة ومقدار
الحركة بل الامر زايد ثم ذلك الامر العارض ان كان متفقا في الكل يعود الكلام
اليه وان كان غير حاصل فلم وجد كل جزء من الزمان متأخرا من جزء متقدما على
جزء آخر بحيث يوجد التقدم في كل جزء من اجزاء الحركة على جزء ما بعدها اجيب بان
تقدم جزء الحركة على جزء آخر منها انما هو تقدم بحسب جزء من المسافة الذي
فيه ذلك الجزء شيء من الحركة على الجزء الآخر الذي فيه الجزء الآخر ان تقدم جزء
المسافة على الآخر يوجب تقدم الجزء المختص به من الحركة على الجزء الآخر
منها اي اذا فصلناه في الذهن الى اجزاء وان كان خفايا عتبار الآن هذا
نفسه لا يوجب كل تقدم فان الجسم العاود كالافلاك المتحركة اوجبا تقطع

مسافة وتعود فتقطع المفروض جزءا واحدا من المسافة مرتين وتتقدم
احدى المرتين على الاخرى والجزء من المسافة واحدة وكذلك الفلك
تعود الى نقطة واحدة مرارا وتتقدم بعض على الآخر لا من جهة ما تتوهم مسافة
او نقطة فانها واحدة بحسب ما ذكرنا في المرار والحركة التي توجد الزمان مقدارها
فهكذا فليست المسافة شيئا مطلقا للتقدم ولا يكفي ما قاله بعض الناس ان التقدم
باعتبار وجود بعض حركات الفلك مثلا مع عدم البعض فان المعدوم قد
يكون قبل ولا يقال ان بعضها معدوم بعد اذ قيل فان الكلام في نفس القبلية
والبعدية ولا ما اجيب عنها انها تتقدم بذاتها فان الماهية مشتركة وان
لم يكن باعتبار امر خارج عن الحركة فتقدم جزء من الزمان باي شيء هو والمعتمد
في حل الاشكال وجهان احدهما ان جزءا من الزمان لا يتقدم على جزء آخر تقدما
زمانيا اصلا فالحادثة تتقدم بعضها على بعض بالزمان واما جزء من الزمان
فيتقدم على جزء آخر لا بالزمان والا لتسلسل بل بالطبع فانا قد برهنا ان كل
حادث لما كان ممكنا احتاج الى مرجح والمرجح لا يكون دايما والا دام بدوامه
المعلول وقد فرضناه حادثا فلا بد من خارج مرجح حادث اما من جميع جهاته
واما الحدوث بعض ما له مدخل في الترجيح ويعود الكلام الى ذلك المرجح
ولا بد من حدوث سببه وكذا اذا بطل لا بد من بطلان امر به تقرر وجوده ولولا
شيء لا يصح بانه الا مع البطلان ما صح حدوث فلا بد من تسلسل علل حادثة غير متناهية
ولا يتصور انقطاعها لانها لو انقطعت حصل حادث دون وجود امر حادث
له مدخل في الترجيح وهو محال والذي لا يتصور فيه الانقطاع كما سنبين هي الحركة
الدورية وقد بينا ان الحركة التي منها الزمان لا ينقطع ايضا وكل ما لا ينقطع
من الحركات هو الدورية فالحركات هي سبب حدوث الحادثات والحركة
حادثة وكل حادث له علة حدوث من الحركات فالحركة لها علة حدوث من
الحركات فتقدم جزء من الحركة على جزء آخر طبعي لا زماني فان قيل ليس بعض الاجزاء
اولى بالعلية من البعض يجاب انما يجب ما بينها فهم واما يجب امر خارج من فاعل

محرک ومن اجزاء مسافة فغير مسلم ونعنى المراد بالتقدم الطبيعى بسبب فاعل على
وجزء آخر من المسافة والوصول الى ذلك الجزء ايضا لسبب المسافة والجزء الآخر
فيدور العلية بحسب علية الوصول الى جزء المسافة الحركة وعلية نفس الحركة
للوصول الى جزء آخر من المسافة ولا يتقدم عين كل واحد على نفس الآخر بل على
عدد آخر منه كما تقدم فى المطر والاشتعال واما فى الدورية الدائمة فيتقدم
دورة بالطبع بحسب ما نقل اليه الوجود بالفاعل والارادات والاسباب الغير
المتناهية والوجه الثانى ما يصلح حلا لهذا الاشكال المذكور هو ان الحركة لا اجزاء لها
بالفعل والوضعية حركة واحدة متصلة واما يعرض لها اجزاء لا يبقى بعضها مع
بعض والاضافة انما تكون لموجود الى موجود وفى حال وجود المتقدم ليس
للمتاخر وجود فالتقدم والتاخر انما هو بحسب التعقل اى اذا عقلنا ما نحكم بان
احدهما متقدم على الثانى فالتقدم والتاخر انما هو بحسب ملاحظة عقلية والا ففى
الاعيان بطل الاول عند وجود الآخر فلا يصح التضايف بينهما فيه واذا عرفت هذا
فاعلم ان هذا التقدم الذى هو ملاحظة الذهن انما هو بحسب آن اى الآن
الذى سنذكره كان فاخذ الذهن من الماضى ابعد الجزئين ومن المستقبل
اقربهما مقدما وربما يجمع هذين معنى واحد وربما يذهب الاوهام الى تعيين مبداء
مفروض غلطا فاخذ كل ما قرب عنه اقدم وما بعد منه اشد تاخرا فاعتبار المتقدم
والتاخر فى الزمان يكون بحسب قرب وبعد من الآن لا من الحركة من حيث هى
حركة ثم انه لم تخصصت هذه الحركة بالقرب وبالبعد فيخصص كل واحد من هذه الحركات
ليس الا بنفس قرب وبعد لبعضها فى البعض وان كانت بحسب امور يتعلق بما فات
فاذا قيل لم تخصصت هذه الحركة بمجاوزة حركة كذا فكانه قيل ما صارت هذه الحركة
ثم المخصص للحركات بالوقوع الفاعل الخارج   الحركات يكون معا بالزمان
فمعية الحركة والزمان والحركة التى منها الزمان اى معيتهما هى   ليست معية اخرى
زمانية لتكون للزمان زمان بل معية بالطبع على ما ذكرنا فى الوجه الاول ان التقدم
طبيعى فاذا لم يقع التقدم والتاخر بين حركتين بحسب الطبع ولا بحسب الزمان فهما

بالطبع

بالطبع معا وما يقال ان الزمان لا يتعين الا بالتوقيت كلام لا حاصل له فان
التوقيت اذا عنى به موافاة حادث لحادث او اقتران حدوث شئ مع حدوث
شئ آخر فهذه الموافاة والاقتران ليس الا المعية وهذه المعية ان كانت للامر
ما يصح بينهما ومن الحركات التى عندنا فالمعية ليست بينهما بنفسهما فان هذه
المعية هى التى بازاء اللاتقدم واللاتاخر فيكون بازاء وقت يعرض بين ما يتقدم
ويتاخر حتى ان الذى يحصل غير مقترن بهما اما ان يتقدم او يتاخر ولو ان احد
المقترنين حدث لا على الاقتران لتقدم او تاخر مع ان ماهية حال المعية هى ما عند
التاخر فالمعية والتقدم والتاخر لهذين بامر آخر هو الزمان المذكور كيف والمعية
والتقدم والتاخر يقال بمعنى واحد عليهما وعلى غيرهما مع الاختلاف فى الحقائق
ومن الظاهر فى الكتب ان الزمان لا انصرام له فلا ينتهى الى زمان ليس قبله زمان
فانه يكون حادثا بعد ان لم يكن وكل حادث بعد ان لم يكن قبل لم يكن فيه موجودا
وكل ما كان كذا فمعه زمان فالزمان الحادث اولا قبله زمان قبل ليس قبله
زمان هذا خلف ولا ينتهى الى زمان ليس بعده زمان والا يكون له بعد كيف
ويتصور ان يبقى بعده شئ من الاشياء ملو واجب الوجود والامكان المطلق
والبعد ليس عدمه فان العدم قد يكون قبل ويتم على ما سبق فى القبليات وحاصله
هو انه لو كان للزمان انتهاء لكان جميع الزمان زمانا والتالى باطل فالزمان دائم
الاتصال الانقطاع له ولا يتقدم عليه الا مبدعه ومباشر الحركة وموضوع الحركة
والحركة وما له تبدل النسبة الوضعية والنفس المحركة علة للحركة والحركة علة للزمان
فان الزمان عبارة عن مقدار حركة الفلك الحركة واذا كان الزمان دائما فموضوعه
دائم فلا يكون ولا يفسد والا كان للزمان اول وآخر وقد تبين ايضا من
تسلسل علل الحوادث ومن تلك العلل التى هى الحدوث الحادثات المتصلة ابدا
هى الحركات ان موضوعها دائم لا يزول ولا يتبدل والآن على ما ذكر فى الكتب
هو طرف موهوم بين الماضى والمستقبل به يتصل اجزاؤه بعضها بالبعض و
اذا علمت ان ليس للزمان منقطع فلا طرف له فلا وجود لهذا الآن وقد يقال

ان الزمان صيغر من جنبى الآن المذكور فيقال شئ الان و يسرون الى زمان
قرب من الماضى و المستقبل و ربما يعبرون عن هذا الآن بالوقت وهو الذى
تعين بحسب وصول الفلك الى سمت شئ معين نقطعه او نقطع متحرك ما جزا
معنا من مسافة واكثر ما يذكر الان يعنى به صغر ما يضبط من الحركة القرينة من الشعور
الدفعى الحاضر ويعلم ان من الامور ما يقع دفعة كماسة جسم بجسم و البقاء جسم
الآخر اولى البقاء يقع ومنها ما يقع شيئا فشيا كالحركات ثم المماسة وكثير من الامور
الشعورية دفعة يتعين فى الذهن فالمشعور به الدفعى الحاضر المتعين بوقوع الامور
الدفعية هو الآن قالوا ولا يتعاقب الانات فانها لو تعاقبت و فيها متقدم ومتاخر
حصل من مجموعها مقدار فان للمجموع منها ترتيبا وامتدادا يتعلق بمتقدم ومتاخر فكان
مقدارا يطابق مقادير الحركات فلو كان كذا لصح ان تكون للحركات و المسافات اجزاء
لا تتجزا وقد ابطل التالى ولا يصح للآن اجزاء فانها ان كانت كانت ذوات ترتيب
وكان بين متقدم ومتاخر ما وقع دفعة فبين كل آنين زمان على المشهور واعلم ان
الذى فان التقدم و التاخر الماخوذين فى حد الزمان ينبغى ان يكون بحسب المسافة
لا بحسب الزمان والا كان دورا على ما علمنا ان المسافة الواحدة قد يقع فيها حركة
متقدمة ومتاخرة بل ينبغى ان يوخذ ان كان ولا بد ما ذكرنا فى امر التقدم الذى للزمان
ولا شك انه لولا المسافة ما حصل للحركة مقدار اعنى لهذه الحركات التى نحن فيها ولا ينكر — ولا ينكر
انه كان فى المسافة بالنسبة الى القاطع متقدم ومتاخر لزم تقدم وتاخر بحسب فى
اجزاء الزمان وكانه لولا صحة فرض اجزاء فى المسافة ما صح تقدم وتاخر فكذا الزمان
وكان ان المسافة لها اتصال واحد والتفصيل وهمى فكذا الزمان وقسم الزمان اجزاء
من الحجج والشهور وغيرها ويعلم انه ليس فى الاعيان شئ هو شهر ولا شئ هو سنة ولا
شئ هو يوم فان السنة والشهر واليوم انما هى لمجموع اجزاء من الايام وان غاب مثلا
ولا يتحقق هى الا عما يوجد اجزاؤها وكل شئ مركب من اجزاء لا يحصل الا باجتماع
واجتماع ايام السنة والشهر والساعات اليوم محال فكذا السنة من حيث هى سنة
وكذا الشهر وكذا اليوم بل الساعات امور ذهنية وان كانت ماخوذة من امور

عينه

عينه الا انها بما هى هى لا يوجد فى غير الذهن البتة فالذهن يقدر الحركات
بالزمان على انه قد يقدر الزمان بالحركات الا انها كمكيل وقدرت بجزء آخر من
الزمان والعاد للشئ هو الذى يعين الشئ اولا معنى الوحدة ويعطى الشئ الكثرة
بالتكرر فان الوقتى هو عاد للزمان والآن الحقيقى يعين للآن الذى هو الوقت
واجزاء الزمان الدايم هو جزئيات الزمان المطلق فانها تشارك فى انها مقدار الحركة
والزمان لا كل له اصلا وله كلى فى الذهن وله كل محدود من اجزاء محدودة فى الزمان
ايضا وكما لا كل له لا جزء له فى الاعيان اى منفصلا فى نفسه بل يوجد فى الاعيان ما هو
صالح لان يجعل جزءا منفصلا ومنهم من ظن ان الزمان نسبة الساعات اليه كنسبة الثلثة
الى العدد وتوهم ان الثلثة جزء للعدد وهو خطأ فان الثلثة جزئية العدد لا جزؤه
واذا قيل السكون فى الزمان فهو تجوز والجسم اذا قيل انه فى الزمان فانما هو من جهة
حركته والآن اذا قيل فى الزمان فهو تجوز اذا عنى به الان الدفعى والآن الذى هو
الوقت هو فى الزمان على انه جزء وهو العاد ونسبة الزمان الى الحركات كنسبة
الذراع الى المذروعات ونسبة الامور الثابتة الدائمة الى الزمان هو الدهر و
نسبة الذوات بعضها الى بعض هو السرمد ودوام الوجود فى الماضى هو الازل و
دوام الوجود فى المستقبل هو الابد والدوام المطلق يعم الدهر والسرمد والسرمد
فى افق الدهر والدهر فى افق الزمان كمعلول للدهر والدهر كمعلول للسرمد وانه
لولا دوام نسبة المجردات بالكلية الى مبدأها ما وجدت الاجسام فضلا عن حركاتها
ولولا دوام نسبة الزمان ما تحقق الزمان فصح ان السرمد علة الدهر والدهر علة الزمان
والعدم قد يعنى به ما لا يتقدم وجوده لا يتقدم وجوده ما ذاتا ويلزم منه ضرورة ان لا
يتقدمه الا وجود ويتقدم ما زمانيا وهو واجب الوجود بذاته ويعنى به ما لا يسبق وجود
زمان وبازاء القدم الاول الحادث بحسب الحدوث الذاتى وهو الممكن كيف كان
وبازاء القدم الثانى الحادث الذى يسبقه عدم زمانى وانما قيل الحادث لوجوده
اول يعنى به ان الزمانى وجوده اول فاما نفس الوجود فليس له اول وآخر اذ لا
امتداد له ولا مقدار ولا ترتب وقد يعنى بان له اول اى امر يتقدم عليه بالذات

فعلى هذا العالم لراول والمتطبب المسمى بابي البركات لما اراد ان يقول شيئا
في مسئلة الزمان فجعل نصب هذه المسئلة من سوا ارادته الوسوسة ما قال ان
الزمان هو مقدار الوجود ليت شعري ان الوجود اي مقدار له وكم ذرع تمتد او
على كم اذرع ينطبق الا انه احتج بحجة من حجج العجيبة وهو تمسكه بما تقوله الناس
بعضهم لبعض الحال الله تعالى والوقت اعز من ان نضيع في الالتفات الى مثل
هذه الاشياء **فصل** وقد علمت قاعدة القوم في ان بين كل حركتين منقسمتين
لجسم واحد زمان سكون ويقررون بان الموصل اذا وصل فان ايضا له غير ان زوال
الموصلية عنه وبين الآنين زمان وهو زمان السكون وكانوا يقولون في الاول
وصوله غير ان للمفارقة الا ان المتاخرين لما تبين لهم ان المفارقة والحركة لا يقع
منهما شيء في آن الدفعي اعرضوا عن المفارقة الى الانفصال وزوال الموصلية
قالوا هذان حالان للقوة وحال القوة يصح وقوعها دفعة من الانفصال وغيره
فالحركات التي لها عود وكل حركتين على زاوية فبينهما زمان سكون وربما يقول
قائل ان الموصلية ان عنيتم بها وجوب الايصال بالقوة بالفعل فذلك
يجتمع مع توجه القوة الى الانصراف فيجوز وقوعهما دفعة فيصح ان يكون قوة
اجمعت على الانصراف في آن الايصال وقد يسبق ارادة الانصراف على الاتصال
فيصح ايصال الجرم والتوجه الى الانصراف في آن واحد فان اجماع المفارقة لا
ينافي الاتصال بل المفارقة وان رجعتم الى المفارقة فهي لا تقع في آن ولا شيء
منها ثم المعول الخارجية لا موصلية لها فان بانصرامها الوصول ثم لما قلتم ان للفلك
ارادات جزئية من نقطة الى احدى فالاتصال الى نقطة في آن وزوال الموصلية في
آن آخر وبينهما زمان سكون وان اعتذرتم بان حركة الفلك لا حد لها وفي المستقيمة
ما علمتم بالحد والطرف فان ذلك كان محل النزاع اذ الخصم يقول لا يحصر ان يكون
جسم يتحرك وينصرف دون زمان سكون وطرف ايضا فعليكم بالاتصال في زوال الايصال
الاستقيم وفي الحركة الفلكية اذا اعترفتم بتجدد ارادات جزئية وانما يتصور ذلك
بانتهاء تنقض ارادة وانما ينتهي عند نقطة محلية فيقع الايصال وزوال الموصلية

في آنين كما سبق فلما لم يلزم هذا في الفلك فلا يلزم في غيره وربما يحل هذا بالرجوع
الى طرف المستقيمات وكون حركة الفلك واحدة لا طرف لها وان الموصلية لا
يجتمع مع الموصلية وهما حالتان بالقوة تقع احدهما بعد الآخر بالضرورة وبين الآنين
زمان سكون اذا تامل الانسان هذا تاملا جيدا فربما لا ينحل فان انحل فبها ونعمت وان
لم ينحل فيترك المسئلة من اصلها فانها متقاربة ويجب ان تحاط في آن بطلان احدهما
وان حصول الثاني حتى لا يقع الزام الخصم بزمان خلو الهيولى بين آن بطلان صورة
وحصول اخرى فانه يبطل احدهما ثم يحصل الثاني بعده كما ذكر في الملتين ولعمري سهل
ههنا اعتذار بكلام الا انه لا يجوز بناء الامور المهمة عليه وغرضهم في اثبات السكون ههنا
ان بينوا ان الزمان لا ينقطع والمستقيمات ينقطع ليتبين انه يجب ان يكون مقدار
حركة المستديرات وذلك يتبين باقل سعي وادنى شيء من غير الحاجة الى هذا
التطويل وربما يمكنك ان يعلم مما سنذكره ان كل كائن فاسد وبالعكس فلا يدوم
الحركات الارادية التي عندنا ولا الطبيعية للمركبات واما البسايط فلا حركة ارادية
لها واما الطبيعية فينتهي بالضرورة كيف والمسافة متناهية ثم اذا وصل الجسم
الى حيزه لا يبقى له حركة بطبعه فبصره حركة واما القسريات فينتهي الى ارادة او
طبع حالهما على ما ذكرنا فجميع حركات هذا العالم العنصري متصرفة والزمان لا يتصور
انصرامه لما سبق فليس مقدار حركة منصرمة ولا مقدار حركة مستقيمة فانها منصرمة
ان كانت ارادية او طبيعية او قسرية او على ما ذكرنا فهو مقدار حركة مستديرة ثم
الزمان ليس يختص بحد دون حد فيجب ان يكون حركة جسم محيط بالكل فيحدد بسطحه
جميع الامكنة ويحدد بحركته جميع الحركات فيكون هو علة المكان والزمان وحركته اظهر
الحركات وهي الحركة اليومية فضبطوا الزمان باظهر الحركات فيسع شمل هذه الامور
الظاهرة حركتك واقرب بحدسك من ان الموصلية واللاموصلية وبعض من رد
على القوم زمان السكون بين الحركتين فرض الكلام في حركة حصاة صاعدة صادمها
رحى نازلة فليس في الحصاة ما يقاوم الرحى فيحصل زمان سكونها وربما يجاب عن
هذا بان حركة الحصاة في الصعود والنزول ما هي مختلفة بل كلاهما قسريان والذي

قام البرهان عليه هو فيما نفع الانفصال بالفعل وههنا ما وقع فلا تحتاج الى زمان
سكون قبل انتهاء الرحى وقد لا يحس بسرعة الحركة وزمان السكون وقد يكون لتقاومة
الطبيعة والقسر حتى يغلب احدهما وقد يكون من مقاومة الطبع والميل الارادي
وافلاطون لا يرى زمان السكون بين الحركتين وهذه المسئلة لا سوى الخلاف و
اكثر ما ينتفع بها في الطب فيما يتعلق بالنبض ونحوه فان تشوشت عليك فلا
تحزن وسعها الى الامور المجهولة الغير المحصورة مما لا يضر جهلها واما مسئلة
الزمان ان اصعب عليك ما سلف فاعلم ان الذي يجتمع عليه كافة الناس
من شارق الارض ومغاربها في جميع الدهور يجب اولا ان يعتبر فانه كالبين
فساده فجينئذ يبادر الى المخالفة ولا شك ان الناس يقدرون الحركات بالسنين
والشهور وربما نقدرون السكون ايض فيقال سكن من يوم كذا الى يوم كذا
وبقي السواد والبياض الى سنة كذا وكذا الاعمار ولا يطلقون لفظة الزمان الا
على حركة الفلك التي هي اليومية ويجعلون من اعدادها سنة وشهرا وهو امر
نفوت وله مقدار والمقادير الثابتة لا ينطبق عليه الذي لانه يجب تناهيها وهذه
الحركات لا يجب لها نهاية بل يجب لا نهايتها على ما برهن عليه سيما في مسئلة
دوام وجود المبدا الاول فهي ظاهرة والناس هكذا يعرفون كافة اي الزمان
يعرفون مقدار حركة الفلك لانها عندهم ايام واجزاؤها او مجموعها ولا يبصر فهم
عن ذلك شيء ولا يتم لهم اعتراف بزمان غيره فهذا هو الزمان اعترافا للحدس الاولي
واصطلاحا في اللغات كلها فان سمى مسمى شيئا آخر زمانا فلا مساحة معه كما يسمى
بعض القدماء المعارف زمانا لا انه غير الحركة بثباته السرمدي الا انه يجب ان يعلم
ان المفارق لا امتداد له ولا ينطبق عليه مقدار والمقادير الجرمية ثابتة ايض والزمان
المشهور فيه مقدار ما غير ثابت فانه قد نفوت على الآخذ ظهرة النهار كثيرا اما
بيانا صحوية مثلا والمقادير كلها الثابتة متناهية والزمان دايم فاقتصر مسئلة
الزمان على الجلي ولا يطلب الشمس بالمصباح فانه كما ان الشمس اظهر الاجرام فحركتها
اليومية اظهر الحركات هذا يجب ان يحتاط فيه بمسئلة الزمان واعلم ان كل حركة

فلك

فلك هي واحدة بالعدد لا بالنوع فقط اذ لا فصل ولا حد في الحركات الدورية
فهي حركة واحدة لا كثرة فيها الا بحسب فرض رجعيا الى بقية بحث الحركات

فصل وههنا شك على الحركة وهو انا نعين آن نقول الفلك فيه
متحرك او ساكن فان كان الاول فيقع الحركة فيه او جزء منها في الآن فيكون غير
منقسمة وان لم يكن متحركا فيكون ساكنا الجواب لما تبين ان الحركة لا يتصور وقوعها
في آن فلا يكون الحركة متحركا وليس بساكن ج سق يلزم ان يكون جسم ما غير متحرك
ولا ساكن ج لا يلزم من كونه غير متحرك ولا ساكن في شيء ان لا يكون متحركا ولا ساكنا
في نفسه فان الفلك غير متحرك في الماء ولا ساكن فيه وفي كثير من الاشياء ولا يلزم
من ذلك ان لا يكون متحركا ولا ساكنا في نفسه بل زيد الذي يمشي في الصحراء غير متحرك
في البيت ولا ساكن فيه ولا يلزم من ذلك ان لا يكون متحركا ولا ساكنا في نفسه فالفلك
ليس بمتحرك ولا ساكن في الآن بل هو دائم الحركة لا في آن وان عني بالآن الذي خصصنا
بالوقت فهو متحرك فيه ولا يلزم من ذلك الانقسام جزء منه وباعتبار الاول غلط يجب
اجمال الاعتبار وفي الآن الثاني يجب اشتراك اللفظ وههنا شك آخر اورده بعض
اهل العلم حاصله هو ان المتحرك اذا قطع مسافة فلا بد من اثباته على عدد من الاكوان
فاما ان يستقي كل اين وزمانا فيكون غير متحرك في ذلك الزمان وفرض متحركا ولا يجوز
ان يقال ان يحد راس آخر يكون سرسرا فانا فرضنا معاوقة للاين الاول ولم يحصل
الاين الثاني فيكون في الزمان المحلل لا في اين واما ان لا يستقي زمانا فيحصل له
كل اين في آن ولا يخرج عنه في ذلك الآن بعينه فانه يلزم من ذلك اجتماع الوجود و
العدم في آن واحد وان كان خروجه في آن يأتي فبين الآنين زمان ففي ذلك الزمان
يبقى الاين وقد قيل انه لا يبقى وحله هو ان المتحرك اثباته على الاكوان اما ان يكون بالقوة
او بالفعل وليس يسلم الا القسم الاول فان الاكوان انما يعرض انها متعددة متميزة
عند توهم تجزي وكما ان المسافة لها اتصال واحد والحركة كذلك فان المتحرك في جميع
الاكوان حركته اتصال واحد نقسم الى الاكوان في الوهم واما في الاعيان فليست اكوانا متعددة
متمايزة واين الساكن بخلاف اين المتحرك فان اين الساكن يجب ان يساويه مكان واحد

وبقی فیه واما ان المتحرک فمکانه من حیث هو متحرک هو جمیع ما یتحرک فیه اما بانا
نحرکه فعال تحرک فی مکان کذا فنجعل مکان التحرک جملة ما تقع فیه الحرکة علی ذلک
القدر یجوز ان تقسمه الوهم الی اکوان کثیرة ولعل القسمة فیه انه لا ینتهی کما ان
الجسم القسمة فیه لا ینتهی وکذا الحرکة فان کل جزو متوهم منه اذا اخرج من حیزه فان
لم ینفصل کله عن کل اجزاء ما یتوهم اینا له فی الاول لم یتغیر بسبب اجزاء له الی ما یتوهم
اجزاء المسافة ولم نخرج الی الحیز المتجدد مثلا الاجزو اولا علی من الجزو الاول
الاشله فانه یکون الاین قد تغیر واذ لم منه القسمة بحسب الحرکة والمسافة فلا
ینتهی قسمة هذا الان للمتحرک الی اکوان کثیرة ولا یوحد فیه اول این قوله لا شک
انه یاتی علی عدد من الاکوان فیه احدها بالقوة مکان ما بالفعل ثم علی تقدیر النزول
فقوله اما ان یستبقی زمانا او لا یستبقی زمانا معین الثانی فان الاول صح قوله
فیحصل لکل این فی ان غیر مسلم انه اذا لم یبق فیه زمان ینتقل عنه فی آن بل
لا یبقی زمانا ولا ینتقل فی آن کما ذکرنا فی حل الشک الاول انه لا یلزم من عدم
التحرک فی آن ان یکون الشیء ساکنا وقوله ولا یجوز ان یقال یحدد این اخیرا
یسیرا فانا اذا فرضنا مفارقته فی الاین الاول ولم یحصل للان الثانی فیکون
فی الزمان المتخلل لا فی این صح لان حرکة المتحرک عما نفرض اینه اول خروجه عنه
علی هذا التقدیر بعینه حصول فی الان الثانی ودخول فیه فان شروع فی الان الثانی
یسیرا یسیرا لا یصح لهذا الغرض فصل وهذا الشک انما یعظم موقعه
علی من یزعم ان بین السواد والبیاض هی حالة السکون یحصل انواع بحسب الاشتداد
وکل نوع اذا حصل جز آن لا یبطل الا فی آن آخر فانه من البین بطلان الشیء
لا یکون مع حصوله بل بعده ولیس هذا کما ذکر فی بطلان شیء یجوز ان یکون مع
حدوث شیء آخر فی زمان وآن ویجوز تقدم البطلان نقد ما یجب اشتراطه و
علیه لا یجب آن وزمان وبینهما زمان ثبات نوع اذ الحرکیت الا بحب اشتداد
ونقص وذلک لا یمکن کونها الا بحصول انواع حتی ان کل ما نفرض جزوا للحرکة
جزو من الاشتداد وکل جزو نوع وکل نوع ممتاز بذاته عن سایر الانواع المفترضة

به

به ای من الاجزاء والاجزاء التی هی انواع ان کانت غیر متناهیة فیکون محصورة
بین الطرفین وان کانت متناهیة فیکون للحرکة اجزاء متناهیة لا ینقسم الی اجزاء
اخری فانها ان انقسمت الیها یکون انواعا اخری وقد طلبنا بحب نهایتها وحرکة
الفلک تطابق سایر الحرکات فیلزم للحرکات اجزاء غیر متناهیة وهو مح واعلم
ان حرکة النمو لا تخلو عن اجزاء وعلی الثانی ومنجر الیه وفیه بحرکة مکانیة والاجزاء الوارد
تتحرک وتمر بالاجزاء بالالتصاق وکان حرکة النمو الحرکة الکمیة فیها مانعه لحرکة الاجزاء
حرکته مکانیه فهی بالذات مکانیة وبالعرض کمیة وکذلک الذبول فهی الحقیقة
مکانیة بالذات واما التخلخل فقد مر ان التخلخل بتفریق الاجزاء للحرارة و
دخول الجرم اللطیف فیها فهی مکانیة وکذلک التکاثف فانها عند هذا الزاعم
بحرکة الاجزاء الی الاجتماع والالتصاق فهو الحرکة المکانیة بالذات عنده والکم
بالعرض واما من یری ان التخلخل بحصول اکبر یقع علیه انه لا بد ان یبطل المقدار
الصغیر عند حصول المقدار الکبیر والمقدار ثابت فی جوهره فانه لا کمال ولا
نقص فیه من غیر جهة الزیادة والنقصان فاذا شرع الجسم فی تبدل المقدار فاما ان
یقال ان جمیع ما یتحدد مقدار واحد لا بالعدد لا یجتمع اجزاؤه ولا یصح بیانه فینا
یقتضی جنسه وهو مح او مقادیر متعددة لا متناهی بین طرفین ای المبدا والمنتهی
وهو مح او مقادیر متعدد متناهیة یاتی علیها التحدد فلا ینطبق علی الحرکة و
الزمان فلیس فی الکم هنا حرکة موصولة هو ان
بطلان کل مقدار یقع دفعه فانه لا یبطل شیء من مقدار ویبقی شیء آخر کیف و
هو فی التخلخل فی الزیادة لا فی النقصان ثم اذا ابطل منه شیء وبقی شیء
لیس الباقی هو المقدار الاول والحق انه اذا وقع التخلخل علی ما یقولون ان
کل مقدار ما یحصل وله ثبات ما یبطل دفعة ففی حالة الثبات لا حرکة والبطلان
انما هو دفعة فیکون علی هذا الرای انه لا حرکة حقیقیة فی التخلخل وکذا فی
التکاثف واوجب البحث ان لا یکون فی الکم حرکة حقیقیة اصلا واما فی
الکیف فاما ان یقال ان الاشتداد باقتران جزو من السواد الی جزو آخر وهو مح

واما ان يقال تبدلت الذوات بالاشتداد مع اتفاق النوع واما ان تبدلت
الانواع اما الانواع فقد بينا وجوب نهاية اعدادها فيكون كل نوع مفروض انه
واحد له آن ثبات وآن بطلان ويكون بطلانه ايضا دفعة والا لان بطل شيئا فشيئا
مما نزول عنه هذا الراى على قاعدة ان الاشتداد والتنقص باختلاف الانواع
نوع وما يعنى به نوع آخر فيكون مركبا من نوعين وقد قيل انه نوع واحد واما ان
يقال تتبدل اعداد السواد مع اتفاق النوع فيقال انه اذا كان السكون مثلا
من سواد الى بياض فههنا مبدأ كالسواد ومنتهى كالبياض وحركة من احدهما والسواد
الواحد الذى هو المبدأ لا يبطل شيئا فشيئا لانه فى نفسه واحد وقد علم ان ذات كل
شئ واحدة لا ينقص فاذا كان بطلانه دفعة والمحل ليس يخلو من لون او يخلو ايضا
من كيف كان لا بد من سواد آخر بعده انقص دفعة ما يحصل فان ذاته واحدة و
يعود الكلام فتركب الحركة من دفعات وهو ممتنع ثم ان الحركة على ما قيل قابل للقسمة
بغير النهاية فاعداد السوادات الحاصلة شئ منها بعد شئ التى الوصول الى
البياض فى التنقص حتى لم يخلو المحل عن سواد محسوس واما ان يقال ان يحلها سواد
واحد ممتد فيقبل القسمة الى غير النهاية باعتبار المتقدم والمتأخر اللذين لا يجتمعان
لا باعتبار محله فانقلب السواد نفسه حركة وانقسم السواد الواحد الى سوادات
كثيرة مختلفة والشدة والضعف لا باعتبار انقسام محله بل باعتبار متقدم ومتأخر
ويلزم اما انقسام الحركة نفسها الى سوادات غير متناهية لا الى حركات غير متناهية
واما ان يكون السواد مقدار يطابق الحركات وكان كيفية فصار سواد واحد لا يتصور
ثبات اجزائه وله مقدار بنفسه وهو هذا السواد الممتد المفروض انه واحد فيقبل
خلاف حد حقيقة جنسه او لازمه العام وهو ممتنع ثم ما صار الاشتداد بسوادات
كثيرة بل سواد واحد بالعدد على هذا الوضع وقد قيل انه بسوادات واما ان يكون
سوادات كثيرة بالفعل فكل واحد آن حصوله غير آن بطلانه فانه ما لم يحصل لم
يبطل ويكون له زمان ثبات ويجب نهايتها اذ ما لا يتناهى لا ينحصر بين طرفين ثم
يكون بهذا الوجه بطلانها دفعة والا ان كان شيئا فشيئا صار السواد الواحد بالذات

والعدد

والعدد منقسما الى سوادات كثيرة لا بحسب انقسام المحل وهو ممتنع فبطلانه لا يكون بحركة
وثباته ليس بحركة ايضا فالحق انه لا حركة حقيقية فى الكيف ايضا فتعين انحصار
الحركة فى الوضعية والمكانية ونحو تراءى حركتى الكيف والكم لما يأتى آخر فصل
التخلخل والمكانيات كلها مستقيمات اعنى حركات الوصول منها او فى حكم المستقيمات
فلها منقطع فيفقدها الحركات المستديرة الدائمة فكان المحدد اخلق الاجسام تقدم
ما فى جهة تعيين الاوضاع والجهات والحركات والسكنات فكذلك حركته التى
هى الحركة اليومية ام الحركات ومتقدمة على الجميع وعلة ما وان كانت الحركة بذاتها
لا يعطى وجود شئ وهذه الحركة هى اشرف الحركات والواحد فى كل باب اقل ما يتعرض
من جزم الشئ وهو بعده فهذه الحركة اسرع الحركات وهى عادة للكل اذ كل دورة
منها اقل امتدادا من جميع الدورات فهى كالواحد العادة واعلم ان مقدار الحركة
ليس فى الاعيان امرا زائدا على الحركة وليس لك ان تفرض حركة بعينها وتسلب
منها فى تصورك مقدارا صغيرا وتقدر فيها مقدارا اكبر بل اذا سلبت منها
ذلك المقدار بطلت تلك الحركة وليس حال الحركة كحال الهيولى على ما يرى المشاؤون
انها تقبل المقدار الكبير والصغير فانه ممتنع فليس المقدار فى الحقيقة عرضا زائدا
على الحركة قائما بها كما يظن بعضهم والتعليل بان الحركات متشاركة فى معنى الحركة
وفارقت فى المقادير فيكون زائدا عليها على تجرده غير مفيد لو توقف فان الخطوط
المقادير نفسها شاركت فى المقدارية وزاد بعضها على بعض وليس ذلك يوجب
ان يكون المقدار زائدا على المقدار بغير مقدار فهو غير مستقيم فالحق ان مقدار كل
حركة لا يزيد على جوهرها فى الاعيان واعلم ان الحركة المطلقة
تقابلها السكون المطلق والحركة الخاصة السكون الخاص ولا يتأتى ان يقال ان السكون
هو لا وجود اى حركة كان فى الجسم مثلا فان المتحرك الواحد فى حال حركته يصح ان
يوصف بها وجود حركات كثيرة ومن المشهور ان السكون فى مكان انما يقال
بل الحركة عنه لا اليه ولا يتصور وجود حركات لا تتأتى ان يتوهم
اسرع منها فانها حينئذ تقع فى زمان لا يتجزى او غير متناهية والسرعة والبطيئة اذا

تساويا في الزمان تزداد مسافة السريعة وان تساويا في المسافة يزداد زمان البطيئة
ويكون الزمان السريعة اقصر ومهما لفرض لسرعة زمان قابل للتجزية ومسافة
متناهية فيأتي توهم حركة في زمان اقصر ومهما عرض لسرعة الى مسافة اطول وما من
مسافة الا ويتوهم اطول واقصر منها وما من الزمان الا ويصلح ان يتوهم اقصر منه
وما من حركة الا ويصح ان يتوهم اسرع منها وكذلك البطوء فانه لا زمان الا ويتوهم اعظم
منه هذا بحسب التوهم واما في الاعيان فللسرعة حد لا يزيد عليه وللبطوء حد لا يزيد
عليه والحركة اليومية اسرع الحركات فلا يكون عندنا حركة اسرع منها لا ارادية
ولا طبيعية كيف وللطبيعة ايضا حد فان للثقل غاية وللخفة غاية ولصغر الاجسام
الطبيعية وكبرها ايضا غاية اعني مما هو واقع في الاعيان والقسريات يبتني اما على
طبيعة او ارادة وكلها محدودة ولا يتحرك شيء منها في مسافة على الاستقامة واذا
قويس الى الحركة اليومية كانت المسافة اقصر والزمان اطول فتبين انهم اذا قالوا
ليست سرعة الا وفوقها سرعة ماذا اعنوا بها واذا قالوا للسرعة غاية لا يتعداها
ماذا اعنوا به واعلم ان الجسم الذي حركته دورية لا يتصور ان يكون
حركته طبيعية فانه اذا قصد نقطة اما ان يكون سيئ نفس مطلوبه او هي في طريق مطلوبه
فان كانت مطلوبه فلا يفارق اذ لا يمكن ان يكون المرغوب فيه طبعا مرغوبا
عنه طبعا وان كانت في طريق مطلوبه فاذا وصل الى المطلوب لا يعود اليها ابدا
وان لم يصل مطلوبه فليست على طريق مطلوبه وقد فرضت على طريقه هذا خلف
فظاهر ان ذا الحركة الدورية يثبت على وضع فلو كانت حركته طبيعية لطلب
وضع طبيعي يثبت عليه ويستثني نقيض التالي لينتقض المقدم فالحركة المستديرة
ليست طبيعية فهي اما قسرية او ارادية وقد علمت ان القسريات ينتهي اما الى
ارادية او طبيعية ثم المحدد اذ لم يكن فوقه ما يقسره لا يتصور ان يكون حركته قسرية
وما تحته لا يدفعه ولا يزاحمه والمفارق ان كان بريا عن المادة من جميع الوجوه
فلا يباشر الحركة كما ستعلم وان كان ما يصح عليه المباشرة وتحركه لا بسبب جسم آخر
فهو نفسه فالحركة تكون ارادية والافلاك حركاتها كلها ارادية لانها ليست بطبيعية لما

يبقى وليست بقسرية لان القاسر لا يمكن من حركة اخرى وكذا الكل عال لو تحرك
اسافل قسرا وكلها كرة ليس فيها دفع وزعم ما اختلفت حركة اسافل والعالي
اذ لا يمكن القسر من حركة اخرى ولكن الافلاك ان فرض فيها تحريك قسري لا يكون
الا بقسر استصحابي فيلزم موافقة في الحركة اعني القاسر والمقسور وليس كذا فتعين
ان يكون حركاتها ارادية وكما ان المستدير اشرف الحركات واقدمها فالارادية
ايضا كذلك والحركة الدورية الفلكية نفسها ارادية فلها الشرف المطلق من جهة
الثبات والتقدم ودوام الارادة والحيوة وغير ذلك وهي تامة لا تشتد ولا تضعف
ولا الميل الموجب لها بخلاف العنصريات فان طبعيا تها تشتد وتضعف في الآخر
والقسريات بضد في آخرها يضعف الميل القسري ويعلم انه لا حاصل
لما يقال ان في الوجود جسم يقبل بهوى طبعه ابدا لما تبين لك ان طبيعته ما لا يقتضي
الحركة لذاتها بل لمفارقة ملائم فان كنت ابعد فالان ملائم فاذا وصلت وقعت
واذا علمت وجوب النهاية في الاجسام ووجود المحدد وتعين الجهات يعلم ليس جسم
مطلق ممتد الى غير النهاية ثم لو كانت الارض تنزل بطبعها لما لحقها جرم خفيف
يرمى من محل عال لان حركة الثقيل اسرع وان كان على سبيل التراجع كما ظنه
بعضهم فيلزم اقتضاء طبيعة واحدة لامور مختلفة من الجهات والثاني باطل
والحركة الدورية للارض على ما اعتقد قوم وزعموا انها بالطبع علمت استحالتها
لما تبين لك ان الحركة الدورية لا يتصور ان تكون طبيعية وليست ذات حيوة
حتى تتحرك بالارادة وحال القسر في البسائط نزح او دفع او استصحاب
على ما اشرنا اليه ثم اذا كانت طبيعتها الحركة الدورية والكل اذا كان له جزء
تشابهه لا ينازعه الا بالمقدار ولوازم النوع لذاته كما يلزم الجزء فكان الكل يلزم
ينبغي انا اذا اخذنا قطرة من الماء او جزءا من الارض كان يتحرك على الدور
فان الطبيعة واحدة وكان على تقدير حياة البسائط يلزم ان يكون كل جزء
ايضا حيا فان البسائط لا تحتاج الى اعضاء وروح اذ ليس فيها ذلك والجزء
من الحقيقة ما للكل ولما توقف استعداد الحيوة على المزاج وهذا الموضع آخر و

من المشهور انها لما شوهد حركتها الى المركز بالطبع على الاستقامة لا يتصور
ان تكون لها حركة دورية لما سنشير اليه والصورة الواحدة لا تقتضي الامرين
المختلفين الغير المجتمعين ثم الثقل يوجب الحركة الى الوسط لا الحركة المستديرة
فالاجسام الطبيعية تقتضي طباعها ملازمة مكان ولكل جسم مكان يلايم طبعه ولما
شوهد توجه الاجسام الى احياز مختلفة فلا يكون ذلك لاجل الجسمية والا لكان
الاقتضاء متفقا كما علمت وليس فاذن لا صور خاصة سميها المشاؤون صورا
وكل جسم من اصول الاجسام وامهاتها اعني البسايط مكان يميل اليه بطبعه و
للمركب مكان الغالب الا انه لا يتعين له بحسب الطبع بعض اجزاء مكان الغالب
الا بمخصص ما يومي اليه والجسم يقتضي شكلا ما لضرورة النهاية واما الشكل
الخاص فلسبب خارج ومع هذا اليق الاشكال بالجسم البسيط المستدير فان
فاعلا متشابه الحال في مادة متشابهة الحال لا يقتضي امرا مختلفا واصول
الاجسام لا يبطل بالامور الاتفاقية التي تسوقها الحركات كما سيعلم فان اجرام
الفلك والانواع الاصول الدائمة تقدم على الاتفاق لما سيعلم ايضا وغير
الكري من المثلث والمربع وكل ماله طرف ليس بمتشابه فان منه وسطا وطرفا
ومنه خط وزاوية ومستوجب البسط متشابه ولا شيء من غير الكري بمتشابه فلا
شيء من مستوجب البسط غير كري اي مستوجبه كري ثم وقع الاعتراف بان
اجرام الفلك فيها ما بعض اجزائه اثخن من بعض كما بين في الهيئة فيتحقق
عدم التشابه وايضا امكنة الكواكب من الافلاك يوجب ان لا يتشابه سائر
الاجزاء باعتبار القرحة التي هي حيز الكوكب ج ا فهم ما قيل من الاستحقاق
لا الوجوب وقولنا اليق الاشكال واخصها وقد اجتمع علمت ان الكري
الذي يستعمله الرياضيون يتخيل وقوعه لما سلف من القواعد فاذا امتنع
التشابه المطلق فالاليق هو الاقرب على ما يليق بجوهره وحركاته وامر كوكبه و
اجل العشرة وفي مثل هذه الاشياء المتقاربة ولا لبس العصا في كل سامح
في الميل الطبيعي والقسري قد قرأت من الكتب ان الجسم

لم

له ميل الى الحركة يحس منه عند المعاوقة وليس هو نفس الحركة فان الميل قد
يحس بها عند التسكين فليس الميل هو الحركة وليس هو الطبيعة اي الصورة
النوعية التي هي هذه الامور اللاحقة بالنوع لذاته فان الجسم اذا وصل الى
حيزه الطبيعي لا يبقى له ميل لانه لو كان لكان اما اليه او منه والقسمان باطل
فالمقدم باطل اما اليه فلانه اليه واما عنه لانه كان اليه الطبيعة الواحدة لا
تقتضي المختلفات من التوجه والانصراف وغيرهما فالميل يمتنع البقاء عند الوصول
ولا شيء من الصور الطبيعية يمتنع البقاء عند الوصول فليس الميل بصورة
طبيعية والميل الطبيعي واجب الزوال عند تمكن الطبيعة ولا شيء من الصور
كذا فليس الميل صورة اعني صورة طبيعية فالميل اذن امر زايد على الحركة
والصورة الخاصة بالشيء وقد يكون قسريا كالميل في سهم رمي الى فوق فيبطل
مثلها المنبعث عن طبعها الى ان يغلب القسري فيعود القسر ما يكون بالدفع
ومنه ما يكون بالجذب ومنه ما يبقى بعد مفارقة المتحرك للمحرك ومنه ما لا يبقى
ومن الناس من يوهم في المرجوح والمرمي وهما لا يستقيم وهو ان المرمي يحرك الهوى
الذي يندفع الى خلفه ويلزم الينا ما يحرك بالضغط ولو كان كما قالوا لكان
يصحب السهم في الهوى موافقة مع هبوبه في اول الرمي ما صح ان يرسب سهم
والسهم بعد ذهاب وقد رسب المراق المذكور والسهم بعد في الذهاب فليس
للضغط المذكور ثم لو كان للضغط المذكور دون ميل من السهم اصلا لكان اذا
رمي ريشة خفيفة بالبدن دون قوس ونحوه او وضع فيه ايضا يتحرك كما يتحرك بتقدير
الرمي القسري المانع والتالي باطل ولو كان كذا لكان ما يحصل خارقا للهوى اندفع
بضغط من الهواء مقسورا لا تمالك نفسه من الانسان والحيوانات والتالي
باطل وآخرون ظنوا ان الدافع يرفع الهواء والمرمي الا ان الهوى قبل الدفع اشد
ما يدفع اسرع مسحدب فيه الموضوع معه فيقول لو كان كذا لما صح اصلا وقوع
مرافق السهم مع ذهابها ووقوع مرافق الارجوحة مع مرامه مرورها وقد صح والتالي
باطل فالمقدم بط ولو كان كما قالوا لا يدفع الهواء قبل نفوذ السهم في الحايط الذي

سفينة السهم ولو كان كذا ما كان لنصله مدخل ولا لحديد بل كان يقوم مقامه اي شيء
اتفق مما يحرك قسرا واللازم باطل فان قيل يحبس الهواء الذي يلي النصل الذي
يلي الفوق قوة بعد بائنه فيدفعه لنفذ فيقال لو كان للهواء قوة بنفسه السهم على
النفوذ لنفذ بنفسه على ما قلتم انه لا يزول يجذب السهم حتى وصل والحس فان الهوى
اقرب الى النفوذ في الاشياء من غيره ثم الهواء المتراد المنبسط الاجزاء كيف ذو السهم
في الحايط وقالوا كان بحجر عظيم ما نفذ فلك الرعة فان قيل السهم يجذب الهواء
الدافع لها فقد رفع الاعتراف لان حركة السهم قسرية ثم لو كان يجذب الهواء
لجذب كل هواء يعبر عليه وظهر حركة اظهر من الريح وليس كذا ثم لو كان ذهاب السهم
المرمي بهواء يدفعه او يجذب ولا شك ان حركة الريح اظهر منه واشد لانه يكسر الاغصان
ويهدم كثيرا من المواضع الرفيعة فكان يجب ان يحرك سهم يوضع فيه اشد ما غدا الرمي
على ما زعمتم وليس كذا وقوم ظنوا ان الاعتماد في المرمي متولد من الاعتماد والحركة ايضا
ثم اذا حقق عليهم الحال في معنى التولد اضطربوا وحكموا ايضا انه عند تخلل السكنات
في السهم المرمي في الهوى كما هو مذهبهم الاعتماد ثابت والحركة مسبعه متشابهة والعامل
متشابه والحقيقة الموجبة للتولد بحالها ولا يوجد مقتضاها تارة ويوجد اخرى ثم الميل
الذي يتولد منه بعد زواله والشيء لا يحصل اثره بعد الفوات او مع حصوله يجتمع
الميلان في محل واحد الى صوب واحد وهو محال والحركات اذا قلنا انها توجب الحوادث
في العلوم يكون اما حركات اخرى في محال اخرى ولا يمتنع المعية الزمانية وان كان
فيها تقدم وتأخر ذاتي او حركة اخرى في ذلك المحل التي هي فيه ولكن يكون فيه موجب
ثابت بعده الحركة تفعل شيء آخر بعدها والسهم في الهواء ليس فيها اعتماد مستمر ثابت
واعتمادات متجددة ليعد الاعتمادات والحركات المتجددة الميل المستمر ليحصل
ميل آخر جزئي وذوات السهم لا يوجب اعتماد الحركة القسرية في الهواء المقتضي
لا يفعل فعلا بعد النقض واجتماع الميلين محال فبطل زعم تولد اعتماد من اعتماد
وليس الا ان القاسر يحدث في المقسور من المرمي والمرجوع والمجذوب شيئا يقتضي
الحركة المستمرة ما دام موجودا فاذا بطل بطلت الحركة القسرية ثم بطلانه ليس لذاته

فان الشيء

فان الشيء لا يقتضي عدم ذاته الا بان يكون مهية منافية للوجود فيكون ممتنعا
لا ممكنا ولا يبطله التصور وكل هيئة قارة فيه والا لكان السهم اول ما ينفصل عن
حاله يحصل القسر بطل عنه الميل فان المبطل بذاته للميل ان فرض صورة النوعية
او امر ثابت كيف ما كان يكون حاصلا فلا يستمر الميل والحركة ولما استمر فليس
المبطل امرا ثابتا فيه ولا الحركة القسرية التي هي معلولة القسر فان المعلول بذاته
لا يبطل موجبه فكيف يقتضي المقتضي بطلان ما يقتضيه بجوهره فان وجوده حصل
واستمر وخروجه من القوة الى الفعل بذاته لا يبطل ذات مقررها ومحصلها بقي ان
يكون المبطل امرا من خارج اما امر يبطله لا بازالة شيء حسي كمصادم يلقيه دفعة و
يمنعه ويبطله لا على سبيل الازالة شيئا فشيئا واما معاوق ما يتحرك فيه ويخلف المعاوق
برقة ذلك وغلظه ويجب ذلك نقل زمان ثبات الميل وكثرته فلا يزال يعاوق
شيئا فشيئا وينقصه حتى ينعش الطبيعة ويمكن من مقتضاها وكلما كان الميل الطبيعي
اقوى كان احفظ الجسم على قبول الميل القسري وكانت الحركة القسرية البطائ
لو كان كذا كانت الابنية مثلها الطبيعي ضعيف تقبل القسر اتم من السهم وغيره
وكانت حركتها اسرع وليس كذا فانا اذا رمينا مدرة او سهما سلعا بسرعة لا تاتي
ان رمى التبنة على سرعتها وسافاتها اقرب من غيرها مما ذكرنا بالقسر والطبع
ج قلنا انه كلما كان الميل الطبيعي اقوى كان ابعد عن قبول الحركة القسرية وما قلنا
انه كلما كان ابعد عن قبول الحركة القسرية كان الميل الطبيعي اقوى والموجبة الكلية
لا ينعكس موجبة كلية فيجوز ان يكون شيء ما لا يقبل القسر لا للقوة الطبيعية بل لامر
آخر من جملة الامور التي رجحه عن الطبع ان لا يكون بنية مستعدة لقبول القسر و
تمكن القسر منها كالتبنة وغيرها وقد ذكر في الكتب في تعميم الميل لجميع الاجسام انه
لو كان جسم عديم الميل لما تصور عليه الحركة اصلا ويستثنون نقيض التالي لنقيض
المقدم ويعرضون جهة اللزوم مما هو مشهور في الكتب وهو ان عديم الميل اذا
فرض تحركه طبعا فقد انفرض معه ميل طبيعي وان فرض حركته عن قسر فاذا حركه
قاسر في مسافة ما زمانا ما وحرك مثل قوة حرك بها عديم الميل واسل قسرا الى خلاف

جهة شك فلا شك انه ان ساواه فى المسافة يكون زمان عديم الميل اقصر و
ان ساواه فى الزمان يكون مسافة عديم الميل اكبر ويلزم مناسبة بين عدم الميل
وذى الميل فما وقع التفاوت ان كان زمانا او مسافة وان مسافة غير متناهية
ممتنعة فالتفاوت ان كان فى مسافة وهى متناهية فبالضرورة يقع المناسبة
والزمان الذى لا اقصر منه ممتنع ايضا لبطلان الجزء الذى لا يتجزى فيقع
المناسبة ايضا بحسب الزمان وقع التفاوت وبانهما يقع التفاوت بين عديم
الميل وذى الميل من قصر زمان او طول مسافة على نسبة يفرض جسما آخر
ينقص ميله عن ذى الميل الاول فتحرك بمثل تلك القوة فيقع التفاوت بينه
وبين ذى الميل الاول كما وقع بينه وبين عدم الميل وهو محال وحاصل البرهان
انه لو صح حركة جسم عديم الميل المساوى حركة حركة ذى الميل عن قوة واحدة او
بعض عنها سرعته وقسما التالى تط فالمقدم مثله وقول صاحب البصائر ان
الغلط فيه هو لاجل لانه قد لا يتفق على النسبة التى بين عدم الميل وذى الميل
الاول فى الزمان مثل الذى ميل آخر قال وكما ان البرهان قائم على انه لا يتصور
ان تكون الحركة متزايدة فى السرعة والبطوء الى غير النهاية فكذا الميل بحسب
نهاية عند حد ليس بمتميز اما احتجاجه بامتناع ان تكون الحركة متزايدة فى السرعة
والبطوء الى غير النهاية على الوجه الذى اورده ليس بصحيح مطلقا ولا هو مذهب القدم
بل على فصلنا القول فيه من قبل فانه ما من حركة الا ويتصور ان يتوهم اسرع منها
فان لم يخرج الى الفعل فذلك لمانع واما الميل فقد علمت ان نوعا واحدا فيه
هل ما كلما كان اكثر اثقل ومثله اشد وكلما كان اصغر فمثله اقل وكما ان الصغر لما
يمكن ان ينتهى الى حيث لا يتصور ان يكون اصغر منه فالميل لا ينتهى الى ميل لا
يكون اقل منه فالحاصل ما تمسك به يجوز ان ينتهى فى الصغر الى حد لا يقبل القسمة
حج يكون ذلك لمانع لا لذاته ولا يندفع بهذا العرض ثم يكون هذا غير ما تمسك
من وجوب انتهاء الميل عند حد لا يمكن ان يكون اضعف منه وان كان فى الجملة
وهن فيما ذكرنا فى التلويحات وغيرها ومن استحكم باب المغالطة من هذا الكتاب

يهون عليه الاطلاع على مواقع الشبهات **المشرع الرابع** فى التناهى و
اللاتناهى واشارة الى نهاية القوى الجسمانية وبقية احكام المحدد واجات
الاجسام البسيطة **تفسير** فى التناهى واللاتناهى اعلم ان قول القائل
ان النهاية واللانهاية من خواص الكم فيه تفصيل فان اللانهاية لها اعتباران
اعتبار السلب وهو ان تكون نقيضا للنهاية فلا يخرج منها شئ اصلا كما لا يخرج
من الفرس واللافرس شئ حتى ان النقطة ضربا من الميل لا يخرج من النهاية و اللانهاية
قد يستعمل ايضا اللانهاية مقابلة للنهاية مقابلة العدم والملكة بحيث يكون
معناه سلب النهاية عما يتصور عليه او على جنسه النهاية وبهذا المعنى لا يصح ان
يقال النقطة غير متناهية فانها لا يتصور فيها النهاية التى هى خواص الكم ثم يقول
اللانهاية اذا احدث عدمية لا يصح من جميع الوجوه ان يقال انها من خواص
الكمية اما المقدار فان اللانهاية بطله فان الشئ اذا كان غير متناه لا يكون له مقدار
اصلا وفى الحقيقة ما لا يتناهى لا كمية له وكل ما له كمية له نهاية ونفس الكمية تؤذن
بالنهاية وخاصة الشئ لا تنافيه فاذا باعتبارها لا يصح ان تكون اللانهاية من خواص الكم
والنهاية قد يضاف الى الكم المتصل وقد يضاف الى الكم المنفصل اما التى يضاف
الى الاول فوجب الطرف لامتداده فيكون له حد لا يبقى وراءه منه شئ اصلا واما
الكم المنفصل والحد السطحى ونحوه لا يتصور فيه ولا يمكن ان يقال الكم المنفصل له طرف
الا ان يكون فى شئ له ترتيب والا فالسبعة من حيث هى سبعة لا بالنسبة الى شئ
ليس لها طرف ولا يمكن ان يجعل آحاد بعضها وسطا وبعضها طرفا فانها ان كانت
منطقة على ترتيب يكون كل واحد هو ما فى وسط بينين فيكون له طرف الى
احدهما وطرف الى الآخر فينقسم وهى سطوح صغار او اجسام ونحوهما ففى امور
يعرض لها العدد لا العدد نفسه وتلك الامور هى مقادير متصلة او ذوات مقادير
متصلة فيكون الوسط والطرف لتلك المقادير المتصلة لا للسبعة ومهما احدث
مفرقة اى الآحاد الملحوظة كذا فليست سبعة بل فالسبعة لا طرف لها ولا وسط
من حيث ذاتها سواء عقلت مجردة او مضافة الى شئ من خارج وكذا كل نوع

من انواع العدد فالاوسط والاطراف لما يعرض له العدد لا العدد بذاته فاذا
قيل العدد غير متناه مطلقا من حيث هو عدد مطلقا يعني به انه ليس فيه مرتبة
من المراتب النوعية معقولة ليس للمزيد عليه امكان او انه ليس منه مبلغ لا يحمل
التضعيف واقعا في جنسه خارجا عنه غير مكرر بهذه عبارة ثابتة هذا هو الضابط
المعقول من اللانهاية في العدد مطلقا واما الاشياء المعدودة اذا قيل لانهاية
لها فقد يعني به انه لو حيث لو عدها عاد تتوهم ثابت القوة لا يفرغ عن تعدده ابدا
وبهذا المعنى يصح ان يقال النفوس الناطقة غير متناهية ولا يعني به انها لا يتصور
عليها زيادة من الاعداد فان نفوسنا لو اذا نسبت الى ما كانت لا شك انه توجد
فيها زيادة ما حتى اذا عني انه غير المتناهي انه لا تقبل الزيادة او لا يتوهم اكثر منه فلا يصح
ان يقال على النفوس الناطقة المفارقة انها غير متناهية بهذا المعنى بل متناهية
الا انها لا ينتج لمعتقد عدم دوام اقتضاء المبدا الاول وتسلسل الحادثات منه
عرض فانها غير متناهية بالمعنى الاول ولا يلزم من نهاية بهذا المعنى استحالة
اللانهاية بالمعنى الاول فان النهاية بالمعنى الثاني انه يمكن الزيادة عليها وكيف
لا يمكن الزيادة عليها فانها ابدا في الزيادة والذي قال بعض الضعفاء انها لا
يحمل الزيادة كيف وقد اعترف بانها ذات عدد واذا كان لها عدد ومن خواص
العدد انه لا يخلو من انه زوج او فرد فهي لا يخلو منهما فان كانت زوجا فيصير بواحد
فردا وقد زاد فيه ما جعله فردا الا انه لا يلزم من هذا النهاية بالمعنى الاول وان عني
باللانهاية ان يكون الشيء بحيث كل ما اخذ منه شيء دونه كما كان معه فهذا ممتنع التصور
فضلا عن الوقوع ويلزم منه ان يكون الكل مثل الجزء وبهذا المفهوم ايضا لا يصح
ان يقال النفوس المذكورة غير متناهية ولا شيء من الاشياء اصلا والذين يقولون
لا وجود للعدد في الاعيان بل هو امر ذهني عندهم النفوس في نفسها لا يلحقها بوجه
ما من الوجوه زوجية ولا فردية فانها من خواص الكم والعدد انما هو في الذهن لا
في الاعيان على رايهم وكل ما يتصور الذهن بالفعل فهو متناه والنفوس المذكورة
اكثر من ذلك ولا ينحصر فيه وهي في نفسها خارجة عن العدد فلا يوصف بالنهاية بوجه

وليس لها مجموع اما في الاعيان فلا اجتماع فلا تعلق واما في الذهن فلاستحالة
الاحاطة التفصيلية وكذا كل ما يوصف باللانهاية هذا على ما يرى هؤلاء و
عندهم كل ما عرض له العدد فهو متناه اي كل ما الحق به الذهن عددا فهو متناه اي
بعده الوهم بالفعل عدا افهم مراد هؤلاء **بحث وتحقيك** انه قد قسم في المشهور
تقسيم فقيل ما يضاف اليه اللانهاية على اقسام منه ما لا يتناهى في جهة التضعيف
ويتناهى من جهة التنقص وهو العدد فانه يعرض له اللانهاية في التضعيف و
يتناهى في التنقص الى الواحد ومنه ما لا يتناهى في جهة التنقص ويتناهى من
جهة التضعيف كالمقدار وهذا في الحقيقة فيه خلل فان التنقيص بالفعل
لا يتاتى ان ينتهي الى غير النهاية بل شيئا فشيئا ثم ينتهي الى حد لا يتاتى قسمته بالفعل
في الاعيان بحيث لا يمكن التقسيم الا في الوهم فاذا اخذنا بحسب الوهم فصار
تضعيف المقدار مثل تنقيصه اذ التضعيف والتنقيص كلاهما لا بد لهما من الوقوف
في الاعيان عند حد لهذا في الصغر وذلك في الكبر واما الوهم فلا يقف عند
حد اذ له ان يعرض فوق كل كبير اكبر منه وتحت كل صغير اصغر منه ولا يقف عند حد
فلا فرق في الحقيقة بين المقدار له حد لا يزاد عليه في الاعيان بحسب طبايع
الانواع فان الجرم الاقصى له مقدار ليس في الاجسام اكبر منه فيها به المقادير
واقفة ولا تقع ابدا اكبر منه وان كان الوهم يمكن الوضع بخلاف التنقيص حيث لا
يستبعد ان يكون للاجسام ايضا حد طبيعي في الصغر يكون الوقوف عنده ويشبه ان
يكون التراب الذي يقرب من المركز يعرى عن رطوبة بها يلتصق الاجزاء بعضها ببعض
لا يتاتى فيها انفصال ولا يكون حدا الا على اصغر ما يتصور ان يكون ولو انفصلت
كان لها رطوبة ماسكة للاجزاء ومن الاقسام ما لا يتناهى في التضعيف والتنقيص
فيه وهي الحركة فانها من جهة مقدارها قابلة للقسمة الى غير النهاية ومن جهة تضعيفها
ايضا لا نهاية لها لما عرفت من امر دوام الزمان الا ان هذا التضعيف والتنقيص
انما الى غير النهاية بحسب تصرف فيه وهمي الا ان المتصرف الوهمي من قبل
التضعيف في الحركة ليس كما في الجسم فان الاجسام واقفة عند حد لا تتجاوزه في العظم

والزمان لايزال يحصل منه شيء بعد شيء الا ان ملاحظة الاجتماع ذهني واما
من التنقيص فحاله كحال الجسم في انه وهمي اي اللانهاية فيه واما النفوس الناطقة
على راي المشائين فانها تختصة بامر ليس في الاجسام والحركة وهي ان اللانهاية
من جهة التضعيف والتزايد واقع فيها بالفعل وحتى انها امتازت عن الحركة
باجتماع آحادها فيحصل التزايد حقيقيا فيها والحركات ليست كذا ومن المشهور
ان الحركة تقبل انقسامها الى غير النهاية بسبب المسافة واما الزمان فاستعداد
الموهوم فيه من القسمة لذاته لانه عبارة عن مقدار الحركة واذا نظرت الى قواعد
سبقت تجد في هذا وهما من ان الحركة من حيث هيتها يجب فيها القسمة الغير
المتناهية سيما وهذا القايل يرى ان في الكيف حركة يطبق على الحركات الاينية
بالمقدار الامتدادي فيكون قابلة للقسمة الغير المتناهية وليس لها مسافة وفي
الحقيقة الفلك الاعلى ليس لها مسافة تتحرك فيه الا ان توجد المسافة بحيث
يجوز له ثم عرفت ان المقدار ليس امرا زايدا في الاعيان على الحركة بخلاف ما
ظنوا وقالوا الحركة علة الزمان والزمان علة لكون الحركة متناهية المقدار و
غير متناهية المقدار وهذا فيه ايضا خلل فانه يتضمن تجويز ان يوجد المقدار
امرا زايدا على الوهم على الحركة بحيث يصح ان يوجد حركة في الوهم ويوقع عليها مقدار
صغير تتوهم فيها مقدار كبير وهو قبيح ومن هذا الطرد لهم مشهورات قالوا تكون الحركة
غير متناهية بلحوقها بسبب الزمان وان كان هي والحركة علة لوجود اللانهاية في
الزمان ويجوز ان يعطي الشيء امرا لغيره بالذات ثم يلحقه بالعرض بسببه وقد ذكر
ان كلية الغير المتناهي ليس بموجود بالفعل ولا بالقوة وهذا القول يصح ان
يقال مطلقا في الحركات اما في النفوس الناطقة لها كلية حاصلة غير متناهية
على اعتزافه كلية ما يمكن منها ما لايتناهى غير حاصل بالفعل لا بالقوة لانه يستحيل
الحصول حالا ما قالوا وان قيل ان كل واحد من الغير المتناهي موجود بالقوة وقتا
ولا يصح ذلك بالفعل فهو صحيح ونقول هذا اصحته في الحركات الاينية ظاهر فان
كل واحد ما يفعل ان غير متناه من الحركة وهو ما في المستقبل بالقوة وقتا ما

موجودات

موجودات متناهية واما الذي مضى فلا فانه يصح ان يقال انه بالفعل موجودا
لبطلانه ولا انه بالقوة لفواته واستحالة عوده الا ان يقال انه كان موجودا
بالقوة واما النفوس الناطقة على الراي الحق فان كل واحد من الغير المتناهي
الحاصل واقع بالفعل لا من الممكن من النوع قالوا وان قيل كل واحد بالقوة
كل وقت فهو كاذب وهذا الامر يرد عليه قالوا وان قيل ان الكلية من غير المتناهي
قد يوجد منها دائما شيء بالقوة فهذا الا يصح من وجه وهو انه لا كلية له ويصح من وجه
وهو ان الطبيعة المعقولة التي يصح حملها على آحادها تاتي ان يقال ما يحمل عليه
تلك القوة دائما شيء موجود بالقوة ولا يجوز ان يخرج الى الفعل ما لا يبقى بعده
شيء منه ونقول هذا الكلام صحته في الحركات ظاهر وفي النفوس اذا اخذ بحسب
الممكن من النوع يصح القسمان ايضا فانها لا كلية لها اي ممكنات النوع مطلقا بحيث
يعم الواقع وما لا يقع وابدا شيء منها بالقوة ولكن الواقع هو غير متناه وليس منه
شيء بالقوة ومن غير المتناهي ما ليس شيء منه بالقوة وهو الحاصل مما ذكرناه واعلم
ان الاشياء التي في طريق الوقوع شيئا بعد شيء يصح ان يقال انها تناهت بالفعل
لا بحسب نهاية لا حصول بعدها بل بحسب نهاية بعد نهاية وهذا في مثل الحركة
فان الآن يصح ان يقال باعتبار ما انهاية ما مضى لا نهاية آخره واما النفوس
فليس فيها ذلك اذ ليست هي زمانية بذاتها بل بالعرض وهذا البحث بحسب
الحركة ويصح ان يقال انها غير متناهية بالفعل دائما لا لحصول الآحاد كلها بل
بحسب وجود سبب النهاية الاخيرة عنها ويجوز ان يقال انها متناهية بالقوة
بحسب نهاياتها ممكنة ما بعدها نهايات من حيث النهاية الاخيرة غير متناه
بالفعل بالنسبة الى ما حصل وبالقوة بالنسبة الى ما سيحصل والغير المتناهي موجود
دايما بالفعل اي بحسب امتناع النهاية التي بعدها نهاية فهو غير متناه بحسب هذه
النهاية اي مسلوب بالفعل عنه هذه وما لا يتناهى بالقوة دايما موجودا اي في طبيعته
شيء هو دايما بالقوة فصل واذا قيل ان قوة كذا متناهية او غير
متناهية قالوا ولا يتصور ان يكون جسم غير متناه يوثر في جسم آخر تاثيرا زمانيا

فانه اذا كان غير متناه يكون تاثيره لا فى زمان وهو محال وان كان المنفعل
غير متناه ايضا فلنفرض تاثير الغير المتناهى فى جزئه وكله وانما تاثير زمانى فيكون
نسبة الانفعال الجزء عنه وانفعال الكل فيه كنسبة الزمان وكلما كان اقصر كان
اسرع فيجب تاثير الجزء لا فى زمان وفرض فيه وهذا محال وهكذا ان كان المؤثر
جسما متناهيا والمتاثر غير متناه على ان يوزع تاثير المتناهى فى غير المتناهى
محال واذا علمت وجوب نهاية الاجسام استغنيت عن هذا الا انه ينفع
للتشحيد والتدريب وكيف يتجه هذا المطلب والغير المتناهى من جميع الوجوه
لا المتفق له ولا نسبة مصححة له الى جسم له ليؤثر وكيف كان لا ينفع الكل نسبة الى الجزء
المتناهى ليلزم ما ذكرنا ومن المشهور ان اقوى المحركين تتفاوت تحريك ضعفها
عدة او شدة او مدة ولا يتصور ان تكون قوة جرمانية غير متناهية فى الشدة
واحتج بعض اهل العلم بانها ان امكنت وفرض انها حركت تحريكا غير متناه الشدة
اما ان يتصور الزيادة عليه اولا فان لم يتصور اشد منها فهى النهاية فى الشدة
فانتهت شدته وقد قيل انها لا تتناهى وان تصور اشد منها فوراها ما هو اشد
فتناهت بالنسبة اليها وكانت غير متناهية هذا محال وهذا فيه بحث و
تعقيب وهذا فيه خلل فان النهاية فى الشدة لا يعنى به الطرف المذكور
فى المقادير فان الشدة ليست بكم متصل وليس غرضه ان الحركة الشديدة من جهة
الكمية لا يصح ان تكون غير متناهية فان اتم الحركات سرعة كالجرم الاعلى غير
متناهية وهى شديدة واذ ليس يعنى به الكمية بل الشدة مقصورا عليها النظر
فان عنى بالنهاية وراه امكان سرعة اخرى وبما لا يتناهى ان لا يكون وراه امكان
شدة اخرى ولا يتصور الزيادة عليه من بابه فيقول فى القسم الاول ان لم يتصور
اشد منها فانتهت شدة غير مستقيم فان هذا الانتهاء هو نفس تناهى بحسب المعنى
المذكور فيكون كانه قال تتناهى لانه لا تتناهى فان هذه النهاية هى ان لا يتصور
اتم منها وكان اللانهاية على المعنى المذكور هذا معناه ويصح ما ذكر فى القسم الثانى
اى على هذا المفهوم فانه اذا وضع انه غير متناه اى لا يتصور امكان الزيادة عليه

ثم

ثم امكن فتناهى وتم وان عنى بالمتناهى ان يكون له الحد الاقصى اى تناهى
الى حد ليس وراه وراء فقوله فى القسم الثانى غير صحيح وهو انه ان امكن اشد
منه فيكون تناهى دونه بل لا يكون متناهيا على هذا المفهوم والحاصل انك
اذا تاملت كلام هذا القايل لم تجد المتناهى والغير المتناهى فى الانفصال
بمعنى واحد فانه تعلل فى احدهما ما ينافى ما علل فى الثانى بحيث لا يتصور ان
تكون مفهوم النهاية فى الطرفين واحدا الا انه يلزم فى احد القسمين نقول ان لم
يكن الزيادة عليه فقد تناهى باعتبار لا امكان الزيادة لا يوجد هذه النهاية
على هذا اساس الحركات لا نهاية لها اذ ليس لها شدة هى النهاية القصوى
وفى القسم الثانى نقول امكن الزيادة عليه فقد تناهى واذا لم يكن فلا نهاية
بهذا المعنى فيجب اولا ان يعين معنى النهاية فى السرعة اذا اردنا اثبات نهاية
الشدة فاذا اريد به امكان الزيادة عليه فيقال لو امكنت شدة غير متناهية
لكانت حركة لا فى زمان او حركة فى زمان متناه قاطعة لمسافة غير متناهية
وقسما التالى باطلان فالمقدم باطل ووجه اللزوم ما سبق انه كانت سرعة
لا يتصور وراها اخرى ان كانت مسافتها متناهية يجب ان لا تتجزى زمانها
والا ان امكن التجزى يصح فى زمان اقصر فى مسافة الطول حركة اخرى و
تكون اسرع منها والكلام هو ذلك الكلام بعينه والحجة الاولى تذكر على وجوب
نهاية القوى الجسمانية هى ان كل قوة جسمانية بالضرورة ينقسم بانقسام محلها
جسمها او تكون فى كل جزء من الجسم جزء منها فللقوة جزء ما تعرض حصوله
مستقلا فيفرض كل القوة محرك كل الجسم وجزء القوة كل ذلك الجسم او مثل
قوة الجزء جسما مثل جسم الكل وما حصل التفاوت فى الشدة فيقال حصل
اثر القوة التى هى اكثر فى الشدة حتى اذا كانت الحركة دورية تحرك مع كل
دورة كل القوة مرتين لئلا يقع التفاوت فى الدوام فرض انهما متساويان
فيما وراء المدة قالوا ولا بد من تفاوت ولا يقوى الجزء على ما يقوى الكل عليه
وهو تم واذا كان المبداء معا فالتفاوت ولا يقع فى الوسط كيف وقد قيدنا

بان الشدة لا تختلف حتى يقع التفاوت في الدوام واذا كان التفاوت ظهر وربما
وليس في الوسط ولا في المبدا فيقع في النهاية فثبت تحركات الجزو متناهية
وتزيد تحركات الكل بقدر زيادة الكل على الجزو فيتناهيان بالضرورة ه
تعقيب وهذه الحجة مع انها متقاربة يثبتون بها ان قوى الفلك متناهية
ليثبتوا به وجود العقل المد لها بالقوة الغير المتناهية واذا ثبت ان للافلاك
نفوسا ناطقة لا ينقسم يتوهم انقسام اجزائها لا يجب فيها التناهي بحجة هذه
الحجة فانها مبنية على الانقسام فلا يتم هذا المسلك حجة على وجود العقل وبعض
العلماء لما راى ضعف هذا النهج احتج على جهة اخرى فقال ما حاصله ان القوة
نفرض انها تحرك جسما اكبر واصغر وظاهر ان معاوقة الاكبر اظهر والمبدا واحد فلا بد
من التفاوت فيقع تحركات الاكبر والاصغر تزيد عليه ويكون قد وقع التفاوت
في الطرف الآخر وآخر هذا عن التقسيم تعقيب وهذه الحجة فيها وهن
ايضا فان الخصم ربما يقول اذا كانت القوة غير متناهية يكون معاوقة الكبير
الزايد على الصغير لا يظهر عنده ولا يحل بقوته فانه اذا عظم الشيء جدا لا يوثر فيه
تفاوت الصغرين وانظر الى ما ذكر في المغالطات ومن الناس من يقتصر في
تقرير الحجتين بان يقول لا بد من التفاوت وما لا يتناهى لا يمكن فيه التفاوت
والزيادة فان الغير المتناهي من حيث هو غير متناه ولا تفاوت فيه ونقول
الممنوع جهة الغير المتناهي من حيث هو هو فهو امر آخر وكلامنا فيما يعرض لها النهاية
واللانهاية وظاهر من حركات فلكي القمر وزحل تفاوت لا يضر باللانهاية
واما تناهي القوى الجسمانية فكان الحدس يحكم به كيف ولو كانت نفوسنا
لها القوة الغير المتناهية ما حجبها القوة البدنية عن عالمها وما اسوسرت في
هذا العالم بانك ستعلم ان كمال النفس التجرد المطلق ومثل هذا في نفوس
الافلاك يصح ان يعتبر بوجه وجوزوا تاثير القوى الجسمانية الى غير النهاية بل
هو واجب لما علمت من الحركات والانفعالات الدائمة للهيولى وجوزوا
انه تاثير للغير المتناهي للقوى الجرمية ولا للاجسام لا على سبيل المبداية

بل على سبيل الوساطة وهو واقع واجب فان النفوس السماوية تحرك
تحركات غير متناهية واجرامها يوثر تاثيرا غير متناه ايضا ولكنه على سبيل
الوساطة والمبدا هو المفارق المطلق فصل في احكام الاجسام
والمحدد والمكان اذا تبين ان التحديد بالمركز والمحيط فيليق ان يكون المحدد
كريا والا لكون البعد لما يعرض وسطا متساويا فيختلف المركز الموهوم مركزا
ولا يكون مركزا بالحقيقة ولانه اذا كان غير كري وله زوايا يقع التفاوت في
سطحه الاعلى فيكون منه جزو ما مستقيم فيعرض وراءه جهة يقع اليها ذلك
الامتداد وهو محال وايضا قد سبق ان ابسط الاشكال بالبسيط المستدير واعلم
ان جماعة ظنوا ان العالم الجسماني اكثر من واحد وفي كل واحد انواع ما في
الآخر ورد عليهم امام الباحثين ارسطاطاليس ومن جملة ما يقال ههنا انه
لو صح وجود عالمين جسمانيين لا يدخل احدهما في الآخر باعتبار ما كالعالم العنصري
تحت الاثيري بل يكون كل واحد بحسبه محدد آخر كان كل واحد منهما له محدد
فيكون كريا لما سبق والاشكال الكرية لا تتراصى دون فرجة فيلزم الخلاء وان
شدت الثلمة بجسم غير كري لا محالة فيكون امتدادا ما ثابتا الى جهة وقد قيل انها
محددان والحاصل انه لو كان عالما جسمانيان متباينين التباين المذكور للزم
وجود الخلاء وان يكون وراء المحدد محدد آخر والتالي باطل فالمقدم مثله و
ايضا كان كل واحد منهما على جهة الآخر فيلزم ان يكون وراءهما صوب اذ الصوب
الخارج لا يتحدد بهما فيكون وراءهما محدد آخر وقد فرضنا محددين وقد احتج
بعضهم بوحدة المبدع على وحدة العالم وليس وحده بكاف فانه لا يصدر
منه الجسم وصدور الجسم عن المعلول الاول فيه كلام طويل ويقع الكلام الى انه
هل يجوز ان حصول عقلين متكافئين يحصل منهما ما لا يدخل تحت الآخر
من السلسلة العقلية والجسمية وانه لا يجوز ان يحصل عن عقل هو معلول
جسم لا يقع تحت الجسم الذي تحت عليه وفيه كانت كثيرة حتى يتم هذا وربما
لا ياتي البيان كما ينبغي بل الاحتجاج من وحدة العالم على وحدة الصانع

تياتي وربما يكتفي بالحدس لكنها شديدة وقد سلكها الكبار واذا سمعت في اقوال
القدماء وجود عالم مقداري هو غير العقل والنفس فيه مدن لا يكاد يحصى
من جملتها ما سماه الشارع جابلقا وجابرسا فلا تبادر بالتكذيب فان السالكين
يرونه ولهم فيها مآرب واغراض بل البرهة من السحرة والكهنة فان كذبتم تجد
كذبوك بالمشاهدة فاصبر واسكت فان وصلت الى كتابنا المسمى بحكمة
الاشراق الذي ما سبقت الى مثله ربما تفهم منه شيئا ان ارشدك بعلمك
والا فكن مومنا بالحكمة وما ورد في الكتب الله جسما واحدا لا يتصور له حركة مستديرة
ومستقيمة ولا يقتضي الطبيعة الواحدة امورا مختلفة غير مجتمعة وفي احدهما
انصراف عن الآخر وترك له فيكون طبيعة متوجهة الى شيء لذاتها وتاركة له وهو
مح قالوا المحدد جسم وضعه ممكن التبدل وكل جسم وضعه ممكن التبدل يصح عليه
الحركة فالمحدد يصح عليه الحركة وكلما يصح عليه الحركة فله ميل فالمحدد له ميل ما وكل
ماله ميل ما فلا يتصور على الاستقامة فله مستدير فالمحدد ميله مستدير كيف
وليس وراءه جهة اخرى ليتحرك على الاستقامة متى اثبتم وجود الميل فيه لامكان
الحركة فاذا اثبتت امتناع الحركة لعدم الميل فان الممكن قد يمتنع لغيره كما ذكر
في المغالطات فكانت حجتكم في اثبات الميل انه لو صح جسم عدم الميل لامتنع
عليه الحركة فلما امتنع في المحدد ميل وامكان الحركة فيكون الحركة ممتنعة لانتفاء
الميل لا لذاتها جواب ان قدر ان القاسر او المحرك بالارادة بميل سريع في
التحريك قسرا او طبعا اما ان يطاوعه الجسم على التحريك المستقيم او المستدير
او لا يطاوعهما فان طاوع لزم الميل وان مانعه ففيه مقاومة ما والتبدل ممكن
بحسب ذاته وقد اخذت فيه القاسر مثلا وان لم ينفعل لا بد من معاوقة وتلك
المعاوقة بعينها هي التي عند المفارقة يكون ميلا فيكون فيه ميل ما واذا لم
يكن في المحدد والافلاك ميل الى الاستقامة فهما تبعها للقاسر على الاستقامة
اي الاستدارة ففيهما ميل مستدير وهذا اقصى ما يقرر به المشهور ثم يثبتون
ان ذوات الميل المستدير لا يقبل الخرق لان الخرق لا يتصور الا بالحركة

المستقيمة فان مالت الاجزاء الى الالتيام او الى طوع الخارق ويكون فيها
ميل مستقيم وهي اجزاء متشابهة لكل مستدير الميل متفقة في النوع فيكون
اجمالة القياسي لو تصور بالخرق على ذوات الميل المستدير لكانت طبيعة
واحدة يقتضي ميلا مستقيما ومستديرا والتالي باطل وهذا القايل لا ينبغي
ان يسلم ان حركة الماء الى البحر طبيعية فانها مالت من الوسط فيكون طبيعة
واحدة يقتضي توجها الى شيء وهو الموضع الذي يوجه اليه من الهواء وحين
كانت متحركة الى الوسط ومالت عنه بحركة لا الى الوسط فصار المطلوب متروكا
او يتعذر باعتذارات واهية او ينقلع القاعدة من اصلها ان تكون فيه سر ارتقى
يظهر لجماعة اشاركن في العلم الظاهر منه شيئا ويضمر شيئا آخر لا لخوف آخر
فان اخشى المنتسبين الى الحكمة من خاف الذم او خشي القتل حبا لهذه الغيرة
الظلماء بل لانها اسرار شريفة لو نحا بعضها ادى الى افشاء الباقي وتخل
النظام سلافه ورسها عادعن آدم كانت ذخيرة كسرى غاب بابه واما من
اراد مجاملة المشائين فليرجع الى ان الماء لولا الحرارة فيه كانت جامدة ولو
كانت جامدة ما تحركت على الارض فحركتها على الارض لضرورة السيلان لا
لطبعه وحينئذ لا يخلو ايضا عن صعوبات في لمية حركة السايل والبعض في الهواء
وربما يتكلف لها جواب ولنرجع الى المباحث ومن المشهور ان الجرم الكاين الفاسد
يقبل الحركة المستقيمة لان الكون ان وقع في مكان التسخيدة يستدعي نقلا الى مكانها
قبل اللبس وايجازا من كلية الجسم اذ الصورة المخلفة ونحرفها لما يفقد فيه من صاحب
السخيدة ومزاحمته في المكان وبهذا تصح حركات مستقيمة على نوعي المستخدة و
المخلفة واما ان يلبس المستخدة في مكان المخالفة فيتحرك الى المكان المناسب
للمستخدة بالحركة المستقيمة ولا يكفي ان يقال ان مكانهما ربما كانا متلاصقين
فان الملاصقة بحسب المجاورة غير اتحاد المكان الم تر ان خواص احد النوعين
يثبت في الطرف الآخر من مكان نوعه ولا يثبت عند جزء النوع الملاصق فيصح
الحركة المستقيمة على كل كاين فاسد وقولهم ان كل كاين فاسد يحتاج الى مكان قبل

الكون ونفده لا يعنون به استحقاق المكان المستقبل لكل واحد واحد من الكاينات
حتى ان النطفة اذا صارت انسانا استحقت مكانا آخر بل الاصول الكلية التي هي
اركان العالم ممالة مرتبة من طبقات العالم فالمحدد ان كان كاينا فاسدا صحت عليه
حركة مستقيمة فكان وراءه محدد آخر والتالي باطل واحوط ما يقال في كون السموات
غير كاينة فاسدة الاعتضاد بسلسلة الدوام وسلسلة الحوادث والزمان ونحوها
والاليق بجوهر الافلاك ان لا ينخرق ولا تتبدل اجزاؤه فان غاية التبدل فساد
صورة المجموع والاماكن الاشرف واجب لها على ما برهنا عليه في الكتب و
سنذكره وقولنا ان لها ميل لا نعني به انها تميل بطبعها الى حركة دورية بحيث لا
يلايمها حركة دورية تخالفها فان المستدير متساوي نسبة المفروض اجزاء ومتساوي
نسبة امكان الاوضاع بل له شوق يجب تعيين المحرك المتمم لنوعه الذي هو النفس
وليس لجسمه شوق آخر تخالف مقتضى شوق نفسه بخلاف ابداننا فان لها شوق قد يخالف
شوقا يقتضي ارادات نفوسنا فربما يريد الصعود ويهوي البدن هكذا ايضهم ميل الفلك
وكل ما هو اشرف لها واجب لما سد برهن عليها ولما علمت ان الكليات هي البسايط
المختلفة كل منها يستدعي مكانا واستدعاء المكان الخاص انما هو لصورة خاصة
والاجسام لو كانت تميل طلبا للمكان مطلقا كانت المدرة تقف على الهواء وما
رجع شيء بطبعه الى مكانه وظن بعضهم ان حركة المدرة الى الارض انما هو للاتصال
بكلية الارض ولو كان كما زعموا لكانت المدرة المرمية في سر الثقب تسر ما او مارت
والتالي باطل واحتجوا بحجة اخرى فقالوا لو فرض خروج كلية الارض عن حيزها اما
ان تتحرك المدرة الى اي صوب انفقت وهو باطل انفعلت عن الكل فكانت
حركتها قسرية فما كان الكبر اشد ميلا واسرع بل كان الصغير اولى بالانفعال
القسري وليس كذا ثم الشيء كيف ينفعل عن شبهه وليس البسيط المحيط مكانا
كيف اتفق للمحاط والا لو وقعت الماء في الهواء فانه محيط بها هنالك سطوح من
الهواء وليس كذا وكانه ليس مجرد اللحوق بالكلية وحيا للحركة والميل الطبيعي
فكذلك ليس اللحوق بالكلية خارجا عن ان يكون له دخل في استجاب الميل

فان

فان الماء لا يقف حيث اتفق مع انه حيث وقف على الارض يكون فوق الارض
وتحت الهواء ولو كان اللحوق بكلية النوع ليس اثره ما تحركت سايلة الى البحار
جريا طبيعيا مستمرا في جميع الاودية والانهار ولو كان اللحوق بالكلية وحده موجبا
للميل لما نزل الماء على خط مستقيم على زاوية قائمة بل نزل على خط موصول بالبحر
فاذن مكان كل جسم ما يسكنه كله طبعا وليس مجرد سطوح العالي مكانا بل الحيز الطبيعي
للجسم لا بد له من نسبة مخصوصة الى المحدد ووضع وترتب من اجزاء الكل وليس للنوع
واحد مكانان فان الاجسام البسيطة اذا اتصلت كان ميلها الى حيز واحد فكذلك
اذا انفصلت ولو كان لبسيط واحد مكانان لزم ان يكون مهية واحدة يقتضي بذاتها
امرين مختلفين ممتنعي الاجتماع والتالي بط فليس لبسيط واحد كالارض والماء مكانان
وليس يصح توهم من ظن ان في العالم ارضا اخرى غير هذه ونحو هذا ولعل هذا
القائل من آل فيثاغورس رمز على احد العالمين عالما رمزا وفي قولهم ان النار آخر
العناصر فحيزها الوسط ولا يعنون به ما في الاركان الاول للعالم ولهم اغراض اخرى
واكثر ما رد عليهم ليس بصحيح وان كان الرد متوجها على ظواهر اقاويلهم ومن المشهور
ان المركب المعتدل من جميع العناصر غير متصور ولو كان لكان عديم الميل والتالي بط
فالمقدم مثله بط وليس بين جميع العناصر حد مشترك ليقف عنده حتى يقف
حيث اتفق المركب لعدم المرجح لحركة ح ابطل الراي المشهور لا يجب انه لا يختص
لمكان باعتبار مختص بل لما به يكون عديم الميل وعديم الميل ممتنع الوجود ثم لو امكن
ايضا ما استمر اعتداله فانه في اي مكان كان من العناصر اخرجه من الاعتدال المطلق
مجاورة والانواع الحاصلة المشاهدة من العناصر لما راى ميلها الى الارض فدل
على ان الارضية غالبة فيها والعنصريات لم يختص امكنتها الا لتصور بها فاذا نسبت
امكنتها فيجب ان تكون امكنة العنصريات متجاورة وامكنة الاثيريات متجاورة
وليس للمحدد مركز ان يكون فيه عالمان مطلقا والعالم الجسماني كله عالم واحد
وكرة واحدة هذا هو القدر الذي يليق ان نذكره هنا
في المقدار والشكل وبحث خفيف في الصور وفي ان كل كاين فاسد الذين حكموا

ان المقدار عرض في الجسم وهو الجمهور من المشائين مع اثبات الوضعية اعترفوا
انه ليس حاله كحال ساير الاعراض فانه لولا المقدار لما صح الشكل والشكل لما كان
هيئة يلزم الجسم من حيث هو متناه يتجدد بالمقادير ويسع لما معه وهو النهاية فانها من
خاصية الكم والشكل كلية في كلية المقدار فهو محتاج اليه ويكثر بالعرض لتكثر المقادير و
يصغر بصغرها وللمقدار اثر في القوى والاعراض وكذا الوضع فانه اذا فرض بطلان
المقدار والوضع من الجسم بطل ما فيه من قواه واعراضه فاذا بطل نصف الجسم بطل
نصف السواد والصور وغيرهما مما يحل في الجسم ولا كذلك السواد مع الحركة فانه
اذا بطل احدهما لا يبطل الآخر وبعد المقدار الوضع فانه كما يلحق الجسم يلزمه من ضرورة
وضعه وضع الا ان مصحح الوضع ايضا المقدار والصور سارية في كل الجسم ليست حالة
في حد غير منقسم لما تبين انه ليس في الجسم شيء غير منقسم اصلا والنقطة عرفت
حالها على ان الذين يثبتون وجود النقطة يسلمون ان الكرة ليست فيها نقطة حاصلة
الا عند توهم حركة او قطع ليس بواجب في ذلك الجسم ومن المذكور في الكتب ان لا
يصح تقوم جسم بسيط بصورتين وينبغي ان يقيد بصورتين غير متكافئتين فانهم
اثبتوا ان للماء ونحوه صورتين جرمية وطبيعية واحتج بعضهم بانه لو تقوم الجسم بالصورتين
كما ذكرنا فيكون احدهما لا محالة يتقوم بالمادة اذ قد فرضنا انه لا يوجد الا فيها وهي وحدها
لا يتقوم المادة فالمادة اقدم منها وهي اقدم من المجموع المركب منها ومن شريكها الذي
هو مقوم للمادة فان الجزء يتقدم على الكل فتقدمت المادة على الواحد المتقدم على
المجموع المتقدم على المادة او المقوم لها وهو محال وهذا وان كان
يعجبهم سياقه غير مستقيم فان الصورة كيف كانت من باخذها مع الهيولى بحيث
لا يتقدم احدهما على الآخر وتجوز ان يكون شيئان معيتهما ضرورية وكل واحد منهما
شرط للآخر فالصورتان والمادة اذا فرضت هكذا يكون جميعا معا وليس للكائن من
مجموع حقيقي لا يجب جمع جامع فان الصورتين اذا اخذناهما معا كان لهما مجموعا
وكذا اذا اخذت احدى الصورتين مع المادة كان لهما مجموع ومن الثلثة مجموع
آخر والاجزاء يتقدم على المجموع ثم اذا اخذ ان مجموع الصورتين يتقدم عليها طبعا

الصورة التي هي مع الهيولى لا يلزمه تقدم الهيولى ايضا على هذا الوجه لان ما
مع القبل لا يلزم ان يكون كما عرفت في مواضع واما اذا اخذت الصورة متقدمة
على الهيولى كما يرى هذا القايل فكونها في مادة لا يوجب ان تكون مفتقرة الى المادة
كما هو مذهبه فانه لو كان كذا لكان الدور متخصصا بالصورتين على مذهبه بل الصورة
الواحدة اذا كان حلولها في المادة موجبا لافتقارها اليها والقيام بها والمادة ايضا مقومة
بالصورة فيتقدم كل واحد منها على الآخر فجاء الدور على الوضع الذي ذكره في
الصورة الواحدة او بنيت الحجة على ان قوام احدهما بالمادة وعلل بقوله اذ فرضنا
انه لا يوجد الا فيها وان قال ان الصورة بحلولها في المادة لا يجب ان يكون قيامها
بالمادة فيقول الخصم هكذا الصورتان جميعا بالحلول لا يتوقف قيامها على الهيولى
وكل واحد يتقدم على المجموع والمجموع على الهيولى وللهيولى تقدم بوجه فلا دور
فالحق ان هذه الحجة باطلة من وجوه المغالطات منها اخذ ما مع الشيء قبل الشيء
والفرق بين الموضعين اعني اذا كانت الصورة واحدة واذا كانت صورتان
بما ليس بفارق فان ما ذكره مشترك بينهما وما ذكرنا انما هو دور فاني في الجملة وما يذكرون
ههنا ان الذي يصدر عن طبيعتين متضادتين يجب ان يكون متضادا فان ما
يقتضيه الضدان ان كان متوافقا فيهما فهو امر عام بينهما ليس عن احدهما من حيث
هو ضد فان كان وجوده متعلقا بالضد من حيث هو ضد فيلزم ان يقابل مقتضى الضد
الآخر لا تقابل التضايف فان الامرين يتعقل كل واحد منهما دون الآخر ولا العدم و
الملكة فان احدهما لو اقتضى السكون لما تصور عليه الحركة لان صورته الخاصة مقتضية
له فليس فيه مبدأ الحركة وان كان له صورة اخرى تقتضي السكون ففي جسم واحد
مبدأ حركة وسكون معا وهو محال او يلزم ان تكون في مادة واحدة صورتان يتقوم بهما
وهو قبيح وهذا القسم الاخير بناء على ما سلف وهذه الحجة
مختلفة من وجوه كثيرة اما الطبيعتين اذا كانا جوهرين كما هو قاعدته فلا يقع التضاد
بينهما الا بالعرض فان قال قايل يكون التضاد بينهما لتضاد الاثر فيكون مصادرة على
المطلوب الاول فانه يثبت ان ما يصدر عن صورتين متضادتين يجب تضاده ثم يقول

اعني بالصورتين المتضادتين ما يتضاد اثره فيكون اثبات النتيجة بنفسها وان
عني بالتضاد على اصطلاح آخر وهو ان يكون الشيآن متعاقبين على محل واحد بينهما
غاية الخلاف فلا يختص بالموضوع بل يلزم الموضوع والهيولى يقال لها الصورة
غير محسوسة بما ذا يعلم غاية الخلاف بينهما فلا بد وان يرجع الى الاثر فان غاية الخلاف
بين صورة الماء والنار انما عرف باقتضاء احدهما البروده والرطوبة والآخر الحرارة
واليبوسة فالتضاد الذي يتضمن غاية الخلاف على اصطلاحك انما يتبين من
الصورتين بالاثرين ثم يثبت بالتضاد بين الاثرين بتضاد الصورتين وهو دور من
يعني به ان من تضاد الاثرين يستدل على تضاد الصورتين ج هذا يخالف ابنا وفي
الجزء المذكورة وليس غرضه ثم ان فرض هكذا فهو مصادرة فان على اصطلاحه لا تضاد
بين الصورتين اذ لا موضوع لهما بل يكون نفس تضاد الصورتين تضاد الاثرين فيكون
الذي استدل به والذي استدل عليه واحد من يحذف غاية الخلاف عن حد التضاد
ويبدل لفظ الموضوع بالمحل ج فلا يصح الكلام لان على هذا الوضع يكون الصورة
المائية والهوائية ضدين وقد اقتضى الرطوبة كما هو مذهبه وكذا الهواء والنار من
يكون الكيفية المشتركة بين الماء والهواء وبين الهواء والنار لا يلزم من نقل الصورة
بل من كيفية اخرى غير مشتركة ج تلك الكيفية الغير المشتركة لما كانت مقتضى
الطبيعتين المفروضتين انهما متضاديان ومقتضى المتضادين متضاد واذا كانت الكيفيتان
المختصتان متضادتين لا يجوز ان يصدر منهما شيء متفق كما زعمت وهو الكيفية المشتركة
اذ يلزم ان يكون مقتضى الضدين غير متضاد وينافي قاعدتك ثم قوله لا يجوز ان يلزم
الضدين امر يعمهما فانه يكون عاما مصادرة على المطلوب الاول وان قال كل عام لزم
شيئين يكون لامر مشترك فيصح انه لا يلزم من اشتراك شيئين في امر ان يكون د
الاشتراك في عام آخر من يلحق الاشتراك في الامكان باعتبار الوجود ج الوجود
تابع للامكان لا الامكان للوجود كما هو قاعدته ثم فيه ضروب من الوهن ولما اعترفت
بان من لوازم السواد ومن خاصيته الحرارة الثابتة انها يضعف عند التضعيف ينتهي
الى الجمود والى كونه فاترا وهذا بعينه لازم للبرودة الثابتة بما هي برودة والبياض بما

هو

هو بياض اعترفت باتفاق لازم الضدين وجواز ذلك وهذا اجدلي ما و
التحقيق ما سبق وفيه غلط من وجود اخرى اثرنا الاقتصار ومن الامور الحقة
ان كل كاين فاسد كاين ويقيمون عليه في الكتب حجة ضعيفة يطول فيها المتأخرون وكل م
وهي اقناعية وحاصلها ان الكاين في مادته القوة على عدم تلك الصورة فاذا
فرض فيه الصورة الكاينة دايمة وهي ممكنة الكون وممكن الكون ممكن اللاكون
والممكن اذا فرض لا يلزم منه محال فاذا وحدث الصورة الدائمة وفي الجزء المذكور
فرض عدم الصورة عنها غير محال وفرض العدم الممكن والدوام معا يوجب ان يكون
الصورة الكاينة موجودة وغير موجودة في زمان غير محدود وهو محال
وهذا خطأ فاحش وفيه ضروب من الغلط منها انه احد الممكن مقابل الدائم والدوام
لا ينافي الامكان اذ يجوز ان يكون معا كما في اشياء ممكنة الوجود الدائمة بدوام عللها
كسائر الازليات بل ينافي الوجوب ولا كل وجوب بل وجوب الشيء لذاته فان الممكن
يصح ان يجب بغيره دايما فان قال الممكن الكاين هو الذي ينافي امكانه فهو محل النزاع الدوام
اذ يجوز الخصم كما ينافي دايما لا بذاته بل بعلة ما سماوية غائبة عنا لا ناتي ما يحالف
تلك العلة ما بطال اقتضائها وقوله اذا فرض معدوما لا يمتنع لان الممكن الكون
ممكن اللاكون فيكون موجودا ومعدوما معا غلط فاحش فان فرض العدم او
توهم العدم لا ينافي استمرار الشيء في الاعيان بناء على علته الثابتة وهذا كما يقول
قائل ان عدم هذا الحجر ممكن وهو موجود في الاعيان وممكن الكون ممكن اللاكون
فاذا فرض عدمه في الحالة التي هو فيها موجود يلزم ان يكون موجودا ومعدوما وهو معاد
مح ولا يعلم انه اذا فرض معدوما رفع الوجود عنه وتوهم انتفاء عليه فلا يكون في
الاعيان موجودا في فرضه وفرضك لعدم شيء لا ينافي وجوده في نفسه فيكون معدوما
في فرضك موجودا في نفسه وهو غير محال ومثل ما نقل يمكنك ايضا في الازليات
ان توجه فانها ممكنة في ذاتها واجبة بغيرها وامكانها في نفسها هو قسيم الامتناع و
الوجوب وهو نقض بيني واحد على جميع الممكنات من حيث هذا الاعتبار فيتوجه فيها
ما ذكره بعينه وهذا فيه غلط من جهة اخذ الامور الوهمية واقعة في الاعيان ومن جهة

تضييع الوجوه والحيثيات ومن جهة الغلط في اخذ المقابل فيتوهم لازم المقابل
مقابلا وقد عرفت هذه الاشياء في المغالطات بل الصحيح ان يبنى هذه المسئلة على
وجوه احدها انه قد تيسر لنا بفضل الله وهدايته برهان على ان الضوابط الكلية
بعلوم المفارقات ونفوس الافلاك واجب تكرر امثالها وبرهنا انه لا يقع شيء
الا وقد وقع امثاله مرارا غير نهاية فلو صح دوام شيء جسمي فيكون تكرر مثله ولا شك
انه كان يدوم على هذا الوضع لحصلت انواع جسمانية غير متناهية من الدوام والتكرر
وبرهان تناهي الابعاد يمنع استحالته او يحصل في جزء واحد صور متشابهة غير
متناهية معا وهو مح وايضا اذا ثبت لك برهان عود الاشياء الى شيئية ما كانت
على ما اتفق لنا برهانه خاصة وكانت مادة هذا الكاين خالية فيعود الى خلوها
بالضرورة فلا يدوم الشيء ووجه آخر وهو انا نقطع النظر عن ذلك البرهان فنقول
لا يصح ان يكون نوع من الانواع المكونة تقتضي دوام اشخاصه ولا يصح ان يكون
اشخاص نوع مكون باقية على الدوام اصلا فان تشخصا منه وان كان لا يكون
الا في آلاف سنة اذا لم يبطل وبالجملة كون شخص آخر قاعدة الدوام قد حققت
ففي اللادوام الغير المتناهية كان قد حصل منه اشخاص غير متناهية جسمية و
قد برهن على استحالته وان لم يبق من العنصريات شيء الا وقد استحال عليه لازمه
تلك الصورة فما كان غيره في العنصريات واللازم باطل فالملزوم مثله واذا كان
الدوام في النوع ممتنعا لا يصح بقاء شخص واحد على خلاف ما عم سائر اشخاص
النوع فان الامور الدايمة للانوع واجبة ولا يلزم اشخاص النوع في الادوار الغير
المتناهية ما ليس بواجب له فلا يصح ان يوجد في واحد خلاف ما استمر في حقيقة النوع
الواحد على الدوام وقد اشرنا اليه حيث تكلمنا ان الاستقراء في النوع المتفق باي
وجه يفيد اليقين حتى ان قيل لا عني الناس ان زيدا قد قطع راسه وعاش لا يصدق
وان لم يعلم سبب الفصل في لزوم انتفاء الحيوة بقطع الراس ووجه آخر حدسي
هو انه لا يكون من العنصريات شيء الا امتزاج كما علمت وصور العناصر باقية وليس شيء
من المركبات العنصريات الا وللحرارة عليه تسلط وكل ما للحرارة عليه تسلط لا بد وان يحلل

عنه

عنه شيئا وكل ما يحلل عنه الحرارة شيئا ولو في آلاف سنة جزوا مالا بد من بطلان
مجموعه متى يجوز ان يحدث عوض الجزء المتحلل جزو آخر يقوم مقامه حتى غذيه بدل
الاجزاء بحيث المجموع فلا يكون هو طريقة اخرى يقرر على المشهور في الانواع المكونة
المراحة انه لو صح شيء من هذا كان فيه قوة غير متناهية الاثر دافعة للمفسدات
حافظ للمزاج والتالي باطل فالمقدم مثله فمن الحجج التي ذكرنا ثبت ان كل كاين
فاسد وكل فاسد كاين وسيبين هذا اعني ان كل فاسد كاين بمثل ما سبق وكيف لا
يكون كل فاسد كاينا فان الشيء اذا بطل انما يصح بطلانه ببطلان شيء له مدخل في
وجوده وكل ما كان كذلك فليس دوامه لذاته اذ لو كان كذا لما انتفى وليست عللها
ايضا امورا دايمة لا يبطلها شيء اذ لو كان السبب ثباتها واذ لم يكن ثباته لذاته
ولا تعلل ثباته لذاته فثباته لامور اتفاقية اعني من اسباب خارجة من الحركات
وغيرها وكل ما يكون سبب ثباته امور تبتني على الحركات فيتسلل الحادث غير مستغن
عن الحركات اذ لو كان اقتضاؤه امر من الامور السرمدية لذاته من غير واسطة
حدوث حادث لدام بدوامه فللحركات مدخل في ايجاده فيكون حادثا مكونا
فصح ان كل كاين فاسد وتبين بما ذكرنا الا بما ذكروا قالوا وليس في قوة جسم الفلك
ان يقبل صورة اخرى فانه ان فرض وجود صورة اخرى كانت الصورة الاولى
بطل وبطل بسببها الذي لاجله قبلت المادة تلك الصورة فيكون وينفسد
وهو مح اما ان الفلك لا يتكون ولا ينفسد فليس فيه كلام واستحالة
كون وفساد فيه ليس لاجل جسمية والا كان كل جسم كذا بل لاجل صورته
النوعية التي لا مضاد لها وهي مباينة لماهيتها من الانفعال المبطل لجوهرها
وهي دائمة بدوام علتها ثم الهيولى التي وضعوها ليست مختلفة بالحقائق في
حد نفسها دون الصور فيكون لها في نفسها فصول وتصير نوعا من الانواع
المحصلة وهو يخالف قواعدهم فان هذا القايل يصرح بانه ليس فيه جهتان
وانها ليست بالفعل شيئا بل الاشياء المحصلة بل كونها شيئا معينا ونوعا بالصورة
فاذن على هذا الوجه الذي يعتقده لا يتمايز هيولى عن هيولى الا بالصورة واذا

كانت الحقيقة متحدة فلا يصح ان يكون لبعض اعدادها قوة باعتبار المهية
ليست للمساوي الآخر فيها وكذا الجسم سواء يقول القايل لهيولي ابسط
من الجسم او لم يقل فان حقيقته من حيث المقول على الجسمية واحد و
الاختلاف بالصور فاذن ثبات الافلاك لصورها لا لهيولاها وجسميتها
والا لكان كل جسم وهيولى يوجب ثبات النوع الحاصل فيها فقوله ليس في
قوة جسم الفلك ان يقبل صورة اخرى لا حاصل له وان كان يقول على
الراي الذي قد يقررونه انه اذا تبدلت الصورة النوعية يتبدل الجسمية
فلا يكون له في قوة جسم من الاجسام خلع صورة وقبول اخرى لانه يتبدل
على رايه فلا يختص هذا بالفلك ثم قوله ليس في قوته ان عنى به قوة قريبة هي
الاستعداد القريب فهو مسلم ولا يحتاج الى البيان فانه لو صح لكان يكون ونقيضه
وما وضع انه يلزم ان يكون وهو مح ليس معناه انه الآن كان مكونا وفاسدا
بل كان قابلا له فالمقدمة اما عين النتيجة واما ليست ما بين منها وان كان للامكان
الحقيقي الذي هو قسيم الوجوب والامتناع فالجسمية ممكن عليها من حيث
الجسمية جميع الصور ثم من مسلماته ان المعنى الجنسي له استعداد كل فصل و
ان لم يمكن له خروج من الفصل فلما نع واستعداد المادة لقبول الصور المختلفة
اقرب من استعداد الجنس للفصول وقد تبين لك ما سبق في مواضع كثيرة
والكون وان كان في مواضع قد يعني به الوجود فاذا قيل مع
الفساد لا يعنون به الا حدوث نوع عن المادة والفساد بطلان نوع كان حاصلا
عن المادة وستعلم ان الحادث اما مع مادة او في مادة كالصور والاعراض او عن
مادة وهو النوع الذي يحصل من الصورة الحادثة في المادة فيكون متقوما بهما جميعا
اعني بالصورة والمادة فان الماء ليس مجرد صورة المائية والا لكان الماء يعقل
الجسمية بل الصورة مع المادة ماء فالصورة المائية هي من جملة الحادثات في
المادة والماء نفسها حادثة عن المادة والذي مع المادة مثل النفوس الناطقة
الانسانية فانها ليست في المادة كما برهن عليه ولا عن المادة بل هي حادثة

مع المادة والحادث يعم الثلثة والكون قد يختص بحدوث الحاصل عن
المادة والفساد ببطلانه والاستحالة بزوال عرض وحصول آخر وقد يقال على
الصورة ايضا انها كاينة او فاسدة ولا تخلو من تجوز او اشتراك وقد علمت
ان كل فساد معه كون فيكون فسادا باعتبار ما كان وكونا باعتبار ما حصل فهذا
الذي ذكرناه من التفصيل معنى قولهم الى الكون والفساد في جوهر الشيء والاستحالة
في اعراضه في بسايط العنصريات وحركاتها لما تبين وجود المحدد
وما معه من الافلاك وتبين انها لا تقبل الخرق والكون والفساد والحركة المستقيمة
وان ماستها لا يتصل بها ابدا وان حركاتها دورية لا يتشكل بشكل آخر ووجود عالم
آخر يصح على اجسامه الخرق والحركة المستقيمة والكون والفساد ظاهر يشاهده
على ان وقع لجاحد ان يجحد او لمنازع ان ينازع نزاعه يكون في عدد هذه الاجسام
او بعض احوال غير ما ذكرنا واذا تبين امتناع الخلاء فالمتحرك في مثله يخرق
جسما ويلزم ذلك الجسم بحركة مستقيمة والمدرة من الارض او الصالح ان يكون
جزوا منها يصح ان ينفصل من الارض وليس ذلك الا بخرق وحركة مستقيمة
اما النشو والبلاء ظاهر والحركة المستقيمة لا يصح الا بخرق خرق المتحرك عن اجزاء
كلية البسيط الذي هو جزؤه ان كان بسيطا وان كان مركبا ففي تركيبه خرق
كل جزو بانفصال من بسيط هو معظمه وخرق لما يتحرك فيه لما تبين من امتناع
الخلاء فلما صح وجود حركة مستقيمة مشاهدة صح وجود خرق والانفصال مشاهدة
او ما دلت عليه الحركة المستقيمة فلا تخلو هذه الاجسام التي عندنا اما ان يكون قابلة
للتشكل وتركه والاتصال والانفصال بسهولة ومن عادتهم ان يسموه الرطب او يكون
قابلا لذلك بعسر وصعوبة ويسمى اليابس ومن الاقسام ما لا يقبلها اصلا وهو
الجسم الفلكي وليس من هذا القبيل الذي نحن فيه فالاجسام التي عندنا لا تخلو من
هذين ثم اما ان يثبتوا ان الجهات التي هي بالطبع فوق واسفل واما اليمين واليسار
فقد يتبدل والحركات الطبيعية لا تقع الا الى جهات طبيعية فان الوضعيات
ليس لها خصوصية ثابتة يقصدها المتحرك وعلمت ان غاية الاجسام المحدد لما معه

من الافلاك فالمتحرك يمنة ويسرة ان كان يطلب الغاية في صوب وغاية الاصوب
المحدد فيجب ان يتحرك على اقرب المسافة اليه كما يشاهد ان الذي يتحرك الى
موضعه الطبيعي يتحرك على خط مستقيم ولا كل خط مستقيم بل على زاوية قايمة
فانه اقرب ما يمكن وكيف لا يكون كذا اذ ما وراء اقرب المسافة لا مخصص ولا مرجح
له من جهة الطبيعة وكل ما يكون كذا فحركته لا يكون طبيعية مما فيه كلامنا بل اما ارادية
او قسرية او على بعض اعتبارات في الحركات وكلامنا في الطبيعة فاذا لم يتحرك
المتحرك يمنا ويسارا الى غاية اصلا ولا الى صوب طبيعي مما تحدد بتعيين العلو
والسفل فيكون حركته غير طبيعية فاذا كانت الحركات الطبيعية ليست الا الى
جهات طبيعية فكل حركة طبيعية اما الى الوسط واما عن الوسط والاقسام للحركات
المتعلقة بالوضع والاين ثلثة حركة على الوسط والى الوسط وعن الوسط فالتي
على الوسط وضعية وهي الدورية والحركة الطبيعية لا يتصور ان يكون وضعية
لما سبق بل يجب ان يكون مكانية فالمكانية الطبيعية هي من الوسط واليه
ونقول بعد هذا ان المتحرك بطبعه على الاستقامة لا يخلو اما ان يكون حركة
الكيفية توجب الحركة الى الوسط وبكيفية توجب الحركة عن الوسط فالاولى
هي البرودة والاخرى الحرارة ونحن نرى ما اذا سخنا الشيء غاية التسخين يصعد
فاذا بردناه غاية التبريد ينزل ويشهد به القرع والانبيق وغير ذلك فالموجب
للحركة الى فوق اما ان يكون الحرارة او ما يلزم الحرارة والموجب للنزول اما
برودة او ما يلزمها ويحصل بحصولها فان الحركة ما كانت قبل حصولها فاذا كان
تام البرودة توجب النزول فالصاعد بالطبع غير بارد واذا كان تام الحر يوجب
الصعود فالنازل بالطبع غير حار ثم لا يوجب الحرارة او لا يلزمها الصعود الا
ان الفوق مناسب لها ولا البرودة الا والسفل مناسب لها والامكنة الطبيعية
بحسب فوق واسفل ولا يتصور ان يكون مكان واحد تقصده امران مختلفان
بجهة فيما اختلفا فيه لا بجهة ما يكون الطبيعتان المختلفتان قاصدتين لمكان
واحد فاما ان يضبط زمان فيخلو المكان او تغلب احدهما ويبقى الآخر لا في مكانه

طبيعي بل يدوم قسره وسنبرهن ان القسريات لا يدوم وان الامور الدائمة
لا يحصل الا على اتم ما يليق بجوهرها في العلم الالهي فاذا كان ما ذكرناه الى فوق
وصعد على حسب درجته من مكن الحر الى فوقه اتم وكذلك البرد وبينا انه ليس
الا مناسبة استحقاقية لمكان فان مكانا واحدا لا يستحقه طبيعتان او امران مختلفان
الا بحسب ما يشتركان فيه فاذن القاصدان بطبعها الى فوق يجب ان يجمعها الحرارة
والقاصدات الى اسفل يجب ان يجمعها البرودة والمشاهدة وكثرة التجربة تعدان
علينا بهذا فاذا كانت الاجسام المتحركة على الاستقامة بحسب ميلها الى فوق او الى
اسفل لا يخلو من حرارة وبرودة ويجب قبول الفصل والوصل والتشكل
بسهولة او عسر لا يخلو من الرطوبة واليبوسة فلا يخلو الاجسام التي عندنا من
الكيفيتين الفعليتين اعني المستعدتين لقبول وما يتاتى عن القبول وهما
الرطوبة واليبوسة واذا ركبت الاقسام صارت حار يابس وبارد يابس و
حار رطب وبارد رطب ثم الممتزجات تركب من البسايط وبسايطها التي
عندنا لا تخلو من حر وبرد ورطوبة ويبوسة فان الاقسام بحسب التقسيم عامة
لجميع الاجسام ولا يتصور ان يكون جسم بسيط من هذه البسايط هو حار فيجب
فان القسم الآخر انبنت عليه اما اليبوسة او الرطوبة فلا يخرج البسايط التي
عندنا عن الاقسام الاربعة في بسيط واحد والا لاجتمعت المتضادات وكان
فيه اقتضاؤهما وهو محال ولا الثلثة فانه يكون اقتضاء للضدين ايضا واجتماعا لهما
فيكون يتعين انفراد كل اثنين ببسيط آخر فصارت البسايط بحسب التركيب
الاربعة فيتم بها الاركان الاربعة ولها صور يتبعها هذه الكيفيات على ما
هو مشهور والممتزجات ينسب بحسب الغلبة الى واحد منها وهذه الحجة
اقرب ما يذكر في حصر العناصر في اربعة انحصرت الاسطقسات لان التاليف
يكون من الاركان وعلى ما يشير اليه في المزاج واما المذكور المشهور بحسب
حصر الاسطقسات في اربع فهو العنصر لو كان واحدا ما صح فعل وانفعال و
كيف ينفعل شيء عن نفسه ثم كيف ينفعل في نفسه كيفية مخالفة لمقتضى

نفسه فلابد من التكثر ولايكون الكثرة فيها غير متناهية فلابد من الوقوف عند
عدد ويجب ان تكون ذات صور يصدر عنها فعل وانفعال ليصح منها التركب
والمزاج ثم الكيفية التي تقتضيها الصور الطبيعية للجسم اقدم من الكيفية
الواردة بانفعال ومتقدمة على التفاعل ولما كانت اسطقسات المركبات
محسوسة يشعر بها الحواس وينفعل عنها فان المزاج توسط متضادات ما ولا
يتوسط هيات بسايط مالم تكن في بعض البسايط منها حصة بامنة والهيات الغير
العامة لجميع الاجسام التي عندنا كاللون والطعم والرايحة ليست بمقتضيات للصورة
الطبيعية للبسايط فانه قد تخلوا عنها وعن طرفي اضدادها وعن جنسها كثير من
الاجسام التي عندنا ولايخلو جسم عن شيء من الملموسات الاربع وهي الحرارة
والرطوبة والبرودة واليبوسة او ما نسب اليها فيجب ان تكون الكيفيات الاول
اللاحقة بالعناصر مع الصور هذه والشكل ليس مما يوجب اختلاف العناصر
اختلافا اوليا لاتفاقه في بسايط العنصريات وغيرها قالوا ولا الثقل والخفة
لا يستدل بهما على حال من التركيب بل على ارضية الجسم في خصوص بحيزو ربما
يستدل بهما على الركنية لا على الاسطقسية بل ربما ينافي الخفة والثقل منفعة
التركيب فان بهما تقع بينونة المركبات عن التركيب والانحياز فهما منافيا التركيب
ثم قد يستروح بعضهم بعد ما يذكر ان الكيفيات المحسوسة بغير اللمس قد تخلو
عن جنسها وعن طرفي اضدادها ومتوسطاتها جسم فيتتبع الملموسات كالهشاشة
واللزوجة وغير ذلك ويجد الكل ويتبين ان حصولها باعتبار تراكيب شتى مما
ذكرنا حتى تتعين الكيفيات الاربع فاثنتان منها فاعلتان وهما الحرارة والبرودة
فان الحرارة كيفية محللة مطلقة جامعة للمتشاكلات متفرقة للمختلفات والبرودة
مسكنة عاقدة جامعة بين المتشاكلات وغيرها واثنتان انفعاليتان وهما الرطوبة
واليبوسة فان الرطوبة بها يكون الجسم سهل التشكل وتركه والاتصال و
الانفصال واليبوسة بها يكون الجسم عسر القبول لما ذكرنا فالرطب واليابس و
ان كان كل واحد منهما يؤثر في الآخر ولكن هما لا يؤثران في الحار والبارد من حيث

بها كذلك والحار والبارد يؤثران فيهما وهذا فيه مشاهدات
كثيرة منها ما ذكر ان بسايط المركبات المحسوسة ينبغي ان يكون كيفياتها الاول
محسوسة وربما يقول القايل ان المحسوسات كلها واردة تابعة للمزاج بسبب الا
توسط فالمحسوسات ينبغي ان تكون في البسايط الغير المكسر سورتها اتم
المزاج توسط كيفيات فيجوز ان يكون تلك غير محسوسة وكذا الحال المتوسط
عنها ويحصل المحسوسات كلها بسبب الاستعداد من وارد كما ذكرتم في الطعوم والروا
وغيرها ثم عد الكيفيات الملموسات واثبات تركيبها وتحققها بعد الاربع ليس لينفي
فانه يجوز ان يبقى كيفيات هي غير الاربع ويكون بسيطة قد غفل المقيس عنها على
ما ذكر في الاحصاء الصفات في التفصيل والتقريب الذي ذكرناه بناؤه على المشائين
ومن عباراتهم ان الاجسام تتفرق وتجتمع وتتميز بعضها بعضا فاما ان يكون التغير
بالتخلخل والتحليل فقوام الماس منه وهو البرودة وهي الحرارة او بالتنقيص والتكثيف
فقوام الماس منه وهو البرودة وهذا ايضا ليس فيه تحقيق فان الخصم قد منع انحصار
التاثير والتغير في هذا او يقول ربما يكون على وجه آخر خارج عن المعينين ثم مما
ذكروا في حصر العناصر ان المركب جوهر تركب من جسم لطيف وجسم كثيف به
يثبت والكثيف اما يابس منعقد هو ارض واما سيال هو ماء واللطيف اما ان
يشتد حرارته بحيث يحرق على تقدير الانفراد وهو نار واما ما لا يشتد كذلك وهو هواء
وهذه الطريقة العتيقة لهم وهي حصرهم للعناصر في اربعة وتحتاج الى كلف في اثبات
انه لابد من اجتماع الاربعة حتى يتم التركب حتى اذا وجد الحار الشديد والارض والماء
تحتاج الى حار متوسط والى ان الحار الشديد الذي هو النار لا نعني عنه حرارة يحدث
بالشعاع ونحوه في الممتزجات حتى يتم بيان الحصر واذا تبين ان حرارة الشعاع العا
لا يثبت اذ لا يكون لها مادة ثابتة وان الحار الشديد كالنار لا يجتمع مع البارد الشديد
كالماء الا بتوسط ما هو حار متوسط يناسب النار بحرة والماء برطوبته فبعد بيان
هذه الاشياء تحتاج ان تبين انه ليست الاركان العنصرية الا هذه الاربعة فان
هذا الذي ذكرنا بيان لحصر الاسطقسات في الاربعة فنقول القايل اعتبار الركنية

غير اعتبار الاسطقية فهل لا يجوز ان يكون ركن لا يتركب منه مركب ولا يصلح
لركب وان كان المشاؤون يعتذرون بان وجوده يكون حينئذ معطلا اذ الغاية
في وجود البسايط التركيب الا ان هذا ستعرف قوته وضعفه حيث يتكلم في الغايات
وهذه الامور توحد بالتقريب والحق الصريح لا نذكره كما يعتقده الا في حكمة الاشراق
في هذا الموضع وغيره ولنرجع الى ما كنا فيه من المتقرر في المشهور للمشائين واكثر
الامم ان العناصر اربعة خفيف مطلق يقصد اعلى الامكنة العناصر هو النار وخفيف
بالنسبة هو الهواء وثقيل مطلق يقصد اقصى السفل هو الارض وثقيل بالنسبة
هو الماء وهو فوق الارض وتحت الخفيف بالنسبة الكمن تحت الخفيف المطلق و
البالغ بطبعه في البرودة وهو الماء والبالغ بطبعه في السيلان هو الهواء وفي الجمود
هو الارض ولا يجوز لشيعة هؤلاء ان يقولوا النار التي هي عند الفلك تقبل الانفصال
والانفصال والتشكل وتركه بسهولة لكون النار حارة رطبة وقد ذكروا ان السيلان
للماء بسبب الحرارة ولو حصلت كانت حارة فيكون قابلة للتشكل وتركه والاتصال
والانفصال بصعوبة فيكون النار رطبة والماء يابسة بطبعها بل يعتذر كما اعتذروا
واما النار فقالوا ان التي عندنا ليست بصرفة والتي في مكانها الطبيعي عند الفلك
يابسة وربما اكدوا لهذا بانا وجدنا الحرارة مزيلة للرطوبة مفنية لها وهي ضعيفة
عندنا لانها في نار غير صرفة فالحرارة القوية للنار الصرفة اولى ان تكون مزيلة عن
الرطوبة وتكون النار يابسة واما الماء فربما يعتذرون بان المعني برطوبته استعداده
لقبول التشكل استعدادا يكون اقرب من استعداد الارض فان الارض لا يذوب قط حر
كالجامد من الماء قالوا ولا يصح ان تقال طبع الماء السيلان الى ان برد الهواء عقد
فيلزم ان يكون الهواء ابرد من الماء وقد قيل ان الهواء حار والبالغ بطبعه في البرودة
هو الماء ثم كيف يحصل برودة الماء انتم جعلتم في العناصر الاول اقتضاؤه بالطبع ومن
الظاهر ان برودة الهواء بسبب الماء والارض ودل على ان التراب اثقل من الماء
رسوبه في الماء ودل على ان الهواء اخف منه السلاسة عنه من الهواء ودفع
الماء بالضغط لانه يصعد بطبعه ثم لو كان كذا كلما كان اكثر كانت حركته ابطا

لانه

لانه يكون امنع من قبول القسر وليس كذا بل كل ما كان اكثر كانت حركته ابطاء
كان اسرع وكذا صعود الصاعدات الى فوق كالنار وغيرها ولو كان كما ظن
قوم انه يحدث اجساما حارة لكانت حركتها قسرية وكان على ما ذكرنا واذا قيل
المتحرك الى الوسط لا يعنون به انه يتحرك الى غير الوسط فان الماء يتحرك الى صوب
الوسط لا الى عينه وحركة الماء والارض مختلفان بالطبع وكذا حركة النار والهواء
ومما احتجوا به على ان الكيفيات غير الصور ان جزو الماء ونحوه لا يشتد ويضعف والكيفيات
الاربع قابلة للشدة والضعف فليس جزو الماء ونحوه الكيفيات الاربعة وانما حكموا
في الصغرى بما ذكرنا انه لو كان جزو الماء ونحوه يشتد ويضعف لكان الماء والنار و
نحوهما يشتد ويضعف والتالي باطل فالمقدم باطل ثم برودة الماء والارض قد تزول
والحقيقة المائية باقية والارضية والماء يخلف عليه الجمود والسيلان مع بقاء الصورة
المائية فهي غير هذه الكيفيات هذا على ما يرى القوم واذا قيل ان الماء الى بارد
يعنون ان الماء الى ذاته صورة اذا خليت وذاتها ينبعث عنها البرودة وههنا
الموضع وجميع فروع الطبيعي مبنية على المسامحة لا يعقبها كسرا في انقلاب
العناصر بعضها الى بعض ظاهر كما ان النار يحصل من غير نار سخافات وان النار
في الشعل تغيب عن البصر ولا تنقلب الى شيء ذي لون او ما يأتي ان حصر وجه
ولو بقيت نارا صاعدة لاحرقت ما يليها على بعض الجوانب وليس كذا فاذا انقلبت
هواء وربما شاهدت في بعض المواضع ان الماء ينجمد في اسرع زمان وقيل الحجر لا يرى
الا ماء صرفا وليس كما توهم بعض الناس ان الماء كانت اجزاء ارضية فتحجرا وينفصل و
انعقدت الاجزاء الارضية فان الانعقاد في ذلك الزمان السريع الذي يتفق في بعض
المواضع لا يحمل المائية ولا يرى في الماء من الاجزاء الارضية فان الانعقاد في ذلك الزمان
السريع الذي قد يتفق في بعض المواضع بقدر ما يحصل منه في ذلك الزمان ستغف
الرطوبة حجرا بحيث نزول الماء على جميع تلك الاجزاء لينحجر ولو كان فيها تلك الاجزاء
الارضية على هذه الكثرة لشوهدت وليس كذا ثم اذا صار الماء ارضا وفي الجملة
اذا انقلبت عنصرا الى آخر ان لم ينقلب اليه الآخر بواسطة او غير واسطة صارت

مادته في الادوار الغير المتناهية ليست تلك الصورة وما بقي من ذلك العنصر شيء
وتركب القطرات على الطاس والزجاج المكتوب على الجمد او الذي فيه الجمد ظاهر
وما يقال ان البخارات انجذبت اليه فاسد فانه لو كان كذا لكان الزجاج الذي فيه
الجمد عند احياض غليظة تركبه من القطرات اقل دون ذلك لان القطرات انجذابها
الى الاحياض اولى س ليس كذا بل الاجزاء البخارية عند الاحياض اكثر فيكثر
الانجذاب الى الزجاج المذكور ج لو كان كذا لما ساواه ما تركب الزجاج دون قرب
الحياض فالمساواة بالتجربة يدل على انه ليس تركيب القطرات لانجذابه تكون عند الاحياض
اكثر واستمرار التركب في جميع المواضع في جميع الاحوال يدل على انه ليس لانجذاب
قطرات ماية في الهواء ثم نزول العالي الى اسفل للانجذاب الى المياه والا لنزلت
على خط مستقيم على زاوية قايمة فليس ان الماء والحديد يجذب الماء ولو جذب الحديد
الماء لا يجذب اليه من الاحياض الماء اكثر مما من الهواء ثم في موضع كلما انعقد اكب
غيره وليس للترشح فان الماء الحار لا يترشح من الطاس او الزجاج مع انه الطف
سيما الطاس المكتوب الذي تركب ظاهره القطرات فلهذه الاشياء هيولى مشتركة
تخلع صورة وتلبس اخرى واذا حار بحر الماء مع بعد حلول الماء عن الحجر لا يستبعد
ان تغلب بعض المركبات الى الحجرية انه تخلع مادتها صورتها وتلبس هيئة الحجرية وقد
شوهد وقوع بعض الحيوانات في لج في معدن عظيم للاملاح وانقلاب بدنه في اسرع
زمان ملحا وهكذا في معدن الكحل وانقلابه كحلا وشوهد كثيرا حيوان انغمس فيه
رجله في موضع فيه قوة معدنية شديدة فوجدناها واستخرجت قوائمه وقدرى انقلاب
اجرام مائية اجساما صلبة ارضية تعقد فيها السحاب الصاعق وما يتوهم العامة ان
الماء لو صار ارضا لانقلب العين كلام لا حاصل له فان انقلاب العين المحال ان
يصير هوية شيء هوية اخرى لا بان تخلع المادة صورة وتخلع اخرى كما في الماء
والهواء بل بان يصير عين الماء عين الهواء بجميع الاجزاء كما ستحالة عين الهواء
بياضا الا الاسود ابيض بان يزول عنه السواد فيحصل البياض
في اثبات الاستحالة في الكيف قد علمت تاثير الاجسام بعضها في بعض بمماسة او محاذاة

ورايت

ورايت المؤثر يؤثر بالاضاف بالمقابلة وكالصورة التي في المراة حتى لو وقعت
مماسة ما شوهدت وعلمت ان الاجسام يؤثر بعضها في بعض وساير والذي ظنوا
ان الكيفيات هو الصور منعوا الاستحالة في الكيف مع تقاء الحقيقة والاسباب
الثلثة للحرارة اعني الشعاع ومجاورة الحار والحركة منعوا انها توجب التسخين بوجه
فقالوا المسخن بالنار فشت فيه اجزاء نارية والحرارة معها لا في الماء وهذا غير صحيح
اذ لو كان كذا لسخن الماء الذي هو في كون حرف اسرع مما في قمقمة حديد او نحاس
على نسبة قرابها وسابقها والباقي باطل ثم اذا كان راس الانية مسدودا
شيء مملوة ماء فالقاسي مكان الداخل حتى داخل بحيث عم اجزاء الماء الكلية
فلا نشاهد فيها الا الحرارة ثم كيف ما انطفات تلك الاجزاء في الماء شيئا فشيئا
ثم الجمد يبرد ما فوقه والبارد من الاجزاء الجليدية لا يصعد ثم المخصص والمحكوك
ليس فيهما نفوذ اجزاء نارية س الحركة غير مسخنة بل يظهر بها اجزاء نارية
كامنة او الحرارة ج ما توهم ان حرارة يظهر يمكن فهو فاسد من وجوه منها ان
العرض لا ينتقل لما برهن عليه وثانيا ان الحرارة التامة اذا صدقت الكمون والبرودة
الظهور على ما ظنوا فلا بد من المصادمة واجتماع في محل واحد فان السيد كان منبسطا
على جميع الظاهر والضد الاخر كان في الباطن فاذا تحركا لا تجاوز احدهما الاخر الا
بالملاقات وعبور احدهما على الاخر فيلزم الاجتماع وهو محال ثم الماء وغيره من المايعات
تفتيش ظاهره وباطنه ولا نرى فيه نارية ولا حرارة فاذا حركت او مخضت نوجد
ظاهرها وباطنها قد يسخن فلو كان الكون حرارة او اجزاء نارية قبل التحريك كان
نشاهد ظاهره باردا او باطنه حارا وبعد التحريك بالعكس وليس كذا بل في
الحالين الظاهر والباطن مشاركان في كيفية واحدة ثم انه قد يذوب السهم اذا
كان نصله من رصاص ولو كان سرورا لانعقد باطنه س ذوبه حرارة ج
لو كان كذا الاذابه لاستقرار في الهواء لان لا استقرار في الهواء ثم فعلا من العبور
اعتبر بالغبار واللابث في النار س حذف الاجزاء النارية اليها فسد منها
ج هو خلاف العهد من طبع النار فان طبعها البروز لا الانجذاب الى باطن الشيء

النار تخرج من الحال ويدخل في المحكوك اذا كان الجسمان
متفقين يوخذ التسخين مع عدم الاولوية في احد الجانبين بما ذكرت وان
خرجت من كل واحد الى الاخر طبعا فاختلفت حركة الاجزاء النارية بالطبع
الى اجزاء مختلفة والحركة الارادية ممتنعة والقسرية ان كان لحدوثه فلا اولوية
في المنعصين المتشابهين وان كان لدفع فيما يسخن احدهما بل اندفعت الاجزاء
النارية عن كليهما وقالوا ان الشعاع جسم والحرارة لازمة له وقد طولوا في هذه
المسئلة الكلام فالاولى ان يلخص موضوع الخلاف فيه فيقول القائل ان الشعاع
جسم لسلم لا محالة ان الشعاع شارك الاجسام في الجسمية وفارقها بنوريته
فيه فالشعاع عنده ليس عبارة عن الضوء الحاصل بمقابلة النير على سطح جسم
يحمله فاذا قال الخصم الاخر ان الشعاع عرض ويعني به تلك النورية وحدها فلا
يكون تواردا الخلاف بينهما على محل واحد بل قول الثاني يلزم بالضرورة ان
يسلم الاول لانه اعترف بالجسمية ولا بد من مشاركة الاجسام والنورية زايدة
على الجسمية دونها بل تحقق في الاعيان دونها بقي النزاع في ان المستفاد من النير
الذي حصل المقابلة في جسم هل هو جسم يتصل به هيئة نورية او مجرد نورية
يحصل من المقابلة دون خروج جسم من النير وانتقاله الى المقابل فهذا يصح
النزاع فيه فيقول احد الخصمين لو كان الحاصل من المضي في المستضي جسما لكان
الجسم الواحد بالطبع يتحرك الى جهات مختلفة كيف والسراج يضيء ما فوقها
وتحتها وجوانبها والشمس يخرج منها خطوط على جهات مختلفة والجسم الواحد
بطبيعة واحدة لا يتحرك الى جهات مختلفة ولو كان جسما لطيفا حارا كما زعموا
لكانت حركته عن المركز اولى من حركته اليه ولا ستر الشيء عند شدة الشعاع
او تضاعف ذات اشعة كالسرج وصار بكثرة الاجسام الشعاعية ازداد سمكها
فما زاد وضوحا بل خفاء وليس كذا ولو كان جسما ما كانت الزجاجات يضيء و
غيرها يحجب لان المسام فيها اقل وكان الامر بالعكس اولى وليس كذا ولو كان جسما
لكان الكاغذ المدهون لا يعطي الضوء اشد من غير المدهون وما كان ضوء الكاغذ

المدهون اشد بما اذا كان مكانه ثوب سخيف كثير الخلخلة المحسوسة و
ليس كذا ولو كان جسما لاختلف عند هبوب الرياح وركودها ولكان
انعكاسه من اليابس اولى مما من الرطب وكان الفلك يخرق لينفذ فيه
الشعاع وكان الجسم الفلكي قابلا للحركة المستقيمة والتوالي باطلة فالمقدم مثله
وانه لو كان جسما لكانت الكوة اذا اخذت نفي الشعاع وشوهد تحرك او
سكون يجوز ان يبطل الجسم الجوهر المتصل بقوامه لا يبطل لبطلا
اضافه يرجع عنه ثم سيعلم ان الجسم لا يبطل بالكلية بل لا بد من بقاء مادة
الجسم باق او مادته والهيئة النورية قد فارقت اذا كانت الهيئة النورية
بطلت وكان حصولها بالمقابلة على هذا الراي في الاجسام الحاملة لها فالقول
من الاجسام التي عندنا ان لها من الاستعداد ما للاجسام التي فرضتموها فيحصل
فيها الضوء دون تلك الاجسام كما حصل فيها لها استعداد خاص ان
كانت ذوات لون واستعداد قبولها باللون فهذه الاجسام ذوات اللون
لها استعداد القبول دون الحاجة الى الشعاع وان لم تكن ذوات لون بل
شفافة فكان يجب ان يقبل الحرارة واما دفعته دفعا عظيما يتبين حركته والحث
الاجزاء الهوائية الى التداخل ايضا ولا يصح ذلك فان قيل جاءت متعددة
ثم اجتمعت فيقال لو كانت تقتضي الاجتماع ما تبددت واذا تبددت فلا
جامع لها عندنا فاختص كل جزء حيث وقع هي مايله الى الاتصالي
فكانت يميل الى كلية مسيرها وبني الشمس او مضي اخر لا ان يميل بحيث
لا يرجع اليها ولا يتحد حصولها منه لو دفعت عند زوال محاذاة الشمس
تتحرك على الارض وفاقا لحركتها اي الشمس لو كان كذا عنه ثم ان كان
الشمس لا يزال يخرج منها هذه الاجسام لا تنقصت او اضمحلت وان كانت
قد انبسطت كان طبعها الحصول على الارض اذا توسط غيم او جرم اخر لكان
يبقى على الارض فلا يزول وليس كذا ويقال ان تلك الاجسام علمت الحيلولة
فارتفعت الى الحايل العالي واذا زال نزلت فحركتها بالارادة على حسب

السوانح او حركتها الطبيعية الى جهات مختلفة او تقال بطل ما على الارض و
حصل آخر فى الحال فيتوجه حدث بعض المنير ولو كان الشعاع جسما لاضات
الشمس او مضئ آخر الابعد بعد الاقرب بزمان يناسب تفاوت القرب و
البعد وليس كذا ومن نظر قليلا علم ضعف هذا الرأى كيف ونرى ضوء
النهار يميل الى جهة واحدة والشعاع واقع على الجهات المختلفة عنها فكيف
ما كان حركة تلك الاجزاء الشعاعية التى هى عنده اجسام مناسبة بجوهرها
لحركة الصنوبرة الى جهة لا الى جهات كثيرة وكل هذه تحكمات لهم واعلم انه
ليس الشعاع عرضا ينتقل من المضئ الى المستضئ فان العرض لا يتصور نقله
على ما علمت فى مواضع وسيأتيك الكلام عليه بل هو عرض يحصل فى المستضئ
عند مقابلة المضئ وبينهما جرم شفاف وحصوله من مبدأ مفارق ومقابلة
المضئ معدة وفى اشتراط توسط الجرم الشفاف خلل لا يبوح له لانه يفضى الى
امر وجب اخفاؤه وفى الامتحانات المشاهدة امور تكذب توسط الجرم الشفاف
الا ان هذا موضع المسامحة والشعاع يشتد ويضعف بقلة المقابلة وبعدها و
لذلك ان يكون فى الصيف الضوء والحر اشد وفى الشتاء اقل لقلة المقابلة
للشمس وبعدها عن المقابلة وقد يشتد بكثرة الاجسام المضيئة كما عند حضور
سرج ومقابلة كواكب كثيرة والشعاع يسخن على حسب شدته وضعفه و
ليس كما كانوا يتوهمون ان الشعاع جسم حار فيتكثر فى بعض الاوقات
فيشتد الحر ويتقص فى بعضها فينقص لما برهن عليه من قبل ولانه يعبر على النار
التى هى عند الفلك فيكتسب منه الحر فان هذه الاشياء بنيت على جسمية
الشعاع وليس ذلك بصحيح وبيت السهم يسخن بذاتها والاشكال الاقرب
منها اسخن وليس كذا بل يشاهد المواضع البعيدة تحترق والمواضع القريبة
العالية لم تتأثر بحر والجبال والابخرة التى فى الجو باردة فى الصيف لبعدها عن مطرح
الشعاع الممكن المصادم بأرض اجزاء الجو الممنعكس حره اى المتعدى الى الحار
ثم لما ذكر ان العلويات لا تتحرك على الاستقامة ولا تقبل الحرق فليست بيابسة

ولا رطبة واذا لم تتحرك عن الوسط ولا اليه فهى ليست بحارة ولا باردة ولا
خفيفة فيصح ان الشعاع يسخن لا الشمس وكلما قوى الضوء قوى الحر عندنا و
اطلقت على حال المرآة المحرقة ذات تقعير ينعكس الاشعة من سطوحها الى نقطة
حتى ان القارورة التى فيها الماء اذا كانت فى الشمس ينعكس فيها من الضوء
ما يحرق رطبا او نحوه ما يقرب منها ولو كانت خالية ما فعلت مع ان طبع الماء
برودة لا الاحراق فليس ذلك الا لشدة تهيؤ القارورة لحصول الماء فيها
لانعكاس الضوء واشتداد النور واعلم ان الهواء ليس تقابل للنور والا لو
كان مستضيئا ما تأتى لجاحد ان يجحده ويثبت موضعه الخلاء فى جميع المواضع
او فى بعضها فكان يحس بالبصر مشاهدة ويحجب بيننا وبين الانوار السماوية
كما يفعل السحاب وغيره وليس كذا قالوا واذا لم يكن قابلا للنور فلا يكون
مظلما لان الظلمة عدمية وهى انتفاء النور عما يتصور فيه النور واذا لم يمكن عليه
النور فلا يمكن عليه الظلمة وهى واسطة بين المنير والملون لا بأن تقبل وتعطى
بل بأنه يشترط فى حصوله لوسطا استترا لا لخاصية مجهولة حتى لو كان بين الملون
حتى لو كان بين الملون والمنير خلاء ما صح رؤيته واللون بالليل اذا لم ير ليس
لان الهواء المظلم حجب بين الناظر وبين اللون لان الظلمة لا ذات لها فلا
تحجب الشئ ثم الناظر من كهف فى ليلة مظلمة يرى مصباحا من بعيد ويرى
ضوءا يقع على الاجسام وهو الكهف على ما فرض مظلم فلو كان ساترا لستر
وليس بلبس وبالجملة الهواء ليس بمنير ولا مظلم بميل هؤلاء وسيذكر فى اللون
والشعاع تتمة كلام فيما بعد   فى كلام فى التخلخل والتكاثف ومعلوم
ان التخلخل على معان من جملتها تباعد اجزاء الجسم بعضها من بعض فتخللها جسم
ارق منها فلا تكون الاجزاء متباينة كل المباينة وبازائه تكاثف مناسبة ويقال
التخلخل على حصول مقدار اكثر فى المادة لا بانضمام جزء آخر وانضمام مادة اخرى
اليها وجماعة من الناس يزعمون ان التخلخل لا يصح فى الاجسام الا ان يكون
من قبيل الاول وربما سعوا بان المادة الواحدة لو صح عليها مقدار اكثر وآخر

صغير لجاز على مادة الجرو له ان يفعل مقدار السموات والارض ويحتج اصحاب
التخلخل بقارورة تمص ويكب على الماء فيدخلها الماء وليس الا وقوع الخلاء
وان كون الهواء قد تخلخل الامتناع الخلاء وجذب القاسر اياه واخذه منه ما
لولا التخلخل لخلاء المكان والخلاء برهن على امتناعه وهذه الحجة يذكر على التخلخل
والتكاثف جميعا اما التخلخل فعند المص واما التكاثف فعند الكب ودخول الماء
والمنكرون للتخلخل والخلاء معا يمنعون القارورة سالتي مصها ونفخها مع الامتلاء
بل موصون الماء دخول شيء فيها لتقا ءفرجه او مسام تنفعل عنها الماصي او النافخ ويتوهم
النافخ ان يعطي وليس يعطي او ياخذ وليس ياخذ الا بقدر ما يعطي وليس حاله
كحال قربة ونحوها مما يجتمع اجزاؤها بقدر الخلو ثم ينفذ فيها الهواء بالنفخ فان هناك
لا مانع من يعود الهواء فيتباعد سطوح باطن القربة ويمكن الهواء وباطن الزجاج
لا تمنع ولا ينضاتق فربما يمنع من يعود ما لا يمنع في غير القارورة او لا ينفذ الهواء
فيه لضرورة عدم الخلاء فيمص ولا يخرج وينفخ فلا يدخل فلا يلزم من صحة وقوع
شيء عند عدم مانع صحة وقوع لزوم محال او امر ممتنع واما دخول الماء بعد الكب
المعقب على المص دون ما دون ذلك فيكون لعلة اخرى مثل ان المص ربما
يسخن ويسهل خروج الهواء بتلطيفه وقد نشوهد خروجه من الماء وكانه يشبه
بعود التمكن بتحليله المكان ولهذا اذا الح بمص او النفخ فقد يكسر القارورة لما في
المدد وهؤلاء هم الذين ينكرون الهيولى التي هي ابسط من الجسم ويقول ان المقدار
في الاعيان ليس بزائد على نفس الجسمية كما ذكرنا في الحركة وكما قيل في الجوهرية
والجسم ونحوها وربما ينكرون الخلاء ايضا فينبغي ان يرد عليهم المشاورة باثبات
المشاهدة لدخول وخروج عند المص والنفخ واثبات المشاهدة بعدم مسام اصلا
في الزجاج او فرجه وان كل حادث من حوادث العالم مثل طوفانات او
صيرورة ماء هواء وبالعكس كيف كان يحدث في الاجسام التي ملئا زيادة
مقدار حتى لا يلزم تداخل او خلاء فيكثر مقادير دون تصور لا لاجل كيفيا تها بل التغير
الحاوي وبكالفه لئلا يلزم الخلاء وانه ينبغي ان يتصل تخلخل الحار بكالف الحار

لاجزاء لئلا يلزم التداخل والخلاء والعمدة في القارورة على المشاهدة ليست
بها وجوز التخلخل والقمقمة المصمومة الراس اذا دق عليها ما العمد بعض اجزائها
ويحصل في الجوف هو ينبغي ان يلزم الموجب للتخلخل والتكاثف بالتكاثف او
لخروج الهواء من مسام اما خروج الهواء من مسام لا استمر على هذه القاعدة
فان القارورة ايضا يدعى فيها مسامها فليس الا التكاثف الهواء عند كل دقة ونفخه
بعد انه يسلخ مقدار وطرد مقدار اخر ومن الحجة على التخلخل القمقمة الصياحة فانها
مملوة ماء ليس معها مكان لفاسق كما سبق والخلاء ممتنع فليس هنالك حال ليدخل
النار او غيرها وما الذي اوجب على البارد حرها في اضيق موضع كان من سامه
المرور عنه الا الدخول ثم هلا امنع الممكن الوارد من الدخول ودفع الوارد الممكن
والدفع اسهل من الرفع ثم ما بال المخضخض يزداد مقداره وليس هنالك اجزاء
نارية او ما يقوم مقامها والهواء لا يفارق كلية قاصدا الى المداخل في جسم فليس
الا بزيادة المقدار بالتخلخل والانبساط وليس بحركة مستقيمة فانها ان كانت
طبيعية وكانت متوجهة الى جهة واحدة لرفعت القمقمة وحركته الى جهة ما يقتضي
اليه الحركة كيف والاقلال اهون من الشق وان كانت الى جهات مختلفة فيقتضي
طبيعة واحدة توجها الى جهات مختلفة وهو محال وان كانت قسرية بدخول خارجي
بعد برهن على امتناعه فتعين التخلخل فان قال قائل هذا الشق ان كان لزيادة
المقدار فاما ان يتاخر الشق عن زيادة المقدار ويتقدم او هما معا فان تقدم
الشق على زيادة المقدار فله علة متقدمة عليه غيره ويبطل ما عللتم به وان كان
معه فلا علة وان تقدم زيادة المقدار فاجتمع زيادة المقدار وصحة القمقمة
فحصل التداخل على ما وضعتم والاقسام كلها باطلة كان الجواب ان زيادة المقدار
تتقدم بالذات على الشق وهما معا بالزمان فحصل العلية مع عدم التداخل
س اذا وجد زيادة المقدار قبل الشق بحسب بعده فيمكن معه ويمكن الكون
ممكن الا كون وامكان لا يكون الشق امكان التداخل وقد قيل انه ممتنع بذاته
ج يتامل حله ما ذكر في الخلاء في دفع مثل هذا الاشكال وما اشرنا اليه في باب

المغالطات **بحث وتقاومة** واما المانعون كهيولى البسط من الجسم الذين
ينكرون الخلاء ايضا فانهم يزعمون ان الحرارة من خاصيتها تبديد الاجزاء وتفريقها
فالماء او شيء ما يسخن تحدث الحرارة في اجزائه التفريق فالذي يشق القمقمة الصياح
هو ما يحصل من الحرارة من ميل الاجزاء الى التفريق واذا مالت الى التبدد وما نبهها
القمقمة وليس هناك خلاء او جسم لطيف يتخلل بين الاجزاء فالميل الاجزاء قسر
الى التفرق وضرورة عدم الخلاء ينشق القمقمة **س** يلزم تقدم تفرق الاجزاء على
الكسر فلزم الخلاء **ج** لا يلزم غير تقدم الميل والميل يتقدم على تفرق اجزاء القمقمة
وما فيها قالوا والميل يحدث دفعة فيجوز تقدمه على الشيء بالذات اما زيادة
المقدار بالتخلخل عندكم يقع شيئا فشيئا فانه عندكم يقع بالحركة التي تقبل القسمة
فهو لا غير متناه فلا تقع القدر من الازدياد الموجب للشق دفعة بل تقع شيئا
فشيئا فلا يحصل القدر الموجب للشق الا بعد زيادات تقبل القسمة الى
غير النهاية فليسبق الشق التداخل على قاعدتكم وهو مح فان رجعتم عن مذهبكم
وقلتم ان المقدار الاول يبطل دفعة والثاني يحصل دفعة فاذا حصل فلا
شك انه يحصل في تلك المادة اما ان يحصل دون امتداد المادة وحركتها
بالانبساط حتى يقدر واصله الى جميع ما يفرض اجزاء المقدار او يبقى غير منبسط
بقع عليها مقدار اكبر يفضل عليها في الجواب فيكون مقدار بلا مادة والقسم
الثاني مح فلابد من حركة المادة الى الانبساط لمطابقة المقدار الاكبر بحركته والحركة
لا تقع في آن ولا ينقسم الى ما لا ينقسم فيحصل قبل الزيادات الموجبة عند **طريقة
اخرى** قالوا واذا فرضنا ان الهيولى خلعت مقدارا ولبست مقدارا آخر
حتى صارت مثل ما كانت عليه فقطعت بنصفين فنقول احد القطعتين
هو مثل ما كان الجسم الاول على ما زعمتم فيجب ان يكون هيولى احد القطعتين
حادثة او كليهما فانه اما ان يكون هيولى كل جزء من هذين هي بعينها هيولى
الجسم الاول وهو مختلف فانه كيف يكون شيئان بعينهما شيئا واحدا لم يلزم ان
يكون احدهما على الآخر او يقولون ان كل واحد من هذين لجزء الهيولى الاول

والهيولى للجسم الاول كان لها كلية وفارقت آخرتها بما فارق به احد الجزئين
الآخر وفارق كل واحد من الجزئين اعني جزئي الهيولى اللذين قطعتي الكل
لا بالحقيقة فان الحقيقة الهيولية واحدة ولا بالمقدار من جهة الصغر والكبر
فان المقدار احد الجزئين الآن مثل ما كان مقدار الكل قبل التخلخل ولا بالمقدار
من حيث ان احدهما كان والآخر حدث فان عرضا كان لا يتميز محله بجرد انه كان
عن محل عرض حاصل اذ يجوز ان يكون لعرضين بطل احدهما وحصل الآخر
محل واحد فلو صح التخلخل اما ان يحصل هيولى جديدة وحينئذ لا يكون تخلخلا
في الحقيقة بل حصولا لجسم الآخر واما ان لا يكون الكل ممتازا عن جزئه لا بالحقيقة
ولا بالمقدار من جهة الصغر والكبر ولما كان قسما الثاني فيبطل المقدم **حجة اخرى**
يقرب من قاعدة هؤلاء هو اما القول فرضنا الجسم قبل التخلخل والتكاثف له امتداد
من نقطة ح الى د وهكذا حدود متعينة في جميع الجهات ماسه فلا شك ان الهيولى
الحاملة للمقادير حاصلة بحيث حصل مقدارها فقطعنا المكان ما بين ح و د
ويكونا ا و ب اللتان فيهما قطعتان بوضعهما من هذا الجسم الذي كلا منافي هيولاه
ومقداره فيهما بالعرض شيء من الهيولى فاذا بطل المقدار الكبير وحصل الصغير
بالتكاثف حتى صار المقدار صغيرا جدا فلا شك انه ينقص مقدار ما شغله من
الخيز الاول ولكن بحيث حل من قبل نقطة ح و د كل صوب على ما نفذ
من مكان ا و ب قدر ذراع ولا شك ان المقدار لا يتحرك الى النقصان وان
المقدار ذاته لا ينقص بل يبطل هو ويحصل مقدار آخر والا يلزم ان يكون مقدار
واحد بالعدد يكون تارة كبيرا وصغيرا وهو مح فلا بد من حركة الهيولى وعرفت ان
ما يعرض حركة المقدار ليس مقدارا واحدا تزيد وينقص بل لا بد من بطلان مقدار
بل لا بد من بطلان مقدار وحصول آخر والشيء لا يبطل مع حصوله بل بعد حصوله
فله ثبات ما وتشخص ولا يصح ان يعرض تبدل المقدار من في حيز بعيد حيز ممتدا لكم
الا بنية فان الحركة الا بنية ههنا مانعة لتبدل المقدار والمقدار الاول هو شيء واحد
فله بطلان واحد او عدم شيء واحد لا يتجدد فالمقدار الثاني ايضا لا بد من حصوله

دفعة وحال بعض جزء الكال الكل فى وجوب بطلان مقداره الواحد دفعة واحدة لمقادير بين المقدار الاول والثانى واجزاء المقادير بين مقدار الاول والثانى الذى يستقر عليه التكاثف مترتبة متقدم ومتاخر محصورة فيجب نهاية اعداد وتجلية الهيولى من بعض رح و ر حركة كاينة قابلة للقسمة الوهمية الى غير النهاية وزمان تلك الحركة كذا والاعداد المقادير متناهية واما ان يحصل كل واحد منها ثم تحرك الهيولى من الطرفين بعد حصوله او قبل حصوله او مع حصوله فان حصل المقدار الصغير ثم تحركت المادة بعده من كلية الاكبر الى الانحصار فى الحيز الاصغر محل المقدار الصغير فى اقل ما انبسط من الهيولى فى الحيز الاكبر مثل ما من ح الى ر لم تحركت الهيولى بعده فيلزم منه محالات منها بقاء بعض الهيولى دون مقدار او بطلانه فى التخلخل حصول حد من الهيولى وهو مح ثم لا يكون تخلخلا ومنها انفعال المقدار الصغير الذى انطبع فى البعض الى الكل ليستقر فيه ومنها بقاء بعض الهيولى فى زمان الحركة دون مقدار ومنها ان يكون فى حال الحركة ذات جهة وتقادير فيكون دون المقدار لها مقدار ومنها انه اذا كان كذا يحصل لها مع ذلك المقدار مقدار اصغر وان تحركت الهيولى قبل المقدار الصغير فيكون فى زمان الحركة الى الحيز الاصغر معها المقدار الاكبر فيكون مع مقدار الحيز الاكبر الحيز الاصغر هو التداخل المحال وان تحركت بعد المقدار الاول دون حصول الثانى فتحركت زمانا دون مقدار وكانت منساقة الى الجهات وهو مح ايضا واما ان يقال تتحرك مع حصول المقدار الثانى فالمقدار الثانى تحصيل دفعة على ما سبق والحركة الى الحيز اللايق به لا تقع الا تدريجا فيا بان حصل المقدار فى كل الهيولى لم تتم الحركة بعده فيكون المقدار الحاصل الاول كبر لم يصغر نفسه وهو مح لما سبق او يكون الحيز الصغير للمقدار الكبير الذى كما هو الحيز عند حصوله وهو مح او حصل فى جزئها وخلى الجزء الآخر منها وكان على ما سلف فاذا كان اقسام اللازم من التخلخل محالا فالتخلخل باطل وهذه حجج تبنا ها سابقا من هؤلاء القوم الذين ينكرون فى الجسم هيولى هى امر ما غير محسل فتقبل الصور والمقادير بل عندهم الهيو

ى نفس الجسم يقال بالنسبة الى الهيات محلا وبالنسبة الى الانواع الحاصلة منها باعتبار الهيات هيولى وهى من حيث نفسه جسم والمقدار لا يزيد عليه فى الاعيان كما ذكر فى الحركة وهؤلاء يزعمون ان الماء الحار وغيره من هذه المعات اذا تخلخل يرى فيه فرج مشاهدة بحيث لو جمعت الاجزاء اجتمعت والحرارة هى المبددة والميل الى الجهات المختلفة التفريق القاسر فهذه معاودات بين هؤلاء الجح لنا والدعوى لهم واظهر الحجج فى اثبات التخلخل القارورة وخروج شى من القارورة بعد المص نعهد ونحن قد جربناه فلم نشاهد ما زعم بعضهم من خروج الهواء والحباب وحل الغلط فى كلام المتخاصمين لا سعى على شى له فرجحه ان ضبط ما سلف وفيه ضرب بحث ليس هذا موضعه والمحصل فى هذا ان الحجة الاول يدفع بمعية شروع الشقين ولا حدهما على الثانى يعدم بالذات والثانى بالتميز بالمقدار الذى كان فى الكل والحاصل الآن فى الجزء والثالثة بمنع دفعية المقدار السلوكى واثبات الحركة فى الكيف والكم وتعزز بلزوم تجدد الميل الموجب لتجدد الحركة والمزوم تجدد شعاع المنير المستمر حركته ولنا عود وقد بينا لك ان امر الهيولى الاول هين لا نتاسف عليها رجعنا الى المشهور فنقول لما فرغ المشاؤون من اثبات التخلخل والتكاثف قالوا التخلخل قد يكون قسريا كما فعل الجزء بالماء وقد يكون طبيعيا كتخلخل يحصل من انقلاب الماء هواء فانه طبيعى للهواء باذاء التخلخل التكاثف على الاعتبارين جميعا قالوا اذا زال القاسر رجع المادة الى الاول قالوا والحال فى المركبات واوقع فيها التخلخل قسرا هذا الحال اعنى فى الرجوع الى المقدار الاول عند زوال القاسر فيجب ان يكون فى المركبات امر نسبته الصورة الى البسايط وهذا القايل يتوسع فى هذا فان مقدار الجسم باغراقه لا يقتضيه طبيعته والازم فى الجزء ما لزم فى الكل اذا كان الجزء من نوع الكل فان الطبيعة حاصلة فيه كما فى الكل واذ لا مقدار طبيعى لشى فلا عود طبيعى

فصل فى المزاج وتوابعه

لما صح وجود فعل وانفعال فى الاجسام انقسمت الاجسام الى ما يفعل فى اجسام ولا يفعل عنها والى ما يفعل فى اجسام ولا ينفعل عنها

والى ما ينفعل فى اجسام وينفعل عنها والفعل ينقسم الى ما ينفعل عما يصح انفعاله
عنه وان كان الفعل بالصورة ولا ينفعل بالمادة الى ما ينفعل عن جسم ولا ينفعل
عنه والجسم الفاعل الغير المنفعل اصلا عن الجسم الذى انفعل عنه هو السماويات
من الاجسام والمنفعل عما لا ينفعل عنه من الاجسام قوابل الاثار من السماويات
من الاجسام العنصرية فالمزاج لا يصح الا فى اجسام يصح عليها التفاعل والزوايا
وراء الضوء من تاثر الاجسام لا تاتى الا بالتماس وهذا يودى فان الشمس وجذب
المغناطيس للحديد ليس بالمماسة والاجسام السماوية لا تستعد ان تكون لها اثار
فيما وراها الضوء يفعل لا بالتماس ثم ما الحاجة الى حصر ما خلا الضوء فانه يرجع حاصله
الى استقراء ناقص وربما ينافيه الخصم او يطلب البرهان لحصر ويجوز اثارا لا بالملاقاة
بل فيما وقع به المشاهدة كفاية ولا يشك ان النار يوثر فيما قرب منها تاثيرا يتميز
عما بعد عنه حتى اذا وقع البعد جدا انقطع الامر وظاهر انه كلما ازداد القرب ازداد
الفعل والانفعال ثم لا يخلوا اما ان يشتد التاثير من احد الجسمين فى الآخر بحيث
يبطل نوعه فيكون فسادا بحسب نوع المغلوب وقد يكون كونا فى نوع الغالب
كالنار اذا تسلطت على الهواء تحيله نارا وقد لا يكون الكون فى نوع الغالب كحرارة
النار التى تصير الماء هواء فان الكون وقع فى نوع ثالث غير الغالب والمغلوب و
ان لم ينته التاثير الى حد الافساد بل يستقر على كيفية متوسطة ظن بعضهم ان هذا القدر
يكفى ضابطا للمزاج ولا يثبت هذا على قواعدهم ما لم يشترط فيه التفاعل فان النار
اذا اثرت فى الماء حتى حصلت منه كيفية متوسطة بين الحرارة والبرودة متشابهة
فيما يفرض اجزاء للماء لا يكون مزاجا بل المزاج على راى القوم كيفية متوسطة متشابهة
فى جميع ما يفرض اجزاء للبسائط المجتمعة المتصغرة الاجزاء حاصلة فيها من كيفياتها
المتضادة على سبيل التفاعل فان لم ينته التفاعل بين المجتمعين الى حد التشابه
فى جميع الاجزاء يسمى تركيبا وليس على ما يتوهم بعض العامة ان الحار والبارد اذا
اجتمعا تنكسر حرارة الحار مكسورة السورة وبرودة البارد ايضا كذا ولا ان يحصل
فى كل واحد من المجتمعين حرارة وبرودة فان الحرارة والبرودة يستحيل اجتماعهما

فى محل واحد بل يبطل كيفية كل واحد منها وحصلت ممن يحصل امور هذا العالم
على ما تقرر فى العلم الاعلى كيفية متوسطة هى غير الطرفين بالنوع على راى القوم
وهى بسيطة وهكذا فى جميع المتوسطات واذا قيل اشتد الحر لا يعنى ان ذات الحرارة
بقيت وانضم اليها حر آخر فاجتمع فى محل واحد حرارتان فانه محال على ما حقق ولا
ان الموضوع يشتد فى حرارة بحيث يكون الاشتداد راجعا الى الموضوع كما قد يتوهم
بعض من لم يفهم كلامهم فان الموضوع ما حصل له شدة ولا الشدة يصلح ان يكون
صفة الموضوع الا على التجوز بل معناه ان كيفية بطلت وحصلت كيفية اخرى
من بابها اشتد منها وهكذا يريدون حيث يقولون ان الكيفية تشتد وتضعف
لا انها تبقى وتشتد بل يكون تحت جنسها اشد واضعف قالوا والبسائط صورها باقية
فى الممتزج والا كان فسادا ثم اما ان يبقى الشىء الحاصل من الاجتماع مركبا او صار
بسيطا فان بقى مركبا فلا بد ان يكون من البسائط وان حصل بسيطا آخر ولم يكن من
نوع شىء منها ولا فيه غالب من احدهما فان فرض بسيطا فاما ان يميل الى مكان غير
مكان الاربعة وهو فيما بين القوم بطلانه لم يلزم ان يكون للحار والبارد ضد يبطلها
ويكون فى العنصريات بسيط لا حار ولا بارد وهو مما اقام القوم الحجة على بطلانه فيما
سلف وايضا لولا بقاء الغالب ما تميز للقرع والانبيق بعض المركبات الى مائى و
نارى وارضى كيف وتاثير النار متشابه فى الاجزاء وايضا ان بطلت البرودة باشتغال
الحركات الحاصل من ذلك اما نارا وهواء وايضا ان افسدت النار صورة الارضية
ابقيت النار ام انعدمت وان بقيت فصار الكل نارا الا ان الناس لا يحيله النار
الى الهوائية وقد علم ان عنصرا لا ينقلب اول الانقلاب الى ما شاركه فى كيفية وا
لا يصير نارا الا بعد صيرورته هواء او ارضا والارض لا يصير هواء الا بعد صيرو
ماء اذا دائما كيف يعطى حرارة النار الارض رطوبة حتى يصير هواء او برودة
حتى يصير ماء فصح ان النار ان افسدت الارض وبقيت فصار الكل نارا وان
انعدمت وانعدامها بغلبة ضدها فافسدها ما افسدته بعد الفساد فيلزم ان يوثر
الشىء بعد العدم او وجودها كان مقومها لها او يلزم ان يكون الشى مقتضا عدم مقوم

وجوده او يكون الشئ يبطل انه يبطل وجود مبطله او مبطله مقوم وجوده وهو محال
وقوم ما فرقوا بين ما يحصل بتوسط المزاج ونفس المزاج حتى ظنوا ان السواد
والطعم والانسان والشكل مزاج واذا كان المزاج بوسط كيفيات ملموسة لانه
لم يخرج من حد الطرفين فيجب ان يكون ملموسا فالمزاج ملموس ولا شئ مما ذكر بملموس
فليس المزاج شيئا منها ثم اللون مبصر ولا شئ من الملموس مبصرا من حيث هو ملموس
فلا شئ من اللون بملموس وكل مزاج ملموس ثم السواد غاية توجد في الممتزجات
والمزاج نفسه توسط لا غاية ثم قال بعضهم ان المزاج لا يعطي للمادة استعدادا
لم يكن لها فان استعداد المادة لذا تها بل المزاج مبطل المانع فان العايق كان
عاق المادة عن صلوح ما من شانه ان يحصل بالمزاج وهذا كلام ضعيف جدا
فان الاستعداد منه ما هو الامكان المحض الذي لا مرجح معه لاحد الطرفين ومنه
استعداد قريب ترجح باعتباره احد طرفي ما نسب اليه فاذا قيل في المادة استعدادات
كثيرة سيما ما لا يجمع لا يعني به الاستعداد القريب المعتبر بالترجح فانه يلزم
منه ترجح مختلفات متقابلات وفي ترجح وجود احد المتقابلين ترجح عدم الآخر
فيكون في حالة واحدة في المادة ترجح وجود شئ وعدمه وهو محال فاستعداد
ما من شانه ان يكون في المادة اذا قيل انه فيها لا باعتبار صورته ومزاج بل
النفس المادة ليس الامر المعتبر بالترجح والذي يحصل بالمزاج انما هو باعتبار
ترجح فانه اذا عد المزاج الجسم لحصول نفس فرسية لم يكن هذا الاستعداد
حاصلا للمادة مع هذا الترجح فان نسبتها الى الانسان والفرس سواء فلا حاصل
لما قال هذا القايل من ان الاستعداد لا يفيده المزاج بل هو مزيل المانع لا غير
وجماعة من العوام ردوا المزاج بان قالوا ان بقي كل من البسايط منفردا بمكان
فلا مزاج اذ الاجسام متباينة وان حصلت في مكان وحيز واحد فهو التداخل
وانما وقع لهم الغلط لجهل معنى المزاج فان التفاعل لا ينافي تباين الاجسام ولا
يستدعي التداخل ومعلوم ان الجسمين الصلبين لا يلاقي احدهما من الآخر ما
يلاقي عند تصغر الاجزاء احدهما من الآخر ولا يتم التفاعل عند قلة الالتقاء كما عند

ملاقاة الاكثر واعلم ان المزاج يعد الشئ لحصول امر فيه من الواهب والتاثير
المتعلق بالمزاج قد يكون من نفس المزاج وقد يكون من قوة تتبع المزاج كقوة
المغناطيس على جذب الحديد وربما يخصون هذا القسم من التاثير بالخاصة و
الافيون لما يبرد تبريدا يقصر عنه تبريد البسيط الذي هو الماء ولا يكون الممتزج
في كيفية جملة من الكيفيات الاربع اتم من بسايطه فهو اذن لقوة اخرى سانحة
فيه من الواهب وليس كل ما يذكر انه لخاصة يكون ممتزجا او مركبا فانك تعلم
ان الشعاع الشمس خاصة يؤثر بحرارة يسيرة في عين الاعشى والنبات بل و
في نشو النبات ما لا يفعل النار بحرارة كثيرة هذا محصل ما ذكروه اوردناه
واعلم ان الحرارة والبرودة قد يشتد تاثيرهما في اول الامر ثم يضعف بحسب ما
يكون في الاول مقصور التاثير على الظاهر ثم يعقب الباطن فينتشر التاثير في
الظاهر والباطن فلا يبقى في الظاهر على نسبة ما كان عند الاقتصار عليه وكل
اذا غلب على الظاهر اشتد ضده في الباطن لان القوة المبردة او المسخنة تقصر
على الباطن حين ورود الضد قوتها التي كانت على الكل قبل وروده فيشتد تاثيرها
فيه وبعضهم علل بمجرد هذا كون اجواف الحيوانات في الشتاء اشد حرا وكون
باطن الارض في الشتاء كذا ولا يخلو من مساهلة اما اجواف الحيوانات
فيجوز فيها ان يقال القوة المسخنة تقتصر تاثيرها على الباطن وان فيها قوة مسخنة
واما باطن الارض فليس فيه قوة مسخنة حتى تقتصر اثرها على الباطن فان
الارض باردة فان قيل يلتجئ اجزاء اجسام حارة الى الباطن عند اشتداد البرد على
الظاهر فذلك امر آخر وفي الصيف اذا برد باطن الارض يجوز التعليل باثر
القوة المبردة على ما سلف واما برد باطن الحيوانات فلا يجوز تعليله بانحصار اثر
قوة مبردة بل بانتشار اثر قوة ايضا واعلم ان كل واحد
من البسايط العنصرية حالة التركيب تسمى الاسطقس مسخنه ويفتح الميم
كالهواء فانه اسطقس للمركب الذي هو جزء وكل واحد اذا استحال الى شئ
سمي عنصره كالهواء الى السحاب واذا قيس الى مجموع العالم تسمى ركنه

والطبيعي اذا علل امرا ليس يلزمه بما هو طبيعي ان يعطي علة التامة فانه ان
فعل ذلك يحتاج الى الخروج عن موضوع علمه واذا قيل ان حادث كذا
كان حدوثه على جهة كذا باعتبار المزاج الخاص فنعنى ان حصه الامر الطبيعي
في ذلك هو خصوصية المزاج اما مثل ان الوان الطاووس وغيره لم وقع
التفاوت بين امزجة الاجزاء حتى اختلفت الوانها الاختلاف الذي يشاهد
وكيف اختلف امزجة ريش واحد او عضو واحد حتى ظهر في كل جزء صغير
منه الامور العجيبة المختلفة فلا ينبغي ان يلتزم به الطبيعي فان التزم يكون قد التزم
بما لا يمكنه الوفاء به بل ذلك من صاحب الالهيين من طبعا الاقدمين سيما
الفيلسوفين الذي يعطون البحث حقه في ارباب الطلسمات وفي الاسباب المفارقة
لما شاهدته سبقت واذا تكلم الطبيعي في الحوادث العلوية فعليه ان يعلم ان البسط
مهما دام على حالته ومقتضيات طبيعية من غير حدوث حادث خارج لا يحدث
فيه حادث اما الطبيعي فلان معه جميع ما يقتضيه على هذا الوضع واما القسري
فلانا نفينا الاسباب الخارجة هنا واذا كان على بساطته يقتضي امرا لا يحدث شيء
بعد ما لم يكن بل يدوم له فاذا احدث بعد ان لم يكن وله سبب طبيعي حادث
فلا بد من تاثير جسم في جسم اما السماويات فامرها بين فان العنصريات مطيعة لها
وتاثير الشمس والقمر اظهر الاثار السماوية وتاثير الشمس اظهر من تاثير القمر واظهر
آثاره بعد الشعاع التسخين الحاصل منه وباعتباره صح الكون والفساد فانه لولا الحر
ما صعد من الابخرة والادخنة اصلا شيء وما خرج من المركز الى المحيط شيء اصلا اما
لا يقع نعتبر من الحيوانات وغيرها وبين انه لو لا تسخين الشعاع ما وحدث
الحيوانات انهم واذا لم يكن حيوان ولا نبات ولا بخار ولا دخان ولا تحرك بحركة
ارادية في هذا العالم او لا قسرية يبتني على طبيعته فان الطبيعة نفسها لا يقع الا
المخرج قاسر ونحوه والاجسام الطبيعية بنفسها لا يوجب للتغير والخروج عن
المكان واذا لم يصعد من الاسفل الى فوق شيء والهواء والنار لا يقتضيان
البرودة والنزول فلا يصح اثر في الجو ولا بلل على الارض ولا رجوع ما الى مكان

يليق

يليق بما اذ لا مفارقة بتحيز وغيره والماء والارض باردان بالطبع ليسا
يقتضيا صعودا فلولا شعاع النير الاعظم ما كان كون ولا فساد ولا استحالة
ولا ليل ولا نهار ولا فصول ولا امزاج ولا غيرها فان هذه الاشياء كلها بشعاع
هذا النير الاعظم والحيوانات المتكونة دون التوالد ظاهر انه لولا حرارة
الشعاع ما تكونت وكذا غيرها من الحيوانات فاذن تبين ان هذا الشيء هو
المؤثر الاعظم في الامور الطبيعية وهو سيد الطبيعيات ووجهه اليه الكبرى
الطبيعة وهو للعالم وجه وقلب وروح وعين فيلزمه ان يعرف ان الاثار اكبر
سبب لها هذا الشعاع والتسخين فاذن الصاكات والحوادث العلوية
ليست الا بسبب موافاة جسم من الاجسام الصاعدة بالشعاع وقد علم ان
الشفاف لا يقبل الضوء ولا لون له والا حجب بيننا وبين الانوار السماوية
والزرقة الى الهواء انما هو تخيل يحدث من تراكم الشفاف لا لون حقيقي
فاثر الشعاع في الجسم السافل من العنصريات فاذن السبب لحوادث الجو
اما بخار وهو ما يتحلل ويصعد بسبب الحرارة من الاشياء الرطبة واما دخان و
هو ما يكون من الجوهر اليابس فان كان نزول ماء ونحوه فيبرد بعد البخار فيتكاثف
سحابا او ينزل ماء او يشتد البرد قبل التقطير فينزل مثل قطن فيكون ثلجا او
نفح عليه حرارة بعد برد فينحصر الاجزاء الباردة في الباطن فيكون بردا ويكثر
في الاغلب اين الحر الذي يضربه وان رجع قبل صعود كسر لعله في الاول والبرد
شديد كان طلا ونحوه او يحدث في الجو ملك فيصير كمراة للنير وقد يحصل من
الشعاع الوان مختلفة وربما الانسان يجد في الحمام تكاثف بخار ونزول قطرات
وقوس قزح من مضيء تقابل جسما مضاء والخارج من الحمام يرى تكاثف
انفاسه وجمودها ويرى الماشي في البرد تكاثف انفاسه كثلج ويرى سبب الوان
قوس قزح من قطعة كاغذ او جسم رقيق يطرح في ماء راكد والتسديد على قرب
احد الافقين وغير ذلك ايضا فيرى في المسافة الوان ويعلم ايضا ان الاصوات
للصاكات فهو متحرك في الغيم وليس الا تحرك اشبه الجوهر بامور الجو من دخان او

دخان مع بخار فاذا تحرك الريح وحده يحصل له دوی فكيف عند معاوقة
جسم كثيف وقد يحصل حركة الهواء لتخلخل يحصل فيه لسخونته فيطلب مكانا
اوسع على ما ذكر ويشاهد من المصاكات نارية فلا يتعجب من حصول البرق
عصاكه فان ذوات الضوء من الاشياء المقتضية مادتها من هذه الصاعدات
من اليابس اذ الجوهر المائی لا يتجمر ولا يشتعل وان كان سخن ان شعل بخارات
فيها دسومة او ممتزج بها جوهر يابس لطيف وكما يشتعل بخار شراب فيه ملح
ونوشادر قرب من بخاره سراج او غيره الا ان اليابس اعلى ارتقاء فان
اليبوسة ان كانت مع برد زادته ثقلا وان كانت مع حرارة زادته خفة فيصير
اشتعاله منه الشهب وحركاتها المختلفة ليس بمجرد حركة النار موافقة لمكانه المتحرك
فان حركات الشهب الى جهات مختلفة فعسى ان تكون ما ترا ای حركة احيانا
سريان النارية فی المادة المستعدة وخفاءها ليس لبردها فانه لا برد فی اعلى الجو
بل الشعفها على ما قالوا وقد يحدث من اشتعال مادة غليظ الصواعق واذا لم يتحرك
الارض بطبعها فلا ختفان اجسام تدخل فتطلب النفوذ فيقع المقاومة فيتحرك و
تخلص وكثيرا ما يرى عقيبها تخلص مياه سود وادخنة وابخرة مشتعلة ونعلم ان
الارض كالقرع والجبل كالانبيق المانع لما تصعد عن التدبير واما ان يعلل ان الريح
التی يبتدی من الشرق ويأتی الى اقصى الغرب ويقطع البحار وكذا غيره فی الاوقات
المعلومة حصولا اكثريا انه الموجب لتتميم حركاتها فان قيل حرك جزء من الهواء جزءا
من الهواء فلا يلزم من حركة جزء حركة جزء آخر فان من الريح ما يختص بموضع نفوذها
ولا يلزم حركة جزء آخر من الهواء ويقال لا يزال تتحرك الدخان البارده تتحرك
حتى على العالم حركة غير ضرورية فهو بعيد فهذه الرياح المعتبرة التی ليست اتفاقية
ولا كثرتها اوقات مضبوطة وما يتعلق بالوان قوس قزح وتفش السحاب و
احوال الامزجة وثبات كوكب واحد من ذوات الاذناب سنين من الزمان على ما
عهد واما العيون المتصلة اعمارا وانقطاعها واما الحال وكيفية حال الانواع
العنصرية لعل الطبيعی لا يخرج من عهدتها حق الخروج ولا فی وسع المشائين ان

يعطوا

يعطوا لها بيانا اجماليا فی كتبهم فی الالهيات ولعل فی آخر الامر يلزم الرجوع الى
مذاهب السلاك من الفهلويين وما ول وقواعد القدماء الى زمان ارسطو
واما الطبيعی فيكفيه ان يذكر بيانا طبيعيا من جملة اشياء كلية اشرنا اليه واذ
لم ينته القول فيها الى التحقيق ولا يصرم الليلة عند حد وما ذكر من الظنون غير
كاف فالاختصار على الاجمال اولى واعلم ان العنصريات لا يوجد على بساطتها
لما ذكرنا من امر الادخنة والابخرة والاستحالات فالهواء منه طبعه تخالطها الابخرة
فما قرب من الارض سخن لقربه من سطح الشعاع وما بعد يكون باردا ولعل منه
ما تخالطه الادخنة والنار اقرب الى البساطة لانها سريعة احالة ما تخالطها
والارض لا يبعد ان يكون منها ما هو اقرب الى التوسط صرفا والماء والبعيد
البعد من المحوضة والمائية وان كان يلزمها الكون فوق الارض من لوازم تامها
انها توجب اخدودا فی الارض البتة ركدت او جرت ولا يثبت بحيث يكون
اطرافها مرتفعة عن الارض بالكلية بل لا بد لطرفها ان يكون مساويا في
الارتفاع لطرف البر الذی ينتهی اليها او يكون طرف البر ارفع فلا يتصور
احاطتها لمزم ذلك مصلحة للحيوان المتنفس وفی الغايات بحث يذكره
واما جری المياه الى الابحر بعد ان ينزل من الهواء الى الارض بالطبع كيف يكون
ففی جميع هذه الاشياء والحكم حكمة الاشراق ومن موازاته ومهما صعب
عليكم يا اصحابی منه شیء فاسئلوا ابيد السماوات او بعض اصحابه يخبركم بحاله
ويرشدكم الى ايكم فانه خليفتی فی عالم الاجساد عليكم جعله الله خليفة فی جميع
الاجسام فقد علمكم كيف تكلمون معه **فصل** قد ذكر فی الكتب
افعال وانفعال منها ما للفاعل فمنها ما ينسب الى الحر ومنها ما ينسب الى البرد
ومنها ما ينسب اليهما جميعا ومنها ما للمنفعل كقبول ولا قبول لهذه الاشياء
التی ذكرناها من آثار العقليات وغير ذلك وسيومی الى شیء منها فيما يتعلق
بالحر التبخير والتدخين وكلاهما اشتركا فی انهما تحريك الحرارة اجزاء الشیء الى
فوق واختلفا فی ان التبخير بتحليل اجزاء رطبة والتدخين تحليل اجزاء يابسة

والتصعيد والتقطير كالتدخين والتبخير الا انهما يستعملان في الامور الصناعية
فالتصعيد للاجزاء اليابسة والتقطير للرطبة الا ان التقطير فيه اعتبار آخر غير
ما في التبخير فان التقطير وان كان لا يصح الا بعد تبخير ما انما يسمى تقطيرا
بالنسبة الى تحصيل ما به منه حتى لو بقي بخارا ولم يتقطر ما كان الفعل ماخوذا
انه تقطير وما يتعلق به الطبخ والشي اما الطبخ فانما يحصل بحرارة معطية للشي
رطوبة ومحللة منه رطوبة فيعطيه بما هي رطبة من الرطوبة اكثر مما يحلل منه
فان رطوبته الطبيعية تتحلل من ظاهره اكثر مما من باطنه والرطوبة الغريبة تبل
ظاهره اكثر مما يبل باطنه والحرارة الرطبة محللة ولا يصح الطبخ الا فيما جوهره
رطوبة فان التراب لا يطبخ ولا محض الرطوبة فان الماء لا يطبخ واما الشي فبحرارة
يابسة من خارج يا خذ رطوبة ظاهر الشيء اكثر مما ياخذ من باطنه فيكون باطنه
اقل تحللا للرطوبة من ظاهره ورطوبة المشوي قد لطفت ولم يحصل فيه رطوبة
من خارج كما كان في المطبوخ ومن ذلك النضج وهو احالة توجبها حرارة لجسم
ذي رطوبة لتبلغه الى غاية مقصودة وفي معرض تقابل النضج اما ان احدهما
النهوة والفجاجة وهي ان تبقى الرطوبة غير بالغة الى الغاية المقصودة ولا تستحيل
الى هيئة منافية وكان النهوة اكثر ما تذكر في مقابلة النضج المتعلق بالصناعة و
الفجاجة في مقابلة النضج الطبيعي والثاني العفونة وهي استحالة الرطوبة الى
هيئة منافية للانتفاع بحسب الغاية المقصودة والعفونة حالية للفساد والعفونة
منها حرارة غريبة مع ضعف حرارة غريبة والفرق بين العفونة والتكرج والا كان
ابتداؤه من حرارة عجيبة الا انها يفعل الشيء تبخيرا ما مع الا تقدر على تفصيل
البخار بالكلية بل يحبسه البرد على ظاهر الشيء وتداخل جرمه وتحدث عنه باعتبار
مخالطة الهوائية لتلك الرطوبة بياض كما يعرض للزبد والحرارة الغريبة اذا فوتت
حللت رطوبة الشيء لسرعة وكان اجراء او حرارة العفونة متدرجة لا تفني الرطوبة
بل تحللها الى هيئة ردية واما الاذابة فالجسم المركب القابل لها فيه رطوبة ملازم
اليبوسة تسيل مع الملازمة حتى ان بطلت الملازمة كان تبخيرا وان بقيت الملازمة

زمانا

زمانا يسيرا ثم وقع الانفصال فالجوهر الذي فيه ذلك قابل للتبخير والذوب
جميعا كالشمع والشعل هو الذي ينفصل عنه اما رطب حار دهني او يابس
لطيف فيقبل بعد ان الاستحالة الى النارية والذي من شانه ان يصعد عنه
مشتعل ولو كان ليس فيه دهنية او هو كثيف فلا يصح الاشعال فيه والمتجمر
يستحيل اجزاؤه الى النارية اضاءة وتسخينا ولكن لا ينفصل عنه شيء ومن
الاشياء ما يشتعل ويتجمر ومنها ما يتجمر دون الاشتعال ومنها ما يشتعل دون التجمر
كالكبريت ونحوه والتفحم انما يكون لبطلان التجمر والاشتعال قبل فناء مادة
فما استعداد الاشعال من جوهر ونفسه المشتعل بفرقة واجزاؤه بعرفا تاما هو
الرماد وبقيته غير المشتعل ما يحرق سمته اهل الصناعة كليا ولولا الحرارة ما صح
الاذابة والاشتعال والتجمر والتفحم والطبخ والشي والعفونة والتكرج ونحوها
مما ذكرنا واعلم ان المائية من شانها الجمود بالبرد والانعقاد باليبوسة وان تخثر
بمخالطة شي ارضي ويتحلل وترقق بالحر ومن شان الارضية اشتداد جفافها
بالحر وسيلانها بالبرد وابتداؤها دالحر يجفف اليابس ويجمده ويرقق الرطب
والبرد يجمد الرطب ويلين اليابس يجمد والرطوبة مذيبة محللة والحرارة يتعين كلا
منها على فعله والرطب ان كان حارا كان اشد تحليلا لما من شانه ان يتحلل به و
اليابس اذا كان حارا فهو اشد تعقيدا لما من شانه ان ينعقد به وما يحلله الحر فهو ما
جمده البرد والغالب عليه اليبوسة لما سبق وما ذاب في الرطوبة منه ما تخلخل ما
تحلل منه ولا يرسب وهو يتجزأ الى اجزاء صغيرة لا يقوى على خرق جرم الرطوبة
لينفذ فيه كالملح ومنه ما يرسب ولا يخلط لعدم بلوغ اجزائه الى حد الصغر المذكور
كالطين ومن الاجسام ما يقبل البلل والمبتل هو الذي يلزمه رطوبة غريبة من ماء سبقت
جسم مائي وبازاء المبتل الجاف وبازاء الرطب واليابس والرطوبة كيفية اولية
بخلاف البلل ومنها ما لا يقبل الا بشدة صقالية او لدهنية بحدث صقالة واما
الانتقاع فهو غوص الرطب في جوهر الجسم المستعد لغوصه فيحدث فيه لين مع
تماسك حتى ان لم يبق التماسك كان حللا لا انتقاعا والنشف انما يكون لدخول

المائية اثر ثقيال فوجب على اثر ما زول من الاجزاء الهوائية من مسام الجسم اليابس التى كانت محتقنة فى مجارية فنثر الضرورة عدم الخلاء واذا وجدت مايقوم مقامها فارق الهواء الى خلف ولا ينشف من الاجسام اليابسة غير الذى له من المسام قدر معتبر لا قليل المسام والانحصار هو ان تقبل الرطب وضعا يلزمه شكل مساو لشكل مايحويه مما يخص الرطب والاتصال فان سطوحه يبطل بسهولة والانخراق وهو سهولة انفصاله لمقدار ماينفذ فيه والتيامه عند زواله واعلم ان اللزج يسهل تشكله ويعسر تفرقه فيمتد متصلا ولا ينفصل لشدة امتزاج الرطب واليابس فيه فعنيه اذعان للرطوبة وتماسك لليبوسة واذا اشتد تخمير الماء والتراب بالدق وغيره يحصل جرم لزج والهش يصعب تشكله ويسهل تفرقه لكثرة اليابس وقلة الرطب وضعف الامتزاج واللين هو الذى يقبل الغمز الى باطنه لرطوبته ويكون قوام غير سيال ليبوسة فيه ومن الملاسة مايكون طبيعة فحص فى الاجسام البسيطة لتشابه وضع وضع مايعرض اجزائها واجزاء سطوحها ومن الملاسة ماهى تابعة للتركيب والمتشقق هو الذى يتحرك اجزاؤه الى باطنه اما باقيا على ماعهد او راجعا الى ماكان قبل العمل واللدن هو الذى يقبل التمدد والانعطاف ولا يقبل الفصل بسرعة والتمدد هو حركة الجسم الى الادبار فى الطول منتقصا فى القطرين العميقين له والانعصار تطاء من الجسم بخروج شىء منه الطف منه شيئا بعد شىء من مائية او هوائية وان كان لا تذكر الا اذا كان الخارج مائيا وفرق بين المنعصر والمنطرق فان المنطرق هو الذى يندفع الى عمقه بانبساط يعرض له فى القطرين الاخرين قليلا قليلا لا بان ينفصل منه شىء ولا بان كان مازجه شىء غريب فصل وقالوا فى المعدنيات ان المنطرقات ذائبة وان كان بحيلة والمنطرقات مادتها جوهر مائى تخالطه خلطا ارضيا مخالطا شديدا والجوهر المائى يجمد فيها بالبرد بعد ان من الحر وفيها دهنية غير مانعة الانعقاد ولهذا ينطرق والجايات وان كان مادتها مائية ليس جمودها بمجرد البرد بل باليبس المحلل للمائية الى الارضية وليس فيها رطوبة دهنية حية والذائبات الغير المنطرقة مادتها مائية ولكن الدهنية الموجبة للانطراق مفقودة والكباريت قد تخمرت مائيتها بارضية

وهوائية

وهوائية شديدة الحرارة ثم انعقدت بالبرد والزيبق من مائية خالطت ارضية لطيفة كبريتية شديدا حتى ان كل جزء يتميز بغشاء شىء من تلك اليبوسة كأنها جلدة وبياضه من صفاء مائية وبياض ارضية اللطيفة ومازجة الهوائية وقسموا المعدنيات الى ارواح واجساد واحجار اما الارواح فاربعة منها النوشادر وهو من جنس الاملاح الا ان نارية اكثر ولهذا لا يبقى فى التصعيد شىء منه فى اسفل وكان مائية خالطت دخانا حارا لطيفا وعقدتها اليبوسة وثانيها الزرنيخ والكبريت والزيبق والاجساد سبعة الذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاصان والخارصيني والاحجار هى مثل الزجاجات والمرقشيثا والمغنيسيا والارض على محوضتها لا تتحجر لعدم الرطوبة الماسكة وطبيعة اليبس الى النفث اوثب والحجر يكون اما بحجب التحجر او الجمود والجبال لكونها انما تكون فى الماء واما تحجر الطين بحرارة شعاع الشمس او لقوة موجبة ليبس ارضى وان كانت قد يحصل مواضع مرتفعة لتراكم عمارات بحث فى ازمنة متطاولة ولغيرها والجبال مهما وجد لها نعت وان كان فى ازمنة طويلة وطبيعتها قابلة للفساد وكل كائن فاسد على ما عرف فاقوى الاسباب لها من جهة الامر الطبيعى الماء ولا استبعاد ان يصير البر بحرا والبحر برا والطبيعة جلى بالتعجب المشرع السادس فى النفوس فصل قد شوهد من النبات والحيوان افعال كالنمو والتغذى وغيرهما ولو كانت للجسمية او لصورة يوجد فى البسائط لعمت الافعال المذكورة كلها والتالى باطل والافاعيل الى الجسم مالحق فيه ليس لكل واحد من اجزائه واخلاطه بل للمجموع والصور العنصرية والجسمية متشابهة فى الكل والجزء والاعمال الصادرة من انواع الاجسام منها مايصدر عن ارادة وادراك ومنها ما لا يصدر عن ارادة وادراك وكل من القسمين قد قسم الى القسمين الاول ينقسم الى مايكون الفعل الصادر منه على وتيرة واحدة وان كان اراديا كما للافلاك والثانى من القسم الاول ماصح على جهات مختلفة كالحيوانات الارضية والثانى ينقسم الى مايصح الى جهات مختلفة لا كون للنبات والحيوان من افاعيل القوة التى توجب الزيادة فى الاقطار المختلفة والى مايكون على بقاء

واحد وهي القوة التبخيرية مما يتعلق بالارادة والادراك الباب على وتيرة
واحدة اشرف ما على جهات مختلفة وما لا يتعلق بارادة وادراك النبات على
وتيرة واحدة اخس فالقسم الذي هو اشرف فسمى الاول اخس الثاني فالقوة
التبخيرية حصوها باسم الطبيعة والثلثة الباقية يسمونها النفس وبعض المتاخرين
منع ان يكون النفس اسما واقعا على الثلثة الا على سبيل الاشتراك واحتج بانه
لو اقتصر على انها مثل اثعل ما او قوة يصدر منها امر ما نصير كل قوة نفسا وصور
العناصر تكون انفسا وليس كذا وان جعل للارادة والادراك مدخل فيخرج النباتية
مكون عليها وعلى غيرها بالاشتراك وان يعرض لوقوع الافعال على جهات مختلفة
فيخرج النفس الفلكية قال والشيء الواحد قد يكون قوة بالنسبة الى ما يصدر منه من
الافاعيل وصورة بالقياس الى الهيولى التي تقوم وجودها وكمالا بالنسبة بالقياس الى
النوع الذي تقوم به وتقوم وجود جنسه المختص به والنفس صورة وقوة وكمال
بالاعتبارات المذكورة قال ومفهوم الكمال اتم من مفهوم الصورة والقوة اعم اما من جهة
الاتمة فانه بالقياس الى النوع المحصل الا بالقياس الى امر بعيد كالمادة التي هي
بالقوة انسان اجزاء انسان من حيث ماهيتها ولا بالقياس الى فعل صادر وهو عارض
خارج بخلاف الصورة والقوة ثم الربان يصح ان يقال له انه كمال للسفينة وكذا الملك
للمدينة ولا يصح ان يقال انه قوة او صورة ثم الصورة لا يقال الا على ما ينطبع في المادة
ويقومها بالفعل والقوة قد تكون على الفعل كالتحرك وقد تكون على الانفعال
كقوة النفس على الانفعاس بالمدرك وزعم ان لفظ القوة مشترك عليها
جزئيا ثم قال فتعين ان يوضع الكمال كجنس فيقال انه كمال اول لجسم طبيعي
الى وانفصل بقولنا اول عن ثواني الكمالات كالاحساس والتحرك وبقولنا
لجسم طبيعي عن كمالات اول لانواع صناعية وبقولنا الى عن صور البسائط اذ ليست افاعيلها
بالات هذا على ما يعم النفس النباتية والحيوانات الارضية هذا ملخص ما ذكره
بحث وتحصيل وهذا فيه مساهلات كثيرة منها منعه ان يجمع الثلثة
امور بما نيا قش مناقش فيه بقول يجمع الثلثة صحة حصول افعال عنها على جهات

مختلفة فان الافلاك ليست كالصور الطبيعية التي لا يصح تحركها بذاتها الا الى
جهة واحدة وليس لتلك الصورة قوة على خلافها والنفس الفلكية لها باعتبار
ذاتها امكان ان تتحرك على جهات مختلفة وعدم تحركها بالفعل على جهات مختلفة
انما هو لامر خارج من ثبات ارادتها او شوقها لا لاستحالة عليها لماهيتها ونوعيتها
او اجسامها ثم قد يأتي لمدع ان يدعي فيها حركات مختلفة للافلاك كل كوكب عند من
يرى انها كاعضاء حيوان واحد فان نفسا واحدة عنده تحركات مختلفة وما شرطها
فيما تكون افعاله على جهات مختلفة ان تكون تحريكات مختلفة لجسم واحد وبارادات
متبدلة وغير ثابتة واذا اشترط هذا لا يعم الفلك واصل الارادة لا يعم اثبات الآ
بنفي وراء هذا ما يعم الثلثة وهو ان تختلف الارادات المتبدلة الغير الثابتة و
يقتصر على حصول الافعال المختلفة والتحركات المختلفة عنه ثم هذا امر سهل
وما ذكر في الكمال كله فاسد لان الكمال اسم مشترك قد يعني به ما ذكر وقد يعني به
الامر الذي يكون استعداد الشيء نحوه مما يكون خيرا له او ملائما للشيء حتى يقال ان
العلم كمال للانسان وان لم تتقوم به حقيقة الانسان فان عني بالكمال ما ذكره من
تقوم النوع بالشيء فلا يدخل الكمالات الثانية فلا يحتاج الى قوله كمال اول ثم
احتجاجه في كون الكمال اعم بان الربان كمال السفينة تخالف ما ذكر من معنى الكمال
فان السفينة لا يتقوم حقيقتها بالربان وكذا المدينة بالملك واصراره على ان
السفينة اذا لم تكن فيها ربان لا تكون سفينة الا بالمجاز كما يقال لليد الشلاء يدا
وللراس المقطوع راسا عجب فكيف يجوز انسان من نفسه ان يقول السفينة
لولا ربانها ما كانت سفينة ثم ذهب للجري في الماء وركوب الناس فيها مدخلا
ليس قد علم ان تقوم الوجود لا مدخل له في الماهية فالسفينة جارية في الماء فيها
الناس يعقل دون الربان والمدينة منتظمة الحال تفهم دون الملك ثم النفس
كيف كانت فهي جوهر وهو يرى ان الجوهر جنس والكمال لا يدل على الجوهرية
لا بمعنى مقوم حقيقة الجنس ولا بمعنى مقوم وجود الجنس وان فصول الاعراض
تقوم ايضا كما ذكر وكونها كمالا اولا لجسم طبيعي كذا وكذا يفهم ويشك في انه هل

من شرطة الجوهرية اولا ولايدل الا بالالتزام من حيث يستدل انه اذا كان مقوم
جوهر يكون جوهرا او بعض استدلالاتهم فالجوهر كان اولى بالجنسية واعلم ان النفس
من حيث مفهوم النفسية ليست حقيقة نوعية بسيطة بل النفسية باعتبار تدبير البدن
حتى لولا التدبير ما كانت نفسا وهى متحدة بالبدن اتحادا بمعنى انه يحصل منهما نوع
واحد لا بمعنى لزوم انطباع ونحوه واحتج بعضهم فى كون النفس جوهرا انها مقوم وجود
الجسم فقال هى مقوم الجوهر الذى هو الجسم وكل ما كان كذا فهو جوهر فالنفس
جوهر وزعم ان النفس اذا فارقت بطل الجسم كما ان الصورة النارية اذا بطلت بطلت
جسمية كانت معها ويحصل جسمية اخرى وهذا كان تراه عجيب فانه يوجب ان الفرس
اذا مات لا يبقى لبدنه الجسمية التى كانت فى جوهره بل بطل جوهر الجسم و
حصل جسم جوهرى آخر فى الحال وهذا من سخيف الكلام بل جسم الحيوان
قد يذكر بمعنى البدن فيتاتى ان يقال اذا مات الحيوان ما بقى البدن جسما له
او بدنا او جسما مضافا اليه او بطل بخصوصه ما لاضافة اليه اما الجسم الجوهرى
بطل والفرس الذى يموت ورجله فى ذلك يبطل جسمية الجوهرية وبطلت
العناصر التى فيه باعيانها الجوهرية فهو تحكم ليس اعجب منه ما منعوا المحال وذكروا
فى تبدل الصور الجسمية متبدل الصور للطبيعة وخلقوا من تلقاء انفسهم صورة
جرمية هى اتصال ما وتتبدل بتبدل المقدار ثم تكون هى جوهرا والمقدار عرضا
حتى يظن الجاهل ان تحت العبارات طائلا وليس بها طائل ضيعوا احكم القدماء
بسلاليم الخلع والتجرد واشتغلوا بهذه الاحاديث فصل فيما ذكر ان النفس
ليست بمزاج ولا نسب ولا مجموع البدن من اجود ما ينبغى ان يذكر ههنا ان الغاذى
ان مات ولا يتحلل شىء لازداد مقدار البدن على ما هو عليه كثيرا وليس كذا
فلابد من تحلل ما وتبدل والانسان له شعور بانانية مستمرة غير متبدلة والمزاج
متبدل ويختلف بالمرض والصحة والسنين واذا تبدل المزاج تبدل النسب بين
العناصر وتبدل المجموع فالحاصل ان هذه الاشياء متبدلة وليس المدرك منا متبدل
فليست هذه الاشياء المدرك منا عبارة اخرى المزاج يقبل الاشتداد والضعف

ولاشىء

ولاشىء من النفس يقبلهما فليس المزاج بنفس قالوا ولو كانت النفس مزاجا
لكان لكل جزء من اجزاء ممتزج واحد تشكل الكل لانه على مزاجه ويستثنى نقيض
التالى ومن الحجة ان النفس تحرك تحريكات مختلفة والمزاج علته كيفية واحدة
لا يصدر عنها افاعيل مختلفة فلو كانت النفس مزاجا ما صح صدور الافاعيل المختلفة
عنها والتالى باطل والنفس يدرك والمزاج لا يدرك فانه لا يشعر بالشيء ويتحلل
عند لقاء الضد فلا يدرك به ولا يلمس ثم النفس يدرك الكليات والمزاج كيفية
جسمية لا تتعرف فيها وسبق برهان تجرد النفس عن المادة انها ليست هذه
الاشياء وهو احوط واحكم والمزاج مزاحم النفس وبما نهاها عن التحريك فكيف
يكون الذى يقتضى التحريك هو ما يمانعه اقناعية اخرى المزاج توسط ونكت
الكيفية توجد فى بسايطها اتم فان كانت الكيفية المزاجية مبدأ الافاعيل مختلفة
وكان فى بعض البسايط والتالى باطل فالمقدم باطل ثم العناصر متداعية الى
الانفصال يجمعها امر كيف يكون الجامع هو ما مع الجمع وايضا المزاج عرض ور
ليست النفس بعرض على ما تبين وايضا النفس عند التمكن تعيد مزاج الشيء
الى الحالة الملائمة وكيف يعيد المزاج المعدوم نفسه او مثله وليس الجامع
مزاج الوالدين فانه لو كان كذا ما امكن ان يقع فى بعض الحيوانات ان يتولد
ويتوالد ويستثنى نقيض التالى وايضا لو كان الجامع والنسب مزاج الرحم
لكان ينفعل بفعل الاعضاء الظاهرة اولا لان تاثير الجسم يتخصص بما
سامته وضعا وليس كذلك قالوا ولو كان مزاج الرحم اولا سبب علة التحرك
البدن وتشكله كانت الاشكال كرية مستديرة والحركات الى جهة واحدة
متشابهة وما كان الشخص يتحرك الى غاية نموه وفى اقطار نموه والتوالى
باطلة قالوا وليست النفس جملة اما جملة العناصر فلا نها باقية ابدا وليس الشاعر
بذاته كذا وان عنى به الاعضاء فيفقد منها ما يفقد والشاعر بذاته باق قالوا ولو
كان النفس امرا عارضا على البدن بعد اشكاله لكانت حركة البزور والمنى من
سبب خارج قالوا وليست نسبا بين العناصر فان النسب انما يكون بين اجزاء

بالفعل وليس بدن الحيوان فيه اجزاء بالفعل بل للمجموع وحدة بالفعل فيكون
الاجزاء به كثرة بالقوة وهذا الكلام اجسام بسيطة باقية ولو بطلت هوية الاحاد
لما كان مزاجا فالحصر يقول العناصر في هذا الممتزج واحد او اربعة فان كان
في نفسه واحدا فلا مزاج وان كان من بسايط اكثر فبهانية تجد انك اذا نظرت
الى المجموع وحده لا يعتبر جزئية الاحاد ولا يلزم ان يكون العناصر غير موجودة او
موجوده بغير ذات عدد وبعض هذه الحجج اقناعية وبعضها برهانية والحجج الا و
تامة لمن نظر واعتبر وبعضها يختص بالنفس الانسانية ولا يعم جميع النفوس
وسنذكر فيما بعد عند مقاومات القوم على القوى اساسا ينتفع به ويتبين الخ
مضمون هذه الحجج واحوالها ولا يتعقب كلامهم في القوى فان كتاب النفس للشيخ في
اكثره بحث القوى فان لم يحمل المعاشرة لا تبقى الا براهين مجردة على النفس
الناطقة ولوازم قليلة وسنعطي اصلا فيما بعد نافعا ومن المشهور انا اذا قلنا
في الحيوانات انها ذوات نفوس نباتية لا نعني ان لها نفوسا تشارك نفس
الشجرة في الحقيقة بل غاذية الانسان تحيل الغذاء الى شبيه جوهر المتغذي على
ما يليق بتصرف النفس الانسية وفي الفرس على ما يليق به وكان الانسان
يخالف الفرس في الحقيقة فكذلك نفسه لنفسه ولحمه للحمه ولا يصلح ما للنفس احدهما
لتصرف نفس الثاني ولو كانت قوة التغذي في الانسان هي بالنوع ما للشجرة لم
الانسان شجرة وهذه الحجة تقرر بان تبين بان اختلاف الاثر ليس لاختلاف ما
وقع فيه تصرف النفس من البدن واحوال مزاجه حتى ان القائل بالتناسخ اذا
زعم ان النفس الانسان ينتقل الى النفوس يقول اختلاف حقيقة الانسان
والفرس ليس لاجل النفس بل البدن واختلاف الاثر انما كان مزاج البدن
الذي يتصرف فيه النفس لا يليق به الا شبيه جوهره ولا يتجاوزه تلك الكيفيات
المزاجية الا على ما يليق بجوهر الفرس او نحوه فان القوى تفعل بواسطة المزاج
والكيفيات فان قيل ان المزاج معلول للنفس فاذا كانت النفس واحدة او
متفقة بالنوع تتفق آثارها فيمتنع ان مزاج النوع معلول النفس بل نقول هو يجب

امور سماوية وقوى معطية ويجب فيض الواهب ويمنع ما يعتبر عليه المشاؤون
عند الامتزاج حيث يقولون لا يجوز ان يكون مبدا المزاج والتغذي امرا
سماويا ونحن نذكر على هذا فيما بعد ما يحقق به الاحتجاج على هذا المطلوب فصل
في القوى النباتية اصول القوى النباتية قد علمت انها ثلثة احدها الغاذية وفعلها
احالة الغذاء الى شبه جوهر المتغذي ليبدل ما يتحلل او تهيئه للزيادة والنمو والتوليد فان
هذه الافعال لا تتم الا بعد احالة المتغذي وورد على من توهم ان الغاذية هي النار فان
الغاذية لو كانت هي النار لما كان النمو يقف عند حد فان النار لا يزال فاعله ما دامت
موجودة ولا يسمى اثرها وانتم لما كان غاية فعلها يحصل شبيهة جوهر المتغذي فان
النار لا يقتصر على ما دون تتميم الفعل بالاحراق وان كانت الغاذية تحتاج الى حرارة
غريزية فان الحرارة مهيئة لتحريك المواد كما ان البرودة للتسكين وتخدم الغاذية
قوى منها الجاذبة التي بها يمد ومنها الهاضمة التي تحلل الغذاء وتعده للنفوذ
المستوي لقبول اثر الغاذية ثم تحيل الغاذية الى ما يليق بجوهر الحيوان ومنها الدافعة
للثقل واثر الغاذية الاحالة والتشبيه والتلصيق والثانية النامية وهي قوة توجب
الزيادة في اجزاء المتغذي على نسبة محفوظة في الاقطار وفرقوا بين التخلخل
والنمو بان قالوا النمو هو تحرك الشيء النامي بوعينه الى الزيادة بما يدخل عليه
في جميع الاقطار وانما ذكر بقاء النوعية دون الشخصية لان المقدار المتجدد
ان كان يوافق نوع المقدار الاول فهو غيره بالتشخص والاسمان غير الانماء فان
الاسمان يوجد مع سقوط قوة النمو كالشيخ والهزال يوجد مع بقاء النمو في الصبي والا
لما يوجد في جميع الاقطار بخلاف النمو والتخلخل الذي هو بمعنى تبدد الاجزاء وان
كان فيه ورود وازدياد الا ان النمو فيه تناسب مؤد الى كمال النشو واجب
الازدياد شيئا فشيئا والوارد الذي يكونه الى شاكلة ما يرد عليه مداخل المورود عليه
فاقدا في خلل يحدث في جسميته ما اندفاع ما يرد عليه على نسبة واحدة في الاقطار
وينقص هذه الزيادة الى الاصل العتيق اتصالا موجبا لانحلال القوى كما
لان يحصل منها والنوع يبقى باشخاصه المتبدلة فالنمو لا بد له من مادة حاصلة لصورة

جسمية ومقدار وازدياد متجدد وصورة خلقية شكلية تحيط بالمقدار و
انواع ما فيه القوى النباتية وان كان في اول الحال يحلل اللطيف بدل بلانهما
ويسمد دله وتحلل الكثيف اخر الامر فاذا انضاف الى الاصل الكثيف الباقي شيء
يشبهه بشبها بحسب الالتصاق ما والفرق بين التغذي والنمو ان التغذي لا يتضمن
الاحالة الى الشبه وسد ما يتحلل ولا يوجب الغاذية اختلاف المقدار بل لو كا
هي وحدها ما اقتضت الا المساواة والنمو يوجب الزيادة والمنمي قد يراد به القوة
الموجبة للنمو وقد يراد به الغذاء فهو من حيث انه في قوته التشبه بجوهر المغتذي
غذاء ومن جهة ما في قوته ان يحصل منه مقدار موجب للزيادة فيه منم والشيء يقال
له الغذاء وهو بعد بالقوة شبيه ولم يتاثر بقوة من قوى الغاذي كالقمح ولا يكون
الغذاء غير جوهر ولا غير جسم فانه لا يقلب العرض اولا الامر العرضي عن المقدار الى
شبه جوهر المغتذي ولا يكون الا متخصصا متعينا يتناوله الغاذي فان المطلقات
من الانواع وغيرها ولا وجود لها في الاعيان فكيف يباشرها المغتذي وقد
يقال غذاء عند اول تحلله في البدن وقد يقال له غذاء ايضا عند الشبه وقيل
الانعقاد والالتصاق وقد يقال غذاء ايضا مع كل هيئة سابقة من شانها التبدل
بهيئة آتية من بعد الى تحقق غاية الانعقاد وليس من شرط الغذاء تضاده من جميع
الوجوه لما يستحيل اليه ولا عدم التضاد والثالثة المولدة ومن شانها على ما ذكروا
لحلوق البزر وتطبعه وافادة اجزائه هيئات تناسبها ما يصلح لمبدائية شخص
آخر من نوعه او من جنسه وهي التي تجذب الدم الى الانثيين من الاعضاء و
نسبة الدم عند هذا الجذب في قبول اثار تتعلق بالتوليد كنسبة مادة الدم المتجذ
الى الكبد تقوه لجذبه من الكبد الى الدم فاذا انجذب الدم الى الانثيين يتغير
تغير معدا لحصول صورة النطفة ثم تلحقه عفونة والعفونة هي معدة الكون
والفساد في المركبات وهي التي تعد المادة المركبة لخلع صورة ولبس اخرى ولولا
العفونة ما حصل نوع من المركبات اصلا كما لولا غلبة الكيفيات القوية في
البسائط ما بدلت صورها فاذا وجدت النفس تتبعها مزاج آخر نوعي غير الذ

كان في المادة التي بها استعدت لقبول صورة النفس كالصورة الى النار
الحاصلة باشتداد كيفية الحرارة توجب حصول حرارة اقوى غير الحرارة
المستعد لها فيبطل هي ويحصل اخرى وتقتضيها الصورة ويلزم هذا على
راي كل من يرى للنوع صورا غير الهيئات واعلم ان النار كشعلة المصباح
توهم انها تجذب الدهن بالحرارة قالوا ان الحرارة جذابة وليس هذا بصحيح
ثم لو كانت الحرارة جذابة لجذبت الدهن اذا قربت منه لا بوسط الفتيلة والمالسة
وما كان جذبها للدهن يسيرا يسيرا بل كانت تجذبه على اسرع ما يتصور وليس كذا
وجماعة المشائين يقولون ان جذبها للدهن هو لضرورة عدم الخلاء وهذا ايضا غير صحيح
فان الشمعة او السراج المفتوح الراس المكشوف قبلهما للهواء اي ضرورة
فيها تجذب الدهن من اقصى طرف الفتيلة والهواء الطف من الدهن واقرب
واسرع نفوذا وبه يتم الملاء وليس للامرين اصل والرايان باطلان وفي مثل
هذا يجب ان يسكت اتباع المشائين ويتكلم فيه الفضلاء من اصول التالهين
ومن المشهور ان الغاذية تخدم النامية وتخدمان جميعا المولدة والدليل على
التغاير بقاء الغاذية بعد القوتين وتحقق الغاذية والنامية قبل المولدة وبقاء
الغاذية والمولدة بعد النامية وسنذكر فيما بعد حال تغاير القوى والتغاير يتبع
الى حلول الاجل وسبب الموت الطبيعي ذكروا انه امران احدهما ان القوة الغاذية
قوة جسمانية متناهية الفعل بحث وهذه ليست تامة في مطلبهم
فان تناهي القوة لا يوجب الموت كيف وهؤلاء يقولون ان القوة المحركة
للفلك متناهية ثم لا ينقطع حركة الفلك ولا حياته واعترفوا بان القوة الجسمانية
يتصور عليها الفعل الغير المتناهي لا على سبيل المبداية بل على سبيل الوساطة
والمسلم بها حصول الموت لا تناهي القوة على سبيل المبداية فسلم الخصم وجوب
تناهي القوة الجسمانية ونقول هلا مدها شيء من خارج غير متناهي القوة
كمددها حتى اذا نازع في انه لم لا يجوز ان يكون انسان لا يموت ابدا ولا يتبدل
بدنه لا لاستعداد خاص له لان تمد قوته المتناهية الاثر قوة غير متناهية الاثر على الدوام

او نوع من انواع الحيوانات الارضية لا يكفى مجرد ما ذكر بل يحتاج الى ضروب
اخر من البيان فطلوجه الثانى ما ذكر ان الحرارة خلقت اكثر من الرطوبة ليمكن
بها القوة من تصليب الرطوبة وعمل ما يحتاج الى صلابة كالغضاريف
والعظام ونحوها فاذا صلبت قلت الرطوبة والحرارة باقية على قوتها فبقى
باقيه فى الرطوبة لان الحرارة من خاصتها افناء الموضوع الغريب وغايتها
فى البسايط النارية فاذا افنت الرطوبات بالكلية حل الاجل والحرارة
الغريزية هى آلة القوة الغاذية وهى الرابطة القوية بين النفس والبدن
وليست هى الحرارة الغريبة الخارجية ولا الحرارة المنسوبة الى ما وضع اسطقسا
ناريا فى البدن بل هى حرارة يفيدها جوهر النفس وقد علمت انه ليس من شرط كل
مسخن ان يكون حارا ففى البدن حرارة معللة بعلاقة النفس وبينه العلاقة
باقية ببقاء تلك الحرارة وببقاء استعداد البدن لقبولها وبالكيفيات
الاربع تتم امر القوى الحيوانية والنباتية اما الحرارة فتلطيف وتحريك
مواد واما البرودة فتسكين وتعقيد واما الرطوبة فهو انها قبول لكل و
تخليق واما اليبوسة فيحفظ شكل وغيره وتماسك والحرارة اقدم الكيفيات
كلها شرفا واستدعاء العلاقة النفسية والتاثير وترتيب المواد ومن الانفعاليات
الرطوبة اقدم ولولا القبول ما صح لموجب التماسك اثر فصل
فى القوة الحيوانية ان للحيوان بالقسمة الاولى قوتين قوة ادراك وتحريك و
ادراكات الحيوان تتعلق بقوى ظاهرة وباطنة والحواس الظاهرة على الحصر المشهور
خمسة الحاسة الاولى اللمس وهو اهم الحواس ولا يصح بقاء الحيوان عند ارتفاعها
وهو مدرك امهات الكيفيات الاربعة التى ما صح الكون والفساد الا بها وما يحس
اللمس الملاسة والخشونة والخفة والثقل واما الصلابة واللين واللزوجة
والهشاشة ونحوها فلا يبعد ان يكون الاحساس بها تبعا لهذه والحرارة والبرودة
لما عرض لآلة اللمس الانفعال بهما لا بتفرق الاتصال كما ظن ولو كان بتفرق
الاتصال ما وقع الاحساس بالحرارة ادراكا بسائه فى جميع مواقع اللمس بل

كان

كان يقتصر على موضع التفرق ولا يعم التفرق عضوا واحدا على السواء
والثقل والخفة واليابس والخشن فلو ادرك بانعصار الآلة وتفرق
الاتصال مدرك باعتبارها وقد دل على ان المدرك غير نفس المزاج و
التركب فان ما قبل التفرق من الاجزاء لا يدرك التفرق فالمدرك غيره
ومن خواص اللمس انه لا ينفرد بآلة بل هذه القوة موجودة فى جميع الجلد
المحيط بالبدن لشدة الحاجة اليها وما من آلة للحواس الظاهرة الا وفيها قوة
لمس ولا ينبغى ان يفهم منه العامة ان قوة اللمس موجودة فى جميع الحواس
بقوة اللمس وان كانت فى اللسان موجودة ليس اللسان نفسه حساولامس
جهة ما هو ذايق هو لامس وليست آلة الحس ومن خواص اللمس انه يتم
بالمماسة ولو كان متعلقا بالعصب دون اللحم لكان الحاس شامنه كالليف
وكان الحس اللمسى الانسان بجميع اجزائه فالعصب الحاس حاملها قابل
ومود الى اللحم واقوى الاعضاء حسا لمسيا ولا يحصل فى الفعل ولا فى شعور من
الملائم صورة مطلوبة ومكروهة الا وينفعل منها الروح ويستحيل مزاجه فان
استحال الروح الى كيفية ملائمة للقلب التذ وان كان الى غير الملائمة تالم و
الاذى ينال القلب انما باستحالة الروح الى كيفية غير ملائمة واقوى اللذات
والآلام البدنية واشدها اللمسيات والواسطة المودية للكيفية يجب ان يكون خلية
فى نفسها عن تلك الكيفية والا كان فيها شبهها وحصلت هى فيما فيكون المثلان
اجتماعا فى محل واحد ولا يحصل ادراك والشئ لا يبطل مثله ومساويه والمحسوسات
اذا استقرت لا يبقى الشعور بها واذا لم تكن الآلة اللمسية بالكلية عن الكيفيات
الاربع لما عرفت فليس الا ان يكون مدركة الاطراف لسبب التوسط المزاجى
فالاعدل من الامزجة الطف احساسا والبسايط لا توسط فيها فلا امكان لحصول
حاسة لمس لها فلا حياة بها اذا اردت اجزاؤها الى اصغر الاجزاء فلا يدرك
فليس لاجزائها جامع ادراكى فلا حياة لها فائدة واعلم انه لو كانت الافلاك
قابلة للخرق وقد برهن على كونها ذات حياة فعند حصول الخرق فيها وتبدد الاجزاء

ان لم يحس فليس جزؤها المنخرق له نسبة الى الآخر لجامع ادراكي ولا جرمها عن
اجزائها وما سرى لنفسها قوة في بدنها جامعة لتلك الاجزاء فلا علاقة لنفسها
مع بدنها وقد قيل انها ذات حياة وان كانت تحس فلا بد من التالم بتبدد
الاجزاء فانه شعور بالمنافي اما الم او موجب لالم واذا كان كذا وكانت الكواكب
تحرقها نحو ما كما يتوهم بعض الناس وكانت في عذاب دائم وسبرهن على ان الآثار
الدائمة عن الممكن الاشرف لا يتصور عليها والقوم جوزوا ان تكون قوى
اللمس كثيرة لكل متضادين قوة واعلم انه لا مانع ان يكون ادراك الثقيل
والخشن والصلب بضرب من تفرق ولا يكون اللمس بقوى كثيرة واذا اعترف
القوم بان من الملموسات ما ادرك بانعصار آلة او تفرق اتصال فقد اعترفوا
بان ليس من شرط كل ادراك حصول الصورة فتفرق اتصال الاجزاء هو
مدرك به انه لا بصورة اخرى يحصل منه في خيال او مشعر آخر فنفس حصوله
ادراكه فاحفظ هذا فانك تحتاج اليه في بعض المواضع الحاسة الثانية الذوق
وهو يتلو اللمس في النفع ويشبهه من حيث احتياجه الى الملامسة الا ان نفس
الذوق لا يوجب شعور الطعم دون رطوبة عذبة عديمة الطعم الوارد في
نفسها لتوديه كما هو وتتكيف به فيدركه قوة الذوق وقد تركب من الطعم
واللمس ادراك لا يتبين تغايره للحس كالحرافة فانها تعرق وتسخن وتنفعل
عنها سطح الفم انفعالا لمسا ولها اثر ذوقي لا يتميز ادراكها ولا يتبين اللمسي من
الذوقي وحاجة الحيوان المغتذي الى هذه الحاسة اهم الحاجات المتعلقة بالحواس
ما خلا اللمس الحاسة الثالثة الشم وهي مستغنية عن الملامسة وتحتاج الى انفعال
الهواء ولا يكفيها تحلل البخار من ذي الرائحة دون استحالة الهواء فاذا وصل البخار
مع الهواء المنفعل او احدهما الى قوة الشم وقع الشعور ولولا انفعال الهواء لما
كان في زمان يسير تحلل من المسك وغيره من البخار ما ينتشر في البيت الكبير بحيث
يحده الشامة في كل جزء من اجزاء البيت ولما كان الكافور اليسير المنخر الجنبة
يساوي رائحة المنخر وكلما ساواه بل يترجح عليه ترجحا بالغا على ما قيل في المشهور

فليس

فليس دون انفعال من الهواء فان البخار وحده عند التبخير اكثر واعلم انه
ليس ايضا كما يتوهم ان الرائحة ليست الا في الهواء من دون ان يكون في
الجسم الذي يضاف اليه بل له خاصة توجب انفعال الهواء عنها بالرائحة
فان الحدس السليم يشهد اذا وجد رائحة العود والعنبر بالتبخير انه لو لم يكن في
جوهره رائحة ما كان في تبخيره زيادة الرائحة كيف وبحال الانسان في ضبط
البخار وصونه عن التبدد وتقصد الى تصريفه العضو الشام واما الذين منعوا
ان يكون في عالم الاسر رائحة ردا على افلاطون ومن قبله تمسكا بان الهواء
والبخار لا بد منه فيها فقد عللوا بتعليل ضعيف فان الرائحة ليس للبخار او
الهواء فيها مدخل من حيث انها جزء حقيقة الرائحة كيف والمحل لا يكون
جزء الحال ثم يلزم ان يكون الجوهر جزء العرض غايته ما يقال ههنا انه من شرطها
او بعض مقومات الوجود الهواء وغيره ويجوز ان يكون لشيء واحد شرائط
على سبيل البدل الست عند الكيفيات مدخل في الالوان وسواد القمر وجد
دون اشتراط بكيفيات والامر الكلي يجوز ان يكون له اسباب كثيرة والمصر على انه
لا يصح في غير الهواء او البخار اذ العنصريات رائحة شيء كل على الاشياء الحاسة
الرابعة السمع وهو مشعر الاصوات ومن عادتهم ان يذكروا ههنا امر الصوت فالصوت
على ما يقولون هو امر يحدث من تموج الجسم السيال الرطب كالهواء والماء منضغطا
بين جسمين متصاكين متقاومين وقد علم ان الصوت ليس ثابت الذات
حتى يكون كالسواد والكمية وصوت متعلق بقرع وقلع لا كيف اتفق بل عند حركة
من الهواء وبعض وليس القرع والقلع نفس الصوت من اوجه احدها ان
القرع والقلع لو كانا نفس الصوت وهما في نفسهما مختلفان كان اسم الصوت
على ما يسمع عند قرع او قلع يقال بالاشتراك وليس كذا وان سامعا اذا سمع
الصوت سماه صوتا وتصوره صوتا دون الالتفات الى انه قلعي او قرعي
وبعبارة اخرى انه يفهم الصوت دون الحاجة الى تعقل قرع او قلع او ان لها
مدخلا والوجه الثاني ان القلع والقرع يدرك بحاسة البصر وغيره والصوت

لايدرك الا بالسمع فليس الصوت نفسهما والثالث ان الصوت يبقى بعد
الفراغ عن القرع والقلع وبعد فواتهما فلو كان نفسهما او هما جزء واحدهما
ما بقى بعدهما وليست الحركة الحاصلة منهما نفس الصوت فانها نعقل
دون نعقل انها صوت ثم يحس تلك الحركة بحاسة غير السمع وليس كذا الصوت
وليس الصوت نفس التموج لانه نعقل الصوت دونه ونعقل هو دون ان
يعلم انه الصوت التموج غير مشعر الصوت فالصوت عارض للحركة القلعية
والقرعية فاذا انتهى التموج المائى والهوائى الى الصماخ وفى تجويفه هواء
راكد تموجه وتشكله بشكل نفسه ويقع على جلدة ممدودة على عصبة مقعرة
كمد الجلد على الطبل فيشعر بها القوة وادراك الحروف بسبب التقطيعات
وليس الصوت امرا يحصل فى الصماخ لا غير كما ظن بعض الناس لان الصوت
ان كان يحصل فيه لاستوى اتيانه من اليمين او اليسار ثم ادراكنا لجهة
الصوت ان كان من التموج نفسه غير مدرك بالسمع فما كان لنا شعور
بجهة الصوت واذا صح الشعور بجهة الصوت فليس الا حدوثه فى تلك الجهة
خارج الاذن واما الصدا فانه يحصل من انعكاس الهواء المتموج من مصادم
عال كجبل او حايط محفوظا فيه التقطيعات ولا يبعد ان يكون لكل صوت
صدا عند كل مصادم كما لكل ضوء عكس ولكن فى البيت يجوز ان لا يقع
الشعور بالعكس لقرب المسافة فان المسافة اذا قربت يقع الصوت
والتعاكس فى زمان واحد فلا يمايز ولهذا ان المغنى فى البيت اقوى مما فى
الصحراء اى لانعكاس ما والموجب للصدا ان كان دائما لاسته يبقى الصدا
زمانا لتعاقب الانعكاس عليه بتعاقب الاندفاع فيندفع جزء واحد من
المنعكس مرارا مع تخلل سكنات على ما يرى القوم من وجوب تخلل سكنات
بين كل حركتين وربما احترزوا من انعكاس الهواء نفسه لئلا يقع عليهم الاشكال
بانه ان سكن الهواء قبل الانعكاس لا يحفظ التقطيعات فيه وان لم يسكن
وحدثت حركات مختلفة دون زمان سكون فالحاد هم هذا الى ان يقولوا ان

التموج

التموج الذى انتهى الى مصادم مما ذكر ينضغط منه وما يقرعه هواء آخر
يتموج بشكله وتعاطيه وربما يضطربون فيه اضطرابا شديدا لان الهواء
المتموج المتشكل بالتقطعات كيف يكون له من القوة ما تشكل هواء
آخر ولعل الذى اذا فهم حكمة الاشراق لا يصعب عليه هذه الاشياء واما صوت
الفلك فاخطار فيه جماعة من الشاعورين واتباعهم القدماء منها دخروجه
منها وتعليل عدم سماعنا ما تسلار واسماعنا منه كله لا حاصل له وابطال صوت
الفلك بمجرد ان عندنا لا يصح قيام الصوت الا بجسم سيال كذا وكذا الا
يصح انه فانه استقراء والتى يجوز ان يكون له اسباب واذا لم يكن التموج
او الهواء جزء حقيقة الصوت بل كان عندنا معنوما الوجود فيجوز ان يكون
له سبب آخر ولا يكون هنالك ايضا اشتراط قلع او قرع ولا يلزم من عدم
سماعنا الا وجودها فانه ربما يكون لان من شرط سماعنا اتصال موصل هو حائل
للصوت والافلاك لا خرق لها ولا خارج عنها وليس فيها هواء ونحوه فلا يبلغ
فلا وصول وما قيل انه لو كان لها صوت لانشقت بها الصخور والحال كما
ترى من اصوات غليظة رعدية ولكان لها آثار قلعه ولا يلزم الموصل س
من المتنون لهذه الاصوات ج اسلاك من الفهلويين والبابليين و
الهند يونان سيما افلاطون ومن قبله س ما جميعهم ج الرصد السلوكى فى
المقام الثالث من هورقليا س وما يقينهم ان يكون الصوت المسموع خيالا
او من حس مشترك ج لان المقام المذكور قد عرف انه ارفع من الخيال والقوى
البدنية وفى افتراء هذا خطر عظيم ولهم على هذا نيران عجيب س عسى ان
خصمهم لا نسلم لهم او يكذبهم ج ليس خصمهم مكلفا بالاعتراف به فمن شاء فليؤمن
ومن شاء فليكفر س ما اقرب المفاتيح لهذه الارصاد ج ما ذكرنا فى
رموزات حكمة الاشراق الحاسة الخامسة البصر ونشمل الكلام ههنا على
البحث عن الصرف المبصر ومن عادتهم ان يقسموا الاجسام الى جسم يحجب عن
الابصار ما وراءه وجسم لا يحجب وهو الشفاف والجسم الذى يحجب يسموه الى

مايرى من غير حاجة فى كونه مرئيا الى حضور جسم آخر شفاف قالوا وهو
المضئ والى مايحتاج الى حضور ذلك وسموه المتلون قالوا والشفاف انما
يصير شفافا بالفعل اذا صار المتلون متلونا بالفعل والمتلون انما يصير
متلونا بالفعل عند مقابلة المضئ وقبله كان متلونا بالقوة وكذلك الشفاف
قبل صيرورة المتلون متلونا بالفعل ليس بشفاف بالفعل بل بالقوة
ويصير شفافا بالفعل بحصول لون المتلون بحسب لا لحصول شئ آخر
فى ذاته وفى المتاخرين من ظن ان المتلونات الوانها هى نفس الشعاع
الحاصل من المضئ فزرقة الازرق وسواده هو حصة من الشعاع الحاصل
من النير وا اختلاف الالوان بحسب اختلاف الاستعدادات ولما بين
ان اللون ليس حاصلا لجسم المظلم بما ذكرنا من قبل فعال واللون انما هو
كيفية ينفعل عنها البصر فاذا لم ينفعل البصر عنها فى الظلمة فليس بحاصل
ثم استدل من هذا على كونه نفس الشعاع **بحث وتعقب** وانت اذا
تاملت وجدت فيها خللا كثيرا من جملته ماذكره بان ان لا لون فى الظلمة
لان اللون هو كذا وكذا فعسى ان لا يسلم مناقش او محتاط مع نفسه ان
حد اللون هو هذا كيف وانفعال البصر عن الشئ ليس نفس حقيقته بل تابع
حقيقته فانه مالم يتحقق اولا لا ينفعل عنه البصر ثم ربما لا نسلم ايضا ان انفعال
البصر بالفعل لازم له وكيف نسلم هذا مطلقا فقد يكون الشئ مسلوبا ومصيبا
ولا يكون مرئيا بالفعل لعدم حضور باصر او الاختلال آلة البصر او لعدم نمه
فدل على ان انفعال البصر بالفعل ليس بلازم اللون الا ان يغير العبارة
ونقول ان اللون يلزمه ان يكون عند حضور الباصرة والمقابلة والتحديق
بحيث ينفعل عنه البصر فاذا ذكر هذه القيود فلا يظفر من الخصم الا بمنع اهم
آخر فان الخصم يريد فى لزوم هذا اللازم وهو انفعال البصر شرطا آخر وهو
الشعاع ثم اذا توقف انفعال البصر على امور وراء اللون كما ذكرنا ما يعرفت
فليس مع اللون الا استعداد ابصار البصر فنقول عدم انفعال البصر فى الظلمة

لايدل

لايدل على عدم الامر المستعد له فان رجع الى انا وجدنا حيث كان اللون
كان انفعال البصر فحينئذ يكون يؤول الى الاستواء فنقول المخالف وعسى
ان كان لون فى الظلمة وما انفعل عنه البصر بالفعل ثم قد نسلم له ان اللونية
على المفهوم الذى ذكره وهو كون الشئ بحيث ينفعل عنه البصر بالفعل
لم يكن حاصلا بالفعل فى الظلمة فهذا المفهوم عرضى السواد تابع لحقيقته فكون
اللونية بهذا المعنى عرضية للسواد والبياض فلا يلزم من انتفاء عرض بالفعل
انتفاء ما عرض له فربما يكون عرضيا مغايرا قائما اذا وقع نسلم ان اللون لم يكن
بالفعل فى الظلمة فما ذا عرف انه نفس الشعاع بل قد يكون الشعاع سالما
او شرطا او لازما من لزوم شيئين او كون احدهما علة الآخر والحقيقة وقد اشرنا
الى ضوابط هذه الاغاليط فى باب المغالطات ثم قد يبطل هذا سطل بان
الشعاع لو كان نفس اللون لكان الاشد بياضا اشد شعاعية ونرى اذا كان
الثلج فى الظل والعاج فى الشمس ان الثلج اشد بياضا مع ان العاج الذى فى
الشمس يكون اتم شعاعا واشد لمعانا فدل ان الالوان ليست نفس الشعاع
ولهذا طرائق بان احضرنا ما هيهنا والحاصل ان اللون ليس نفس الشعاع و
اما انه هل يوجد قبل الشعاع ام لا فذلك بحث آخر واما اختصارهم فى ان
الهواء ليس بمظلم فانه عبارة عن انتفاء النور عما يتصور فى حقه النور فعسى
ان الذهن لا يقنع بذلك ولا يلزم من كون اسم سلبه مقترنا بامكانه فى موضع
حتى يكون مجموعهما مفهوم الاسم ان يكون فى جميع المواضع كذلك كيف وسلم البصير
اذا فتح بصره ولا يرى شيئا يسمى ما عنده ظلمة ولا يفرق حينئذ بين ان وراءه خلاء
او هواء مطلق ممتد فى ذلك الصوب او خلا وبالجملة شئ يقبل الضوء
او لا يقبل فالظلمة عند جماعة من الناس عبارة عن انتفاء النور به مطلقا
فى شئ فكل عديم النور مطلقا فهو مظلم ولهذا المذهب غور وينصب عليه
موازين برهانية بل مشاهدية اخترنا ان لا نذكرها هيهنا لان فيها خطرا خطبا
هذا فى المبصر اما فى الابصار فان جماعة من الناس يقولون انه بخروج شئ

من البصر وبعضهم يقولون انه بانطباع شبح وهو راى امام الباحثين ارسطو
واصحاب الشعاع انض منهم فرق واذا ابطل اصل ان الرؤية بالشعاع لا يحتاج
الى الرد على احاد الفرق فان الباطل كثير والعمر قصير والوقت ضيق للقارى
وللمولف كيف وسكينة نورية من شعاع القدس خير للنفس الفاضلة من تفاريع
كثيرة سيما اذا وقع الاستغناء عنها بضوابط كلية ومهما كان الامور المشاهدية اعظم
اجزاء الحكمة وعليها يتوقف السعادة الكبرى على ما يشير اليه فيجب على المنتسبين
الى الحكمة السعى اليها والاقتصار من البراهين على المهمات فان الكلام لا نهاية
له وان اراد الله تعالى بابناء الحكمة خيرا ردهم الى طرائق اسلافهم من الاساطين
الناطقين بالنور الساطع من افق الجبروت فان بهم يزول الشبهات وما اختلفت
الحكمة الا من زمان امام الباحثين ارسطو فانه حسمها لمصلحة راى فسلب القدرة
عن المشتغلين بالاقاويل المتصرفين عليه السلطان والقدرة الالهية فوقع
عليهم الصغار فاستذلتهم الامم الجاهلية فان النفس العربية عن نور الحق نطقها
ضائع مرذول وسيعود ام الامر مره م م ما كان ان شاء الله فلنرجع الى ما كنا فيه
اما قاعدة الشعاع فقد ابطلها الفيلسوف وجماعة ونتمم الكلام ونقول اما ان
يكون هذا الشعاع عرضا واما ان يكون جسما لا يصح ان يكون عرضا فان العرض
لا يصح عليه الانتقال فلا يوصف بالدخول والخروج ولا يصح ان يكون جسما لانه
ان كان جسما لاختلف الابصار عند هبوب الرياح وركودها كما اختلف سماع
الصوت عند هبوب الرياح وركودها ولما اختلف الرؤية بالقرب والبعد فان
الشعاع هو المدرك وكان متصل به ويدركه كما هو س لم يتصل بكله ولا يدرك
الكل بل بقدر ما اتصل به ج الموجب تخصص جزء من المرئى بوصول الشعاع
دون جزء آخر فلا مر في المرئى وهو متساوى النسبة او في الرائى وهو كذلك او
لقلة اجزاء الشعاع وقد استغرق عنده نصف كرة العالم فكيف عجز عن استيعاب
ظاهر شخص واحد من بعيد ثم يرى على جوانبه اشياء كثيرة ولا يراه كما هو فلو قصر
الشعاع عن استيعابه ما كان يرى حاله بوجه من الوجوه ثم لو كان جسما وكانت

الرؤية ما كانت حركته الا على خط مستقيم على رؤية قائمة فما روى اشياء على
خطوط مستقيم غير قائمة ولا روى به المختلفات في الجهات كما هو فوق واسفل
فان جسما واحدا بطبعه لا يتحرك الى جهات مختلفة وان فرضت حركته ارادية
لكان لنا ان نفتح البصر ولا نرى المضى او المستضى الذى في مقابلنا بان نقبض
الشعاع الينا بالارادة وان فرض ان له ارادة اخرى فهو حيوان مستقل
يتحرك بارادته كيف شاء بالحلو وانه لو كان جسما والرؤية لكان رؤية ما فى الحرف
اولى مما فى القارورة فان المسام فى الحرف اكثر بدليل ما يرى من الترشح ثم ان
فرضوا رؤية ما فى الزجاج وجميع ما تحت الماء الصافى للمسام كما يعتقدونه ما
كان يرى جميع ما فى الزجاج وجميع ما تحت الماء الصافى بل بقدر المسام و
ليس كذا ثم كيف نصدق الانسان بخروج جسم من العين منبسط على نصف
كرة العالم واذا غمض عاد دفعة وايضا لو كانت الرؤية بخروج شعاع متصل لكان
الشمس والكواكب لا يرى فان الفلك لا ينخرق ولا يخرقه الشعاع كيف ما كان
وليس كذا ولو كان الشعاع كما ذكرنا لكان يرى القمر قبل الثوابت بمقدار
ما بينهما من المسافة ويتثنى نقيض التالى س بنفعل الهواء من الشعاع
فيحله الشعاع الى جنسه ج انفعال الهواء واستحالته تقبل الاشد والاضعف
فلو كان كذا لكان جماعة من ضعفاء البصر اذا اجتمعوا ادراكهم للشى اتم مما عنده
الانفراد لشدة الانفعال من المجموع وكان ضعيف البصر مع الاقوياء يرى اشد
مما فى حالة الانفراد ولكانت الكواكب لا يرى لعدم وصول الهواء المنفعل اليها
ولعدم انفعالها ثم اذا انفعل الهواء من اشعة كثيرة او حصلت اشعة كثيرة
لجماعة على جسم واحد اما ان يتراكم او يتمانع او يتداخل ما يدرك به كل واحد فان
تمانعت فلا ينبغى ان يرى واحد منهم شيا مع التحديق ومقابلة المضى والمستضى
والتداخل محال والتراكم يوجب ان لا يرى صاحب الابعد من الاشعة المتراكمة
ما يرى صاحب الاقرب المماس وكان الذى ينظر بعد نظر جماعة لا يرى كما يرى
اذا نظر قبلهم ولكان كل شعاع لاحق لا يرى الشعاع السابق بالمماسة ولكانوا

اذا نظروا معًا الى شيء واحد وليس بعضها اولى بالسبق فلا يصح التراكم بل يتعين
اما الممانعة او التداخل الممتنع او يشغل كل منهما بالمماسة شيئا غير ما يشغل الآخر
فلا يرون شيئا واحدا والاقسام كلها باطلة والاهوية المنفعلة حالها ايضا كذا
فان قيل ينفعل عن الجميع فيصير ادراك الكل بالهواء الواحد يجاب بانه ان كان
كذا او كان بانفعال الهواء من عيون البعض يكفي في رؤية الباقين لكان من تقابل
جماعة انفعل الهواء من ابصارهم يرى ما يرونه وهو محال وانه لو كان الابصار
بخروج الشعاع لصح بل ان يرى الشيء شيئين ابدا فان كل جزء يخص موضع
فلا يرى غيره خارج ما يوصل للاحول ومهما كان كل جزء من الشعاع مماسا بجزء آخر
ما اتصل به ولا يصح ان يرى جزءا واحدا مرتين تفرق الشعاع او اتصل بعضه
ببعض وان تراكم الشعاع واوجب رؤية الشيء مرتين يلزم بعض ما ذكرنا في التراكم
المتقدم وانه كان الذي يغمض احد عينيه ورأى الشيء ولا شك ان عنده باتصال
الشعاع كانت رؤية ثم فتح العين الاخرى نحوه فلا شك انه يخرج من العين الاخرى
شعاع فيرى كيف واي العينين غمضنا رأينا الشيء المقابل بحاله فاتصل به
الشعاعان وكان ينبغي ان يرى مرتين كل شيء فما كان يختص بالاحول سيما
اذا التزم بان التراكم يوجب التعدد وهؤلاء يقولون ان ما يرى من صور المرايا
انما هو بانعكاس الشعاع من المرآة وما يجري مجراها الى الشيء المحاذي الذي يتوهم
انه يرى صورته واذا بطل ان الرؤية بالشعاع بطلت قاعدتهم هذه ايضا ثم يتبين
امتناع الانعكاس من وجوه الوجه الاول هو انه اذا نظر الانسان في الماء رأى صورة
بعض الثوابت او غيره كيف وقعت الحركة دفعة الى الفلك فانه لو كان بخروج
شعاع كان وصول الشعاع الى الماء بتلك السرعة عجيبا فكيف انعكاسه الى
الكواكب ورؤيتنا للماء والكواكب فيه دفعة فيقع حركة لا في زمان سيما من الماء
الى فلك الثوابت وهو محال الوجه الثاني هو ان الانسان يرى في المرآة الصغيرة
وجهه الصغر او مع ان الصورة تامة الاعضاء فلو كان بانعكاس شعاع ان
كان يصل الشعاع الى جميع الوجه بحيث يماس جميع اجزائه لكان يرى كما هو لا

اصغر

اصغر منه وان كان الشعاع لا يستوعب جميع الوجه بل بعضه فكان يرى بعض الوجه
على مقداره وكمال هيئته دون البعض الآخر وان كان يلاقي بعضا من كل عضو فما
رؤي من كل عضو الا صورة بعضه وشكل بعضه لا شكلا يطابق شكل كل جزء على
كماله وخلقته وليس يقع التفاوت الا في المقدار لا في عدد الاعضاء وهيئة الخلقة
الوجه الثالث في ابطال هذا المذهب ان الماء والبلور قد يرى فيه اشباح
الاشياء المقابلة وقد يرى فيه ما وراءه من الاجسام وان كان الابصار بالشعاع
ففي الماء والبلور من تفرق الاجزاء والمنافذ ما ينفذ فيه الشعاع وكان بقدر
ما يظهر فيه الشيء ببعض الانعكاس الى ما يقابله ما كان يرى احدهما تاما ابدا بل
كان يجب اما الاقتصار على احدهما او النقصان في ارادة الشبح وما تحت الماء
وبقدر ما زاد في احدهما ببعض من الآخر فما كان يصح في وقت من الاوقات
رؤية شبح شيء في الماء تاما ولا رؤية ما تحته تاما اصلا الوجه الرابع هو انا
نرى المرآة والصورة التي تتراءى فيها معًا فان كان رؤية المرآة بالشعاع
الذي انعكس الى الشيء فالمفارقة غير موجبة للانسلاخ صورة فكان يجب انا
اذا اعرضنا عن الشيء كما نراه يكون مفارقة الشعاع غير موجبة للانسلاخ و
ان كان رؤية المواجه الشيء الذي يرى لمقابلته لجزء من الشعاع وكل واحد
منهما مختص بما يرى والمرآة وذلك الشيء متباينان فيجب ان يراهما الرائي
متباينين لا كما يتراءى الصورة في المرآة ست ما ادتهما الى النفس على طريق واحد
فيرى احدهما مع الآخر ج اما ان يعرض ان الشعاع الواصل هو الباصر او هو
مردود الباصر ما ينتهي اليه المادة فان كان الواصل هو الباصر والمتصل بالمرآة
عنه المتصل بالشيء الذي هو يتراءى فيه وهما متباينان اعني المبصرين والباصرين
من الشعاعين فيجب ان يبصرا متباينين كما هما في الآخر ثم اذا كان الشعاع
باصرا لاعين وهو خارج من الانسان فلا يكون الانسان بعينه باصرا وان كان
الشعاع موديا والباصر هو ما ينتهي اليه المادة ومض في المرآة وما يتراءى فيها
انما كان باعتبار تادي الشعاعين الى الباصر على طريق واحد فاختلاط الشعاع

في الطريق لا يكون موجبا لرؤية احدهما في الآخر وهما بعد في الطريق فاذن حينئذ
يكون الشعاع باصرا وقد وضع في هذا القسم مؤديا واذا ادى كل شعاع شيئا
الى مدرك واحد اما ان يصير شعاعا واحدا مؤديا لشيئين ست احدهما مع
الآخر فالمفارقة لا يوجب الانسلاخ على هذا الموضع فكان يرى الشيء بعد الاخر ض
كما سبق وليس كذا ثم لا يتحد جسمان الا باختلاط واتصال وسنذكر بطلان وهمهم
في ذلك او هما اثنان فاما ان يودي احدهما عين ما ادى الآخر ونرى احدهما لا كلاهما
ونحن نراهما جميعا او يوديان وهما اثنان الا ان الضرورة اتحاد المنتهى نراهما الراي
معا فكان يجب ان نرى كل مبصرين معا لان المنتهى في المادة واحد وان كان لضرورة
الاختلاط والمجاورة فكان كل مبصرين حالهما كذا ايضا فان الشعاع الموصل الى
موضع واحد هو المدرك ثم ان الباصر بخطان متواصله اذا رآهما متواصله بكليهما
لا شك ان الشعاع لاقى جميع اجزاء كل واحد وكان متواصل الاجزاء عند رؤيتهما متواصله
فاذا ادت الاشعة الى البصر ما يدرك به لا شك انه كلما كانت الخطوط التي ادت
الى البصر اشد تخالطها فانه قد اعرف على هذا الوضع ان تخالطها يرى مجتمعة ويرى
بذلك ان احد الشيئين في الآخر فاذا افترقت فيرى الخطان المتواصلة متفرقة
وكنا رايناهما متواصلة وهذا محال واذا ادت وهي متواصلة وكلما قربت من البصر
اشتد اجتماعها متواصلة واشتد اختلاطها وشدة الاختلاط يوجب ان يرى احد
المبصرين في الآخر فكان يجب ان نرى الخطان المتواصلة بعضها في بعض وهو محال
الوجه الخامس هو انه اذا رؤي الشيء كما هو وترى صورته في المراة معا اما ان يكون
الملاقي شعاعا واحدا او به والابصار فلا يرى الاشياء واحد وصورة واحدة وليس
كذا او يرى بشعاع منعكس وشعاع متاصل غير منعكس فاما ان يتداخلا وهو محال
او يتحدا فيكون الادراك واحدا او يرى صورة واحدة اذا كان بامتزاج او اتصال
وان بقي كل واحد مع الاتصال منفرد الحصة من الادراك فيكون المدرك بكل واحد
بعض الصورة وبالمجموع كلها وليس كذا فان المشاهد صورتان لا صورة واحدة
او تعاقبا فان صح ان لا نراهما معا وقد رايناهما معا ش تترا كان ح التراكم

وجب

يوجب زيادة ظهور الشيء لا التعدد فانه لو كان يوجب تعددا لكنا اذا نظرنا
الى الشيء بعين واحده ثم فتحنا عليه الاخرى كنا نراه شيئين اذ لا بد من
التراكم على ما يلزم هذا المذهب ثم لو كان الانعكاس من كلها على زائد
الى الحائط فتلك الصورة الخاتمية في حد نفسها واحدة وان كان باخذ الشعاع
منه صورا متعددة بمماسه واحدة فتكون مادة واحدة فيها صور اكثيرة
متفقة في النوع عن مبدا واحدة وهو محال اذ هي مماسة واحدة فتؤدي شيئا
واحدا ليس كذا او ان بعضها اصل والآخر عكس وليس كذا فان الجميع عكس او
تعلل في التعدد بالمادي من قبل المرائين فيهما في جهتين فعلى تقدير المسامحة
ما كان يرى الا صورتان والاقسام باطلة كلها فانعكاس الشعاع باطل
الوجه السادس هو انه لو صح الانعكاس على ما يزعمون لكان حركة الشعاع
اما ارادة او قسرا او طبعا واقسام التالي باطلة فالمقدم باطل وليس الشعاع
حيوانا حتى تحرك بالارادة ولا هو منعكس بارادة والا لكان لا ينعكس اذا اردنا
ان لا ينعكس مع التحديق والمقابلة للمراة وما يجري مجراها فليست حركته ارادية
واما انها ليست بطبيعية فان طبيعة واحدة لا يتوجه الى جهات مختلفة حتى
يصح ان يقال الخروج من البصر الى المراة بالطبع وينعكس من المراة الى
ما يقابلها او ينعكس بالطبع مرارا كثيرة فيما بين مراتين وليس ان المراة او
الملس غيره يعيد له طبيعة اخرى حتى يتبدل حقيقته فيقتضي بطبعه غير ما كان يقتضيه
كيف والملاسة من القوى الانفعالية لا الفعلية ونحسب انها مؤثرة وافادته
امرا فاقتضاء ذلك الامر مشابه ما ماله اوجب الحركة الى جهتي المراتين مرارا كثيرة
حتى راى صورة الشيء مرارا كثيرة وطبيعة الملاسة والمرائية فيهما واحدة واما
انه لا يتصور ان يكون قسرية فان القسر ان كان وكان يحدث فيه الاملس و
يبس للصدمة الشديدة فان الاكيف من الشعاع كماء او غيره اذا وقع على
المراة لا يصدمه المراة لا قليلا ولا كثيرا وان كان وقوعه بصدمة فلا يرده ايضا
الى جهات مختلفة مع ان صدمة الكثيف اولى بالتراد من اللطيف الا ان يقال

ان طبيعة احدهما يابى الاجتماع مع الآخر فكان يجب ان يكون الشعاع منعكسًا
عن المراة ويرى به الشیٔ اذا كانت المراة وجهها الى يمين الناظر ويساره
بحيث يعتبر عليهما الخطوط عابرة على عرضها او منتهية اليها حتى يرى بها ما تقابلها
وان لم ينظر الرائى الى المراة وهو باطل واذا بطلت اقسام الحركات بطلت الحركة
الانعكاسية الوجه السابع هو انه اذا فرض مشاهدة الاشباح بالانعكاس ولا يخلو
اما ان يكون الانعكاس للملاسة او للصلابة او لمجموعهما ولما رئى الانعكاس عن الماء
فليس للصلابة مدخل بوجه فتعين الانعكاس بسبب الملاسة فيجب ان يرى فى
اجزاء الخشبين ايضا صورا اذ لا يذهب اعداد الاجزاء ذوات التغير الى
الى غير النهاية فيكون فى الجسم اجزاء حاصلة بالفعل غير متناهية العدد وهو مح
والجسم قابل للقسمة الى ما لا يتناهى فلا بد وان يكون اجزاء هى متساوية وضع
ما يعرض لها اجزاء فهى ذوات ملاسة فكان يجب ان ينعكس من تلك الاجزاء
اى الجسم الخشن شعاعات ويتراءى فيها اشباح وليس كذا س اجزاء
الاشعة الصغار لا يدرك بها شیٔ ج كل شعاع يقع على جزء لا يدرك غير
ذلك الجزء وان فرض الشعاع كثيرا فانه لا يدرك حصة جزء ملاقية جزءا آخر لا
ملاقية فلا اعتبار للصغر والكبر فالصغر يجب ان يرى حصته ثم الشعاع الذى
يخرج من العين دفعة حتى ينبسط على نصف كرة العالم لا يصل منبسطا على
سطوح الاجسام الا وصارت الاجزاء فى غاية الرقة والصغر ومع ذلك انه
وضع انه يرى الاشياء بسبب ان الصغر ليس بمانع س ح الاجزاء الصغار فى
الخشن منتشرة فينتشر الاجزاء الشعاعية فلا يرى الشبح ج يندفع هذا
بما سلف فى الاجزاء الصغيرة ثم هذا الانتشار فى المرايا التى تشكلت بشكل ينعكس
منها الشعاع الى نصف كرة العالم على ما بين فى علم المناظر ثم ولا يمنع من ابصار
الشبح ولا انتشار الشعاع فيما من شانه ان يؤثر س اجزاء الخشن اصغر من ان
ينطبق عليها اجزاء الشعاع فينعكس عنها ج مات البلور والزجاج مع ان
فيها ملاسة وليست فى الصغر على ما يكون اصغر من اجزاء الشعاع اذا جمعت

لا يتراءى فيها شیٔ ولو كان ابصار الشبح بانعكاس الشعاع من اجزائها لم
جسم من الاجسام لا يصير اجزاؤه اصغر من اجزاء الشعاع المنتشر فالانعكاس
من الاملس انما هو لعدم المنفذ فيه او امتناع الاحتقان الصلب الغير الاملس
لا منفذ فيه فيجب ان ينعكس منه وليس كذا الوجه الثامن متقارب وهو ان
المرآتين اذا تقابلتا يرى صور كل واحدة منهما فى الاخرى اكثر من مرة ثم يرى
متفاوتة فان المتاخرة التى هى عكس العكس باصغر من المتقدمة من الصور و
لو كان روية الشبح بانعكاس الشعاع ما كان كذا وان علل الصغر بانتقاص الشعاع
بالمسافة فكذبه ان تقابل المراة على مسافة تزيد على مجموع مسافة التزايدين
المرآتين شبرا والانعكاس ثلث مرات اذا فرض شیٔ فى مقابلة مراة على غير ما اشبار
لم يظهر منه صغر مالة الصور ولو كان الانتقاص الشعاع بالبعد ما كان كذا الوجه
التاسع يبطل به اصل الشعاع والانعكاس وهو انه اذا روى عظم على مقدار
عشرة اذرع طوله فى عشرة اذرع عرضه على مسافة ما من الناظر او روى شبحه من
مراة كبيرة فلا شك على ما يرى هؤلاء ان يكون الشعاع لاقى جميع ذلك فاما ان
يتصل على مقدار الانبساط الى العين مع العبور على المراة او مع عدم العبور
عليها ثم اذا دنا من العين اسدق على مقدار العين فاتصل به او استدق
من عند ذلك العظم بعد الانبساط متصلا بالعين والقسم الاول يوجب التداخل
فى الهواء او امتلاء موضع كثير من الشعاع الخارج عن البصر دفعة ليخرج الهواء
ويقوم مقامه وان نظر انسان آخر على سمته يتداخل شعاعاهما والثانى يوجب
ان يكون التادية على قدر ما اتصل بالبصر لا على قدر ما انبسط فيرى الشیٔ على مقدار
العين وهذا على القسم الاول ايضا يتجه فان الشعاع وان كثر لا يتصل بالعين الا
على مقداره والقسمان باطلان ومذهب الشعاع من تامله حق التامل يطلع
على وهنه فاما ارسطو وشيعته فانهم يرون انه ليس بخروج شیٔ من البصر الى المبصر
فلا بدخول شیٔ من المبصر فى البصر بل انما هو بانطباع صورة الشیٔ فى آلة البصر و
ليس البصر بالانطباع فى الرطوبة الجليدية والا لزم ان يرى الشیٔ مرتين بانطباع

في جليدتي العينين وليس كذا بل يتادى الشبح في العصبتين المجوفتين
الى ملتقاهما بواسطة الروح الذي فيهما وسبب روية الشيء الواحد شيئين
على قاعدة هؤلاء قد يكون لميل الحدقة الى احد الجوانب وقد يكون بسبب انتقال
الآلة التي يؤدي الشبح عند الجليدية الى ملتقى العصبتين فلا ينتهي تادي
الشبحين الى موضع واحد مقابل بحيث كل واحد منهما بجزء من الروح الباصر
الذي رتب هنالك وقد يتخيل نحو هذا فمن يلمس حمصة واحدة ونحوها باصبعين
ملتويتين وقد يرى الشيء الواحد شيئين بسبب حركات الروح الباصر واضطرابه
في مكانه واختلافات عارضة له كما قد يتفق في الدوار وما يجري مجراه واما
السبب في ان يرى الابعد اصغر عند هؤلاء هو ان الذي تقابل الجليدية
بحيث يتوهم خروج خطوط منها اليه على هيئة مخروط مبداؤه من الجليدية دائرة
صغيرة على قدرها وحصل لمن الخطوط مثلثات متسعة الاسافل متضايقة
الاعالي وكلما ازداد الشيء المقابل بعدا اسدق المخروط وضاقت زواياه فاستد
صغر الزاوية الى ان تمحي وصورة المرآة ليست في المرآة والا لما اختلفت روية
الانسان لصورة شيء ثابت في مقابلة مرآة ثابتة باختلاف مواضع نظره
اليها فان الهيئة الثابتة في الشيء لا تختلف باختلاف نظر الناظر اليها وهي عند
المشائين في البصائر والزعم الحضم من القائلين بالشعاع بما اذا راى
الانسان الشيء على وجهه وصورته الشيء في المرآة فان الصورتين كلاهما في
موضع واحد من الحدقة وغيرها فيحصل في مادة واحدة من شيء واحد صورتان
الزاما لهم مثل ما الزموهم في الشعاع واجاب بعضهم عن هذا بان الصورتين
حصلتا بواسطة امرين مختلفين احدهما مقابلة الشيء نفسه والثاني مقابلة
ما يقابله وهذا اجوز حصول مثلين في محل واحد اذا كان لهما مبدآن فاحفظ
هذا فان عليه امرا فيما بعد وقال هؤلاء ان السطح الصيقل اذا كان بيننا وبين
الشيء على الاستقامة لا نرى الشيء والشفاف الصيقل لا يرينا شبح ما وراءه
بل يرينا صورته يعنون به ان هذه الصورة ليست كالشبح الذي يرى في المرآة

باعتبار

باعتبار مقابلة الباصر للسطح الذي يقابل غيره فيريه صورة ذلك الغير بل
ههنا مقابلة واحدة والماء قد يرى ما تحته على سبيل التادية وقد يرى ما
يقابله على سبيل الشبح ومثل البلور قد يؤدي صورة ما وراءه ولا يؤدي
الشبح للمقابل الا اذا جعل وراءه جسما ذا لون وعللوا روية الشيء في البخار
اكبر بانه كما يؤدي صورة الشيء يؤدي شبحه فترى اكبر وقالوا حصول الشبح
عن المقابل انما هو من واهب الصور لاستعداد يحصل بالمقابلة وليس في قوة
البشر تعليل ذلك واذا قالوا انتقلت الصورة من البصر الى الحس المشترك
منه الى الخيال لا يعنون به ان الصورة نفسها تنتقل فان العرض لا ينتقل
اليه بل بعد صورة البصر للحس المشترك لان تفيض عليه الواهب صورة بيان
والاشكال المشهور عليهم ههنا هو ما ذكر انا اذا راينا جبلا على عظم مقداره
ان حصلت صورته على مقداره في الجليدية على صغر مقدارها فيكون المقدار
العظيم حصل في المقدار الصغير وهو محال اجيب عن هذا بان الجبل قابل
للقسمة الغير المتناهية وكذا الجليدية فلا مانع من حصول صورته فيه والخصم
لعله لا يقنع به فان الجبل وان كان قابلا للقسمة الى غير النهاية وكذا الجليدية
اذ ان الجبل ينقسم الى اجزاء اكثر من اجزاء الجليدية وكم في الجبل مثل الجليدية
وهذا كما نقول قابل الجبل بسعة خردلة لانها تقبل القسمة الغير المتناهية
في الوهم والجبل ايضا قابل للقسمة الى غير النهاية وبعضهم اعترف بهذا و
التزم بان الجليدية وما يجري مجراها لا يرتسم فيها الا ما يقدر بمقدارها ولكنه قال
ان النفس يستدل من المقدار الحاصل ان مقدار الشيء الذي صورته هذا
كم يكون اصل مقداره وهذا اصلح ما ذكر ههنا الا انه ليس بصحيح فان الانسان
اذا راى الحائط عشرة اذرع مشاهدة ليس يرى جزءا اصغر امرو يستدل
على الباقي بل يرى الكل مشاهدة فان كان النفس تشاهد بصورة متقدرة
يحصل فيها فهو مخالف مذهب القوم ثم ان شاهدت كيف ما كان انتزعت
عن صورة البصر ثم المبصر لا يكون الا القدر الحاصل والجليدية لا غير فمعنى ان

ينفرد هو عن الباقي ثم ترتبه الابصار وربما يعتذر من يذهب عنهم بان المادة
قابلة للمقدار الصغير والكبير فيحصل الصغير في مادة الجليدية على انه مقدار
شبح لشيء آخر وهذا وان كان فيه دفع ما بحسب بادي الراي يعز مبين فان
مقدار شبح الشيء العظيم اذا حصل في الجليدية ان لم يفضل على مقدارها فهو
مثلها فلا يرى به الجسم العظيم وان فضل عليها بل وعلى الانسان الذي هو
صاحبها فللصورة الشبحية اطراف تجاوزت حد الجليدية ومدركات الانسان
ثم لا يقع الادراك الذي في المدرك لا هو ان الجليدية ونحوها انما يدرك الصورة
لصفائها ومن حيث انها كالمرآة فاذا لم تكن الصورة في المرآة كما ذكرتم
فلا تكون في الجليدية هذا ما يتوجه من الاشكال على هذا الموقف وقد راى
ابو البركات المتطبب ما اورد الجماعة على انفسهم وهو المقام الاول مما
ذكرت وصاحب الشفا اورده واجاب عنه بما سبق في دفع قاعدة الانطباع
والتزم بامور عجيبة منها ان الابصار هو بوصول النفس الى الشيء المبصر
فان الادراك هو ان ينال ذات المدرك على ما ذكر فتكون النفس اذا
ادركت الحايط نالت ذات الحايط ولم نتصور معنى هذا النيل انه ان
كان مماسة او اتصالا فيلزم منه اشياء منها ان تكون النفس جسما حتى تماس
جسما او تتصل به وقد برهن على ان النفس ليس بجسم ثم اذا كانت متصلة
بالمحل ملاقية له فلا يكون في تلك الحال ملاقية للبدن فلا ينبغي ان يدرك
البدن ولا ان يقدر على تحريكه كيف وقد فارقته وانفصلت به عنه فيبقى البدن
ميتا الى ان يعود اليه ويكون في حالة واحدة في موضعين ثم اذا راينا الشمس
او بعض السماوات السماوية ورويتنا باتصال النفس بها ومماستها واردنا
ان نعرف كمية مقدار الشمس فلما اتصلت بالكل لما صعدت او حصلت مماسة
وكيف كان حتى كنا نعلم مقدارها دون براهين وكلفة ثم لما اتصلت بالافلاك
حتى يدركها ايضا ثم اذا راى زيد وعمرو جسما واحدا وسطحا واحدا له واتصل
نفساهما بذلك الجسم فلما ادركت نفس زيد عمرو هنالك وهما متصلان بسطح

واحد

واحد حتى اذا شاهد نفس احدهما نفس الآخر هنالك صدقت ابا البركات
مشاهدة دون الحاجة الى حجة ثم اذا راينا جبلين متباعدين معا واتصلت
النفس بكلهما هل امتدت ولاقت احدهما بطرف والآخر بطرف آخر او
انفصلت الى جزئين او تكون جسم واحد او معنى واحد في حالة واحدة في مكانين
وجميع هذه الاشياء باطلة وان لم نعن بالملاقاة المماسة والاتصال والامتزاج
وقد عرف ان الاتحاد على غير هذه الوجوه محال فليس معنى الملاقاة الا نفس الادراك
فلا منافاة فيكون قد عبر عنه بعبارة مجازية ثم صورة شخص ما وجد في الاعيان او
ملك يرى في النوم مع انه لا ذات له والتزم هذا الرجل بانها صور في النفس
ومما ينبغي ان يقال له انا اذا تخيلنا صورة طير ثم تخيلنا بعده مع بقاء صورة
الطير صورة جبل اما ان يحصل صورة الجبل حيث حصل صورة الطير من
قبل بحيث لم ينفصل محله عن محله فيكون في محل واحد مقدار صغير ومقدار
كبير فيلزمه ما هرب منه او يحل صورة الجبل في جزء آخر غير ما حل فيه صورة
الطير قبله فان كان صورة الطير ما فضل عليها شيء من النفس قبل حصول
صورة الجبل ثم اذا حصلت صورة الجبل امتد منه شيء آخر حتى يحصل في موضع
آخر صورة الجبل فالنفس تتخلخل وتتكاثف ولها هيولى مشتركة فهي بعض
العنصريات الا انه يقع فيها الكون والفساد بمجرد التوهمات ثم اذا كان صورة
الطير باقية لا يكون قد تخلخلت بل اتصل بها مقدار خارجي من ذاتها ليحل
فيه صورة الجبل ثم تكون المدرك ذلك الزايد وان كان عند حصول صورة
الطير فضل بمقدار ما تحل فيه صورة اخرى وكل صورة باحد حصة منها
فالنفس في ذاتها مقدار فتكون جسما او منطبعة في جسم والبرهان قد دل
على خلاف هذا وهو يعترف بانها ليست بجسم فلزمه محالات لا محيص عنها
وامور اشنع من انطباع الشبح ونحن سنعود الى امر الادراك ان شاء الله
في الالهيات واصحاب انطباع الشبح اجود الزاما ثم على مخالفيهم صور المنامات
ومشاهدة اجسام عظام للمحرورين لا وجود لها في الاعيان انها منطبعة في

عضو مع انها اكبر منه وستر انطباع الشبح والرؤية لا يصح المعاوضة فيه الامع
جماعتنا الاشراقيين بعد الرياضة التي وضعناها عليهم وبعد ان يؤدي بهم
الرصد الى الامور سنة فان الرصد الروحاني اتم الارصاد ورمزنا على هذا
الرصد وآلته في حكمة الاشراق **فصل** واما الحواس الباطنة على ما
اوردوا خمسة ونحن نذكرها على سبيل المسامحة لا على سبيل التحقيق اولها الحس
المشترك وهي قوة مرتبة في مقدم التجويف الاول من الدماغ ومبادي عصب
الحس يجتمع عندها مثل جميع المحسوسات فندركها قالوا ولولا هذه القوة
ما امكن ان نحكم ان هذا المشموم هو هذا الابيض الحاضر فان الحس الظاهر منفرد
باحدهما والحاكم لا بد له من حضور الصورتين حتى يحكم بجمع او تفريق بينهما الثانية
المصورة وتسمى الخيال ايضا وهي قوة رتبت في آخر التجويف الاول تجمع
فيها مثل جميع المحسوسات بعد غيبتها عن الحواس وعن الحس المشترك وهي خزانة
الحس المشترك ومن جملة ما عرف به تعدد القوتين ما يرى القطر النازل خطا
مستقيما والنقطة الدوارة بسرعة خطا مستديرا والبصر يدرك القابل نقطة
او قطرة قالوا فليس الا ان في قوى الانسان قوة يؤدي البصر اليها ومن شأنها
ان تشاهد ما حصل فيها ثم اعلم ان اتصل بها صورة الابصار الحاضر قبل محو
تلك الصورة التي فيها عنها كما في النقطة والقطرة فيرى خطا او دائرة وليس
هذا الادراك على سبيل المشاهدة الصريحة وكما النائم يرى في نومه امورا يشاهدها
لا على ما يكون عليه حال التخيل وكذا جماعة من الممرورين وغيرهم يشاهدون
صورا لا سبب خارجي لها وربما يكون بحيث لا يوجد في الاعيان شبهها ايضا
كل ذلك مشاهدة والامور التي يتخيلها الانسان في عامه او قائمة ليس فيها
مشاهدة فليس الا اختلاف قوتي الخيال ولوح الامور المشاهدة وهو الحس
المشترك وليس الحس المشترك يقتصر على مشاهدة مدركات حاسة واحدة فان
النائم والممرور وغيرهما يشاهدون مثل جميع المحسوسات والحس المشترك يقبل
والخيال يحفظ ما قبله بعد غيبته عنه وليس من شرط القابل ان يكون حافظا كيف

وقد

وقد رايت الماء يقبل ولا يحفظ فان سرعة القبول يحتاج الى فضل رطوبة
وقوة الحفظ تحتاج الى فضل يبوسة والثالثة هي القوة الوهمية وهي قوة رتبت
في التجويف الاوسط من الدماغ تحكم احكاما جزئية ويدرك في المحسوسات
معاني غير محسوسة بالحواس الظاهرة مثل ادراك الشاة معنى في الذئب
موجبا للفرار وادراك الكلب معنى فيمن انعم عليه موجبا للمتابعة والخضوع له
والرابعة المتخيلة وهي قوة جزئية في آخر التجويف الاول من الدماغ من شأنها
ان تركب وتفصل الصور والمعاني بعض كل منهما من بعضه الآخر وبعض
الآخر وتجمع بين المختلفات المتباينة وتفرق بين المتناسبات المجتمعة وتعرض
امورا لا وجود لها في الاعيان واوجب بعض الناس انها تفعل ولا تدرك
شيئا اصلا **بحث وتعقب** والعجب ان هذا الفعل ليس الا فعلا واحدا ادراكيا
ثم هو تركيب المعاني والصور فاذا لم يكن عندها معنى ولا صورة فكيف تركب
وماذا تركب واي شيء فعلها اذ ليست حركاتها مكانية او وضعية فاما ان لا
تقبل الصور او تقبل الصور وتتنفس بالمعاني فان لم تقبل الصور وتتصرف
والامور التي تتصرف فيها هي انما هي موجودة في قوة اخرى لا فيها فتجمع الصور
والمعاني في غيرها على هذا الوضع فماذا تدفع قول من يقول ان النفس هي
التي تجمع الصور الجزئية وتركبها والصورة الجزئية في غيرها فلما جاز للمتخيلة
ان تتعقل افعالا ادراكية وليس عندها اثر منه ولا ادراك فيجوز ان تفعل
النفس وليس عندها الصور اذ غير النفس من القوى ويتنزل بهذا اكثر من عدم
واما ان يقال تقبل الصور والمعاني ولا تدرك فكيف تقبل المعنى الذي قالوا
ليس بصورة ولا تدركها ثم اذا قبل الجمع وركب من غير ادراك ففعله اما طبيعي
او ارادي فان كان طبيعيا لا ادراك معه ولا ارادة فلا يكون على جهات متساوية
كتفصيل شيء وتركيبه فان كان اراديا فاما الارادة لها او لغيرها فان كان الارادة
لها فكيف ارادت ولا ادراك لها وان كانت بارادة غيرها فذاك الغير بارادة
كلية لا يتاتى له ان تعين هذا التفصيل والتركيب الجزئيين بل لا بد له من تصور

تركيب ما وتفصيل ما خاص وتخصصه انما يكون لتصور ذلك الحكم الخاص
والصورة الخاصة حتى يتعين له ارادة جزئية خاصة فذلك الغير اذا جمع
التصورات الخاصة الجزئية والاحكام الخاصة فله الجمع والتفصيل بذاته فلما
ذا يحتاج الى متخيلة وما الذي دل عليها الا التفصيل والتركيب الذي اوجب
هذا القسم المذكور ان يكون في عزها وهذه القوة سموها عند استعمال العقل
متفكرة وربما يستعين عليها بالوهم وعند استعمال الوهم وامتدادها دون تصرف
على عقلي متخيلة وهو موجودة في كثير من الحيوان لما يرى فيها من آثار وتركيبات
وتفصيلات عجيبة وليس يعجبني قول من يقول ويشبه ان يكون للحيوانات قوة
تشبه المتخيلة فان المعرف والضابط للمتخيلة انما هو التركيب والتفصيل وعلى مثل
ذلك دلت افعال الحيوانات فلا حاجة الى قوله ويشبه بعد ما الطاف في الانسان
الا انها محققة والحاجة الى مثل هذه الالفاظ في قوى الانسان وحصرها فيما ذكر
والتي منه المذكورة وهي قوة مرتبة من التجويف الاخير من الدماغ من شانها
ان يحفظ احكام الوهم وجميع تصرفات المتخيلة والوهمية قالوا ونسبتها
الى الوهم كنسبة الخيال الى الحس المشترك وهي سريعة الطاعة للنفس في التذكر و
بها ياتي للروية ان يستخرج من امور معهودة امور منسية كانت بصحبها
وفي هذا الموقف امور يشار الى بعضها ولا بد من السكون لمصلحة اقتضت
ذلك والوهم والمتخيلة بما في الوسط وبها استرجاع الصور والمعاني من
جانبي الخيال والذكر المنحية عنهما على ما هو مشهور بين القوم ومما يدل على
تخصص كل قوة بالة ان الفساد اذا تطرق الى تجويف اختلف القوة التي
ينسب اليه وبهذا ايضا يستدلون على تغاير القوى فان تجويفا اذا اصابته
آفة تختل تلك القوة والقوى الاخرى باقية وهذا ان صح بضاعة ازكى
وبامور تجربية معنى اثبات الاختلاف الوهم والمتخيلة وتجويفها واحد
ان يصعب وكذا اثبات اختلال بعض تجويف دون بعض آخر ثم منهم من
يصرح ان سلطان الوهم في جميع التجويف الاوسط فكيف يختل التجويف

ويبطل

ويبطل الوهم ويبقى المتخيلة كيف يصح معرفة التغاير والوهم اذا فرض اختلافه
تخييل الفعل المتخيلة فنقول القائل بالتفصيل والتركيب من ضرورة
الاحكام والحكم انما هو للمتخيلة وليس لها قوة اخرى يبطل ويبقى المتخيلة
مركبة والحكام وصور فاذا وجد اختلال فيكون للحكم وللتركيب والتفصيل يكون
لقوة واحدة وهي المتخيلة ويمنع كون الوهم قوة اخرى غير المتخيلة وما احتج به بعض
المتاخرين ان كل قوة من امر واحد بسيط وكل امر واحد بسيط لا يصح مختلفة فكان
المجردة ور جميعا والتسع على ان القوة الواحدة من حيث بساطتها لا تقتضي الاشيا
واحدا الا ان القوة البدنية لها تركب مع المواد والاعضاء وتصرفات النفس وغيرها
فيجوز ان يحصل عنها بتوسط امور اخرى احكام وهلا تمسك بهذا لما اثبت للنفس
قوة نظرية وعملية والنفس واحدة والقوتان مختلفتان وهذا في الامور ذوات
العلائق مع المادة لا يصح بل في الامور المجردة من جميع الوجوه او امر واحد اذا نظر
الى وحدته وقولهم ان الحاكم يحتاج الى حضور الصورتين في ذاته فيه تفصيل وربما
نومي اليه اشي منه وهذه الاشيا وترك المبالغة فيها غرض فان الامر بعد اثبات
تجرد النفس وما يتعلق بها سهل **فصل** واما القوة المحركة فانها تنقسم الى
محركة على انها باعثة ومحركة على انها فاعلة والمحركة على انها الباعثة من القوة
الشوقية وانت تعلم ان الحيوان ما لم يشتق الى شي يدركه ادراكا عقليا او حسيا او
تخيليا لا يتحرك بالارادة اليه وليس الشوق نفس الادراك فانه قد يدرك ما لا يقع
اليه الشوق فان كل ما يشتاق اليه بالفعل وان كان مدركا من وجه ما لا يلزم ان
يكون كل مدرك ادراكا ما يشتاق اليه ثم قد يتفق الادراك في جماعة ويختلف
الشوق فيهم والشوقية تنقسم الى شهوانية وغضبية فالتي لها الانبعاث الشوقي
بطلب لذة هي الشهوانية والتي لها الانبعاث الشوقي اي القلبي ودفع المكروه
هي الغضبية والمحركة على انها الفاعلة قوة ينبعث في الاعصاب والعضلات
من شانها ان تشنج العضلات لجذب الاوتار والرباطات او ارخائها وتمديدها
قالوا والشوق قد يكون ضعيفا ثم يقوى حتى يصير اجماعا فاثبت بعضهم

قوة اجماعية زايدة على القوة الشوقية وعلل بانه قد يكون شوق ولا اجماع و
ربما ينازعه منازع فان الاجماعية قوة اخرى غير الشوقية بل يقول الاجماع
هو كمال الشوق وامضاء الحركة من شان المبدا الذي له الشوق فطبيعة المحركة
على انها الفاعلة ولا يحتاج الى قوة اخرى وتاخر الحركة عن الشوق كتاخر نفس
الاجماع عنه مع فرض القوة الاجماعية موجودة وتادى الشوق التام الى تحرك
المحركة على انها الفاعلة كتاديه الى اجماع ما فرضت اجماعية والقوة النزوعية
في القلب والطبيعية مبداها الكبد الا ان النزوعية لا يوجد في كل عضو تتبع منها
او شبهها اما قوة الجذب والهضم والدفع وغيرها تتعدى من الكبد الى عضو عضو
على ما يرونه والقوى التي هي الحواس الباطنة في الدماغ وحامل جميع القوى هو الروح
وهو جسم لطيف حار يتولد من القلب ويحصل من لطافة الاخلاط وبخاريتها و
يرى المشاؤون ان الرئيس المطلق هو القلب وان الروح المنبعث منه
المسمى روحا حيوانيا ينقسم الى ما يسرى الى الكبد ويتم به الافعال النباتية و
الى ما يصعد الى الدماغ ويعتدل ببرد الدماغ والتردد في تجاويفه وبه يحصل
الحس والحركة وهو حامل جميع القوى الحيوانية متصرفة اعتبارا الى الدماغ مستعدة
لقبول القوى من واهب الصور وليس مزاجه مزاجا متشابها لكل جزء ما يختص
بتجويف او بعضو ما يخالف مزاج الجزء الاخر ولو اتفق المزاج في الكل لا يعقب
القوى والاثار ومما استدلوا به على وجوده انه لو انسدت مجاريه بحيث ينقطع
سريانه ينقطع عن ذلك العضو الحس والحركة الارادية واثار الحياة وكنا اذا
سد سدا العضو سدا يمنع النفوذ بطل عنه الادراك ولولا لطافته ما صح ان يسرى
في مسالك الاعصاب والعظام واما ان هذه القوى هل جواهر او اعراض و
بتعدد الافاعيل هل يجب تعددها ام لا يجب وهل يصح ان يكون القوى حاصلها
يرجع الى شيء واحد ام لا فربما يشير اليه فيما بعد الطبيعة لعرض لنا في التاخير
واعلم ان اليقظة حالة يكون النفس فيها مستعملة للحواس والقوى المحركة في امور
ظاهر البدن بالارادة ومن يقع في نفسه شك في هذا الرسم بالانسان الذي

تمسك

تمسك الحواس عن الاحساس بالفعل فلا يستعملها والقوى عن التحرك الارادي
ولا يقنع بان هذا الامساك ايضا فعل ما فمعنى انه ما اخذ هذا الاستعمال بالفعل
وليس من شرط اليقظان ان يستعمل الآلات بالفعل بل هي حالة تتاتى فيها هذا
بالفعل فاليقظة حالة يكون للنفس يتعهد بظاهر البدن مصحح لصيرورة الحركات
والادراكات الارادية والنوم مقابل لها وهو حالة اعراض النفس عن الامور
الظاهرة الى الامور الباطنة اعراضا طبيعيا لا كالاغماء والغشي وينجذب الروح
في النوم من الظاهر الى الباطن وقد يكون اعراض النفس والنوم معاونة القوى
الطبيعية كما بين ان النفس اذا اشتغلت بجانب ينقطع عنها الجانب الاخر وسنذكره
وقد يكون لتحليل الروح وضعفه ينحصر عن الانبساط فيغور وينجذب معه القوة
البدنية لان حاملها هو وهذا التحلل قد يكون من كثرة الحركات البدنية وقد
يكون من كثرة الحركات البدنية وقد يكون من كثرة الافكار فيتحلل اكثر مما ياتي
من المدد وقد يكون النوم لكثرة الاكل لما يعرض من سخونة الدماغ فينجذب الرطوبة
اليه لان الرطوبة تنجذب الى حيث تغلب فيه الحرارة على ما ذكر في ضرورة عدم
الخلاء فيمتلي الدماغ من الرطوبة ويثقل الروح ويعجز عن الحركة وقد يكون من
انسداد المنافذ وقد يمتلي الاعصاب وينسد من الجزء فلا يبقى للروح منفذ وقد يكون
لغلظ الروح وجموده واما الكلام على الرؤيا والمنامات الصادقة والالهام والوحي
وما اشبه ذلك فسنذكره ان شاء الله تعالى في اواخر الالهيات بحث
وللنفس قوتان نظرية وعملية باعتبار ان لها ادراك المعقولات وتدبير البدن
والقوة التي بها تقبل النفس على ما فوقها المعقولات يسمى عقلا نظريا والتي
بها اقبال النفس على تصرف البدن يسمى عقلا عمليا والواو اسم العقل على
هذين بالاشتراك واورد بعضهم في بيان ان النفس ليست مجموع هاتين القوتين
ان القوة عدمية والنفس وجودية وكيف يجوز ان يكون العدمي مدبرا للبدن
ومدركا للمعقولات ثم ما شان القوتين النظرية والعملية شان احدهما قوة
على شيء كذا والاخرى على شيء كذا وقد بين في الكتب ان القوة لفظ مشترك

والقوة بازاء المعنى الذى يصير به الشئ فاعلاً او منفعلاً ليس بعدمى فاعرف
يرهذا القايل بل القوة التى ترادف الاستعداد عدمية وهذا لا يجتمع مع
وجود ما هى قوة له والاولى يجتمع فالقوة العملية لا تبطل عند تدبير البدن و
لا القوة النظرية عند ادراك المعقولات فيهما لا يقال عليهما القوة بالاعتبار
العدمى ثم القوى فى الحقيقة ليست هيئة على ما تستعمل الا بالمجاز بل انما ان القوتان
اعتباران غير ذات النفس وحدانية لا تركيب فيها وبينا نحو هذين فى ذات النفس
يكون النفس مادة يتقوم بصورتين ولباحث ان يمنع اصل القوتين النظرية
والعملية لا بمجرد اعتبارين واضافتين للنفس احدهما الى النفس والآخر الى البدن
فان النفس واحدانية وادراكات المعقولات بالحقيقة انفعال يعرض لها
ويفيدها المعارف صورا وتحريك البدن فعل ويجوز ان يفعل شئ واحد فى غيره
وينفعل عن غيره لا بحيثيتين فى ذاته بل باعتبار نسب يعرض له من خارج على ما
سيذكروه وما يقال ان بعض النفوس نظريتها قد تكون اتم وبعضها عمليتها
اتم بعد منع المباحث ان ذلك القصور فى ادراك المعقولات او العمل بسبب
قوى ثابتة فى النفس او هيئتين فيها بل بسبب استعدادات تلحق من القوى
البدنية واحوال المتخيلة وكثرة التفات النفس وقلته الى احد الجانبين
العالى او السافل ولاحوال المزاج فيه مدخل كما قد يكون بعض الناس مناسب
صراحة الغضب اكثر وبعضه للامور الشهوانية وكذا الخوف والغم وجميع هذه
الاشياء لا تعرض للنفس من حيث جوهرها وكذا الالم واللذة والملال وغيرها بل
بعضها يعرض للبدن من حيث هو ذو نفس كالنوم واليقظة والالم وبعضها
للنفس من حيث هو ذو بدن كالشهوة والغضب وللامور السماوية فى حوادث
يحصل فى النفس مدخل عظيم كيف وقد اعترفوا بان الطفل قد يقع له امور
الهائية كما يغمض عينيه اذا قصدها انسان باصبعه او يقصد الثدى ونحو هذا
حتى ان ما قسنا فى ان للحيوانات باسرها مولدة بل نقول فيها استعدادات
تابعة لهيئتها واليا فى امور سماوية او اشياء اخرى يجرى مجراها او مبدأ واحد

فى الحيوان وما يشبهه بمعاونة الامور السماوية على حسب الهيئات والاشياء
الخفية وتصرفه على فعل على ما ينتمى بنوعه او شخصه والملكات والاعراض
الكثيرة يصح على قوة واحدة باعتبارات ويجوز ان يحصل من قوة واحدة
باعتبار لواحق واعراض امور كثيرة قالوا وقد نرى من الطلسمات الحادثة
آثارا باعتبار نسب سماوية وكل شخص من اشخاص الحيوان له امور مناسبة من
معاونات سماوية واكثر ذلك التاثير ربما يحقق استعداده بعضو لهيئات هى
اعراض فيه حتى ان افلاطون وجماعة من المتالهين كانوا يرون ان الذكر افضل
من النفوس السماوية كيف والانسان اذا غفل عن صورة شئ زمانا لا يجد فى بدنه
شيئا ما شاء تلك الصورة وربما يغيب عليه سنون ولا يلتفت الى ذلك الشئ
ولا يجد امرا تشاء به فى نفسه ولو كان فى المتخيلة ما ينافى شعور ما به لكان يجده
الانسان شعورا مستمرا وكيف نعت الصور الكثيرة جدا التى رآها الانسان
فى جميع عمره متمايزة متصورة فى الخيال او نحوه قالوا والطبع السليم اذا تفكر
اطلع على صحة ما قلنا وقالوا قد يتفق ان يطلب الانسان شيئا مرارا ولا يجد
حتى يقع له بغتة فليس فى بعض قواه والا ما تعاصى على النفس بل مددا الذكر
من السماء كما ان مدد العلم المجرد من العالم العقلى بل يجوز ان يكون استعداد
الاستفادة متعلقا بمؤخر الدماغ لهيئات فيه مناسبة للاستعداد واما امر الخيال
فالكلام فيه غيرها فى القوى المذكورة من قبل ونحن فى علم ما بعد الطبيعة ربما
نذكر شيئا قليلا ما ينكشف به بعض احوال الفريقين فى هذا الموقف
واحتج بعض اهل العلم فى كثرة القوى ما حاصله انه لو كان النفس وقواها
شيئا واحدا لوجب ان يكون من شانها مخالطة المادة تارة وذلك عندما
يتصرف فى الغذاء ويدرك ادراكا جسمانيا والتجرد عن المادة فى وقت و
هو عند ادراك المعقولات وهو محال وكان يجب ان يكون جميع الاشياء
المحفوظة شاهدا ابدا وهذا فيه اشياء صحيحة اما ان الخيال جسمانى فالقدماء
يعرفون به وان كان فيه ضروب من التحقيق لا يلائم هذا الموضع وان كان للحواس

الظاهرة مدخل فی ادراک ما وهذه الی البیان اقرب ولا یلزم من اثبات بعض
القوی اثبات بعض آخر واما ان النفس یحتاج الی مخالطة المادة عند ما یتصرف
فی الغذاء فلعله لا یمشی وربما یجوز ان یکون عز المخالط متصرف ونتصرفا فی
الغذاء ونحوه وکثیرا ما یعتمد علی بقاء اثر قوة مع انتفاء قوة اخری وبطلان التولید
والنمو ربما یعلل فی بعض الاشخاص والاوقات بطلان استعداد مزاجی بیان
ذلک الفعل وکما ان الروح الذی فی التجاویف مع قرب الامکنة اختلف
مزاجه الاختلاف الذی اوجب استعداد القوی المختلفة علی ما ذکر فیجوز ان
یکون امزجة الاوقات من العمر یختلف بها استعداد التاثر عند مبدا واحد
باثار کثیرة او اثر واحد مطلقا او اثر واحد من جهة واحدة تقول الخصم کان صراح
السن اقتضی بطلان النامیة نفسها مع بقاء واهب النامیة من النفس او العقل
علی ما جوزت فاجوز ان یکون مبدا النمو شیئا واحدا هو مبدا الافاعیل اخری
وبطلان النمو فی وقت لبطلان الاستعداد المتعلق بالقابل لم کثر من هنا
القوی اصنف الیها افعال لا یصح حصولها الا من واهب الصور فاذا کانت
الهیئات کلها منها والقوة معدة فیجوز ان یحصل الاستعداد من امور هی قوی
عرجوهریة فعالة وجواب هذا الشک وما قبله یقطر فیما بعد ولنرجع الی ما کنا فیه
فنقول النفس قابلة للمعانی بالقوة والفعل اما القوة فعلی ثلث مراتب احدها
الاستعداد الاول الذی یکون للنفس قبل الانتقاش بالاوائل ویسمی العقل
الهیولانی واستعداد آخر وهو ما یحصل بعد المعقولات الاولی فتهیأ بها النفس
للمعقولات الثوانی بالفکر والحدس ویسمی العقل بالملکة واستعداد آخر
ما سبق وهو ان یکون لها فوق احضار المعقولات المفروغ عنه متی شاءت
ملکة متمکنة ویسمی عقلا بالفعل وان کان فی نفسه قوة الا انهم سموه باسم العقل
لشدة القرب من العقل وقد یقال العقل الهیولانی او العقل بالملکة او
العقل بالفعل لنفس الاستعداد المذکور القریب او البعید وقد یقال للنفس
باعتبار ذلک الاستعداد هذه القوة لیست بمعنی القوی المذکورة من قبل

من الشهوانیة

من الشهوانیة والغضبیة بل هذه استعدادات وملکة امور وجودیة من
مبادی افعال کما ذکرنا وللنفس وراء هذه الاستعدادات کمال وهو ان یکون
المعقولات حاصلة لها بالفعل مشاهدة ویسمی العقل المستفاد وهو نوع الانسان
وهو من اقصی کمالات الانسان وجنسه اعنی الحیوانات وهو مخدوم وذکروا انه
یخدمه الاستعدادات المذکورة وهی تخدم العقل واوهام العملیة تخدم النظریة
وتخدم العملیة القوی البدنیة واقدمها الوهم وهی یخدم بعضها بعضا الی ان
ینتهی الی الکیفیات والفعلیات یخدمها الانفعالات فی النفس لا یخرج وانها
من القوة الی الفعل ولا شیء من الاشیاء التی کانت بالقوة یخرج نفسه من
القوة الی الفعل کیف ولو کان ذاته یقتضی الخروج الی الفعل ما کان بالقوة
اصلا وکل ما یخرج ذاته من القوة الی الفعل فباعتبار الفعل اشرف من القبول
فیجب ان یکون ذاته اشرف من ذاته یقبل عن نفسها الکمال ثم البسیط
لا یصح ان یفعل بجهة ویقبل اخری فانها یدعیان جهتین اعنی الفعل والقبول
علی ما سنذکر من بعد ومخرجها من القوة الی الفعل ینبغی ان یکون بالفعل و
اورد بعضهم منها ان مخرج النفس یجب ان یکون عالما اذ لا یجوز ان یعطی
الشیء ما لیس له وهذا علی هذا الوجه خطا کیف وقد ذکرانه لیس من شرط
المسخن ان یکون حارا فیعطی الحرارة او السواد الذی هو واهب الصور
لا یلزم ان یکون اسود حارا بل یستحیل علیه والاخری ان یحتج فی المطلب
بان العلم کمال وواهب الکمال لا یجوز ان یکون عریا عن الکمال الذی یعطی غیره
ویحتاج فی شانه الی امور یاتی من بعد وما ذکر ان القوة الجرمیة اذا غابت عنها
صورة اما ان یبقی فی قوة اخری هی الحافظة لها او زوال عنها وعن خزانتها فیحتاج
الی کسب جدید والنفس یعرض لها تلک الحالتین ولیست النفس منقسمة
حتی یکون فیها شیء کالمتصرف وشیء کالخزانة وخزانتها لا یصح ان یکون قوة
جسمیة فان المعقولات لا تحل المنقسم فللنفس معط للکمال اولا وهو معید لها
عند الزوال وهو بالفعل وهو افعل افعال لنسبة الی النفوس البشریة کنسبة

الشمس الى ابصار بل اتم وهو خزانة المعقولات اذا اقبلنا عليه وملنا عنه
واذا اشتغلنا عنه بجانب الحس انمحت الصور العقلية عنا فالملكة على استفادة
المعقولات هي ارتسام محفوظه المعقولات وتصرف النفس في الصور الخيالية
والمعاني والاحكام التي في الحافظة بتوسط القوة الفكرية يفيد ها استعداد
الاتصال بالعقل الفعال المعارف وحصول صور تناسب ذلك الاستعداد و
تخصص التصرفات الفكرية بصورة صورة تخصص استعداد النفس بصورة
صورة من العقليات وقد يحصل استعداد صورة عقلية من صورة عقلية
على ان الصورة العقلية لا تخلو فقط عن محاكاة لها من قبل التخيل بما يليق بالقوى
الجسمانية من علل الاتصال قوة بعيدة هو العقل الهيولاني ومتوسط وهي العقل
بالملكة وقوة قريبة هي العقل بالفعل الا ان العقل الهيولاني بعد نفس الاتصال
او حصول الاولى لا بتوسط قصد فكري من النفس والقوتين الاخريين تعدان
مع قصدها والمقدمات ليست محصلة للنتيجة ان تعد المقدمتان وجودها بل هما
تعدان النفس باستعداد اقرب لحصول صورة النتيجة فيها وكما ان الاوليات
بعد التصور لا يتوقف الحكم بها غيرها ولا تحتاج عن لمية طالبة للتصديق فكذلك اذا
لاحت المقدمات والتفت النفس اليها حق الالتفات يحصل النتيجة في
التعقب على قياسها ويكون تعقبها واجب القبول ولزومها عن القياس ولا حاجة
فيها عن لمية طالب لتصديق **فصل** في الادراك والتجردات وبراهين
تجرد النفس عن المادة واقناعيات فيه اما الادراك فالكلام المستقصى فيه على
الیق ما تقدر به قاعدة المشائين يذكر في فن العلم في الالهي ونقول انا اذا ادركنا
شيئا ونضع ههنا انا اذا ادركناه بعد ان لم يعلم وان الشيء المدرك غايب عن
حواسنا فان الصور الشخصية وامر البصر يطول فيها الكلام ويحتاج فيها الى استيناف
قاعدة اخرى فنقول هل حصل فيها امر ما ولم يحصل هذا سعي عاشي او لم ينتف
فان لم يحصل ولم ينتف معنى كما كنا فاستوى قبل ما يدرك وبعده وهو محال
وان انتفى شيء هو ادراك امر اخر او وضعه اخرى غير ادراكه فان كان ادراك شيء

هو انتفاء ادراک آخر فذلک الادراک الذی هذا انتفاؤه امر وجودي
فيعود الكلام نحو الادراک الوجودي اذ الامر العدمي لا يكون انتفاء الماليس
شيء ثم ان كلامنا في نفس الادراک المتعلق بالنفس لادراک واحد والا كان
انتفاؤه نقصه عن النفس فللنفس ادراک امور لا يتناهى عند حد فيجب
ان يكون فيها صفات غير متناهية يبطل كل واحدة منها عند قصد النفس الى
الادراک شيء ثم الادراک للشيء يحصل الانتفاء ويحده الانسان من نفسه
تحصيلا لا تخيله وليس وجود الشيء في الاعيان نفس الادراک به والا كان
كل موجود مدركا لكل واحد وايضا كان المعدوم في الاعيان معقولا وما بني
علم على وجود شيء وانت تعلم انك تعقل ما ليس له وجود وتحكم عليه احكاما تستدعي
تحققه في الذهن وفي الجملة لابد من حصول اثر في النفس ماذا كان للشيء وجود
من خارج ان لم يطابقه الاثر الذي عندك فليس بادراک له كما هو وان طابقه من
وجه فادراک له من ذلک الوجه وان طابقه من جميع الوجوه التي هو بها هو محصل
الادراک به كما هو ولابد ان يكون مثاله ثم عادتهم ان ذكروا ههنا ان البصر يجرد
الصورة عن المادة تجريدا ما ولكن لا يعني عن علاقة وضعه والخيال تجردها عن
تلك العلاقة حتى يدرك الصورة مع غيبوبة الحامل ولكن لا تقدر ان تجردها تماما
عن امور غريبة من محفوفة بها من وضع ومقدار ونحوها قالوا والوهم تجردها تجريدا
اتم اما الصور فكانها لا يستقيم على قواعدهم ايضا بل تختص تجريده بامور كالمحبة
والعداوة واحكام واما العقل متجردها عن العوارض الغريبة ويحذف عنها كلها
ليس من الماهية فيثبت الماهية على تجردها بحيث يصح مطابقتها للمختلفات فكانه
عمل بالمحسوس عملا جعل معقولا هذا فيما يصح في الخارج الذهن لواحق
غريبة واذا كانت امور لا تصحبها في الاعيان العوارض الغريبة فليس تحتاج
صورتها في معقوليتها الى عمل عامل في التجريد بل مثل هذا الشيء معقول بذاته وما
يقال ان العقل تجرد صور ماهية الانواع عن المادة فيه تفصيل فان الجسم اذا
وضع فيه مادة وصورة لا تعقله النفس الا بجزئيه اعني المادة والصورة فيحصل

فيه من المادة صورة ومن الصورة اخرى حتى تعقل بها الجسم والمادة تعقلها
النفس لا تجرد عن مادة اخرى وكل نوع يدخل في حقيقته الجسم لا تعقل الا بالمادة
وان عني بالتجريد عن المادة حصول الصورة في النفس وانها حينئذ ليست في
مادة فليس في الحقيقة هذا تجريد بل فيه توسع فلا ينبغي ان يفهم كما فهم عنه بعض
من لم يكن له في العلم نظر ممن تشوشه ولنحتصر ههنا البرهان المشهور على ان
النفس غير منقسم ان النفس شيء تحل فيه المعقولات المطلقة وكل شيء يحل
فيه المعقولات المطلقة فهو غير منقسم فالنفس غير منقسمة وتصحيح الصغرى ذلك
بما انك تعلم ان المعقولات المطلقة من الانواع والاجناس كالحيوانية مثلا المعقولة
مطلقة وغيرها هي حاصلة فيك وانت تعقلها فلها محل فيك ولا نعني بالنفس
ههنا الا محل المعقولات والصورة المعقولة منك انك عقلت الحيوانية
ونحوها مجردة عن تقييد بمقدار ووضع فانك تجدها من الشروط بمقدار ولا
مشروط فالصغرى غير محتاجة الى بيان ونقول في تصحيح الكبرى ان هذه المعقولات
اذا كانت في محل منقسم اذ العرض في ذلك الجسم قسمة وهمية فلا شك
ان ما يحل فيه يعرض فيه شيء واذا تعرض في المعنى المعقول شيء غير شيء فاما ان
يتشابه الشيئان او لا تتشابهان فان تشابها فالجزء لا يخالف الكل الا بمقدار اذا
تجزا ان المتشابهان لا يحصل منهما الا ما يفارقهما في المقدار او في كمية ولا يلزم ان
يكون الجزء مثل الكل من جميع الوجوه وهو محال واذ ليس الكل مقدارا فانه
معقول مطلقا غير متخصص بمقدار من وجه فلا يصح للمعروض جزآن يخالف الكل
بمقدار وحاصل هذا ان المعنى المعقول انقسم الى جزئين متشابهين لكان اما ان لا
يكون بين الجزء والكل فرقان او فارق الجزء الكل العري عن المقدار بالمقدار
والتالي باطل فالمقدم باطل وانهم يحتجون على طريق آخر وحاصل ان المعنى المعقول
لو انقسم الى جزئين متشابهين بانقسام محله القابل للقسمة الغير المتناهية لكان
الشيء معقولا مرارا غير متناهية على حسب امكان القسمة والتالي باطل فالمقدم
باطل بقي القسم الآخر وهو ان لا يتشابه المعروض جزآن في المعنى المعقول بل يختلفا

فنقول

فنقول هذا القسم ايضا محال لانه لو انقسم الى جزئين مختلفين لم يعرض
الاختلاف الذي في الجزئين بسبب نفس القسمة الوهمية لان القسمة الوهمية
لا تجعل الامر مختلف الاجزاء بل يكون الاختلاف اجزاء المعقول في نفسه و
ليس الاختلاف بسبب الغواشي فانا كما جردنا المعنى المعقول عن الزوائد فاذا
له على تقدير الانقسام الى المختلفات مقومات مختلفة ثم اذا فرضنا القسمة
ثانية وثالثة فاما ان يستمر هكذا صحة القسمة الى المختلفات الى غير النهاية
بحسب امكان قسمة الجسم فيكون له مقومات غير متناهية فان كل مقوم اذا انقسم
تارة اخرى الى الامور مختلفة فيكون له مقومات مختلفة كما سبق فيكون لكل مقوم
مقوم فيذهب مقومات المعقولات الى غير النهاية وهذا محال لان الشيء الموقوف
تعقله على ما لا يتناهى لا يعقل سيما اذا كان مترتبا كمقومات الذاتية المجتمعة
آحادها فاما فقد بينا ان هذه السلسلة ممتنعة الوقوع وليست القسمة
الى المقومات كالقسمة الكمية فان الجزء الكمي لا يكون قبل القسم بالفعل بل
بالقوة واما اجزاء الماهية فلا يجوز ان يكون في الماهية بالقوة بل يجب ان يكون
بالفعل فان الماهية لا تتصور بالفعل الا بان يصير اجزاؤها بالفعل ومن عادتهم
ان يذكروا انها اذا انقسمت الى معنى جنسي وفصلي ثم قسمت في جهة اخرى
لا ينقسم اليهما بل الى جنس وفصل آخر فيكون للشيء اجناس وفصول مختلفة
متكافية كيف اتفقت ذاته ليس اختصاص الجنس بموضوع اول من اختصاص
الفصل به وفيما ذكرنا كفاية واما ان يرجع القسمة عن القسمة على المختلفات
الى المتشابهات ثم يذهب الى غير النهاية فيرجع ما ذكرنا من قسمة المتشابهات
وحاصل هذا انه لو انقسم المعنى المعقول الى المختلفات بحسب امكان قسمة
الجسم كان لكل معنى عقلي مقومات غير متناهية مترتبة والتالي باطل فالمقدم
باطل والاجمال في منع القسمة راسا هو انه لو انقسم المعنى المعقول بانقسام
حامله اما ان يكون انقسامه الى المتشابهات او الى المختلفات ويستثنى نقيض
التالي لنقيض المقدم وهذا هو اختصار البرهان المشهور س العقمة انما يعرض

له لا بنفسه بل بسبب الجسم فالمعنى المعقول يعرض له القسمة بالعرض لا بالذات
بحث وتعقيب البرهان الذي حررناه انما هو على امتناع القسمة بالعرض
فان المعنى الذي ينقسم بانقسام حامله يعرض فيه شيء غير شيء وقد بينا ان
المعنى المعقول لا يصح ان يتعرض فيه شيء اصلا بسبب قسمة الحامل س فما
قولكم في النقط فانها حلت في غير منقسم لانها عرض لا ينقسم ج النقطة عدمية
لما بينا من قبل فلا ذات لها متقررة والذي اورده الشك صاحب البصاير
لبيان وهن حجة النفس لما اخذ امر النقط مفروغا عنه انها غير منقسمة ولها محل
كان بالعكس اولى بان يجعل برهان النفس مفروغا عنه ويبطل برهانه النقط
عنه انها غير منقسمة ولها محل بالعكس واما الذي اجيب في الكتب جوابا عنه
نقول ان المعنى المعقول اذا لم يصح ان يحل في منقسم فليحل في نقطة هي نهاية
وليس لها طرفان ليحل المعنى المعقول في طرف وتحل الطرف الآخر جانب
الخط كلام لا حاصل له فانهم جوزوا قيام عرض بعرض م العرض الحامل للعرض
ليس له طرفان لتقبل عرضان ولا في المحل بطرف آخر والنقطة عنده عرض
وقيول فلان اعراض لا تعلق له بالاطراف فالكلام غير متوجه س وحدة
الجسم عرض فيه محل الغير المنقسم في المنقسم ج اجيب عن هذا بانه اذا
فرض انقسام الجسم بطل وحدته وللمتاخرين في هذا الموضع اعتذارات
داهية وان قطعت النظر عن برهان النفس ايضا كان فيه خلل عظيم ونشير
هنا اشارة خفيفة وتحقق في العلم الكلي فنقول الوحدة المضافة الى الجسم
ان كانت في الاعيان موجودة كان عرضا فيه والعرض الثابت في الشيء لا يبطل
بتوهمنا فنقول اذا توهمنا انقسام الجسم الى جزئين معينين وهما لا ونوع
معه ونشير الى كل جزء موهوم منهما فنقول هل فيه شيء ليس وحدة الجسم اذ
ليس احدهما الوحدة ولا شيء منهما لا يتصور ان يكون في كل جزء موهوم جزء من
الوحدة الى رخه فيكون الوحدة لها جزء الواحدة من حيث هي وحدة لا يتصور
ان يكون لها جزء ولا في كل جزء كل وحدة الجسم فانه يكون الجسم واحدا بوحدتين

بل

بل باحاد غير متناهية على حسب امكان توهم قسمة الجسم ثم لا يكون ضلعه شيء
فيه بل في جزء واذا لم يتصور في كل جزء موهوم شيء من الوحدة العينية لاجزائها
ولا كلها فليس للوحدة في الاعيان وجود اصلا بل هي صفة عقلية تضاف الى
ما في العين تارة والى ما في الذهن اخرى على ما سنحقق س اذا توهمت القسم
رفعت الوحدة فلا يمشي هذا القسم ج رفعت بالقسمة الوهمية الوحدة
الوهمية لا الوحدة العينية للجسم فان الوحدة العينية لو بطلت تقسيمنا الوهمي
لانقسم الجسم وانفصلت اجزاؤه عند تصورنا قسمة ومن هذا ركب برهانا
وهو انه لو كان حامل الوحدة المطلقة جسما او هيئة في جسم لانقسمت الوحدة
بطلت بانقسامه والتالي باطل فالمقدم باطل ونقول في النسبة المطلقة
كذا فان مدرك النسبة المطلقة لو كان جسما اذا توهم انقسامه عرض للنسبة
اجزاء فاما كان كل جزء من النسبة ليس بشيء ولا شيء اجزاء من لا شيء وهو محال
وان كان شيئا لا بد من امتيازه عن الكل بامر فيكون كل جزء زائدا على الكل
لان الكل كان هيئة مطلقة والجزء هيئة النسبة مع خصوص واحالة وكان
عاقل النسبة جسما او هيئة في جسم لكان الجزء زائدا على الكل والتالي باطل
فالمقدم باطل ومن الحجج المذكورة ههنا ما تقرب مما سبق ان الصور المطلقة
المعقولة مطلقة دون تخصص وضع ومقدار المساوية النسبة الى القليل والكثير
لو كانت حالة في الجسم يعرض لها بتوسط المحل مقدار ووضع ما طابقت
المختلفات في ذلك وحاصل انه لو كانت الامور المطلقة حالة في جسم او هيئة
فيه لكان العري عن المقدار مطلقا والوضع اصلا محفوفا بمقدار ووضع
والتالي باطل فالمقدم باطل س المقدار انما يلحق المعقول بالعرض لا
لذاته ج السواد المعقول مطلقا المساوي النسبة الى السواد الذي يلحقه
المقدار الكبير بالعرض والمقدار الصغير بالعرض بتوسط المحال لا ينبغي ان
يكون له مقدار بالعرض ليصح مطابقته لمختلفات المقادير بالعرض فانه ماخوذ
في الذهن سوادا مطلقا دون مقدار يصح على الاعراض اعني التقدير بالعرض

لا بالذات س اذا جوزتم انطباع الشبح العظيم فی الجلیدیة الصغیرة فدل علی
انه لا یلزم ان یتقدر الحال بمقدار حامل ج هذا الکلام صحیح ان کان حلل
فیقع من انطباع الشبح فذلک امر آخر ثم الذی یقولون بانطباع الشبح
منهم من یعترف بانه یکون علی مقدار الحامل الا ان النفس یستدل علی ما حکینا
عنهم ثم ان هذا الکلام اخر وهو ان الغیر المتقدر لا بالذات ولا بالعرض لا یحل
فی متقدر لان الحال فی متقدر یلزمه مقدار بالضرورة اما الکلام فی ان یکون
اصغر منه او اکبر او مساویا فذلک حدیث آخر فارجع الی القوم وانسهم فی
الشبح فان علیهم فیه اشکالات لا محص عنها وانا امنع ان یکون انسان تساهل
لاسرار الشیخ وحواشی هذه الابحاث وخفیفة النفس کما یوفه المتألهون و
لیس له من السلوک حظ ما واعلم انه اذا کانت النفس غیر منقسمة فهی مسلوبة
الجهات الحرمة عرنیة عن خواص الاجسام وهیاتها وصحة الاشارات الحسیة
س یلزم ان یکون غیر متصلة بالعالم ولا منفصلة عنه ج الشیء یجوز ان
یخرج عن امرما وعدمه المقابل اذ لیس العدم المقابل والملکة کالایجاب
والسلب کما تعلم فالعالم واللاعالم لا یخرج منهما شیء والعالم والجاهل یخرج
منهما کثیر من الاشیاء فان الحجر لیس بعالم ولا جاهل فالانفصال عدم الاتصال
فیما یتصور علیه ذلک وبالجملة هو من جملة خواص الاجسام حتی ان عنی بالانفصال
اللااتصال مطلقا کانت النفس منفصلة س فاذا لم یکن ذات جهة ووضع
لزم ان یکون هی الباری ج برهن علی ان مبدع الکل واحد والنفوس
کثیرة ولو کانت النفس واحدة کان الذی ادرک انسان واحد مدرکا للجمیع
اذ محال ان یکون شیء واحد بجهة واحدة یعلم ولا یعلم او یوصف بالشیء وحده
س انما ادرک البعض لرفع عائق هو مانع للبعض الاخر ج الشیء الواحد
فی حالة واحدة لا یمنعه عائق عن شیء واحد ویرتفع عنه العائق معا فالذی عائق
العائق ثم النفس ما هی جسمیة حتی یکون اطرافها واجزاؤها یتصل بالاجسام
لجسم واحد ینطبق علی اجسام کثیرة وبرهن علی ان النفس حادثة س اذا

لم یکن

لم یکن ممیز من مکان ومحل فلا فارق بینها وبین واجب الوجود مهما واحد
ج لیست الممیزات محصورة فی المکان والمحل فان الاشیاء قد تختلف
بحقائقها کطبیعة الجنس والفصل فی نوع واحد وکطبیعة بیاض وطعم فی شیء
واحد فیهما ممتازان بحقیقتهما لا بمحل ومکان اذ لا مکان للهیئة والمحل واحد
قد یمتاز باعتبار الهیئات کالهیولیات والحوامل المتفقة بالنوع س یقول
القائل دخلت وخرجت وفعلت والدخول والخروج من خواص الاجسام
وقد اشار الی نفسه ج اذا حقت الحقائق وقام البرهان علی تجرد النفس
فالتمسک بمثل هذه الالفاظ لا حاصل له وانت تعلم ان الامور العقلیة قد
لا تعری عن محاکیات خیالیة والخیال لا یتصور المجردات وکذا الوهم فالاشارات
القولیة العرفیة لا تقع الا بمجرد الامور العقلیة دون مصاحبة امور خیالیة فاذا
کانت مشوبة بالامور الخیالیة لا بد ان تقع الی البدن ایضا فیضاف امور الی
النفس وهی للبدن وامور الی البدن وهی للنفس للعلاقة والمواکدة س
الفطرة تمنع موجودا الا فی جهة ج بل فطرة الوهم تمنع ویمنعها براهین صحیحة
بعد ما نبهنا فطرة العقل والوهم ایضا س ما راینا موجودا الا فی جهة ج هذا
استقراء ومما تبین به ان النفس لیست منطبعة فی عضو ونحوه انها لو کانت کذا
کانت اما دائمة التعقل له ای بان یکفیها مجرد صورة العضو التی له فی نفسها الحاضرة
دائما او دائمة ان لا تعقل ای ان توقف ادراک العضو علی حصول صورة اخری
لذلک العضو فیه فانه محال اذ لا یحصل فی مادة واحدة صورتان من نوع واحد والقسمان
التالی باطلان فالمقدم باطل فان کل عضو قد تعقله النفس وقد تعقل عنه ومما تبین
به تجرد النفس وهو یرفع طمانینة تامة ان من المعلوم ان الکل لا یعقل وقد یعقل
اجزائه اصلا والانسان له مستمرا ما منه لا یعقل عنها ویعقل عن کل عضو بل وکل
جسم من الاجسام ومن الاعضاء ما لا یعلم الا بالتشریح کالقلب والکبد والدماغ
ومنه ما ینقطع ویبقی الماهیة الشاعرة دونه فالماهیة الشاعرة بذاتها لیست کل هذه
ولا بعضها وانها ادرکت حیث فهمت هذه وذکرها حتی نبتت هذه فالشاعر بذاته

عن هذه الاشياء فيبين ان النفس ليست هي المجموع ولا عضو من الاعضاء ولا
عنصر من العناصر ولا جسم من الاجسام بهذه الحجة السهلة الماخذ واقرب ما
يتمحل مع انطباع السليقة بهذه وما ذكرنا من تحلل البدن والنقصان والزيادة
مع بقاء الشاعر بذاته فانهما يوقعان ما لا يوقع كثير من تفصلات البراهين ومعرفة
النفس من امهات المسائل الحقيقية وهي ام الحكمة ولا يجوز ان يسمى من لا
يتعقل تجردها وبقاءها فيلسوفا ولا حكيما وان ادعى ما سواها والاصل فيها
انها ما دام مجرد عن المادة وان ادام مدرك مدبر فاذا فعلنا ذلك فليس بنا حاجة الى
بيان انها ليست بمزاج او عضو او نبت او نار او هواء والباطل لا يحصى حتى يتعرض
له واما ما نسب الى بعض الاسلاميين من قولهم انها نار او شرر او بخار او جزء من الممتزجات
فليس بصحيح والرد متوجه على ظاهر اقاويلهم لا على مقاصدهم فان المعلوم في الزمان
الاول ما كانت ممتازة والقوم كانوا يرمزون على امور كثيرة ومن اخفى انواع
العلوم التي يتكلمون فيها وابعضها مرتبة علم صنعة الكيمياء ولهم فيها جزء لطيف يسمونه
نار الشريف وصبغ وحرارته فيه وصعود سمونه سيما اذا حصل فوق الثقيل وتسمى
نفسا اذا رد الى كثيفه على ما ذكروه في كتبهم وهي جزء من الممتزجات واما ما سمعت
فيثاغورس وانبادقلس او غيرهما يقولون النفس جزء من الممتزجات او مبادئ
عدد ما او الاصل من واحد والرجوع الى واحد او الارض قبل السماء والسماء دخان
او بخار او حقيقة او مركبة من العناصر او اصل العناصر ماء او هواء او النفس متنقل
من نبات الى حيوان والى انسان فلا يحمل على امور العالم فان لهم في الرموز انسان
ونبات وحيوان وشمس وقمر ونفس وروح اخر هذا الى بعض اجزاء العلوم ولهم
علوم اخرى هي اشرف العلوم لا تجرد التصريح بها لشرفها فلا تظن ان راس فلاسفة القوم
معولهم والحده وكلمات اقتصر عليها كثير من المشائين فاذا سمعت اغاليطا فاحملها
على ما لا تدرك بجهلك تقدمهم ولا تظن ان افلاطون او فيثاغورس او غيرهما من
الذين خلعوا ابدانهم وشاهدوا العالم الاعلى صريحا ان لم يعلموا قياس الدوار او عكس
القياس بصرهم او يكون ميز فكك بتجرد هذه الاشياء تسلم فان ظننت هذا وعد سفهت

بجهلك

بجهلك بالحكمة وبعدت عن الحق س الذب عن القدماء تكذيب بالارسطو ج رد
ارسطو على ظاهر اقاويلهم صحيح ولعله راى فيه مصلحة ولم تحمل ارسطو نفي بحيه رياسة
ويدل عليه ما صح انهم احرقوا كتب الفرس وبطرلين له اقل ادراك الامور الشريفة
مقدار حكمة الفرس وشرفها ولا تظن ان الحكمة في عهد ارسطو ظهرت بل ما خلا الارض
من المتالهين والفضلاء رجعنا الى ما كنا فيه ومما يتبين به ان النفس غير جسمية انا اذا
حكمنا على السواد والبياض بانهما ضدان لا بد للحاكم فيهما من تصور السواد والبياض وجعلهما
معقولا واحدا ليحكم عليهما بحكم واحد قالوا فلو كان الحاكم والمدرك لهما في هذه الصور
قوة جسمانية لكان كما يتحلل وجود السواد في موضع والبياض في آخر فان المحل يدرك
مثال السواد في محل غير محل البياض اذا تحللهما معا وكلما كان كذلك كان الجزء الذي
يحضره السواد يدرك السواد ولا يدرك البياض والذي يحضره البياض لا يدرك
السواد فليس لاحدهما الحكم الواحد على جميعهما لانفراد كل جزء باحدهما فلا يمكن هذا
الحكم الا لمن يجعلهما معقولا واحدا ولا محالة يكون غير جسم وجسماني حجة ارتجالية
وهي انك تعقل الآن الدفعي وقد بين ان ليس في الحقيقة لصورة الآن في النفس
فلو كان حامل صورتها جسما او جسمانيا لكان منقسما فكان تعرض في الآن شيء
غير شيء فكان يقبل القسمة الكمية وليس بآن فلا يجتمع اجزاء فلا تقع معه فلا يكون
اما وقد فرض هذا محال فاذا لم ينقسم فيكون محله غير منقسم وهي ومن الاقناعيات
ان النفس لو كانت جسمانية ما ادركت ذاتها فان سائر القوى البدنية لا يدرك
ذاتها والبصر لا يبصر نفسه والشم لا يشم نفسه والنفس يدرك ذاتها والشاعر
الجسمانية لا يشعر ادراكاتها والنفس تشعر بادراكاتها والشاعر الآلي لها الآت لا
يدرك الآتها ولا آلة لها الى الآلة فلو كانت النفس كذا لما ادرك الآلات والتالي باطل
ولو كانت النفس معها آلة لكلها تكرر الافاعيل والتالي باطل س النفس تمل
عن ادراك المعقولات وملالها كلالها ج الملال انما هو باعتبار القوى الجسمانية
فانها متناهية الاثر قابلة للكلال ولو كان الملال الذي يعرض للنفس احيانا عند الافكار
في المعقولات لكلال النفس ما كان موجب ملالها تشحذ قوتها فان النفس بادراك

المعقولات تزداد قوة والموجب للكلال لاستحقاد الشئ وبعوه ويصير آلة ولو كانت النفس
جسمانية لما ادركت الضعيف اثر القوى اما ترى ان البصر بالنهار لا يرى الكواكب
فان الكواكب لا ينفك عنها النور كيف ولو كانت الشمس مزيلة انوار الكواكب
بنورها لكان اكثر الكواكب بالليل لا يظهر ايضا فان الارض ليس لها من الحجم ما
يحجب بين الشمس وجميع الكواكب وليس كما قد توهم بعض الناس ان نور جميع الكواكب
من نور الشمس حتى اذا زالت عن المقابل يبطل اضواؤها فانه لو كان كذا كان الكواكب
زوال الضوء عن اجرامها ويزيد وينقص على حسب قلة المقابلة وكثرتها وحجاب
الارض كما يقع في القمر وليس كذا ولكان عند الكسوف العظيم ما كان يظهر كثير
من الكواكب على جوانب مختلفة فيها ضوؤها فان قلة المقابلة كان توجب نقصان
ضوئها وان كان الكواكب كلها تزيد ضوؤها واشراقها بمقابلة الشمس والغرض ان الشعاع
الذي عندنا اظهر لنا من الكواكب لبعدها سعل الابصار من ادراك ضوء الكواكب
ولو كانت النفس فعلها بآلة كان حالها حال البصر في عدم ادراك الضعيف بعد
القوي وكلال سائر الحواس وليس كذا وايضا لو كانت النفس جسمانية لكانت
ح بعد الاربعين فلزم اختلال الشعور بذاتها وليس كذا س الهرم كلف نفسه
لو كان حال الهرم كلالا للنفس لكان كلال النفس لازما عند فتور المزاج وللقوى
فكان بعد الاربعين يجب الكلال في المعقولات والشعور بالذات واذ لم يجب و
لم يطرد فليس لكلال النفس بل لامر آخر وهو ان الشئ قد يعرض له من غيره ما
يشغله عن امر نفسه **فصل** في ان لكل انسان نفسا واحدة وفي حدوث النفس
وفيما ذكر في الخيال وامور متعلقة بالادراك لما علمت ان انائيتك انت والباقي
يتبدل ويزيد وينقص وما هنك انائيتك لا تتبدل ولا تزيد فما يتبدل ليس انت
ولكن تعلم انك انت واحد وانت اناء بذلك وانائيتك من الانسان
هو الذي يسمى النفس الانسانية فهي في كل انسان واحدة وليس للانسان نفس
اخرى حيوانية بها تصدر القوى الحيوانية وافاعيلها فانك تعلم انت الذي غضب
واشتهيت فنقول لما احسست اشتهيت ولما سمعت غضبت فلولا ان للاحساس

والشهوة

والشهوة والغضب مبدأ جامعا هو انت ما صح اضافتها الى شئ واحد وما كنت ايضا
انت الذي اشتهى وغضب واحس كيف والروع عند مسودة بالشوق والجبن بالاحساس
والاعضاء كاليد والرجل ما لها مدخل في الغضب والشوق والابصار واذ لم يكن لبعض
الاعضاء مدخل والمجموع لا يكون هو الباصر لعامت المشهور المتقدم فلا بد من جامع
دات الجامع ثم الاحساس من حيث هو احساس لا يسر الشهوة ان لم يكن مبدأ
جامع بين الحس والشهوة وربما يعني القدماء اذا قال الانسان له نفس اخرى
حيوانية الاذنه المجموع القوى الحيوانية واذا قال الحيوانية له نفس نباتية اراد
مجموع القوى النباتية وكانك قد تمثل لك حصول شعاع شمس في بيت من جانب
استاربشاعه فانعكس الى ارض وحصول شعاع في بيت آخر وانعكس منها انعكاسا
ثانيا ويكون البيت صورته معلا بالوارد من الشعاع ومن الكرسيه المعلا ايضا
فالشمس مثال فياض الصور ومجرد الشعاع العكس القوى النباتية والحيوانية و
الثالث حال الانسان وحصول النفس الانسانية منه هي ايضا مبدأ لهذه القوى
مشاركه من واهب الصور هذا على منهاج كلام المشائين والمحقق يطلب من
حكمة الاشراق والنفس حادثة اولا وجود لها قبل البدن لانها لو كانت قبل
البدن لكانت لا واحدة ولا كثيرة والتالي باطل فالمقدم باطل اما انها لا يكون
واحدة فانها انما انقسم وتكثر عند تدبير الابدان فيكون جسما وقد برهن على
استحالة جسميتها واما ان يدبر جميع الابدان على وحدتها وقد برهنا على استحالة
ذلك فيما سلف واما انها لا يكون كثيرة لعدم المميز فان المميز قبل البدن يستحيل
اجمالا فلان النفس ليس لها الا الافعال والانفعالات وقبل تصرف البدن لا
فعل ولا انفعال ولا هيئة فلا مميز واما التفصيل فهو ان المميز لاحدها لا يتصور ان
يكون لازم الماهية فان لازم الماهية يتفق في اعدادها فلا مميز واما العرض الغريب
فلا يخصص بها الفاعل المنفعل فان اعداد النوع بالنسبة اليه متساوية فليس احدها
تخصص بامر اولى من الآخر والامور الغريبة سنعلم انها انما تلحق الاشياء المتساوية
في الاستحقاق والنوعية لا لعاملات هي شوق اسباب حادثة من حركات فلكية

فان الكلام اذا عاد الى ان امر الغريب ان علته ما اذا كان ويحتاج الى علة اخرى غريبة
لا ينقطع عنها الكلام وغريبها ويستدعي عدم نهاية الاسباب على ما بين فيما بعد ان
الامور الغريبة يستدعي اسبابا غير متناهية ويتعين ان يكون من الحوادث واذ لم يصح
كثرتها ولا وحدتها قبل البدن فلا يوجد قبل البدن **فصل** اما قام البرهان على
ازلية وجود المبدا الاول وابديته فلو كان النفوس الناطقة حاصلة قبل البدن لكانت
غير متناهية فاستدعت اسبابا غير متناهية او جهات غير متناهية في سبب او اسباب
وتلك الجهات الغير المتناهية كان يعود اليها الكلام فكان علل ومعلولات من
المفارقات غير متناهية فان النفس قبل البدن لا تعلق لها بالاجسام ليتعلق من
الحوادث وقد برهن على استحالة لا نهاية العلل والمعلولات المجتمعة في الوجود
واما ما ذكره بعض الناس في استحالة تقدم النفس على البدن من انها لو تقدمت
على البدن لكان شيء واحد مفارقا ومخالطا للمادة ومحال ان يكون الشيء الواحد
مفارقا ومخالطا بمحال تقدمها على البدن غير صحيح على هذا الوجه في النفس فان
النفس ليست بمخالطة للمادة بل هذا الكلام موجه في الاعراض والصور وان عني
بالمخالطة العلاقة البدنية حتى يكون كانه قال لو تقدمت لكان شيء واحد مجردا
عن العلاقة وذا علاقة وهذا على هذا الوجه انما كان يصح ان لو كان التجرد والعلاقة
معا فانه يمتنع اجتماعهما اما العلاقة في وقت والتجرد في وقت آخر فهو واقع بعد
موت البدن سيما لمن لا يبقى له شوق ما الى البدن وان خصص فقال لو تقدمت
النفس على البدن لكان شيء واحد مفارقا او لا ثم حصلت له علاقة مع المادة
فيكون نفس محل النزاع واعلم انه او ان استناع تقدم النفس على البدن فتشخص
النفس انما هو بنسبة تعرض لها من قبل البدن لا لنفس البدن فانها مباينة بجوهرها
عنه ولا قواها البدنية المباينة بجوهرها عن جوهر النفس والشيء متميز عن
غيره ما له في ذاته لا بالجوهر المباين وصفاته والبدن والقوى البدنية وان كانت
مباينة عن النفس فالعلاقة الشوقية للنفس مع القوى المتخصصة ببدنها امر بالي
ذات النفس فالمميز للنفس تلك العلاقة الشوقية المتخصصة بقوى بدنية

متخصصة

متخصصة ببدن خاص وصفات تتبع تلك العلاقة وبعد المفارقة تبقى المميز
بين النفوس احوال فلكية وانفعالية وادراكية وفعلية من جهات اخرى مع
شعور كل واحد بذاته المحفوفة بالعوارض المكتسبة من البدن الخاص فيمتاز
بهذه الاشياء فليس حال ما قبل البدن حال ما بعد المفارقة عن البدن وليست
علاقة النفس بالقوى والقوى بالبدن حال المضايفين فان المضاف عرض
ثم لا يتعقل المضايفين الا معا والنفس والبدن ليسا بمضايفين ثم النفس وان كان
الاضافة فيها مدخل والبدنية ايضا اما جوهر النفس والبدن امران يلحقهما الاضافة
لا نفس الاضافة والقوى ايضا يتبع الاضافة لا انها نفس الاضافة وليست علاقة
النفس بالبدن علاقة جسم بجسم او عرض بجسم لما برهن عليه من تجرد النفس فهي علاقة
شوقية والقدماء اذا قالوا النفس الكلية متقدمة على البدن ربما عنوا بالنفس الكلية
مجموع النفوس الحاصلة فانه ما من بدن حادث او ابدان حادثة الا وسبقها نفوس
كثيرة فالنفوس الحاصلة ابدا متقدمة على الابدان الحاصلة ودائما لها مجموع سابق
اما الابدان المضمحلة فهي لا كلية لها ولا حاصل مجموع لها فلا حكم عليها فالنفوس لها
مجموع حاصل متقدم على الابدان الحاصلة ابدا بل اعداد النفوس المفارقة ولا تناهي
وربما عنوا بالنفس الكلية في بعض المواضع نفوس الافلاك خاصة وظاهر تقدمها
على ابداننا كيف وهي علة الحركة والحركة علة حدوث الحادثات فيصح على هذا
انها ان نفوسها متقدمة على ابدان الحادثات بضرب من العلية وجسم الفلك لا
يسمونه بدنا بالقياس الى نفسه بل يخصون بالبدن ما للحيوانات الارضية فهذا
معنى قولهم النفس علة قريبة للبدن وان النفس الكلية قديمة وهي موجودة قبل
البدن فانهم لا يعنون عنهم اجمالا ان النفس الحادثة لا يتقدم على بدنها كيف
ولو تقدمت وليس بينها وبين مبادئها حجاب فلا مانع من حيث جوهرها
من الانتقاش بالصور العقلية ومشاهدة النور فانها حية دراكة بذاتها
وليس لها بدن شاغل فكانت تشاهد الروحانيات وتنتقش بالكمال فما كان
يصدها من ذلك شيء ولا كانت تحتاج الى رب صعف كما للاطفال ولا كان

تخصصها ايضاً بذلك البدن شيء ولا تعسرها امر والفطرة السليمة لهذا دون
الحاجة الى استقصاء كثير واما ما يجري في كلامهم ان النفس اخطات وهبطت فرارا
من غضب الله فالقوم يعلمون ان في عالم القدس لا تصور رسوخ خطيئة او اقتراف
معصية ولا تطرق اليه مستحدثات ان الحركات بل يعنون بخطيئة النفس حصولها
عن مبدأها لاستعداد البدن ناقصة في جوهرها وكونها بالقوة في عموميتها الطبيعية
نقصها وهبوطها اعراضها عن المفارق بالعلاقة البدنية وان القوة العملية هي
مبنى التدبير ولا تتبع القوة النظرية ممكنة عما من شانه ان يصدر عنها الا بعد حين
فالنفس هابطة منصرفة الوجه عن ابيها بعلاقة البدن والفرار من سخط الله شوقها
الى مدين البدن لعشقها لكمالها يزول عنها النقص واما هبوطها بانت تاتي فلا حاصل
لها وما يقال عن بعض المشرقيين ان الظلمة حارب النور مدة وحبسته ثم امدته
الملائكة فاستظهر على اهرمن الذي هو الظلمة فقهر الظلمة الا انه امهلها الى اجل
مضروب وان الظلمة حصلت عن النور لفكرة ردية فاصل هذا الحديث كان عن
النفس فانها جوهر نوراني كما برهن عليه الفهلويون والظلمة هو القوى البدنية
والحصار والحبس تسلط القوى عليها وجذبها للنفس الى العالم السفلي ومدد الملائكة
مصادفة توفيق القدر باعداد النفس لاشراق علوي وخروج الى الفعل والامهال ل
الى اجل مضروب بقاء القوى الى الموت والفكرة الردية التفات النفس الى الامور
المادية ثم العوام وعلماؤهم الذينهم اجهل منهم بالضرورة يبنون على الترهات
هذا مضى واودعنا علم الحقيقة كتابنا المسمى بحكمة الاشراق اودعنا فيه الحكمة العتيقة
التي مازالت ائمة هند وفارس وبابل ومصر وقدماء يونان الى افلاطون يدورون ن
عليها ويستخرجون عنها حكمتهم وهي الخميرة الالهية فبتاييد من الله جعلنا القطرة
بحرا زاخرا رجعنا الى ما كنا فيه والذي يذكر في ان الخيال قوة جسمانية هو انك
تتخيل طويلاً وقصيراً من نوع الانسان فليس التفاوت للنوع فانه واحد
ولا للماخوذ عنه تخيل ما ليس فليس الا المحل متقدر هو فيه والخيال قوة جسمانية
وايضا ذكروا فيه كلاما حاصله انك اذا تخيلت شكلا صليبا على مقدار قد لا يوجد

في العالم مثلا قوة يفرق بين الجانب اليمنى واليساري من الجسم المقاطع للآخر
والاقطار متساوية ليس التيامن والتياسر باعتبار ما منه فانا فرضنا ان الشكل
غير ماخوذ عن شيء معين خارجي ليكون يمينه ويساره من يمينه ويساره ولا لخصوص
النوع المختلف في المدرك من الجسم الصليبي فانه مفروض من نوع واحد لا
للمقدار والشكل والسواد والبياض فانهما واحد فيه ولا مدخل لها في التيامن والتياسر
وليس لوضع يمين ويسار كلي يكون في النفس فان المدرك الخيالي يشابهه له يمين
ويسار وجوانب متشخصة وامتدادات محصلة معينة لا كلية فليس الا لوضع حامله
حامل القوة فهي اذن قوة جسمانية وايضا اذا حصلت صورة الامتداد المعين
في مجرد عن المادة لا يمتنع له ما يعرض اجزاءه في محل واحد اذ لا يبقى ترتيب وحجم
فلا بد من تقدر وقد فرض مجردا هذا محال ولنرجع الى ما ذكر في انطباع الشبح بين
القرنيين ان المتقدر لا يحل فيما ليس بمتقدر والقوى المنطبعة في البدن تبطل
ببطلانه وايضا قد ذكرنا ان افعالها الخاصة بها انما يصدر بواسطة الجسم فتشخصها
فوجودها فيه فيبطل ببطلانه **فصل** وقد رسم الفكر بانه هو حركة
ذهن الانسان الى المبادي ليتصل منها الى المطالب والحدس هو سرعة هجوم النفس
الى نيل الحد الاوسط اذا وضع المطلوب او نيل الحد الاكثر اذا وجد الاوسط
من غير طلب كثير وبالجملة شدة تاتي الانتقال من المعلوم الى المجهول والذهن
قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء والفهم جودة تهيئ هذه القوة لتصور ما
يرد عليها من خارج والذكاء شدة القوة الذهنية والصناعة ملكة نفسانية
يصدر عنها افعال ارادية بغير روية ومما ذكر في ان الجسم لا يخرج النفس من القوة
الى الفعل انه لا جسم اولى بذلك من جسم وقد علمت ان هذا لا ينتج اذا كان
للاجسام مخصصات وفي عالم الحركات ايضا اسباب مخصصة غير ثابتة كما
علمت في المغالطات وايضا فيل الجسم معقول بالقوة فلا يخرج نفسه الى
المعقولية بالفعل وان فرض انه يخرج الجسم جسم آخر قالوا نعود الكلام
اليه والاجسام متناهية فلا بد من الانتهاء الى امر هو بالفعل عاقل ومعقول

٢٣١

وهذا اقناعی ما واعلم ان قاعدة النفس وان كانت من اهم القواعد وهی من
الامهات المعدودة التی اذا حصلت لا یضر الجهل بغیرها من المسایل و
لا الخلاف فیها الا ان تطویل الحجج علیها انما هو للمتعلمین اما الفاضل المتالّه
لا یجوز له ان یقتصر فی معرفة النفس علی الحجة بل یتلطف لیشاهد تجردها
بامور منها ظاهرة ومنها خفیة ولا یسمی الانسان حکیماً وفیلسوفا ما لم یحصل
له هذا وقد اخرنا تتمة الكلام فی الادراكات والقوی وابطال التناسخ
والتفاوت فی امر النفوس والمعاد ونحو هذه الاشیاء الی علم ما بعد الطبیعة
واقتصرنا فی هذا المختصر علی هذا المبلغ الذی ذکرناه والذکی یجزیه هذا
القدر ویکفیه والبلید یعجز عن اکثره ایضا ولمولانا واجب الوجود مبدع
الكل حمد الابد تم العلم الطبیعی ویتلوه ان شاء الله تعالی الالهی

وقد وقع الفراغ من تسوید هذا الكتاب وقت
الظهر یوم الخمیس فی البلدة دار السلطنة
حیدرآباد المعروف بگلکنده صانها الله
عن جمیع الآفات والمکروهات بمحمد وآله
الامجاد علی ید العبد الضعیف
الاقل العباد الراجی الی الله الغنی
علی بن حسین الامینی النجفی
عفا الله عنهما وعن جمیع المؤمنین
والمؤمنات برحمتك
یا ارحم الراحمین
وصلی الله علی خیر
خلقه محمد وآله
الطیبین الطاهرین
سنة ١٠٢٧

٢٢